الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/1987/62
19 May 1987
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٧
البند ٣ من القائمة المشروحة*

المناقشة العامة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، بما في ذلك التطورات الاقليمية والقطاعية

دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٧

* E/1987/101

87-09578 ٥٥٤٥٨

تصدير

دراسة الحالة الاقتصادية في العالم لعام ١٩٨٧ هي الدراسة الاربعون في سلسلة سنوية مستمرة ، بدأ نشرها لأول مرة في عام ١٩٤٧ (١) . وقد كانت الدراسة في ذلك الوقت من أولى المحاولات الرامية الى تقديم نظرة شاملة على الحالة الاقتصادية في العالم . ومن ثم كانت الأمم المتحدة رائدة في هذا الميدان . وقد طلب الى الأمين العام ان يوفر "دراسات وتحليلات وقائعية للأوضاع والاتجاهات الاقتصادية في العالم" (قرار الجمعية العامة ١١٨ (د-٢)) ، بغرض مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في الأضطلاع بمسؤولياتهما بموجب ميثاق الأمم المتحدة من أجل تعزيز التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي .

وقد كانت مهمة كل دراسة هي تحليل القضايا الرئيسية الراهنة في الاقتصاد العالمي التي تتطلب اهتماما وعملا من المجتمع الدولي . ومن ثم فان التحليل يغطي مساحة واسعة . وتعكس الدراسة تعقد العلاقات الاقتصادية الدولية وكذلك تنوع عضوية الأمم المتحدة ، وتتناول بالتحليل القضايا الاقتصادية في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو والبلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا وعلاقاتها المتبادلة . وهي تحاول تغطية النطاق الواسع للقضايا التي تتصدر المناقشات الدولية ، وتحديد المشاكل الناشئة وتقييم الاحتمالات المتوقعة . وقد أصبحت مناقشة السيناريوهات المقبولة للسنوات القليلة المقبلة سمة هامة من سمات التحليل الشامل . والمواضيع المشار في الدراسة الحالية هي تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية ، والتجارة الدولية ، والتمويل الدولي والديون الدولية ، وأسواق الطاقة العالمية واعادة توجيه السياسات في الاقتصادات المخططة ، ومصادر النمو الاقتصادي في البلدان النامية ، واستمرار البطالة في بعض البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو .

وتناقش الدراسة السياسات التي تمس الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية الدولية على اتساع نطاقها . وهي لا تقتصر على مجال واحد ، مثل التمويل او التجارة او التعاون الانمائي . وهي موجهة الى نطاق عريض من المهتمين ، وبصفة خاصة ، الى المسؤولين عن تناول القضايا وعلاقاتها المترابطة من منظور اوسع ؛ اي في الواقع من المنظور السياسي .

---

(١) التقرير الاقتصادي : السمات البارزة للحالة الاقتصادية في العالم ١٩٤٥-١٩٤٧ (منشور الامم المتحدة ، رقم المبيع 1948 .II.C.1) .

وقد تغيرت توصيات الأمانة العامة المتعلقة بالسياسة على مدى السنين استجابة للاوضاع الاقتصادية المتغيرة وتطور العملية السياسية في اجتماعات الامم المتحدة . بيد ان هناك بضعة مواضيع تتخلل الفترة بأسرها ولها اليوم نفس الدرجة من الاهمية التي كانت لها عندما عرضت في الفترة ١٩٤٥-١٩٤٧ .

التقرير الاقتصادي :

"يلزم اتخاذ اجراءات وطنية ودولية منسقة تأخذ بعين الاعتبار العوامل التي تحدد حجم الانتاج في العالم ...

" يجب بالضرورة ان يأتي الجزء الاكبر من الموارد البشرية والوطنية والمالية التي تلزم لزيادة حجم الانتاج في اي بلد من ذلك البلد نفسه . بيد ان التمويل الاجنبي والسلع الاجنبية لهما بالضرورة دور هام في التعجيل بالتعمير وفي تعزيز التنمية الاقتصادية ... في ... البلدان [النامية] .

"ومن أجل العمل على 'تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي' [المادة ٥٥ من ميثاق الامم المتحدة] وأيضا من أجل ايجاد واستمرار الاوضاع الاقتصادية العالمية التي من شانها أن تتيح الفرصة في نهاية الامر وبصورة منظمة لتسديد الديون الدولية التي يمكن تقديمها الآن بقصد تشجيع عملية اعادة بناء الاقتصاد والتنمية ، يلزم أن ينظر الآن في اتخاذ اجراءات وطنية ودولية ... بحيث تكفل المحافظة على مستويات عالية للاستخدام والنشاط الاقتصادي[٢] " .

وفي عام ١٩٨٧ . سيكون من الانسب استخدام كلمة "الحصول" بدلا من كلمة "المحافظة" الواردة في نهاية الاقتباس ؛ اذ انه ، كما يناقش في هذه الدراسة ، تعتبر استعادة المستويات العالية للاستخدام والنشاط الاقتصادي من بين الاولويات الرئيسية المطروحة في قائمة الاهتمامات الاقتصادية العالمية الحالية .

وقد قام باعداد هذه الدراسة مكتب بحوث التنمية وتحليل سياساتها التابع لادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية وهي تستند الى المعلومات المتاحة للأمانة العامة حتى أوائل نيسان/ابريل . وقد جمعت المعلومات التي ينبني عليها هذا التحليل ، جزئيا بصورة مباشرة عن طريق الامانة العامة ، وجزئيا عن طريق اللجان

---

(٢) المرجع نفسه ، الصفحتان ٢٩ - ٣٠ (من النص الانكليزي) .

الاقليمية التابعة للامم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية الاخرى ومشروع "لينك" . الا أن التحليلات والتوصيات المتعلقة بالسياسات تستند الى نهج شامل لعدة قطاعات نحو القضايا بهدف الوصول الى صورة تركيبية .

وتتخذ دراسة الحالة الاقتصادية في العالم لعام ١٩٨٧ والاصدارات الاخيرة الاخرى من الدراسة نهجا تطلعيا أكثر اعتمادا على التحليل وأقل ميلا الى الوصف من الاصدارات السابقة . وقد أختيرت القضايا والصيغ المتعلقة بالسياسة في الدراسة في ضوء احتياجات واهتمامات الحكومات التي تتوجه اليها الدراسة بالدرجة الاولى .

رفيع الدين احمد
وكيل الامين العام
للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية

المحتويات

	الصفحة
تصديـــر	٢
ملاحظات تفسيرية	١٤
الفصل	
الاول - الاقتصاد العالمي : نظرة الى المستقبل	١٦
- النمو الاقتصادي في عام ١٩٨٦ : السمات البارزة	٢١
- عدم الاستقرار المالي العالمي وأوجه الاختلال السوقية : أخطار على الطريق	٢٣
- الاتجاهات الراهنة في التجارة الدولية	٢٧
- مشكلة التحويل (رأس المال والموارد) في النصف الثاني من الثمانينات	٣٠
- النتائج في مجال السياسة العامة	٣٧
الثاني - الاقتصاد العالمي على ضوء التطورات : أبرز الملامح والسياسات واحتمالات المستقبل	٤٥
- نظرة شاملة	٤٥
- بواعث النمو وقنوات النقل في عام ١٩٨٦	٦٣
- التوقعات القصيرة الأجل للاقتصاد العالمي	٧٨
- الأداء الاقتصادي الاقليمي في عام ١٩٨٦ ، وقضايا مختارة تتعلق بالسياسات	٩٦
الثالث - التجارة الدولية	١٥٠
- نمو التجارة العالمية	١٥١
- النظام التجاري	١٥٣
- التطورات الأخيرة في التدفقات التجارية حسب فئات البلدان	١٥٧
- حركات سعر الصرف والموازين التجارية	١٦٧
- الهيكل المتغير للسلع الاساسية في التجارة الدولية	١٧٣

المحتويات (تابع)

الفصل		الصفحة
الرابع -	المالية الدولية والديون وتصحيح موازين المدفوعات	٢٠٢
	- تدفقات الموارد المالية بين البلدان	٢٠٣
	- تكوين التدفقات المالية الدولية	٢٢٢
	- أزمة الديون الخارجية في البلدان النامية	٢٤٩
الخامس -	سوق النفط الدولية	٢٨٨
	- استهلاك الطاقة وإنتاجها منذ أوائل السبعينات	٢٨٨
	- التطورات التي طرأت على أسعار النفط في سنة ١٩٨٦	٢٩١
	- آثار انخفاض أسعار النفط على الاستهلاك	٢٩٦
	- التحولات في الانتاج	٣٠١
	- آثار الانتاج المتوقع للنفط في مجال السياسة العامة	٣٠٨
السادس -	النمو الاقتصادي والتجارة في الصين وأوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ...	٣١٤
	- البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا في أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٣١٦
	- الصين	٣٦٢
	- الاستنتاجات	٣٨٠
السابع -	البطالة في البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو : معضلات السياسة	٣٩٥
	- الجوانب الاجتماعية والديموغرافية للبطالة	٣٩٨
	- المطالبات المتعلقة بالدخول ، البطالة	٤٠٧
	- أسباب البطالة من وجهة نظر الاقتصاد الكلي	٤١١
	- معضلات السياسة العامة	٤٢٤
	- الخلاصة	٤٢٩

المحتويات (تابع)

		الصفحة
الفصل		
الثامن -	البلدان النامية السريعة النمو في الثمانينات	٤٣٦
	- إنكماش عدد "قصص النجاح"	٤٣٨
	- نصيب الزراعة من الناتج المحلي الاجمالي ، ونمو الانتاج الزراعي	٤٤١
	- توجيه الاقتصاد نحو التصدير	٤٤٧
	- أداء الاقتصاد الكلي المحلي	٤٥٤
	- القدرة الاستيرادية ونمو الصادرات	٤٥٩
	- بيئة خارجية معاكسة	٤٦٣
	- ملاحظات ختامية	٤٦٨
المرفق -	الجداول الإحصائية	٤٧٥

المربعات

الثاني - ١	سعر النفط ، والدولار ، وأسعار الفائدة الدولية	٦٣
الثاني - ٢	تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي في البلدان الصناعية	٨٧
الثاني - ٣	تخفيف عبء الدَين عن البلدان النامية المدينة الرئيسية	٩٣
الثالث - ١	مذكرة تقنية عن قياس التجارة في مجال الخدمات	١٩٣
الرابع - ١	الديون الخارجية والتكيف الاقتصادي في اوروبا الشرقية	٢١٣
الرابع - ٢	الديون ، وعمليات النقل الصافي للموارد ، والتكيف الخارجي في تركيا	٢٥١

الجداول

الثاني - ١	نمو الانتاج العالمي والتجارة ، ١٩٧١ - ١٩٧٨	٤٦
الثاني - ٢	البلدان التي كان معدل نمو ناتجها امحلي الاجمالي في مستوى معدل النمو السكاني أو دونه ، ١٩٧٠-١٩٨٦	٥١
الثاني - ٣	الواردات العالمية : التكوين الجغرافي والتغييرات في الحجم ، ١٩٧١-١٩٨٦	٦٨

المحتويات (تابع)

الصفحة

الجداول

الثاني - ٤	الروابط بين التجارة العالمية والناتج العالمي : حصة الصادرات والواردات الثنائية الأطراف في الناتج المحلي الاجمالي ، ١٩٨٥	٧١
الثاني - ٥	أسعار الفائدة الحقيقية للبلدان النامية ، ومعدل التغير في معدلات التبادل التجاري ، وحجم الصادرات والائتمان الخارجي ، ١٩٦١ - ١٩٨٦	٧٦
الثاني - ٦	التوقعات القصيرة الأجل للاقتصاد العالمي ، ١٩٨٦ - ١٩٨٨	٨٣
الثاني - ٧	البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو : التوقعات القصيرة الأجل لمعدلي التضخم والبطالة وأرصدة الحسابات الجارية ، ١٩٨٦ - ١٩٨٨	٨٤
الثاني - ٨	التوازيع التكراري لمعدلات نمو الناتج والتضخم في البلدان النامية ، ١٩٧١ - ١٩٨٦	٩٩
الثاني - ٩	معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للبلدان النامية ، ١٩٧١ - ١٩٨٦	١٠٠
الثاني - ١٠	مصادر ايرادات الحكومات المركزية في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ، ١٩٧٨ - ١٩٨٤	١٠٨
الثاني - ١١	مساهمة الطلب المحلي وصافي الطلب الأجنبي في نمو الناتج المحلي الإجمالي ، ١٩٨٤ - ١٩٨٦	١١٣
الثاني - ١٢	الاختلال العالمي للمدفوعات وتوازن المدخرات - الاستثمارات للولايات المتحدة ، ١٩٧٩ - ١٩٨٦	١٢٤
الثاني - ١٣	البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا : مؤشرات مختارة في مجال الاقتصاد الكلي ، ١٩٨١ - ١٩٨٧	١٣٢
الثالث - ١	التجارة العالمية : ١٩٨٠ - ١٩٨٦	١٥١
الثالث - ٢	التجارة العالمية : المعدلات السنوية للتغير في الحجم والسعر ، ١٩٨٦ - ١٩٨٧	١٥٨
الثالث - ٣	البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو : الميزان التجاري للسلع (التسليم على ظهر السفينة) ، ١٩٨٠-١٩٨٦ ...	١٦٥

المحتويات (تابع)

الصفحة

الجداول (تابع)

الشالث - ٤	الموازين التجارية للبلدان النامية ، ١٩٨٠ - ١٩٨٦	١٦٦
الشالث - ٥	الموازين التجارية للبلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، ١٩٨٤ - ١٩٨٦	١٦٧
الشالث - ٦	التغييرات في قيم عملات البلدان الرئيسية	١٧٠
الشالث - ٧	سعر الصرف الساري الحقيقي لبعض البلدان والاقاليم النامية الرئيسية	١٧١
الشالث - ٨	تكوين السلع في التجارة الدولية	١٧٣
الشالث - ٩	نمو الانتاج الصناعي	١٧٤
الشالث - ١٠	نمو الصادرات الصناعية حسب المجموعة القطرية	١٧٤
الشالث - ١١	اعتماد البلدان والاقاليم النامية على الصادرات من السلع الاولية	١٧٦
الشالث - ١٢	الارقام القياسية لاسعار السلع الاولية ، ١٩٨٢ - ١٩٨٦	١٧٨
الشالث - ١٣	تجارة الخدمات غير القطاعية	١٨٦
الرابع - ١	موازين المدفوعات العالمية في الحساب الجاري ، حسب مجموعة البلدان ، ١٩٨٠ - ١٩٨٧	٢٠٥
الرابع - ٢	صافي لموارد المالية المحولة الى البلدان النامية المستوردة لرأس المال ، ١٩٨٠ - ١٩٨٦	٢٠٨
الرابع - ٣	صافي تدفقات الائتمانات الدولية الى الولايات المتحدة ، ١٩٨٠ - ١٩٨٦	٢١٩
الرابع - ٤	صافي التدفقات الداخلة من استثمارات الحافظة الدولية ، ١٩٨٠ - ١٩٨٦	٢٢٤
الرابع - ٥	إجمالي ترتيبات اقتراض البلدان النامية في أسواق رأس المال الدولية ، ١٩٨٠ - ١٩٨٦	٢٣١
الرابع - ٦	صافي تدفقات الاستثمار المباشر ، ١٩٨٠ - ١٩٨٦	٢٣٣
الرابع - ٧	صافي تحويل الموارد المالية الرسمية الى البلدان النامية ، المستوردة لرأس المال ، ١٩٨٠ - ١٩٨٥	٢٣٩

المحتويات (تابع)

الصفحة

الجداول (تابع)

الرابع - ٨ إجمالي الديون الخارجية للبلدان النامية المستوردة لرأس المال خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ ..... ٢٤٧

الرابع - ٩ مؤشرات التمويل الدولي والأداء الاقتصادي لـ ١٥ من البلدان المثقلة بالديون ١٩٧٨-١٩٨٦ ..... ٢٥٧

الرابع - ١٠ مؤشرات التمويل الدولي والأداء الاقتصادي للمنطقة الافريقية الواقعة جنوب الصحراء ، ١٩٧٨ - ١٩٨٦ ..... ٢٥٩

الرابع - ١١ متوسط معدلات أسعار الفائدة الاسمية المدفوعة من البلدان النامية حسب نوع الدين أو الدائن ، ١٩٨٠ - ١٩٨٦ ..... ٢٦٥

الخامس - ١ موازين النفط في سنوات مختارة ٢٩٤

الخامس - ٢ تغير أسعار المنتجات النفطية اعتبارا من آب/أغسطس ١٩٨٦ بالمقارنة مع آب/أغسطس ١٩٨٥ ..... ٢٩٧

الخامس - ٣ التغيرات السنوية في استهلاك المنتجات النفطية ١٩٨٠ - ١٩٨٦ ٣٠٠

الخامس - ٤ إيرادات العملة الأجنبية الآتية من مبيعات النفط في البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) ٣٠٣

الخامس - ٥ تكاليف الإنتاج والتشغيل في قطاع المملكة المتحدة من بحر الشمال في عام ١٩٨٣ ..... ٣٠٦

الخامس - ٦ شركات النفط التابعة للولايات المتحدة - الاستثمارات في مجال الاستكشاف والتنمية ، ١٩٨٥ - ١٩٨٦ ..... ٣٠٧

السادس - ١ البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا في اوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية : معدلات مختارة للنمو الفعلي والمخطط للاقتصاد الكلي في الأجل المتوسط ، ١٩٧٦ - ١٩٩٠ ..... ٣١٩

السادس - ٢ البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا في اوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية : صافي الناتج المادي المنتج والمستخدم محليا ٣٢٤

السادس - ٣ البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا في اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي : نمو الاستثمار ، ١٩٨١ - ١٩٩٠ ..... ٣٣٦

المحتويات (تابع)

الصفحة

الجداول (تابع)

السادس - ٤ البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا في اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي : زيادة أسعار التجزئة ، ١٩٧٦ - ١٩٨٥ ... ٣٣٩

السادس - ٥ البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا في اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي : الموازين التجارية ، ١٩٨١ - ١٩٨٥ ..... ٣٤٦

السادس - ٦ البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا في اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي : النمو السنوي في حجم الصادرات والواردات ، ١٩٨٠ - ١٩٨٥ ..... ٣٤٩

السادس - ٧ الصين : معدلات النمو السنوية الوسيطة ، مؤشرات مختارة في الاقتصاد الكلي ، ١٩٨٩ ..... ٣٦٣

السادس - ٨ الصين : مؤشرات مختارة للقطاع الخارجي ، ١٩٨٩ - ١٩٨٥ .... ٣٧١

السابع - ١ البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو : معدلات البطالة ، ١٩٧٠ - ١٩٨٧ ..... ٣٩٦

السابع - ٢ بلدان مختارة ذات إقتصاد سوقي متقدمة النمو : البطالة الطويلة الأجل ، ١٩٨٣ - ١٩٨٥ ..... ٤٠٢

السابع - ٣ بلدان مختارة ذات اقتصاد سوقي متقدمة النمو : البطالة بين الشباب ، ١٩٨٤ - ١٩٨٧ ..... ٤٠٦

السابع - ٤ بلدان مختارة ذات اقتصاد سوقي متقدمة النمو : فجوة معدلات الأجور الحقيقية ، ١٩٦٩ - ١٩٨٥ ..... ٤١٥

السابع - ٥ بلدان مختارة ذات اقتصاد سوقي متقدمة النمو : تقديرات جمود الأجور الحقيقية ، ١٩٦٧ - ١٩٨٣ ..... ٤١٧

السابع - ٦ بلدان مختارة ذات اقتصاد سوقي متقدمة النمو : تغير في التضخم - تعديل التوازن الهيكلي للميزانية ١٩٨٣-١٩٨٧ .... ٤١٩

السابع - ٧ بلدان مختارة ذات اقتصاد سوقي متقدمة النمو : تقديرات معدل البطالة للتضخم غير المتسارع ٤٢٢

المحتويات (تابع)

الصفحة

الجداول (تابع)

الثامن - ١	تغير عدد قصص النجاح	٤٣٩
الثامن - ٢	نمو الناتج المحلي الإجمالي ، ونصيب الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي ، ونمو الناتج الزراعي	٤٤٣
الثامن - ٣	توجيه الاقتصاد نحو التصدير	٤٤٨
الثامن - ٤	أداء الاقتصاد الكلي المحلي	٤٥٦
الثامن - ٥	نمو الواردات والصادرات ، ١٩٨١ - ١٩٨٥	٤٦٠
الثامن - ٦	أثر التغييرات في معدلات التبادل التجاري وأعباء الدين ...	٤٦٤
الثامن - ٧	عبء مدفوعات الفائدة النسبي للبلدان ذات النمو السريع والبلدان الاخرى	٤٦٨
الثامن - ٨	موجز لأداء النمو في البلدان النامية ذات النمو السريع المستوردة للطاقة وفي الصين	٤٧١

الاشكال

الثاني - ١	أسعار النفط الخام الاسمية والحقيقية	٥٥
الثاني - ٢	أسعار الصرف الثنائية	٥٦
الثاني - ٣	أسعار الصرف الفعلية الاسمية	٥٧
الثاني - ٤	العائد من السندات الحكومية الطويلة الاجل	٥٨
الثاني - ٥	العائد الحقيقي من السندات الحكومية الطويلة الاجل	٥٩
الثاني - ٦	أسعار الفائدة الحقيقية على القروض	٦٠
الثاني - ٧	الولايات المتحدة : الناتج والطلب المحلي	١٢١
الثاني - ٨	اليابان : الناتج والطلب المحلي	١٢١
الثاني - ٩	الميزانية وأرصدة الحساب الجاري للولايات المتحدة	١٢٢
الثاني - ١٠	الطلب المحلي في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي واليابان والولايات المتحدة	١٢٣

المحتويات (تابع)

الاشكال (تابع)

الصفحة

الثالث - ١ أسعار السلع الاساسية ، ١٩٨٠ - ١٩٨٥ ..... ١٧٩
الثالث - ٢ أسعار السلع الاساسية ، وقيمة وحدة المصنوعات المصدرة ١٨٠
الثالث - ٣ قيمة الوحدة في تجارة البلدان النامية مع البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ومعدلات التبادل التجاري ... ١٨٣

الرابع - ١ صافي تدفقات رأس المال الى البلدان المستوردة لرأس المال ، ١٩٧٨ - ١٩٨٦ ..... ٢١٢
الرابع - ٢ صافي تدفق رؤوس الاموال الخاصة بجمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان والولايات المتحدة ، ١٩٧٨ - ١٩٨٦ ..... ٢١٨
الرابع - ٣ التوزيع العالمي للمديونية المستحقة للمصارف الدولية ، ١٩٧٨ - ١٩٨٦ ..... ٢٢٩
الرابع - ٤ صافي تدفق ائتمانات صندوق النقد الدولي الى المناطق الرئيسية للبلدان النامية ، ١٩٨٠ و ١٩٨٣ و ١٩٨٦ ..... ٢٤١
الرابع - ٥ عبء الفائدة الى بلدان نامية منتقاة ، ١٩٧٨ - ١٩٨٦ ..... ٢٦٣
الرابع - ٦ افريقيا جنوبي الصحراء : مدفوعات الفوائد بالنسبة للاستثمار والواردات ، ١٩٧٨ - ١٩٨٦ ..... ٢٦٤
الرابع - ٧ البلدان الخمسة عشر المثقلة بالديون : مدفوعات الفائدة بالنسبة الى الاستثمارات والواردات ، ١٩٧٨ - ١٩٨٦ ..... ٢٧٠

الخامس - ١ سعر النفط الخام الخفيف السعودي ، ١٩٧٣ - ١٩٨٦ ..... ٢٩٠
الخامس - ٢ إنتاج الاوبك من النفط وأسعار النفط ٢٩٣

السابع - ١ بلدان مختار ذات اقتصاد سوقي متقدمة النمو : المعدلات الموحدة للبطالة ، ١٩٧٣ - ١٩٨٧ ..... ٣٩٩
السابع - ٢ بلدان مختارة ذات اقتصاد سوقي متقدمة النمو : نمو العمالة، ١٩٧٣ - ١٩٨٧ ..... ٤٠٠
السابع - ٣ بلدان مختارة ذات اقتصاد سوقي متقدمة النمو : فجوة معدلات الاجور الحقيقية ، ١٩٦٩ - ١٩٨٥ ..... ٤١٦
السابع - ٤ اقتصادات مختارة لبلدان ذات اقتصاد سوقي متقدمة النمو : مؤشرات رئيسية في مجال الاقتصاد الكلي ، ١٩٨٤ - ١٩٨٧ ..... ٤٢٨

ملاحظات تفسيرية

استخدمت الرموز التالية في الجداول في التقرير برمته :

(..) تشير الى أن البيانات ليست متاحة أو لا ترد منفصلة .

(--) تشير الى أن المبلغ صفر أو لا يستحق الذكر .

(-) شرطة تشير الى أن البند غير منطبق .

(_) علامة ناقص قبل الأرقام تشير الى عجز أو نقصان ، إلاّ إذا أشير الى غير ذلك .

(،) تستخدم للاشارة الى العشريات .

(/) تشير الى سنة محصولية أو سنة مالية ، مثال ذلك سنة ١٩٨٢/١٩٨١ .

استخدام الشرطة (-) بين التواريخ للتعبير عن السنوات ، مثلا ١٩٨٤-١٩٨٦ ، يعني شمول الفترة المعنية بكاملها ، بما في ذلك سنة البداية وسنة النهاية .

الاشارة الى "الأطنان" تعني الأطنان المترية ، والاشارة الى "الدولارات" تعني دولارات الولايات المتحدة ، ما لم يُنص على غير ذلك .

معدلات النمو أو التغيير السنوية تشير الى المعدلات المركبة السنوية ، ما لم يُنص على غير ذلك . وفي معظم الحالات ترد التنبؤات المتعلقة بمعدل النمو لسنتي ١٩٨٧ و١٩٨٨ مدورة الى أقرب نصف نقطة مئوية .

المجاميع المذكورة في الجداول لا تتضمن بالضرورة التفاصيل والنسب المئوية ، نظرا لتدوير الأرقام الى أقرب أرقام صحيحة .

التسميات المستخدمة في هذا المنشور والعرض الوارد لمادته لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالمركز القانوني لأي بلد أو اقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها ، أو فيما يتعلق بتعيين حدودها أو تخومها .

اصطلاح "البلد" كما هو مستخدم في نص هذا التقرير يشير أيضا ، حسب مقتضى الحال ، الى الأقاليم أو المناطق .

لأغراض تحليلية أُستخدم التصنيف التالي للبلدان :

البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا : الصين ، أوروبا الشرقية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو : أمريكا الشمالية ، أوروبا الجنوبية والغربية (فيما عدا قبرص ومالطة ويوغوسلافيا) ، استراليا ، جنوب افريقيا ، نيوزيلندا ، اليابان .

البلدان النامية : أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، افريقيا (فيما عدا جنوب افريقيا) ، آسيا (فيما عدا اليابان) ، قبرص ، مالطة ، يوغوسلافيا .

لتحليلات معيّنة ، قُسّمت البلدان النامية تقسيمات فرعية الى المجموعات التالية :

البلدان ذات الفائض في رأس المال : الامارات العربية المتحدة ، بروني دار السلام ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية ايران الاسلامية ، العراق ، قطر ، الكويت ، المملكة العربية السعودية .

البلدان ذات العجز (أو البلدان المستوردة لرأس المال) ، وقُسّمت الى المجموعتين الفرعيتين التاليتين :

البلدان الاخرى المصدّرة الصافية للطاقة (أو البلدان المصدّرة للطاقة ذات العجز) : إكوادور ، اندونيسيا ، أنغولا ، البحرين ، بوليفيا ، بيرو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، الجزائر ، الجمهورية العربية السورية ، عمان ، غابون ، فنزويلا ، الكاميرون ، الكونغو ، ماليزيا ، مصر ، المكسيك ، نيجيريا .

البلدان المستوردة الصافية للطاقة : جميع البلدان النامية الاخرى .

تسميات مجموعات البلدان المستخدمة في النص والجداول لا يُقصد بها إلا التيسير الإحصائي أو التحليلي وهي لا تعبّر بالضرورة عن حكم على المرحلة التي بلغها بلد معيّن أو بلغتها منطقة معيّنة في عملية التنمية .

الفصل الأول

الاقتصاد العالمي : نظرة الى المستقبل

استمر في عام ١٩٨٦ النمو المتواضع الذي ميز الاقتصاد العالمي خلال معظم النصف الأول من الثمانينات . وقد قل معدل التضخم الى حد كبير وبدأت البلدان الصناعية في دخول سنتها الخامسة من النمو ، وإن كان بمعدل بطيء ، وفي الواقع ، يبدو أن الاقتصاد العالمي قد بدأ يخطو على طريق النمو البطيء ، الذي من المرجح أن يؤخر عمليات التكيف الكبيرة المطلوبة على الصعيدين الوطني والدولي . وقد أدى استمرار الاختلال في التبادل التجاري للاقتصادات الصناعية الاكبر حجما في عام ١٩٨٦ وأوائل ١٩٨٧ الى زيادة الضغوط على النظم المالية والتجارية العالمية .

وقد أدخل مقررو السياسات في البلدان الصناعية الرئيسية بعض التكيفات في سياساتها المحلية بغرض تخفيض الاختلالات الحالية ، ولكن تكشف أن النتائج غير واضحة . ومازال المستثمرون مترددين وتكوين رؤوس الأموال بطيئا . وتسود درجة عالية من عدم التيقن فيما يتعلق بأسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار المنتجات الاولية الرئيسية . وزادت حدة الصعوبات الناشئة عن الديون في كثير من البلدان ، وبدا حل مشكلة الديون في أوائل عام ١٩٨٧ أبعد مما كان عليه عندما تفجرت الأزمة .

ومرة أخرى تشير الحالة الراهنة قلقا بالغا بشأن قدرة النظام الاقتصادي الدولي القائم على التصدي لهذه الضغوط . وقد ارتفعت حدة التوترات السياسية في بعض الحالات التي قدرت فيها البلدان الشريكة أن تكيفات السياسات المحلية كانت غير كافية . وهناك تصور متزايد بأن الموازين التجارية الثنائية تشكل أهدافا هامة ، وذلك نتيجة لتزايد نفاد الصبر إزاء عدم وجود حل سريع للعجز التجاري للاقتصاد الاكبر حجما . وعلى جبهة الديون ، أثرت أيضا القرارات الانفرادية في الأسواق المالية . وبدأ بعض البلدان ، بعد بضع سنوات من التحويلات العكسية الكبيرة ، في تكييف مدفوعات خدمة ديونها ، بما في ذلك الفوائد المدفوعة للدائنين غير الرسميين ، وفقا لمتطلبات النمو المحلية .

وتشكل هذه التحديات مخاطر كبيرة . وقد أحرز بعض التقدم نحو مواجهتها . وتم تعزيز تنسيق السياسات فيما بين البلدان الصناعية الكبيرة . كما يجري متابعة حلول تنطوي على اتخاذ إجراءات بشأن نطاق من السياسات الاقتصادية الكلية ، بدلا من التركيز بصورة حصرية على استهداف أسعار الصرف . وفي البلدان النامية التي تعاني

من صعوبات في موازين مدفوعاتها ، بدأت تدريجيا عملية تكيف ذات وجهة انمائية ، بمزيد من الدعم المتعدد الأطراف ، في احتلال أولوية على التدابير القصيرة الأجل الرامية الى إحداث تحول عكسي مفاجئ في اتجاهات الدفع .

ومن السمات الهامة للحالة ، النمو الاقتصادي السريع نسبيا في عدد من البلدان النامية الأكثر إكتظاظا بالسكان . إذ حققت هذه البلدان عموما نموا في الناتج يزيد بدرجة ملحوظة على النمو السكاني . وما برحت نبضات النمو المحلي فيها في عام ١٩٨٦ وأوائل عام ١٩٨٧ تتسم بالقوة . وقد أدت الاستراتيجيات الانمائية التي تعتمد على تعبئة المدخرات المحلية وعلى الموازنة فيما بين الأنشطة الأولية والثانوية والثالثة المتساوقة مع مرحلة التنمية والمتوفر من الموارد البشرية والطبيعية ، فيما يبدو ، الى ارتفاع معدل النمو واستمراره . ويكتسب مسار التنمية الأكثر اعتمادا على الذات لهذه الاقتصادات النامية الكبيرة أهمية خاصة في هذا الظرف الذي تبدو فيه احتمالات النمو في الاقتصاد العالمي أمرا مشكوكا فيه .

ومن المتوقع عادة أن ينشأ النمو الاقتصادي من تكثيف استخدام عوامل الانتاج وزيادة كفاءته ، مع مراعاة أن التحول التكنولوجي هو مصدر رئيسي في هذا الصدد . وقد كان ما جرى في عام ١٩٨٦ من مواصلة تنفيذ التغيرات الواسعة النطاق في السياسات المحلية - مثل تحويل الأنشطة الى القطاع الخاص وإلغاء اللوائح المقيدة للأعمال التجارية في البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، والاصلاحات المؤسسية في البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، والتكيف الهيكلي ، لا سيما عن طريق إعادة ضبط الأسعار في البلدان النامية - موجها نحو تحقيق زيادة في النمو عن طريق تحسين استخدام المدخلات المتاحة . وقد تم بالفعل إحراز بعض التقدم في هذا الاتجاه ، وأوضح مثال على ذلك هو ما حدث من نمو في البلدان المنخفضة الدخل المكتظة بالسكان .

بيد أنه بالنسبة لبعض البلدان كانت التغييرات التي حدثت في نصيب الفرد من الدخل القومي في عام ١٩٨٦ نتيجة لتحويلات غير مرتقبة في الدخل والثروة ناشئة عن تغييرات في الأسعار الدولية . فقد نتجت عن التغييرات في أسعار السلع المتاجر فيها تحولات ببلايين الدولارات في توزيع الدخل فيما بين البلدان ، وكانت السلع الأساسية ، لا سيما النفط ، هي المصدر الرئيسي لهذه التحويلات . ويقدر أن البلدان النامية خسرت نحو ٩٤ بليون دولار بسبب هذه التغييرات في معدلات التبادل التجاري في عام ١٩٨٦ .

وكان للأسعار الرئيسية الأخرى أثر مماثل . فقد أدت الزيادة التي طرأت في وقت سابق على أسعار الفائدة الاسمية ثم الانخفاض الذي شهدته مؤخرا تلك الأسعار إلى تغيرات كبيرة في تدفقات الموارد المالية بين البلدان ، مما لا يزال يمثل أحد أسباب التحويل الصافي الحالي للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو . كما أن للتغيرات في أسعار الصرف ، لاسيما عندما تكون بالحجم الذي شهده عام ١٩٨٦ وأوائل عام ١٩٨٧ ، أثرا كبيرا على تدفق الموارد عبر الحدود .

ومن جراء هذه التغيرات يكون هناك الفائز والخاسر . فقد تفيد منها البلدان في مجال ما وتخسر في مجال آخر ، أو قد تكون موفورة الحظ أو سيئة الحظ على الدوام . وعلى المدى المتوسط كانت النتيجة الأولى هي الحالة السائدة ، أما على المدى القصير ؛ فقد جاء قسط كبير من التباعد في التجارب نتيجة للظروف الخارجية ، ولا يمكن عزوه للأداء المحلي . إذ حققت بعض البلدان النامية زيادة في حجم كل من الانتاج والصادرات من السلع الأساسية الأولية في عام ١٩٨٦ ولكنها لم تصبح أفضل حالا ، بل ازداد وضعها سوءا في كثير من الحالات . ومع أن الوضع قد يتغير بالنسبة لهذه البلدان وتتحسن الظروف الخارجية ، فإن هناك خطرا من أن يكون الضرر الحالي ، الذي لحق باقتصادها من نوع لا يجعلها بعد الآن في وضع يسمح لها بجني الثمار التي قد يحملها معه أي تغيير .

ونظرا إلى أنه لا يزال يتعين التغلب على أوجه الاختلال العالمية الرئيسية ، فهناك احتمال كبير لحدوث تغيرات هائلة قبل عام ١٩٩٠ . ومن هذا المنطلق ، فإن الاقتصاد العالمي يواجه مصيرا مجهولا . فمن شأن إيجاد حل لأوجه الاختلال أن يستلزم حدوث تغيرات كبيرة في نمط التدفقات المالية وتغيرات في أنماط الاستهلاك والاستثمار في جميع البلدان . وإن آثار ذلك على الانتاج العالمي غير أكيدة على الاطلاق ، إلا أنه إذا سارت العملية بصورة منتظمة فإن المجال فسيح لأن يعود ذلك بالفائدة على معظم البلدان . ومن شأن بذل أي جهود تدريجية ، ولكن حاسمة ومنسقة بهدف تضييق أوجه الاختلال الكبيرة الحالية ، أن يؤدي إلى زيادة امكانية التنبؤ بالاقتصاد العالمي وتخفيض أسعار الفائدة الحقيقية ، وزيادة سرعة النمو في التجارة الدولية ، وربما تحقيق بعض الانتعاش في أسعار السلع الأساسية الأولية .

والمواضيع الرئيسية لهذه "الدراسة" هي ضرورة الحد من حالات عدم التيقن وزيادة امكانيات التنبؤ والحد من النتائج الضارة لاسيما بالنسبة لمعظم البلدان النامية التي تترتب على استمرار الاتجاهات الراهنة في الانتاج والتجارة العالميين .

ويقدم هذا الفصل نظرة اجمالية "للدراسة" ، ومحتوياتها وما ينشأ عن التحليل من توصيات بشأن السياسة العامة .

ويدرس الفصل الثاني التطورات الأخيرة في الاقتصاد العالمي . وينصب التقييم على الأسباب الكامنة وراء تباطؤ معدل النمو الاقتصادي في عام ١٩٨٦ ، مع إيلاء الاهتمام بصورة خاصة لتنوع الأحوال السائدة في كل مجموعات البلدان . وفي معرض مناقشة عملية وضع السياسات في أوائل عام ١٩٨٧ ، يجري التأكيد بصورة خاصة على أوجه تفاعل السياسات بين البلدان . ويتبين من أحد التنبؤات التي وضعت على أساس السياسات الحالية ضرورة اتخاذ اجراءات حاسمة على الصعيدين الوطني والدولي لتضييق أوجه الاختلال الحالية . ويوحي السيناريو الأساسي بأن التوسع الاقتصادي العالمي سيستمر بمعدل بسيط ؛ إلا أن التحليل يشير إلى أن المخاطر النزولية جسيمة . وعليه ، يُقدَّم سيناريوهان بديلان ؛ الأول يفترض زيادة إحكام تنسيق السياسات بين البلدان الصناعية الرئيسية . والثاني يتناول بالتحليل الآثار العالمية المترتبة على خفض تكاليف الفائدة خفضا كبيرا في البلدان النامية المدينة . وكلا السيناريوهين يظهران تحسنا في الأداء بالمقارنة بالسيناريو الأساسي .

ويحدد الفصل الثالث الأنماط التجارية الناشئة ، ويناقش السياسات التجارية ويولي الاهتمام بصورة خاصة لسير النظام التجاري ، ولاسيما لأوجه الاختلال التجارية الكبيرة بين البلدان الصناعية الرئيسية وعلاقتها بالتغييرات في أسعار الصرف . وتُدرس أيضا مسألتان مترابطتان - هما تغير الهيكل السلعي في التجارة في الثمانينات والانخفاض الكبير في أسعار السلع الأساسية ، ولاسيما النفط . ويخصص فرع لتزايد أهمية الخدمات في المناقشات المتعلقة بالتجارة الدولية .

ويستعرض الفصل الرابع التغيرات الأخيرة في التحويلات المالية . ويقيم تدفقات الموارد المالية فيما بين البلدان في الثمانينات بما فيها التحويلات العكسية الجديدة من البلدان النامية المستوردة تقليديا لرؤوس الأموال . ويبرز التحليل أزمة الديون الخارجية في عدد كبير من البلدان النامية وغيرها من التطورات المالية الدولية الرئيسية . ويركز على النمط الجديد للتدفقات التجارية في أكبر اقتصاد . فالتدفقات المالية اللازمة لموازنة العجز التجاري الفادح الذي يعاني منه هذا الاقتصاد ليست كبيرة فحسب بل أنها متغيرة أيضا بطبيعتها . وتجرى دراسة التغيرات الكبيرة في هيكل التدفقات المالية والآليات المستخدمة لأحداثها . والأثر المحتمل لذلك على نمط التدفقات المرتقبة إلى البلدان النامية ، هو المنطلق الذي تقوم عليه التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة .

ويتناول الفصل الخامس بالتحليل هبوط أسعار النفط في الأسواق الدولية وأسبابه ونتائجه . كما يُدرس ما حدث في جميع البلدان من تغير في أنماط إستهلاك الطاقة وتحولات في انتاج النفط ، نتيجة لانخفاض أسعار النفط . ويقود استعراض الاتجاهات الجديدة في مجال الاستثمار والانخفاض في عمليات استكشاف وتنمية النفط إلى الخلوص إلى استنتاجات تتعلق بالسياسة العامة تؤكد على أهمية اتباع نهج متعدد الأطراف لتلافي زيادة عدم استقرار الأسواق وإطالة أمد الاستثمار الناقص في قطاع الطاقة .

ويستعرض الفصل السادس خطط التنمية للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ في البلدان الأوروبية ذات الاقتصاد المخطط مركزيا والصين ويدرس الاتجاهات الاقتصادية السابقة وعلاقتها بتحديد الأهداف في الخطط الراهنة . ويشمل التحليل التغيرات الهيكلية المتوخاة وصلتها بعملية الاستثمار والبرامج الصناعية . ويركز بصورة خاصة ، على جملة التحديث والتوسع السريع المنتوى للفروع ذات التكنولوجيا العالية . وفي البلدان الأوروبية ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، يولى اهتمام خاص لجهود التكامل التي يبذلها مجلس التعاضد الاقتصادي في مجال التنمية العلمية والتكنولوجية . وتركز الخطط أيضا على وسائل المشاركة بنشاط أكبر في الإطار التجاري والمالي العالمي .

ويركز التحليل الذي يتناول الخطة المتوسطة الأجل للصين على الجهود المبذولة للتوفيق بين معدل نمو مستقر ، ومرتفع نسبيا أيضا ، وبين التكيفات الاقتصادية الواسعة النطاق في إطار الإصلاحات التي بدأت في نهاية السبعينات .

ويتناول الفصل السابع بالدراسة الاتجاهات الراهنة في العمالة واستمرار ارتفاع معدل البطالة في معظم البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة إلنمو ويحلل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لمشكلة البطالة ويقارن بين الحالة السائدة في مختلف البلدان الصناعية . ويجرى استعراض الفرضيات الرئيسية التي تحاول تفسير الظاهرة ، كما تُحدد التحديات الرئيسية التي يواجهها راسمو السياسة . وفي هذا المجال ، يولى اهتمام خاص للآثار المترتبة في مجال السياسة العامة على الاتجاهات في ميدان البطالة ، بما في ذلك دور العمل المتضافر دوليا .

ويناقش الفصل الثامن الاداء الاقتصادي للبلدان النامية السريعة النمو في الثمانينات . وتُستعرض عدة عوامل ، منها دور الزراعة وتوجيه الاقتصاد نحو التصدير والاعتماد على المدخرات الخارجية والاتجاه السائد في الموازين المحلية الرئيسية ،

والتغيير فيما يتعلق بالتجارة . وذلك في محاولة لتفسير السبب الذي جعل أداء هذه البلدان أفضل من أداء البلدان النامية الاخرى . ويسبر هذا التقييم غور التفاعل بين الظروف الدولية المتغيرة واستجابات السياسات المحلية .

النمو الاقتصادي في عام ١٩٨٦ :
السمات البارزة

في عام ١٩٨٦ شهد الاقتصاد العالمي تباطؤا للسنة الثانية على التوالي . فقد ارتفع الناتج العالمي بنسبة ٣ في المائة ، أي كانت الزيادة العامة من حيث نصيب الفرد نحو ١,٥ في المائة . كما ازداد الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في كل من البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو والبلدان النامية بنحو ٢,٥ في المائة ، إلا أن الدخل القومي في المجموعة الاولى من البلدان شهد نموا أسرع نظرا للمكاسب التي حققتها في معدلات التبادل التجاري . وارتفع الناتج المادي الصافي في البلدان الاوروبية ذات الاقتصاد المخطط بما يزيد على ٤ في المائة . وعلى الرغم من التباطؤ الحاد الذي حدث في الصين بالمقارنة بالعام السابق ، فقد زاد الناتج المادي الصافي بنسبة ٧ في المائة (انظر الجدول الثاني - ١) .

ومن المؤكد أن هذه الارقام تحجب أوجه تباين أشد داخل المجموعات المختلفة من البلدان ، كما أنها لا تتيح إلقاء نظرة ثاقبة على الخصائص النوعية التي يتسم بها الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر .

وبلغ التفاوت في الاداء أقصاه بين البلدان النامية . ولم تتمكن الحكومات الوطنية أو المجتمع الدولي ، على الرغم من جهودهما المشتركة ، من وضع الطرق والاساليب التي تكفل استمرار النمو في جميع البلدان النامية . فقد تحقق في أقلية ضئيلة منها ، معدلات مقبولة للنمو في الأجل المتوسط ؛ ولم يكن التقدم طيبا باستمرار إلا في عدد ضئيل من تلك البلدان .

ولم تصادف غالبية البلدان النامية نجاحا متواصلا من هذا القبيل ؛ فقد كانت الفترات التي تشهد نموا مواتيا يعقبها في أحيان كثيرة أداء دون المتوسط إلى حد كبير . وعانت بلدان عديدة من الركود في الأجل المتوسط . وكان العنصر المشجع الوحيد هو ظهور دلائل تبشر بأن الحظ قد يتغير بمرور الوقت : فقد كان من شأن عكس اتجاه السياسات المحلية ، أو تحسن أحوال الطقس ، أو زيادة الظروف الاقتصادية الدولية

مواتاة أن أدت جميعها إلى عكس اتجاه التدهور الذي واجهه عدد كبير من البلدان النامية في العقد الماضي .

وكان أداء البلدان النامية خلال عام ١٩٨٦ متفقا مع هذا النمط المتقلب . فقد ظل النمو بطيئا في البلدان المثقلة بالديون باستثناء عدد ضئيل منها ؛ وانضمت إلى ركبها البلدان المصدرة للطاقة بعد انهيار سعر النفط خلال عام ١٩٨٦ . ووجدت البلدان المثقلة بالديون المصدرة للطاقة نفسها في مأزق شديد . إذ شهدت البلدان الثلاثة المصدرة للنفط والأشد اكتظاظا بالسكان - اندونيسيا والمكسيك ونيجيريا - انخفاضا كبيرا في الدخل الفردي ؛ وتجاوز انخفاض الدخل القومي ١٠ في المائة في عدة بلدان أخرى مصدرة للطاقة .

وتنعكس المحن التي ألمت بالبلدان المصدرة للطاقة في المكاسب التي جنتها البلدان المستوردة للطاقة من وراء انخفاض أسعار النفط . بيد أنه ، حتى بالنسبة لعدد كبير من هذه البلدان ، فقد جلبت السنة معها أيضا حظا عاثرا بسبب استمرار هبوط أسعار السلع الأساسية غير النفطية الذي تميزت به السنوات السابقة من العقد . وأصبحت أسعار السلع الأساسية ، بالقيمة الحقيقية عند أدنى مستوى بلغته خلال أكثر من ٥٠ سنة - أي منذ الكساد الكبير . ولا توجد أي دلائل تبشر بحدوث تحسن عموما .

وأقل البلدان تأثرا بهذه التغيرات التي طرأت على الأسواق الدولية تنزع إلى أن تكون هي البلدان ذات الاقتصادات الكبيرة والمتنوعة . ومن بين البلدان النامية كان أداء باكستان والبرازيل وبنغلاديش والصين والهند جيدا نسبيا خلال عام ١٩٨٦ (انظر الجدول الثاني - ٩) . وتُستثنى البرازيل من هذه البلدان ، من حيث أنها بلد متوسط الدخل مثقل بالديون ، كان أداؤه الباهر في عام ١٩٨٦ مؤقتا فيما يبدو . أما البلدان الأربعة الأخرى ، فتدخل في عداد أشد بلدان العالم ازدحاما بالسكان وأقلها دخولا . وكانت معدلات نموها الاقتصادي مشجعة خلال منتصف الثمانينات ، ولاسيما إذا نُظر إليها في ضوء الاحتمالات التي كانت متاحة لها منذ عقد أو عقدين .

وعلى نقيض هذه الصورة العامة ، كانت الحالة الاقتصادية حرجة في معظم البلدان الافريقية . فمعظم بلدان المنطقة صغيرة وتفتقر اقتصاداتها إلى التنوع الذي تتسم به البلدان الأكبر المنخفضة الدخل . وكان زيادة تعاملها مع الاقتصاد الدولي غرما أكثر منه غنما في السنوات الأخيرة ، عندما أخذت تتدهور أسعار السلع الأساسية التي تعتمد عليها اعتمادا شديدا . وقد تحسنت أحوال الطقس في معظم بلدان افريقيا

جنوب الصحراء في عام ١٩٨٦ ، ولكن الاشتباكات الأهلية في عدة بلدان ما زالت تسبب معاناة انسانية غير مقبولة .

ولا تزال أمريكا اللاتينية تعصف بها المشاكل الناجمة عن ارتفاع مستوى مديونيتها للمصارف التجارية الأجنبية . ويعاني عدد من البلدان في القارات الأخرى من مشاكل مماثلة وكان النمو الاقتصادي سلبيا في معظم هذه البلدان خلال سنة واحدة أو أكثر في الماضي القريب . وهناك أدلة كثيرة على أن أشد الفئات فقرا من بين هذه البلدان هي التي تحملت وطأة ما حدث من انكماش . ومن شأن استمرار الضائقة الاقتصادية الحالية في هذه البلدان أن يخلف نتائج سلبية واسعة النطاق ، سواء داخل البلدان ذاتها أو بالنسبة للاقتصاد العالمي عموما .

والتفاوت في الأداء الاقتصادي بين البلدان النامية يتناقض مع التماثل في نمو الدخول الفردية في البلدان الصناعية في عام ١٩٨٦ . فقد زاد الناتج المادي القومي في البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا في أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بنحو ٤ في المائة في عام ١٩٨٦ ، بمعدلات تراوحت بين ٣ و ٦ في المائة في معظم البلدان . ولما كانت الزيادة في عدد السكان تبلغ نحو ١ في المائة ، فقد زاد نصيب الفرد من صافي الناتج المادي بنحو ٣ في المائة خلال السنة .

وسجلت البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو كمجموعة ، زيادة مماثلة في الدخل الفردي . وهذه البلدان تشهد الآن نموا للسنة الخامسة على التوالي ؛ وليس من المتوقع حاليا أن ينعكس هذا الاتجاه . وقد تم الحفاظ على التوسع في الناتج لهذه الفترة الطويلة على غير المعتاد ، على الرغم من وجود عدد من أوجه الاختلال الأساسية في هذه المجموعة من البلدان - أوجه اختلال بين أعضاء المجموعة وداخل كل بلد على حدة .

عدم الاستقرار المالي العالمي وأوجه الاختلال السوقية : أخطار على الطريق

يتبين من السيناريو الأساس الوارد وصفه في الفصل الثاني أن من شأن استمرار الأخذ بالسياسات الراهنة - أن يؤدي إلى زيادة الناتج العالمي بنحو ٣,٥ في المائة خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٨٨ . ومن المحتمل أن يتراوح النمو في البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو بين ٣,٥ و ٣ في المائة خلال هذه الفترة بحيث يزيد دخلها

الفردي بمعدل سنوي يقارب ٣ في المائة . بيد أنه لا توجد أي أسباب تدعو إلى الرضاء الذاتي . فأولا ، أن هذا المعدل لا يكفي لإعادة تنشيط التجارة العالمية ، وتخفيف أعباء الديون ، والحد من البطالة والعمل بشكل حاسم على تضييق أوجه الاختلال التجارية بين البلدان الصناعية الرئيسية . ومن المحتمل أن تظل إدارة الأزمات سمة يتميز بها الاقتصاد العالمي في تلك الظروف . وثانيا ، وربما كان ذلك أكثر أهمية ، فإن هذا السيناريو يتضمن مخاطر نزولية كبيرة . فبطء مسار النمو مع أوجه الاختلال المحلية والخارجية الكبيرة ، يجعلان الاقتصاد العالمي أكثر عرضة لصدمات جديدة . كما أن بقاء حالات عدم اليقين فيما يتعلق بالعجز التجاري والعجز المالي في أكبر اقتصاد والسياسات المحلية والدولية المتبعة للتصدي لها يمكن أن تؤدي إلى تغيرات مفاجئة في خطط الاستثمار وثقة المستهلكين . ومن شأن تباطؤ النمو في الولايات المتحدة الأمريكية في وقت يتقلص فيه إنتاج شركائها الرئيسيين أن يخلف آثارا خطيرة على النمو عموما . ولا يمكن طرح إمكانية حدوث إنتكاس جانبا .

ويتعين النظر أيضا إلى الضعف الذي تتسم به الحالة من ناحية المجال المتاح للمناورة في أكبر اقتصاد إذ لا يوجد أي مجال للتوسع المالي ؛ بل على العكس من ذلك ، فإن التصحيح المطلوب للعجز يتطلب انكماشا ماليا . وكان على السياسة النقدية المتبعة في الولايات المتحدة ، والتي لم تكن تقييدية في عام ١٩٨٦ ، أن تواجه انخفاضا سريعا في قيمة الدولار في أوائل عام ١٩٨٧ . وهذا هو جانب من الاسباب التي جعلت السيناريو الأساسي يتوقع ارتفاع سعر الفائدة بنسبة ١ في المائة تقريبا في عام ١٩٨٧ . وقد يؤدي استمرار الضغوط على الدولار إلى إجراء استعراض آخر للأهداف النقدية ، وتخفيض معدل نمو وسائل الدفع بل وحتى زيادة أسعار الفائدة أكثر من ذلك . وفي هذه الظروف سينخفض الاستثمار في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية مع ما يستتبع ذلك من آثار ضارة على الناتج العالمي على المدى القصير والمدى الأطول .

وتقترن حالات عدم التوازن الذي يعتري الاقتصادات الكلية باختلالات وعدم استقرار في عدد من أسواق سلع وخدمات معينة . وتحتل مركزا رئيسيا بينها الأسواق السلعية الدولية ، وأهمها سوق النفط . فقد شهد عام ١٩٨٦ تقلبات حادة جدا في سعر النفط . إذ خلال الشهور السبعة الأولى ، انخفضت أسعار النفط بنسبة الثلثين ، ولكنها ارتفعت بعد ذلك إثر قرار منظمة البلدان المصدرة للنفط في آب/أغسطس ١٩٨٦ ، ثم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ تخفيض انتاج النفط . وفي نهاية العام كان السعر قد بلغ نصف المستوى الذي كان عليه قبل ذلك بسنة واحدة .

وكانت لانخفاض السعر آثار كبيرة قصيرة الأجل على العرض والطلب فيما يتعلق بالنفط . إذ فاقت آثاره المباشرة على استهلاك النفط التوقعات الموضوعة على أساس التقديرات السابقة لمرونة الأسعار بالنسبة للطلب على النفط . فقد توقف استهلاك النفط عن الانخفاض ، بل من المتوقع أن ترتفع الأسعار الجارية بنحو ٢ في المائة سنويا في الأجل المتوسط . أما حالة العرض فأشد تعقدا ، لأن التغير الذي طرأ على انتاج النفط كان سببا ومسببا لانحدار أسعار النفط . وقد أدت زيادة انخفاض أسعار النفط إلى شيء من تخفيض الانتاج ، وبصفة خاصة في الولايات المتحدة ، وإن كان انخفاض تكاليف التشغيل قد أتاح للبلدان والمناطق الأخرى المنتجة للنفط أن تواصل الانتاج بالكامل ، وعلى الرغم من ذلك ، قامت البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط وبعض البلدان الأخرى بتخفيض الانتاج في محاولة للحفاظ على مستوى الأسعار الجديد . أما آثار انخفاض أسعار النفط على الأجل الأطول فيتوقف على مدى طول فترة بقاء الكساد في الأسعار . بيد أن الاستثمارات في مجال الطاقة قد تأثرت بالفعل . فقد تقلصت في عام ١٩٨٦ النفقات على استكشاف وتنمية النفط وعلى مصادر الطاقة الأخرى ؛ ولا توجد أدلة كثيرة على أن النفقات ستزيد قريبا . ولهذا ، فإن البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي سيتزايد اعتمادها على إمدادات النفط من البلدان النامية ، وبصفة خاصة من المنتجين ذوي التكلفة المنخفضة في الشرق الأوسط .

وإذا أريد للاقتصاد العالمي أن يتفادى النتائج الضارة لتقلب أسعار النفط فسيقتضي الأمر التماس الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون الدولي في هذه السوق الحاسمة . فالاستثمارات في الطاقة طويلة الأجل بحكم طبيعتها كما أن التحركات الدوامية الزائدة عن الحد في السوق تجعل المؤشرات السعرية أمرا لا يعول عليه ، وتسفر عن اضطرابات سوقية دورية .

والمجال الآخر للإختلال في التوازن بين العرض والطلب هو سوق اليد العاملة في البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو . فقد زادت معدلات البطالة في هذه البلدان لتقارب ثلاثة أمثال ما كانت عليه ، إذ ارتفعت من نحو ٣ في المائة في عام ١٩٧٠ إلى نحو ٨ في المائة في عام ١٩٨٦ . والآن يتجاوز عدد العاطلين ٢٩ مليون نسمة . والمشكلة حادة بوجه خاص في أوروبا الغربية ، حيث ارتفع معدل البطالة من ٣,٥ في المائة في عام ١٩٧٠ إلى ١١ في المائة في عام ١٩٨٦ ؛ وحيث يبلغ عدد العاطلين حاليا نحو ١٧ مليون نسمة .

ويتميز ارتفاع مستوى البطالة ببعض السمات الخاصة ، فقد أصبح صغار الراشدين هم الضحايا الرئيسيين لانخفاض فرص التوظيف في الرتب الابتدائية ؛ وتتجاوز نسبة البطالة بين الشباب ٣٠ في المائة في عدد كبير من البلدان الأوروبية ذات الاقتصاد السوقي . كما زادت فترة البطالة ، إذ يظل أكثر من ٤٠ في المائة من العاطلين بدون عمل لمدة ١٢ شهرا أو أكثر . ومن شأن ارتفاع البطالة بين الشباب مع البطالة الطويلة الأجل لاسيما في أوروبا الغربية ، أن يجعل التكاليف الاجتماعية لأوجه الخلل في سوق اليد العاملة أمرا غالبا وموهنا بصفة خاصة . ويوجد جزء كبير من جيل بأكمله في أوروبا الغربية يعيش وهناك احتمال ماثل أمامه بأنه لن يتمكن من الحصول على عمل يتفرغ له ويوفر له أمنا له وزنه .

وتمثل أيضا المشاكل الاقتصادية والنفسية والاجتماعية للعاطلين البالغ سنهم ٥٠ عاما أو أكثر مكانا بارزا . وقد أدى التقاعد الاختياري ومختلف مشاريع الحوافز التي تحبذ التقاعد المبكر إلى تخفيض عدد العاطلين المبلغ عنه في كثير من البلدان . وعلى هذه الفئة أن تواجه الاحباط الناجم عن عدم تحقق التطلعات الشخصية والاقتصادية في وقت يتزايد فيه طول الأعمار ويجري إطالة فترة الحياة النشطة .

وقد أسفر التوسع السريع في العمالة في قطاع الخدمات في البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو عن توفير وظائف تحقق دخلا منخفضا في أحيان كثيرة ويجري شغلها على أساس عدم التفرغ أو على أساس مؤقت أو بعقد من الباطن . وتشغل النساء عددا كبيرا من هذه الوظائف وهن فئة أخرى تتحمل نصيبا غير متناسب من تكاليف التكيف المتعلقة بالتغير الهيكلي وزيادة المرونة في سوق اليد العاملة .

وعلى الرغم من زيادة مرونة أسواق العمل في السنوات الأخيرة ، سواء من حيث إنخفاض الأجور الحقيقية بالنسبة إلى نمو الانتاجية أو من حيث تحقيق الاستقرار في تكاليف العمل بخلاف الأجور ، فقد كان نمو العمالة بسيطا جدا . إذ استقرت معدلات البطالة كما يبدو في أوروبا الغربية ، ولكن احتمالات حدوث زيادة كبيرة في مستويات العمالة ليست مشجعة إلى حد كبير . فبعد انقضاء خمس سنوات تقريبا تميزت بنمو متواصل ، لا يلوح في الأفق ما ينم عن أن ملايين العاطلين سينخفض عددهم انخفاضا كبيرا .

وما زال عدم تعزيز فرص العمل بعد التخفيضات الحقيقية في الأجور ، يخلف أثره على المعضلات الداخلية الحرجة في مجال السياسة العامة في البلدان ذات الاقتصاد

السوقي المتقدمة النمو وقد عارض راسمو السياسة في معظم بلدان أوروبا الغربية اتباع سياسات توسعية في مجال الطلب إلا أنه من المعتقد على نطاق واسع أن الحكومات لا تستطيع القيام بالشيء الكثير للحد من البطالة دون تفجير التضخم وحالات العجز في موازين المدفوعات من جديد . بيد إن النتائج التي تم الخلوص إليها في الآونة الاخيرة تبين وجود اتجاه لأن يزداد التأثير المتبادل بين التضخم والبطالة سوءا عند ضعف الحافز على الطلب . وهناك أدلة متزايدة على وجود هذا الأثر "التخلفي" في اقتصادات أوروبا الغربية . ووفقا لهذه الفرضية ، فإن تكلفة وقوف الحكومة مكتوفة الأيدي أمام ذلك ليست صفرا ، بل يعني زيادة صعوبة الاختيار المتعلق بالسياسة بالنسبة للمستقبل .

الاتجاهات الراهنة في التجارة الدولية

كان نمو التجارة العالمية بطيئا في عام ١٩٨٦ وكان الحافز الهام الوحيد هو زيادة حجم واردات البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، التي يعزى جزء منها لزيادة الواردات من النفط . ولم تحقق صادرات هذه البلدان سوى زيادة هامشية بسبب الانخفاض الحاد في حجم صادرات اليابان ، وعدم نمو الصادرات من الولايات المتحدة ، وهبوط واردات البلدان النامية المصدرة للطاقة بنسبة ٣٠ في المائة .

وازداد حجم صادرات هذه المجموعة الأخيرة من البلدان بنحو ١٠ في المائة . كما ازدادت واردات البلدان المستوردة للطاقة زيادة ضئيلة ولكنها ظلت محدودة بفعل إستمرار القيود المفروضة على موازين مدفوعات البلدان المثقلة بالديون . وارتفعت صادرات البلدان المستوردة للطاقة بما يزيد على ٦ في المائة ؛ وكان مرد الجزء الأكبر من هذه الزيادة الى مبيعات المصدرين الرئيسيين من المصنوعات الى البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي .

وكان من شأن هذه التحولات في نمط التجارة ، هي التغيرات في الأسعار الدولية ، أن أدت الى تغيرات هامة في الميزان التجاري . إذ تحول العجز التجاري للبلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو والبالغ ٤٠ بليون دولار في عام ١٩٨٥ الى فائض ضئيل في عام ١٩٨٦ . وداخل هذه المجموعة ، ازداد العجز في الولايات المتحدة كما ازداد الفائض في كل من جمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان ، ومن السمات الهامة للتجارة الدولية في عام ١٩٨٦ إخفاق التحركات الكبيرة في أسعار الصرف ، كما يبدو ، خلال هذه السنة وخلال عام ١٩٨٥ في اصلاح أوجه الاختلال هذه . فتقلص الفائض التجاري للبلدان النامية عموما ، كما هبط الفائض في البلدان المصدرة بما يتجاوز بكثير العجز الذي لحق بالبلدان المستوردة للطاقة . وتدهور الميزان التجاري

الاجمالي للبلدان ذات الاقتصاد المخطط في اوروبا الشرقية ، بيد ان تخفيض الواردات تخفيضا حادا وزيادة الصادرات زيادة كبيرة اسفرا عن هبوط العجز التجاري في الصين .

وبعض السمات الحالية للتجارة الدولية هي انعكاسات لاستمرار التغيرات الطويلة الأمد في هيكل الانتاج والطلب في الاقتصاد العالمي . فتكوين الناتج العالمي دائب التغير وفقا لاتجاه تاريخي ، اذ يتم التحول من القطاع الأولي الى الصناعة التحويلية ، وفي البلدان المتقدمة النمو ، تطرأ زيادة حادة على الخدمات . والجزء الأكبر من ناتج أي بلد غير قابل للتبادل التجاري ؛ بيد أن المصنوعات تنمو منذ أمد طويل ، في التجارة العالمية على نحو أسرع من نمو السلع الأساسية الأولية ، وهي تمثل في الوقت الحاضر مايزيد على ٦٠ في المائة من التجارة العالمية للسلع .

وعلى الرغم من ازدياد الأهمية العالمية للتجارة في المصنوعات لا تزال معظم البلدان النامية تعتمد اعتمادا كبيرا على السلع الأساسية الأولية في توليد العملات الأجنبية . إذ ان ثلاثة أرباع البلدان النامية تقريبا تعتمد على الصادرات من السلع الأساسية الأولية في الحصول على ما يزيد على ثلاثة أرباع حصيلتها من الصادرات . وزيادة درجة الاعتماد بهذا الشكل تعني ان استمرار انخفاض أسعار السلع الأساسية في عام ١٩٨٦ كانت له نتائج خطيرة بالنسبة لبلدان كثيرة . ففي حين حقق بعض البلدان النامية مكاسب ، هبطت معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية مع البلدان المتقدمة النمو في عام ١٩٨٦ بنسبة ٣٠ في المائة ، كما عانت هذه المجموعة ككل من خسارة لم يسبق لها مثيل في معدلات التبادل التجاري قدرت بمبلغ ٩٤ بليون دولار لتلك السنة .

واستمرار ضعف أسعار السلع غير الوقودية خلال الثمانينات يرجع من ناحية جزئيا الى بطء نمو الاقتصاد العالمي ومن ناحية الى بعض التغيرات الأساسية في البلدان المتقدمة النمو . كما ان التحول الى الخدمات يعني وجود نمط للانتاج أقل اعتمادا على كثافة المواد . وفي الوقت نفسه ، فإن كمية المواد اللازمة لكل وحدة من وحدات الناتج من السلع لا تفتأ تتقلص ؛ وقد ادى هذان التحولان اللذان لا يمكن عكس اتجاههما الى الحد من استخدام المنتجات الأولية بالنسبة لكل وحدة من وحدات الناتج المحلي الاجمالي .

وهناك سبب آخر لضعف أسعار السلع الأساسية هو عجز العرض عن التكيف بما يتلاءم مع مستوى الطلب . وحتى في قطاع ازداد فيه الطلب وسيستمر في الزيادة ، وهو قطاع

الأغذية ، هناك عدم اتفاق حاد بين العرض والطلب على المستوى العالمي . وقد بلغت بعض البلدان النامية الكبيرة الهدف المتمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الأغذية ، وتناقص طلبها على الواردات تبعا لذلك . بيد انه لم يكن هناك ما يقابل هذه الجهود من عمليات التكيف في سياسات البلدان المتقدمة النمو ، مما أدى الى إفراط في انتاج بعض المنتجات على الصعيد العالمي .

وما زالت البلدان النامية لا تمثل سوى ١٣ في المائة من اجمالي الصادرات من المصنوعات ، ولكن يعزى اليها جل الزيادة في هذه التجارة في عام ١٩٨٦ ، في حين بقيت صادرات البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي من المصنوعات راكدة من الناحية العملية ولم تحقق صادرات بلدان الاقتصاد المخطط من تلك المصنوعات سوى زيادة طفيفة . ويتزايد تركز الصادرات من المصنوعات داخل البلدان النامية ، حيث مثلت ١٠ بلدان ومناطق ٨٠ في المائة من اجمالي هذه المجموعة . وفي عام ١٩٨٦ ، ازدادت الصادرات من هذه البلدان القليلة العدد بنسبة ١٥ في المائة ، ومعظمها الى البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، نظرا لتقلص الطلب من الاقتصادات النامية وبصفة خاصة البلدان المصدرة للطاقة .

وكانت التجارة الدولية في الخدمات مكافئة للنمو في تجارة السلع ، حيث ظلت الخدمات غير الداخلة في عوامل الانتاج تمثل نحو ٣٠ في المائة من مجموع تجارة السلع طوال العقد الماضي . بيد أن نسبة الخدمات التقليدية ، مثل النقل البحري وغيره من أشكال النقل ، ما زالت تتقلص ، في حين أخذ نصيب الخدمات التجارية القائمة على المعلومات في التوسع بسرعة .

وتسارع خطى التجارة الدولية أمر حاسم لحل مشكلة الديون ولسلاسة إصلاح أوجه الاختلال التجاري في البلدان الصناعية . بيد أن الاحتمالات المرتقبة تنم عن أن النمو في التجارة سيكون بسيطا الى حد ما في السنوات القليلة المقبلة . وهذا الضعف يعرض الاقتصاد العالمي لخطر جسيم من عدد من المصادر التي تتهدده . فمع تقييد نمو الصادرات ، قد يزداد عدد البلدان المدينة التي تغدو خدمة الديون فيها غير منتظمة . وقد تؤدي الضغوط الحمائية في البلدان الصناعية الكبيرة الى تكثيف وتفاقم التوترات الحالية ، حيث تؤدي أية اجراءات الى التعجيل بالانتقام على نطاق واسع . وبالاضافة الى الضائقات التي يتخبط فيها النظام التجاري الدولي بالفعل فمن المؤكد انه سيواجه فيما يبدو المزيد من المصاعب ، ما لم يتخذ عدد من المقررات الرئيسية في مجال السياسة .

مشكلة التحويل (رأس المال والموارد)
في النصف الثاني من الثمانينات

كان على عدد كبير من البلدان النامية المستوردة لرؤوس الأموال ، ولا سيما المصدرة للنفط ، ان تعتمد اعتمادا شديدا على احتياطياتها من العملات الأجنبية في تمويل حالات العجز التي زادت في الحسابات الجارية في عام ١٩٨٦ . فبالنسبة للبلدان النامية المستوردة لرؤوس الأموال ، كمجموعة ، يقدر صافي تدفقات الموارد المالية الى الخارج - أي صافي تدفقات رؤوس الأموال مخصوما منه صافي إيرادات الاستثمارات - بمبلغ ٣٤ بليون دولار في عام ١٩٨٦ ؛ وهو مساو للتقدير المنقح لعام ١٩٨٥ . وفي كل عام من هذين العامين ، شهد ٣٤ بلدا عمليات تحويل سلبية صافية للموارد . وفي بلدان مثل جمهورية كوريا ، جاء ذلك نتيجة لقوة نمو حصيلة الصادرات ؛ وفي معظم الحالات كان هذا يعبر بالدرجة الأولى عن تقييدات الاستيراد والقيود المفروضة على النمو الاقتصادي ، من جراء عدم توفر التمويل الخارجي بشكل كاف . وفي عام ١٩٨٦ ، ظل صافي تدفقات التمويل الرسمي الى الداخل غير كاف لمقابلة التحويلات السلبية الصافية الناجمة عن التدفقات الخاصة .

وعلى النقيض من ذلك ، ازدادت التدفقات الائتمانية الصافية الى الولايات المتحدة بمبلغ ٣٤ بليون دولار في عام ١٩٨٦ فبلغت ١٤٧ بليون دولار . ومرة أخرى كانت الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، وبصفة خاصة جمهورية ألمانيا الاتحادية هي مصدر رئيسي لهذه التدفقات ، بيد أن التدفقات من اليابان فاقت الضعف فبلغت ٥٣ بليون دولار . ومما له دلالته بالنسبة لمسار تدفقات رؤوس الأموال الى الولايات المتحدة في المستقبل وبالنسبة لأسعار صرف الدولار ، أن التدفقات الائتمانية الصافية الخاصة انخفضت في عام ١٩٨٦ بمبلغ ١١ بليون دولار عما كانت عليه في عام ١٩٨٥ . غير ان هذا النقصان قابله زيادة توسع في التدفقات الرسمية الخارجية الى الولايات المتحدة ، ويرجع ذلك بالدرجة الاولى الى التدخل الرسمي في أسواق العملات الخارجية للابطاء من هبوط سعر صرف الدولار .

وقد بلغت التغيرات المؤسسية التي كانت تجري في المالية الدولية في السنوات الأخيرة أبعادا مذهلة في عام ١٩٨٦ . إذ بلغ صافي المشتريات الدولية لليابان من الأوراق المالية نحو ٧٠ بليون دولار ، في حين بلغ صافي مبيعات الولايات المتحدة من الأوراق المالية في الخارج نحو ٩٠ بليون دولار . وقبل ذلك بثلاث سنوات ، كادت هذه التدفقات تكون معدومة . أما البلدان النامية فقد تجاوزتها هذه التدفقات : اذ

تمكنت من تدبير ٧ بلايين دولار من اصدارات السندات الدولية الجديدة في عام ١٩٨٥ ، وهي سنة ذروة ، بيد أنها لم تحقق سوى ٣ بلايين دولار في عام ١٩٨٦ .

وواصل إجمالي الاقراض المصرفي الدولي النمو بقوة في عام ١٩٨٦ . وقد تركز ذلك على المقترضين في الأسواق المالية الرئيسية ، وبصفة خاصة لدعم عمليات الأوراق المالية الدولية أو كجزء منها . كما واصلت المصارف التجارية الدولية انسحابها من الإقراض المتوسط الأجل للبلدان النامية ؛ ولم يمثل ذلك سوى ٦ في المائة من السندات الجديدة والتمويل المصرفي المتوسط الأجل في عام ١٩٨٦ ، مقابل نحو الربع في أوائل الثمانينات .

ولم تكن الاتجاهات الأخيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر مواتية بالنسبة للبلدان النامية . فقد توقفت التدفقات الصافية الى البلدان المستوردة لرؤوس الأموال عند ما يتراوح بين ٨ بلايين و ٩ بلايين دولار منذ عام ١٩٨٣ . وواصلت تدفقات الاستثمار المباشر فيما بين البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ازدهارها وكان أبرز الاتجاهات في الآونة الأخيرة تعاظم وضع اليابان كمستثمر صاف في مجال الصناعة التحويلية في الخارج وفي الخدمات ؛ ولا سيما الخدمات المالية .

وكان من شأن نمو المصارف اليابانية دوليا ، الذي أذكته من ناحية ما الأموال المحلية ومن ناحية أخرى الموارد التي تمت تعبئتها في الأسواق الأجنبية ، أن رفع مركز اليابان لتصبح أكبر دولة في العالم في عام ١٩٨٥ في مجال الأعمال المصرفية الدولية . وبحلول أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، كان في حوزة المصارف اليابانية ما يزيد على ١ تريليون دولار من الأصول الدولية ، أي ما يكاد يعادل ثلث الاجمالي العالمي ؛ وكانت الولايات المتحدة هي التي احتلت المركز الثاني حيث بلغ نصيبها أقل من ٢٠ في المائة . كما قامت المصارف الاستثمارية اليابانية بدور رئيسي في أسواق الأوراق المالية الدولية .

وفي حين كان الوضع الطبيعي يقتضي أن تتدفق الفوائض الكبيرة في الحسابات الجارية لبعض البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو الى البلدان التي تعاني من شحة رؤوس الأموال ؛ فإن شيئا من هذا لم يحدث . وفي الآونة الأخيرة أدى القلق بشأن هذا الوضع في مختلف البلدان ، ولا سيما في اليابان ، الى القيام بمبادرات لإعادة تدوير جزء أكبر من هذه الفوائض الى البلدان النامية . وهذه المبادرات تبشر بالخير ، كما يبدو ، بيد أن التطورات الأخرى طغت على التقدم المحرز .

حقا ان دينامية العلاقات المالية الدولية فيما بين البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو تتناقض تناقضا صارخا مع ركود التدفقات المالية بين الشمال والجنوب . ولم يقتصر الأمر على تضاؤل الاهتمام بالاستثمار في القطاع الخاص في العالم النامي ، بل أن التدفقات الرسمية قد أصابها الضعف أيضا . فقد تناقصت الائتمانات الثنائية غير التساهلية ، وبشكل رئيسي ائتمانات التصدير ، كما تناقصت أيضا التدفقات الائتمانية في صندوق النقد الدولي ؛ بل أن المبالغ المسددة الى الصندوق من حساب القروض (باستثناء المبالغ المدفوعة نظير رسوم الصندوق) تجاوزت الائتمانات الجديدة المقدمة الى البلدان النامية بنحو ٣ بلايين دولار في عام ١٩٨٦ .

وأقوى عنصر في التدفقات الرسمية الى البلدان النامية - باستثناء المنح التي عكست الى حد كبير الاستجابة الدولية السخية لحالة الطوارئ الغذائية في افريقيا - هو التدفقات من المؤسسات الانمائية المتعددة الأطراف . وكان هذا العنصر قويا بشكل رئيسي بالمقارنة بضعف الحالة الخطير في مواضع أخرى . ففي عام ١٩٨٥ ، أصبح التحويل الصافي للموارد المرتبط بالإقراض الرسمي الاجمالي سلبيا أو أصبح ضئيلا جدا بالنسبة لجميع الفئات الدائنة الرئيسية باستثناء المؤسسات المتعددة الأطراف . بيد ان التحويل الصافي المرتبط بتلك المؤسسات بلغ ذروته في عام ١٩٨٢ .

ولا توجد أي دلالات تنم عن أن التدفقات المالية الرسمية المخصصة للتنمية سيعاد تغذيتها . وهناك تقييم متفق عليه على نطاق واسع لآفاق المساعدة الإنمائية الرسمية يشير الى انها ستنمو بما لا يتجاوز ٢ في المائة سنويا ، من حيث القيمة الحقيقية ، أثناء الفترة المتبقية من العقد . وقد انتعش إجمالي الالتزامات الإسمية من الموارد المقدمة من المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف التي تقوم تقريبا بدور الوكيل فيما يتعلق بالمدفوعات والعمليات الحالية والمقبلة - بعد أن سجل هبوطا في وقت سابق وذلك بأن زاد بنسبة ١٥ في المائة في عام ١٩٨٥ ، إلا انه لم يرتفع بعد ذلك إلا بنسبة ٤ في المائة في عام ١٩٨٦ .

وفي ظل الاتجاهات الراهنة ستكون التدفقات الخاصة الى البلدان النامية محدودة في أفضل الأحوال ؛ وليس من المحتمل أن تحل التدفقات الرسمية محل التخفيضات التي حدثت بالفعل . وعلى أية حال ، فإن ضعف التوقعات بالنسبة لنمو التجارة العالمية يثير شكوكا حول حجم صافي التدفقات الائتمانية الجديدة المتجهة الى الداخل التي يكون بمقدور كثير من البلدان النامية الوفاء بتكاليف خدمتها . بل أن نمو إجمالي ديون البلدان النامية المستوردة لرؤوس الأموال بنسبة لا تعدو ٤ في المائة في

عام ١٩٨٦ قد يكون مفرطا في حد ذاته لأن مستوى الدين في كثير من البلدان قد تجاوز بالفعل ما يكون بمقدورها الوفاء بتكاليف خدمته . ويقدّر أن نسبة الدين الى حصيلة العملات الأجنبية في البلدان المستوردة لرؤوس الأموال ككل ، قد سجلت ارتفاعا جديدا قدره ٢١٣ في المائة في عام ١٩٨٦ - أي أكثر مما كانت عليه في بداية عام ١٩٨٢ بنحو الربع .

وقد ازداد العبء الاقتصادي لخدمة الدين بما يقابل ذلك بالنسبة لكثير من البلدان . فكان على افريقيا جنوب الصحراء (ما عدا نيجيريا) أن تدفع مؤخرا ٤ في المائة تقريبا من ناتجها المحلي الإجمالي مقابل رسوم الفوائد وحدها ، بالمقارنة بأقل من ٢ في المائة بكثير في أواخر السبعينات . وكانت مدفوعات هذه البلدان من الفوائد منذ عام ١٩٨٤ تعادل نحو ٢٥ في المائة من الإنفاق الاستثماري ونحو ٢٠ في المائة من قيمة الواردات ، وكلاهما يمثلان أوجه بديلة لاستخدام الموارد المعنية . وفيما يخص ١٥ من البلدان النامية المتوسطة الدخل المثقلة بالديون ، كانت مدفوعات الفوائد تستوعب أقل من ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٧٨ ، وأكثر من ٥ في المائة في عام ١٩٨٢ وأكثر من ٤ في المائة كذلك في عام ١٩٨٦ . ومنذ عام ١٩٨٢ ، كانت مدفوعات الفوائد تزيد على ٢٥ في المائة من الاستثمار وعلى ٥٠ في المائة من واردات هذه البلدان . وتشير التوقعات الحالية الى أن نسبة مدفوعات الفوائد الى الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة من البلدان ستنخفض ، إلا انها ستظل في حدود ٣,٥ في المائة في عام ١٩٩٠ .

عمليات إعادة توجيه السياسة في البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا

في البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا يؤذن النصف الثاني من العقد الحالي بأن يكون فترة لإعادة تشكيل رئيسية للهيكل الاقتصادي ، ناشئة عن إعادة تكيف مؤسسية بعيدة المدى . وقد تعززت هذه العملية ، التي تجرى بالفعل في غالبية هذه البلدان بالحاجة الملحة الى التغلّب على بطء النمو واستمرار أوجه الاختلال الاقتصادية في فترة السنوات الخمس السابقة ، ومما عمل على زيادة حفز هذه العملية إعادة التقييم الجارية للأولويات والسياسات والممارسات الإنمائية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

وقد تركزت المناقشات الشاملة التي تدور بشأن السياسة المتعلقة بصياغة الاستراتيجية الاجتماعية - الاقتصادية للخطط الراهنة المتوسطة الأجل في بلدان أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على تحديد الأسباب الأساسية لبطء

الأداء الاقتصادي في السنوات الأخيرة وإزالتها ، وكان الهدف منها هو وضع الطرق والوسائل الكفيلة بتحقيق التوسع بخطى أكثر ثباتا واستمرارا . وكان يتعين على راسمي السياسة التفكير مليا في معالجة بطء التوسع في الموارد الانتاجية ، وأوجه الجمود المتأصلة في نظم الإدارة والتخطيط ، وبطء نمو الانتاجية وعدم كفاية الاداء التصديري . وتم التماس العلاج لهذه المشاكل في استراتيجية للنمو المتسم بكفاءة استخدام الموارد عن طريق إجراء تغييرات نظمية متسقة والاخذ بسياسات استثمارية وهيكلية أكثر نشاطا ، يعززها تسارع في التقدم التكنولوجي .

وتشدد الخطط المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ في جميع البلدان الاوروبية ذات الاقتصاد المخطط على ضرورة زيادة سرعة تكوين رأس المال بغية تعزيز نمو الناتج والاضطلاع بتغيير هيكلي لزيادة الانتاجية في السنوات المقبلة . وتؤكد الخطط الجديدة مواصلة تصحيح القطاع الخارجي عن طريق اتباع سياسات إيجابية للتكيّف تتوخى إدخال تغييرات هيكلية ملحوظة على تكوين ونوعية الانتاج وكثافة الناتج من حيث المواد والطاقة . والهدف من ذلك هو إعادة تجهيز الهيكل الانتاجي عن طريق زيادة سرعة نمو الاستثمار والتعجيل باستبدال الأصول الثابتة العتيقة وإجراء تخفيضات في فترات التكوين وتكاليف التشييد .

ومن المقرر أن تكون الصناعة هي أسرع القطاعات نموا في جميع هذه الاقتصادات . ويُتوقع أن تسفر التغييرات الهيكلية عن ارتفاع شديد في الانتاجية ، لا سيما في الفروع ذات التكنولوجيا العالية . ومن شأن الانتاج القائم على كثافة الطاقة والمواد أن يزداد زيادة بسيطة ، بالرغم من أنه يجري التفكير أيضا في تجديد الأصول الثابتة ، على نطاق واسع ، في تلك القطاعات . ويقصد من الأهداف المتوسطة الأجل بالنسبة للقطاع الزراعي والصناعات الغذائية زيادة الاكتفاء الذاتي وزيادة الصادرات حيثما أمكن ذلك عمليا . أما التخلص من إمكانية التعرّض لتقلبات الطقس ، وتقليص الخسائر ، وتحسين الهيكل الاساسي الزراعي ـ الصناعي فهي على ما يبدو تمثّل الأهداف الرئيسية . ولن يتوسع النشاط الإنشائي إلا بصورة معتدلة ، إلا انه سيجرى إيلاء مزيد من الاهتمام لتقصير فترات التكوين وتحسين كل من نوعية الناتج وانتاجية العمل . والسمات الهامة للخطط الجديدة هي زيادة الاهتمام بالسياسة البيئية وتحديث الهياكل الاساسية .

ولا تزال الخطط ملتزمة التزاما وطيدا بتحقيق زيادات مطردة ، وإن كانت متواضعة ، في مستويات الاستهلاك الشخصي . والمكاسب المحققة في هذا المجال سترتبط

ارتباطا أوثق بالزيادة في الناتج والكفاءة عموما عن طريق زيادة ربط الأجر بالمكاسب في الانتاجية . وتُبرز جميع الخطط ضرورة أن تكون السياسات المتصلة بأسعار المستهلكين والدخل أكثر فعالية ومرونة في موازنة العرض والطلب فيما يتعلق بالسلع والخدمات .

والتدابير المتوخاة لتعزيز هذه الأهداف ذات شقين . فأولا ، يقوم كل بلد بإعادة دراسة أولوياته الإنمائية وطرق ووسائل تنفيذ أهدافه . وفي عدة بلدان من المقرر أن يسير العمل على زيادة لا مركزية عملية اتخاذ القرارات عن طريق أدوات شبيهة بالأدوات السوقية للتنسيق الاقتصادي غير المباشر ومؤسساتها الداعمة . وتشتمل إحدى مجموعات التغييرات المتوخاة على تعزيز دور الوسائل والحوافز الاقتصادية غير المباشرة عن طريق إجراء تعديلات ملائمة في نظم الإدارة والتسعير والشراء . وثانيا ، من المقرر أن يعاد تشكيل المؤسسات والسياسات داخل المجموعة ولا سيما في نطاق مجلس التعاضد الاقتصادي .

ويجري إيلاء أهمية أكبر للتنمية المطردة للتجارة والتعاون الاقتصادي بين الشرق والغرب ، اللذين سيتأثران بشكل حاسم ، أولا ، بالمناخ السياسي والاستراتيجي الدولي ، وثانيا ، بتكييف الآليات التعاقدية والمؤسسية بما يتلاءم مع التغيرات التجارية والمالية . وفي هذا الصدد ، تؤكد الخطط على المشاركة بنشاط أكبر في الأطر التجارية والمالية العالمية وعلى ضرورة ترويج الصادرات من المصنوعات ذات المحتوى الكبير من القيمة المضافة . وهي تشدد تبعا لذلك على ضرورة إعادة تشكيل الآليات التجارية في هذه البلدان .

ومن المقرر أن يتسع بشكل كبير نطاق التجارة فيما بين أعضاء مجلس التعاضد الاقتصادي ، وذلك على نحو متزايد عن طريق إقامة روابط مباشرة فيما بين الوكلاء الاقتصاديين على مختلف مستويات التسلسل الهرمي في مجال التخطيط . ويتمثل أحد مجالات التركيز لجهود التكامل التي يبذلها مجلس التعاضد الاقتصادي في تنفيذ البرنامج الشامل للتعاون في مجال العلم والتكنولوجيا ، الذي يسعى الى تعزيز الصلات المباشرة والدائمة داخل المجموعة في مجال البحث والتطوير والانتاج . كما يجري تأكيد التنمية المطردة للتجارة والتعاون الاقتصادي مع المجموعات الأخرى من البلدان .

التكيّفات الهيكلية في الصين

ان الهدف الرئيسي للخطة المتوسطة الأجل الحالية في الصين هو تحقيق الاستقرار للاقتصاد ، مع الاستمرار في عمليات التكيّف الاقتصادي على نطاق واسع في سياق الإصلاحات

التي بدأت منذ أواخر السبعينات . وخطة الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ تتطلب إحراز المزيد من التقدم في إصلاح النظم المؤسسية والتسعيرية والتمويلية ؛ ويجري التأكيد على التحول بشكل أكثر إيجابية بعيدا عن الانتاج ذي الكثافة الرأسمالية . ومن المنتوي تخفيف سرعة نمو الناتج الكلي ، لإفساح المجال أمام الإصلاح وللقضاء كذلك على أوجه الاختلال في الاقتصاد المحلي وفي التجارة والمدفوعات الخارجية . وفي الوقت نفسه ، ينبغي أن يتحول تكوين الناتج عن القطاع الأول الى القطاع الثالث (قطاع الخدمات) . والاعتدال المتوخى فيما يتعلق بالأرقام المستهدفة للنمو ، يفيد في الحد من الاختناقات في مجالات الطاقة والنقل والسلع الوسيطة والسلع الاستهلاكية المعمرة ، وبصفة خاصة في القطاعات الخارجية .

ومن المقرر أن يستمر النمو الزراعي والتصنيع الريفي بمعدل ثابت ، وان كان سيقصر كثيرا دون المعدل الشديد الدينامية الذي شهدته أوائل الثمانينات . وازدهار هذا القطاع أصبح يتوقف بشكل متزايد على حدوث زيادة سريعة في تكوين رأس المال وتحسن في نظامي الانتاج والتوزيع . وتسلم السياسات الصناعية بالحاجة الى دعم النمو في القطاعات الأساسية ، مثل الطاقة والمدخلات الصناعية الأولية ، وتشجيع صناعات السلع الاستهلاكية من أجل تلبية الطلب المحتجز نتيجة لما تحقق من زيادات في الدخول الشخصية في السنوات الأخيرة . ومن المقدر أن ينشط الاستثمار في الطاقة الانتاجية والهياكل الأساسية والإسكان بمعدل سريع ، وان كان سيقصر دون المعدل الذي تحقق في السنوات الأخيرة ، مع زيادة مراقبة الاستثمار الخارج عن الميزانية الذي تضطلع به المؤسسات والحكومات المحلية . ومحط التركيز المباشر للسياسة التجارية هو عكس اتجاه العجز في التجارة والمدفوعات الخارجية ، مع الحصول على التكنولوجيا والمواد الضرورية للنمو الاقتصادي وترويج الصادرات من المصنوعات . وفي نفس الوقت فإن سياسة الصين ، فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر والإئتمان الأجنبي ، تتوخى الحذر الى حدّ ما .

والجدول الزمني الراهن للاصلاح الاقتصادي الجاري يركز على إعادة تشكيل إدارة المؤسسات في المناطق الحضرية بما في ذلك نظاما الأجور والعمالة ، مع إيلاء الاهتمام بحلول نهاية هذا العقد لعمليات التكيف في مجالات التخطيط والمراقبة المتعلقين بالاقتصاد الكلي والأسعار والتمويل . ولكن معدل سير هذه العملية ما زال أمرا تكتنفه حالة عدم التيقن . ومن الواضح ان الاصلاحات ستنفذ بحذر وتحفظ شديدين من أجل تفادي الاختلالات المؤسسية وتفاقم الضغوط التضخمية .

النتائج في مجال السياسة العامة

ان النمو الاقتصادي العالمي ضعيف وهش في الوقت الراهن . وحالات عدم التيقن السائدة تشير الى اتجاهات نزولية : إذ يكفي أن يحدث في آن واحد بعض المؤشرات السلبية الكامنة ليصاب الاقتصاد العالمي على الفور بانتكاس شامل . وما لم تتحسن آفاق التجارة الدولية ، سيصبح من المستبعد إحراز تقدم ملموس في سبيل إيجاد حل لأزمة الديون أو التعجيل بالحد من أوجه الاختلال التجارية الكبيرة في البلدان الصناعية ؛ كما أن الركود الاقتصادي قد يستمر في معظم البلدان النامية المتوسطة والصغيرة ، مما يؤدي الى اتساع الفجوة في الدخول بين معظم البلدان النامية والعالم الصناعي ؛ وقد تستمر البطالة عند مستوى مرتفع في البلدان المتقدمة النمو .

ولتغيير هذا السيناريو ، يلزم بذل جهد في جميع البلدان على المستوى المحلي . ولكن من الواضح أن بعض التدابير تتطلب القيام بعمل مشترك . إذ يقتضي الامر إتخاذ تدابير تدعم بعضها بعضا في الاقتصاد العالمي المترابط في الثمانينات . ويتعين مراعاة الصلات الاقتصادية والسياسية المتبادلة فيما بين القضايا .

وعند إجراء أي تقييم للحالة الدولية ، يجب أن تعطى الأولوية العليا لتحقيق الاستقرار في العلاقات الاقتصادية فيما بين أصحاب الادوار الرئيسية في اقتصاد العالم . ولا توجد خطط لتنسيق النظام الاقتصادي الدولي تتضمن دراسة جادة لحالة تتسم بتضارب شديد في المصالح بين اكثر اقتصادات العالم تقدما . وقد افترض ، خلال السنين ، أن مصالح هذه الاقتصادات في ادارة الشؤون الاقتصادية الدولية تتلاقى أساسا كما حدث في كثير من المسائل .

وملخص الحالة الراهنة هو أن الحكومات التي تستأثر بنفوذ حاسم على الاقتصاد العالمي ، تجد نفسها في خضم نزاع بشأن السياسات الاقتصادية التي يتعين عليها اتباعها . وهذا النزاع حقيقي وخطير . إذ يوجد اتفاق عام على المبادئ ، ولكن توجد عقبات جسيمة . فالالتزامات الطويلة الأجل بشأن بعض السياسات المحلية الرئيسية والرأي العام وآراء بعض المجموعات الصغيرة ولكن المؤثرة تدخل في عداد العقبات الرئيسية ، لأنها قد تعرقل تنفيذ التدابير المتفق عليها فيما بين راسمي السياسات . ويجب أن تتضمن التدابير المتخذة من أجل تنفيذ القرارات الجماعية حملات لتوعية الجمهور . وعلى قادة البلدان الصناعية الرئيسية أن يترسموا ، في صدق عزمهم ، خطى نظرائهم في البلدان النامية الذين يضطلعون باصلاحات جسورة ، وغير شعبية في بعض الأحيان .

واتخاذ موقف أكثر حزما من جانب الاقتصادات الرئيسية أمر لا غنى عنه لانتشال الاقتصاد العالمي من المأزق الذي يواجهه في الوقت الراهن . وإذا لم تتمكن هذه الحكومات مجتمعة من معالجة أوجه الاختلال وغيره من انعدام التوازن التي ألمت بالاقتصاد العالمي ، فسيثبت عدم جدوى التدابير الاخرى .

قضايا السياسة التي تتطلب اتخاذ اجراءات داخل إطار متعدد الأطراف

إن التجارة هي الشاغل الأول . وقد تقلص نظام التجارة المتعدد الأطراف بفعل نزعة ثنائية الأطراف والتجارة الموجهة . ولم يكن هناك قط أي نقص في الالتزام ، قولا ، بتحسين هذا النظام ، والتجربة السابقة تبين إمكانية نجاح جهود تحرير التجارة إذا ساندها العمل . فالالتزامات التي قدمت في بونتا دل إسته ، باوروغواي ، تمثل خطوة هامة نحو تعزيز هذا النظام والحيلولة دون زيادة تدهوره ؛ ومن الضروري ضمان تنفيذ هذه الالتزامات بالكامل .

والعقبات الرئيسية التي تواجه نظام التجارة معروفة تماما بالفعل ؛ وقد تم تحليلها ومناقشتها بتفصيل كبير عبر السنين في العديد من المحافل ، بما فيها مختلف لجان مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") ، ولاسيما منذ الإعلان الوزاري الصادر عن مجموعة "غات" في عام ١٩٨٣ . كما ان الدراية بالمشاكل والمخاطر التي تمثلها لم تحل دون تصاعد هذه المشاكل . فالنزعة الحمائية تتهيأ فيما يبدو لاجتياح العالم بأسره مرة أخرى ، في وقت تبدأ فيه البلدان مناقشات جادة ، وتتخذ تدابير قوية ، وإن كانت تتسم بقصر النظر . وتوفر عملية التفاوض التي بدأت بالفعل ، كمتابعة للقرارات المتخذة في بونتا دل إسته الفرصة لوقف هذا الأمر ، وإن كان إنجاز هذه المفاوضات بنجاح يتطلب وجود إرادة سياسية أقوى بكثير من الارادة التي ظهرت في الماضي القريب . كما أن التنفيذ المبكر لأحكام تجميد الوضع الراهن أو إعادته الى ما كان عليه ما زال يدخل في عداد الأولويات الهامة .

وما أعلنته مؤخرا البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا من نوايا لتعزيز دورها في عملية التغيير الاقتصادي على نطاق العالم والمشاركة بمزيد من النشاط في التجارة الدولية والقيام بدور الوساطة المالية ، والتنمية التكنولوجية ، يتيح إمكانية استكشاف الطرق التي يمكن بها تحقيق ذلك في الإطار المتعدد الأطراف الحالي أو بعد تعديله . ومن شأن الأخذ بخيار أكثر مرونة ، للاشتراك في التجارة الدولية على صعيد المؤسسات ، أن ينشط تجارة البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا .

وثمة خطر كبير يتهدد نظام التجارة ينشأ جزئيا من أوجه الاختلال التجاري الجسيم باستمرار في البلدان الصناعية الكبيرة . والمراقبة المتعددة الأطراف يمكن أن تساعد في الحيلولة دون حدوث حالات خلل فادحة في التوازن ، وأن تؤدي الى عملية تكيف أكثر اتساقا ، كما انها أقل تكلفة بالمعدلات العالمية من الترتيبات الحالية . ورغم هذه المزايا المحتملة ، ما زال التقدم المحرز في هذا الميدان متواضعا . ومن السبل المبشرة بالخير الأعمال التي يضطلع بها صندوق النقد الدولي وأعضاؤه من أجل تعزيز المراقبة المتعددة الأطراف من خلال استعمال مؤشرات اقتصادية موضوعية ؛ مما سيمكّن الحكومات من تقييم التفاعل بين السياسات المحلية واداء أصحاب الادوار الرئيسية في المجال الاقتصادي ، ودراسة أثر قراراتها على الاقتصادات النامية . وإذا أريد للمراقبة أن تكون ذات فعالية عند معالجة المشاكل الاقتصادية العالمية الرئيسية يصبح من الأمور الأساسية أن يقدم الجميع دعما أكثر حسما ، لعملية التشاور المتعدد الأطراف ، ولدور الصندوق في مجال السياسات .

ويؤدي عدم الاستقرار الزائد عن الحد في أسواق العملات الأجنبية الى زيادة حالات عدم التيقن على الصعيد العالمي وإعاقة الاستثمارات المتصلة بالتجارة . ويوجد فيما يبدو تلاق في آراء مجموعة الدول العشر (من البلدان المتقدمة النمو) ومجموعة الدول الأربع والعشرين (من البلدان النامية) بأن ما يلزم ليس هو وضع نظام لتثبيت أسعار الصرف ، بل هو وضع نظام يتيح المرونة مع توفر قدر ما من الاستقرار . وما زالت المناقشات بشأن هذه القضية جارية في اللجنة المؤقتة والمجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي . ومن الواضح أن الاحتياجات العالمية تشير الى أهمية التعجيل بالنظر في هذه القضية . وقد يؤدي التقدم المحرز في هذا الشأن الى تمهيد السبيل لعقد مؤتمر نقدي دولي للبت في الإطار العالمي لسياسات أسعار الصرف ، وللنظر أيضا في سائر القضايا المعلقة الواردة في أحدث التقارير المقدمة من مجموعة الدول العشر ومجموعة الدول الاربع والعشرين .

والتأرجحات العنيفة في أسعار النفط والتغييرات الضخمة في حصائل الصادرات في البلدان المصدرة للطاقة وفي تكاليف الواردات في البلدان المستوردة للطاقة ، وتقلص الاستثمارات في مجال الطاقة في عام ١٩٨٦ مما قد يؤدي الى اختلالات في امدادات الطاقة في السنوات القادمة ، تتطلب الرصد الدقيق لحالة الطاقة واستكشاف الطرق التي يمكن أن تجعل أسواق النفط أكثر استقرارا . وقد بدأ حوار مبشر بالخير بين المنتجين والمستهلكين ؛ ولكن ما زالت هناك حاجة واضحة الى تحسين رصد وتحليل تطورات أسواق النفط على الصعيد العالمي . وفي وسع الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الشروع في عملية من هذا القبيل .

ويظل توفير الفرص الى البلدان النامية للوصول بسرعة وبمرونة الى التمويل التعويضي عاملا رئيسيا لتجنب الآثار الضارة للتقلبات المفرطة في حصائل الصادرات . كما أن اتساع نطاق مستعملي مرفق التمويل التعويضي ، التابع لصندوق النقد الدولي ، خطوة مهمة الى الأمام . وبالرغم من ذلك ، فان موارد المرفق ضئيلة جدا بالنسبة للتقلبات التي حدثت مؤخرا في حصائل الصادرات . وينبغي ايلاء النظر لتوسيع كل من المرفق والمشاريع الأخرى المماثلة ، مثل نظام تثبيت حصائل الصادرات التابع للاتحاد الاقتصادي الأوروبي . وفي الوقت ذاته ، ينبغي زيادة تعزيز فعالية مثل هذه المرافق لمجابهة المشاكل الراهنة . ويمكن استخدام مرفق التمويل التعويضي بشكل أكثر تلقائية ، كما أن القيود المفروضة على السحب يمكن أن تعكس بمزيد من الدقة الاحتياجات المالية المتوسطة الأجل واحتمالات اعادة الشراء بالنسبة للمقترضين كل على حدة ، بدلا من ربطها بشكل صارم بحصص الصندوق .

وهناك حاجة الى اتباع نهج جديدة لحل أزمة الدين في غالبية البلدان النامية . ففي القرار ٣٠٢/٤١ ، الذي اتخذ بتوافق الآراء ، تعترف الجمعية العامة بالأبعاد الواسعة للمشكلة ، وبالحاجة الى التزام عام وتعاون متبادل ، وبأهمية العمل في عدد من المجالات . والاعتراف بأن التكيف الموجه للنمو هو جزء من الحل يعني ضمنا أن الجهود المستمرة التي تبذلها البلدان النامية لاعادة تشكيل هيكل اقتصاداتها ينبغي دعمها بمستوى من التحويلات الصافية يسمح لها بزيادة استثمارها الانتاجي المحلي . وبجانب السياسات العامة التي تؤدي الى زيادة سرعة نمو التجارة الدولية ، والتي يحتمل أن يصحبها تحرك في أسعار السلع الأساسية الأولية نحو معدلاتها التاريخية ، هناك ثلاثة أسس للعمل ذات أهمية فيما يبدو .

فأولا ، ينبغي أن يكون التخفيف من الدين الرسمي الذي تعاني منه البلدان المنخفضة الدخل ، ولاسيما البلدان الافريقية جنوب الصحراء أكثر شمولا . وينبغي الاتفاق على هذا التخفيف في سياق متطلبات التكيف والاحتياجات الاستثمارية في البلدان كل على حدة ، حسبما جرى تصوره في المبادرات الجديدة التي ينظر فيها حاليا نادي باريس . ومن الضروري أيضا ضمان أن تؤدي الترتيبات الجديدة في نهاية الأمر الى تدفق صاف اضافي من الموارد المالية الرسمية الى البلدان المنخفضة الدخل . وثانيا ، ينبغي أن يفكر الدائنون الرسميون وغير الرسميين في طرق لخفض تكاليف الفائدة في سياق عمليات اعادة تشكيل هيكل الدين . ومن الخطوات الهامة في هذا الشأن الاتجاه الرامي الى الغاء الرسوم والعمولات وتخفيض علاوات سعر الفائدة في اطار عملية اعادة التشكيل ، فضلا عن التحول من سعر الفائدة الأساسي الى سعر الفائدة المفروض المتفق

عليه بين مصارف لندن (ليبور) ، بيد أن التقدم في معظم الحالات نحو التوصل الى خصم في سعر الفائدة على كل من الدين التساهلي أو التجاري كان معدوما . وثالثا ، كان هناك اعتراف متزايد بأن المستويات الراهنة للخصوم الخارجية لا يمكن أن تتحملها البلدان المدينة وأن السوق أجرى عمليات خصم فيما يتعلق بقيمة ديونها التجارية وفقا لذلك . ولهذا ، هناك دعوة الى الأخذ بالأشكال الاضافية لتخفيف الدين بالنسبة للقروض غير التساهلية ، حيث أن لكل من المقرضين والمقترضين مصلحة في "تسوية الأمور" بالنسبة لديون البلدان النامية في صورتها الراهنة . وفي سياق عمليات اعادة التشكيل ، مثلا ، يكون من صالح كلا الطرفين أن تقوم المصارف بتخفيف الدين شيئا ما اذا كانت الصفقة الاجمالية في مجال السياسة والتي يطرحها البلد المدين ستؤدي بشكل آخر الى تعزيز مركزه المالي في المدى المتوسط ، ومن ثم الى تحسن قدرته على خدمة الدين .

ومن النهج الأكثر شمولا في هذا الشأن انشاء وكالة متعددة الأطراف - ويفضل أن تكون جزءا من مؤسسة قائمة تقوم بشراء دين البلدان النامية من المصارف التجارية بالقيمة السوقية الجارية ثم تحويله الى أشكال جديدة من المديونية تتيح للبلدان المدينة شيئا من التخفيف كما تتيح هيكلا مختلفا لآجال الاستحقاق . ويقوم المعهد العالمي لبحوث اقتصادات التنمية ، تحت رعاية جامعة الأمم المتحدة ، بدراسة مرفق مقترح لاعادة تشكيل هيكل الدين ، يحتوى على هذه العناصر . وسيتم تمويله بالدرجة الأولى عن طريق اعادة تدوير جزء من الفائض الخارجي لليابان ، كما سيتلقى دعما ماليا من بلدان أخرى .

ومن الأمور الحاسمة في هذا الوقت زيادة الدعم المقدم من المؤسسات الانمائية المتعددة الأطراف . فمستويات الاستثمار في البلدان النامية لا تفتأ تتقلص ، بيد أن هناك حاجة مستمرة للاستثمار في مجال الهياكل الأساسية ، لكفالة عدم تبدد الأسس اللازمة للنمو الاقتصادي . وينبغي أن تعمل البلدان الصناعية على زيادة الدعم الذي تقدمة الى برامج الاقراض التابعة للبنك الدولي والمصارف الانمائية الاقليمية . كما ينبغي أن تنفذ على وجه السرعة الزيادات الرأسمالية العامة المقترحة ، وهي في حالة البنك الدولي قد طال انتظارها . كذلك ينبغي زيادة موارد القروض الميسرة الشروط في جميع مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف ، ولاسيما بالنظر الى انخفاض قيمة الدولار . ويمكن النظر الى التفذية الشامنة المتفق عليها للمؤسسة الانمائية الدولية بمستوى يبلغ ١٣,٤ من بلايين الدولارات ، باعتبارها زيادة كبيرة عند مقارنتها بالتفذية السابعة ، ولكنها ليست أكبر من التفذية السادسة ، من حيث القيمة الحقيقية . ورغم

الجهود التي بذلت مؤخرا من هذا القبيل ، فان التدفقات الصافية من الموارد الى البلدان النامية لا تتزايد بما فيه الكفاية . وبصفة خاصة لايزال هناك الشيء الكثير مما يجب عمله لتحقيق أهداف السياسة المتوخاة في برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ (قرار الجمعية العامة دإ-٣/١٣) .

ومن شأن كل من اجتماع قمة البندقية لمجموعة الدول السبع ذات الاقتصادات الصناعية الكبيرة ، في حزيران/يونيه ١٩٨٧ والدورة السابعة للاونكتاد في تموز/يوليه ، أن يتيح الفرصة للمجتمع الدولي لاحراز تقدم بشأن كثير من المسائل التي تم تحديدها أعلاه . على أن أحد الجوانب الاساسية في هذه العملية لا يقتصر على الاتفاق على المبادئ ، بل يشمل أيضا البت فيمن سيفعل ماذا ، وكفالة التنفيذ ورصده . وينبغي أن يسفر الدعم السياسي الثابت المقدم الى النظام المتعدد الاطراف للتعاون الاقتصادي عن زيادة احتمالات التغلب على مشاكل البلدان الصناعية وتحقيق الهدف المقبول عالميا والمتمثل في الاسراع بالنمو في الاقتصادات النامية . وعلاوة على ذلك ، ينبغي أن تعزز العمليتان بعضهما بعضا عن طريق آثارهما المتعلقة بالتغذية العكسية . وستستخدم الظروف الدولية الناجمة عن ذلك كإطار لطائفة من تدابير السياسة التي تتخذ على المستوى الوطني كما ستتعزز بها .

<u>قضايا السياسة التي تتطلب القيام بعمل متضافر فيما بين البلدان واتخاذ تدابير على المستوى المحلي</u>

كما اعترف راسمو السياسة في البلدان الصناعية الرئيسية في اجتماع اللوفر في باريس في شباط/فبراير ١٩٨٧ ، يتطلب الامر وضع مجموعة من السياسات المنسقة فيما بين الاقتصادات المتقدمة النمو الرئيسية لاطالة أمد الانتعاش الاقتصادي الراهن والحد بشكل سلس من أوجه الاختلالات التجارية الكبيرة . وتشتمل عناصر الصفقة الاجمالية للسياسات على تخفيض العجز في ميزانية الولايات المتحدة ، وتأمين موقف مالي توسعي في كل من جمهورية المانيا الاتحادية واليابان وتنسيق السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار لأسواق العملات الأجنبية وتفادي أي زيادات في أسعار الفائدة . وهناك اتفاق كبير على اتجاه السياسات ، كما اتخذت بالفعل بعض التدابير المناسبة ، غير انه مازال يوجد تردد فيما يتعلق بحجم ذلك . وما لم تتمكن البلدان كل على حدة من التوصل في اجتماع قمة البندقية الى حل توفيقي بشأن بعض التزاماتها المحلية القائمة منذ أمد طويل ، فمن المحتمل أن يظل النمو بطيئا . بيد انه من المحتمل ، كما يتبين من الفصل الثاني ، أن يؤدي سيناريو السياسة الذي يشارك فيه أصحاب

الأدوار الرئيسية في اتخاذ اجراءات حاسمة ملائمة الى معدل للنمو في البلدان الصناعية يقرب من ٣ في المائة في عام ١٩٨٧ ، والى معدل أعلى من ذلك فيما بعد والى زيادة لا تكاد تذكر في التضخم .

ورغم زيادة تدفق المعلومات بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، منذ كان نمو هذه الانشطة التجارية والمالية بطيئا . كما لم يتحقق قدر كبير من التقدم في المشاريع التجارية والمالية على المستويين الاقليمي ودون الاقليمي ، حتى بالرغم من أن أكثر الاقتصادات دينامية تعد جزءا من العالم النامي . ويلزم وضع مخططات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تكون أكثر طموحا من التي وضعت حتى الآن من أجل توسيع نطاق النمو والاستفادة من البلدان النامية السريعة النمو . وبوسع أي نظام أفضليات معمم فيما بين البلدان النامية والاتفاقات الاقليمية ودون الاقليمية ، بما يركز على توليد التجارة لا تحويل مسارها ، العمل على تعزيز آفاق البلدان النامية بشكل ملحوظ فيما يتعلق بزيادة التصنيع وسرعة كفاءة . ويمكن للاقتصادات النامية الأكبر حجما والأكثر دينامية أن تقوم بدور رئيسي عن طريق فتح أسواقها المحلية التي لا تفتأ في التوسع بسرعة مقابل زيادة انفتاح الأسواق أمام صادراتها في البلدان النامية الأخرى .

وتبذل البلدان ذات الاقتصاد مركزيا جهودا متضافرة لتعزيز التغيرات النظمية في الاطار المؤسسي للتعاون داخل مجلس التعاضد الاقتصادي . ومن بين الجوانب الرئيسية لهذه التغيرات ، التركيز على البرنامج المشترك للتقدم العلمي والتقني . وهذه السياسة الجديدة التي يدعمها اعادة تشكيل القطاع الخارجي لأعضاء مجلس التعاضد الاقتصادي ، وتعزيز الروابط عبر الحدود على المستوى المؤسسي وتشجيع الانتاج المشترك للمشاريع في المجالات ذات الأولوية ، ينبغي أن تؤدي الى تسارع الصادرات على المدى المتوسط والتخفيف من حدة الضغوط على الحساب الجاري التي يواجهها بعض الأعضاء في الوقت الراهن . ومن شأن زيادة توثيق التفاعل مع البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو أن يسهل في ذات الأوان تجديد وتحديث رصيد السلع الانتاجية في الفروع الرئيسية ، ولاسيما بناء الماكينات . ويمكن للواردات من السلع الانتاجية من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي أو التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا أن يؤديا اذا سمح المناخ السياسي الدولي بذلك ، الى الإسراع بعملية التحول التكنولوجي في البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا .

ويتسم كثير من البلدان النامية ، ولاسيما أقل البلدان نموا التي تعتمد اعتمادا شديدا على عدد ضئيل من السلع الأساسية الأولية في الحصول على حصائل

صادراتها . بتفتت اقتصاداتها ومحدودية قدراتها على التكيف ؛ ويلزمها تغيرات كبيرة في هياكل انتاجها . وكل بلد مسؤول عن صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الانمائية الوطنية اللازمة ، لكن الدعم المالي الدولي ، ولاسيما في المراحل الاولى ، يظل أمرا مهما . وثمة حاجة واضحة الى تقديم مساعدة مالية متعددة الاطراف وثنائية وتكون أكثر حسما واستمرارا إلى البلدان النامية التي تبذل جهودا لاجراء تحول وتنويع في اقتصاداتها .

ويتبين من تحليل الخبرات الانمائية الناجحة في العقد الراهن وجود بعض العناصر المشتركة في نهج السياسة المتبعة في البلدان النامية السريعة النمو . فأولا ، بالنسبة للبلدان التي تتوفر لديها امكانات زراعية ، فان الجهود المتواصلة لزيادة انتاجية المزارع ومجازاة المزارعين والفلاحين ينبغي أن تفضي الى زيادات كبيرة في الناتج الزراعي على المدى الطويل . وثانيا ، يتوجب عدم السماح بتراكم الاختلالات المحلية ، كما يتوجب الا تلجأ تلك الاقتصادات بالدرجة الاولى الى التمويل الخارجي لارجاء التكيف الذي تستدعيه تلك الاختلالات . وثالثا ، من المحتمل أن تكفل زيادة الاعتماد على الموارد المحلية وزيادة المدخرات التوسع بشكل أكثر اطرادا في مجال الاستثمار الانتاجي . ورابعا ، في حين يلزم عادة وجود طائفة واسعة التنوع من السياسات في عدة مجالات من أجل الاسراع بالنمو ، فمن الامور الحاسمة أن تنفذ في اطار سياسة الاقتصاد الكلي سياسات هيكلية ، لا تتعارض في مقاصدها مع تدابير العرض مع توفير الاستقرار ، مما يستلزم الاتساق بين سياسات التنمية والسياسات المالية والنقدية وسياسات موازين المدفوعات .

ويستدعي استمرار ارتفاع معدلات البطالة في عدد كبير من البلدان الاوروبية ذات الاقتصاد السوقي تجديد الجهود لتوفير فرص اضافية للعمل ومعالجة العوامل التي تعيق سلاسة أداء أسواق العمل . وينبغي أن تكون التدابير المتخذة في هذا المجال متنوعة باجراءات لزيادة الطلب على اليد العاملة . وهناك دعوة الى الاخذ بسياسات توسعية للحد من البطالة ، وبصفة خاصة في البلدان التي تتسم بانخفاض معدل التضخم ، حيث يكون العجز في الميزانية المعدل دوريا (أو الهيكلي) مقاربا للصفر ، وحيث لا يوجد أي ضغط على ميزان المدفوعات . ولو تحركت مثل هذه البلدان بشكل حاسم ، فان البلدان الاخرى التي تعاني من ارتفاع معدل البطالة ومن ضغط على حساباتها الخارجية ستصبح في وضع يسمح لها بالتوسع بمزيد من الحرية . وفي ظل هذه الظروف سيكون تسارع النمو الذي يعزز بعضه بعضا مصحوبا بانخفاض ملحوظ في البطالة .

الفصل الثاني

الاقتصاد العالمي على ضوء التطورات : أبرز الملامح والسياسات واحتمالات المستقبل

نظرة شاملة

تباطأ الاقتصاد العالمي في عام ١٩٨٦ للسنة الثانية على التوالي ، إذ لم يزد نمو الناتج العالمي عن ٣ في المائة ، بالمقارنة مع ٣,٤ في عام ١٩٨٥ و ٤,٥ في المائة في عام ١٩٨٤ . وبوجه الإجمال لم يكن التحسُّن في الأحوال الاقتصادية لشعوب العالم في عام ١٩٨٦ إلاّ تحسُّنا هامشيا . فقد ازداد نصيب الفرد من الناتج العالمي بحوالي ١ في المائة . وكان هذا نصف متوسط الزيادة المحققة في السبعينات ولا يزيد عن ثلثها في الستينات .

وكانت العوامل الرئيسية وراء هذا الهبوط هي بدء الانكماش الاقتصادي في الكثير من البلدان النامية المصدِّرة للطاقة ، والتباطؤ الكبير في معدل النمو الاقتصادي في أمريكا الشمالية والصين واليابان (الجدول الثاني -) . وكانت العوامل الرئيسية التي تحكمت في التغيُّر الاقتصادي الذي حدث في الاقتصاد العالمي خلال عام ١٩٨٦ هي التأرجح الكبير في معدلات التبادل التجاري من جراء حدوث تغيرات لم يسبق لها مثيل في أسعار المواد الخام الرئيسية وفي أسعار الصرف ، ومن جراء تجاوب السياسات مع ذلك . وأدّى التباطؤ في النشاط الاقتصاد العالمي في عام ١٩٨٦ الى ازدياد حدة مشكلتين خطيرتين تواجهان الاقتصاد العالمي .

فأولا ، لا تزال حالة الديون الدولية متقلبة . فقد ارتفع مجموع الديون الخارجية للبلدان النامية الى حوالي ٠٠٠ ١ بليون دولار كما بلغت نسبة مدفوعات خدمة الديون الى الصادرات للمجموعة ككل مستوى قياسيا في عام ١٩٨٦ . وغدا الإقراض المصرفي غير الطوعي السمة الرئيسية للتدفقات المالية الخاصة الى الكثير من البلدان النامية نظرا لتوقف صافي التدفقات المالية الخاصة الى كثير من هذه البلدان فعلا (انظر الفصل الرابع أدناه) . واستمرت مدفوعات الفائدة التي تؤديها البلدان النامية عن الديون الخارجية - وقد زادت عن ٦٥ بليون دولار في عام ١٩٨٦ - تشكل عبئا رئيسيا على قدرتها على الاستيراد كما أضعفت قدرتها على النمو ، في حين بلغ النقل الصافي للموارد من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو حوالي ٣٤ بليون دولار للعام الثاني على التوالي .

الجدول الثاني - ١ - نمو الانتاج العالمي[أ] والتجارة ، ١٩٧١ - ١٩٧٨

	المستوى في ١٩٨٠[ب] بملايين الدولارات	المتوسط ١٩٧١- ١٩٨١- ١٩٨٠	المتوسط ١٩٧١- ١٩٨١- ١٩٨٦	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦[ج]	١٩٨٧[د]	١٩٨٨[د]
		النسبة المئوية للتغير						
الناتج								
العالم	..	٣,٩	٣,٧	٤,٥	٣,٤	٣,٠	٣,٢	٣,٧
البلدان النامية :	٢ ٠٨٥	٥,٦	١,٥	٢,٢	٣,٠	٣,٥	٣,٧	٣,٨
مستوردة صافية للطاقة	١ ١٦٠	٥,٠	٣,٨	٣,٨	٣,٤	٥,٥	٤,٣	٤,٥
مصدّرة صافية للطاقة	٩٢٥	٦,٤	-٠,٣	٠,٠	٠,٠	-١,٦	٠,٥	٣,٧
البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو	٧ ٦٤٠	٣,١	٣,٢	٤,٧	٣,٩	٣,٤	٣,٦	٣,٠
امريكا الشمالية	٣ ٨٦٦	٣,٩	٣,٤	٦,٤	٣,٨	٣,٦	٣,٧	٣,٤
أوروبا الغربية	٣ ٤٦٧	٣,٩	١,٥	٣,٤	٣,٣	٣,٤	٣,٤	٣,٤
اليابان	١ ٠٦٠	٤,٧	٣,٦	٥,١	٤,٥	٣,٥	٣,٦	٣,٠
البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا[هـ]	..	٥,٣	٣,٣	٣,٨	٣,٦	٤,٣	٤,١	٤,٥
الصين[هـ]	..	٥,٧	٨,٨	١٢,٠	١٢,٣		٧,٠	٧,٠
								٧,٠
التجارة								
حجم التجارة العالمية[و]	١ ٩٩٠	٥,٠	٣,٧	٨,٩	٣,٣	٣,٥	٣,٠	٤,٠
بنود تذكيرية :								
نصيب فرد من الناتج								
البلدان النامية	٩٠٠,٠[ن]	٣,٤	-٠,٩	-٠,١	-٠,٣	٠,٣	٠,٥	١,٦
البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو	١٠ ٣٩٦,٣[ن]	٣,٣	١,٦	٤,١	٣,٣	١,٧	١,٩	٣,٣

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للامانة العامة للامم المتحدة .

(يتبع)

حواشي الجدول الثاني - ١ (تابع)

(أ) الناتج المحلي الاجمالي الفعلي . يرد تصنيف البلدان في فئات تحليلية متنوعة في الملاحظات التفسيرية لهذه الدراسة الاستقصائية . كما أن بيانات الناتج لهذه الفئات من البلدان ولكل بلد عضو مجمعة بترجيحات مقدّرة على أساس الأسعار ومعدلات صرف الدولار في عام ١٩٨٠ . والبلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو مجمعة بترجيحات قائمة على أساس الأسعار ومعدلات صرف الدولار في عام ١٩٨٣ .

(ب) مستوى الناتج القومي الاجمالي أو الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٠ بالاستناد الى الأسعار ومعدلات صرف الدولار في عام ١٩٨٠ .

(ج) تقديرات أوّلية .

(د) تنبؤات (على أساس مشروع "لينك" وغير ذلك من التنبؤات المؤسسية) . والاسقاطات للفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٨ قائمة على أساس أن متوسط سعر تصدير النفط الخام يبلغ ١٧ دولارا للبرميل .

(هـ) صافي الناتج المادي .

(و) المتوسط الحسابي لمعدلات نمو الحجم العالمي للصادرات والواردات .

(ز) بدولارات الولايات المتحدة بالأسعار ومعدلات الصرف في عام ١٩٨٠ .

وفي الفترة ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ ، يتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بحوالي ٣,٥ في المائة كل سنة . وهذا الكسب المتواضع الذي يتجاوز الاداء المتوسط في عام ١٩٨٦ هو بشكل رئيسي نتيجة لقوتين متقلبتين ، والى حد كبير عابرتين : وشبة اقتصادية خفيفة في البلدان المصدّرة للطاقة (على افتراض أن أسعار النفط لن تهبط دون مستواها الذي بلغته في أوائل عام ١٩٨٧) وطفرة دورية دافعها المخزون السلعي في الولايات المتحدة . وتشير الإسقاطات بالنسبة للفترة ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ الى أنه اذا ما بقي موقف سياسات الاقتصاد الكلي للبلدان الصناعية الرئيسية الى حد كبير على ما كان عليه في أوائل عام ١٩٨٧ ، فإن التجارة العالمية ستبقى بطيئة ولن تهبط معدلات الفائدة أكثر مما هبطت بل ستبدأ في الزيادة ، كما ستبقى معدلات البطالة في البلدان الصناعية مرتفعة وستستمر الاختلالات في المدفوعات الخارجية للبلدان الصناعية الرئيسية . بيد أن احتمالين بديلين للسياسات سيتم عرضهما فيما بعد في هذا الفصل يوحيان بإمكان حدوث تحسّن كبير في الاداء الاقتصادي العالمي .

ولا تشير التوقعات المتوسطة الاجل الى أي تحسّن حاسم في النمو الاقتصادي العالمي . فبطء معدل تكون رأس المال بسبب النمو البطيء في مجموع الطلب ، واستمرار عدم اليقين ومعدلات الفائدة الفعلية المرتفعة في عدد كبير من البلدان ، لا يزال عقبة كبرى تعترض توسّع الانتاج على نحو أسرع وحدوث تحسّن مستمر في مستويات المعيشة لشعوب العالم أجمع .

التطورات في عام ١٩٨٦ وأوائل عام ١٩٨٧

نظرا للتباطؤ الذي حصل في أمريكا الشمالية واليابان لم يزد نمو الاقتصادات السوقية المتقدمة عن ٢,٤ في المائة في عام ١٩٨٦ ، بالمقارنة مع ٢,٩ في المائة في عام ١٩٨٥ ، و ٤,٧ في المائة في عام ١٩٨٤ . وكانت العوامل الرئيسية وراء هذا التباطؤ الاقتصادي هي الهبوط الشديد في الصادرات الى البلدان النامية ، وخاصة الى البلدان المصدرة للطاقة ، واستمرار سياسات الاقتصاد الكلي غير المتساهلة نسبيا في بضعة بلدان صناعية رئيسية . بيد أن العديد من اقتصادات أوروبا الغربية قد شهد تصارعا متواضعا في معدل نشاطه الاقتصادي في عام ١٩٨٦ . وبالفعل فقد دخلت معظم بلدان هذه المجموعة عامها الرابع أو الخامس من التوسع المستمر ، وهذه فترة طويلة غير مألوفة للتارجحات الدورية بمعايير فترة ما بعد الحرب ؛ وابتداء من أوائل عام ١٩٨٧ لم تكن هناك دلائل واضحة على كساد عام محيق . فقد ظلت البلدان الصناعية كمجموعة تشهد مكاسب كبيرة في الدخل الفردي في عام ١٩٨٦ . وفي نفس الوقت ، حصل تقارب كبير بين معدلات نمو انتاجها الفعلي ، ولو كانت نقطة التقارب معدلا أكثر انخفاضا مما كان عليه في عام ١٩٨٥ .

ولم يزد نمو مجموع الناتج المحلي الاجمالي للمناطق النامية عن ٢,٥ في المائة في عام ١٩٨٦ ، مما يعني انه بالنسبة للمجموعة ككل لم يكن هناك بالفعل أي كسب في الناتج الفردي في تلك السنة . والاكثر دلالة من ذلك أن متوسط الدخل الفردي قد هبط بحوالي ٤ في المائة خلال السنة وذلك الى حد كبير نتيجة لتدهور ملحوظ في معدلات تبادلها التجاري .

وازداد الانتاج الزراعي والغذائي في معظم البلدان النامية بنفس معدل ازدياد السكان أو أسرع منه . بيد أن التوسع الصناعي بقي بطيئا . فقد ظلت أنشطة التعدين تواجه كسادا في أسواق التصدير . وبوجه الاجمال كان توسع الصناعة التحويلية بطيئا نظرا لبقاء الطلب المحلي ضعيفا كما أعاقت قيود ميزان المدفوعات واردات المدخلات الصناعية .

وكما كان الحال في كثير من السنوات الأخيرة ، اتسم الأداء الاقتصادي لكل بلد نام في عام ١٩٨٦ بالتنوع . وكان لأكثر من نصف هذه البلدان معدل نمو في الانتاج يساوي معدل نمو السكان أو دونه (انظر الجدول الثاني ـ ٢) ، ولو أن معظم البلدان النامية المستوردة للطاقة قد توسع انتاجها على نحو أسرع من التوسع السكاني بشكل ملحوظ . فقد ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في جمهورية كوريا بما يقرب من ١٠ في المائة ، في حين أنه ازداد بين ٢,٥ في المائة و ٦ في المائة في الأرجنتين وأوروغواي وباكستان والبرازيل وتركيا وشيلي وقبرص وكولومبيا والهند . وعلى النقيض من ذلك ، تأثرت مناطق بكاملها من انخفاض أسعار النفط ، ولاسيما غرب آسيا وأمريكا الشمالية ، كما هبط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الفردي في الأكثرية العظمى من البلدان النامية المصدرة للطاقة هبوطا كبيرا في عام ١٩٨٦ . وكان التدهور الذي لم يسبق له مثيل في معدلات التبادل التجاري لهذه المجموعة من البلدان ، وبدرجة أقل لمصدري السلع الأولية الآخرين ، هو السبب في الهبوط الشامل في الدخل الفردي في البلدان النامية خلال السنة .

ومن منظور أطول أجلا ، فقد هبط نصيب الفرد من الناتج في البلدان النامية ، بحوالي ١ في المائة في المتوسط كل سنة في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ بالمقارنة مع البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو الذي ارتفع فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج بمقدار ١,٦ في المائة في السنة خلال نفس المدة . وهناك سبب هام في هذا الاختلاف وهو التباين في متوسط نسب النمو السكاني : إذ أن متوسط نسبة النمو في البلدان النامية الذي مقداره ٢,٣ في المائة في السنة كان أكثر من ثلاثة أضعاف متوسط نسبة النمو في البلدان الصناعية .

وهناك شاغل رئيسي في فترة النمو البطيء الراهنة ، وغير المستقر بالنسبة لمعظم البلدان النامية ، وهو حماية أضعف الفئات السكانية . ومما يزيد في تعقيد المشكلة أن مواجهة البيئة الاقتصادية الدولية المتغيرة تتطلب تكيفات محلية كبيرة ، وهذا ما يحد من مجال المناورة بالنسبة لمقرري السياسات .

الجدول الثاني ـ ٢ ـ البلدان التي كانت معدلات نمو ناتجها المحلي الاجمالي في مستوى معدل النمو السكاني أو دونه[(أ)] ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦

البلد أو التجمعات الاقليمية	الحجم الكلي للعينة	عدد البلدان التي كان معدل نمو ناتجها المحلي الاجمالي بقيمته الحقيقية في مستوى معدل النمو السكاني أو دونه						البلدان المتأثرة في عام ١٩٨٦	
		١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦[(ب)]	السكان السكان كنسبة مئوية (بالملايين)	من مجموع الفئات
المجموع العالمي	١١٢	٢١	٣٨	٦٦	٤٥	٤٩	٤٧	٨٥٠,٠	١٧,٦
الاقتصادات النامية	٨٣	٢٠	٣٠	٥٤	٤٤	٤٧	٤٤	٨٣٦,١	٣٣,٦
باستثناء الهند	(٨٣)	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	(٨٣٦,١)	(٤٨,٥)
جنوب وشرق آسيا	١٤	٥	٤	٢	١	٥	٣	٢٣٩,٨	١٧,٥
باستثناء الهند	(١٣)	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	(٢٣٩,٨)	(٣٩,٣)
غرب آسيا	١٠	٣	٤	٧	٨	٧	٧	٨١,٦	٨٥,٩
نصف الكرة الغربي	٣٣	٣	٧	٢١	١٢	١٥	١٢	١٤٧,١	٢٧,٨
افريقيا	٣٣	٩	١٤	٢٤	٢٣	١٩	٢٢	٢٥٧,٦	٦٧,٢
منطقة البحر الابيض المتوسط	٤	صفر	١	صفر	صفر	١	صفر	ـ	ـ
البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو	٢٢	١	٦	١٠	١	١	٢	١٢,٣	١,٨
البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا في أوروبا[(ج)]	٧	صفر	٢	٢	صفر	١	١	١٠,٦	٢,٧

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة .

(أ) معدلات النمو السكاني مبنية على أساس تقديرات المتغير المتوسط المبلغ عنها في World Population Prospects : Estimates, and Projections as assessed in 1984 ، (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.86.XIII.3) .

(ب) على أساس بيانات أولية .

(ج) المتغير المقاس هو نصيب الفرد من صافي الناتج المادي لأوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

وتقدم التطورات في عام ١٩٨٦ صورة مختلطة فيما يتعلق بافقر الشرائح من سكان العالم . ففي أحد الاقتصادات الكبيرة ، اندونيسيا ، انخفض متوسط دخل الفرد في عام ١٩٨٦ وتدهور بالتالي الوضع الاجتماعي للطبقة الدنيا من السكان . ومن جهة أخرى ، كان للنمو الاقتصادي السريع في بلدين آخرين مكتظين بالسكان - البرازيل والهند - أثر مهم في زيادة الاستهلاك بين أوساط الفقراء في عام ١٩٨٦ ، بالرغم من أن المكاسب التي حققتها المجموعات المنخفضة الدخل في البرازيل جعلت تتلاشى بسرعة في أوائل عام ١٩٨٧ . وفي كثير من البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء ومن البلدان المتوسطة الحجم في امريكا اللاتينية أدى تحسن الحصاد وانخفاض أسعار الطاقة الى تحسين الأوضاع الاقتصادية العامة في عام ١٩٨٦ مما استفادت منه أضعف المجموعات .

وتعتبر النفقات الحكومية في مجال الصحة والتغذية والتعليم عاملا حاسما في مجال الرفاه الاجتماعي لأشد المجموعات فقرا . وبالرغم من أن الحالة تفاوتت بدرجة كبيرة بين البلدان فإن الايرادات الحكومية في معظم الحالات لم ترد بالقدر اللازم لتحقيق أي تحسن ملحوظ في هذه النفقات . ولا تزال هناك حاجة ماسة ، ولاسيما في كثير من البلدان التي تشهد انخفاضا في ايراداتها ، لوقف المزيد من التدهور لحالة المجموعات الأكثر ضعفا .

وتأثرت الاقتصاديات المخططة أيضا بالتطورات في مجال التجارة الدولية وبالاسعار العالمية للطاقة وإن كان ذلك بدرجة اقل من مجموعات البلدان الاخرى . وأدى انخفاض أسعار الطاقة الى تقلص العائدات من العملات الصعبة لأكبر بلدين مصدرين للطاقة ، وهما الصين والاتحاد السوفياتي ، ولا يزال معدل النمو في الصين البالغ ٧ في المائة واحدا من أعلى المعدلات في العالم بالرغم من الابطاء بالمقارنة بالسنوات الاخيرة . وحققت البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا في اوروبا نموا بمعدل ٤ في المائة . وظلت معظم البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا تشهد ارتفاعا في نصيب الفرد من صافي الناتج المادي في عام ١٩٨٦ .

وحققت التجارة الدولية نموا بمعدل ٣,٥ في المائة في عام ١٩٨٦ . ويعزى جزء كبير من هذه الزيادة الى زيادة حادة في حجم تجارة النفط الخام نشأت عن زيادة غير معتادة في حجم التخزين من جانب عدد من البلدان الرئيسية التي صافي مبادلاتها من النفط استيرادي . وكان هناك نقص ملحوظ في حجم التجارة في قطاعات أخرى ، ولاسيما المصنوعات (أنظر الفصل الثالث ادناه) .

واستمرت تقلبات الاسعار العالمية الرئيسية في عام ١٩٨٦ مما كان له انعكاسات مهمة في الاقتصاد العالمي . وتذبذت أسعار النفط بين الاتجاهين على غير انتظام ، ولكنها كانت تقل في المتوسط بمعدل ٥٠ في المائة عما كانت عليه في عام ١٩٨٥ . وكان سعر البرميل في أوائل ١٩٨٦ ، وقد تراوح بين ١٠ و١٢ دولارا ، يقل عما كان عليه في عام ١٩٨٥ (انظر الشكل الثاني - ١) . وكان معنى ذلك بالنسبة للبلدان المستوردة للطاقة أن اتجاه الزيادة في أسعار النفط في الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ قد انعكس تماما . وكان متوسط أسعار النفط ، بعد تسويته بمعامل التضخم في البلدان الصناعية ، يقل بنسبة ٣٠ في المائة تقريبا عن مستواه في عام ١٩٧٤[(١)] . (انظر الشكل الثاني - ١) وفضلا عن ذلك ، يتم تسعير النفط الخام ومبادلته بدولارات الولايات المتحدة واستمرت وحدة التسعير هذه في الانخفاض بدرجة كبيرة بالقياس الى معظم العملات الاخرى . وفي اوائل ١٩٨٧ كانت تقل بحوالي ٥٠ في المائة بالقياس الى الين ومعظم العملات الاوروبية بالمقارنة الى الذروة التي بلغتها في أوائل ١٩٨٥ (انظر الشكلين الثاني - ٢ والثالث - ٣) .

وكان اقتران انخفاض الدولار وانهيار أسعار النفط مكلفا للغاية للبلدان المصدرة للطاقة وان كان مفيدا للبلدان الموردة لها . ومن حيث القيمة الدولارية ، ارتفعت بدرجة كبيرة تكاليف واردات البلدان النامية المصدرة للطاقة في حين انخفض سعر نفطها بمعدل ٥٠ في المائة . وفي معظم هذه البلدان ، انخفضت القوة الشرائية لصادراتها بمعدل الثلثين . وبالنسبة لأوروبا الغربية واليابان انخفض سعر النفط مقوما بالعملات المحلية بمعدل تراوح بين ٦٥ و ٧٥ في المائة بين أواخر ١٩٨٥ وأوائل ١٩٨٧ بالرغم من أن جزءا فقط من الانخفاض حمل فعلا للمستخدمين النهائيين .

وظلت أسعار السلع الاساسية غير الوقودية التي تصدرها البلدان النامية ضعيفة ، بالرغم من فترة السنوات الاربع للانتعاش والتوسع الاقتصادي في البلدان الصناعية ، واستمر الانخفاض في أسعار كثيرة من السلع الاساسية وانخفض الرقم القياسي المشترك لها مقوما بالدولار ، بمعدل ٣٠ في المائة تقريبا في ١٩٨٦ عما كان عليه في عام ١٩٨٠ ، وبلغ بالقيمة الحقيقية أدنى مستوى له منذ أربعة عقود[(٢)] .

ولا يزال كبح التضخم موضع التركيز الرئيسي للسياسة في أكبر الاقتصادات الصناعية . وقد أدى هذا التركيز ، وانخفاض أسعار السلع الاساسية غير الوقودية ، وتدني أسعار الطاقة ، وزيادة الاجور التي خفف منها الارتفاع الشديد لمعدلات البطالة ، الى أن تبلغ معدلات التضخم في عام ١٩٨٦ أدنى مستوى لها على مدى أكثر من

عقدين في عدد من البلدان الصناعية . وفي بلدان قليلة ، مثل جمهورية ألمانيا الاتحادية ، انخفضت مستويات الاسعار . وانخفض التضخم أيضا بنسبة كبيرة في كثير من البلدان النامية ؛ وبلغ المعدل الوسيط للمجموعة أدنى مستوى له منذ أواخر الستينات .

وانخفضت معدلات الفائدة الاسمية بدرجة كبيرة في معظم البلدان النامية الرئيسية (انظر الشكل الثاني - ٤) وفي أسواق الائتمان الدولية . وانخفض سعر الفائدة المعروض المتفق عليه بين مصارف لندن على الودائع بالدولار لمدة ستة أشهر بأكثر من نقطتين مئويتين أثناء السنة . وبدأ هذا السعر يتجه نحو الارتفاع بعض الشيء في أوائل ١٩٨٧ نظرا لأن الانخفاض في شعر الدولار أدى الى زيادة القلق من عودة التضخم في الولايات المتحدة الامريكية . بيد أن معدلات الفائدة الحقيقية - أي الفرق بين معدلات الفائدة الاسمية ومعدلات التضخم - ظلت عالية وارتفعت ، فيما عدا في الولايات المتحدة ، في الجزء الاخير من ١٩٨٦ وأوائل ١٩٨٧ (انظر الشكل الثاني - ٥ والثاني - ٦).

الشكل الثاني - ١ أسعار النفط الخام الاسمية والحقيقية

(سعر البرميل بالدولار)

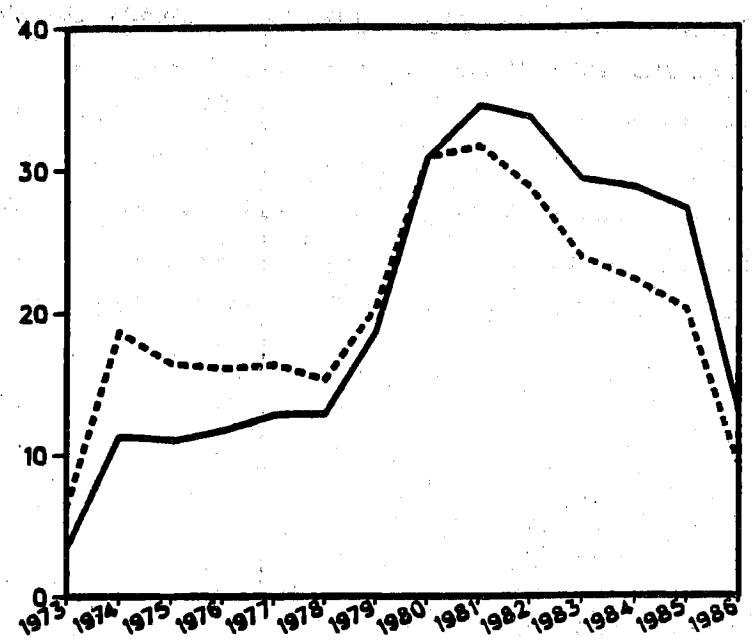

(أ) سعر البضاعة الحاضرة من النفط الخام الخفيف للشرق الأوسط .

(ب) أسعار عام ١٩٨٠ بعد تسويتها اسميا باستبعاد معامل التضخم للناتج المحلي الاجمالي في البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو .

الشكل الثاني - ٢ أسعار الصرف الثنائية
(الرقم القياسي : ١٩٨٠ = ١٠٠)

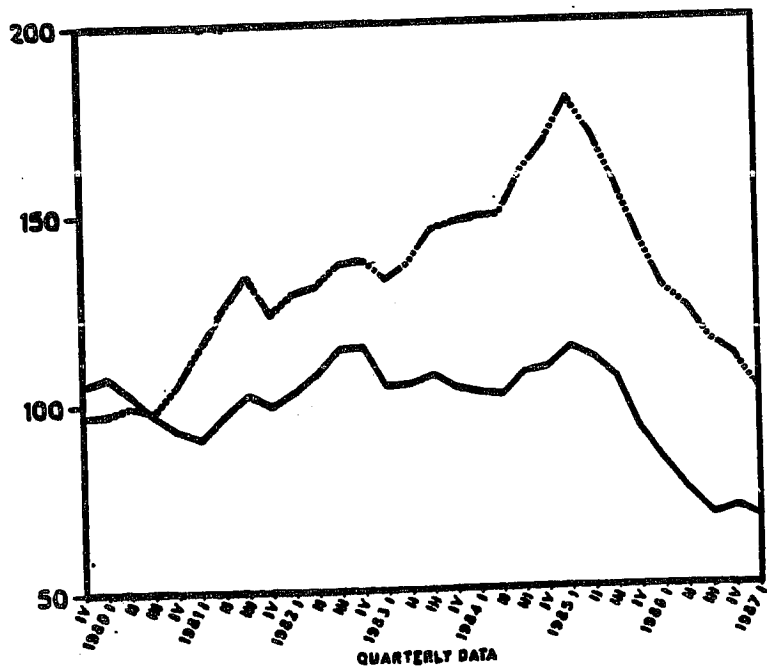

المارك الالماني/الدولار

اليـــن/ الدولار

البيانات الفصلية

المصدر : ادارة القروض الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة .

الشكل الثاني - ٣ أسعار الصرف الفعلية الاسمية(أ)

(الرقم القياسي : ١٩٨٠ = ١٠٠)

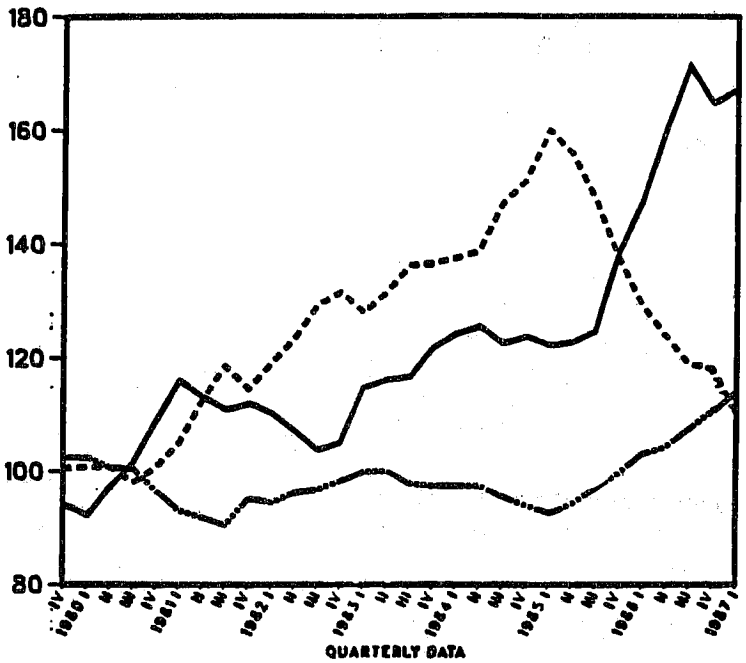

جمهورية المانيا الاتحادية

اليابان

الولايات المتحدة

البيانات الفصلية

(أ) نموذج سعر الصرف المتعدد الأطراف .

الشكل الثاني - ٤ العائد من السندات الحكومية الطويل الأجل
(النسبة المئوية)

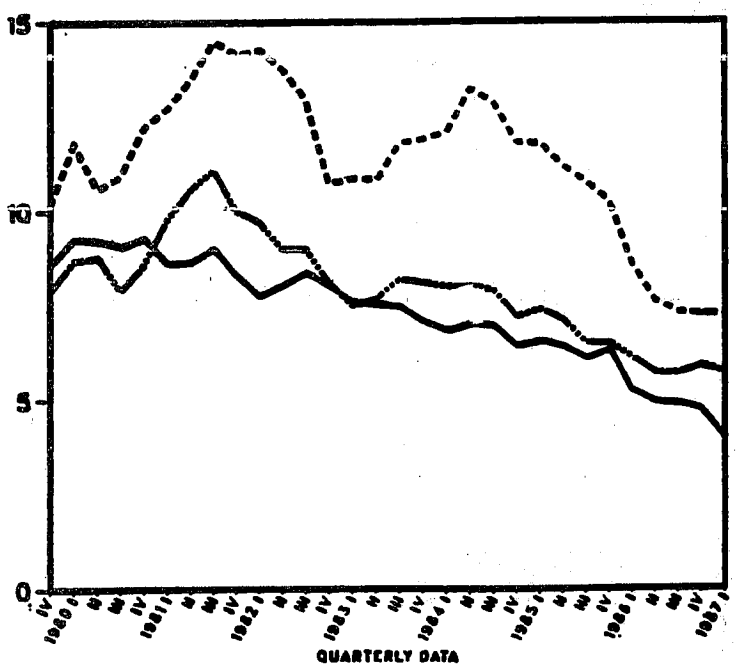

جمهورية المانيا الاتحادية
— ... — ... — ... —
اليابان
———
الولايات المتحدة
- - - - - - - -

البيانات الفعلية

المصدر : ادارة القروض الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، على أساس "الاحصاءات المالية الدولية" الصادرة عن صندوق النقد الدولي .

الشكل الثاني - ٥ العائد الحقيقي من السندات الحكومية الطويلة الأجل (١)
(النسبة المئوية)

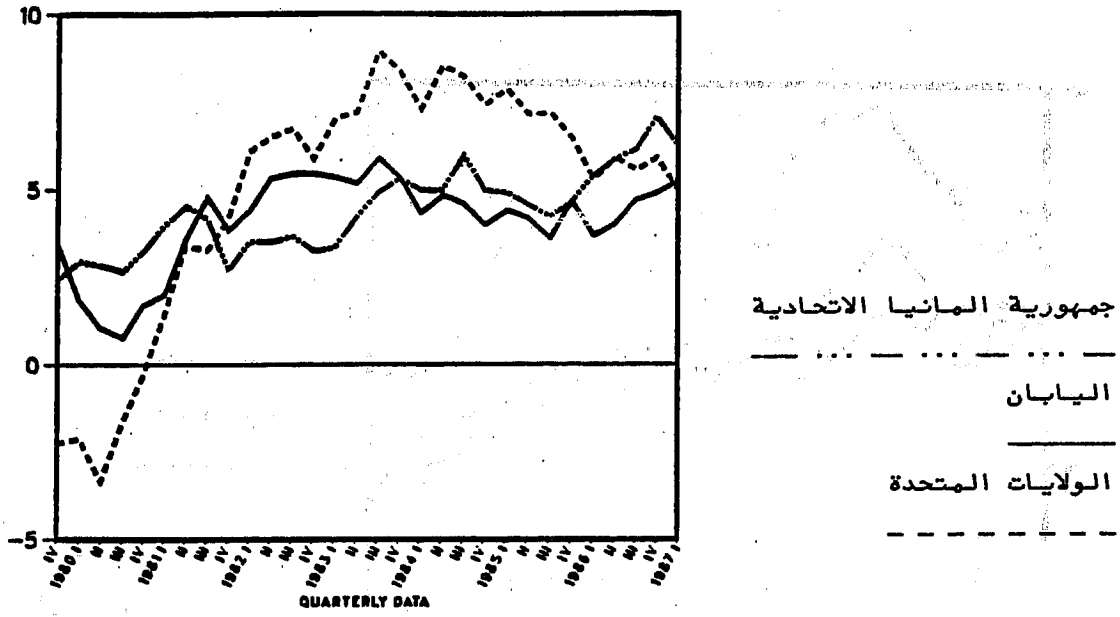

البيانات الفصلية

(١) الأسعار الاسمية مع استبعاد معامل التضخم منها باستعمال الرقم القياسي للأسعار الاستهلاكية .

الشكل الثاني - ٦ أسعار الفائدة الحقيقية على القروض (أ)(ب)
(النسبة المئوية)

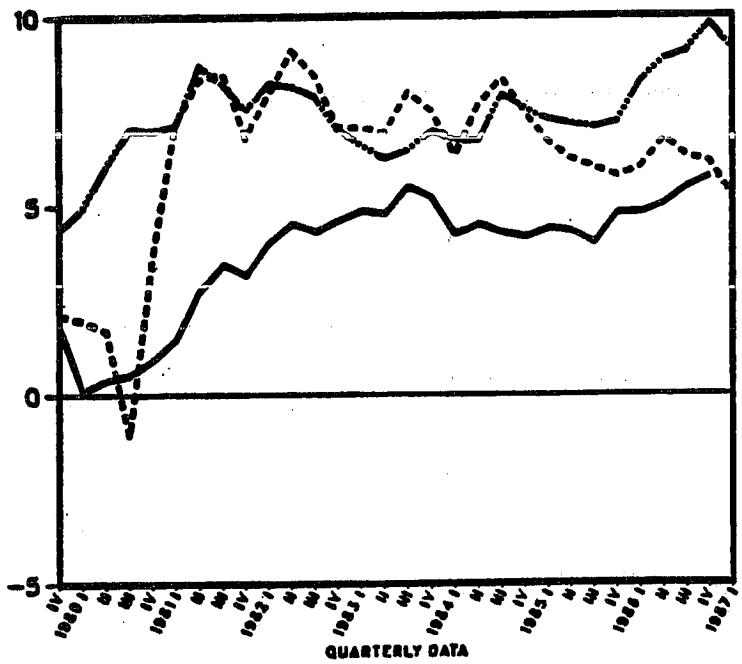

جمهورية المانيا الاتحادية
— ... — ... — ... — —
اليابان
———
الولايات المتحدة
- - - - - - - -

البيانات الفصلية

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للامانة العامة للأمم المتحدة ، على أساس "الاحصاءات المالية الدولية" الصادرة عن صندوق النقد الدولي .

(أ) أسعار الفائدة التي تتقاضاها المصارف التجارية على القروض الممنوحة للعملاء المفضلين .

(ب) السعر الاسمي مع استبعاد معامل التضخم باستعمال الرقم القياسي للأسعار الاستهلاكية .

التطورات الرئيسية في مجال السياسة

بالرغم من البطء في معدل نحو الناتج ، وارتفاع معدلات البطالة ، والقضاء على معدلات التضخم العالية ، فقد ظل موقف السياسة الاقتصادية الكلية للبلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو خلال عام ١٩٨٦ حذرا . فالسياسة المالية ظلت عموما دون تغيير أساسي ولم تصبح السياسة النقدية متساهلة ، كما يتبين من الارتفاع الشديد لمعدلات الفائدة الحقيقية . وظلت المخاوف المستمرة من اضطرام الضغوط التضخمية تشكل عائقا رئيسيا أمام المزيد من التساهل النقدي ، حتى في البلدان التي ارتفعت عملاتها بالقياس الى الدولار .

وظلت الاختلافات الحادة في وجهات النظر بشأن سياسات الاقتصاد الكلي في البلدان الفردية تشكل مصدرا للتوتر بين البلدان الصناعية الرئيسية في عام ١٩٨٦ . وبدأ حجم هذه الاختلافات في أوائل عام ١٩٨٧ ، ولاسيما بين جمهورية ألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة واليابان كما لو كان يهدد الروح التعاونية التي ترعرعت منذ عام ١٩٨٥ . وكان المصدر الرئيسي لعدم الاتفاق هو الاختلاف الكبير في المواقف بشأن السياسة المالية . وظلت الاختلافات في السياسات المتعلقة بالميزانية كبيرة كما كانت منذ بداية الثمانينات بالرغم من الاعلانات الرسمية من وقت لآخر بضرورة توحيدها .

وتضررت البلدان النامية في السنوات الأخيرة من جراء نتيجتين لهذه الاختلافات في السياسة ، هما استمرار ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية واستمرار النمو الذي لم يسبق له مثيل في الاختلالات الخارجية الكبيرة بين البلدان الصناعية الرئيسية . فبسبب النتيجة الأولى ، ظلت تكلفة خدمة الدين الخارجي للبلدان النامية مرتفعة للغاية بالقيمة الحقيقية ، بالرغم من انخفاض التكلفة الاسمية . وكانت النتيجة الثانية سببا رئيسيا في ركود التجارة العالمية وتكثيف الضغوط الحمائية في البلدان ذات العجز التجاري الكبير .

وفي عام ١٩٨٦ زاد العجز في الحساب الجاري للولايات المتحدة عن ١٤٠ بليون دولار . وكان النظير لهذا العجز هو الى حد كبير مجموع الفائض لدى جمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان ، الذي بلغ ١٣٣ بليون دولار . وفضلا عن ذلك فان عجز الميزانية الفيدرالية في الولايات المتحدة ، الذي كان سببا رئيسيا ، من خلال أثره المنشط للطلب الكلي ، في العجز التجاري الكبير لهذا البلد ، قد ارتفع الى ٢١٣ بليون في عام ١٩٨٦ .

ويُمَوّل العجز الخارجي للولايات المتحدة من تدفقات رأس المال الخارجية ، التي ارتفعت بمعدل ٣٠ في المائة في عام ١٩٨٦ ، مما جعل أغنى بلد في العالم أكبر بلد مستفيد من رأس المال الخارجي وأكبر مدين دولي . وعلى النقيض من ذلك ، فان تدفق رأس المال على البلدان النامية ظل دون تغيير تقريبا كما استمر صافي النقل السلبي للموارد من تلك البلدان كمجموعة (انظر الفصل الرابع أدناه) .

وحدا استمرار التقلبات اليومية في أسواق العملة الأجنبية ، والانخفاض الحاد في سعر الدولار ، وتفاقم مشاكل الدين الخارجي ، بمقرري السياسة في البلدان الصناعية الرئيسية (مجموعة السبعة) للاجتماع في باريس في أواخر شباط/فبراير ١٩٨٧ . وتم التوصل الى اتفاق منع حدوث المزيد من الانخفاض في سعر الدولار لبذل جهود مشتركة تشمل التدخل القوي في أسواق العملات من أجل تثبيت أسعار الصرف للعملات الرئيسية عند المستويات السائدة آنئذ تقريبا . كما كان هناك اتفاق في الآراء بين مقرري السياسة المشتركين في الاجتماع على أن الاختلالات الكبيرة في الحسابات الجارية للاقتصادات الثلاثة الكبيرة - جمهورية ألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة واليابان ، تشكل المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار في أسواق العملة . وقدمت تعهدات لتنسيق السياسة من أجل استئصال الأسباب الاساسية للاختلالات ، والتي حددت بأنها العجز المالي الكبير في الولايات المتحدة وضعف النمو في اليابان وجمهورية ألمانيا الاتحادية .

بواعث النمو وقنوات النقل في عام ١٩٨٦

لم يكن لتأرجح معدلات التبادل التجاري في ١٩٨٦ مثيل من قبل . وقد أدى أثر هذه التحولات ، اضافة الى استجابات سياسة الاقتصاد الكلي لها ، وعمليات التكيف الداخلية في البلدان الصناعية الرئيسية ، الى تغيير القوى المحركة للاقتصاد الدولي بدرجة كبيرة .

وليست التغيرات المذهلة في الأسعار التي تحدث منذ ١٩٨٥ احداثا معزولة تماما . إذ يرجح أن يكون لكل من التقلبات الكبيرة في أسعار النفط أو قيمة الدولار أو معدلات الفائدة الدولية أثر ملموس على المستوى الحالي ، وكذلك على المسار الزمني في المستقبل ، للبارامترات الأخرى . ولا تعتبر العلاقات بين هذه المتغيرات قوية بأي حال . ومما له أهميته ايضا مجموعة من المتغيرات السياسية والاقتصادية الأخرى ذات الصلة . ورغما عن ذلك ، توجد روابط مهمة بين هذه الأسعار العالمية الثلاثة . فسياسات الاقتصاد الكلي في البلدان الصناعية الرئيسية يمكن ان تقوم بدور

مهم في تعزيز أو اضعاف هذه الروابط . والروابط بين كل من البارامترات الرئيسية نفسها وبين السياسات الموجهة نحوها يمكن أن تلعب دورا مهما في نقل النمو عبر البلدان . ويبرز المربع الثاني - ١ بعض الجوانب الرئيسية لهذه الروابط .

* *

المربع الثاني - ١ - سعر النفط ، والدولار ،
وأسعار الفائدة الدولية

يتحدد أساسا السعر الدولي للنفط وأسعار الصرف بين العملات الرئيسية وأسعار الفائدة الدولية ، في الأسواق الخاصة بكل منها . وعلاوة على ذلك فإن المتغيرات التي تؤثر على العرض والطلب في كل سوق معروفة تماما . ومع ذلك يكمن وجه القلق الرئيسي هنا في التأثير الأقل وضوحا لكل من هذه البارامترات على الآخر . وكانت إمكانية تبين هذه التأثيرات أكبر عن العادي في سنة ١٩٨٦ نظرا لأن حجم التغيير في كل من البارامترات كان كبيرا للغاية .

والعلاقة بين سعر الصرف الدولار وسعر النفط علاقة مركبة . فأولا ، يسعّر البترول الخام في السوق الدولي ويتم الاتجار فيه بالدولارات(٣) . وفي الفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ ، أي قبل هبوط سعر النفط مباشرة ، بلغ متوسط قيمة مجموع هذه المعاملات نحو ٣٠٠ بليون دولار في السنة ، أي ما يوازي نحو ١٥ في المائة من التجارة العالمية . وتتلقى البلدان النامية المصدرة للطاقة (التي يعزى اليها نحو ٦٠ في المائة من مجموع تجارة النفط العالمية) معظم عائداتها النفطية بالدولارات ، التي تنفق أساسا على سلع وخدمات تنتج في أسواق لا يجري التعامل فيها بالدولار . ويأتي في المتوسط ما بين ٦٠ و ٦٥ في المائة من واردات البلدان المصدرة للطاقة من البلدان الصناعية التي يعوم سعر صرف عملاتها في مواجهة الدولار . وعلاوة على ذلك فإن نسبة كبيرة من الأصول الدولية البالغة نحو ٤٥٠ بليون دولار ، التي تمتلكها البلدان المصدرة للنفط (التي تتركز في عدد قليل من أعضاء منظمة الأوبك) مقومة بالدولار(٤) .

ولذلك فأي تغيير كبير يطرأ على قيمة الدولار له عواقبه الرئيسية على القوة الشرائية للبلدان المصدرة للنفط في الخارج وعلى قيمة أصولها المقومة بالدولار . ومن المرجح ، على سبيل المثال ، أن يؤدي الانخفاض الحاد في قيمة الدولار الى تحريك قوى تؤدي الى زيادة في السعر الدولاري للنفط في غضون فترة قصيرة نسبيا من الوقت(٥) . وقد يؤدي انخفاض سعر النفط بالعملة المحلية في البلدان المستوردة ذات

العملات التي ترتفع قيمتها بالقياس الى الدولار ، إذا ما نُقل اثره الى المستعملين ، الى ارتفاع مستوى الطلب على النفط ، من أجل الاستهلاك والتخزين ، ومن ثم الى ارتفاع السعر الدولاري للنفط . ويؤدي قيام البلدان المصدرة للطاقة بتنسيق تقييد عرض النفط الى تعزيز زيادة السعر الدولاري للنفط . ويبدو أن الاحداث التي وقعت منذ النصف الثاني من سنة ١٩٨٦ تؤكد هذه الآلية . وفي الواقع ربما كان الهبوط الحاد في قيمة الدولار عاملا أدى الى القرار الذي اتخذته منظمة الاوبك بفرض قيود على الناتج .

ومن ناحية أخرى ، فوفقا لما أوضحه سعر النفط وتحركات سعر الصرف في الفترة ١٩٨٢-١٩٨٥ ، ربما كان للزيادة الحادة في قيمة الدولار أثر عكسي على أسعار النفط . فقد ضعف الطلب على النفط في البلدان ذات العملات التي تنخفض قيمتها في مواجهة الدولار ، مما أضعف السعر الدولاري للنفط . ومن الممكن أيضا أن يؤدي التغيير الكبير في السعر الدولاري للنفط ، عن طريق أثره على طلب المعاملات الدولية للدولار ، الى التأثير على قيمة الدولار في مواجهة العملات الرئيسية الاخرى[٦] . على انه يبدو أن هذه القناة من قنوات التأثير قد أصبحت أقل أهمية في السنوات الاخيرة مع تضاعف الطلب على الدولار من البلدان غير النفطية ، وتزايد الاصول المقومة بالدولار[٧] .

وقد أدت أيضا العلاقات القائمة بين أسعار الفائدة الدولية وقيمة الدولار ، من جانب ، وسعر النفط ، من جانب آخر ، أدوارا هامة في تطورات الاقتصاد العالمي في سنة ١٩٨٦ وفي الربع الاول من سنة ١٩٨٧ . والصلة بين هذه البارامترات هي المعدل المرتقب للتضخم في البلدان الصناعية . فكلما انخفض معدل التضخم المرتقب انخفضت الاسعار الاسمية للفائدة ولاسيما مردودات الاوراق المالية التي لها تاريخ استحقاق أطول أجلا . وفيما بين الجزء الاخير من سنة ١٩٨٥ ومنتصف سنة ١٩٨٦ ، انخفض معدل التضخم (الذي يعد بمثابة بديل لمعدل التضخم المتوقع) في الولايات المتحدة بنسبة ١,٩ في المائة ، في حين انخفض مردود السندات الحكومية الطويلة الاجل بنحو ٣ نقاط مئوية . وظهرت اتجاهات مماثلة في عدد آخر من بلدان الاقتصادات الصناعية[٨] . ومع غياب تحرك كبير بالزيادة في تكاليف العمال ، التي تعد عاملا رئيسيا في تحديد مستويات الاسعار في البلدان الصناعية ، أسهم الانخفاض في أسعار النفط (وأسعار المواد الخام الاخرى) في تخفيض أسعار الفائدة الاسمية وفي زيادة أسعار السندات والاسهم في سنة ١٩٨٦ .

والصلة بين التغييرات في قيمة الدولار وأسعار الفائدة الاسمية صلة غير مباشرة : فهي تعمل أساسا عن طريق معدل التضخم المرتقب في الولايات المتحدة وتصورات المستثمرين الأجانب في أسواق الأوراق المالية في الولايات المتحدة . ويمكن أن يؤدي الانخفاض الحاد في قيمة الدولار ، إذا ما نقل أثره على الفور وبالكامل من خلال أسعار الواردات ، الى زيادة في معدل التضخم في الولايات المتحدة . وفي ظل الغاء القواعد المنظمة للأسواق المالية في السنوات الأخيرة ، فسوف ينعكس الارتفاع في معدل التضخم المرتقب بسرعة في ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية ، وسوف تميل مردودات الأوراق المالية ، مثل الأسهم والسندات ، الى الارتفاع في الوقت الذي تنخفض فيه أسعارها كرد فعل لارتفاع أسعار الفائدة . ويمكن تعزيز هذا الارتفاع في أسعار الفائدة بتشدد السياسة النقدية في الولايات المتحدة كرد فعل لتسارع معدل التضخم . ولكن ليس ثمة ما يدعو الى أن يمتد الارتفاع في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الى بلدان الاقتصادات الصناعية الأخرى إذا ما اتبعت تلك البلدان سياسة نقدية توسعية للاستفادة مما ينتج عن انخفاض الدولار من انخفاض في أسعار النفط والسلع الاساسية بالنسبة لعملاتها . ومن ناحية أخرى فإذا لم تصبح الظروف النقدية في تلك البلدان أكثر يسرا ، مثلما كانت الحالة بصفة خاصة منذ النصف الثاني من سنة ١٩٨٦ ، فقد لا تنخفض أسعار الفائدة الاسمية بشكل كاف ، بل قد ترتفع بالقيم الحقيقية .

* *

الأسعار التجارية واختلاف الأداء الاقتصادي في سنة ١٩٨٦

لم يكن الاختلاف في الأداء في سنة ١٩٨٦ أكبر في أي مكان من اختلاف الأداء بين البلدان النامية المصدرة للنفط والبلدان النامية المستوردة له . ففي حين انخفض الناتج الحقيقي للبلدان النامية المصدرة للطاقة بنسبة ١,٦ في سنة ١٩٨٦ ارتفع الناتج الذي تحققه البلدان المستوردة للطاقة بنسبة ٥,٥ في المائة (انظر الجدول الثاني - ١) . فقد نما الدخل القومي الحقيقي للبلدان المستوردة للطاقة بنسبة ٥ في المائة تقريبا في سنة ١٩٨٦ على الرغم من الخسائر في معدلات التبادل التجاري التي حدثت بسبب انخفاض أسعار السلع غير الوقودية . وقد شهدت البلدان المصدرة للطاقة جوانب أكبر من التدهور في معدلات تبادلها التجاري - من ١٥ في المائة الى ٦٠ في المائة - وهو ما يعني انها سجلت انخفاضات في الدخل القومي الحقيقي تراوحت ما بين ٣ في المائة الى ما يقرب من ٣٠ في المائة[٩] . وبلغ النقص في الدخل القومي الحقيقي الموحد للبلدان النامية المصدرة للطاقة كمجموعة نحو ١١ في المائة . وفي داخل الاقتصادات الفردية ، اعتمد حجم هذا الانخفاض على عدة متغيرات ، من ابرزها ،

درجة انفتاح الاقتصاد ودرجة الاعتماد على الصادرات النفطية ، ومكونات الواردات . وبصفة عامة كانت البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط ، واعتمادها على الصادرات النفطية كبير ، أكثر البلدان تأثرا .

وكانت الآثار الضارة لانخفاض سعر النفط على البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ومجموعة البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا المصدرة للطاقة أخف ، كما كانت النكسات التي تعرضت لها اقتصاداتها مقصورة الى حد كبير على قطاعات الطاقة . وبالنسبة للاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ، عوضت تلك الخسائر الى حد كبير بالمكاسب التي تحققت في قطاعات الصناعة التحويلية والقطاعات الأخرى المستعملة للطاقة . ومع ذلك فقد حدث تدهور كبير في موازين مدفوعات هذه البلدان(١٠) ، وعلاوة على ذلك ، ففي الولايات المتحدة ، التي تعد أكبر بلد منتج للبترول بين البلدان الصناعية ، امتد نطاق الخسائر الى خارج قطاعي البترول والتعدين حيث أثر الانخفاض في أسعار النفط على عدد من المصارف الاقليمية التي لديها محافظ قروض مركزة في قطاع الطاقة .

وقد كان للانخفاض في قيمة الدولار في سنة ١٩٨٦ عددا آخر من الآثار العالمية الهامة . فنتيجة لأنه أدى إلى جعل المنتجات اليابانية أغلى في منطقة الدولار ، فقد تسبب في بطء النشاط الاقتصادي في اليابان ، حيث انخفض حجم الصادرات بما يزيد على ٢ في المائة في سنة ١٩٨٦ بعد أن كان قد زاد بنسبة ٣٠ في المائة في الفترة ما بين ١٩٨٣ و ١٩٨٥ . وثانيا ، فقد أفادت البلدان المصدرة الرئيسية للمصنوعات من بين البلدان النامية . أما بالنسبة للبلدان التي ثبّتت عملاتها أو تحركت تحركا طفيفا في مواجهة الدولار (ومن بينها على سبيل المثال تايوان ، المقاطعة الصينية ، وجمهورية كوريا وسنغافورة وهونغ كونغ) فقد زادت الإمكانية التنافسية لصادراتها في مناطق العملة غير الدولارية . وفي العديد من الحالات أيضا انخفض سعر الصرف الحقيقي الثنائي في مواجهة الدولار في الفترة ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٦(١١) . ونتيجة لذلك تمكن عدد من البلدان النامية من زيادة حصته في السوق العالمي زيادة كبيرة (انظر الفصل الثالث أدناه)(١٢) . وقد زادت الصادرات الموحدة للبلدان الرئيسية المصدرة للمصنوعات في شرقي آسيا في سنة ١٩٨٦ بنسبة ٣٤ في المائة إلى الولايات المتحدة وبنسبة ١٥ في المائة إلى اليابان وبنسبة ٤٠ في المائة إلى الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، على الرغم من التباطؤ العام في التجارة الدولية . وثالثا ، كان لانخفاض قيمة الدولار أثر على عبء الدين بالنسبة للبلدان النامية ، تباين حسب العملة المقوَّم بها الدين الخارجي ومكوِّنات العملة الأجنبية الداخلة في عائدات التصدير .

فقد انخفض عبء الدين بالنسبة للبلدان التي كان مجموع دينها الخارجي مقوّما أساسا بالدولار وازداد بالنسبة للبلدان التي كان أغلب دينها مقوّما بعملات زاد سعرها في مواجهة الدولار(١٣) .

القوى الدافعة للتجارة ، وعملية النمو في سنة ١٩٨٦

أثّرت التغييرات الكبيرة التي طرأت على الأسعار النسبية للسلع الأساسية الرئيسية وفئات الناتج في سنة ١٩٨٦ على مستوى واتجاه التدفقات التجارية . وكان للتغييرات في التدفقات التجارية أثر هام بدورها على مستوى النشاط الاقتصادي في البلدان القائمة بالاتجار .

ومن حيث حجم التدفقات التجارية ، كانت الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو كمجموعة هي القطب الوحيد الذي أحرز نموا كبيرا في الاقتصاد العالمي في سنة ١٩٨٦(١٤) . وتجسد ذلك في كِبَر الهامش الذي نما خلال السنة بين معدلات نمو الواردات والصادرات في تلك البلدان . فمن حيث الحجم ، نمت صادراتها الموحدة بما يقل عن ٢ في المائة في حين زادت وارداتها بنسبة ٨ في المائة . ويوازي التسرب الكلي في الطلب عن طريق القنوات التجارية إلى بقية العالم ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الموحد للبلدان الصناعية .

وانخفض حجم واردات البضائع بنسبة ٨ في المائة في البلدان النامية (انظر الجدول الثاني - ٣) . وركزت الواردات في البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا في أوروبا كمجموعة وانخفضت بما يزيد عن ٣٠ في المائة في الصين . وفيما يتعلق بالبلدان النامية ، حدثت أكثر الانخفاضات حدّة في حجم الواردات بين البلدان الرئيسية المصدرة للطاقة .

الجدول الثاني - ٣ الواردات العالمية : التكوين الجغرافي والتغييرات في الحجم ، ١٩٧١ - ١٩٨٦ (النسبة المئوية)

البلد أو مجموعة البلدان	الحصة من التجارة العالمية(أ) ١٩٨٥	حجم الواردات : (المعدل السنوي للتغيير) الاتجاه ١٩٧١ - ١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦(ب)
العالم	١٠٠,٠	٥,٠	٩,٠	٣,٥	٣,٦
البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو(ج)	٦٨,٨	٤,٨	١١,١	٥,٥	٨,٠
الولايات المتحدة	١٨,٠	٤,٥	٢٣,٩	٨,٧	١٠,٥
أوروبا الغربية	٣٨,٠	٥,٠	٦,١	٥,٧	٦,٣
ومنها :					
جمهورية المانيا الاتحادية	(٧,٩)	(٤,٩)	(٥,٢)	(٤,٣)	(٦,٥)
اليابان	٦,٠	٥,٠	١٠,٨	٠,٣-	١٣,٣
الاقتصادات النامية	٢٠,٥	٦,٥	١,٠	٥,٠-	٧,٥-
البلدان ذات الفائض في رأس المال	٣,٣	١٢,٧	١٠,٦-	١٧,٩-	٢١,٠-
البلدان المستوردة لرأس المال	١٧,٢	٤,٢	٣,٧	٢,٣-	٤,٧-
البلدان الاوروبية ذات الاقتصاد المخطط مركزيا(د)	٨,٥	٤,٨	٥,٠	٤,٨	٠,٠
الصين	٢,٣	...	٢٩,٢	٥٠,٣	٢٠,٠-

الجدول الثاني - ٣ (تابع)

البلد أو مجموعة البلدان	الحصة من التجارة العالمية (أ) ١٩٨٥	حجم الواردات : (المعدل السنوي للتغيير) الاتجاه ١٩٧١ - ١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦ (ب)
بند تذكيري :		(بملايين الدولارات)			
حجم التجارة العالمية	٢ ٠٠٠	٢٠,٣	٥,٥	١,٠	١٢,٠
ومنها : واردات البلدان النامية	٤١٠	٢٢,٣	٢,٠-	٥,٠-	١,٨

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ؛ مجموعة "غات" ، International Trade, 1985/86 (جنيف ، ١٩٨٦) ؛ صندوق النقد الدولي ، International Financial Statistics و Direction of Trade ، عدة طبعات ؛ ومصادر وطنية ودولية رسمية أخرى .

(أ) الحصص على أساس واردات البضائع مقوّمة بدولارات الولايات المتحدة بالأسعار الجارية . وقد دوّرت الأرقام إلى أقرب رقم صحيح .

(ب) تقديرات أولية .

(ج) تضم استراليا وجنوب افريقيا وكندا ونيوزيلندا .

(د) أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

وتدعو الحاجة الى إبراز جانبين خاصين من جوانب النقل العالمي لعملية النمو في عام ١٩٨٦ . فأولا ، كانت القوى الدافعة للنمو متفاوتة الى حد كبير واستفاد منها في المقام الاول عدد صغير من البلدان غير الصناعية ، وهي أساسا البلدان الرئيسية المصدرة للمصنوعات في شرق آسيا . والروابط بين التجارة والناتج فيما بين البلدان الرئيسية ومجموعات البلدان (انظر الجدول الثاني ـ ٤) تظهر انه ، الى عهد قريب يرجع الى عام ١٩٨٥ ، كانت الولايات المتحدة أهم سوق لصادرات البلدان النامية . وكان مجموع صادرات البلدان النامية الى الولايات المتحدة كنسبة من ناتجها المحلي الاجمالي الجماعي أكثر بقليل من ٧ في المائة ؛ ويعزى حوالي نصف هذا المقدار الى البلدان الرئيسية المصدرة للمصنوعات في شرق آسيا . وفيما يتعلق بالبلدان النامية في جنوب وشرق آسيا كمجموعة ، كانت صادراتها الى الولايات المتحدة أكثر من ضعفي وارداتها من هذا البلد ومثّلت حوالي ١٢ في المائة من ناتجها المحلي الاجمالي مجتمعا .

وكانت الولايات المتحدة واليابان أكثر الأسواق الدينامية بين البلدان الصناعية في عام ١٩٨٦ ، حيث تزايد حجم واردات كلا منهما بأكثر من ١٠ في المائة (انظر الجدول الثاني ـ ٣) . وكان معنى ذلك ، مقترنا بالروابط التجارية القائمة (انظر الجدول الثاني ـ ٤) ، أن اقتصادات شرق آسيا كانت هي الاقتصادات المستفيدة الرئيسية بين البلدان النامية من تطورات التجارة العالمية .

وثمة جانب رئيسي آخر للتجارة في عام ١٩٨٦ هو انه ، بالنسبة للبلدان الصناعية كمجموعة ، أدى التحسن السريع في معدلات تبادلها التجاري ، ولاسيما تجاه البلدان النامية المصدرة للطاقة ، الى تعويض الخسارة في حجم تبادلها التجاري ، بل وأكثر[١٥] . ونتيجة لهذه الحركة الموازنة للأسعار ، تحسن الميزان التجاري الموحد للبلدان الصناعية بالأرقام الإسمية تجاه بقية العالم ، ولو انه تدهور بالأرقام الحقيقية[١٦] . وقد حدث العكس للبلدان النامية كمجموعة .

والمكاسب التي حققتها معدلات التبادل التجاري للبلدان الصناعية في عام ١٩٨٦ نتجت أساسا بسبب الهبوط الحاد في أسعار النفط وارتفاع أسعار المصنوعات . أما نقل الاقتصاد الكلي للهبوط في أسعار النفط فإنه يحدث آثاره عن طريق عدة قنوات . وتتمثل أهم قناة من قنوات نقل الاقتصاد الكلي للهبوط في أسعار النفط في تحويل الدخل من البلدان المصدرة للطاقة الى البلدان المستوردة للطاقة . ففي عام ١٩٨٦ ، بلغ هذا التحويل حوالي ٩٠ بليون دولار ، منها أكثر من ٧٠ بليون دولار من البلدان النامية

الجدول الثاني -٤ - الروابط بين التجارة العالمية والناتج العالمي : حصة الصادرات والواردات الثنائية الأطراف في الناتج المحلي الإجمالي ، ١٩٨٥(أ)

(النسبة المئوية)

صادرات وواردات البلد أو مجموعة البلدان(١)	شركاء التبادل التجاري(٢)						
	الولايات المتحدة	اليابان	الاتحاد الاقتصادي الأوروبي	جمهورية ألمانيا الاتحادية	البلدان النامية		
					المجموع	البلدان المصدرة للطاقة	الاقتصادات المخططة مركزيا
الولايات المتحدة(ب)							
الصادرات	-	٠,٦	١,١	٠,٢	١,٨	٠,٧	٠,٢
الواردات	-	١,٩	١,٨	٠,٦	٣,٢	١,٠	٠,٢
اليابان(ب)							
الصادرات	٥,٥	-	١,٥	٠,٥	٤,٠	١,٢	١,٢
الواردات	١,٧	-	٠,٦	٠,٢	٤,٦	٣,٢	٠,٥
الاتحاد الاقتصادي الأوربي(ج)							
الصادرات	٢,٥	٠,٣	١٣,٢	٣,٢	٣,٨	١,٨	١,٠
الواردات	٢,٠	٠,٩	١٣,٠	٣,٥	٤,٣	٢,٥	١,٣
جمهورية ألمانيا الاتحادية(ب)							
الصادرات	٣,٢	٠,٤	١٤,٨	-	٥,٤	١,٧	..
الواردات	١,٧	١,١	١٣,٠	-	٥,٠	١,٦	..

(يتبع)

الجدول الشاني - ٤ (تابع)

صادرات وواردات البلد أو مجموعة البلدان(١)	شركاء التبادل التجاري(٢)						
	الولايات المتحدة	اليابان	الاتحاد الاقتصادي الأوروبي	جمهورية ألمانيا الاتحادية	البلدان النامية		
					المجموع	البلدان المصدرة للطاقة	الاقتصادات المخططة مركزيا
البلدان النامية(د)							
الصادرات	٧,٢	٣,٦	٥,٤	١,٨	٦,٨	..	١,٦
الواردات	٤,١	٣,١	٥,٣	٣,٠	٦,٩	..	٣,٠
جنوب وشرق آسيا							
الصادرات	١٢,٠	٦,٢	٤,٣	..	١١,٤	..	٣,٦
الواردات	٥,٥	٧,٣	٤,٤	..	١١,٥	..	٣,١

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا إلى صندوق النقد الدولي Direction of Trade Statistics Yearbook 1986 ؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ؛ Main Economic Indicators ؛ مجموعة "غات" ، "التجارة الدولية ١٩٨٥-١٩٨٦" (جنيف ، ١٩٨٦) ؛ ومصادر دولية رسمية أخرى .

(أ) لم تدرج التجارة في الخدمات . وتمثل الأرقام الواردة في كل سطر الصادرات والواردات الثنائية الأطراف من البضائع للبلد أو مجموعة البلدان (١) مقابل البلدان أو المجموعات الواردة في كل عمود (٢) مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي للبلد الوارد في السطر (١) . وتم حساب جميع الأرقام من أرقام الناتج والتبادل التجاري بأسعار عام ١٩٨٥ وأسعار صرف الدولار في هذا العام .

(ب) استخدمت بيانات الناتج القومي الإجمالي .

(ج) بما في ذلك جمهورية ألمانيا الاتحادية .

(د) بما في ذلك آسيا ولكن باستثناء الصين ، التي أدرجت في مجموعة البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا .

المصدرة للطاقة . بيد انه داخل المناطق النامية ، بلغت الخسارة في ايرادات البلدان المصدرة للطاقة قرابة أربعة أضعاف الوفورات ذات الصلة بالنفط للبلدان المستوردة .

ويتوقف الاثر النهائي الذي يرتبه هذا التحويل على الاقتصاد العالمي على الحجم النسبي لحالتي الميل الى الانفاق والى الاستيراد في البلدان التي تخسر الدخل والبلدان التي تكسب الدخل . وقد أظهرت الزيادات التي حدثت في أسعار النفط في السبعينات أن تحويل الدخل من البلدان (الصناعية) ذات الوفورات المنخفضة نسبيا الى البلدان (النامية المصدرة للطاقة) ذات الوفورات المرتفعة ، قد يؤدي ، في بادئ الامر على الاقل ، الى حدوث تباطؤ عالمي بسبب ضعف الطلب الكلي العالمي . وكان ينبغي أن يؤدي انخفاض أسعار النفط الى نتيجة عكسية . غير أن الاثر الشامل الذي نتج من هبوط أسعار النفط على الاقتصاد العالمي في الاجل القصير كانت سلبية على ما يبدو . وقد يفسر هذا عدةُ عوامل : فقد لا تكون معدلات وفورات مجموعتي البلدان بحلول عام ١٩٨٦ مختلفة اختلافا كبيرا ، وكما نوقش أدناه ، قد يكون التباطؤ قد جاء نتيجة توقيت استجابة العوامل الاقتصادية في البلدان المستوردة للطاقة والبلدان المصدرة للطاقة على السواء .

وفي عام ١٩٨٦ ، ونتيجة لانخفاض أسعار الطاقة ، توقعت معظم الاسقاطات الدولية أن يحقق الناتج الحقيقي للبلدان الصناعية نموا أسرع الى حد ما مما تحقق بالفعل -٣ في المائة مقابل ٢,٥ في المائة . ويعزى النقص في المقام الاول الى عامل التوقيت . فأولا ، كان انكماش واردات البلدان النامية المصدرة للطاقة أكبر الى حد ما وحدث في فترة زمنية أقصر مما كان متوقعا ؛ وثانيا ، لم تحدث الزيادة المتوقعة في انفاق المستهلكين في البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو لان انتقال الانخفاضات في أسعار النفط الى المستهلكين كان دون الاكتمال . وبدلا من ذلك ، أدت الانخفاضات في أسعار النفط الى حدوث زيادات في ايرادات القطاع العام وتحقيق هوامش ربح في كثير من البلدان الصناعية(١٧) . وثمة عامل اضافي قام بدور في خفض النشاط الاقتصادي الشامل في البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو تمثل في الاثر السلبي الذي لحق بقطاعات الطاقة في البلدان المنتجة للطاقة في هذه المجموعة نتيجة لانخفاض سعر النفط .

وقد ترتب على الانخفاض الحاد في مستويات واردات البلدان المصدرة للطاقة أثر سلبي هام على مستوى النشاط الاقتصادي للبلدان الصناعية . ويخص البلدان النامية

المصدرة للطاقة حوالي ٢٥ في المائة من مجموع صادرات البلدان الصناعية الى المناطق النامية . وتتراوح درجة الاعتماد على أسواق البلدان المصدرة للطاقة ، بالقياس إلى الناتج المحلي الاجمالي لكل بلد من البلدان الصناعية الرئيسية ، ما بين حوالي ٠,٧ في المائة للولايات المتحدة و ١,٢ في المائة لليابان و ١,٧ في المائة لجمهورية ألمانيا الاتحادية (انظر الجدول الثاني - ٤) . وربما يكون انهيار واردات البلدان النامية المصدرة للطاقة في عام ١٩٨٦ قد خفض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للبلدان الصناعية بحوالي نقطة مئوية واحدة(١٨) .

الروابط المالية ونقل النمو

كما قامت الروابط المالية بين الاقتصادات الوطنية بدور حاسم في نقل حوافز النمو عبر البلدان . وفي بعض الحالات ، كان هذا أكثر أهمية من دور تدفقات التبادل التجاري . وتتمثل أهم الروابط المالية بين البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو والبلدان النامية في السنوات الاخيرة في تدفق الموارد المتعلقة بارتفاع أرصدة ديون البلدان النامية . فقد ارتفع مجموع الديون الخارجية المستحقة على هذه البلدان (عدا الصين) كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الاجمالي الكلي من ٢٨ في المائة في عام ١٩٨٠ الى أكثر من ٥٠ في المائة في عام ١٩٨٥ . كما ارتفع صافي مدفوعات الفوائد على الديون الخارجية ، من ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٠ الى أكثر من ٣ في المائة في عام ١٩٨٥ . وعلاوة على ذلك ، فإن جزءا كبيرا من الديون الخارجية للبلدان النامية في شكل ديون لمصارف تجارية بأسعار فائدة عائمة ترتبط ارتباطا شديدا بسعر الفائدة المعروض المتفق عليه بين مصارف لندن (ليبور) وأسعار الفائدة القصيرة الأجل في الولايات المتحدة على السواء .

وقد أدى تطور الروابط المالية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في السنوات الاخيرة الى تضخيم درجة الترابط الاقتصادي بين المجموعتين . وفي حين أن الارتباط المالي يميل بشدة على ما يبدو لصالح البلدان المتقدمة النمو ، فإن قدرة البلدان النامية على الاستمرار في خدمة ديونها الخارجية تعتبر هامة لاستقرار القطاع المالي في البلدان الصناعية . وبالاضافة الى ذلك ، تقوم تدفقات الموارد المالية من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية بدور حاسم في صيانة وتوسيع نطاق أسواق الواردات في المناطق النامية ، وهذا بدوره هام لدينامية التجارة العالمية (انظر المربع الثاني - ٣) .

ولما كانت التقلبات الدورية للناتج في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تعكس هذا الترابط الاقتصادي والمالي المعزز ، فقد أصبحت متزامنة بصورة متزايدة في السنوات الأخيرة . وقد ارتفع معامل الارتباط بين معدلات نمو الناتج الحقيقي لهاتين المجموعتين من البلدان من ٠,٣٥ في الفترة ١٩٦٦ - ١٩٧٤ الى ٠,٥ في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٤ .

وكما يبين الجدول الثاني - ٥ ، كانت التغيرات في بعض آليات النقل الرئيسية ، الحقيقية والمالية على السواء ، غير مواتية تماما للبلدان النامية في الثمانينات : فقد ارتفعت أسعار الفائدة الحقيقية التي واجهتها ارتفاعا حادا ، وتدهورت معدلات تبادلها التجاري ، وتحرك حجم تبادلها التجاري بصورة متثاقلة وتباطأت التدفقات المالية الخارجية بصورة هائلة .

وفي حين ظلت أسعار الفائدة على القروض الميسرة منخفضة خلال الثمانينات ، فإنها ، بالارقام الحقيقية ، تعتبر أيضا أعلى منها في العقدين السابقين . وعلاوة على ذلك ، وجدت عدة دراسات تجريبية أخيرة أن أسعار الفائدة الدولية المرتفعة ، التي تحدث آثارها عن طريق القنوات المالية ، كانت لها آثار سلبية هامة على نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في البلدان النامية(١٩) . وكما يبين الجدول الثاني - ٥ ، فإنه في عام ١٩٨٦ ، ظلت أسعار الفائدة الحقيقية التي واجهتها الاقتصادات النامية على القروض التجارية مرتفعة جدا بمعايير ما بعد الحرب ، في حين ظل النمو الحقيقي لتدفقات الائتمان الخارجي الخاص الى هذه البلدان منخفضا جدا . وهكذا ، ومع أن أسعار الفائدة الإسمية قد انخفضت ، فعلى وجه العموم كانت المتغيرات المالية في عام ١٩٨٦ من الضخامة بحيث أن أثرها استمر في العمل على خفض النمو الاقتصادي في كثير من البلدان النامية .

الجدول الثاني - ٥ أسعار الفائدة الحقيقية للبلدان النامية ، ومعدل التغير في معدلات التبادل التجاري ، وحجم الصادرات والائتمان الخارجي ، ١٩٦١ - ١٩٨٦

(النسبة المئوية والتغير السنوي في المائة)

	المتوسط ١٩٦١-١٩٧٠	المتوسط ١٩٧١-١٩٨٠	المتوسط ١٩٨١-١٩٨٦	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦(أ)
النسبة المئوية						
سعر الفائدة الحقيقة الذي واجهته(ب)						
(١) جميع البلدان النامية	٤,٢	١٣,٢ -	١٧,١	١٠,١	١٤,٧	٢٢,٠
(٢) البلدان المصدرة للطاقة	٥,٠	١٥,٢ -	٢٣,٧	١١,٧	١٣,٨	٥٣,٣
(٣) البلدان المستوردة للطاقة	٤,٠	٤,٠ -	١٥,٦	٩,٠	١٥,١	٧,٠
التغير في المائة						
معدل التغير في معدلات التبادل التجاري	١,٦ -	٧,٠	٤,٦ -	٣,٣	٣,٥ -	٢٥,٠ -
معدل النمو في حجم الصادرات	٧,٣	٣,٠	٠,٤ -	٣,٣	٠,٥ -	٧,٧
معدل نمو مجموع الائتمان الخارجي الخام للبلدان النامية(ج)						
القيمة الاسمية	١١,٤	١٩,٨	٤,٦	٣,٥	٣,٤	٠,٧

(يتبع)

حواشي الجدول الثاني - ٥

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للامانة العامة للامم المتحدة .

(أ) تقديرات أولية .

(ب) سعر الفائدة الذي تتقاضاه المصارف في الولايات المتحدة من العملاء المفضلين وذلك بعد استبعاد معامل التضخم باستخدام :

(١) معدل التغير في قيمة وحدة صادرات البلدان النامية بالدولار ؛

(٢) معدل التغير في قيمة وحدة صادرات البلدان النامية المصدرة للطاقة بالدولار ؛

(٣) معدل التغيُّر في قيمة وحدة صادرات البلدان النامية المستوردة للطاقة بالدولار .

(ج) أرقام الفترة ١٩٦١ - ١٩٧٥ تقديرات تقريبية ؛ وأرقام الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٦ المتعلقة بالتغيرات الاسمية تستند الى صندوق النقد الدولي ، World Economic Outlook ، (واشنطن العاصمة ، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦) . والائتمانات محسوبة بدولارات الولايات المتحدة .

التوقعات القصيرة الاجل للاقتصاد العالمي

إن اشتداد حالة عدم التيقن في الاقتصاد العالمي تجعل من الصعب بصورة غير عادية التنبؤ حتى بالتطورات في الاجل القصير . بيد أن العواقب السلبية الممكنة لاستمرار حالات عدم التيقن هذه والتسليم بالحاجة الى تصحيح الاختلالات العالمية الرئيسية التي نوقشت أعلاه ، جعلت الاقتصادات السوقية الرئيسية تحاول أن تنسق عددا من التدابير العلاجية . والتنفيذ الفعال لهذه الترتيبات ينبغي أن يقدم عنصر استقرار في العلاقات الاقتصادية الدولية وأن يسهم ، بصورة مباشرة وغير مباشرة على السواء ، في حدوث تحسُّن في الحالة الاقتصادية في العالم . ومن ناحية أخرى ، فإن التنافر المستمر في عدد من المجالات الاخرى يمكن أن يتضاعف بسهولة ويرتب نتائج سلبية هامة . ولذلك لا يزال الاقتصاد العالمي في حالة هشة على وجه العموم ، ويعتبر تقدمه في الاجل القصير الى الاجل المتوسط مسألة فيها قدر من الحدس .

ويعرض القسم الفرعي التالي نتائج عملية محاكاة أجريت للتطورات التي يبدو وقوعها مرجّحا حسب الحالة القائمة في أوائل نيسان/ابريل ١٩٨٧ . وترد نتائج عملية التنبؤ هذه ، التي تقوم على مشروع فريق البحث الدولي لواضعي النماذج الاقتصادية (LINK) ، في جداول هذا القسم (وفي المرفق الاحصائي أدناه) وتقدم تقديرا للمسلك المرجح للاقتصاد العالمي طوال السنة القادمة أو السنتين القادمتين . ويستند التنبؤ الى تقدير عملي للامكانيات ولا يجوز تفسيره بأنه أكثر النتائج استصوابا . ويحدد التحليل في هذه "الدراسة الاستقصائية" عددا من مجالات المشاكل التي يؤدي فيها تغيير السياسة الاقتصادية الدولية الى تحسين آفاق الاقتصاد العالمي . ولدراسة فوائد الاجراء العلاجي في مجالين من هذه المجالات الرئيسية ، يقدم هذا الفرع أيضا نتائج عمليات المحاكاة البديلة التي ، أولا ، تفترض درجة أعلى لتنسيق السياسة العامة فيما بين الاقتصادات السوقية الرئيسية المتقدمة النمو وتفترض ، ثانيا ، عنصر تخفيف من وطأة الدين فيما يتعلق بالبلدان النامية المدينة (انظر المربعين الثاني - ٢ والثاني - ٣) .

الافتراضات الرئيسية للسياسة

يتمثل الافتراض الرئيسي للسياسة الاقتصادية الكلية الوارد في إسقاطات خط الأساس ، الذي يشكل انطلاقا واضحا من الخبرة المكتسبة في الآونة الاخيرة ، في التضييق التدريجي المرتقب في السياسة المالية للولايات المتحدة مع حدوث توسُّع مالي متواضع في عدد قليل من البلدان الصناعية الرئيسية (مثل جمهورية المانيا الاتحادية

واليابان) ، تمشيا مع سياساتها المعلنة في كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ١٩٨٧ . ومع ذلك ، يتمثل الموقف المالي الشامل للبلدان الصناعية الرئيسية السبعة في التحرك نحو التقييد في الفترة ١٩٨٧-١٩٨٨ .

وخلال نفس الفترة ، من المتوقع أن يصبح موقف السياسة النقدية الشاملة لهذه البلدان أقل تسهيلا بدرجة كبيرة عما كان عليه في عام ١٩٨٦ ، عندما تبدأ في التلاشي الآثار المواتية التي ترتبها الأسعار المنخفضة للطاقة على المستويات العامة للأسعار .

ويؤدي التضييق في الأحوال النقدية إلى زيادة أسعار الفائدة زيادة ملحوظة في بعض الاقتصادات الرئيسية ، ابتداء من عام ١٩٨٧ . واستنادا إلى حل خط الأساس ، فإنه بحلول عام ١٩٨٨ سيكون سعر الفائدة الذي تتقاضاه المصارف في الولايات المتحدة من عملائها المفضلين قد ارتفع بحوالي ١٤٠ نقطة أساس عن أدنى سعر له في عام ١٩٨٦ . وسينخفض سعر الصرف الفعلي الإسمي للدولار انخفاضا تدريجيا طوال فترة المحاكاة ، وبحلول نهاية عام ١٩٨٨ سيصل إلى متوسط مستواه في عام ١٩٨٠ . أما سعر النفط (متوسط سعر التصدير لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك)) فإنه يرد بصورة مفروضة من الخارج على خط الأساس ليبلغ في المتوسط حوالي ١٧ دولارا للبرميل في الفترة ١٩٨٧-١٩٨٨ . وهذا يمثل ارتفاعا يبلغ ٦ في المائة في السنة بالأرقام الحقيقية . ومن المفترض أن يزداد مجموع تدفقات رؤوس الأموال (الإجمالية) إلى البلدان النامية بمعدل سنوي يبلغ ٣,٥ - ٤ في المائة بالأرقام الإسمية . ومن المفترض أن تواصل البلدان النامية المدينة الرئيسية برامجها للتكيف الاقتصادي الكلي بتخفيض المعدلات الحقيقية للزيادة في الانفاق العام ، والإبقاء على أسعار الفائدة الحقيقية عند مستويات إيجابية ، والسماح في الوقت ذاته بإجراء تخفيض حقيقي في قيمة عملاتها .

أما في البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، فإن السياسات تقوم على دورة الخطة الاجتماعية - الاقتصادية الجديدة للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ . وتقريبا في جميع الاقتصادات الأوروبية المخططة ، ترمي السياسات إلى زيادة معدل نمو الناتج الذي تحقق في عام ١٩٨٦ عن طريق تحقيق زيادات سريعة في معدل النشاط الاستثماري . وتولى هذه الخطط أولوية عالية إلى فروع بناء الآلات وإنتاج المعدات الالكترونية والحاسبات الالكترونية . والأهداف الزراعية لهذه البلدان أكثر تواضعا من الأهداف الموضوعة للصناعة . وتتمشى أهداف الاتحاد السوفياتي إجمالا مع منجزات عام ١٩٨٦ . وعلى الرغم من أن النشاط الاستثماري الشامل سيعتدل إلى حد ما ، ستبدأ بعض القطاعات ذات

الأولوية العالية في التوسع بسرعة شديدة . وعلى سبيل المثال ، فإن إنتاج الآلات والمعدات اللازمة لبناء الآلات وللأغراض الهندسية سينمو بنسبة ٤٠ في المائة .

وبالنظر إلى وجود طلب مفرط ومستمر وظهور اختلالات في الميزانية والحساب الخارجي ، فإن الخطة الاقتصادية للصين لعام ١٩٨٧ تعمل على التحكم في الطلب الداخلي وربما الحد منه ، وبخاصة استثمار رأس المال الثابت . وفي الزراعة ، تولى الأولوية إلى زيادة ناتج الحبوب لكي يضارع المستوى القياسي الذي تحقق في عام ١٩٨٤ .

السمات البارزة لإسقاطات خط الأساس

يرد في الجدولين الثاني - ٦ والثاني - ٧ موجز للسمات الرئيسية لإسقاطات خط الأساس للاقتصاد العالمي في الثمانية عشر شهرا القادمة . ويتبيّن من هذه الاسقاطات أن الاقتصاد العالمي سوف يستمر في النمو بمعدل يقل كثيرا عن معدل النمو في السبعينات ، وذلك إذا لم يحدث تغيير رئيسي في السياسة العامة . كما أن التجارة العالمية ستنمو بمعدل بطيء ، مع توقع حدوث تباطؤ كبير في عام ١٩٨٧ . أما التوسع الاقتصادي للاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ، الذي دخل عامه الخامس في سنة ١٩٨٧ ، فمن المنتظر أن يستمر بمعدل بطيء . وتشير التوقعات الى أن متوسط معدل نمو الانتاج ، فيما يتعلق بالبلدان الصناعية ، سيظل أقل من نسبة ٣ في المائة في عام ١٩٨٧ ، وانه لن يتحسن في عام ١٩٨٨ إلا بشكل حدي . ومن بين البلدان الصناعية الرئيسية ، تعتبر المملكة المتحدة هي البلد الوحيد الذي ينتظر له أن ينمو بمعدل يفوق معدل السبعينات بشكل ملموس .

وعملية التكيّف في جمهورية ألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة واليابان ، التي جاءت نتيجة الضغوط المستمرة للاختلال في موازين تجارتها الخارجية والسياسة المالية والنقدية المتشددة المفترضة في خط الأساس ، هما السببان الرئيسيان اللذان يكمنان وراء بطء معدّل التوسع الاقتصادي في هذه البلدان . وفي حين ينتظر أن يظل متوسط معدل التضخم أقل من ٤ في المائة - أي دون نصف متوسط هذا المعدل في السبعينات - فإن معدلات البطالة المرتفعة لن تنخفض . ومن المتوقع لمعدل البطالة بأوروبا الغربية أن يظل في مستوى ١١ في المائة تقريبا ، مما يناهز ثلاثة أضعاف متوسط هذا المعدل في السبعينات . وتشير الاسقاطات الى انه سيحدث تصحيح كبير في الاختلالات التجارية لجمهورية ألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة واليابان من حيث الحجم ، وذلك ابتداء من عام ١٩٨٧ . أما من حيث المعدلات الإسمية ، فهذه الاختلالات أكثر صمودا ، ويبدو أن تصحيحها يتجاوز حدود سنتي المحاكاة في خط الأساس .

والبلدان النامية ، كمجموعة ، يُتوقع لها أيضا أن تنمو بمعدل يقل عن ٣ في المائة ، في عام ١٩٨٧ . ومن المنتظر أن يكون هناك تسارع معتدل في عام ١٩٨٨ ، بسبب حدوث انتعاش جزئي في البلدان النامية المصدّرة للطاقة ، سيظهر أساسا في ارتفاع متوسط معدلات النمو في افريقيا وغرب آسيا . ومن ناحية أخرى ، ينتظر لمتوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المستوردة للطاقة ، كمجموعة ، أن يهبط بنسبة ١ في المائة تقريبا عنه في عام ١٩٨٦ ، وذلك مع بداية تلاشي الآثار الحميدة لأسعار النفط . وبالإضافة الى ذلك فإن ما يتوقع حدوثه في البرازيل من انخفاض معدل نمو الانتاج سيكون له أثر مُضعف على المتوسط المتعلق بالمجموعة . أما التنوع الكبير في التجربة الذي تميّز به أداء البلدان النامية في السنوات الأخيرة ، فمن المنتظر استمراره في العامين القادمين . ويتوقع لمتوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في افريقيا أن يظل دون معدل نمو السكان بكثير ، في حين أن اقتصاد البلدان الاسيوية سينمو بمعدلات تتراوح بين ٤,٥ و ٥ في المائة . وأداء منطقة امريكا اللاتينية ، الذي ينتظر أن يتوسع بنسبة ٣,٥ في المتوسط ، سوف يظل خاضعا لأداء البلدان المدينة الرئيسية في المنطقة . فمعدلات الفائدة الحقيقية المرتفعة على الصعيد الدولي والتدفقات الرأسمالية المنخفضة المتوقعة لن تترك إلا مجالا ضئيلا للحركة في هذا البلدان .

ومجمل القول أن اسقاطات خط الأساس تدل على انه إذا لم تتم مبادرات رئيسية لتغيير السياسات العامة بشكل جذري في البلدان الصناعية ، فإن اقتصاد العالم لن ينمو بمعدل مرتفع الى حد يكفي لتحسين مستوى المعيشة في عدد كبير من البلدان النامية . وعلاوة على ذلك ، فمعدلات البطالة في البلدان الصناعية ستبقى مرتفعة ، ومشكلة الدين الدولي ستظل قائمة ، كما أن الاختلالات التجارية الكبيرة المستمرة بالبلدان الصناعية قد تعمل على تفاقم التوترات الحالية .

ومعدلات النمو المتوقعة للفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٨ فيما يتعلق بالبلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا تستند جزئيا الى الخطط السنوية لعام ١٩٨٧ واتجاهات السياسة العامة المتوسطة الأجل التي وردت في الخطط الخمسية ، ولا تزال هذه المعدلات المستهدفة تبدو واقعية في ظل الحالات الاجتماعية - الاقتصادية السائدة . كما روعيت الخطط التي تتسم دائما بالإحكام ، ومن ثمّ لا يمكن تحقيقها إلا في إطار أفضل الظروف الداخلية والخارجية ، بما فيها الظروف السائدة في مجالات الزراعة ، والتجارة ، والمالية الدولية .

الجدول الثاني ـ ٦ التوقعات القصيرة الاجل للاقتصاد العالمي ، ١٩٨٦ ـ ١٩٨٨

(النسبة المئوية للتغييرات السنوية)

	١٩٨٦(أ)	الإسقاطات ١٩٨٧	الإسقاطات ١٩٨٨	النسبة : متوسط ١٩٨٦ـ ١٩٨٨ مقسوما على متوسط ١٩٧١ ـ ١٩٨٠
حجم التجارة في العالم	٣,٥	٣,٠	٤,٠	٠,٧٠
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي				
العالم	٣,١	٣,٢	٣,٧	٠,٨٥
البلدان النامية	٢,٥	٢,٧	٣,٨	٠,٥٣
افريقيا	ـ٢,١	ـ٠,٢	٣,٤	٠,٠١
جنوب وشرق آسيا	٤,٥	٤,٧	٥,٠	٠,٨٥
غرب آسيا	٠,٣	ـ١,١	٣,٧	٠,١٠
نصف الكرة الغربي	٣,٥	٣,٣	٣,٧	٠,٦٤
بلدان البحر الأبيض المتوسط	٤,٤	٣,٩	٣,٩	٠,٦٤
البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة				
النمو	٢,٤	٢,٦	٣,٠	٠,٨٦
أوروبا الغربية	٢,٣	٢,٤	٢,٤	٠,٨٣
اليابان	٣,٥	٣,٦	٣,٠	٠,٥٤
امريكا الشمالية	٣,٦	٣,٧	٣,٤	١,٠٠
البلدان الاوروبية ذات الاقتصاد المخطط				
مركزيا(ب)	٤,٣	٤,١	٤,٥	٠,٨٣
الصين(ب)	٧,٠	٧,٠	٧,٠	١,٢٣
بند مذكرة :				
قيمة صادرات البلدان النامية(ج)	ـ٨,٣	١٠,٠	١١,٠	٠,١٦

(يتبع)

حواشي الجدول الثاني - ٦

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى إسقاطات مشروع فريق البحث الدولي لواضعي النماذج الاقتصادية (LINK) (٩ آذار/مارس ١٩٨٧) ، ومصادر وطنية ودولية أخرى . والتنبؤات موضوعة على أساس أن متوسط سعر تصدير النفط هو ١٧ دولارا للبرميل الواحد .

(أ) أرقام أوّلية .

(ب) معدلات نمو الانتاج تشير الى الناتج المادي الصافي لعام ١٩٨٦ كما هو وارد في تقارير إنجاز الخطة والى تقديرات الأمانة العامة بالنسبة للسنوات الاخرى .

(ج) حسب السعر الجاري للدولار .

الجدول الثاني ـ ٧ البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو :
التوقعات القصيرة الاجل لمعدليّ التضخم والبطالة
وأرصدة الحسابات الجارية ، ١٩٨٦ ـ ١٩٨٨

(متوسط النسب المئوية السنوية ، أو النسب المئوية السنوية)

	١٩٨٦(أ)	الإسقاطات ١٩٨٧	الإسقاطات ١٩٨٨	النسبة : متوسط ١٩٨٦ـ ١٩٨٨ مقسوما على متوسط ١٩٧١ ـ ١٩٨٠
معدل التضخم(ب)				
جميع البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو	٤,٠	٣,٠	٣,٥	٠,٤٤
أوروبا الغربية	٥,٣	٣,٥	٣,٥	٠,٤٥
اليابان	٢,٠	١,٠	٢,٠	٠,٢٢
امريكا الشمالية	٣,٦	٣,٨	٤,٠	٠,٤٣
معدل البطالة				
جميع البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو	٨,١	٨,١	٨,٠	٢,٠٠
أوروبا الغربية	١١,٠	١١,١	١١,٣	٣,٠٠
اليابان	٢,٨	٣,٢	٣,٤	٢,٠٠
امريكا الشمالية	٧,٣	٧,٠	٦,٧	١,٣٠
الرصيد الموجود في الحساب الجاري(ج) (ببلايين الدولارات)				
جمهورية ألمانيا الاتحادية	٣٦	٣٠	٢٥	..
اليابان	٨٦	٧٨	٧٤	..
الولايات المتحدة	ـ ١٤١	ـ ١٥٠	ـ ١٤٥	..

(يتبع)

حواشي الجدول الثاني - ٧

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى إسقاطات مشروع فريق البحث الدولي لواضعي النماذج الاقتصادية (LINK) (٩ آذار/مارس ١٩٨٧) ، ومصادر وطنية ودولية أخرى .

(أ) تقديرات أوّلية .

(ب) معامل استبعاد التضخم من الناتج المحلي الإجمالي/الناتج القومي الإجمالي .

(ج) بما في ذلك التحويلات الرسمية .

وفيما يتصل بالبلدان الاوروبية ذات البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، يتضح من البيانات المتوقعة للفترة ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ وجود استقرار في النمو ، بشكل عام . والاستقرار النسبي يستند أساسا الى ما ترتب على جهود التكيّف الاخيرة في أوروبا الشرقية ، والى جعل أي تسارع في النمو متوقفا على وجود بيئة خارجية مواتية . وعلى نحو مماثل ، تستند الى الجهود الإنمائية للاتحاد السوفياتي ، على المدى القصير ، بصورة عامة الى الاحوال القائمة . بيد أن الإصلاحات الاقتصادية الجارية والتغييرات الاخرى في المؤسسات والاليات الاقتصادية قد تساعد هذه البلدان على الاستفادة من التغييرات الاخيرة وفي الاجل القصير في الهياكل الاقتصادية حتى نهاية هذا العقد ، وفيما بعده .

والنمو المتوقع في الصين ما زال أكبر من النمو في السبعينات ، ولكنه دون الاداء في أوائل الثمانينات . ويعزى هذا التغيير ، الى حد كبير ، الى ضرورة استعادة التوازن الداخلي والخارجي من أجل إحراز تقدم في مجال الإصلاحات الاقتصادية الحضرية .

المخاطر والشكوك

إن أكبر المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي خلال السنتين القادمتين تتعلق بطبيعة وحجم ما يحدث في مجال الاختلالات العالمية الرئيسية من عمليات تكيّف تلقائية أو منبثقة من السياسة العامة . ومما له أهميته الخاصة الاستجابة السياسية من قبل أوروبا الغربية واليابان لإبطاء معدل نمو واردات الولايات المتحدة . ومن المنتظر أن يؤدي اقتران ارتفاع معدلات نمو الصادرات وحدوث انخفاض في معدل نمو الواردات ، في الولايات المتحدة ، الى إحداث تحوّل في ميزان التجارة الخارجية الحقيقي للولايات المتحدة بحلول عام ١٩٨٨ . وهذا يعني التقليل من حفز الاقتصاد العالمي ، في المتوسط ، حيث قد يبلغ معدل نمو هذا الاقتصاد ١ في المائة من الناتج القومي الإجمالي بالولايات المتحدة . ويلزم القضاء على الركود الناتج من التغيير في الحالة الاقتصادية في ذلك البلد وذلك من خلال زيادة الطلب في بلدان أخرى من أجل تجنّب حدوث انكماش اقتصادي عالمي . ولكن لا يمكن ، ولا ينبغي ، أن تتحمل جمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان ، وهما البلدان اللذان لهما أكبر فائض تجاري ، عبء التكيّف بكامله . ومن شأن زيادة مستوى التدفقات المالية الى البلدان النامية على نحو كبير ، مما يمكّنها من رفع مستوى وارداتها ، أن يخفف بشكل ملموس من الضغوط الواقعة على اقتصاد العالم .

وثمة خطر رئيسي يواجه الاقتصاد العالمي مترتب على مضاعفة الضغوط الحمائية في البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو . وهناك بالفعل دلائل على وجود ضغوط سياسية محلية لإقامة حواجز تجارية من أجل وقف تيار الواردات الى الولايات المتحدة . وإذا تحقق قيام هذه الحواجز ، فإن هذا قد يعني بداية حرب تجارية ، مما يؤدي الى خفض النمو خفضا كبيرا في جميع أنحاء العالم .

وحدوث انخفاض حاد في مستوى التدفقات المالية الى الولايات المتحدة يشكّل خطرا كبيرا بالنسبة للاقتصاد العالمي ، فهذا الانخفاض في التدفقات الرأسمالية الصافية ، إذا وقع قبل تخفيض العجزين المالي والتجاري للولايات المتحدة تخفيضا كبيرا ، فإنه سيؤدي الى زيادة خفض الدولار إزاء العملات الرئيسية الاخرى ، كما سيؤدي في نفس الوقت الى رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة . ورفع أسعار الفائدة قد يجلب انكماشا اقتصاديا حادا داخل هذا البلد ، وبالتالي في بقية العالم . ومن شأن هذا ، في نهاية الأمر ، أن يضاعف مشكلة الديون الدولية ، كما انه قد يمثّل كارثة بالنسبة للكثير من البلدان النامية .

ومشكلة ديون البلدان النامية تشكّل خطرا كبيرا محتملا بالنسبة للاقتصاد العالمي . فاضطراب الإصلاحات الاقتصادية الداخلية وعودة ظهور أزمة الدين في البرازيل في أوائل عام ١٩٨٧ ، يبعثان على المزيد من القلق ، رغم أن وقوع أزمة دين كاملة أقل احتمالا اليوم منه منذ عام مضى . وهذا يرجع الى ما أُبرم في الشهور الأخيرة من بعض الاتفاقات المشجعة بين المصارف التجارية ومؤسسات الإقراض الرسمية وبعض البلدان المدينة الرئيسية . ومع هذا ، فالحالة ما زالت مزعزعة في مشمولها .

* *

المربع الثاني - ٣ - تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي في البلدان الصناعية

يمثل هذا السيناريو مجموعة من التغييرات ، في مجال السياسة العامة ، يمكن أن تقوم بها البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو الرئيسية للتقليل من اختلالاتها الداخلية والخارجية الكبيرة ، وإيجاد المزيد من فرص العمالة ، ورفع نمو انتاجها بما يتجاوز الوارد في خط الأساس ، دون زيادة التضخم على نحو ملموس . ولتحقيق هذه الأهداف ، والقيام في نفس الوقت بكفالة استمرار عمل أسواق العملات

والاصول الاجنبية على نحو منتظم إبان حدوث عمليات التكيّف الكبيرة ، ينبغي إجراء تنسيق وثيق بين التغييرات في السياسة العامة وإعادة تشكيل التوليفات السياسية في كل بلد وبين مثيلاتها في البلدان الاخرى .

واسقاطات خط الأساس الواردة في هذا الفصل تفترض الاستمرار في انتهاج سياسة نقدية حذرة ، والتدرج في تقييد السياسة المالية الشاملة في البلدان الصناعية الرئيسية السبعة في الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٨ وذلك بشكل رئيسي عن طريق العمل ببرنامج لخفض العجز في الولايات المتحدة . ويفترض هذا السيناريو البديل زيادة تقييد السياسة المالية في الولايات المتحدة ، واتباع سياسة مالية توسعية في جمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان ، وانتهاج سياسة توفيقية في جميع البلدان الصناعية الرئيسية . والتغييرات في السياسة العامة ، التي يفترضها هذا السيناريو هي كما يلي (حيث تم قياس جميع التغييرات السياسية كحالات خروج مستمرة عن مستوى خط الأساس لنفس المتغير) : (أ) تخفيض مقداره ٣٠ بليون دولار كل سنة بدولارات عام ١٩٨٣ (٢,٥ في المائة تقريبا) في الانفاق العام الحقيقي بالولايات المتحدة ؛ (ب) وزيادة مقدارها ١,٥ في المائة كل سنة في الاستثمار الحقيقي في مجال الإسكان من قبل القطاع العام في اليابان ؛ (ج) وتخفيض مقداره ١٠ في المائة في المعدلات الضريبية للاسر المعيشية والاعمال التجارية بجمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان ؛ (د) وحدوث تكيّف نقدي في جميع الاقتصادات الرئيسية (مما يؤدي الى خفض مقداره ١ في المائة في أسعار الفائدة في كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ، والى خفض مقداره ٠,٥ في المائة في جميع الاقتصادات الرئيسية الأخرى) .

وتطبيق هذه السياسات يؤدي الى العديد من النتائج الهامة (انظر الجدول أدناه) . وخفض عجز الميزانية قد يكون له تأثير انكماشي مباشر على الولايات المتحدة وسائر البلدان الصناعية الرئيسية ؛ بيد أن الطلب العالمي لن ينخفض ، في مجموعه ، بأي شكل ملموس ، وذلك بسبب التوسع المالي التعويضي ، رغم تواضعه ، في جمهورية ألمانيا الاتحادية واليابات ، وتكييف السياسة النقدية في جميع البلدان الصناعية . وهذا التغيير الأخير في السياسة يحدّ من هبوط الانتاج في الولايات المتحدة ، بينما يحول دون ارتفاع أسعار الفائدة في جمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان رغم موقفهما المتمثل في انتهاج سياسة مالية توسعية . وسيبقى المسار الزمني للسعر الإسمي الساري لصرف الدولار دون تغيير تقريبا عنه في خط الأساس . وستنخفض معظم مكاسب الاقتصاد العالمي في الجزء الأخير من فترة المحاكاة . وسيزيد كل من الانتاج والتجارة العالميين بنسبة ١ في المائة أو أكثر على مدى اسقاطات خط الأساس . أما متوسط معدل

نمو الانتاج الحقيقي في البلدان الصناعية فسيبلغ ٣ في المائة ، بينما ستبدأ البلدان النامية في الحصول على بعض المكاسب في شكل زيادة في الانتاج الحقيقي في الجزء الأخير من فترة المحاكاة . وستكون الزيادة في معدلات التضخم في البلدان الصناعية ، زيادات متواضعة ، بسبب الانخفاض الكبير في استغلال الطاقة الانتاجية في غالبية البلدان عند خط الأساس ، وبسبب حدوث زيادات في انتاجية العمل بفضل الزيادة في الانتاج الحقيقي . ومعدل البطالة ، في الولايات المتحدة ، يتسم بشدة الانخفاض . أما الزيادات في هذا المجال في أوروبا الغربية فهي زيادات متواضعة ، ولكن الانخفاض في معدل البطالة في جمهورية ألمانيا الاتحادية (بنسبة تناهز ١ في المائة) يعتبر أكثر أهمية عما هو في الاقتصادات الأوروبية الرئيسية الأخرى .

ومن النتائج الرئيسية لهذا السيناريو أن حدوث تخفيضات كبيرة في العجز المزدوج للولايات المتحدة لن يقع إلا في السنة الثانية . وفي البداية ، لن يكون هناك هبوط في العجز المالي إلا بشكل حدّي ، نظرا لانخفاض العائد الضريبي في ظل تباطؤ الاقتصاد . وعندما يشرع الاقتصاد في اكتساب القوة ، يبدأ العائد الضريبي في الارتفاع مع تقلص الانفاق ، كما يبدأ العجز في الانكماش السريع . ومن ناحية أخرى ، سيبدأ الانخفاض في عجز الحساب الجاري بالولايات المتحدة في التباطؤ في السنة الثالثة من سنوات المحاكاة ، ويرجع ذلك أساسا الى أن زيادة مستوى النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة تعزز الطلب على الواردات .

والنتائج بالنسبة للبلدان النامية ، كمجموعة ، نتائج متواضعة لوجود افتراضين حاسمين ، أولهما ، أن أسعار الطاقة ، والى حد أقل أسعار المواد الخام الأخرى لا ترتفع عن مستواها في خط الأساس ، وهذا ينطوي ، بسبب الارتفاع في أسعار البلدان الصناعية ، على تدني معدلات التجارة بالبلدان النامية خلال فترة المحاكاة . وثانيهما ، أن التدفقات الرأسمالية الى البلدان النامية تظل دون تغيير عن التدفقات المالية عند خط الأساس ، حيث افترض انها لن تزيد إلا بمقدار بالغ الضآلة . ومجمل القول أن فوائد تنسيق سياسة الاقتصاد الكلي ، على النحو الوارد هنا ، تعود أساسا على البلدان الصناعية . وهذا السيناريو يفترض أن البلدان الصناعية الرئيسية يمكنها أن تحقق زيادة في معدل نمو انتاجها ، في ظل معدل تضخم منخفض ، بينما تقوم بتصحيح اختلالات اقتصادها الكلي .

أثر تنسيق الاقتصاد الكلي في البلدان الصناعية
على الاقتصاد العالمي ، ١٩٨٧ ـ ١٩٨٩

	السنة ١	السنة ٢	السنة ٣
النسبة المئوية للخروج عن مستوى خط الأساس			
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي			
العالم	٠,٠	٠,٣	٠,٨
البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة			
النمو	ـ٠,١	٠,٤	١,٢
الاتحاد الاقتصادي الأوروبي	٠,٢	٠,٤	٠,٥
اليابان	٠,٠	٠,٢	٠,٦
الولايات المتحدة	ـ٠,٤	٠,٦	١,٩
البلدان النامية	٠,٠	٠,٢	٠,٢
حجم التجارة العالمية	٠,١	٠,٥	١,٠
الاختلاف عن خط الأساس بالنقاط المئوية			
معدل التضخم			
البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة			
النمو	٠,٠	٠,١	٠,٢
الاتحاد الاقتصادي الأوروبي	٠,٠	٠,٢	٠,٣
الولايات المتحدة	٠,٠	٠,١	٠,٢
معدّل البطالة			
البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة			
النمو	٠,٠	ـ٠,١	ـ٠,٥
الاتحاد الاقتصادي الأوروبي	٠,٠	ـ٠,١	ـ٠,٢
الولايات المتحدة	٠,١	ـ٠,٣	ـ٠,٨

(يتبع)

أثر تنسيق الاقتصاد الكلي في البلدان الصناعية
على الاقتصاد العالمي ، ١٩٨٧ ـ ١٩٨٩ (تابع)

	السنة ١	السنة ٢	السنة ٣
الاختلاف عن خط الأساس ببلايين الدولارات			
التخفيض في			
العجز في ميزانية الولايات المتحدة	٤	٣٠	٥٠
العجز في الحساب الجاري للولايات المتحدة	١٠	٣٠	١٢

المصدر : مشروع فريق البحث الدولي لواضعي النماذج الاقتصادية (LINK) .

(أ) تمثل الأرقام المتعلقة بالانتاج والتجارة النسبة المئوية للتغيير في مستوى السيناريو بالقياس الى مستوى خط الأساس . ويمكن أيضا أن تُنشر أرقام السنة ١ باعتبارها إضافات لمعدلات النمو الواردة في خط الأساس . وفيما يتعلق بالسنوات التالية ، يمكن حساب النمو الإضافي بحساب الفرق بين الرقم الخاص بسنة ورقم السنة السابقة عليها . مثال ذلك أن المستوى المتعلق بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي في السنة ٣ في هذا السيناريو ، يزيد بنسبة ٠,٣ في المائة عن مستوى خط الأساس والإضافة الى معدل النمو في السنة ٣ ، بالقياس الى خط الأساس . تبلغ ٠,٣ نقطة مئوية وهو الفرق بين ٠,٣ وصفر .

* *

المربّع الثاني - ٣ تخفيف عبء الدّين عن البلدان النامية المدينة الرئيسية

الغرض من هذا السيناريو هو قياس الاثر الذي يرتبه تخفيض مبالغ الفوائد التي تدفعها البلدان النامية المدينة لخدمة ديونها . على آدائها الاقتصادي وعلى الاقتصاد العالمي . وهذا السيناريو مصمم ومنفذ بحيث تُستخدم وفورات القطع الأجنبي التي يحققها كل بلد مدين من تخفيض مدفوعاته من الفوائد ، في زيادة واردات ذلك البلد من السلع الانتاجية .

وينطوي هذا السيناريو على افتراضات رئيسية في مجال السياسة العامة هي (أ) بالنسبة لجميع البلدان أو المناطق النامية المدينة ، باستثناء جمهورية كوريا ، وتايوان ، المقاطعة الصينية ، وسنغافوره ، وتركيا ، والبلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، وجميع البلدان النامية المصدّرة للطاقة بخلاف اندونيسيا والمكسيك ونيجيريا ، تقتصر مدفوعات الفوائد على ٥ في المائة من إجمالي ديون البلد الخارجية غير المسددة في نهاية السنة السابقة ؛ (ب) يستخدم كل بلد مدين وفورات النقد الأجنبي الناتجة في زيادة الواردات من المصنوعات ؛ (ج) ترتفع أسعار الفائدة في البلدان الدائنة ، أساسا ، بما يقرب من ١٠٠ نقطة من نقاط الاساس ، كرد فعل للمشاكل المالية التي تواجهها مصارفها التجارية ، والتي يتمثل أحد جوانبها في حدوث انخفاض حاد في أسعار الأسهم ونقص في السيولة لدى المصارف المتأثرة ، وذلك كرد فعل لهبوط حصيلتها الخارجية ؛ (د) تقوم المصارف المركزية في البلدان الدائنة بزيادة احتياطيات الشبكة المصرفية التجارية من أجل وقف ارتفاع أسعار الفائدة .

وتشير نتائج عملية المحاكاة الى أن حجم تخفيف عبء الفوائد يبلغ ١٦ بليون دولار الى ١٧ بليون دولار تقريبا في العام . ويتحقق في البلدان المدينة مستوى أعلى من الناتج الحقيقي بفضل زيادة الاستثمارات ، التي تتيسر بدورها بسبب ارتفاع مستوى السلع الانتاجية المستوردة . وأثر ذلك على البلدان المدينة كبير جدا ، وعلى نحو ما يتضح من المكاسب المسجلة لبلدان مختارة ترد في الجدول الوارد أدناه قائمة بأسمائها . كما تؤدي زيادة واردات البلدان النامية الى زيادة في صادرات البلدان الصناعية ، ومن ثم الى مستوى أعلى لنشاطها الاقتصادي .

والافتراض الحاسم المتعلق بالسياسات هو التوسع النقدي في البلدان الصناعية . فكما يوضح الجدول الوارد أدناه ، يمكن أن ترتفع أسعار الفائدة ، بدون

وجود تسهيلات نقدية ، ارتفاعا كبيرا كرد فعل لنقص في السيولة لدى المصارف التجارية بسبب هبوط ايراداتها . ومن شأن حدوث ارتفاع حاد في أسعار الفائدة الدولية ، إذا سمح به ، أن يقوّض الغرض من تلك الممارسة ، وأن يؤدي في الواقع الى تباطؤ اقتصادي عالمي . وينطبق هذا الاستنتاج الهام أيضا على المناقشة الواردة في الفصل الرابع أدناه بشأن السياسات البديلة المتصلة بمشاكل الديون .

ومن الاهمية بمكان التنويه بأن بعض البلدان النامية المدينة الرئيسية ، ولا سيما البلدان الرئيسية المصدرة للمصنوعات (مثل جمهورية كوريا غافوره وتايوان ، المقاطعة الصينية) تستفيد من هذا السيناريو ، على الرغم من أنها مستثناة من الاستفادة من تخفيف عبء الدين بسبب مستواها الأعلى في النشاط الاقتصادي العالمي . ويتمثل القصور الرئيسي للسياسة التي تشكل أساس هذا السيناريو فى أنها تتخطى معظم البلدان الافريقية الاقل مديونية . فقد لا يسفر الحد الاقصى المفروض على مدفوعات الفائدة ، والبالغ ٥ في المائة عن تحقيق وفورات ضخمة من حصيلة العملات الاجنبية بالنسبة لهذه البلدان ، حيث أن التزاماتها الخارجية هي أساسا في شكل ديون رسمية طويلة الاجل تقل أسعار الفائدة السارية المستحقة عليها ، في المتوسط ، كثيرا عن أسعار الفائدة التي تدفعها البلدان المقترضة من الاسواق . ومن ثم ، فإن الأمر يقتضي وجود آلية مستقلة لتخفيف عبء الدين ، وذلك تلبية للاحتياجات الملحة للاعداد الغفيرة من البلدان المنخفضة الدخل المدينة بديون رسمية ، ولا سيما البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى . وهذه القضية مطروقة أيضا بقدر أكثر إسهابا في الفصل الرابع .

أثر تخفيف عبء الدين للبلدان النامية المدينة الرئيسية على الاقتصاد العالمي ، ١٩٨٧-١٩٨٩[(أ)]

	السنة ١	السنة ٢	السنة ٣
النسبة المئوية للانحراف عن مستوى خط الأساس			
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي			
العالم	٠,٢	٠,٢	٠,٢
البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو	٠,٢	٠,٢	٠,٢
البلدان النامية	٠,٤	٠,٤	٠,٤
البلدان المدينة الرئيسية[(ب)]			
الأرجنتين	٢,٠	١,٩	١,٨
البرازيل	٠,٧	٠,٧	٠,٨
المكسيك	٠,٨	٢,٥	٣,٣
نيجيريا	٠,٦	٠,٦	٠,٦
جمهورية كوريا[(ج)]	٠,٢	٠,٢	٠,٢
حجم التجارة العالمية	٠,٧	٠,٧	٠,٧
واردات البلدان النامية[(د)]	٢,٥	٢,٥	٢,٥
صادرات البلدان النامية[(د)]	٠,٧	٠,٧	٠,٩
فارق نقاط الأساس عن خط الأساس			
سعر الفائدة(هـ)			
مع وجود تسهيلات نقدية	٣	٧	-٥
(بدون تسهيلات نقدية	٧٩	٧٨	٧٦)

(يتبع)

حواشي الجدول

المصدر : مشروع فريق البحث الدولي لواضعي النماذج الاقتصادية (LINK) .

(أ) انظر الحاشية (أ) للجدول الوارد في المربع الثاني - ٣ للاطلاع على تفسير الأرقام .

(ب) لا تشمل ممارسة تخفيف عبء الدين سوى قائمة جزئية بالبلدان .

(ج) غير واردة في خطة تخفيف عبء الدين .

(د) قيم قلّصتها قيمة الوحدة التصديرية للبلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو بسعر دولار الولايات المتحدة .

(هـ) السعر في الولايات المتحدة لسندات الخزانة البالغ أجلها ثلاثة أشهر . وتعادل النقطة المئوية الكاملة ١٠٠ نقطة من نقاط الأساس .

* *

الأداء الاقتصادي الاقليمي في عام ١٩٨٦ ، وقضايا مختارة تتعلق بالسياسات

سيكون النصف الثاني من عقد الثمانينات فترة حرجة بالنسبة للاقتصاد العالمي . فلا تزال المشاكل الاقتصادية الهامة الموروثة من النصف الأول من العقد بدون حل ؛ إذ يستمر بطء نمو الانتاج والتجارة في معظم أنحاء العالم ؛ كما تزداد الضغوط الحمائية حدة ؛ وتهدد مشكلة الديون وتكشيف أزمة التنمية النسيج الاجتماعي والسياسي في عدد كبير من البلدان النامية ؛ وتؤدي معدلات البطالة العالية ، ولا سيما فيما بين الشبان ، الى الانعزال الاجتماعي والسياسي لعدد كبير من السكان في البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء ؛ وتعيق ضخامة اختلالات الاقتصاد الكلي والاختلالات المالية الشديدة التسير المنتظم لشؤون الاقتصاد العالمي . والاهم من ذلك أن إيقاع الاستثمارات قد تباطأ ، ومن المشكوك فيه ، بالنظر الى السياسات الحالية ، أن تحدث زيادة كبيرة في تكوين رأس المال في المستقبل القريب .

وكان الكساد المقترن بالتضخم في السبعينات هو الذي عجّل بتغير النظام الاقتصادي في البلدان الصناعية ، من انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية الى ارتفاعها[٣٠] . إلا أنه بعد مضي خمس سنوات ، فإن البلدان الصناعية ، بدلا من أن تحقق ما كانت تصبو اليه من تحقيق المعدل المرتفع غير التضخمي الثابت الذي كانت تسعى إليه بالنسبة لنمو الناتج حققت معدلا منخفضا غير تضخمي ثابت لنمو الانتاج مصحوبا بمعدل بطالة مرتفع . وقد أجمع مقررو السياسات ، على نطاق واسع ، على أنه يتعين زيادة استثمار رأس المال الخاص ، بقدر كبير ، لتحقيق معدل مرتفع لنمو الانتاج . ويقتضي هذا ، بدوره ، توافر شروط منها تثبيت الاسعار ، وهو ما كان السبب في انتهاج سياسات مكافحة التضخم في مطلع الثمانينات . بيد أن معدلات الاستثمار لم ترتفع إلا بدرجة متوسطة . ومازالت معدلات الاستثمار في اوروبا الغربية منخفضة نسبيا ، في حين أخذت معدلات الاستثمار في الولايات المتحدة واليابان في التباطؤ الشديد اعتبارا من عام ١٩٨٥ . كذلك ، فإن تكوين رأس المال الثابت الاجمالي ، بوصفه نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي للبلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، كان منخفضا في الفترة ١٩٨٥-١٩٨٦ عما كان عليه في عام ١٩٨٠[٣١] . وكان انخفاض معدلات نمو الطلب الاجمالي ، وعدم التيقن إزاء مستواها في المستقبل ، ولاسيما في اوروبا ، وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية ، بمثابة عوامل هامة أعاقت الاستثمار الخاص . وعلاوة على ذلك ، فإن ما نتج عن الاختلالات الخارجية الكبيرة من الاحتكاكات التجارية المكثفة والتقلبات الواسعة النطاق في المتغيرات المالية ، أدى إلى زيادة درجة عدم التيقن الذي يواجهه مستثمرو المشاريع الخاصة .

وبالمثل ، فقد تأثر نمو الاستثمار والانتاج في أغلبية البلدان النامية من اتساع نطاق الاختلالات المحلية ، وارتفاع أسعار الفائدة ، وثقل عبء خدمة الدين ، وركود الطلب أو انخفاضه ، وبطء أداء التجارة . إلا أن المشكلة الرئيسية في معظم البلدان النامية هي عدم كفاية مستوى الوفورات . إذ أن المستوى الاجمالي لصافي الوفورات المحلية قد هبط بانخفاض نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وانعدام تحقيق وفورات في القطاع العام من جراء ما نتج من اتساع نطاق حالات العجز في الميزانيات الحكومية في مطلع الثمانينات . وقد تأثر هذان العاملان بعوامل خارجية . وبالنسبة للبلدان المدينة الرئيسية ، تُحول نسبة من الوفورات المحلية الى الخارج لخدمة ديونها الخارجية ، مما سيفر في أغلب الأحيان عن تحويل عكسي صاف للموارد . وكان لانخفاض معدل النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية تأثيرا ضارا على معدلات التجارة وعلى أداء التجارة في عدد كبير من البلدان النامية . وفضلا عن ذلك ، توقفت ، من الناحية العملية ، تدفقات الوفورات الأجنبية الآتية في شكل تدفقات مالية صافية . وفي عدد كبير من البلدان النامية ، تكاد معدلات نمو الايرادات الحقيقية تتساوى بالكاد مع معدلات النمو السكانية أو تتجاوزها ، وذلك في ظل معدلات استثمار منخفضة أو آخذة في الانخفاض .

وفي عدد كبير من البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، فإن الخطط الاجتماعية - الاقتصادية المتوسطة الأجل الجديدة الرامية الى تكوين رأس المال في النصف الثاني من الثمانينات تشير ، على النقيض من الخطط المنفذة في دورة التخطيط السابقة ، الى حدوث تغيير متعمد في السياسات يرمي الى التعجيل بتكوين رأس المال . ذلك أن اوروبا الشرقية قد شهدت ، في مطلع الثمانينات ، تباطؤا كبيراً في معدلات الاستثمار . ففي الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ ، انخفضت هذه المعدلات بما يزيد على ٦,٥ في المائة ، في حين ارتفعت نظيراتها في الاتحاد السوفياتي بواقع ١٨ في المائة . وتتوخى الخطط الاستثمارية للنصف الثاني من هذا العقد زيادة بنسبة ٣٠ في المائة في اوروبا الشرقية ، وزيادة بنسبة ٣٤ في المائة تقريبا بالنسبة للاتحاد السوفياتي .

وفي الفترة الواقعة ما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ ، ازدادت الاستثمارات في الصين بواقع ١٣٠ في المائة . وبهدف إبطاء معدل نمو الاقتصاد ، يقوم مقررو السياسات في الصين بوضع خطط للتقليل بقدر كبير من سرعة إيقاع زيادة الاستثمارات في النصف الثاني من الثمانينات . ومع ذلك ، تتصور الخطة الجديدة حدوث زيادة في دخل الفرد تتجاوز ٥ في المائة في العام .

تنوع الحالات في المناطق النامية

مازال الاداء الاقتصادي مخيّبا للآمال في عدد كبير من البلدان النامية . ففي عام ١٩٨٦ ، كانت معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الاجمالي تقل عن ٢,٥ في المائة في ٣٩ بلدا من عيّنة قوامها ٨٣ بلدا ، وذلك مقابل ١٩ بلدا فقط في السبعينات (انظر الجدول الثاني - ٨) . إلا أنه كانت هناك أيضا درجة كبيرة من التنوع . ففي عام ١٩٨٦ ، حقق ما يقرب من ١٣ بلدا ، يبلغ تعداد سكانها مجتمعة ٤٠٠ مليون نسمة ، معدلات نمو للناتج المحلي الاجمالي تجاوزت ٥ في المائة . كما تجاوزت الزيادة في صافي الناتج المادي للصين هذا الرقم .

ومازال حجم الاقتصاد هو أحد العوامل المميزة التي تفضل البلدان السريعة النمو عن غيرها . فقد اتجهت البلدان الاكبر ، في السنوات الاخيرة ، إلى تحسين أدائها كما أفسحت الاسواق المحلية الكبيرة ، إلى جانب قاعدة الموارد الطبيعية والبشرية الاكثر تنوعا ، المجال بوجه عام ، لمقرري السياسة في البلدان النامية الاكبر حجما ، للقيام بمناورات . ومن بين الاقتصادات الكبيرة للغاية ، أي البلدان التي يزيد تعداد سكانها بكثير على ١٠٠ مليون نسمة حققت البرازيل والهند في عام ١٩٨٦ ، مرة أخرى ، معدلا لنمو الانتاج تجاوز بقدر كبير معدل النمو السكاني في كل منهما ، كما تجاوز بكثير متوسط معدل نمو الناتج بالنسبة للبلدان النامية (انظر الجدول الثاني - ٩) . وقد لعبت الجهود التنشيطية المحلية في كلا هذين البلدين دورا رئيسيا في توسعهما الاقتصادي ، حيث لم يتغير معدل الصادرات عن العام السابق إلا قليلا - وانخفض في حالة البرازيل . وفي الهند استمر قطاعا الزراعة والصناعات الزراعية في أدائهما القوي الذي لوحظ منذ منتصف السبعينات . وفي البرازيل ، أدى حدوث زيادة سريعة في فاتورة الأجور الحقيقية ، نتيجة لتنفيذ خطة لتثبيت الأسعار ، الى تحفيز الانشطة الصناعية . ومكّن هبوط أسعار النفط ، وانخفاض أسعار الفائدة على الديون الخارجية ، ولاسيما في حالة البرازيل ، هذان البلدان من زيادة وارداتهما لدعم التوسع في قطاعيهما الصناعيين . إلا أن العديد من بلدان الاقتصادات الكبيرة الاخرى ، مثل اندونيسيا والمكسيك ونيجيريا ، قد عانى من انتكاسات كبيرة في عام ١٩٨٦ ، عندما هبطت بشدة أسعار النفط ، وذلك بسبب اعتمادها على الصادرات النفطية .

الجدول الثاني - ٨ التوزيع التكراري لمعدلات نمو الناتج والتضخم في البلدان النامية ، ١٩٧١-١٩٨٦
(عدد البلدان)

	١٩٧١-١٩٨٠	١٩٨١-١٩٨٦	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦ (أ)
توزيع معدلات نمو الناتج الحقيقي (ب)							
صفر أو أقل	٤	٢٢	٤٠	٣٣	٢٩	٢٥	٢٠
١,٠ - ٢,٥ في المائة	١٥	٣١	١٨	١٧	١٧	٢٠	١٩
٢,٦ - ٥ في المائة	٣١	٣٠	١١	١٩	٢٠	٢٦	٣١
٥,١ - ٧,٥ في المائة	١٨	٩	٩	٩	١٠	٨	٩
٧,٦ في المائة أو أعلى	١٥	١	٥	٥	٧	٤	٤
توزيع معدلات التضخم (ج)							
٥ في المائة أو أقل	صفر	١٢	٦	١٤	١٨	٢٣	٢٥
٥,٠١ - ١٠ في المائة	٢٦	٢٢	٢٤	١٩	١٥	١٣	١٤
١٠,٠١ - ٢٠ في المائة	٤١	٢٠	٢٦	٢٢	١٦	١٥	١٢
٢٠,٠١ - ٥٠ في المائة	٧	١٣	١٣	١٢	١٥	١٥	١٣
٥٠,٠١ - ١٠٠ في المائة	٢	٤	٤	٢	٧	٤	٨
أعلى من ١٠٠ في المائة	صفر	٥	٣	٧	٥	٦	٤

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة .

(أ) تقديرات أولية .

(ب) استنادا الى معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في ٨٣ بلدان نامياً .

(ج) استنادا الى معدلات التضخم المقيسة بالارقام القياسية للأسعار الاستهلاكية في ٧٦ بلدان ناميا .

الجدول الثاني - ٩ معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للبلدان النامية ، ١٩٧١-١٩٨٦

	عدد السكان في عام ١٩٨٤ (بالملايين)(أ)	الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٤ (ببلايين الدولارات)(ب)	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (ج) ١٩٧١-١٩٨٠	١٩٨١-١٩٨٥	١٩٨٦(د)
			النسبة المئوية للتغير		
جميع البلدان النامية	٣ ٥٤٠,٠	..	٥,٦	١,٣	٢,٤
أكبر سبعة بلدان نامية(هـ)	١ ٤٠٦,٢	٧٩٠,١	٦,٣	٢,٤	٢,٧
البلدان المستوردة للطاقة	١ ٠٧٣,٨	٤٧٢,٣	٥,٩	٣,٣	٦,٣
باكستان	٩٧,٧	٣٥,٤	٤,٧	٦,٤	٧,٠
البرازيل	١٣٢,٦	٢٢٧,٣	٨,٦	١,٩	٨,٠
بنغلاديش	٩٨,٥	١٢,٤	٤,٠	٣,٩	٤,٥
الهند	٧٤٥,٠	١٩٧,٢	٣,٣	٤,٧	٤,٠
البلدان المصدرة للطاقة	٣٣٢,٤	٣١٧,٨	٦,٨	١,٢	٢,٦-
اندونيسيا	١٦٣,٤	٨٥,٤	٨,٠	٤,١	١,٠
المكسيك	٧٧,٠	١٥٨,٣	٦,٦	١,٩	٣,٥-
نيجيريا	٩٢,٠	٧٤,١	٦,٣	٣,٥-	٥,٠-
البلدان النامية الاصغر(و)	١ ١٣٣,٨	١ ٢٠٠	٥,٧	٠,٩	٣,٢
البلدان المستوردة للطاقة	٧٠٤,٢	..	٥,١	٣,٧	٤,٨
البلدان المصدّرة للطاقة	٤٣٩,٦	..	٦,٢	٠,٨-	٠,٧-

(يتبع)

حواشي الجدول الثاني - ٩

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى "التوقعات السكانية في العالم : التقديرات والإسقاطات بالصورة المقدّرة في عام ١٩٨٤" (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.86.XIII.3 ، والبنك الدولي ، World Bank Atlas 1986 ؛ وصندوق النقد الدولي International Financial Statistics ؛ وغير ذلك من المصادر الوطنية والدولية الرسمية .

(أ) عدد السكان السنوي في منتصف العام ، تباين متوسط .

(ب) استنادا الى تقديرات واردة في "أطلس البنك الدولي ، ١٩٨٦" .

(ج) المتوسط السنوي والمعدلات السنوية لنمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي .

(د) تقديرات أولية .

(هـ) البلدان النامية (باستثناء الصين) التي تجاوز تعداد سكانها ٧٥ مليون نسمة في عام ١٩٨٤ .

(و) ستة وسبعون بلدا ناميا .

تنوع الاداء على الصعيد الإقليمي

في عام ١٩٨٦ ، لم يتغير التنوع الاقليمي في الاداء الاقتصادي والذي كان سائدا منذ مطلع الثمانينات في المناطق النامية ؛ وهكذا ، ظلت آسيا متفوقة على غيرها من المناطق ولكن نمط النمو الاقليمي تغير على نحو ملحوظ . ففي افريقيا ، حافظت البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى عموما ، مع انتهاء حالة الجفاف في معظم بلدان المنطقة ، على الانتعاش المتوسط الذي بدأ في عام ١٩٨٥ . وباستثناء غابون والكونغو ونيجيريا ، التي انخفض فيها الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي انخفاضا كبيرا ، تجمع معدل نمو البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في عام ١٩٨٦ . في مدى يتراوح بين ٢,٥ و ٥ في المائة . وأدى حدوث تحسن في الانتاج الزراعي في معظم هذه البلدان - بسبب توافر ظروف جوية أفضل ، وزيادة أسعار المنتجات ، وغير ذلك مما صدر مؤخرا من توجيهات معدلة للسياسات - إلى الارتفاع بالناتج الكلي . وعلى الرغم من تحسن الانتاج الزراعي في هذه المنطقة دون الاقليمية ستظل بلدان ، مثل اثيوبيا وأنغولا والسودان والصومال وموزامبيق ، في حاجة الى قدر كبير من المعونة الغذائية في عام ١٩٨٧ (٢٢) .

وفي شمال افريقيا ، كانت المغرب وحدها هي التي حققت زيادة كبيرة في الناتج في عام ١٩٨٦ . وقد عمل هبوط أسعار النفط وانخفاض التحويلات الآتية من العاملين في منطقة الخليج الفارسي على تعقيد وضع المدفوعات الخارجية بالنسبة لعدد كبير من البلدان . فحتى عام ١٩٨٤ ، تمكّن مصدروا النفط في شمال افريقيا من الحفاظ على مستويات عالية من الواردات ، على الرغم من انخفاض أسعار النفط . إلا أن تونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية ومصر قد سجلت ، في عام ١٩٨٥ ، انخفاضا كبيرا في مستويات الواردات . وفي عام ١٩٨٦ ، اشتدت هذه الانخفاضات حدة وأثّرت تأثيرا شديدا على الانتاج الصناعي . وقد ضاعفت التخفيضات الحادة في ميزانيات الاستثمارات العامة من هذه المشكلة . ونتيجة لذلك ، لم يقتصر الامر على انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي انخفاضا حادا ، وإنما تعرّضت هذه البلدان الأربعة كلها ، بسبب التدهور الكبير في معدلات التجارة ، لانخفاض في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي بنسبة تراوحت من ٨ الى ١٠ في المائة .

وفي منطقة امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، تسارع معدل النمو ليصل الى ٣,٥ في المائة في عام ١٩٨٦ . ففي الارجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا ، وكلها من البلدان الكبيرة والمتوسطة بالنسبة لاستيراد الطاقة ، تراوح معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من ٥ الى ٨ في المائة . وقد أدى تباطؤ التضخم في الارجنتين

والبرازيل ، الذي تم إحداثه نتيجة لتطبيق سياسات عامة فيهما ، الى حدوث زيادات كبيرة في فاتورة الأجور الحقيقية ، ومن ثم في مستوى الطلب المحلي ، مما عمل بدوره على تنشيط الصناعات التحويلية . وفي شيلي وكولومبيا ، عملت زيادة المنتجات والصادرات الزراعية على إعطاء دفعة لتحقيق زيادة في الانتاج الاجمالي . ومن ناحية أخرى ، حققت البلدان المصدّرة للطاقة والاقتصادات الصغرى في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى معدلات زيادة بطيئة للغاية ؛ كما عانت ؛ في بعض الحالات ، من انتكاس اقتصادي . وشكلت بيرو استثناءاً هاماً . فقد تحققت فيها زيادة سريعة في الانتاج الصناعي نتيجة لزيادة في الطلب الاجمالي أحدثها الإنفاق الاستهلاكي وقرار الحكومة بالحد من مدفوعات خدمة الديون الخارجية ، بما سمح بزيادة في الواردات بنسبة قاربت ٣٠ في المائة . وفي عام ١٩٨٦ ، تجاوز معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في بيرو ٨ في المائة . إلا أن الحساب الجاري في هذه الحالة ، شأنه في ذلك شأن نظيره في البرازيل ، قد تدهور بصورة ملحوظة ؛ كما سيكون من المتعذّر الحفاظ في عام ١٩٨٧ على هذا الإيقاع السريع للنمو (٢٣) .

وظل الاداء الاقتصادي للبلدان النامية الآسيوية أنشط من أداء سائر مناطق البلدان النامية . وقد كان نجاح عدد من البلدان المصدرة الرئيسية للمصنوعات في زيادة صادراتها الى البلدان الصناعية زيادة كبيرة ، عاملا أساسيا في النشاط الاقتصادي المتزايد في آسيا . وزاد الناتج الاجمالي الحقيقي للمنطقة بأكملها بنسبة ٤,٥ في المائة في سنة ١٩٨٦ ، بزيادة تبلغ ١,٣ نقطة مئوية بالمقارنة بأداء سنة ١٩٨٥ . ونما اقتصاد جمهورية كوريا بنسبة تبلغ نحو ١٢ في المائة ، مدفوعا بالانخفاض الكبير من قيمة الون بالمقارنة بالين والزيادة الكبيرة في حجم صادراتها الى البلدان الصناعية . وحافظت باكستان ، وبورما بقدر أقل ، على زخم النمو في النصف الأول من العقد إذ حافظ الانتاج الزراعي على معدل توسعه السريع في السنوات السابقة . وفي سنة ١٩٨٥ ، كان نمو بنغلاديش ونيبال وسري لانكا وتايلند يجري بالمعدل نفسه عمليا هو نحو ٤ في المائة بينما كانت اندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة تعاني عمليا من الركود . ومن المحتمل استئناف النمو في البلدان الاربعة الاخيرة في سنة ١٩٨٧ وان كان ذلك سيتم بمعدل متوسط . وينتظر أن بعض التحسينات في ميزان مدفوعات هذه البلدان بعد عملية تكيف مطولة في سنتي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ .

وأدى القرار الذي اتخذته بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط الأعضاء في الأوبك (المملكة العربية السعودية أساسا) في النصف الثاني من سنة ١٩٨٥ بزيادة انتاج النفط الخام الى زيادة في الانتاج النفطي في غرب آسيا . إلا أن اسهام زيادة انتاج

النفط هذه في نمو الناتج القومي الاجمالي قد قابله انخفاض شديد في الايرادات الحقيقية نتيجة لانخفاض أسعار النفط وقرار معظم الحكومات بخفض نفقات الميزانية . وفي سنة ١٩٨٦ ، لم تطرأ سوى زيادة طفيفة على الانتاج الاجمالي في المنطقة وانخفض متوسط الدخل الحقيقي للفرد بأكثر من ١٠ في المائة . وحتى مع زيادة أسعار النفط الى حد ما في أواخر سنة ١٩٨٦ ، فإنه يحتمل أن يكون الاثر الكامل لتخفيض الميزانيات محسوسا في سنة ١٩٨٧ .

وشهدت بلدان في منطقة البحر الابيض المتوسط - تركيا وقبرص ومالطة ويوغوسلافيا - تسارعا كبيرا في معدل نمو ناتجها المحلي الاجمالي الحقيقي ، الذي ارتفع من أقل من ٣ في المائة في المتوسط في سنة ١٩٨٥ الى ٤,٤ في المائة في سنة ١٩٨٦ . وكان لانخفاض أسعار النفط أثر حسن فيما يتصل بفواتير الواردات في البلدان الاربعة جميعا . ومع ذلك ، فإن لهذه البلدان أيضا صلات اقتصادية وثيقة - صادرات السلع والخدمات - مع عدد كبير من مصدري الطاقة في الشرق الاوسط وكان لتغيرات أسعار النفط تأثير عام متنوع الى حد ما وبعد أن أجرت تركيا عملية تصحيح ناجحة في أوائل الثمانينات ، حافظت في السنوات الثلاثة الماضية على معدل نمو يزيد عن ٥ في المائة . وفي سنة ١٩٨٦ ، زاد الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في يوغوسلافيا بنسبة ٣ في المائة بعد أن تعرض لفترة انتكاس طويلة بدأت منذ سنة ١٩٨٠ .

مكافحة التضخم في سنة ١٩٨٦

كان للجهود المستمرة التي بذلها عدد من البلدان النامية لتصحيح أوجه الخلل الخارجية والداخلية ، خاصة بتنفيذ سياسات رامية لتخفيض العجز في الميزانيات الحكومية ، أثر هام في خفض التضخم . غير أن ثمة تطورا هاما جرى في سنة ١٩٨٦ وتمثل في انتشار تناقص سرعة التضخم في بعض البلدان التي اتبعت سياسات غير تقليدية . وفي كل البلدان تقريبا التي كانت تعاني فعلا من التضخم المفرط أو على وشك المعاناة منه في سنة ١٩٨٥ حدث انخفاض ملحوظ في معدل ارتفاع الاسعار بحلول منتصف سنة ١٩٨٦ (٢٤) . وفي الفترة بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ ، انخفض متوسط المعدل السنوي للتضخم في الاسعار الاستهلاكية في الارجنتين من ٣٨٥ في المائة الى نحو ٨٠ في المائة ، وفي بوليفيا من أكثر من ٠٠٠ ٨ في المائة الى أقل من ١٠٠ في المائة ، وفي البرازيل من نحو ٢٣٠ في المائة الى نحو ٧٠ في المائة ، وفي اسرائيل من أكثر من ٣٠٠ في المائة الى أقل من ٦٠ في المائة ، وفي بيرو من ١٥٠ في المائة الى ٦٠ في المائة .

واعتمدت السياسات غير التقليدية التي اتبعتها هذه البلدان لمكافحة التضخم اعتمادا شديدا على التدابير التي تستهدف خفض التوقعات التضخمية ، بما في ذلك

الرقابة على الاسعار وعدم ربط الاسعار بالاجور ، ووضع قواعد لتحديد الاجور في القطاعين العام والخاص . وبعد تطبيق خطط التثبيت بفترة وجيزة خفت الضغوط التضخمية الى حد كبير . إلا أنه ، بعد عام من تطبيق هذه الخطط ، ظلت مشاكل خطيرة قائمة وظهرت بعض الاختلالات في بعض هذه البلدان ، خاصة البرازيل ، حيث لم تعدل أسعار عدد كبير من السلع والخدمات وعوامل الانتاج بقدر كاف ليعكس الندرة النسبية . ودخلت الخطط مرحلة ثانية انتقل فيها الاهتمام الى الاختلالات الضريبية ، وذلك بغرض التوصل الى تشكيلة أفضل لهيكل الاسعار النسبية في سياق معدل منخفض للتضخم . وأدى الانخفاض السريع في التضخم بالفعل ، من خلال تأثيره على ايرادات الضرائب ، الى بعض التخفيضات التلقائية في الاختلالات الضريبية (كجزء من الناتج المحلي الاجمالي) . غير أنه بعد أن بدأت معدلات التضخم في الاستقرار في البلدان التي لم يتغير فيها اتجاه السياسة المالية الرئيسي ، اتسع العجز المالي مرة أخرى وأبدت معدلات التضخم بعض التسارع في الجزء الاخير من سنة ١٩٨٦ .

وفي الغالبية الساحقة من البلدان النامية ، خاصة تلك الواقعة في جنوب وشرق آسيا ، واصلت معدلات التضخم الهبوط وظلت في مستويات منخفضة نسبيا .

قضايا مختارة في مجال السياسة العامة

مع أن بعض البلدان النامية قد نجحت في تحقيق نمو سريع الخطى ، رغم الظروف الخارجية المعاكسة ، فإن التقدم الاقتصادي في كثير من البلدان النامية خلال الثمانينات ما برح مخيبا للآمال بوجه خاص . وقد ثبت أن عدم المرونة الذي ميز معظم اقتصاداتها ، نتيجة للسياسات المتبعة في الماضي من ناحية ، وأساسا بسبب عوامل هيكلية داخلية ، هو عقبة خطيرة في فترة تتغير فيها البيئة الدولية بسرعة . واستدعى المسلك غير المنتظم للتجارة الدولية في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ ونموها المتواضع في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٦ ، بالاضافة الى الانخفاضات الكبيرة في أسعار السلع الاساسية الاولية ، إجراء تعديلات هيكلية جوهرية ، وكذلك تغييرات رئيسية في مجرى السياسة الاقتصادية في البلدان المصدرة للسلع الاساسية .

وفضلا عن ذلك ، استلزم التحول في البلدان الصناعية من نظام تنخفض فيه أسعار الفائدة الحقيقية الى نظام ترتفع فيه هذه الاسعار ، مع تقلص الائتمان المصرفي الدولي ، القيام بإعادة توجيه رئيسية للسياسات الاقتصادية في عدد كبير من البلدان النامية التي اقترضت مبالغ طائلة من المصارف التجارية الدولية . ولما كانت الضغوط

الحمائية قد أصبحت حقيقة في البلدان المتقدمة النمو ، فقد تعين أيضا على البلدان المصدرة الرئيسية للمصنوعات من بين البلدان النامية إجراء تعديلات بهدف التقليل من ضعف موقعها في ميدان التجارة الدولية . ومن بين هذه التعديلات خفض الاعتماد على الاقراض التجاري الأجنبي وخفض مستوى الدين الخارجي وتجميع الاحتياطيات وتعزيز القطاع الزراعي وإعادة توجيه الصادرات صوب الأسواق الأسرع نموا وتطوير أنواع جديدة من المنتجات .

وكانت التعديلات الاقتصادية في الأغلبية الساحقة من البلدان النامية ذات طابع متناقض في معظم الأحيان . وتأثر خلال هذه العملية ، معظم المجموعات الاقتصادية التي تعيش في المناطق الحضرية . وفي حين يتزايد التسليم بضرورة حماية الفئات الأضعف ، فإن التقدم يظل بطيئا . فقد عرقلت هذه الجهود ظروف العسر المالي ونقص المؤسسات والأدوات السياسية اللازمة للوصول الى الفئات المتأثرة ومساعدتها بطريقة فعالة . ولم يقترن التعديل بتسارع معدل نمو الناتج إلا في عدد قليل من الحالات .

المدخرات والاستثمار

يظل انخفاض الاستثمارات عاملا رئيسيا في بطء النمو الاقتصادي في البلدان النامية . وقد واصل معدل الاستثمار الهبوط . إذ صحب انخفاض تدفق رؤوس الأموال من الخارج (المدخرات الأجنبية) تناقص ملحوظ في مستوى المدخرات المحلية(٣٥) ويُقدر أن التكوين الاجمالي لرؤوس الأموال كحصة نسبية من الناتج المحلي الاجمالي في البلدان النامية المستوردة لرؤوس الأموال ككل قد انخفض بأكثر من ٥ نقاط مئوية في الفترة بين أواخر السبعينات ومنتصف الثمانينات . ومع ذلك ، نجح نحو ربع هذه البلدان في تحقيق زيادة كبيرة في هذه الحصة . وحسب التحليل الوارد في الفصل الثامن ، فإن نسب الاستثمار والمدخرات قد زادت في عدة بلدان في الفترة بين النصف الثاني من السبعينات ومنتصف الثمانينات .

وفي افريقيا وامريكا اللاتينية - وهما المنطقتان الأكثر تضررا بمشكلة الديون الخارجية - هبطت نسبة الاستثمار بأكثر من ٦ نقاط مئوية خلال الفترة ذاتها . وفيما يتعلق بالبلدان النامية كمجموعة ، تضاعف العجز المالي للحكومات المركزية كحصة نسبية من الناتج المحلي الاجمالي في الفترة ذاتها ، وإن كان جزء كبير من هذه الزيادة قد تركز في البلدان المصدرة للطاقة . ويعكس الانخفاض في مستوى صافي المدخرات المحلية في البلدان النامية تدهورا في مجال العجز المالي للحكومات المركزية وكذلك انخفاضا في مستوى المدخرات الخاصة نتيجة لانخفاض الايرادات الحقيقية .

وهناك عامل هيكلي هام أثر ، وان كان بدرجات متفاوتة ، على توازن المدخرات - الاستثمارات في كثير من البلدان النامية ، هو الاعتماد الكبير لايرادات القطاع العام على الانشطة المتصلة بالتجارة . وكما يتضح من الجدول ١١ - ١٠ ، ففي حين كانت حصة الايرادات الضريبية الناتجة عن التجارة الدولية للبلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو في ١٩٨٣ - ١٩٨٤ تبلغ ، في المتوسط ، نحو ٣,٩ في المائة ، فإن هذه الحصة نفسها كانت تزيد عن ٣٥ في المائة بالنسبة للبلدان النامية . وفي عدد قليل من البلدان النامية ، كانت نسبة الاعتماد على التجارة ، ترتفع الى الثلثين ، بينما لم يزد الحد الاقصى لهذه النسبة في البلدان المتقدمة النمو عن ١٦ في المائة .

ولما كانت تعريفات الاستيراد تشكل في العادة حصة هامة في الايرادات الضريبية ، فإن أية هزة تقلل من القدرة على الاستيراد - مثل انخفاض تدفق رؤوس الاموال من الخارج - تؤدي الى انخفاض تناقص كبير في الايرادات الضريبية . والاهم من ذلك ، أن الايرادات الحكومية والميزانيات الانمائية والخطط الاستثمارية ، تكون في كثير من الاحيان مرتبطة ارتباطا وثيقا بضرائب التصدير أو الفوائض المتولدة لدى الشركات العامة ذات التوجه التصديري . والصدمة المتمثلة في وجود طلب خارجي غير مؤات على المنتجات القابلة للتصدير لا تؤثر فقط تأثيرا مباشرا على الميزانية المالية بسبب الانخفاض المفاجئ في ايرادات القطاع العام ، وإنما تؤثر تأثيرا غير مباشر أيضا من خلال تقليل القدرة على الاستيراد .

ولا تمثل زيادة الضرائب المحلية واصدار السندات الحكومية خيارات قابلة للاستمرار أمام مقرري السياسة في معظم البلدان النامية . فأسواق رؤوس الاموال المحلية متخلفة كما أن الضرائب الجديدة ، خاصة ضرائب الدخل ، تتسم في العادة بتأخيرات ادارية وتشريعية ومن الصعب جمعها . وفضلا عن ذلك ، فإن من الصعب سواء اقتصاديا أو سياسيا زيادة الضرائب في وقت تكون فيه الايرادات والأرباح الشخصية إما راكدة أو متدنية . وهناك بدائل أخرى في مجال السياسة العامة لزيادة مستويات الاستثمار ، ولكنها تستلزم إما خفضا في الاستهلاك الحكومي ، الذي قد يثبت أنه مكلف من الناحية السياسية ، أو تسهيل عجز القطاع العام ، مما يحتمل معه أن يكون له أثر ضار في المدى المتوسط بسبب ما يحدثه من ضغوط تضخمية .

الجدول الثاني - ١٠ مصادر ايرادات الحكومات المركزية في البلدان النامية والبلدان المتقدمة الاقتصاد المتقدمة النمو ، ١٩٧٨ - ١٩٨٤

	الضرائب على صافي الدخول والارباح (كنسبة مئوية من مجموع الايرادات)		الضرائب على التجارة الدولية (كنسبة مئوية من مجموع الايرادات)	
	١٩٧٨-١٩٧٩ (أ)	١٩٨٣-١٩٨٤	١٩٧٨-١٩٧٩ (أ)	١٩٨٣-١٩٨٤
البلدان النامية				
المتوسط (ب)	٣٠,٢	٣٣,٧	٣٠,١	٣٥,١
معامل التغيير (ج)	٠,٥	٠,٦	٠,٥	٠,٦
النطاق	٣,٣-٧١,٥	٣,١-٦٧,٠	٤,٤-٦٦,٣	٣,٧-٧٠,٨
البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو				
المتوسط (ب)	٣٣,٣	٣١,٦	٤,٣	٣,٠
معامل التغيير (ج)	٠,٥	٠,٥	١,٣	١,٣
النطاق	٩,٨-٦٤,٧	٩,٢-٦٠,٩	٠,٠-٢١,٦	٠,٠-١٥,٩

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى صندوق النقد الدولي ، Government Finance Statistics Yearbook ، ١٩٧٩ و ١٩٨٦ .

(أ) أختيرت الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ لبيان درجة الاعتماد قبل بداية ابطاء التجارة العالمية في الثمانينات .

(ب) متوسط حسابي غير مرجح .

(ج) نسبة الانحراف المعياري الى المتوسط ، كلما قلت النسبة (أي كانت أقرب الى الصفر) ، قل التباين .

ولجأت البلدان النامية المستوردة للطاقة الى خليط من الخطوات في مجال السياسة العامة التي اتخذتها كرد فعل إزاء الهزات المالية المتصلة بالتجارة في الثمانينات . وكان من المعالم الشائعة حدوث انخفاض مفاجئ في الاستثمار العام ، بما في ذلك تمويل المصارف الانمائية الوطنية ، الذي يمثل في كثير من الاحيان المصدر الرئيسي لتمويل القطاع الخاص المحلي في الاجل المتوسط الى الاجل الطويل . وفي النصف الثاني من الثمانينات ، بدأت اصداء الهزات الخارجية تخمد ، كما أسهمت السياسات الجديدة في تحسين الوضع المالي للقطاع العام في عدد من البلدان . غير أن نمو التجارة الدولية المتواضع قد حد من مجال المناورة السياسية لهذه البلدان ، كما أنه لا يوفر حافزا داخليا كبيرا للتعجيل بالنمو .

وما فتئت البلدان النامية المصدرة للطاقة تواجه معضلات جسيمة فيما يتعلق بالسياسة . فقد تدهورت الحالة الاقتصادية في هذه البلدان منذ بلغت الآثار الايجابية التي أحدثتها التغييرات في أسعار النفط على الايرادات العامة المتصلة بالتجارة ذروتها في عام ١٩٨١ . وبعد ذلك كانت هناك تخفيضات صارمة وواسعة النطاق في الميزانيات الانمائية لهذه البلدان وذلك بسبب تباطؤ نمو أحجام التصدير أو انخفاضها وإن كان ذلك بوجه خاص هو نتيجة للصدمة المضادة التي بدأت في أواخر عام ١٩٨٥ فيما يتعلق بأسعار النفط . وإحدى المشاكل الكبرى التي تواجه بعض البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط هي الأزمة المالية لمؤسساتها الخاصة الكبرى . وعلى الرغم من أن حكومات بلدان المنطقة لا تزال تمثل الدائنين الصافين ، فقد أدى اقتران هروب رؤوس الأموال الخاصة بالانخفاض الحاد في قيم الأرصدة إلى حدوث أزمة مالية واسعة النطاق بالنسبة لبعض البلدان في منطقة الخليج الفارسي .

وقامت أيضا عوامل خارجية بأدوار مباشرة في خفض المدخرات الخاصة في البلدان النامية في السنوات الأخيرة . وأول هذه العوامل هو التأثير الضار الذي تعرَّضت له الدخول الفردية بسبب تدهور معدلات التبادل التجاري في فترة الثمانينات ، الأمر الذي أدى بدوره إلى كبح مستويات المدخرات الخاصة على الرغم من حدوث زيادات في أسعار الفائدة الحقيقية المحلية . والعامل الثاني هو أن البلدان ذات الديون الخارجية الكبيرة ، أو البلدان التي تعيَّن عليها أن تعتمد اعتمادا شديدا على القروض الرسمية أو التجارية القصيرة الأجل ، تعرضت لحالات هبوط مفاجئة في الأرباح اذ واجهت الشركات المحلية ارتفاعا سريعا في تدفقات الموارد إلى الخارج لخدمة ديونها الخارجية . وإيجازا للقول ، فإنه نظرا للتقييدات الحالية المفروضة على المدخرات المحلية والهبوط الحاد في صافي تدفقات التمويل الرأسمالي الأجنبي إلى هذه البلدان ، فإنه يحتمل أن تظل معدلات الاستثمار في كثير من البلدان النامية في حالة كساد . وسيؤدي هذا بدوره إلى كبح معدل نمو الناتج والحيلولة دون تسارعه إلى حد أعلى بكثير من المتوسط الذي بلغه خلال الثمانينات .

ورغم أن أسعار الفائدة الإسمية في البلدان الصناعية اتخذت اتجاها نزوليا منذ عام ١٩٨٤ ، فقد زاد عبء خدمة الدين الخارجي بالنسبة للبلدان النامية لأن أسعار صادراتها هبطت بمعدلات أكبر من معدلات هبوط أسعار الفائدة الدولية . واضطرت بلدان نامية كثيرة إلى إعادة توجيه سياساتها الاستثمارية نحو الاستثمارات الأصغر ، وربما الأكثر كفاءة ، وذات فترات التكوين الأقصر . وفي بعض البلدان التي استخدمت فيها بقوة الحوافز السوقية لتشجيع المبادرات الخاصة ، كانت النتائج مشجعة حتى الآن ،

ولاسيما في القطاع الزراعي . ورغم أنه لا يزال من السابق لأوانه التعميم في هذا الشأن ، يبدو أن السياسات الجديدة المتعلقة بتحرير الأسواق وإلغاء القيود المفروضة عليها قد أدت إلى حدوث تسارع ملحوظ في نمو الناتج في عدد من البلدان بحلول منتصف الثمانينات . لكنه لا يزال من غير المعلوم إلى أي مدى ستؤدي السياسات الجديدة إلى تحقيق زيادة ثابتة في الدخول الفردية في ظل انعدام الحافز القوي سواء من جانب التجارة العالمية أو التمويل الرأسمالي الدولي .

التفاعلات الاقتصادية ، والمناقشة المتعلقة بالسياسات والاختلالات الخارجية الكبيرة بين البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو

أدى انخفاض قيمة الدولار وهبوط أسعار النفط إلى تحريك القوى الدافعة الرئيسية التي أثّرت على الأسعار والتجارة والناتج والعمالة في كل بلد صناعي تقريبا خلال عام ١٩٨٦ . وأدى هبوط قيمة الدولار ، بما أحدثه من تأثير على المنافسة النسبية لكل بلد على الصعيد العالمي ، إلى إعادة توزيع الطلب بعيدا عن السلع والخدمات القابلة للاتجار فيها والتي يتم انتاجها في منطقتي عملتي الين والمارك الالماني ، ويتجه به نحو السلع والخدمات التي يتم انتاجها في منطقة الدولار . وقد أفاد هبوط أسعار النفط القطاعات المستعملة للطاقة لكنه أضرّ بصناعة الطاقة ، التي عانت من هبوط ملحوظ في الاستثمار والعمالة في البلدان الرئيسية المنتجة للنفط . وعلى الصعيد الخارجي ، استفادت البلدان الصناعية من نمو في معدلات التبادل التجاري بلغ حوالي ٩٥ مليون دولار بالنسبة للبلدان النامية المصدرة للطاقة والسلع الاساسية ، ولكن صادراتها إلى البلدان النامية هبطت هبوطا حادا .

وعلى الرغم مما حققته البلدان الصناعية من نمو في معدلات التبادل التجاري بنسبة ١,٥ في المائة تقريبا من نواتجها المحلية الاجمالية مجتمعة ، لم تطرأ زيادة على ناتجها الحقيقي إلا بنسبة ٢,٤ في المائة في عام ١٩٨٦ - بما يمثل تباطؤا بنسبة ٠,٥ في المائة بالمقارنة مع عام ١٩٨٥ . بيد أن الطلب المحلي الحقيقي زاد بنسبة ٣,٥ في المائة ، أي أعلى مما كان عليه في عام ١٩٨٥ بنسبة ٠,٥ في المائة . وعكس معدل النمو الأعلى فيما يتعلق بالطلب الاثر المواتي الذي أحدثه انخفاض أسعار النفط على نفقات الاستهلاك الخاصة . ومن ناحية أخرى ، فقد ضعف الاستثمار الخاص في العديد من الاقتصادات الرئيسية ، ولاسيما في النصف الاخير من عام ١٩٨٦ .

وكانت قوة الطلب المحلي أكثر ظهورا بين الاقتصادات الأوروبية الرئيسية (فرنسا ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، والمملكة المتحدة) ، في حين زاد الطلب في

اليابان والولايات المتحدة بنفس المعدل الذي كان عليه تقريبا في عام ١٩٨٥ (الجدول الثاني - (١) . بيد أنه طرأ ضعف كبير على الطلب في الولايات المتحدة في النصف الاخير من عام ١٩٨٦ يعزى إلى حدوث هبوط في معدل الاستثمارات التجارية وإلى انخفاض معدل الطلب من جانب المستهلكين . وكانت حالة عدم التيقن فيما يتعلق بأثر قانون الاصلاح الضريبي لعام ١٩٨٦ على الاستثمارات التجارية هي العامل الرئيسي وراء ما حدث في الولايات المتحدة في عام ١٩٨٦ من هبوط بنسبة ١,٥ في المائة في معدل الاستثمار الحقيقي غير المقيم .

ورغم أن الدخل الحقيقي المتاح زاد بنسبة ٣ في المائة عن السنة ككل في الولايات المتحدة ، فقد بدأ في الانخفاض في النصف الثاني من عام ١٩٨٦ . وظل مستوى الاستهلاك على ما هو عليه إلى حد كبير بسبب استمرار هبوط معدل المدخرات ، الذي انخفض إلى ٢,٧ في المائة في الربع الرابع من عام ١٩٨٦ - وهو أدنى معدل منذ عام ١٩٣٩ . وعلاوة على ذلك ، ارتفع الدين الاستهلاكي ارتفاعا حادا حتى بلغ مستوى قياسيا - حوالي ١٧,٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي . بيد أن الزيادات التي طرأت على أسعار الاسهم والعقارات في الولايات المتحدة في عام ١٩٨٦ حالت دون حدوث تغير ملحوظ في نسبة الاصول إلى الخصوم فيما يتعلق بالاسر . وفي جمهورية المانيا الاتحادية واليابان ، بدأ الطلب المحلي الحقيقي يضعف أيضا قرب نهاية عام ١٩٨٦ اذ بدأت الصادرات تتعرض لانخفاض حاد في قيمة عملاتها مقابل الدولار ، وقامت البلدان النامية المصدرة للطاقة بخفض وارداتها . وفي كلتا هاتين المجموعتين من البلدان ، بدأ خفض الصادرات يحدث أثرا خطيرا على الاستثمار والعمالة المتعلقين بالتجارة .

وعلى الرغم من الاختلافات الرئيسية في المصادر الخارجية والداخلية المتعلقة بنمو الناتج ، كان هناك تماثل كبير في أداء الناتج في عام ١٩٨٦ . فقد حدث نمو في الناتج القومي الاجمالي بنسبة ٢,٥ في المائة تقريبا في ايطاليا وفرنسا والولايات المتحدة واليابان . وحدث نمو في ناتج جمهورية المانيا الاتحادية بنسبة ٢ في المائة ، وكانت نسبة النمو في كندا والمملكة المتحدة هي ٣ في المائة و ٢,٨ في المائة ، على التوالي . أما ناتج البلدان الصناعية الاصغر فقد حقق نموا بنسبة ٢ في المائة ، وهو معدل أبطأ بدرجة طفيفة من معدل عام ١٩٨٥ . على أنه كان هناك تنوع ملحوظ في الاداء بين هذه الاقتصادات . فقد تعرّضت البلدان الرئيسية المصدرة للاغذية وغيرها من السلع الاساسية الاولية لخسارة في معدلات تبادلها التجاري ، كما أن ناتجها الحقيقي لم تطرأ عليه سوى زيادة طفيفة أو تعرض للهبوط . وكان هناك أيضا تباطؤ في

الجدول الثاني ـ ١١ مساهمة الطلب المحلي وصافي
الطلب الاجنبي في نمو الناتج
المحلي الإجمالي ، ١٩٨٤-١٩٨٦

	البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو			جمهورية المانيا الاتحادية			اليابان			الولايات المتحدة		
	نمو الناتج المحلي	الطلب المحلي(أ)	صافي الطلب الأجنبي(ب)	نمو الناتج المحلي	الطلب المحلي(أ)	صافي الطلب الأجنبي(ب)	نمو الناتج المحلي	الطلب المحلي(أ)	صافي الطلب الأجنبي(ب)	نمو الناتج المحلي	الطلب المحلي(أ)	صافي الطلب الأجنبي(ب)
	النسبة المئوية للتغير											
١٩٨٠-١٩٨٥(ج)	٢,٠	١,٩	٠,١	١,٢	٠,٣	٠,٩	٣,٩	٣,٥	١,٤	١,٩	٢,٥	٠,٦-
١٩٨٤	٤,٤	٤,٨	٠,٣-	٣,٢	٢,٢	١,١	٥,١	٣,٧	١,٢	٦,٤	٨,٤	١,٩-
١٩٨٥	٢,٩	٣,٠	٠,١-	٢,٥	١,٥	١,٠	٤,٧	٣,٧	١,٠	٢,٧	٣,٤	٠,٧-
١٩٨٦(د)	٢,٤	٣,٥	١,١-	٢,١	٣,٦	١,٥-	٢,٥	٣,٨	١,٣-	٢,٥	٣,٦	١,١-
١٩٨٦(د)(هـ)												
الربع الاول	٢,٥	٣,٥	١,٠-	١,٧	١,٧	٠,٠	٣,٠	٣,٢	٠,٢-	٢,١	٤,٤	١,٣-
الربع الثاني	٢,٨	٤,٣	١,٥-	٣,٢	٥,٠	١,٧-	٣,٥	٤,٤	١,٩-	٢,٧	٣,٩	١,٣-
الربع الثالث	٣,٦	٤,٠	١,٤-	٣,٢	٣,٢	٠,٩-	٣,٤	٤,٣	١,٦-	٣,٢	٣,٦	١,٤-
الربع الرابع	..	..	..	..	..	..	٣,٠	٣,٦	١,٦-	٣,٠	٣,٥	٠,٤-

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي Quarterly National Accounts ، ومصادر رسمية أخرى .

(أ) معدل نمو الطلب المحلي الحقيقي ، وهو مجموع الإنفاق الاستهلاكي واجمالي الاستثمار المحلي .

(ب) التغير في الميزان (التجاري) الاجنبي بوصفه نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي/الناتج القومي الاجمالي للسنة السابقة .

(ج) المتوسط السنوي لمعدلات النمو .

(د) تقديرات أولية .

(هـ) ارقام النمو الربع سنوية هي معدلات سنوية مضبوطة فيما يتعلق بالربع المقابل في السنة السابقة .

معدل سير النشاط الاقتصادي في ايرلندا وبلجيكا وفنلندا وهولندا واليونان - اذ لم يتعد معدل نمو الناتج فيها جميعها نسبة ٢ في المائة في عام ١٩٨٦ . على أن نمو الناتج في البرتغال والدانمرك وسويسرا والنرويج بلغ نسبة ٣ في المائة أو أكثر .

وهبط معدل التضخم في جميع البلدان الصناعية تقريبا ، وهبط المعدل المتوسط إلى أقل من نسبة ٣ في المائة - وهي أدنى نسبة في فترة أكثر من ربع قرن . بيد أن معدل التضخم في أربعة بلدان ، هي ايسلندا والبرتغال ونيوزيلندا واليونان ، كان لا يزال مكوّنا من رقمين ؛ أما في سويسرا واليابان فقد انخفض معدل التضخم إلى أقل من ١ في المائة ، وفي جمهورية المانيا الاتحادية كان المعدل سلبيا إلى حد ما . وتعزى معظم حالات الهبوط في معدلات التضخم في عام ١٩٨٦ إلى انخفاض أسعار المواد الخام ، ولكن معدل التغيير في تكاليف وحدة العمل في ميدان الصناعات التحويلية ، التي تشكل أيضا أحد العوامل الرئيسية المحددة للتكاليف والاسعار ، فقد ظل معتدلا عموما في معظم البلدان داخل المجموعة(٣٦) . وكان المعدل المتوسط للزيادة في أجور الساعات في مجال الصناعات التحويلية في عام ١٩٨٦ عند أدنى مستوى له في أكثر من عقدين . واستمر معدل البطالة عاليا بشكل حاد إذ بلغ حوالي ٨ في المائة بالنسبة للمجموعة ككل . وهذه المشكلة المستعصية التي تصيب الكثير من الاقتصادات الصناعية ، ولاسيما في اوروبا الغربية ، هي موضوع تحليل أكثر تفصيلا في الفصل السابع أدناه .

وبلغت البلدان الرئيسية ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو مرحلة هامة في ادارتها لسياسات الاقتصاد الكلي . ورغم أن سياساتها الخاصة بالميزانية وسياساتها النقدية ظلت تتسم بالحذر ، فقد أدت أوجه التضارب الرئيسية بين سياساتها إلى نشوء مخاطر جدية بالنسبة للاقتصاد الدولي . وعلى الرغم من الجهود التي بذلت في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ وفي شباط/فبراير من عام ١٩٨٧ بغرض رفع مستوى التعاون الاقتصادي ، فإن المشاكل الاقتصادية الرئيسية ما فتئت بعد قائمة ، بل ازدادت حدتها . وفي أوائل عام ١٩٨٧ ، كانت مشاكل الاقتصاد الكلي الرئيسية التي تواجه البلدان الصناعية هي الاختلالات التجارية الضخمة ؛ وعدم الاستقرار في أسواق العملات الاجنبية ، ولاسيما الهبوط الحاد في قيمة الدولار ؛ ومعدلات البطالة المرتفعة جدا في الغالبية الكبيرة من البلدان ؛ والآثار السلبية المحتملة لأزمة الدين الخارجي للبلدان النامية فيما يتعلق بالاستقرار المالي الدولي وبالبلدان الدائنة نفسها .

وهذه القضايا المتعلقة بالسياسة يرتبط كل منها بالآخر ارتباطا وثيقا . والمتغير الرئيسي الذي يربطها ببعضها هو نمو الطلب الكلي وتوزيعه الجغرافي في

البلدان الصناعية . ولذلك فقد تركزت المناقشة الرئيسية المتعلقة بالسياسة حول استصواب معدل نمو أعلى فيما يتعلق بالطلب ، وتوزيعه بين الاقتصادات الرئيسية ، والتغييرات التي يلزم القيام بها فيما يتعلق بالسياسات من أجل تحقيق النتائج المرغوبة . ولكي تتجنب حكومة الولايات المتحدة حدوث حالة من الكساد ، وتتفادى حدوث ضغط سياسي مكثف من أجل اتخاذ تدابير حمائية ، فإنها تود أن ترى العجز التجاري الهائل وقد انخفض إلى حد كبير وبسرعة . وقد حثت الاقتصادات الصناعية الرئيسية الاخرى على زيادة نمو الطلب لديها لكي تستوعب المزيد من صادرات الولايات المتحدة . وقد قيل إنه اذا لم ينمُ الطلب في بقية العالم بمعدل تحرُّك سريع على نحو كاف ، فإن قيمة الدولار سوف تنخفض أكثر مما هي عليه ، وسوف يتعين النظر في سَن تشريعات حمائية لتقليل العجز التجاري في الولايات المتحدة .

بيد أنه تنبغي الإشارة إلى أن أكثر من ربع الزيادة في العجز التجاري للولايات المتحدة فيما بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٦ والبالغ ١٠٠ بليون دولار ، كان مع البلدان النامية التي تعيَّن عليها أن تخفض وارداتها بسبب مشكلة الدين وتدهور أسعار السلع الأساسية .

السياسة الضريبية والنقدية

تظهر البيانات المتعلقة بأرصدة الميزانيات الهيكلية ، أو التي تصحح دوريا ، أن المواقف المالية لجمهورية المانيا الاتحادية واليابان حتى عام ١٩٨٦ كانت مواقف تقييدية ، في حين كان موقف البلدان الصناعية الرئيسية ككل موقفا توسعيا (انظر الجدول ألف - ١٠) . بيد أن تحولا رئيسيا يتعلق بالسياسات أخذ الآن في التشكل بين البلدان الصناعية الرئيسية في مجال السياسة المالية التي تتحرك ، في مجموعها ، نحو التقييد . ويتمثل أهم جوانب التحول في التشدد التدريجي للموقف المالي في الولايات المتحدة . وتنطوي التغييرات الاخرى الحادثة اعتبارا من أوائل عام ١٩٨٧ على توسع معتدل في جمهورية المانيا الاتحادية والمملكة المتحدة واليابان ، وتحرك نحو التقييد في ايطاليا وفرنسا وكندا .

وظل الهدف الرئيسي للسياسة النقدية في جميع الاقتصادات الرئيسية متمثلا في الضغط المستمر لإحداث أثر نزولي على التضخم والتوقعات التضخمية ، ولم يكن الوضع المتعلق بسياسات الاقتصادات الرئيسية الثلاثة مواتيا لتحقيق ذلك إلا بحذر شديد (انظر الجدول ألف - ١١) . وعلى الرغم من أن اجمالي المبالغ النقدية كان يتزايد لدى النطاق الأعلى للاهداف المحددة رسميا (أو أنها تجاوزت هذا النطاق ، في حالة جمهورية

المانيا الاتحادية) ، فإن انخفاض سرعة تحول النقود إلى دخل جعل السياسات أقل مواتاة مما توقعت السلطات النقدية . وكان انخفاض أسعار الفائدة الإسمية وتباطؤ معدل التضخم هما العاملان الرئيسيان وراء انخفاض سرعة دوران النقود في عام ١٩٨٦ . كما أن عدم امكانية التنبؤ بالطلب على النقود تعزى إلى الابتكارات المالية ، وتحرير الأسواق المالية من القيود ، وإلى تزايد القدرة ، عموما ، على إحلال صكوك مالية أخرى محل النقود . وأدى تقلّب الطلب على النقود بدرجة عالية في معظم البلدان الصناعية الرئيسية في السنوات الأخيرة إلى الشك في جدوى الأهداف النقدية . وفي أوائل عام ١٩٨٧ أوقفت السلطات النقدية في الولايات المتحدة تحديد هدف عرض النقود على النطاق الضيق (أي العملة المتداولة مضافا اليها الودائع تحت الطلب) ، وهي أكثر التجمعات النقدية تقلبا في ذلك البلد .

ورغم أن التخفيضات التي أجريت على أسعار الخصم الرسمية أدت إلى تخفيضات كبيرة في أسعار الفائدة الإسمية في بلدان كثيرة ، فإن معظم التخفيضات حدثت في النصف الأخير من عام ١٩٨٥ وفي أوائل عام ١٩٨٦ حينما بدأت أسعار النفط تهبط هبوطا مفاجئا . وأتاح الأثر المواتي الذي أحدثته التخفيضات في أسعار النفط على معدلات التضخم بقاء أسعار الفائدة الحقيقية عند مستوى مرتفع جدا ؛ والواقع انها زادت في كل من جمهورية المانيا الاتحادية واليابان .

محاولات تنسيق السياسات في البلدان الصناعية

أدرك مقررو السياسات في البلدان الصناعية الرئيسية أن حجم المشاكل التي تواجه اقتصاداتهم وطابعها يجعلان من اللازم حلها بالتشاور المتكرر والانضباط والتنسيق الدقيق في تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية . وقد أجريت عدة محاولات رئيسية في هذا الاتجاه في السنتين الماضيتين . وكانت هذه المحاولات هي اتفاق مجموعة الدول الخمس في نيويورك (اتفاق بلازا) بشأن مواءمة أسعار الصرف ، وتعديلات سياسات الاقتصاد الكلي (نيويورك ، أيلول/سبتمبر ١٩٨٥) ؛ واعلانات قمة طوكيو المتعلقة بالسياسات التي عقدتها مجموعة الدول السبع في أيار/مايو ١٩٨٦ ؛ والاتفاقات الثنائية بين الولايات المتحدة واليابان في منتصف عام ١٩٨٦ بشأن سعر صرف الين والدولار ؛ واتفاق مجموعة الدول الست (اتفاق اللوفر) بشأن مواءمة السياسات والتدخل المشترك في أسواق النقد الأجنبي لتحقيق الاستقرار في سعر صرف الدولار (باريس ، شباط/فبراير ١٩٨٧) .

وبالرغم من هذه الاتفاقات ، انخفضت قيمة الدولار في الربع الاول من عام ١٩٨٧ انخفاضا شديدا في مواجهة جميع العملات الرئيسية . وكانت الاسواق الدولية للعملة تنتظر أدلة تؤيد البيانات المعلنة فيما يتعلق بالسياسات ولاسيما اتجاه النية الى الإنعاش في جمهورية المانيا الاتحادية واليابان . وفي الوقت نفسه ، عندما أخذ سعر الدولار في الانخفاض ، بدأت التوترات تظهر بشأن مسائل التجارة فيما بين البلدان الرئيسية .

وينطوي استمرار عدم الاستقرار في أسواق العملة وزيادة انخفاض سعر الدولار على آثار خطيرة . ويمكن أن يسبب انكماشا شديدا في أوروبا واليابان مما يترتب عليه مضاعفات سلبية على الصعيد العالمي . ومن شأن الانكماش أن يخفض واردات هذه البلدان من الولايات المتحدة . وعلاوة على ذلك ، فان انخفاض قيمة الدولار انخفاضا شديدا غير منظم يحمل في طياته أيضا مشاكل بالنسبة للولايات المتحدة إذ انه سيؤدي في النهاية الى ارتفاع معدل التضخم كما سيؤدي على الارجح الى ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية هناك .

وقد كان الموقف المالي المتسم بالتوسع الكبير الذي اتخذته الولايات المتحدة فيما بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٦ (انظر الجدول ألف - ١٠) سببا رئيسيا في تدهور الوضع التجاري في الولايات المتحدة . ومن المتوقع أن ينخفض حجم العجز المالي لذلك البلد بنحو ٣٠ بليون دولار في عام ١٩٨٧ ليصل الى نحو ١٨٠ بليون دولار . وهذا انخفاض كبير حتى بالرغم من أنه لا يصل بالعجز الى المستوى المستهدف البالغ نحو ١٥٠ بليون دولار والذي حدده The Balanced Budget and Emergency Deficit Control Act لعام ١٩٨٥ (مشروع القانون المقدم من غرام ورودمان وهولنغوز) . ومع ذلك ، فيجب اجراء تحول أكثر حسما في السياسات في الولايات المتحدة وتنسيقه مع البلدان الرئيسية المعنية الاخرى لتلافي امكانية حدوث انكماش يعم جميع أنحاء العالم ، مع قيام البلدان الرئيسية ذات الاقتصاد السوقي في أوروبا واليابان بزيادة سرعة نمو الطلب فيها على النحو المتعهد به في اتفاق اللوفر في شباط/فبراير ١٩٨٧ . ويخشى مقررو السياسات في هذه البلدان من أن تسبب زيادة معدل نمو الطلب بدرجة كبيرة ضغوطا تضخمية ، ولاسيما اذا زاد الطلب على المواد الخام بسرعة أكبر مما يجب[٢٧] . وعلاوة على ذلك ، ذكرت اليابان أن عجز ميزانية حكومتها المركزية بالنسبة الى الناتج القومي الاجمالي كبير جدا بالفعل (انظر الجدول ألف - ١٠) وأن عبء الدين العام ، مقاسا بوصفه نسبة الدين الى الناتج القومي الاجمالي ، قد زاد من ٢٨ في المائة في عام ١٩٨٠ الى أكثر من ٤٠ في المائة في عام ١٩٨٥ .

استمرار الاختلال الخارجي الكبير

لقد ثبتت صعوبة القضاء على الاختلال الكبير في المدفوعات الخارجية والذي ظهرت منذ عام ١٩٨٣ في عدة بلدان صناعية رئيسية ؛ وقد كان لاستمراره آثار جانبية غير مرغوبة الى حد بعيد على الاقتصاد العالمي . فقد أدى بالفعل وبشكل أساسي الى تغيير العلاقات الاقتصادية العالمية وما زالت النتائج المحتملة المترتبة عليه ، من الناحية الواقعية والناحية المالية على حد سواء ، سببا رئيسيا للقلق . وهذا الاختلال كبير جدا وما زال ينمو : زاد عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة من ٩ بلايين دولار في عام ١٩٨٢ الى ١٤٠ بليون دولار في عام ١٩٨٦ ، أي نحو ٣,٣ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للبلد في عام ١٩٨٦[٣٨] .

والى حد كبير ، كان المقابل للعجز في الولايات المتحدة فائض الحساب الجاري في جمهورية المانيا الاتحادية واليابان ، الذي زاد مجموعه في البلدين من ١١ بليون دولار في عام ١٩٨٢ الى ١٣٢ بليون دولار في عام ١٩٨٦ . وفائض اليابان ، من الناحيتين المطلقة والنسبية على السواء ، لم يسبق له مثيل . وكان فائض اليابان البالغ ٨٦ بليون دولار في عام ١٩٨٦ ضعف الفائض القياسي السابق الذي سجلته المملكة العربية السعودية في عام ١٩٨٠ . وقد زاد فائض الحساب الجاري لليابان ، بالنسبة الى حجم اقتصادها ، بسرعة كبيرة جدا من أقل من ١ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في عام ١٩٨٢ الى ٤,٣ في المائة في عام ١٩٨٦ .

وثمة عامل رئيسي يميز الاختلال الحالي فيما بين البلدان الصناعية الرئيسية عن ذلك الذي حدث في السبعينات وهو استمراره . فقد ظهر فائض الحساب الجاري للبلدان الاعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط في عام ١٩٧٤ واختفى في عام ١٩٧٨ ، كما أن الفائض الاكبر الذي حققته منظمة البلدان المصدرة للنفط في عام ١٩٨٠ (١٠٦ بلايين دولار) تحول الى عجز كبير في مدة لا تزيد عن عامين . كما أن هناك فرقا هاما آخر بين السبعينات والثمانينات وهو مصدر الاختلال . فقد ظهرت مبالغ العجز والفوائض الكبيرة في الحساب الجاري في السبعينات بسبب الزيادة الكبيرة في أسعار النفط وغيرها من المواد الخام ، وكانت أساسا بين البلدان الصناعية والبلدان النامية المصدرة للطاقة . بينما حدث الاختلال في المدفوعات في الثمانينات بصفة أساسية فيما بين البلدان الصناعية الرئيسية وكان الى حد كبير نتيجة عدم اتساق سياسات اقتصادها الكلي .

ولقد كان لحجم الاختلال العالمي الحالي واستمراره ثلاث نتائج رئيسية . أولا ، حدثت تدفقات رأس المال الدولية الضخمة التي مولت مبالغ عجز الحساب الجاري فيما بين الاقتصادات الصناعية في وقت كانت التدفقات المالية الى البلدان النامية المستوردة لرأس المال في حالة شبه ركود ، وأدت الى تخفيض أسعار الفائدة الحقيقية في البلدان المتلقية بالنسبة الى تلك الأسعار في بقية العالم . وثانيا ، أدى حجم الاختلال الخارجي الحالي والمحتمل وما يتضمنه من احتياجات للتمويل ، الى تقلب مفرط في أسواق العملات الأجنبية والأسواق المالية ، حيث أن عدم التيقن بشأن الاستجابات على صعيد السياسات وآثار هذه الاستجابات قد تغلغل في الأسواق . وفي هذه الظروف ، أصبح اتخاذ القرار من جانب الفعاليات الاقتصادية - ولاسيما المستثمرين - بالغ الصعوبة . وثالثا ، زاد الاختلال التجاري من ضغوط النزعة الحمائية في البلدان التي يوجد بها عجز ؛ وفي الحالات التي تحول فيها التهديد باتخاذ اجراء الى اتخاذه بالفعل ، انخفضت دينامية التجارة العالمية .

ويرجع أصل الاختلال جزئيا الى عدم التوازن الخطير والمستمر بين أسعار صرف العملات الرئيسية في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ . ومع ذلك فقد كان السبب الرئيسي لظهوره واستمراره هو الفروق الكبيرة في معدلات نمو الطلب المحلي الحقيقي ، فيما بين البلدان الصناعية الرئيسية والتي استحدثتها السياسات بصفة أساسية . وفي الفترة بين ١٩٨٠ و ١٩٨٥ كان المعدل السنوي لنمو الطلب المحلي الحقيقي ٢,٦ في المائة في الولايات المتحدة و ٢,٩ في المائة في اليابان ولم يبلغ إلا ٠,٥ في المائة في جمهورية المانيا الاتحادية (الشكلان الثاني - ٧ والثاني - ٨) . وفي الفترة نفسها ارتفعت قيمة الدولار بنسبة ٥ في المائة بالنسبة للين وبنسبة ٦٠ في المائة بالنسبة للمارك الالماني . وقد وفّر هذان التأثيران دافعا خارجيا قويا لاقتصاد كل من جمهورية المانيا الاتحادية واليابان واستنزافا رئيسيا لاقتصاد الولايات المتحدة . وتشير عدة دراسات اجريت لقياس حجم آثار تحركات أسعار الصرف واختلاف معدلات نمو الطلب المحلي ، فيما يبدو ، الى أن الاختلال التجاري كان سيتسع نطاقه حتى في حالة عدم وجود تحركات في أسعار الصرف ، ولكن هذه التحركات كان لها دور رئيسي في تفاقم الحالة(٢٩) .

وعندما يحدث تدهور مستمر في رصيد الحساب الجاري لبلد ما فانه يعكس في معظم الحالات زيادة الطلب الاجمالي عن الانتاج المحلي الاجمالي للسلع والخدمات ؛ ولإزالة هذا الاختلال ، يتعين إما زيادة الانتاج المحلي أو تخفيض الطلب المحلي . والتدهور الشديد في رصيد الحساب الجاري للولايات المتحدة في الفترة ما بين ١٩٨٢ و ١٩٨٦ هو

نتيجة مباشرة لهذا النوع من الاختلال الداخلي ، وله صلة وثيقة بتطورات موازنة ميزانية الحكومة في الولايات المتحدة (انظر الشكل الثاني - ٩) وبالتغيرات في التوازن بين المدخرات الخاصة والاستثمارات الخاصة في ذلك البلد خلال الفترة نفسها . وكما يتبين من الجدول الثاني - ١٢ ، أظهرت ميزانية الحكومة العامة للولايات المتحدة عجزا مستمرا في الفترة ما بين ١٩٨٢ و ١٩٨٦ ، يبلغ نحو ٣,٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي . وفي الفترة نفسها ، نضبت المصادر المحلية لتمويل هذا العجز ، حيث انخفض مقدار الزيادة في اجمالي المدخرات الخاصة عن اجمالي الاستثمارات المحلية الخاصة من ٣,٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في عام ١٩٨٢ (١٧,٦ ناقصا ١٤,١) الى صفر في عام ١٩٨٦ (١٦,٣ ناقصا ١٦,٣) . وأصبحت المدخرات الأجنبية (صافي تدفق رأس المال الى الولايات المتحدة) المصدر الرئيسي لتمويل عجز الميزانية . وكان السبب الرئيسي لتغير توازن المدخرات والاستثمارات للولايات المتحدة هو الانخفاض الشديد في معدل المدخرات الشخصية (من ٦,٨ في المائة من الدخل المتاح في عام ١٩٨٢ الى ٣,٩ في المائة في عام ١٩٨٦) ، وحدوث ارتفاع كبير في اجمالي الاستثمارات المحلية الخاصة خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٥ عندما نما الاقتصاد أساسا بسبب عجز الميزانية الحكومية . وبالرغم من أن الاستثمارات الخاصة بدأت في الانخفاض ، لم تحدث نتيجة لذلك زيادة في المدخرات المحلية عن الاستثمارات الخاصة .

الشكل الثاني - ٧ - الولايات المتحدة : الناتج والطلب المحلي
(الرقم القياسي : ١٩٨٠ = ١٠٠)

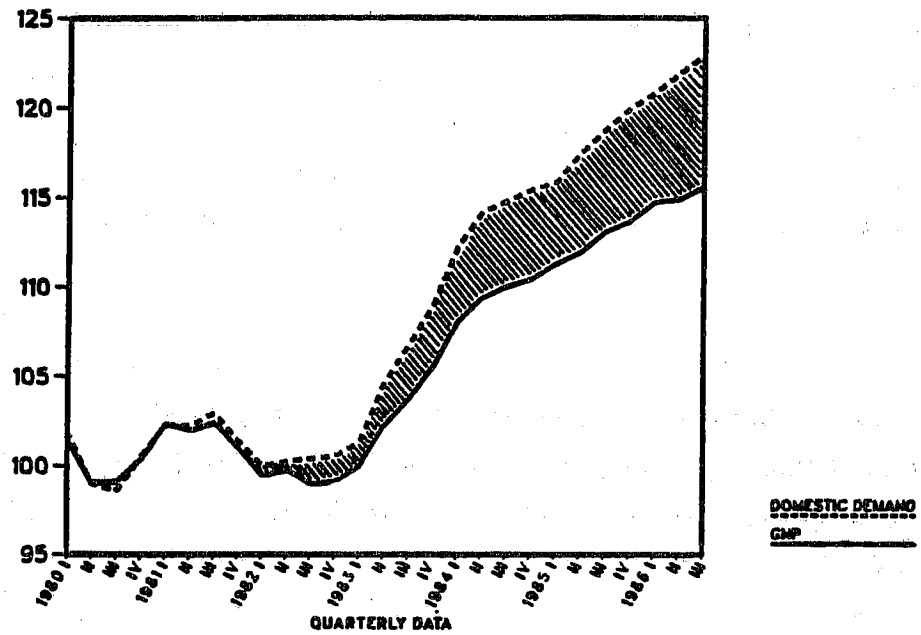

الشكل الثاني - ٨ - اليابان : الناتج والطلب المحلي
(الرقم القياسي ١٩٨٠ = ١٠٠)

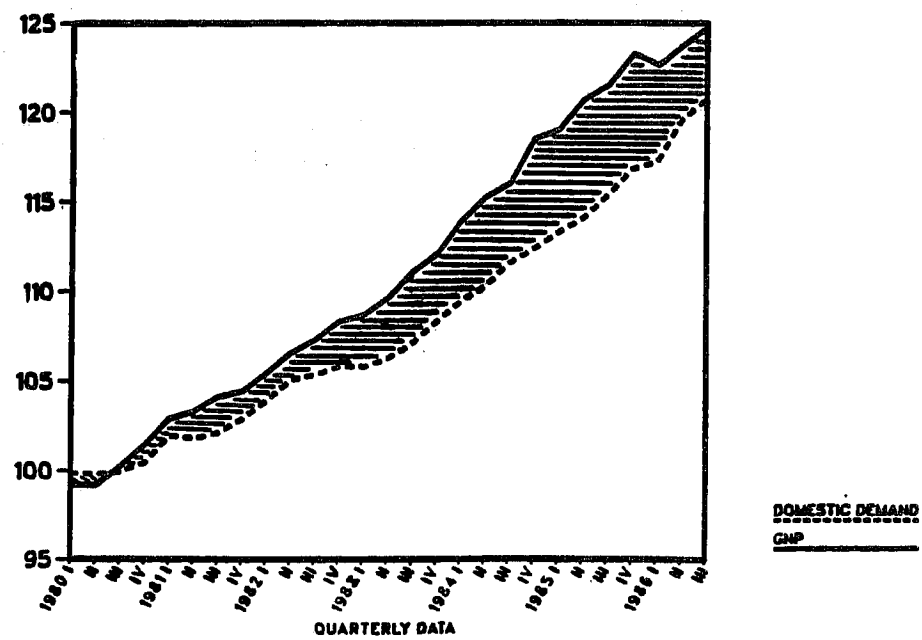

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للامانة العامة للامم المتحدة ، استنادا الى منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي ، Quarterly National Accounts .

الشكل الثاني - ٩ - الميزانية وأرصدة الحساب الجاري
للولايات المتحدة
(ببلايين الدولارات)

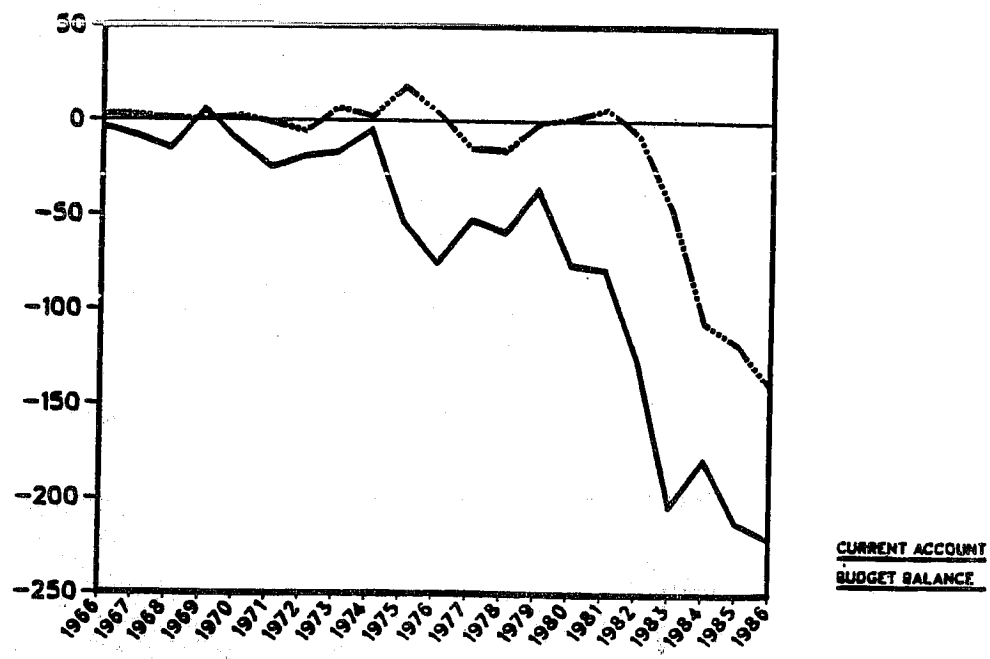

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، على أساس Council of Economic Advisers, Economic Report of the President ، (واشنطون العاصمة ، شباط/فبراير ١٩٨٧) .

الشكل الثاني - ١٠ - الطلب المحلي في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي واليابان والولايات المتحدة
(الرقم القياسي ١٩٨٠ = ١٠٠)

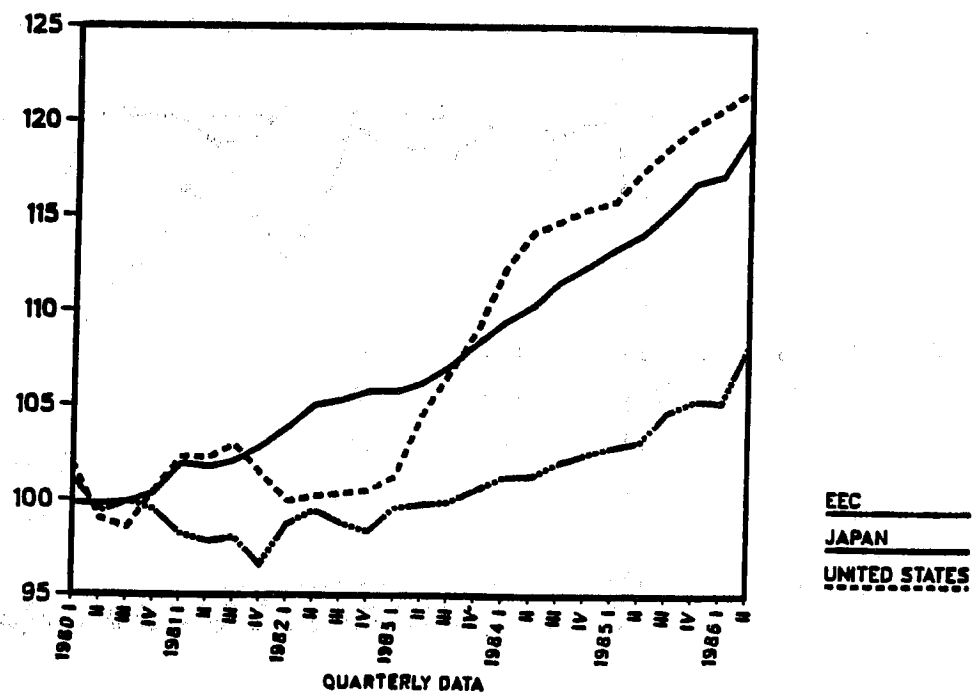

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للامانة العامة للامم المتحدة ، استنادا الى منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي ، Quarterly National Accounts .

الجدول الثاني -١٢- الاختلال العالمي للمدفوعات وتوازن المدخرات - الاستثمارات للولايات المتحدة ، ١٩٧٩-١٩٨٦

	١٩٧٩	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦ (أ)
	ببلايين دولارات الولايات المتحدة					
رصيد الحساب الجاري (ب)						
الولايات المتحدة	-١	-٩	-٤٧	-١٠٦	-١١٨	-١٤١
اليابان	-٩	٧	٢١	٣٥	٤٩	٨٦
جمهورية المانيا الاتحادية	-٦	٤	٤	٧	١٢	٣٦
	النسبة المئوية من الناتج القومي الاجمالي					
صافي تدفقات رأس المال الى الداخل (ج) (المدخرات الأجنبية)						
الولايات المتحدة	٠,١	-٠,٠	١,١	٢,٤	٢,٧	٣,٥
اليابان	٠,٩	٠,٧	-١,٨	-٢,٨	-٣,٩	-٤,٢
جمهورية المانيا الاتحادية	٠,٨	-٠,٤	-٠,٥	-٠,٨	-٠,٢	-٣,٥
المدخرات الحكومية (د)						
الولايات المتحدة	٠,٥	-٣,٥	-٣,٨	-٣,٧	-٣,٤	-٣,٤
اجمالي المدخرات الخاصة						
الولايات المتحدة	١٧,٨	١٧,٦	١٧,٤	١٧,٩	١٧,٢	١٦,٢
اجمالي الاستثمارات المحلية الخاصة (هـ)						
الولايات المتحدة	١٨,٢	١٤,١	١٤,٧	١٧,٦	١٦,٥	١٦,٢
بنود تذكيرية						
تدفق رأس المال الى الولايات المتحدة (و)						
(ببلايين الدولارات)	٦٤	١٢٧	١٠١	١٢٨	١٥٠	٢٤٠

(يتبع)

حواشي الجدول الشاني - ١٢

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، على أساس "OECD Economic Outlook" ، العدد ٤٠ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦) ؛ United States Federal Reserve Bank, Federal Reserve Bulletin ، واشنطون العاصمة ، أعداد مختلفة ؛ Council of Economic Advisers, Economic Report of the President (واشنطون العاصمة United States Government Printing Office) ١٩٨٦ و ١٩٨٧ . مصرف التسويات الدولية ، التقرير السنوي السادس والخمسون (بال) ، ١٩٨٦ .

(أ) تقديرات أولية .

(ب) تشمل التحويلات الرسمية .

(ج) تشمل الفرق الاحصائي ؛ وتشير علامة ناقص الى تدفق الى الخارج .

(د) رصيد ميزانية الحكومة العامة ، وهو مجموع أرصدة ميزانيات الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات والحكومات المحلية .

(هـ) اجمالي الاستثمارات المحلية الخاصة يساوي ، وفقا لتعريفه ، مجموع المدخرات الحكومية واجمالي المدخرات الخاصة وصافي تدفقات رأس المال الى الداخل .

(و) مجموع صافي التغيرات في الأصول الرسمية والخاصة الأجنبية في الولايات المتحدة زائدا مبالغ السهو والخطأ في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة .

وفي جمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان ، اختلفت الحالة فيما يتعلق بتوازن المدخرات والاستثمارات اختلافا كبيرا عنها في الولايات المتحدة . ففي اليابان ، انخفض اجمالي الاستثمارات المحلية معبرا عنه كحصة من الناتج القومي الاجمالي بينما بقيت المدخرات الخاصة عند مستواها وانخفض عجز الميزانية الحكومية انخفاضا شديدا . وقد سببت هذه العناصر مجتمعة زيادة الانتاج المحلي عن الطلب المحلي مما نشأ عنه تدفقات صافية من الموارد الى الخارج زادت بشكل مستمر منذ عام ١٩٨٢ وبلغت ما يزيد عن ٤ في المائة من الناتج القومي الاجمالي لليابان في عام ١٩٨٦ . وفي جمهورية ألمانيا الاتحادية من الناحية الاخرى ، بقيت الاستثمارات الداخلية الاجمالية معبرا عنها كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي ثابتة تقريبا ، ولكن المدخرات الخاصة زادت ، في الوقت الذي انخفض فيه عجز الميزانية الحكومية بدرجة كبيرة . وعلى ذلك ففي كل من جمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان تسببت زيادة العرض المحلي للسلع والخدمات عن الطلب المحلي في زيادة مستمرة في تدفقات المال الى الخارج - من ٠,٤ في المائة من الناتج القومي الاجمالي لهما معا في عام ١٩٨٢ الى ٣,٥ في المائة في عام ١٩٨٦ . وتؤدي عوامل مثل أسعار الصرف ومعدلات الادخار الشخصي ، ومعدلات الضرائب وقيم المرونة التجارية ، وغيرها من العوامل أدوارا هامة في تفسير الاختلال المستمر في الحسابات الجارية لأكبر ثلاثة اقتصادات صناعية ، ولكن الادلة تشير الى أن السبب الرئيسي يكمن في اختلاف التطورات المالية فيما بين هذه البلدان(٣٠) .

ومنذ أوائل عام ١٩٨٥ أصبح معدلا نمو الطلب المحلي الحقيقي في الولايات المتحدة واليابان متساويين تقريبا (انظر الشكل الثاني - ١٠) . وفي الاتحاد الاقتصادي الأوروبي كان هناك ، أساسا بسبب جمهورية ألمانيا الاتحادية ، تسارع في معدل الزيادة في الطلب المحلي في عام ١٩٨٦ . واضافة الى ذلك انخفضت قيمة الدولار انخفاضا شديدا منذ أوائل عام ١٩٨٥ . ومع ذلك استمر الاختلال ؛ وبالرغم من أن هناك ما يشير الى أنه قد يتوقف عن الزيادة ، فمن المحتمل حدوث تأخيرات في عملية التعديل . وهناك أيضا خوف من أنه ما دامت الأسباب التي يرتكز عليها الاختلال والمتعلقة بالسياسات لم تصحح بشكل أكثر حسما ، فسيقع ضغط التعديل على أسعار الصرف فيما بين العملات الرئيسية وأسعار الفائدة ؛ وهذه الأسعار يمكن أن تتجاوز بسهولة مستوياتها المستصوبة ، مما يجعل عملية التصحيح النهائي مكلفة للغاية .

وبالرغم من أن التركة المتمثلة في عجز ميزانية الولايات المتحدة الكبير وتصحيحه في النهاية ، لها تأثير كبير في تحقيق عجز تجاري يمكن تحمله بدرجة أكبر في هذا البلد ، ما زالت هناك عوامل أخرى يمكن أن تؤدي الى استغراق عملية التعديل وقتا أكثر من اللازم . فأولا ، لم تنخفض قيمة الدولار بشكل متساو بالنسبة لجميع

العملات على النحو الذي ورد تحليل له في الفصل الثالث كما انها قد ارتفعت في مقابل عملات الشريكين الرئيسين للولايات المتحدة في التجارة وهما كندا والمكسيك اللذان حققت الولايات المتحدة عجزا تجاريا كبيرا في معاملاتها الثنائية معهما . وثانيا ، ان كثيرا من المصدرين الى الولايات المتحدة لم ينقلوا الى المستهلكين الاثر التام لانخفاض قيمة الدولار ، واختاروا بدلا من ذلك حماية حصتهم من السوق وتركوا حدود أرباحهم تنكمش على الاقل في المدى القصير .

والعامل الثالث ، وهو هيكلي في طبيعته ، هو أن نسبة واردات الولايات المتحدة الى صادراتها من السلع قد أصبحت كبيرة جدا اذ زادت من ١,١٠ في عام ١٩٧٩ الى ١,٦٥ في عام ١٩٨٦ . وتعني زيادة واردات الولايات المتحدة على صادراتها والتي تبلغ ٦٥ في المائة حاليا فرقا يبلغ ١٤٥ بليون دولار . والعكس صحيح بالنسبة لليابان : ففي عام ١٩٨٦ كانت صادراتها تزيد على وارداتها بنسبة ٦٥ في المائة . والفرق أقل وضوحا في حالة جمهورية المانيا الاتحادية : فالصادرات تزيد على الواردات بنحو ٣٠ في المائة . ونظرا لهذه الظروف الابتدائية ، فسيستغرق الامر بعض الوقت ليصبح التصحيح ملحوظا ، حتى ولو ان هناك بالفعل تعديلات كبيرة في الاسعار والدخل .

ورابعا ، ان مرونة الطلب حسب الدخل منخفضة نسبيا بالنسبة لصادرات الولايات المتحدة ، وعالية جدا بالنسبة لوارداتها . والعكس صحيح بالنسبة لليابان(٣١) . وتبلغ التقديرات التي أعدتها الامانة العامة للامم المتحدة لمرونة الصادرات حسب الدخل نحو ١,٠ لكل من الولايات المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية و ١,٧٥ لليابان . ومن الناحية الاخرى تزيد مرونة الواردات حسب الدخل عن ٢ بالنسبة لجمهورية المانيا الاتحادية والولايات المتحدة ، بينما لا تبلغ سوى ٧٥, بالنسبة لليابان . وهذه الفروق ذات صلة وثيقة بالتركيب السلعي لصادرات وواردات كل قطر(٣٢) . وثمة أثر هام على صعيد السياسات يترتب على الفروق في المرونة حسب الدخل وهو أن تنشيط الطلب المحلي سيكون أكثر فعالية في جمهورية المانيا الاتحادية عنه في اليابان في تخفيض الفائض التجاري . وعلاوة على ذلك ، فنظرا للظروف الابتدائية ومرونة الصادرات والواردات حسب الدخل ، يجب ان تنمو الواردات الحقيقية لبقية العالم بمعدل يزيد ثلاثة أضعاف في سرعته عن معدل نمو الطلب المحلي الحقيقي في الولايات المتحدة لكي يتسنى للولايات المتحدة أن تخفض عجزها التجاري بسرعة(٣٣) .

والعامل الخامس المؤثر في تعديل الموازين التجارية هو مرونة الصادرات والواردات حسب السعر . حيث تقول النظرية الاقتصادية أنه اذا كان مجموع قيمتي مرونة

الطلب حسب السعر فيما يتعلق بالصادرات والواردات يزيد عن الواحد الصحيح ، فسوف تؤدي تعديلات أسعار الصرف الى تصحيح الاختلال التجاري(٣٤) . ومع ذلك ، قد لا تتكيف أحجام التجارة مع تغيرات السعر الناتجة عن إعادة مواءمة أسعار الصرف إلا ببطء ؛ بل وقد يتفاقم الاختلال التجاري الابتدائي بالمعدلات الاسمية . وهذه الظاهرة ، التي تعرف بوصفها تأثير منحنى ، كانت عاملا اضافيا في تأخير التعديلات في الاختلال التجاري(٣٥) .

أما المجموعة السادسة من العوامل التي قد تكون أدت دورا هاما في ظهور الاختلالات العالمية فهي التغيرات الكبيرة المؤدية أحيانا الى زعزعة الاستقرار في أسعار الصرف الحقيقية التي نتجت عن الحركة المفرطة لرأس المال(٣٦) . وكانت أيضا الجاذبية التي لأصول الولايات المتحدة بالنسبة للمستثمرين الاجانب أحد العوامل المؤدية الى تأخير تصحيح الاختلال في الولايات المتحدة ، وترجع هذه الجاذبية جزئيا الى ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الناتجة عن اتباع سياسة مالية توسعية . ويمكن أن تؤدي تدفقات رأس المال غير المقيدة والمفرطة الى جانب البطء النسبي في تعديل أسواق الانتاج والعمل الى تغييرات كبيرة للغاية في الأسعار النسبية من خلال التغيرات في أسعار الصرف . فقد أدت تدفقات رأس المال الضخمة الى داخل الولايات المتحدة منذ سنة ١٩٨٠ الى زيادة الطلب على الدولار والأصول المقومة بالدولار وأسهمت في رفع قيمة الدولار خلال تلك الفترة ، مما أدى الى تفاقم العجز التجاري . وكما يتضح من الجدول الثاني -١٢ ، ارتفع صافي تدفق رأس المال الى الولايات المتحدة (أي مع استبعاد التدفقات الى الخارج من الولايات المتحدة) من ٦٤ بليونا من الدولارات في سنة ١٩٧٩ الى ٢٤٠ بليونا من الدولارات في سنة ١٩٨٦ . ولم يسبق مثيل لمثل هذه الحركة الضخمة لرأس المال المالي الى دولة واحدة . وقد أدى تحرير الأسواق المالية ، عن طريق الإزالة التدريجية للقيود على رأس المال ودمج الأسواق الوطنية ولا سيما في المملكة المتحدة والولايات المتحدة في السنوات الأخيرة دورا هاما في هذا الصدد (انظر الفصل الرابع) .

ويمكن أن تتضح الهيمنة الساحقة للتحركات المالية لرأس المال على التدفقات الحقيقية في السنوات الأخيرة من أن متوسط المعاملات اليومية في سنة ١٩٨٦ في البضائع والسلع التي يتم الاتجار فيها عالميا بلغ نحو ٥,٥ بلايين دولار في حين بلغت المعاملات الدولارية الناجمة عن تدفقات رأس المال ، في أسواق النقد الأجنبي ٢٠٠ بليون دولار في اليوم . وكانت هذه الأرقام في سنة ١٩٧٩ خمسة بلايين دولار و٧٥ بليونا من الدولارات على التوالي . وطالما يمكن لرأس المال أن ينتقل بحرية وبمبالغ ضخمة ، فمن المرجح أن يكون له تأثير كبير على التغيرات في سعر الصرف وأن يؤثر بشكل مماثل على التعديلات في التدفقات التجارية .

وعلى العموم ، من المرجح ، على ما يبدو ، أن تستمر الاختلالات التجارية الضخمة الحالية . ومن المؤكد أن ذلك سيحدث إذا ما أجريت تغييرات غير منسقة في سياسات الاقتصاد الكلي في البلدان الرئيسية ، وإذا ما حدثت تقلبات ضخمة في أسعار الصرف تنتج عن تحركات رأس المال وليس عن تغييرات في الموازين التجارية . وخلال معظم الفترة التي أعقبت الحرب كانت تدفقات رأس المال الدولية مقيدة ، في حين كانت التدفقات التجارية متحررة نسبيا من الحواجز . ولكن يبدو أن الحالة كانت عكس ذلك في الثمانينات وأن الاقتصاد العالمي يواجه صعوبة في التكيف مع الحالة الجديدة .

وضع السياسة الجديدة والحالة الاقتصادية في البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا

منذ بداية الخطط الاجتماعية ـ الاقتصادية المتوسطة الاجل للنصف الثاني من الثمانينات ، كانت سنة ١٩٨٦ هي السنة المستهدفة التي يأمل مقررو السياسة أن ينطلقوا منها لإرساء دعائم "استراتيجية التكثيف الاقتصادي" أو التدعيم وتعزيز الانجازات التي تحققت في السنوات الأخيرة . ويتغلغل التكثيف الاقتصادي الشامل في مقاصد الخطط المتوسطة الأجل . وقد رجح ظرفان هذا الاتجاه . أولهما أن عددا من البلدان عانى من اختلالات خارجية متوسطة الى كبيرة ، ولا سيما في تجارة أوروبا الشرقية مع أطراف عملاتهم قابلة للتحويل ، والانخفاض الكبير في منتصف العقد في الانكماش العالمي النطاق الذي ساد أوائل الثمانينات . وثانيهما أن مقرري السياسات في جميع البلدان تقريبا قرروا وضع وتنفيذ سياسات للتكيف الهيكلي عن طريق تصميمات للسياسة منسقة من قبل ، وهو خروج أساسي عن الممارسة التي كانت متبعة فيما سبق .

وضع السياسة

ربما يرجع أبرز سمات هذا الخروج عن الممارسة التي كانت متبعة فيما سبق في أغلبية خطط البلدان الأوروبية ذات الاقتصاد المخطط مركزيا الى التغير في السياسة فيما يتعلق بالمفاضلة بين الاستهلاك وتكوين رأس المال . وتتناقض بحدة الخطط الجديدة في عدة بلدان ، ولا سيما فيما يتعلق بتكوين رأس المال ، مع خطط النصف الأول من الثمانينات ، عندما احتفظ بالتوسع الاستثماري عند أدنى حد له في أوروبا الشرقية بل إنه تقلص في الواقع في عدة من البلدان الأعضاء في المجموعة . وبدا أن مقرري السياسة على استعداد للتلطيف من درجة الأولوية التي أعطيت من قبل للحفاظ على مستويات الاستهلاك ، ولا سيما خلال المرحلة الأولية لظهور تدابير التكيف التي اتخذت في عدد من بلدان أوروبا الشرقية . ويعمل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بصفة خاصة على تحقيق تعجيل رئيسي في تكوين رأس المال على الرغم من أن خطة الاستثمار للفترة ١٩٨١-١٩٨٥ قد تم تجاوزها بنجاح .

وعلى الرغم مما يبدو من أن بعض البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا في أوروبا الشرقية قد عادت الى سياسة تعجيل نمو الناتج عن طريق اتباع نشاط استثماري قوي ، طبقا لما كان سائدا في السبعينات ، فإن الاستراتيجية الكامنة وراء ذلك تختلف اختلافا بينا . ويعتزم واضعوا السياسة حاليا التركيز على فروع انتقائية بدرجة عالية ، ولا سيما في ميادين التكنولوجيا الراقية ، وتنفيذ تدابير متعددة تحقق الكفاءة واستخدام الطاقات . وقد نشأ هذا من الحاجة الى تعزيز دعائم استراتيجية التحديث المتوخاة في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات ، وتحسين الموازين الداخلية . وهذا الاتجاه ظاهر للغاية أيضا في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

وفي الصين كان وجه الاهتمام الرئيسي في مجال السياسة منذ أواخر سنة ١٩٨٥ هو إكمال الاصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية اللتين كانتا السمتين الرئيسيتين للسياسات الاقتصادية منذ أواخر السبعينات ، مع جعل الاصلاحات الحضرية في محور الاهتمام . ولكن مع التغييرات السياسية التي طرأت منذ بداية سنة ١٩٨٧ ، تميزت خطى هذه الاصلاحات بالبطء . وفي نفس الوقت كان مقررو السياسة في الصين يأملون في أواخر سنة ١٩٨٥ ، على عكس البلدان الأوروبية ، في تهدئة الاقتصاد ، ولا سيما عن طريق كبح معدل الزيادة في النشاط الاستثماري الى أقل بكثير مما كان متبعا في الفترة ١٩٨٣-١٩٨٥ . ولهذا الموقف عدة أهداف ، ربما يكون أهمها تخفيف ضغط الاستيراد والاختلالات الداخلية . ولم يمكن تلبية زيادة الطلب التي حدثت مؤخرا نتيجة للزيادة السريعة للغاية في دخول المستهلكين إلا بشكل جزئي نظرا لانه لم يسمح بتوسيع نطاق الواردات بشكل كاف . وكان الزخم الرئيسي وراء هذا الموقف في مجال السياسة هو احتمال أن يؤدي التخفيف الطويل للقيود على الواردات من أجل تصحيح أسواق المستهلكين ، الى تدهور غير مرغوب فيه ، وغير محتمل على أي حال ، في الحسابات الخارجية . ونظرا لان واضعي السياسة في الصين قد قصروا تدفق رأس المال الى الداخل من الخارج على الاستثمارات الانتاجية ، فلم يكن من الممكن السماح بحدوث تدهور حاد ومستمر في ميزان المدفوعات لتلبية الاستهلاك الخاص .

وقد أصبحت البلدان الاخرى ذات الاقتصاد المخطط في آسيا في وضع أفضل حاليا يمكّنها من أن تجرب الاصلاحات الاقتصادية . والى جانب ذلك فإن بعضها كان يهدف إما الى الاعتدال في النمو مثلما هي الحالة بالنسبة لمنغوليا ، نظرا للاداء الذي فاق العادي في سنة ١٩٨٥ ، أو الى تحقيق نمو نشط للغاية ، مثلما هي الحالة بالنسبة لفييت نام ، كوسيلة لتشجيع تحقيق استخدام أفضل للطاقات ، الذي كانت سرعته قد خفت في وقت سابق من العقد بسبب مواجهة صعوبات حادة في المدفوعات الخارجية . وتهدف خطة

فييت نام الى تحقيق نمو بنسبة ٧,٥ في المائة في الناتج الاجمالي ، و ٨,٨ في المائة في الصناعة و ٨,٩ في المائة في الزراعة .

وتراوحت أهداف الناتج الكلي للبلدان ذات الاقتصاد المخطط في أوروبا لسنة ١٩٨٦ ما بين ٣,٣ و ٤,٤ في المائة ، باستثناء رومانيا ، حيث حدد المخططون النمو بنسبة تتراوح بين ١٠ و ١٢ في المائة . ويعني هذا تعجيل طفيف في المتوسط عن المستويات المتحققة في الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ . وفي الصين ، حدد الناتج الاجمالي بنسبة ٧ في المائة ، أي ما يوازي نحو نصف سرعة التقدم المسجلة في سنة ١٩٨٥ (الجدول الثاني ـ ١٣) . وقد حددت أهداف النمو في الصين لسنة ١٩٨٦ في سياق الحاجة المستمرة الى تحقيق التحديث والتعديل والقضاء على التصدعات في نظام الادارة الاقتصادية وتحقيق مزيد من التنسيق في أداء النمو القطاعي والجوانب الاخرى للتغييرات الجارية في التنظيم والادارة والهياكل الاقتصادية . ولذلك فمن المتوقع حدوث انخفاض حاد في النمو الاجمالي والصناعي والزراعي بالمقارنة بالتوسع المحموم في الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٥ .

أما بالنسبة للبلدان الآسيوية الاخرى ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، فالأمور أقل وضوحا . فقد أكدت السياسات التي أعلنتها فييت نام في أواخر سنة ١٩٨٥ وأوائل سنة ١٩٨٦ ، على سبيل الأولوية ، على التنمية الزراعية ، وتحسين الاستفادة من الطاقات لدعم النمو النشط للسلع الاستهلاكية وسلع التصدير ضمن أمور أخرى . وفي بقية البلدان ذات الاقتصاد المخطط في آسيا ، يبدو أن الخطط ترتكز على سياسات حذرة تماما لا تتوفر تفاصيلها الا جزئيا في المنشورات الرسمية .

ومن المتوقع أن تتحقق أهداف الناتج الاجمالي بالنسبة لأغلبية البلدان الأوروبية عن طريق كبح التوسع في الناتج الصناعي الى مدى معتدل يتراوح بين ٢ و ٤,٥ في المائة ـ أي ما يمثل في المتوسط قدرا طفيفا فحسب من تعجيل النمو عن المستوى المتحقق في الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ . وكانت رومانيا ، مرة أخرى ، هي الاستثناء حيث حددت النمو الصناعي بما يجاوز ٩ في المائة . وكانت الصين استثناءً هي الأخرى . ففي جهودها لتهدئة سرعة النمو المتحققة في الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ ، كانت تهدف الى ضغط النمو الصناعي من أكثر من ٢١ في المائة في سنة ١٩٨٥ الى نحو ٩ في المائة في سنة ١٩٨٦ .

الجدول الثاني -١٣ البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا : مؤشرات مختارة في مجال الاقتصاد الكلي ، ١٩٨١ - ١٩٨٧

	١٩٨١-١٩٨٥ فعلية	١٩٨٦-١٩٩٠ مخططة	١٩٨٤ فعلية	١٩٨٥ فعلية	١٩٨٦ مخططة	١٩٨٦ فعلية[أ]	١٩٨٧ مخططة
مجموع الناتج							
أوروبا الشرقية	٢,٢	٤,٠[ب]	٥,٣	٣,٧	٥,١	٤,٧	٤,٧
الاتحاد السوفياتي	٣,٦	٤,٣[ب]	٢,٩[ب]	٢,٥	٣,٨[ج]	٤,١	٣,٩
الصين	٩,٤	٦,٧	١٢,٠	١٢,٣	٧,٠	٧,٠[ب]	٧,٠
الناتج الصناعي							
أوروبا الشرقية	٣,٨	٤,٤[ب]	٤,٨	٤,١	٤,٤	٤,٧	٤,١
الاتحاد السوفياتي	٣,٧	٤,٦	٤,١	٣,٩	٤,٣	٤,٩	٣,٨
الصين	١٢,٠	٧,٥	١٦,٣	٢١,٤	٨,٨	١٠,٠[ب]	٠٠
الزراعة							
أوروبا الشرقية	١,١[د]	٢,٧[ب][د]	٦,٩	-١,٣	٣,٠	٥,١[ب]	٣,٢
الاتحاد السوفياتي	١,١[د]	٢,٧[د]	-٠,١	٠,١	٤,٤	٥,١	٣,٤
الصين	٨,١	٤,٠	١٣,٣	٣,٠	٣,٠	٤,٠[ب]	٠٠
الاستثمار							
أوروبا الشرقية	-١,٣[د]	٣,٤[ب][د]	٣,٣	٤,٠	٤,٠	٣,٦[ب]	٤,٨
الاتحاد السوفياتي	٣,٧[د]	٤,٣[د]	١,٩	٣,٠	٧,٦	٨,٠[هـ]	٥,٠
الصين[و]	١٨,٤	١٠,٠[ب]	٣٣,٩	٣٥,٠	٠٠	١٥,٠	٠٠

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى مصادر وطنية ودولية .

(تابع حواشي الجدول الثاني - ١٣)

(أ) أولية .

(ب) تقدير الأمانة العامة .

(ج) استخدم صافي الناتج المادي .

(د) النمو على مدى فترة الخمس سنوات بالمقارنة بالسنوات الخمس السابقة على أساس سنوي .

(هـ) قطاع الدولة فقط .

(و) الأسعار الجارية .

وفي المجال الزراعي ، سادت أهداف متنوعة . إذ كانت بلدان جنوب شرقي أوروبا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تأمل في تحقيق انتعاش كبير بعد بطء الأداء نوعا ما في سنة ١٩٨٥ . ومن ناحية أخرى كانت بلدان وسط أوروبا ترتقب تحقيق نمو طفيف إلى متوسط يفوق غلة المحاصيل الممتازة التي تحققت في سنة ١٩٨٥ . وتهدف السلطات الصينية الى تحسين محاصيل الحبوب والاعتدال في انتاج بعض المحاصيل الأخرى (القطن على سبيل المثال) نظرا لضعف أسعار السلع الأساسية .

وربما تكون أهم سمة من سمات بعض خطط البلدان الأوروبية هي الموقف إزاء التكوين الرأسمالي . وكان هذا واضحا بصفة خاصة بالنسبة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الذي خطط لتحقيق تعجيل حاد في النشاط الاستثماري (٧,٦ في المائة) ، وبدرجة أقل بالنسبة لبلدان أوروبا الشرقية ، ولا سيما رومانيا ، التي كانت قدرتها على المناورة مقيدة في السنوات الأخيرة . ومرة أخرى كانت السلطات الصينية تأمل في تحقيق سيطرة أفضل على النشاط الاستثماري ، عن طريق تدابير منها على سبيل المثال السياسة المركزية التي أدخلت بالفعل في منتصف سنة ١٩٨٥ .

معوقات اعترضت الأهداف والأداء في سنة ١٩٨٦

تدخلت بعض التطورات غير المتوقعة ، أو على أي حال ، أحداث لم يكن من الممكن أن تنعكس بشكل تام في الخطط ، في سلاسة تنفيذ نوايا المخططين في سنة ١٩٨٦ ،

ولاسيما في حالة الأعضاء الأوروبيين في المجموعة وهي : الانخفاض الحاد في أسعار الطاقة ، وتقلب الطقس ، والتقدم البطيء في الإصلاحات الاقتصادية والمشاكل الخاصة بكل قطر فيما يتعلق باستمرار النمو الصناعي .

وربما يكون أخطر هذه التطورات أو الأحداث الانخفاض في أسعار الطاقة ولاسيما النفط . وإن كانت أسعار الفحم قد انخفضت أيضا مما أثر على عائدات العملة القابلة للتحويل ولاسيما بالنسبة لبولندا . وعلى الرغم من أن كلا من البلدان ذات الاقتصاد المخطط ، باستثناء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والصين ، هي في المجموع بلدان صافي مبادلاتها من الوقود السائل استيرادي ، فقد استمدت كل منها قدرا كبيرا من عائدات العملة القابلة للتحويل من بيع المنتجات النفطية الى البلدان ذات الاقتصاد السوقي لفترة تقرب من العقد . وفي الوقت نفسه لا يزال الجزء الأكبر من واردات الخام في هذه البلدان يُشترى من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بموجب نظام تسعير الروبل القابل للتحويل . ورومانيا هي الاستثناء الرئيسي الوحيد لهذا التعميم .

ونتيجة لتدهور أسعار النفط العالمية ، تعرضت للضرر عائدات العملة القابلة للتحويل بالنسبة للبلدان التي صافي مبادلاتها من الوقود تصديري (الاتحاد السوفياتي والصين أساسا) ، على الرغم من حدوث زيادات كبيرة في كمية صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية من الاتحاد السوفياتي . ومع ذلك لم يتمكن معظم البلدان التي صافي مبادلاتها من الوقود استيرادي من تعويض الخسائر في السعر بزيادة الحجم نتيجة لعدم التوفر . وعلاوة على ذلك ، فإن هذه البلدان لم تستفد تماما من انخفاض اسعار النفط العالمية لأن أسعار الروبل القابل للتحويل لسنة ١٩٨٦ كانت مستندة مبدئيا الى متوسط الأسعار العالمية للنفط للفترة ١٩٨١-١٩٨٥ والى المتوسط السنوي لأسعار الصرف عن نفس الفترة ، أي السنوات التي تميز أغلبها بارتفاع الأسعار وارتفاع أسعار صرف الدولار . وبأسعار الصرف الرسمية السائدة ، ظلت اسعار النفط بالروبل القابل للتحويل (نحو ٢٦ دولارا الى ٢٨ دولارا للبرميل) أعلى بكثير من متوسط السعر العالمي (نحو ١٢,٥ دولارا للبرميل) ، حتى لو أُجري تخفيض نتيجة للإفراط الواضح في تقييم الروبل القابل للتحويل .

وفيما يتعلق بالمشتريات من بلدان عملتها قابلة للتحويل ، وهي أساسا البلدان المصدرة للوقود في الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، تحصل معظم بلدان أوروبا الشرقية على النفط الخام منها عن طريق ترتيبات تعاقدية . وفي بعض الحالات ، تأخذ

هذه الترتيبات ، الى حد بعيد ، شكل ترتيبات المقايضة الطويلة الاجل ، ولذلك لم يتمكن مستوردو الوقود في أوروبا الشرقية من الاستفادة بشكل تام من الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية من ناحية الاستيراد ، على الرغم من أن الصادرات من البلدان ذات الاقتصاد السوقي حملت الاثر الكامل لانخفاض السعر .

أما التطور الهام الثاني فقد كان أنماط الطقس وآثارها ، ولا سيما على الزراعة وتوليد الكهرباء الاولي . وباستثناء بولندا والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، يبدو أن الحبوب وعدة محاصيل صيفية أخرى في معظم بلدان أوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفياتي قد عانت في أوائل السنة من جفاف وحرارة امتدا لفترة طويلة . وقد أدى هذا الى اتباع بعض المواقف التجارية الحذرة . ومع ذلك فقد ساعدت الظروف المؤاتية نوعا ما التي سادت في النصف الثاني من السنة على زيادة محاصيل الحبوب الى مستويات تفوق بكثير المستويات المتوقعة في منتصف الصيف . وينطبق ذلك بصفة خاصة على اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وعلى عدة بلدان أخرى أيضا ، حتى أن السنة كانت في مجموعها طيبة بشكل قاطع بالنسبة للمنتجات الزراعية بصفة عامة .

وفي حين تغيرت الى العكس الحالة غير المؤاتية لناتج المحاصيل مع قرب موسم الحصاد على الانتهاء فقد كان لظروف الطقس عواقب وخيمة على قطاعات أخرى في عدد من بلدان المجموعة . فنظرا لقسوة الجفاف وطول امتداده ، عانى توليد الكهرباء بشدة نظرا لعدم التمكن من تأمين الطاقة الكهرمائية المخطط توليدها نتيجة لانخفاض مستويات المياه . وبالاضافة الى ذلك ، ففي الاتحاد السوفياتي كان للجفاف في بعض أجزاء آسيا الوسطى تأثير على مستويات المياه اللازمة لتوليد الطاقة الكهرمائية . وقد زاد من خطورة ذلك تعطل مفاعلات تشيرنوبيل عن العمل . وقد أسفر هذان العاملان عن بعض الاستنزاف في التوليد الأولى للكهرباء . وفضلا عن ذلك أدت التوقعات بضعف المحصول نسبيا خلال معظم النصف الاول من السنة في بعض بلدان أوروبا الشرقية والحظر الذي فرضه الاتحاد الاقتصادي الاوروبي على واردات الاغذية من أوروبا الشرقية بعد حادث تشيرنوبيل الى الإضرار بتجارة بلدان اوروبا الشرقية في المنتجات الزراعية على المدى القصير . ولكن يبدو أن النمو الزراعي في الصين وفييت نام ومنغوليا تقدم بشكل مرض تماما .

وثالثا ، ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن هذه البلدان تجتاز حاليا فترة تعكف فيها على إجراء عمليات إعادة تقييم جدية للسياسات الاقتصادية ، وآليات السياسة والمؤسسات الاقتصادية المساندة التي أُعلنت في مؤتمرات الاحزاب في عامي ١٩٨٥-١٩٨٦ .

واستمرت هذه الاصلاحات القلقة ، والتي اتسمت أحيانا بالمشقة ، "للآليات الاقتصادية التقليدية" في كثير من هذه البلدان وما نجم عنها من آثار على نطاق التعاون الاقتصادي ومداه ، وبصورة خاصة في إطار مجلس التعاضد الاقتصادي ، في الحض على التزام جانب الحذر - إلى حد الإفراط أحيانا - في متابعة الأهداف الاجتماعية - الاقتصادية القصيرة الأجل دون إهمال المرامي المتوسطة الأجل والطويلة الأجل(٣٧) .

وأخيرا فإن الانتعاش في الانتاج الصناعي الذي سجلته البلدان الأوروبية في النصف الثاني من عام ١٩٨٥ ، بعد أداء ضعيف جدا في النصف الأول من العام ، لم تكن مواصلته ممكنة طوال عام ١٩٨٦ في بعض بلدان المجموعة الأوروبية بسبب تشديد القيود على النقد الأجنبي . وعلى الرغم من وجود اتجاه في الأسواق المالية العالمية أكثر تحبيذا عامة لاقراض البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا وتحقيق بعض المكاسب بوجه عام في تخفيض تكاليف استيراد النفط من بلدان العملات القابلة للتحويل ، كان لابد من تقليل سرعة الأنشطة ، خصوصا في رومانيا ، في بعض الأحيان نظرا لنقص المدخلات الصناعية .

ولا تزال التفاصيل في ما يتعلق بأوجه الأداء في عام ١٩٨٦ ناقصة في هذه المرحلة بالنسبة إلى بعض البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا في آسيا . وتشير أرقام الانتاج الأولية بالنسبة إلى أوروبا الشرقية إلى نمو إجمالي بلغ نحو ٤,٧ في المائة . وعلى الرغم من أن هذا النمو يقل عن توقعات الخطة فإنه قد فاق المستوى الذي أُحرز عام ١٩٨٥ بنقطة مئوية كاملة . (انظر الجدول الثاني - ١٣) . وكان هناك كذلك تحسن قوي ، وإن يكن أصغر ، بالنسبة إلى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من ٣,٥ في المائة في عام ١٩٨٥ إلى ٤,١ في المائة في عام ١٩٨٦(٣٨) . وكان نمو الانتاج الاجمالي للصين ، البالغ نحو ٧ في المائة متمشيا تقريبا مع هدف الخطة . ومن المتوقع أن تتجاوز منغوليا هدف نموها الذي يبلغ ٤,٥ في المائة(٣٩) . وظل النمو في فييت نام إلى حد كبير دون الأهداف بنحو ٤,٣ في المائة (٥,٦ في المائة في الصناعة و ١,٤ في المائة في الزراعة) وطرأ عدد من المعوقات من قبيل النشاط الاستثماري الجامح ، ونوعية الانتاج والطاقة ، والمنتجات الصناعية الرئيسية الأخرى . وبالاضافة إلى ذلك تستمر جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في مواجهة مشاكل شديدة في إمداد المنتجات الهامة بالمدخلات ، والنفط بصورة خاصة ، بسبب تقييدات العملة الأجنبية ونمو الناتج المحلي دون الخطة .

وفاق النمو الصناعي في معظم بلدان أوروبا الشرقية السرعة الملاحظة في عام ١٩٨٥ (انظر الجدول الثاني - ١٣) . فقد كان أفضل مما خطط له في بولندا وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الالمانية . وتسارع في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية إلى ٤,٩ في المائة أو بنقطة مئوية واحدة زيادة على مستوى ١٩٨٥ . وانخفض الانتاج الصناعي للصين بصورة كبيرة من ٢٠ في المائة في النصف الاول من عام ١٩٨٥ إلى أقل من ٥ في المائة بحلول أواسط عام ١٩٨٦ ؛ ثم نهض بقوة . وكان النمو نحو ١٠ في المائة بالنسبة إلى السنة في مجموعها - وهو ما يفوق توقعات الخطة بدرجة كبيرة . ومن السمات الإيجابية لهذه السياسة التوسعية نوعا ما هو أن معدل النمو في الصناعة الخفيفة فاق نظيره للصناعة الثقيلة بهامش كبير . وهذا تطور ملائم بالنسبة إلى إمداد المصنوعات للتصدير وإلى تحسين الميزان في أسواق الاستهلاك المحلية على حد سواء - وهما أولويتان للخطة المتوسطة الاجل الحالية على نحو ما ترد مناقشته في الفصل السادس أدناه .

وتدل مستويات مخرجات النواتج أو الإنجازات المبلغة بالقياس إلى معدلات الخطة بالنسبة إلى الفروع الصناعية أو الوزارات على أن الجهود لتحسين نوعية ونطاق الناتج في قطاع صناعة الآلات ، خصوصا الالكترونيات ، والتشغيل الآلي ومعدات الحاسبة الالكترونية بدأت تثمر في معظم البلدان الأوروبية الأعضاء في المجموعة . وفي حالة الاتحاد السوفياتي فاق النمو في مواد البناء والميتالورجيا ، بما في ذلك الصلب ، وصناعة الآلات ، سرعة التقدم بالنسبة إلى الصناعة ككل ، ولكن لم يتم تسجيل إنجاز مثير في تغيير هيكل الانتاج الصناعي لصالح التكنولوجيا الرفيعة . ونما إنتاج المنتجات الصناعية الأولية والوسيطة في الصين بسرعة ثابتة كانت أعلى بدرجة كبيرة من النمو الصناعي الكلي ، محسنة بذلك توازن السوق .

وكان عام ١٩٨٦ إلى حد ما عاما طيبا بالنسبة إلى الزراعة ككل على الرغم من المحاصيل الضعيفة للحبوب في بعض البلدان . وفي أوروبا الشرقية ربما يكون النمو الكلي في القطاع قد فاق ٥ في المائة - أعلى بدرجة كبيرة من الـ ٢ في المائة لمعدل التوسع المخطط (انظر الجدول الثاني - ١٣) . ولكن النمو الزراعي في عام ١٩٨٦ كان مختلطا كما سبق أن لوحظ آنفا ، مع محاصيل قياسية أو قريبة من القياسية في الجزء الشمالي من أوروبا الشرقية ، ولكنه كان عاما آخر من أعوام نمو المحاصيل الضعيف نسبيا والأدنى بلا ريب من الخطة في بعض بلدان أوروبا الوسطى . وكان مجموع إنتاج الحبوب للمجموعة الأوروبية نحو ٣١٠ ملايين طن ، وهو ما يمثل نموا يبلغ نحو ٥ في المائة بالنسبة إلى أوروبا الشرقية ونحو ١٠ في المائة في اتحاد الجمهوريات

الاشتراكية السوفياتية . وبلغ محصول الحبوب بالنسبة إلى البلد الاخير ٢١٠ ملايين طن أو أكثر بمقدار ٢٠ مليون طن تقريبا عن ما كان عليه في العام السابق . ونمت محاصيل الصين بصورة مرضية أيضا ، لان معدل نمو الانتاج الزراعي فاق الخطة وإنجاز عام ١٩٨٥ على حد سواء .

ويبدو أن أكبر الانحرافات عن الخطط قد انبثقت من النشاط الاستثماري وموازين التجارة الخارجية . وكانت النفقات الرأسمالية عاملا محددا حاسما لإنعاش النمو فعليا في جميع البلدان الاوروبية ذات الاقتصاد المخطط مركزيا . فقد عجلت جميعها ما عدا بولندا ورومانيا وهنغاريا من خطى النشاط الاستثماري في عام ١٩٨٥ ، ولكن بعضها فقط اختار تكرار هذا الجهد في عام ١٩٨٦ . فقد سعى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلغاريا ورومانيا فقط إلى تحقيق انعاش رئيسي في عام ١٩٨٦ . وتجاوزت الاستثمارات الخطط في تشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الالمانية وهنغاريا كما اتضح في نهاية الأمر . وكانت خطى التقدم متواضعة على أحسن تقدير في الاماكن الاخرى .

وكانت الزيادة الحادة في حجم المشاريع التي يجرى تنفيذها ، خلافا لاهداف المخططين تماما ، مخيبة للآمال خصوصا في بلدان اعتمدت على إحراز تقدم كبير في التحديث عن طريق تعجيل النشاط الاستثماري ، بما في ذلك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . فقد كان التقدم في إعادة تنظيم عملية الاستثمار وتخفيض فترات تكوين الأصول الرأسمالية أكثر تواضعا بكثير عما كان يأمل مقررو السياسات . وكان لتقييدات التجارة الخارجية في بعض بلدان أوروبا الشرقية ، خصوصا بولندا ، أولوية بدرجة تعذر معها تلبية أكثر من توسع بسيط في الطلب المحلي وكان هذا بصورة عامة مخصصا للاستهلاك الشخصي .

وعلى الرغم من أن الاداء الاقتصادي الصيني يعتبر أحسن توازنا ويتقدم بخطى أكثر طبيعية في عام ١٩٨٦ عن ما كان عليه في السنوات الثلاث التي سبقته ، استمر التوسع الاستثماري بمعدل مرتفع جدا (بالاسعار الجارية ، ١٥ في المائة في قطاع الدولة وعلى الارجح بنفس المقدار في الانشطة الصناعية للقطاع الريفي ، وهذا قد يمكن ترجمته إلى نحو ٧ إلى ٨ في المائة بالاسعار الثابتة) . ولا يزال هذا أكثر من أهداف المخططين بدرجة كبيرة ، وترمي السلطات إلى تقليله أكثر في السنوات المقبلة .

الحواشي

(١) أسعار النفط مخفضة بمعامل استبعاد التضخم من الناتج المحلي الاجمالي للبلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو .

(٢) مخفضة بأسعار المصنوعات المصدرة من البلدان الصناعية .

(٣) للاطلاع على معالجة نظرية للصلة بين قيمة الدولار وسعر النفط ، انظر Paul Krugman, "Oil and the Dollar", in J. Bhandari and B. Putnam (eds.), Economic Interdependence and Flexible Exchange Rates (Cambridge, Mass., 1983, pp. 179-190) وللاطلاع على عمل تجريبي تم مؤخرا يتعلق بأسعار النفط وقيمة صرف الدولار ، انظر B. Trehan,. "Oil Prices, Exchange Rates and the U.S. Economy: an empirical investigation",. in Federal Resevce Bank of San Francisco 1986, Economic Review, No.4, Fall pp. 25-43 والنتيجة الاساسية التي خلصت اليها الدراسة هي أن للتغيرات في قيمة الدولار أثرا كبيرا على سعر النفط بالدولار وليس العكس .

(٤) حسب الحالة في منتصف ١٩٨٦ . قدر مجموع حيازات "أوبك" من الاصول الاجنبية التي يمكن التعرف عليها بحوالي ٤٤٩ بليون دولار ، منها ٧٧ بليون دولار في الولايات المتحدة وحوالي ١٣٠ بليون دولار في مصارف العملات الاوروبية والمراكز المالية الخارجية . ويعتقد أن جزءا كبيرا من المبلغ الاخير مقوم بالدولار رغم أنه لا يوجد تقدير دقيق . وللاطلاع على تفاصيل الاموال المعروفة للبلدان المصدرة للنفط ، انظر Bank of England, Quarterly Bulletin vol. 26, No. 4 (December 1986), p. 491 .

(٥) بوجه عام يمكن للبلدان المستوردة للنفط التي ترتفع عملاتها في مقابل دولار الولايات المتحدة أن تحقق ، بالنسبة لمستوى بعينه لسعر النفط بالدولار ، مكاسب في معدلات التبادل التجاري (وارتفاعا في دخلها القومي الحقيقي) مما ينشأ عنه ارتفاع في مستوى الطلب على النفط . ويساعد الانخفاض في سعر النفط بالدولار على تعزيز هذا الاثر .

(٦) يمكن عادة حتى لفائض بسيط في الامدادات النفطية أن يؤدي ، بسبب عدم مرونة الطلب على النفط تمشيا مع سعره ، الى انخفاض حاد في سعر النفط . ويؤدي

(يتبع)

الحواشي (تابع)

(تابع الحاشية رقم ٦)

ذلك ، بدوره ، الى انخفاض حاد في كمية الدولارات اللازمة للمعاملات الدولية في تجارة البترول ، الامر الذي قد يعمل على خفض قيمة الدولار . وبالاضافة الى ذلك إذا لجأت البلدان المصدرة للنفط الى بيع بعض أصولها المقومة بالدولار من أجل التعويض عن النقص في الايرادات ، فربما تعرض الدولار لمزيد من الضغط .

(٧) تخطى المستثمرون في البلدان ذات الفوائض المالية في أوروبا الغربية واليابان في السنوات الاخيرة المستثمرين في البلدان النامية المصدرة للنفط في مجال شراء الاصول المقوّمة بالدولار . وقد تجاوزت التدفقات الكثيفة لرأس المال من البلدان الصناعية الى أسواق رأس المال في الولايات المتحدة التدفقات الآتية من "أوبك" . ففي الفترة بين ١٩٨٣ و ١٩٨٦ (أيلول/سبتمبر) ، على سبيل المثال ، ارتفعت إلتزامات مصارف الولايات المتحدة تجاه البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط بمبلغ ٠٧, بليون فقط في الوقت الذي ارتفعت فيه تجاه أوروبا الغربية واليابان بمبلغ ٥٧,٦ بليون دولار (انظر Federal Reserve Bulletin vol. 73, No.1 (January 1987, P.A 59)) . وفضلا عن ذلك ، فبحلول عام ١٩٨٥ ، لم يتجاوز متوسط الطلب الدولي اليومي على الدولارات من جراء المعاملات الوقودية بليون دولار في الوقت الذي ربما بلغ فيه مجموع حجم المعاملات اليومية بالدولار في المراكز الدولية للقطع الاجنبي ٢٠٠ بليون دولار .

(٨) بين النصف الثاني من ١٩٨٥ ومنتصف ١٩٨٦ انخفضت معدلات التضخم في جمهورية المانيا الاتحادية واليابان بنسبة ٢,٢ في المائة و ١,٥ في المائة ، على التوالي . بيد أنه فيما يتعلق بالولايات المتحدة فقد كان انخفاض معدلات الفائدة (العائد من السندات الحكومية الطويلة الاجل) أقل أهمية : إذ أن سعر الفائدة انخفض بما لا يتجاوز ٩٥ نقطة أساس في جمهورية المانيا الاتحادية و ١٩٨ نقطة أساس في اليابان . وربما يوضح ذلك أنه الى جانب الموقف النقدي غير الليّن نسبيا لجمهورية المانيا الاتحادية واليابان ، فإن التوقعات التضخمية في هذين البلدين تأثرت بانخفاض أسعار النفط بدرجة أقل من تأثر مثيلاتها في الولايات المتحدة .

(٩) عدّل الناتج القومي الاجمالي بالتغيرات في معدلات التبادل التجاري .

الحواشي (تابع)

(١٠) من بين البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو تدنى الحساب الجاري الموحد للبلدان المصدرة للنفط الرئيسية (أي كندا والمملكة المتحدة والنرويج بحوالي ٢٢ بليون دولار في عام ١٩٨٦ في حين ظل أثر انخفاض سعر النفط على نمو الناتج فيها ضئيلا نسبيا . وبالرغم من ذلك تعرض الجميع لخسائر كبيرة في معدلات التبادل التجاري تراوحت بين ٢ في المائة و ١٥ في المائة من الدخل القومي الحقيقي . بيد أن الدرجة العالية من التنويع الاقتصادي كانت العامل الرئيسي في الحد من حجم الأضرار التي أصابت هذه البلدان بالمقارنة الى البلدان النامية المصدرة للطاقة .

(١١) يساوي سعر الصرف الحقيقي على أساس ثنائي سعر الصرف الإسمي مصححا بالفارق بين معدل التضخم في البلد الأصلي (المصدر) ومعدل التضخم في سوق التصدير (المورد) . فعلى سبيل المثال ، انخفض "ون" جمهورية كوريا في الفترة ما بين ١٩٨٠ وأوائل ١٩٨٧ بمعدل ٣٨ في المائة بالقيمة الحقيقية في مقابل الدولار ، نظرا لارتفاع الميزان التجاري لذلك البلد من عجز كان يبلغ ٤,٥ بليون في عام ١٩٨٠ الى فائض قدر بمبلغ ٤ بليون دولار في عام ١٩٨٦ .

(١٢) ارتفعت الصادرات الموحدة لجمهورية كوريا وسنغافورة وهونغ كونغ ، المقاطعة الصينية ، كنسبة مئوية من التجارة العالمية من ٣,٨ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٦,٦ في المائة في عام ١٩٨٦ . وفضلا عن ذلك ارتفع الميزان التجاري الموحد لهذه البلدان في مقابل بقية العالم من عجز بلغ ١٢ بليون دولار في ١٩٨٠ الى فائض بلغ ١٦ بليون في عام ١٩٨٦ .

(١٣) للاطلاع على موجز مفيد لأثر تكيفات سعر الصرف على الدين الخارجي للبلدان النامية في شرق آسيا ، انظر Economic and Social Survey of Asia and the Pacific 1986 (United Nations Publications, Sales No. E.87.II.F.1), pp. 26-27 .

(١٤) من المهم ملاحظة أن حجم واردات أوروبا الشرقية كمجموعة (أي البلدان الأوروبية ذات الاقتصاد المخطط مركزيا باستثناء الاتحاد السوفياتي) قد ازداد بدرجة كبيرة في عام ١٩٨٦ . وفي الواقع فإن مجموع حجم صادراتها الى البلدان غير الاشتراكية انخفض بمعدل ٥ في المائة في حين أن حجم وارداتها من نفس المجموعة ارتفع بأكثر من ٦ في المائة .

الحواشي (تابع)

(١٥) على سبيل المثال ، بلغ الهامش بين معدلات نمو حجم الواردات وحجم الصادرات في البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو في عام ١٩٨٤ ، وهي سنة أخرى شهدت تغيرات كبيرة في التدفقات التجارية الدولية ، ٢,٥ نقطة مئوية (لصالح الواردات) في حين زاد نفس الهامش عن ٦,٥ نقطة مئوية في عام ١٩٨٦ . ولكن في عام ١٩٨٤ شهدت هذه البلدان انخفاضا في معدلات تبادلها التجاري (٠,٥ في المائة) بينما تحسنت معدلات تبادلها التجاري في عام ١٩٨٦ بشكل حاد بنسبة ١٠ في المائة تقريبا . وباختصار فإن المكاسب التي حققتها البلدان الصناعية في معدلات التبادل التجاري في عام ١٩٨٦ فاقت بدرجة كبيرة خسارتها في الحجم التجاري .

(١٦) تحسن رصيد الحساب الجاري الموحد للبلدان الصناعية بالقيمة الإسمية بحوالي ٥٠ بليون دولار في عام ١٩٨٦ . ولكنه انخفض بالقيمة الحقيقية ، بأسعار ١٩٨٥ الثابتة ، بحوالي ٧٠ بليون دولار .

(١٧) OECD Economic Outlook, No. 40, December 1986, pp. 36-43 وعلى سبيل المثال ، في الوقت الذي انخفضت فيه أسعار الطاقة المستوردة بمعدل ٥٥ في المائة في اليابان (بين الربع الثاني من عام ١٩٨٢ والربع الأول من ١٩٨٦) فإن أسعار الغازولين بعد الضرائب لم تنخفض بأكثر من ٢١ في المائة ؛ وفي إيطاليا بالرغم من انخفاض أسعار الطاقة بحوالي ٣٠ في المائة في ذات الفترة فقد ارتفعت أسعار الغازولين بعد الضرائب بمعدل ١٨ في المائة . وانخفضت أسعار الطاقة المستوردة بالنسبة للبلدان الصناعية ككل بمعدل ٤٠ في المائة ولكن أسعار الغازولين بعد الضرائب لم تنخفض بأكثر من ١٥ في المائة .

(١٨) باستبعاد الآثار الضمنية للأسعار ، فإن الأثر المترتب على خفض حجم الواردات من جانب البلدان المصدرة للطاقة على الناتج القومي الاجمالي للبلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو يمكن حسابه (بالتقريب) كما يلي : (-٠,٢٠) (٠,٣٥) (٠,١٥) = ٠,٧ في المائة ، حيث تمثل النسبة ٠,٣٥ حصة الصادرات الى البلدان النامية المصدرة للطاقة من مجموع صادرات البضائع للبلدان الصناعية ، وتمثل النسبة ٠,١٥ حصة صادرات البضائع من الناتج القومي الاجمالي للبلدان الصناعية . وبافتراض مضاعف دولي قدره ١,٥ ، يمثل الآثار الثانوية (أو الجانبية) ، فإن الاثر الكلي لانخفاض الصادرات الى البلدان المنتجة للنفط في عام ١٩٨٦ بلغ حوالي نقطة مئوية واحدة من الناتج القومي الاجمالي .

الحواشي (تابع)

(١٩) تشير النتائج الأولية من دراسات الارتداد التي تحاول عزل أثر التغيرات في التدفقات التجارية ، وفي معدلات التبادل التجاري وفي معدلات الفائدة الحقيقية ، على معدل نمو الناتج ، الى أن للفائدة الحقيقية أثرا كبيرا للغاية وأنه يهيمن على أثر المتغيرات التجارية .

المتغير التابع : معدل نمو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي

	تغير ثابت (متوسط معدل نمو الناتج القومي الاجمالي ١٩٦٥-١٩٧٣)	حجم الصادرات	معدلات التبادل التجاري	الفائدة الحقيقية	متغير صوري ١٩٧٤-١٩٨٤	(معامل ر٢ الإرتداد)
المجموع للبلدان النامية	٦,٤ (١٤,٨) *	٠,١١ (٣,٨) *	٠,١٠ (٣,٣) *	-٠,٤٦ (- ٨,٣) *	-١,٦٠ (- ٣,٣) *	٠,٩٠
البلدان التي صافي مبادلاتها في مجال الطاقة استيرادي	٥,٥ (١١,٤) *	٠,٠٨ (١,٥)	٠,٠٧ (١,٥)	-٠,٣٤ (-٥,٦) *	-١,٠٠ (- ٣,٣) *	٠,٧٣
البلدان التي صافي مبادلاتها في مجال الطاقة تصديري	٧,٥ (٩,٣) *	٠,١٧ (٣,٨) *	٠,٠٤ (٣,٩) *	-٠,٤١ (- ٣,٥) *	-٣,٩ (-٣,٨) *	٠,٩١
البلدان المقترضة الرئيسية	٦,٥ (١٠,٣) *	٠,٠٢ (٠,٣)	٠,١٩ (٣,٥) *	-٠,٤٧ (- ٤,٣) *	-١,٨٣ (١,٨) *	٠,٧٣

ملحوظة : طريقة التقدير : المربعات الدنيا العادية ؛ فترة التقدير : ١٩٦٥ - ١٩٨٤

(يتبع)

الحواشي (تابع)

(تابع الحاشية رقم ١٩)

كل المتغيرات معبر عنها بنسبة مئوية للتغيير (ما عدا معدل الفائدة الحقيقية الذي عبر عنه بالقيمة المئوية) . الارقام بين الاقواس هي إحصاءات وتدل العلامة (*) على أهمية المتغير عند المستوى ٠,٠٥ . وصوبت جميع الارتدادات من أجل الارتباط التتابعي . وقد استخدمت المجموعات القطرية للامانة العامة للامم المتحدة . يقيس المتغير الصوري الانخفاض في النشاط المئوية في متوسط معدلات نمو الناتج السنوي منذ ١٩٧٣ بمعزل عن المتغيرات الواردة في الجدول .

وخلصت دراسة لصندوق النقد الدولي (Susan M. Schadler, "Effect of a Slowdown in Industrial Economies on Selected Asian Countries" (كانون الثاني/يناير ١٩٨٦) الى أن لانخفاض (ارتفاع) معدلات الفائدة في الولايات المتحدة أثرا إيجابيا (سلبيا) كبيرا على معدل نمو الناتج القومي الاجمالي في البلدان الآسيوية . انظر أيضا David Goldsborough and Iqbal Zaidi, "The Transmission of Economic Influences form Industrial to Developing Countries", in Staff Studies for the World Economic Outlook, (Washington, D.C., IMF, July 1986), pp. 173-187; R. Dornbusch, "policy and performance links between LDC debtors and industrial nations", brookings papers on Economic Activity, No. 2 (1985), pp. 303-356 .

(٢٠) "الكساد المقترن بالتضخم" يشير عموما الى فترات طويلة نسبيا ينخفض فيها معدل نمو الناتج ويرتفع معدل البطالة ويرتفع معدل التضخم . وللاطلاع على تحليل مفصل لهذه الظاهرة أثناء السبعينات انظر Michael Bruno and Jeffrey Sachs, Economics of Worldwide Stagflation (Cambridge, Mass., Harvard University Press, 1985) .

(٢١) كان تكوين رأس المال الثابت الاجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي للبلدان ذات الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو كمجموعة ٢٢,١ في المائة في عام ١٩٨٠ و ٢٠,٢ في المائة في عام ١٩٨٥ . وانخفضت النسبة في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي من ٢١,٢ في المائة في ١٩٨٠ الى ١٨,٦ في المائة في عام ١٩٨٥ (انظر OECDE Economic Outlook, No. 40 (December 1986), table R3) .

الحواشي (تابع)

(٣٢) انظـــر : Adebayo Adedeji, "Adedeji's Message", West Africa ، ١٢ و ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ .

(٣٣) انظـــر : Andres Bianchi, Robert Devlin and Joseph Ramos, "The Adjustment Process in Latin America 1981-1986" ورقة أعدت للندوة المعنية ببرامج التكيف الموجهة نحو النمو ، التي دعا الى عقدها البنك الدولي وصندوق النقـــد الدولي ، واشنطن العاصمة . ٢٥ - ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٧ .

(٣٤) في حالة المكسيك ونيكاراغوا فقط حدث تسارع حاد في معدلات التضخم .

(٣٥) للاطلاع على دراسات متعددة فيما يتعلق بأداء الاستثمار في البلـــدان النامية أثناء الثمانينات ، انظر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحـــر الكاريبـــــــي ، "Preliminary Overview of the Latin American Economy, 1986" (LC/G.1454) ; M. Watson, D. Mathieson, R. Kincaid, and E. Kalter, International Capital Markets Development and Prospects, Occasional Paper No. 43 (Washington, D.C. IMF, February 1986) pp. 77-81. Inte-American Development Bank, Economic and Social Progress in Latin America: 1986 Report, 1986 Report (Washington, D.C.), pp 23-25 ؛ "دراسة الحالة الاقتصادية في العالـــم ، ١٩٨٦" (منشورات الامم المتحـــدة ، رقم المبيع E.86.II.C.1) ، الصفحـــات ١٠٨ - ١٢١ ؛ IMF, World Economic Outlook, April 1986, pp. 58-60 .

(٣٦) تعرف تكلفة وحدة العمل في الصناعة التحويلية بأنها فاتورة الأجـــر الاسمي لكل وحدة من الناتج الحقيقي في قطاع الصناعة التحويلية . ويساوي النسبـــة المئوية للتغير في تكلفة وحدة العمل النسبة المئوية للتغير في متوسط معدل الأجـــر الإسمي ناقصا النسبة المئوية للتغير في متوسط انتاجية العمل (الناتج حسب ساعـــات العمل) .

(٣٧) هناك دليل عملي يدعم هذه النظرية (انظـــر W. Beckerman and T. Jenkinson, "What Stopped the Inflation? Unemployment or Commodity Prices?", The Economic Journal, March 1986, pp. 39-54) .

الحواشي (تابع)

(٢٨) شهدت ايطاليا والمملكة المتحدة وحدهما (في عام ١٩٧٥) عجزا في حسابهما الجاري كنسبة مئوية من ناتجهما القومي الاجمالي يزيد عن عجز الولايات المتحدة في ١٩٨٦ .

(٢٩) انظر: Vincent Reinhart, "Macroeconomic Influences on the U.S. - Japan Trade Imbalance", Federal Reserve Bank of New York Quarterly Review, Spring 1986, pp. 6-11 . وتخلص هذه الدراسة الى أن انخفاض نمو الدخل في اليابان عنه في الولايات المتحدة في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ يعزى اليه ٤٠ في المائة من التدهور في الميزان التجاري الثنائي . وخلصت دراسة سابقة أجراها Stephen Marris (Deficits and the Dollar: The World Economy at Risk (Washington, D.C. Institute for International Studies, December 1985) ، وقد بحثت الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ بأكملها الى أن الفجوة في النمو بين الولايات المتحدة وبقية العالم تمثل ٢٥ في المائة من مجموع التدهور في عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة . على أن أثر الفجوة في النمو في ١٩٨٤ ازدادت الى ٥٠ في المائة .

(٣٠) انظر : Philip Turner, "Savings, Investment and Current Account An Empirical Study of Seven Major Countries, 1965-1984" Bank of Japan, Monetary and Economic Studies vol. 4, No. 2 (October 1986) pp. 1-58; Bank for International Settlements, Annual Report (Basle, June 1986) pp. 62-66; Council of Economic Advisers, Economic Report of the President, (Washington, D.C., United States, Government Printing Office February, 1987) pp. 107-113 .

(٣١) للاطلاع على تحليل للتقديرات الاحصائية لمرونة الطلب حسب الدخل والسعر بالنسبة لصادرات وواردات كل من الولايات المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية واليابان انظر : Yuzo Kumasaka, "Japan's trade survey since the G-5 meeting of September 1985" ، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للامانة العامة للامم المتحدة ، ورقة العمل رقم ٣ ، ايار/مايو ١٩٨٧ .

وتعرّف مرونة الطلب حسب الدخل بالنسبة للواردات بأنها التغير بالنسبة المئوية في حجم الواردات المطلوبة الذي تحدثه زيادة بنسبة واحد في المائة في الدخل الحقيقي للبلد مع ثبات جميع المتغيرات الاخرى ، بما في ذلك الاسعار .

(يتبع)

الحواشي (تابع)

(تابع الحاشية رقم ٣)

وتعرّف مرونة الطلب حسب السعر بالنسبة للصادرات بأنها التغير بالنسبة المئوية في حجم الصادرات المطلوبة الذي تحدثه زيادة ١ في المائة من الايراد الحقيقي لشركاء البلد التجاريين ، مع ثبات جميع المتغيرات الاخرى بما في ذلك الاسعار .

وتعرّف مرونة الطلب حسب السعر بالنسبة للصادرات بأنها التغير بالنسبة المئوية في حجم الصادرات عندما تزيد أسعار الصادرات بمعدل ١ في المائة مع ثبات الدخل الحقيقي للشركاء التجاريين وجميع الاسعار الاخرى . وتعرّف مرونة الطلب على الواردات بأنها التغير بالنسبة المئوية في حجم الواردات عندما تزيد أسعار الواردات بمعدل ١ في المائة ، مع ثبات دخل البلد الحقيقي وجميع الاسعار الاخرى .

وتقديرات معادلات الطلب على الصادرات والواردات هي كما يبينها الجدول التالي :

حجم التجارة حسب البلد		مرونة الأسعار (أ)		
		المرونة حسب الدخل	المدى القصير	المدى الطويل (ب)
اليابان	الصادرات	١,٧٥	- ٠,٠٦	- ١,٣٥
	الواردات	٠,٧٥	- ٠,٠٣	- ٠,٤٩
(المانيا - جمهورية الاتحادية)				
	الصادرات	٠,٩٥	- ٠,٠٤	- ٠,٣٦
	الواردات	٢,٠٤	- ٠,٢١	- ٠,٤٦
الولايات المتحدة				
	الصادرات	١,٠٠	- ٠,٢١	- ٠,٩٣
	الواردات	٢,١٩	- ٠,٣٠	- ١,٢٠

(يتبع)

الحواشي (تابع)

(تابع الحاشية رقم ٣١)

ملحوظة : طريقة التقدير : المربعات الدنيا العادية ؛ فترة التقدير : من الربع الاول ١٩٧٧ الى الربع الاول ١٩٨٦ .

(أ) السعر النسبي للصادرات : قيمة الوحدة من الصادرات بالدولار مقسومة على قيمة الوحدة في بقية العالم ؛ السعر النسبي للواردات : قيمة الوحدة من الواردات بالعملة المحلية مقسومة على سعر الجملة في البلد .

(ب) المدى القصير : ربع واحد ؛ المدى الطويل : ثمانية أرباع .

(٣٢) تتمتع المصنوعات التي يتم الاتجار فيها دولية بمرونة في الطلب حسب الدخل أعلى من تلك التي تتمتع بها المواد الخام . ففي الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٦ ، بلغت حصة تجارة المصنوعات كنسبة مئوية من مجموع الواردات في اليابان ٢٤ في المائة و ٥٨ في المائة في جمهورية ألمانيا الاتحادية و ٦٢ في المائة في الولايات المتحدة . وكانت نفس الحصص على جانب الصادرات هي ٩٨ في المائة في اليابان و ٩٠ في المائة في جمهورية ألمانيا الاتحادية و ٧٠ في المائة في الولايات المتحدة .

(٣٣) فيما يتعلق بالولايات المتحدة فإن الحساب البسيط ، اذا ظلت جميع العوامل الأخرى ثابتة ، هو كما يلي : (٢,٢ [مرونة الواردات حسب الدخل]/١,٠ [مرونة الصادرات حسب الدخل]* ١,٦٥ = ٣,٦ حيث تكون ١,٦٥ النسبة الأولية للواردات الى الصادرات . وهكذا يجب أن تنمو التجارة العالمية بمعدل ٣,٦ مرة من معدل نمو الطلب المحلي في الولايات المتحدة .

(٣٤) يُعرف شرط الشبات هذا بشرط مارشال - ليرنر . وتشير تقديرات الامانة العامة الى أن الشرط ينطبق بالنسبة للولايات المتحدة واليابان ولكن النتائج بالنسبة لجمهورية ألمانيا الاتحادية لا تبرر استنتاجا جازما .

(٣٥) يلاحظ أثر المنحنى الرائي لأن العقود التجارية يُصادق عليها عادة قبل فترة طويلة من تاريخ التسليم ولكن المعاملات تسجل في الاحصاءات التجارية . ولهذا فإن الأحجام التجارية ، بالنسبة لتغير بعينه في سعر الصرف ، لن تتأثر لبعض

(يتبع)

الحواشي (تابع)

(تابع الحاشية رقم ٣٥)
من الوقت . ونظرا لأن فاتورة الصادرات تصدر بعملة البلد المصدّر كما هي الممارسة العادية في البلدان الصناعية فإن الرصيد التجاري ربما يسوء في البداية بسبب الانخفاض في قيمة سعر الصرف .

(٣٦) انظر : James Tobin, "Proposal for International Monetary Reform", Eastern Economic Journal, July/October 1978; and R. Dornbusch, "Exchange Rate Economics: 1986", National Bureau of Economic reserch, Working Paper No. 2071, November 1986 .

(٣٧) تناقش هذه التغيرات الشاملة تفصيلا في الفصل السادس أدناه .

(٣٨) بيانات الاقتصاد الكلي لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية للفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٦ تبدو غير منسجمة احصائيا في بعض الحالات . مثال ذلك أن البيانات المنشورة في الحولية الاحصائية لعام ١٩٨٥ ليست منسجمة داخليا وتبدو أنها بنيت على تنقيحات للبيانات المنشورة في طبعات سابقة من الحولية أو في البيانات المبلغة من أمانة مجلس التعاضد الاقتصادي . وتتصل ذات المشاكل في القابلية للمقارنة ببعض البيانات الأولية لعام ١٩٨٦ . وربما يكون أحد الأسباب الرئيسية لذلك هو تنقيح المنهجية في حساب الناتج الكلي ومستويات الاستخدام عند حدوث انخفاض حاد في انتاج واستهلاك احدى فئات المنتجات المهمة (المشروبات الكحولية في حالة السلع الاستهلاكية) . ويبدو أن تعديلات أخرى قد ادخلت على بعض الحسابات دون غيرها .

(٣٩) التفاصيل المتعلقة بالبلدان الآسيوية ذات الاقتصاد المخطط مركزيا (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وفييت نام) تمر بمرحلة أولية لا تتيح إجراء أي تقدير يمكن التعويل عليه .

الفصل الثالث

التجارة الدولية

اهتزت أنماط التجارة الدولية في عام ١٩٨٦ نتيجة للهبوط الحاد في أسعار النفط ، وظلت تتأثر بالتغيرات المفاجئة في قيمة العملات وحالة الانكماش السائدة في عدة بلدان مدينة . وأدى ذلك الى إعادة توزيع التجارة بشكل كبير والى استمرار النمو البطئ .

وارتفعت أسعار السلع الأولية خلاف الوقود بحوالي ٥ في المائة ، وانخفضت أسعار النفط المقومة بالدولار بحوالي ٤٥ في المائة في الأسواق الدولية ، في حين زادت الأسعار الدولارية للمصنوعات بنسبة ٢٠ في المائة . وأدى هذا التغيّر في الأسعار النسبية للسلع الأولية الى تحرك معدلات التبادل التجاري بشكل لم يسبق لها مثيل .

وكان هبوط أسعار النفط وما ترتب عليه من انخفاض في الناتج النفطي لدى المنتجين ذوي التكاليف المرتفعة من العوامل الرئيسية الكامنة وراء الزيادة الطفيفة في نمو التجارة العالمية في عام ١٩٨٦ فقد زاد حجم التجارة النفطية بحوالي ١٠ في المائة . ومع ذلك ، كانت الأسعار النفطية الأكثر انخفاضا مدمّرة بالنسبة لكثير من مصدّري الطاقة ، وبصفة خاصة بالنسبة للمثقلة كواهلهم بديون كبيرة .

ونمت التجارة العالمية ككل ببطء ، بحوالي ٣,٥ في المائة ، لكن اختلفت الخبرات القطرية اختلافا بالغا . ففي حين زاد حجم واردات البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو بحوالي ٨ في المائة ، انخفت واردات البلدان النامية المصدّرة للطاقة بحوالي ١٠ في المائة . وزادت واردات اليابان والولايات المتحدة الأمريكية بشكل حاد . وانخفضت واردات الصين بحوالي ٢٠ في المائة ، في حين انخفضت واردات بلدان أخرى من البلدان ذات الاقتصاد السوقي المخططة مركزيا انخفاضا ضئيلا .

وكان للضغوط والاختلالات في الاقتصاد العالمي ، التي يجرى مناقشتها في موضع آخر من هذه الدراسة أثر عميق على نمو التجارة العالمية وعلى تدفق التجارة بين مختلف البلدان . ومازالت البلدان النامية ذات المديونية الكبيرة مجبرة على توسيع صادراتها لخدمة ديونها وتقييد النمو في صادراتها كجزء من جهودها لاصلاح مسار اقتصادها .

ومازال توفير البيئة التجارية الصالح مسألة بالغة الاهمية بالنسبة لنمو الاقتصاد العالمي وسهولة التغلب على بعض اختلالاته الراهنة . لكن النظام التجاري المتعدد الأطراف نفسه يتعرض لضغوط خطيرة ، ولم تسفر المحاولات المتعددة لإعلان النوايا الوطنية والدولية على تقوية النظام عن أية نتيجة هامة . وازدادت التوترات التجارية خلال هذه السنة ، ولم يكن هناك أي مؤشر على تراجع السياسة الحمائية . ففي بواكير عام ١٩٨٧ ، أثارت الاجراءات التقييدية الجديدة المخاوف من نشوب حرب تجارية مستعرة الأوار بين بعض البلدان الصناعية . على أن المبادرات الدولية الأخيرة ، التي بدأت جولة جديدة من المفاوضات التجارية تنطوي بالفعل على بعض الأمل في التحسّن .

نمو التجارة العالمية

تقدّر الصادرات العالمية في عام ١٩٨٦ بحوالي ٢,١٥ ترليون دولار ، أي أنها لا تفوق بكثير الترليوني دولار في عام ١٩٨٠ . والمرجح أن تكون التجارة العالمية ، بالأرقام الحقيقية ، قد زادت فيما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٦ بحوالي ١٧ في المائة ، (انظر الجدول الثالث - ١) . لكن الأرقام بالقيمة الحقيقية ، في فترة التغيّرات السريعة في أسواق الصرف ، ليست سوى ضرب من التقريب غير الدقيق ، حيث أنه من الصعب أن تقاس بأي قدر من الدقة ماذا كانت التغيّرات في التدفقات الحقيقية في الواقع .

الجدول الثالث - ١ التجارة العالمية : ١٩٨٠ - ١٩٨٦

	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
إجمالي الصادرات (ببلايين الدولارات)	٢ ٠٠٢	١ ٨٤٨	١ ٩٠٧	١ ٩٣٣	٢ ١٤٦
الحجم الإجمالي (١٩٨٠ = ١٠٠)	١٠٠	٩٨	١١٠	١١٣	١١٧

المصدر : الأمم المتحدة ، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، استنادا الى المكتب الاحصائي ، "النشرة الشهرية للاحصاءات" ، حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة غات) ، "التجارة الدولية" ١٩٨٥ - ١٩٨٦ . وتعتبر أرقام ١٩٨٦ تقديرات أولية لادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية .

وتدل المؤشرات الحالية الى أن النمو في عام ١٩٨٧ لن يكون أفضل من ٢ في المائة ، في حالة عودة الطفرة الطارئة في حجم تجارة النفط ، التي تمثل قدرا كبيرا من الزيادة في الحجم الاجمالي للتجارة العالمية في السنة الماضية ، الى مستويات طبيعية أكثر . وبالفعل ، مافتئ معدل النمو في التجارة الخارجية ينخفض . ونمت الصادرات العالمية بمعدل ٢,٥ في المائة سنويا خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، بالمقارنة بنسبة ٥ في المائة خلال السبعينات . كما أن مرونة التجارة العالمية فيما يتعلق بالدخل العالمي تدهورت هي الاخرى . ففي الستينات ، كانت الزيادة بنسبة ١ في المائة في الدخل العالمي مرتبطة بزيادة في التجارة قدرها ١,٨ في المائة (أي مرونة قدرها ١,٨) ، ولكن مصحوبة بزيادة قدرها ١,٣ في المائة فقط في التجارة خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ . وبالنسبة لعام ١٩٨٦ ، كانت المرونة المناظرة التي تعادل حوالي ١,٢ في المائة هي نفسها المرونة التي كانت موجودة خلال النصف الاول من الثمانينات . وبالتالي ، ظلت التجارة الخارجية بمثابة محرك للنمو أضعف مما كان عليه في الماضي .

علاوة على ذلك ، جرى تعليل لجزء كبير (حوالي نقطتين مئويتين) من النمو في حجم التجارة في عام ١٩٨٦ بالزيادة الكبيرة ، وإن كانت على الارجح عابرة ، في تصدير النفط . ومن هنا فإن قدرا لا بأس به من النمو في التجارة العالمية في عام ١٩٨٦ كانت نتيجة لتغير الاسعار النسبية أكثر منه انعكاسا لتوسع الاقتصاد العالمي . وباستثناء النفط ، كان نمو التجارة العالمية في عام ١٩٨٦ أقل من ٢ في المائة ، أي أقل من معدل النمو في الدخل العالمي .

ويثير الضعف المستمر في التجارة العالمية تساؤلات رئيسية في مجال السياسة التجارية والإنمائية ، وبصفة خاصة ، ما اذا كان ينبغي للبلدان أن تبحث داخل الاقتصاد المحلي عن منشّط أعلى درجة من منشّطات الماضي . وليس هذا السؤال بجديد فلقد سبق طرحه بصفة خاصة في إطار "التبعية" في العلاقات الاقتصادية الدولية ، إلا أن النمو البطئ الحالي في التجارة العالمية أضفى عليه أهمية مضافة .

النظام التجاري

مازالت كيفية عمل النظام التجاري المتعدد الأطراف مبعث قلق خطير[(١)] .

لقد كان اعلان الالتزام بتقوية النظام التجاري المتعدد الأطراف المنفتح يتبعه في كثير من الاحيان اجراءات وطنية تميل الى تقويض هذا النظام . وقد اتخذت بعض هذه

الاجراءات بغرض كفالة ما يسمى تجارة "عادلة" في حين أن الاعتبارات الوطنية - السياسية أو الاقليمية قد لعبت ، في حالات أخرى ، دورا مهيمنا . وقد اشتد التوتر بين الشركاء في التجارة بشكل حاد .

وفي نهاية عام ١٩٨٦ ، أبلغت مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") عن حوالي ٩٠ ترتيبا من الترتيبات المقيدة للتصدير الثنائي ، جرى التفاوض أو إعادة التفاوض بشأن عدد كبير منها خلال هذا العام . وكانت هذه الترتيبات ترتيبات إضافية في إطار ترتيب الألياف المتعددة . وكان معظمها عبارة عن قيود طوعية على الصادرات ، تنطوي على استعمال حصص الصادرات ، على أنه فُرضت أيضا في حالات قليلة حصص انفرادية .

ويتعلق العدد الأكبر من ترتيبات التصدير المقيدة الى التجارة في مجال الصلب ومنتجاته ، تليه السلع الزراعية ومعدات النقل والمنتجات الالكترونية والمنسوجات . وقد اتخذت غالبية هذه الترتيبات بين البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو لكن ربعها تقريبا كان يتعلق بالصادرات من البلدان النامية . ومن الجوانب الجديرة بالذكر للتطورات التي حدثت في هذا المجال هو أن القيود "الطوعية" ، التي كانت مرتبطة عادة بالصناعات والزراعة التقليدية ، تنتشر الآن لتشمل قطاعات التكنولوجيا العالية ، كما هو الحال في الترتيبات الثنائية الأخيرة بشأن التجارة بأشباه الموصّلات .

وتجلى التوتر الشديد في رد الفعل القوي في الولايات المتحدة إزاء التغيرات التي حدثت في سياسة استيراد الذرة والسرغم في كل من أسبانيا والبرتغال ، نتيجة دخولهما في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي . وأدى ذلك الى تفاقم النزاع بين الولايات المتحدة والاتحاد الاقتصادي الأوروبي بشأن السياسة الزراعية على أنه تم التوصل الى اتفاق في هذا المجال في أوائل عام ١٩٨٧ ثم هدأت الحالة . وفي عام ١٩٨٦ أيضا ، بينما كانت المحادثات جارية لعقد اتفاق بشأن التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، فرض كل من البلدين رسوما تعويضية على واردات البلد الآخر في مجال الخشب الخام والذرة ، ووصفت تلك التحركات في بعض الأوساط بأنها مقدمة حرب تجارية . وخلال عام ١٩٨٦ ، تم تفادي خطر شن حرب تجارية بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية ، اللتين كان وارداتهما تتزايد بسرعة في السنوات الأخيرة ، وذلك عن طريق وضع ترتيبات بين البلدين ، بعضها يقيّد الصادرات أو يرفع الأسعار على الصادرات من البلد الأول ، وبعض هذه الصادرات الأخيرة تشمل أشباه الموصّلات والمنسوجات وأدوات

الآلات ، في حين استهدفت الترتيبات الاخرى زيادة امكانية وصول صادرات الولايات المتحدة (مثل أشباه الموصّلات وقطع غيار السيارات والالومنيوم) الى الاسواق اليابانية . كما تم التوصل الى تفاهم عام بين البلدين بشأن تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي وربما يكون ذلك قد أسهم في تخفيف حدة التوتر قرب نهاية السنة ، وإن كان ينظر الى فعالية هذا التنسيق بين السياسات نظرة متشككة فور الإعلان عنه تقريبا .

وفي آذار/مارس ١٩٨٧ ، أعلنت الولايات المتحدة قرارها بفرض ضريبة تبلغ ١٠٠ في المائة على مجموعة من واردات المنتجات الالكترونية انتقاما لما اعتبرته الادارة الامريكية خرقا من جانب اليابان لاتفاق بشأن أشباه الموصّلات بين البلدين أُبرم في صيف عام ١٩٨٦ . وشمل هذا الاتفاق تحسّن فرص وصول أصحاب صناعات أشباه الموصّلات بالولايات المتحدة الى الأسواق اليابانية ورصد تكاليف وأسعار صادرات أشباه الموصّلات من اليابان الى أسواق الولايات المتحدة وأسواق بلدان العالم الثالث ، واعتبر هذا الاتفاق على نطاق واسع خطوة هامة في تزايد الاتجاه الثنائي و "ادارة" التجارة الدولية في السنوات الاخيرة . ويعتبر هذا الخلاف بين البلدين دليلا إضافيا على مخاطر التجارة المدارة وضعف النظام التجاري المتعدد الأطراف الحالي .

ومن التطورات الرئيسية التي حدثت في عام ١٩٨٦ مدّ العمل بترتيب الالياف المتعدّدة خمس سنوات أخرى ، اعتبارا من آب/أغسطس ١٩٨٦ . وقد جرى التفاوض بشأن هذا الترتيب - الذي يطلق عليه رسميا الترتيب المتعلق بالتجارة الدولية بالمنسوجات - أول مرة في عام ١٩٧٣ ، وكان يعتزم استخدامه كتدبير مؤقت لتوسع منظم للتجارة في مجال المنسوجات . وهي يغطي الآن حوالي نصف إجمالي التجارة العالمية في مجالي المنسوجات والملابس . ويعتبر من الترتيبات الرئيسية في التجارة الدولية التي بقيت خارج القواعد العادية لمجموعة "غات" . ويغلب أن يكون المستفيدون الرئيسيون منها هم منتجو المنسوجات المستقرون في البلدان التي يوجد فيها بالفعل صادرات نسجية كبيرة ، أما الخاسرون فهم الجدد ، وخاصة الوافدون من البلدان النامية . على أن البروتوكول الموسع للترتيب ، يعلن أن الهدف النهائي للمشتركين هو تطبيق القواعد المعتادة لمجموعة "غات" على التجارة بالمنسوجات . كما يكرر إعلان ، أن الهدف الرئيسي للترتيب هو تأمين زيادة كبيرة في صادرات المنسوجات من البلدان النامية . وقد أصبح التطبيق الفعلي للترتيب ، الذي يُنفذ عادة عن طريق الاتفاقات الثنائية بين المصدرين والمستوردين ، تقييدا بشكل متزايد على مدى عمر الترتيب .

وفي الجانب الإيجابي ، كانت أهم خطوة اتخذت خلال هذا العام هي الاتفاق الذي تم التوصل اليه في دورة مجموعة "غات" الخاصة في بونتا دل إسته بأوروغواي ، لاستهلال جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف . وفي إعلان وزاري مكون من جزءين ، بشأن التجارة بالبضائع والتجارة بالخدمات ، صدر في اختتام الدورة ، وافق المشتركون على أن الأهداف الرئيسية للمفاوضات تتمثل في مزيد من التحرر للتجارة العالمية ، وتعزيز النظام التجاري المتعدد الاطراف ، والدور الذي تقوم به مجموعة "غات" . واتُفق أيضا على مبدأ المعاملة التفضيلية والأكثر رعاية للبلدان النامية ، بوصفه أحد المبادئ العامة التي تحكم المفاوضات ، وطبقا لما ورد في الجزء الرابع من الاتفاق العام وكما تقرر في جولة طوكيو ، سوف يستمر تطبيقه على المفاوضات القادمة . من الجوانب الرئيسية للاتفاق ما التزم به المشتركون من أنهم لن يتخذوا أية تدابير تجارية تقييدية لا تتمشى مع أحكام مجموعة "غات" وصكوكها ، وأنهم سيُنهون تدريجيا العمل بالتدابير الحالية (الالتزام بالتوقف والالتزام بالإلغاء) . وينص الاتفاق على أن تنتهي المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف في غضون أربع سنوات .

وتضمن الإعلان الوزاري أيضا اتفاقا مستقلا بشأن التجارة بالخدمات . وكان الهدف الرئيسي من إجراء مفاوضات في هذا المجال هو وضع إطار متعدد الاطراف لمبادئ وقواعد التجارة في مجال الخدمات بغرض التوسع في هذه التجارة وكوسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي . كذلك اتفق بشكل أظهر التحفظ الذي أبدته عدة بلدان ، ولاسيما البلدان النامية ، في هذا الميدان ، على أن يحترم الإطار الذي سيوضع أهداف السياسات والقوانين الوطنية المتعلقة بالخدمات ، وأن يأخذ في اعتباره أعمال المنظمات الدولية ذات الصلة .

وقد اتخذت خطوة رئيسية في جولة أوروغواي وذلك في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، عندما اتفق فريق المفاوضات بشأن البضائع التابع لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، والمنشأ بموجب الإعلان الوزاري ، على هيكل للتفاوض وخطط للمفاوضات المتعلقة بالتجارة بالبضائع . وقد توصلت لجنة المفاوضات التجارية ، التي انشئت للاطلاع على سير جولة اوروغواي ، إلى اتفاق حول آلية الاشراف على الالتزامات الواردة في الإعلان الوزاري بشأن تجميد الاسعار وتخفيضها . وفي الوقت ذاته ، اعتمد فريق المفاوضات بشأن الخدمات برنامجا للمرحلة الأولية من المفاوضات بشأن الخدمات .

أما العوامل التي اسهمت في اضعاف نظام التبادل التجاري المتعدد الاطراف - العواطف الميركانتيلية والمصالح الوطنية والقطاعية القصيرة الأجل - تضاف اليها مسألة التفاوت في القوة على المساومة والاختلافات في مراحل التنمية لدى المشتركين ، فستلعب كذلك دورا في عملية التفاوض . وسيتطلب هذا العمل مقدارا متساويا من بعد النظر وحسن النية إن أريد له أن يؤدي إلى توافق بين اعلانات الالتزام بتجارة أكثر حرية وبين السياسات التجارية الفعلية يكون أكبر مما لوحظ في السنوات الاخيرة .

إن معرفة العلاقات المتبادلة بين نظام التبادل التجاري والنظام النقدي والمالي ما زالت تشكل أهمية للسير الوظيفي لكل منهما . وقد واصل العديد من البلدان المدينة المعسرة اقتطاع الواردات لتوليد فائض تجاري وخدمة المدفوعات الكبيرة عادة عن فوائد ديونها . ورغم أن دولار الولايات المتحدة قد هبط بأكثر من ٤٠ في المائة مقابل الين الياباني والمارك الالماني منذ اجتماع فريق الخمسة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، لم يؤد ذلك حتى الآن إلى تصحيح العجز الكبير في تجارة الولايات المتحدة الأمريكية مع شركائها التجاريين الرئيسيين ، الأمر الذي ما زال المصدر الرئيسي للتوتر التجاري فيما بين هذه البلدان .

إن قيمة الدولار ارتفعت باستمرار لمدة ما يقارب خمس سنوات ، وكانت في عام ١٩٨٥ أعلى مما كانت عليه في عام ١٩٨٠ ب ٥٠ في المائة تقريبا . ومن المحتمل أن هذه الفترة المطولة من ارتفاع قيمة سعر الصرف قد أثرت على الشركاء المستهلكين لصالح البضائع المستوردة ، وفي الوقت ذاته أضعفت القدرة الانتاجية في أصناف رئيسية من الصادرات وفي الانتاج الذي ينافس الواردات من خلال تدهور مستمر في التنافس . وقد لا تكون هذه التغييرات قابلة للقلب بسرعة . ومن هذا المنطلق ، يبدو أن بعض الفروق التجارية بين كبرى البلدان المتقدمة النمو كانت بنتيجة اهمال حسن النية لمعدل سعر الصرف .

التطورات الاخيرة في التدفقات التجارية
حسب فئات البلدان

المصادر المتغيرة لنمو الواردات والصادرات

وفر حجم واردات البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو في عام ١٩٨٦ الحافز الأساسي لنمو التجارة العالمية . ويقدر أن الواردات إلى تلك البلدان التي زادت بحوالي ٥,٦ في المائة في عام ١٩٨٥ ، بعد أن وصلت إلى ذروة قدرها ١١ في المائة في عام ١٩٨٤ ، قد ازدادت بنسبة ٨,٠ في المائة في عام ١٩٨٦ . وكانت الزيادة كبيرة بصورة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، إلا أن واردات جمهورية المانيا الاتحادية وفرنسا والمملكة المتحدة ازدادت زيادة كبيرة أيضا . أما النمو في الطلب على الواردات في الولايات المتحدة الامريكية ، الذي أسهم اسهاما كبيرا في انتعاش التجارة العالمية في عام ١٩٨٤ ، فقد هبط هبوطا شديدا في عام ١٩٨٥ لكن من المقدر أنه كان حوالي ١١ في المائة في عام ١٩٨٦ . أما واردات اليابان فلم ترتفع اطلاقا في عام ١٩٨٥ لكنها ازدادت بنسبة مقدرة تبلغ ١٣ في المائة في عام ١٩٨٦ . وازدادت واردات جمهورية المانيا الاتحادية بنسبة حوالي ٦,٥ في المائة ، بالمقارنة مع نمو بلغ ٤ في المائة في عام ١٩٨٥ . أما معدل نمو الواردات إلى فرنسا فقد كان ٩ في المائة ، وفي هذا ارتفاع عن نسبة النمو البالغة ٤ في المائة في عام ١٩٨٥ . أما بالنسبة للبلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو الصغرى ، فقد ازدادت الواردات بحوالي ٥,٠ في المائة .

الجدول الثالث - ٢ التجارة العالمية : المعدلات السنوية للتغير في الحجم والسعر ، ١٩٧٦ - ١٩٨٧[أ]
(نسبة مئوية)

	١٩٧٦-١٩٨٠	١٩٨١-١٩٨٦	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧ (نسب متوقعة)
حجم الصادرات						
العالم	٥,٢	٢,١	٧,٦	٣,٠	٣,٥	٣,٠
البلدان ذات الاقتصاد السوقي						
المتقدمة النمو	٦,٦	٣,٠	٩,١	٤,٦	٣,٠	٣,٥
البلدان النامية	٣,١	-٠,٤	٣,٣	-٠,٥	٧,٧	٣,٠
بلدان الفائض الرأسمالي	-١,٦	-١٠,٦	-٩,٣	-١٠,٨	١٧,٠	..
بلدان صافي مبادلاتها في مجال الطاقة تصديري	٣,٨	-١,٠	٣,٥	-٤,١	٤,٥	..
بلدان صافي مبادلاتها في مجال الطاقة استيرادي	٧,٥	٧,٦	١٠,٠	٦,١	٦,٥	..
البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا[ب]	٥,٧	٤,١	٥,٥	-٠,٦	٣,٨	١,٠
الصين	..	١١,٣	١٧,٦	٦,٨	١٢,٠	٨,٠
حجم الواردات						
العالم	٥,٥	٣,٨	٩,٠	٣,٥	٣,٩	٣,٠
البلدان ذات الاقتصاد السوقي						
المتقدمة النمو	٥,٦	٤,١	١١,١	٥,٥	٨,٠	٤,٥
البلدان النامية	٥,٦	-٠,٦	٠,٨	-٥,٠	-٧,٣	٠,٠
بلدان الفائض الرأسمالي	١١,٤	-٤,٣	-١٠,٦	-١٧,٩	-٢١,٠	..
بلدان صافي مبادلاتها في مجال الطاقة تصديري	٦,١	-٤,١	-٠,٧	-٦,٣	-٢١,٠	..
بلدان صافي مبادلاتها في مجال الطاقة استيرادي	٣,٩	١,٨	٦,٠	-٠,٣	٣,٠	..
البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا[ب]	٤,٨	٣,٣	٥,٠	٥,٠	-١,٦	٣,٠
الصين	..	١١,٩	٣٩,٣	٥٠,٣	-٢١,٠	٦,٠

(يتبع)

الجدول الثالث - ٢ (تابع)

	١٩٧٦- ١٩٨٠	١٩٨١- ١٩٨٦	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧ (نسب متوقعة)
قيمة الوحدة من الصادرات						
العالم	١٢,٢	-١,٣	-٢,٢	-١,٨	٦,٦	١٠,٦
البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو	٩,٨	-٠,١	-٢,٨	-١,٠	١٥,٥	١٢,٠
البلدان النامية	١٩,٠	-٥,٦	٠,٤	-٤,٠	-١٨,٣	٩,٠
بلدان الفائض الرأسمالي	٢٣,٥	-١٠,٧	-٢,٣	-٢,٠	-٤٥,٣	٠٠
بلدان صافي مبادلاتها في مجال الطاقة تصديري	٢١,٠	-٧,٥	٠,٣	-٣,٤	-٣٢,١	٠٠
بلدان صافي مبادلاتها في مجال الطاقة استيرادي	١١,٢	-٣,١	٢,٨	-٤,٦	١,٠	٠٠
البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا (ب)	٨,٧	٠,٢	-٣,٧	-١,٣	٧,١	٢,٠
الصين	٠٠	-٤,٨	٠,١	-٢,١	-١٠,٠	٠,٠
قيمة الوحدة من الواردات						
العالم	١١,٧	-١,٧	-٢,٧	-٢,٠	٦,٩	٩,٨
البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو	١٢,١	-٢,١	-٢,٨	-٢,٠	٦,١	١٠,٠
البلدان النامية	١٢,٥	-١,١	-١,٩	-١,٧	٧,٨	١٦,٢
بلدان الفائض الرأسمالي	١٠,٨	٠,٠	-١,٩	-١,٤	١٦,١	٠٠
بلدان صافي مبادلاتها في مجال الطاقة تصديري	١١,١	-٠,٧	-٢,١	-١,٦	١١,٩	٠٠
بلدان صافي مبادلاتها في مجال الطاقة استيرادي	١٢,٤	-١,٤	-١,٩	-١,٩	٤,٦	٠٠
البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا (ب)	٦,٨	٠,٨	-٣,٦	-١,٥	١٢,٦	٠,٠
الصين	٠٠	-٣,٩	-٠,٨	٢,٦	٩,٢	٠٠

(يتبع)

الجدول الثالث - ٢ (تابع)

	١٩٧٦- ١٩٨٠	١٩٨١- ١٩٨٦	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧ (نسب متوقعة)
معدلات التبادل التجاري						
البلدان ذات الاقتصاد السوقي						
المتقدمة النمو	-٢,١	٢,٠	-٠,١	١,٠	٩,٠	٠,٥
البلدان النامية	٥,٨	-٤,٦	٢,٣	-٢,٤	٢٤,٦	-٦,٣
بلدان الفائض الرأسمالي	١١,٥	-١٠,٧	-٠,٣	-٠,٦	-٥٢,٩	..
بلدان صافي مبادلاتها في مجال الطاقة تصديري	٨,٨	-٦,٨	٢,٥	-١,٨	-٣٩,٣	..
بلدان صافي مبادلاتها في مجال الطاقة استيرادي	-٢,٠	-١,٧	٤,٨	-٢,٧	-٣,٥	..
البلدان ذات الاقتصاد المخطط						
مركزيا(ب)	١,٧	-٠,٦	-٠,١	٠,٢	-٥,٨	١,٠
الصين	..	-٠,٣	٠,٩	-٤,٦	-١٧,٦	٠,٠

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا إلى "الاحصاءات المالية الدولية" ، الصادرة عن صندوق النقد الدولي ، والى الحسابات والتنبؤات التي أجرتها الأمانة العامة .

(أ) تستند معدلات التغيير في قيم الوحدات على الارقام القياسية المعبر عنها بالدولارات .

(ب) بلدان أوروبا الشرقية ذات الاقتصاد المخطط مركزيا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

وقد تألف جزء كبير من هذه الزيادة في الطلب على الواردات في البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو من واردات النفط . وتوحي التقديرات الأولية بأن استيراد هذه البلدان للنفط ارتفع بنسبة حوالي ١٠ في المائة في عام ١٩٨٦ ، بعد هبوط فعلي في عام ١٩٨٥ . وبما أن واردات النفط تشكل حوالي ٢٠ في المائة من مجموع واردات هذه البلدان ، فقد ارتفع الحجم الكلي لوارداتها بنسبة ٢,٠ في المائة على الأقل .

أما صادرات البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو فلم تنمُ إلا بصورة هامشية ، بنسبة ٢ في المائة خلال السنة . وهذا يعكس جزئيا جهود اليابان من أجل تخفيف الزيادة السريعة في صادراتها إلى الولايات المتحدة الامريكية ، كما يعكس ركودا في صادرات الولايات المتحدة . وقد انخفضت صادرات اليابان ، لأول مرة في الثمانينات ، بنسبة حوالي ٠,٥ في المائة ، وظلت صادرات الولايات المتحدة عمليا راكدة في عام ١٩٨٦ . لكنه حصلت زيادة ملحوظة في التجارة بين اليابان والبلدان ذات الاقتصاد السوقي الأوروبية المتقدمة النمو . فقد ارتفعت صادرات أوروبا إلى اليابان ارتفاعا حادا خلال السنة بنسبة ما يقارب ٤٠ في المائة بقيمة الدولار . وازداد تدفق الصادرات من اليابان إلى أوروبا بنفس السرعة تقريبا .

وكان من العوامل الهامة في النمو البطيء لمجموع صادرات البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو الهبوط في صادراتها إلى البلدان النامية . فربما انخفضت هذه الصادرات بنسبة وصلت إلى ٦ في المائة في عام ١٩٨٦ ، لأن البلدان النامية واجهت انخفاضا كبيرا في قدرتها على الاستيراد بسبب هبوط عائدات التصدير .

وانخفضت واردات البلدان النامية بمجموعها بنسبة حوالي ٧ في المائة في عام ١٩٨٦ عقب حدوث هبوط بلغ ٥ في المائة في عام ١٩٨٥ . وقد كان معظم ذلك يعود إلى انخفاض حاد في واردات البلدان النامية المصدرة للنفط ، وهو أمر يتصل مباشرة بتدني أسعار النفط . وكانت واردات هذه المجموعة من البلدان قد هبطت بالفعل هبوطا كبيرا في عام ١٩٨٥ . وبما أن البلدان النامية هي السبب في حوالي ٢٠ في المائة من الصادرات من البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، فقد أدى الهبوط في طلبها على الواردات إلى تدنٍ بلغ حوالي ١,٥ في المائة في تلك الصادرات .

وازدادت واردات البلدان النامية المستوردة للطاقة بنسبة حوالي ٢ في المائة في عام ١٩٨٦ عقب انخفاض طفيف في عام ١٩٨٥ . أما نمو واردات بلدان أمريكا اللاتينية

فقد كان شديد التفاوت ، مع وجود زيادة كبيرة جدا في البرازيل وبيرو . وانخفضت الواردات الافريقية بنسبة حوالي ١٠ في المائة ، وذلك يرجع إلى حد كبير إلى انخفاض أرباح مصدري الطاقة من النقد الاجنبي . أما واردات مصدري الطاقة في منطقة جنوب وشرق آسيا فقد انخفضت بينما ازدادت واردات مستوردي الطاقة بنسبة تزيد على ٦ في المائة .

ومن جهة أخرى ، ازداد حجم الصادرات من البلدان النامية بنسبة حوالي ٨ في المائة خلال السنة ، بعد انخفاض بلغ حوالي ١ في المائة في عام ١٩٨٥ . وكان مرجع جزء من هذه الزيادة التوسع الملموس في صادرات النفط ، إلا أن الصادرات من البلدان النامية المستوردة للطاقة ازدادت أيضا بنسبة حوالي ٦ في المائة . وانخفضت الصادرات من امريكا اللاتينية بنسبة حوالي ٢,٥ في المائة ، نظرا لهبوط بلغ ٨ في المائة في صادرات البرازيل وانخفاض بلغ ١٤ في المائة في صادرات المكسيك . وحدثت زيادة ملموسة في الصادرات من جنوب وشرق آسيا ، ولا سيما من البلدان المصدرة للطاقة التي زادت من حجم صادراتها بما يزيد على ٥ في المائة .

وقد تمكنت عدة بلدان نامية من زيادة صادراتها بصورة ملحوظة . كما ازداد مجموع صادرات البلدان التسعة الرئيسية المصدرة للمصنوعات إلى البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، مقومة بالدولار ، بنسبة حوالي ١٣ في المائة في عام ١٩٨٦ . ومن المظاهر الملحوظة انه بينما ظلت صادرات هذه البلدان إلى اوروبا واليابان راكدة طوال معظم الثمانينات ، ازدادت بسرعة في عام ١٩٨٦ . وازدادت قيمة صادراتها إلى اليابان بنسبة ٨ في المائة والى أوروبا بنسبة ٢٤ في المائة ، كما نمت الصادرات إلى الولايات المتحدة بنسبة ٨ في المائة تقريبا . وكان هذا دليلا على تحول ملموس في صادرات هذه البلدان عن الولايات المتحدة ، التي ما زالت تمتص قسطا متزايدا من هذه التجارة في السنوات الاخيرة ، إلى غيرها من البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو .

وانخفض حجم واردات البلدان الاوروبية ذات الاقتصاد المخطط مركزيا بنسبة ١,٦ في المائة خلال عام ١٩٨٦ . وازداد حجم واردات أوروبا الشرقية من البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، لكنه حدث اقتطاع حاد في واردات الاتحاد السوفياتي ، وكان ذلك يرجع بصورة جزئية إلى توفر موسم حصاد جيد . ومن جهة أخرى ، ازداد حجم صادرات تلك البلدان بنسبة حوالي ٣ في المائة بعد هبوط بلغ ١ في المائة خلال السنة السابقة ، وكان ذلك جزئيا بنتيجة زيادة في صادرات النفط . وقد انخفض

نمو واردات الصين انخفاضا جذريا ، من ارتفاع بلغ ٥٠ في المائة في عام ١٩٨٥ إلى هبوط بلغ ٢٠ في المائة في عام ١٩٨٦ ؛ لكن صادرات الصين استمرت في الزيادة بخطوات سريعة بلغت معها ١٢ في المائة .

التغيرات في ميزان التجارة حسب مجموعات البلدان

ان من المظاهر المهيمنة في ميزان التجارة في البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو في عام ١٩٨٦ العجز التجاري الكبير المستمر للولايات المتحدة مع وجود فوائض كبيرة لدى اليابان وجمهورية المانيا الاتحادية .

وظلت أرباح الولايات المتحدة من التصدير دونما تغيير عملي رغم هبوط الدولار ، وازدادت وارداتها بصورة ملموسة ، فادت إلى ثغرة تجارية اكبر . وسجلت فوائض التجارة لدى اليابان وجمهورية المانيا الاتحادية زيادة كبيرة ، بلغت حوالي ٣٧ بليون دولار لليابان و ٣٧ بليون دولار لجمهورية المانيا الاتحادية ، ولم تكن امارات التخفيض في هذه الفوائض واضحة بعد في أوائل عام ١٩٨٧ . وبقي الفائض التجاري لدى كندا ملموسا ، لا سيما فائضها مع الولايات المتحدة .

وقد تحول الميزان التجاري العام للبلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو من عجز بلغ ٤٠ بليون دولار في عام ١٩٨٥ إلى فائض بلغ حوالي ٢ بلايين دولار في عام ١٩٨٦ ، وكان ذلك يرجع بصورة رئيسية إلى انخفاض بلغ ٤٥ في المائة في سعر النفط . كما أسهمت في ذلك الزيادة في أسعار المصنوعات المقومة الدولار ، بالنسبة للسلع الأولية غير الوقودية . وهكذا فإن التخفيض الحاد في العجز التجاري لهذه البلدان يعكس تحسنا كبيرا جدا في معدلات تبادلها التجاري .

وقد أدى انخفاض سعر النفط ، والتغيير السلبي الكبير الذي حدث في معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية الى ازدياد سوء أوضاع الموازين التجارية للبلدان النامية على الرغم من حدوث زيادة كبيرة في حجم صادراتها وانخفاض في حجم وارداتها . وقد انخفض فائض الميزان التجاري لهذه الفئة الى ١٠ بلايين من الدولارات في عام ١٩٨٦ ، وهو انخفاض حاد في مقابل ٥٣ بليونا من الدولارات في عام ١٩٨٥ .

وقد حدث أكبر تغيير في البلدان المصدرة للطاقة ذات الفائض الرأسمالي ، التي انخفض فائض ميزانها التجاري من ٣٤ بليونا من الدولارات الى ٨ بلايين من الدولارات ، وهو أدنى مستوى وصل اليه منذ عام ١٩٧٠ . وعانى مصدرون أكبر للطاقة من

تدهور وإن كان أقل حدة بدرجة طفيفة . وكان هناك انخفاض في العجز التجاري للبلدان النامية المستوردة للطاقة في عام ١٩٨٦ ، جاء معبرا عن الاصلاحات المستمرة التي تجري في اقتصاد بعض البلدان لضغط الواردات ، ومعبرا كذلك عن توسع كبير في صادرات بعض البلدان الاخرى . وانخفض العجز التجاري لهذه البلدان من ٥٨ بليونا من الدولارات الى ١٥ بليونا من الدولارات بين ١٩٨٠ و ١٩٨٥ ثم تقلص الى حوالي ٨ بلايين من الدولارات في عام ١٩٨٦ .

وفي خلال النصف الاول من الثمانينات ، أجرت البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا تعديلات هامة في تجارتها الخارجية ، بما في ذلك تغييرات في الاتجاه الجغرافي لتجارتها وتكوينها ، استهدفت بها در فوائض في العملات القابلة للتحويل . على أن جميع هذه البلدان تقريبا اضطرت مؤخرا الى تخفيض خططها المتعلقة بتكوين فوائض في العملات القابلة للتحويل الى مستويات أكثر تواضعا أو حتى قبول عجز مؤقت ، يرجع في بعض أسبابه الى هبوط أسعار النفط وانخفاض الصادرات الزراعية .

الجدول الثالث - ٣ البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو : الميزان التجاري للسلع (التسليم على ظهر السفينة) ، ١٩٨٠ - ١٩٨٦

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

البلد أو فئة البلدان	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥ (أ)	١٩٨٦ (ب)
جميع البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة	٦٩,٤-	٢٢,٧-	٤٧,٦-	٣٩,٥-	٢,٣-
النمو باستثناء الولايات المتحدة	٤٣,٩-	٤٤,٤	٦٤,٩	٨٤,٤	١٤٣,٠
البلدان الصناعية الرئيسية	٣٣,١-	١٢,٤	٤٦,١-	٤٠,٠-	٤,٧-
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	٨,٧	٢١,٥	٢٣,٠	٢٨,٧	٥٦,٤
ايطاليا	١٦,٤-	٣,٢-	٦,٠-	٦,٨-	١,٢
فرنسا	١٣,٤-	٨,٨-	٤,٦-	٤,٥-	٢,٧-
كندا	٨,٠	١٥,٠	١٦,٦	١٣,٣	٧,٢
المملكة المتحدة	٢,٤	١,٣-	٥,٩-	٢,٣-	١١,٧-
الولايات المتحدة	٢٥,٥-	٦٧,١-	١١٢,٥-	١٢٤,٤-	١٤٧,٧-
اليابان	٢,١	٣١,٥	٤٤,٣	٥٦,٠	٩٢,٦
بلدان أخرى	٣٦,٣-	١٠,٣-	١,٥-	٠,٥	٧,٥
البلدان ذات الفائض (ج)	٠,٥	٨,٦	١٠,١	١٠,٠	٧,٥
غير ذلك من البلدان	٣٥,٨-	١٨,٩-	١١,٦-	٩,٥-	٠,٠

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمانة العامة للأمم المتحدة استنادا الى صندوق النقد الدولي ، والاحصاءات المالية الدولية ومشروع لنك .

(أ) تقديرات .

(ب) تقديرات أولية .

(ج) هولندا والنرويج .

الجدول الثالث - ٤ الموازين التجارية للبلدان النامية ،
١٩٨٠ - ١٩٨٦

(ببلايين الدولارات

	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
جميع البلدان النامية	١١١	٥١	٥٣	١٠
البلدان المصدرة للطاقة	١٦٩	٦٧	٦٨	١٨
البلدان ذات الفائض الرأسمالي	١٣٦	٣١	٣٤	٨
مصدرو الطاقة الآخرون	٣٣	٢٦	٣٤	١٠
دول صافي مبادلاتها من الطاقة استيرادي	٥٨-	١٦-	١٥-	٨-

المصدر : صندوق النقد الدولي ، احصاءات موازين المدفوعات ، ١٩٨٦ الكتاب السنوي ، ومصادر وطنية ودولية أخرى .

وقد حدد عاملان رئيسيان التطورات التي حدثت في تجارة البلدان الأوروبية ذات الاقتصادات المخططة مركزيا في عام ١٩٨٦ هما : انخفاض سعر النفط المقوم بالدولار ، و انخفاض قيمة الدولار بالنسبة للعملات الرئيسية الأخرى . فقد انخفض سعر النفط ، سلعة التصدير الرئيسية للاتحاد السوفياتي بحوالي الثلث . وزاد سعر صادرات السلع الأخرى في التبادل التجاري بالعملات القابلة للتحويل بحوالي ٦ في المائة بينما ازدادت أسعار الواردات بحوالي ١٢ في المائة . ونتيجة لذلك تدهورت معدلات التبادل التجاري لهذه البلدان مع البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو . وقد تدهورت بصفة عامة الموازين التجارية لبلدان أوروبا الشرقية انخفاضا كبيراً خلال عام ١٩٨٦ . اذ تناقص فائضها من حوالي ٥ بلايين من الدولارات في عام ١٩٨٥ الى عجز بلغ ٤٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٨٦ . على أنها لاتزال تحتفظ بفائض صغير مع البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو . وانكمش فائض هذه البلدان مع البلدان النامية الى ٨٠٠ من ملايين دولارات الولايات المتحدة . أما الاتحاد السوفياتي ، فعلى الرغم من تدهور معدلات تبادله التجاري ، فقد زاد اجمالي فائضه

التجاري بحوالي ٣,٣ من بلايين دولارات الولايات المتحدة عن فائضه المتحقق في عام ١٩٨٥ ، باحداثه تخفيضات حادة في الواردات ، وخصوصا من البلدان غير الاشتراكية ، كما حقق زيادة كبيرة في حجم صادراته . أما مع شركائه ذوي العملات القابلة للتحويل فليس لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية معهم سوى فائض طفيف .

وانخفض العجز التجاري في الصين كثيرا عن المستوى المرتفع الذي بلغه في عام ١٩٨٥ ، بالرغم من حدوث انخفاض حاد في معدلات التبادل التجاري . فقد خُفّض حجم الواردات انخفاضا كبيرا ، بحوالي ٢١ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٨٥ ، بينما ارتفع حجم الصادرات بحوالي ١٧ في المائة(٣) .

الجدول الثالث - ٥ الموازين التجارية لبلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، ١٩٨٤ - ١٩٨٦

(ببلايين الدولارات)

	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
المجموع	١٦,٧	٥,٩-	٢,٢-
اوروبا الشرقية	٦,٩	٥,٠	٠,٤-
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	١١,١	٤,٠	٧,٣
الصين	١,٣-	١٤,٩-	٩,٠-

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالامانة العامة للامم المتحدة ، استنادا الى المصادر الرسمية الوطنية والدولية .

حركات سعر الصرف والموازين التجارية

كان التغيّر في قيم العملات الرئيسية خلال الثمانينات ، وخصوصا منذ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، كبيرا . وارتفعت قيمة دولار الولايات المتحدة ، المرجحة بالتجارة حوالي ٥٠ في المائة في خمس سنوات بدءا من عام ١٩٨٠ ، بالغة ذروتها في الربع الأول من عام ١٩٨٥ عندما زادت بنسبة ٦٠ في المائة عن قيمة سنة الأساس .

وبنهاية عام ١٩٨٦ كانت قد انخفضت ٢٦ في المائة من مستوى الذروة التي كانت قد بلغته . بل إن التغييرات في الأسعار الثنائية بين الدولار والشركاء التجاريين الرئيسيين للولايات المتحدة كانت أعظم . وعلى ذلك فقد ارتفعت قيمة الين والمارك الألماني مقابل الدولار بحوالي ٦٠ في المائة (أو انخفضت قيمة الدولار ٤٠ في المائة) في الفترة الواقعة بين الربع الأول من عام ١٩٨٥ ونهاية عام ١٩٨٦ .

ومن المتوقع والمقصود أن يحدث التغيير في أسعار الصرف تغييرات في قيمة وحجم الواردات والصادرات . بيد أن نفاذ تغييرات أسعار الصرف ، بادئ ذي بدء ، يستغرق ، وقتا طويلا . فبلد العجز الذي لا يحدد بنفسه الأسعار العالمية سيجد في البداية أن تخفيض عملته سيزيد من أسعار وارداته وصادراته بالعملة المحلية بنفس النسبة ، ولكن حيث أن الواردات تفوق الصادرات ، فإن هذا سيزيد في البداية من سوء الميزان التجاري للبلد المعني . ولن تحدث التغييرات المتوقعة إلا عند نفاذ تغييرات الأسعار هذه أي عندما يستغل المصدرون هذه الفرصة لتخفيض أسعارهم في الأسواق العالمية ويصدرون أكثر ، وعندما يستجيب المشترون المحليون للزيادة في أسعار السلع المستوردة بتحوّلهم الى شراء المنتجات المحلية . ويؤدي هذا الى ما يسمى بالمنحنى J .

ولكن هذا ليس إلا جزءا من الصورة العامة . فالعجز التجاري الحاصل بسبب اتجاه البلد المستمر الى زيادة ما ينفقه عما ينتجه لا يمكن تصحيحه بالاقتصار على إجراء تعديلات في أسعار الصرف ، خصوصا عندما تكون فجوة المدخرات واسعة بالمقارنة بالناتج القومي الاجمالي أو اجمالي الصادرات . وإنما يلزم أن يصحب ذلك تغييرات فيما يسمى بأساسيات الحالة . ففي حالة بلدان العجز ، عادة ما يستدعى الأمر وضع قيود مالية ؛ في حين تحتاج بلدان الفائض الى أن تشفع ارتفاع قيمة عملتها بقدر معين من التنشيط المالي لجعلها فعلية .

وهذا هو السبب في أن الاختلالات الحالية في التجارة وحالة الحسابات الجارية لا يمكن حلها دون اجراء تنسيق في سياسات الاقتصاد الكلي في بلدان الاقتصادات الكبرى في النظام العالمي ، الوارد مناقشتها في الفصل الثاني .

وجدير بالملاحظة أيضا أنه ليس من الواضح في النظام النقدي الدولي الحالي كيف توصف القيم المتغيرة للعملات ، وما هي الآثار التي يتوقعها المرء منها . فثمة عناية شديدة تولى لأسعار الصرف الثنائية بين أصحاب الأدوار الرئيسية وهم الولايات

المتحدة ، واليابان ، وجمهورية المانيا الاتحادية . بيد أن بلدانا أخرى اختارت نهجا مختلفة في سياساتها المتعلقة بسعر الصرف . فقد اختار البعض اتباع عملة رئيسية ذات أهمية خاصة له . بينما سعى البعض الآخر الى تثبيت قيمة مجموعة من العملات ، تعبر فيه الأوزان الترجيحية المعطاة لبلدان أخرى عن مشاغلها التجارية العامة .

ويبين الجدول الثالث - ٦ بعض أسعار الصرف الفعلية . وهي توضح الفرق بين الأسعار الثنائية والأخرى المرجحة . وقد انخفض الدولار بحوالي ٤٠ في المائة في مقابل الين في الفترة الواقعة بين الربع الأول من عام ١٩٨٥ والربع الرابع من عام ١٩٨٦ (وعلى وجه التحديد ارتفع الين بحوالي ٦٠ في المائة) . أما متوسط سعره المرجح (المرجح بتجارة الولايات المتحدة مع ١٧ بلدا صناعيا آخر) ، الوارد في الجدول بوصفه (هاء) فقط انخفض ٣٦ في المائة فقط[٤] . ومن هنا فإن التغيير المقدر يتوقف على الأوزان الترجيحية المستخدمة .

الجدول الثالث - ٦ التغييرات في قيم عملات البلدان الرئيسية

	الاسعار القياسية للقيمة (١٩٨٠ = ١٠٠)								سعر الصرف (بالنسبة المئوية)	
	١٩٨٥				١٩٨٦				متوسط ١٩٨٦ على متوسط ١٩٨٥	١٩٨٦ : رابعا على ١٩٨٥ : أولا
	أولا	ثانيا	ثالثا	رابعا	المتوسط	أولا	ثانيا	ثالثا	رابعا	المتوسط		
الولايات المتحدة (هاء)	١٦٠	١٦٥	١٤٨	١٣٧	١٥٠	١٢٩	١٢٤	١١٩	١١٨	١٢٣	- ١٨,٠	-٢٦,٣
اليابان (هاء)	١٢٢	١٢٣	١٢٥	١٣٩	١٢٧	١٤٨	١٦٠	١٧١	١٦٦	١٦١	- ٢٦,٨	٣٦,١
(الف)	٨٨	٩٠	٩٥	١٠٩	٩٥	١٢١	١٣٣	١٤٥	١٤٢	١٣٥	٤٢,١	٦١,٤
جمهورية المانيا الاتحادية (هاء)	٩٣	٩٥	٩٧	١٠٠	٩٦	١٠٣	١٠٤	١٠٨	١١٠	١٠٦	١٠,٤	١٨,٣
(الف)	٥٦	٥٩	٦٤	٧٠	٦٢	٧٧	٨٠	٨٧	٩٠	٨٤	٣٥,٤	٦٠,٧
المملكة المتحدة (هاء)	٧٥	٨٢	٨٦	٨٣	٨٢	٧٨	٧٩	٧٥	٧١	٧٦	- ٧,٣	- ٥,٣
(الف)	٤٨	٥٤	٥٩	٦٣	٥٦	٦٣	٦٥	٦٤	٦١	٦٣	١٢,٥	٢٧,١
فرنسا (هاء)	٦٧	٦٩	٧١	٧٤	٧٠	٧٦	٧٤	٧٤	٧٥	٧٥	٧,١	١١,٩
(الف)	٤٢	٤٥	٤٩	٥٤	٤٧	٥٩	٥٩	٦٢	٦٤	٦١	٢٩,٨	٥٢,٤
ايطاليا (هاء)	٦٨	٦٧	٦٦	٦٧	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٠	٤,٥	٤,٤
(الف)	٤٢	٤٣	٤٥	٤٩	٤٥	٥٤	٥٦	٦٠	٦١	٥٨	٢٨,٩	٤٥,٢
كندا (هاء)	١٠٧	١٠٤	١٠٢	٩٨	١٠٣	٩٤	٩٣	٩٢	٩١	٩٣	- ٩,٧	- ١٥,٠
(الف)	٨٦	٨٥	٨٦	٨٥	٨٦	٨٣	٨٥	٨٤	٨٤	٨٤	- ٢,٣	- ٢,٣

المصدر : صندوق النقد الدولي ، الاحصاءات المالية الدولية ، كانون الثاني/يناير ، ١٩٨٧ .

هاء = الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي ، المحسوب من قبل صندوق النقد الدولي ، مستخدما نموذج الصندوق لسعر الصرف المتعدد الاطراف .

الف = الرقم القياسي لمتوسط السعر بدولار الولايات المتحدة لكل عملة وطنية .

ويقل التغير عندما يزيد عدد الشركاء التجاريين الداخل في الحساب . فربع التبادل التجاري الصناعي للولايات المتحدة وحوالي ثلث اجمالي تجارتها يجري مع بلدان نامية . وقد انخفضت بالفعل قيمة عملات عدد من أكبر المصدرين بينها مقابل الدولار . ويبين الجدول الثالث - ٧ التغييرات في أسعار الصرف الحقيقية للشركاء التجاريين الرئيسيين من البلدان النامية مع الولايات المتحدة . وقد استمر سعر الصرف الحقيقي لهذه البلدان في مقابل الدولار في الانخفاض . ويوجد لدى هذه البلدان جميعا بالفعل فوائض تجارية إما لخدمة دين كبير أو لتجديد احتياطياتها . والواقع أن الدولار المرجح بالتجارة لم ينخفض إلا بحوالي ١٤ في المائة في عام ١٩٨٦[٥] ، اذا أخذنا جميع الشركاء التجاريين الهامين للولايات المتحدة في الحسبان .

الجدول الثالث - ٧ سعر الصرف الساري الحقيقي لبعض البلدان والاقاليم النامية الرئيسية[أ]

(١٩٨٠ - ١٩٨٢ = ١٠٠)

	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	التغيير بين ١٩٨٥ و١٩٨٦ (في المائة)
الأرجنتين	٨٠	٧١	٦١	- ١٤,١
البرازيل	٨٦	٨٥	٧٤	- ١٢,٩
المكسيك	٩٣	٩١	٦٥	- ٢٨,٦
جمهورية كوريا	٩٦	٨٩	٧٤	- ١٦,٩
هونغ كونغ	١٠٠	١٠٤	٩٤	- ٩,٦
سنغافورة	١٠٢	٩٦	٨٠	- ١٦,٧
مقاطعة تايوان الصينية	٩٧	٩٥	٨٨	- ٧,٤
المتوسط				- ١٥,٢

المصدر : Morgan Guaranty Trust Company ، "الأسواق المالية العالمية" ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ .

(أ) أكبر المصدرين للولايات المتحدة .

الهيكل المتغير للسلع الاساسية في التجارة الدولية

تعبر مشاكل التجارة الدولية الراهنة جزئيا عن تغيرات هيكلية طويلة المدى في الاقتصاد العالمي . وتنشأ هذه التغيرات من تحولات تحدث في هيكل الانتاج والطلب ولذا تترتب عليها آثار رئيسية على السياسات المتعلقة بالتجارة والتنمية على الصعيدين الوطني والدولي .

الجدول الثالث - ٨ · تكوين السلع في التجارة الدولية

	النصيب في اجمالي صادرات البضائع (نسبة مئوية) (أ)				المعدلات السنوية للنمو في حجم الصادرات (نسبة مئوية)		
	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٦٠-١٩٧٠	١٩٧٠-١٩٨٠	١٩٨٠-١٩٨٥
منتجات زراعية	٣٢	٢١	١٥	١٤	٣,٩	٣,٥	١,٢
معادن (بما في ذلك الوقود)	١٧	١٧	٢٩	٢٣	٧,٢	١,٧	-٣,٧
مصنوعات	٥١	٦٢	٥٦	٦٣	١٠,٥	٧,١	٤,٨
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٨,٦	٥,٠	٢,٦

المصدر : استنادا الى مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة غات) . "التجارة الدولية ١٩٨٥ - ١٩٨٦" ، جنيف ١٩٨٦ .

(أ) مأخوذة من القيم الدولارية الحالية .

وكما يبين الجدول الثالث - ٨ فإن نصيب السلع الزراعية في التجارة العالمية انخفضت الى النصف منذ عام ١٩٦٠ في حين زادت السلع المصنوعة بحوالي الربع . وترجع الزيادة في نسبة التجارة بالمعادن كلية الى الزيادة في أسعار النفط خلال السبعينات ، التي تعلل أيضا انخفاض نصيب السلع المصنوعة فيما بين ١٩٧٠ و ١٩٨٠ . وترى الأدوار المتغيرة لهذه الفئات الثلاث من المنتجات بشكل بارز في معدلات نمو الصادرات (بالقيمة الحقيقية) . وقد بلغ الانخفاض في معدل نمو التجارة العالمية في المنتجات الزراعية الثلثين بينما انخفضت هذه الصادرات من المعادن بالاسعار المطلقة ، وارتفعت التجارة في السلع المصنوعة الى الضعفين تقريبا بنفس السرعة التي ارتفعت بها التجارة العالمية ككل .

التجارة بالمصنوعات

تمثل المصنوعات ما يزيد على ٦٠ في المائة من التجارة العالمية في السلع . ونظرا لأن التحول الطويل الأجل في هيكل الانتاج يتجه من انتاج السلع الأولية إلى المصنوعات ، فإن نمو التجارة العالمية أصبح أمرا يتمثل بصورة متزايدة في نمو التجارة بالمصنوعات . والتحول من انتاج السلع الأولية إلى المصنوعات هو أكثر ما يكون وضوحا في صادرات البلدان النامية . فقد زادت حصة المصنوعات في إجمالي صادراتها من ١٨ في المائة تقريبا في عام ١٩٨٠ إلى ٣٣ في المائة في عام ١٩٨٤ إلى ٤٠ في المائة في عام ١٩٨٦ .

وما فتئت التجارة بالمصنوعات تتوسع منذ الستينات بسرعة تزيد كثيرا على التجارة بالمنتجات الزراعية والمعادن ، وإن كان معدل النمو قد انخفض في السنوات الأخيرة . فقد بلغ معدل الزيادة في صادرات السلع المصنوعة خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ ، ٤,٨ في المائة بالمقارنة بمعدلها خلال السبعينات الذي بلغ ٧ في المائة ومعدلها في الستينات الذي تجاوز ١٠ في المائة . وتشير الدلائل الأولية أنها لم تبلغ سوى ٣ في المائة تقريبا في عام ١٩٨٦ .

وأحد أسباب تباطؤ نمو تجارة المصنوعات في السنوات الأخيرة هو أن نمو إنتاج المصنوعات في العالم تباطأ في السبعينات واطرد تباطؤه في النصف الأول من الثمانينات كما يتضح من الجدول الثالث - ٩ . وقد حدث هذا الانخفاض في المجموعات الثلاث للبلدان كلها ولكنه بلغ أقصى حدته في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو .

كما حدثت تحولات كبيرة في مصادر نمو الصادرات المصنعة ، فالبلدان النامية تمثل الجزء الأكبر من الزيادة في الصادرات المصنعة خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ كما يتبين من المعدلات النسبية للنمو (الجدول الثالث - ١٠) . فبعد أن بلغ المعدل السنوي للزيادة في صادرات هذه البلدان من المصنوعات ٢٤ في المائة خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠ بلغت نسبة نموه ٦ في المائة خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ . ونتيجة لذلك ، زاد نصيب البلدان النامية في الصادرات العالمية من المصنوعات من ٧ في المائة تقريبا في عام ١٩٧٠ إلى ١٠ في المائة في عام ١٩٨٠ وإلى ما يقرب من ١٢ في المائة في عام ١٩٨٥ . وانخفضت حصة البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو من ٨٥ في المائة في عام ١٩٧٠ إلى ما يقرب من ٨٠ في المائة في عام ١٩٨٥ . وحافظت البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا على حصتها التي تقرب من ٨ في المائة .

الجدول الثالث - ٩ - نمو الانتاج الصناعي
(المعدل السنوي)

	العالم	البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو	البلدان النامية	البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا
١٩٦٣ - ١٩٧٠	٧,١	٦,١	٦,٨	٨,١
١٩٧١ - ١٩٨٠	٤,٢	٣,١	٦,٩	٦,٩
١٩٨٠ - ١٩٨٥	٢,٥	١,٧	٤,٧	٣,٨

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، حولية الإحصاءات الصناعية لعام ١٩٧٥ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.77.XVII.8) ، وحولية الاحصاءات الصناعية ، ١٩٨٣ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع EF.85.XVII.11) ، والنشرة الشهرية للإحصاءات ، شباط/فبراير ١٩٨٧ .

الجدول الثالث - ١٠ - نمو الصادرات الصناعية
حسب المجموعة القطرية(أ)
(المعدلات السنوية)

	١٩٧٠-١٩٦٥	١٩٨٠-١٩٧٠	١٩٨٥-١٩٨٠
البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو	١٣,٤	١٨,٧	٠,٤
البلدان النامية	١٧,٨	٣٣,٧	٦,٠
البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا	٨,٣	١٦,٤	١,١

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، حولية التجارة والإحصاءات الدولية ١٩٨٣ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع EF.84.XVII.6) ، والنشرة الشهرية للاحصاءات ، أيار/مايو ١٩٨٧ .

(أ) نمو قيم الصادرات بالاسعار الحالية للدولار .

وقد اتجهت معظم الزيادة في صادرات المصنوعات من البلدان النامية إلى البلدان ذات الاقتصاد السوقي ، ليس لأن هذه البلدان تمثل ما يقرب من ثلث صادرات البلدان النامية فحسب ، بل أيضا لأن الصادرات إلى البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، خلال السنوات الأخيرة ، زادت بمعدل يزيد كثيرا على الصادرات إلى البلدان النامية الأخرى . ففي السبعينات زادت صادرات البلدان ذات الاقتصاد السوقي النامية إلى البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، من حيث القيمة ، بما يقرب من ٢٢ في المائة سنويا ، في الوقت الذي زادت فيه الصادرات إلى البلدان النامية الأخرى بنسبة ٢٨ في المائة ، وذلك بالدرجة الأولى كنتيجة لنمو أسواق البلدان المصدرة للطاقة .

وفي الثمانينات ، سارت الأمور في عكس هذا الاتجاه : ففي الفترة ١٩٨١-١٩٨٤ زادت المصنوعات المصدرة من البلدان النامية إلى البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو بنسبة ١١ في المائة ، وزادت المصنوعات المصدرة إلى البلدان النامية الأخرى بنسبة ٤ في المائة فقط . ويرجع جزء من هذا التغير إلى الانتكاس العام في الاقتصاد العالمي ، غير أن انخفاض التجارة بالمصنوعات فيما بين البلدان النامية يرجع أساسا إلى قيود الاستيراد الجديدة لهذه البلدان ، وخاصة قيود البلدان المصدرة للطاقة .

وفي حين أن المصنوعات المصدرة من البلدان النامية زادت بسرعة أكبر من الصادرات العالمية للمصنوعات ، تركزت هذه التجارة بدرجة كبيرة في عدد قليل من البلدان النامية . حيث اختصت عشرة بلدان وأقاليم بما يقرب من ٨٠ في المائة من مجموع صادرات البلدان النامية من المصنوعات في عام ١٩٨٥[٦] ، الأمر الذي يعكس زيادة في درجة التركيز . وفي عام ١٩٨٣ بلغ نصيب البلدان العشرة ما نسبته ٧٠ في المائة من مجموع الصادرات . وبصفة خاصة استطاعت أربعة من البلدان أو المناطق الآسيوية الرئيسية حديثة العهد بالصناعة - هي هونغ كونغ وجمهورية كوريا وإقليم تايوان الصيني وسنغافورة - أن تتوسع في صادراتها بسرعة بالغة . ففي عام ١٩٨٦ زادت صادرات هذه البلدان مجتمعة بما يقرب من ١٥ في المائة ، وساعد في ذلك جزئيا تخفيض قيمة عملاتها لا مقابل الين والعملات الرئيسية الأخرى بخلاف الدولار وحسب ، بل مقابل الدولار أيضا .

السلع الأساسية

تمثل السلع الأولية ما يقرب من ٤٠ في المائة من التجارة العالمية . كما تمثل ٧٠ في المائة من مجموع صادرات البلدان النامية وتزيد نسبتها إلى ما يقرب من ٥٠ في المائة إذا استثنينا منها النفط . إن الأحوال الاقتصادية للغالبية العظمى من البلدان النامية تتوقف بصورة حاسمة على المنتجات من السلع الأولية . ويبين الجدول الثالث - ١١ ، أن ما يزيد على ٧٠ في المائة من البلدان والأقاليم النامية تعتمد على الصادرات من السلع الأولية فيما يزيد على ٦٥ في المائة من حصائل صادراتها . وبالنسبة لعدد من البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، بما فيها استراليا وكندا والولايات المتحدة ، تمثل منتجات السلع الأولية نسبة كبيرة تبلغ ٣٠ في المائة أو أكثر من مجموع صادراتها . وبالنسبة للبلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، تمثل صادرات السلع الأولية ما يقرب من ٤٥ في المائة من المجموع ، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى صادرات الاتحاد السوفياتي الكبيرة نسبيا من السلع الأساسية .

الجدول الثالث - ١١ - اعتماد البلدان والأقاليم النامية على الصادرات من السلع الأولية

الصادرات من منتجات السلع الأولية تمثل :	عدد البلدان	النسبة المئوية	النسبة المئوية المجمعة
أكثر من ٧٥ في المائة من مجموع الصادرات	٧٢	٦٤,٣	٦٤,٣
٦٦ - ٧٥ في المائة	٩	٨,٠	٧٢,٣
٥٦ - ٦٥ في المائة	٩	٨,٠	٨٠,٣
٤٥ - ٥٥ في المائة	٦	٥,٤	٨٧,٧
أقل من ٤٥ في المائة	١٦	١٤,٣	١٠٠,٠
	١١٢	١٠٠	

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا إلى "حولية إحصاءات التجارة الدولية عام ١٩٨٤" ، المجلد الأول ، منشورات الأمم المتحدة ، ١٩٨٦ (رقم المبيع E.86.XVII.7) .

وهكذا فإنه رغم انخفاض نصيب التجارة بالسلع الأولية في التجارة العالمية فإنها ما زالت تشكل أهمية أساسية . كما أن عمليات الانتاج الزراعي للبلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو وسياساتها التصديرية ما زالت تشكل مجالا رئيسيا

للعلاقات التجارية الدولية . وما زالت أسعار السلع الأولية ، وخصوصا أسعار المصنوعات ، من الأهمية بمكان بالنسبة للبلدان النامية التي تمثل فيها صادرات السلع الأولية نسبة مرتفعة من مجموع الانتاج المحلي ومن قدرتها على الاستيراد .

وكان انخفاض أسعار النفط أحد أهم خصائص التجارة العالمية في عام ١٩٨٦ . فانخفاض أسعار النفط ، الذي بدأ يظهر في عام ١٩٨٥ ، تحول إلى إنهيار حاد في عام ١٩٨٦ . ونتيجة لذلك انخفض متوسط سعر تصدير النفط الخام بما يقرب من ٤٥ في المائة خلال السنة ، وبنهاية عام ١٩٨٦ ، كان الرقم القياسي المشترك لأسعار السلع غير الوقودية مقيسا بالدولار قد انخفض انخفاضا طفيفا عن مستويات أواخر عام ١٩٨٥ (انظر الشكل الثالث - ١ والجدول الثالث - ١٢) ، ولكنه يظهر انخفاضا يزيد على ١٠ في المائة عند قياسه بحقوق السحب الخاصة .

وقد انخفضت أسعار معظم السلع . ومن بين السلع الفردية في الأرقام القياسية للأونكتاد لأسعار السلع الأولية ، انخفضت أسعار ٣٠ سلعة وارتفعت ٨ سلع وظلت ٣ سلع دون تغيير خلال السنة . وكان البن والسكر هما السلعتان الوحيدتان اللتان ارتفعت أسعارهما بدرجة كبيرة . ومن ناحية أخرى ، حدث انخفاض كبير في أسعار عدد من المنتجات الرئيسية وارتفعت أسعار المشروبات غير الكحولية نتيجة لارتفاع أسعار البن عن مستوى عام ١٩٨٥ بما يقرب من ٤٠ في المائة وذلك بالدرجة الأولى نتيجة لانخفاض الانتاج في البرازيل بسبب الجفاف ، غير أن أسعار البن عادت سريعا إلى الانخفاض مرة أخرى وبنهاية العام كانت قد وصلت إلى مستوى لا يزيد على متوسط السعر في عام ١٩٨٥ . وانخفضت أسعار القمح بما يقرب من ٣٠ في المائة في عام ١٩٨٦ لتقل بنسبة ٣٠ في المائة عنها في عام ١٩٨٠ . وارتفعت أسعار السكر بما يقرب من ٥٠ في المائة خلال العام ولكنها ظلت رغم ذلك عند مستوى لا يتجاوز ثلث متوسطها خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨١ ، نتيجة لاستمرار زيادة المخزون منه ، وانخفضت أسعار الشاي والكاكاو عامين متتابعين .

وظلت أسعار المواد الخام الزراعية بصورة عامة دون تغيير في عام ١٩٨٦ بعد أن كانت قد انخفضت بما يقرب من ١٠ في المائة في عام ١٩٨٥ ، وظلت عند مستوى يقل عن متوسطها خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨١ بنسبة ٣٠ في المائة . وانخفضت أسعار الفلزات بما يقرب من ٧ في المائة خلال العام ووصلت إلى مستوى يقل بنسبة ٣٠ في المائة تقريبا عن متوسطها في الفترة ١٩٧٩-١٩٨١ . ووصلت أسعار القصدير في عام ١٩٨٦ إلى نصف ما كانت عليه قبل انهيار سوق القصدير في لندن في عام ١٩٨٥ . ومن بين الفلزات الرئيسية الأخرى ، انخفضت أسعار النحاس بما يقرب من ٣ في المائة في عام ١٩٨٦ ، بعد أن كانت قد زادت زيادة طفيفة في عام ١٩٨٥ ، ولكنها كانت أقل من مستوياتها في أوائل الثمانينات بما يقرب من ٣٠ في المائة .

الجدول الثالث - ١٣ - الأرقام القياسية لأسعار السلع الأولية ، ١٩٨٣ - ١٩٨٦

(١٩٧٩-١٩٨١ = ١٠٠)

	الأغذية	المشروبات الاستوائية	الزيوت النباتية	المواد الزراعية	الخامات المعدنية والفلزات	الرقم القياسي الموحد دولار	حقوق السحب الخاصة	أسعار المصنوعات(أ)	الأسعار الحقيقية للسلع الأساسية(ب)
١٩٨٣	٧٠	٨١	٧٣	٨٣	٨٣	٧٨	٨٩	٩٧	٨٠
١٩٨٣	٧٥	٨٥	٨٨	٨٨	٨٥	٨٣	٩٨	٩٣	٨٩
١٩٨٤	٦٤	٩٧	١١٩	٨٦	٧٩	٨٤	١٠٢	٩١	٩٢
١٩٨٥	٥٧	٨٩	٨٣	٧٨	٧٦	٧٥	٩٢	٩١	٨٣
الفصل الأول	٥٧	٩٣	٩٧	٧٦	٧٥	٧٧	١٠٠	٨٤	٩٣
الفصل الثاني	٥٥	٨٥	٩٣	٨٠	٧٨	٧٦	٩٦	٨٩	٨٦
الفصل الثالث	٥٦	٨١	٧٣	٧٨	٧٦	٧٣	٨٨	٩٣	٧٧
الفصل الرابع	٥٨	٩٦	٦٥	٧٦	٧٤	٧٦	٨٩	٩٨	٧٨
١٩٨٦	٦٣	١١٠	٥١	٧٨	٧١	٧٩	٨٥	١٠٩	٧٤
الفصل الأول	٦٤	١٣٨	٥٦	٧٧	٧٦	٨٥	٩٦	١٠٥	٨١
الفصل الثاني	٦٥	١١٤	٥٠	٧٩	٧٠	٨١	٨٧	١٠٨	٧٥
الفصل الثالث	٥٩	١٠٣	٤٥	٧٦	٦٩	٧٥	٧٨	١١٣	٦٦
الفصل الرابع	٦١	٩٧	٥٤	٧٩	٦٩	٧٥	٧٩	٠٠	٠٠

المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، "النشرة الشهرية لأسعار السلع الأساسية" ؛ والأمم المتحدة ، "النشرة الشهرية للاحصاءات" ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ .

(أ) القيمة الدولارية للوحدة من الصادرات المصنوعة من البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو .

(ب) الرقم القياسي بالدولارات مخفضا وفقا للقيمة الدولارية للوحدة من صادرات البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو .

الشكل الثالث - ١ أسعار السلع الاساسية ، ١٩٨٠-١٩٨٥
(الارقام القياسية للاسعار بالدولار : ١٩٧٩-١٩٨١=١٠٠)

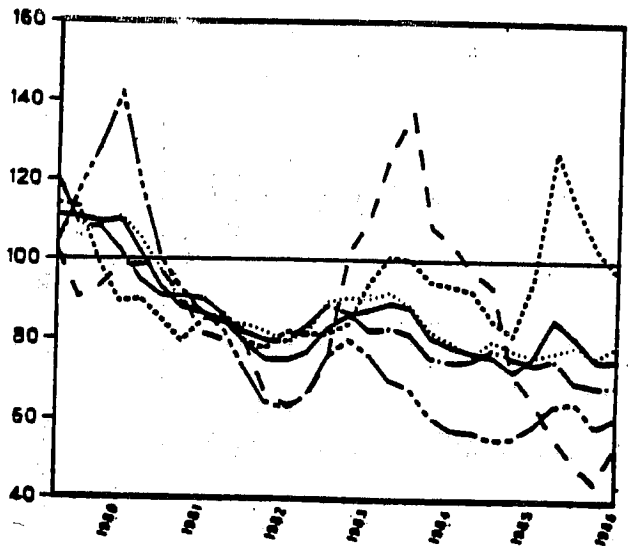

مايشمله الشكل

الاغذية ——— — — ———

المشروبات ——————

الزيوت النباتية — — — —

المواد الخام الزراعية ••••••••••••

الخامات المعدنية ——•——•——

الرقم القياسي الموحد ——————

الشكل الثالث - ٢ أسعار السلع الاساسية ، وقيمة وحدة المصنوعات المصدرة
(الارقام القياسية للأسعار بالدولار ، ١٩٨٠=١٠٠)

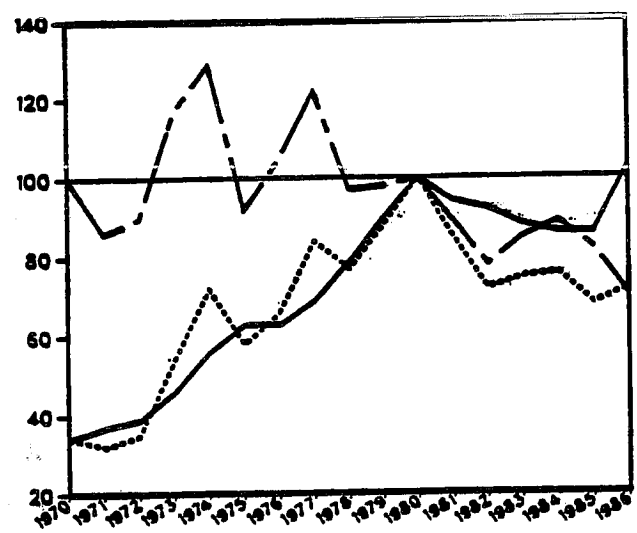

مايشمله الشكل

الرقم القياسي لقيمة وحدة المصنوعات ———

الرقم القياسي المشترك الصادر عن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ———

النسبة — — —

وبينما بقيت أسعار الصادرات من السلع الأولية منخفضة ارتفعت أسعار الصادرات من المصنوعات ارتفاعا كبيرا . وزادت القيمة الدولارية للوحدة من الصادرات المصنوعة من البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو بنحو ٣٠ في المائة . وانخفضت الأسعار الحقيقية للمنتجات الأولية غير النفطية ، معبرا عنها بأسعار المصنوعات ، بنسبة تصل إلى ١٠ في المائة أثناء السنة ، بعد انخفاض مماثل في عام ١٩٨٥ (انظر الشكل الثالث - ٣ والجدول الثالث - ١٣) . وانهارت الأسعار الحقيقية لزيوت الوقود ، مقيسة بطريقة مماثلة ، بنسبة تزيد عن ٥٠ في المائة في عام ١٩٨٦[٧] .

وقد أدت هذه التغيرات السعرية إلى انخفاض يبلغ نحو ٣٠ في المائة في معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية مع البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو في عام ١٩٨٦ (انظر الشكل الثالث - ٣) . وهو أسوأ تغير في معدلات التبادل التجاري لهذه البلدان في السنوات الأخيرة . وقد أفاد انخفاض أسعار السلع الأساسية كثيرا من البلدان النامية أيضا ، ولاسيما المصدرين الرئيسيين للمصنوعات . وقد عانت البلدان المتقدمة النمو المنتجة للسلع الأولية من انخفاض أسعار السلع الأساسية . على أن ما غنمته البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو من حيث معدلات التبادل التجاري كان على وجه الاجمال كبيرا جدا . وإلى جانب مساهمة انخفاض أسعار الواردات من البلدان النامية في عام ١٩٨٦ بطريقة غير مباشرة في خفض معدل التضخم ، فقد أدى إلى أرباح تبلغ نحو ٥٦ مليون دولار لبلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ككل . وحققت هذه البلدان من ارتفاع أسعار الصادرات مكاسب أخرى تبلغ ٣٨ بليون دولار . وعلى ذلك بلغ مجموع ما حققته هذه البلدان من مكاسب في معدلات التبادل التجاري عن تلك السنة نحو ٩٤ بليون دولار[٨] .

ومن أول ما يتبادر للذهن من تفسيرات للمستوى الحالي لأسعار السلع الأساسية انخفاض معدل نمو الطلب العالمي على هذه المنتجات . وهذا لا ينطبق على المواد الخام الصناعية فحسب بل ينطبق أيضا على السلع الغذائية الأساسية . وقد انخفضت قدرة عدد كبير من البلدان النامية على استيراد الأغذية نتيجة لانخفاض مستوى الدخل الحقيقي ، حيث مرت اقتصاداتها بمرحلة ركود أو هبوط كما تحولت معدلات التبادل التجاري في غير صالحها .

ومع ذلك يجب التسليم بأن انخفاض أسعار السلع الأولية في السنوات الأخيرة يبين تغيرات أساسية في استخدام المواد الخام في البلدان المتقدمة النمو[٩] . فقد كان وما يزال هناك تحول مستمر من انتاج السلع إلى انتاج الخدمات . وقد بلغ نصيب

الشكل الثالث - ٣ قيمة الوحدة في تجارة البلدان النامية مع البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ومعدلات التبادل التجاري
(١٠٠=١٩٨٠)

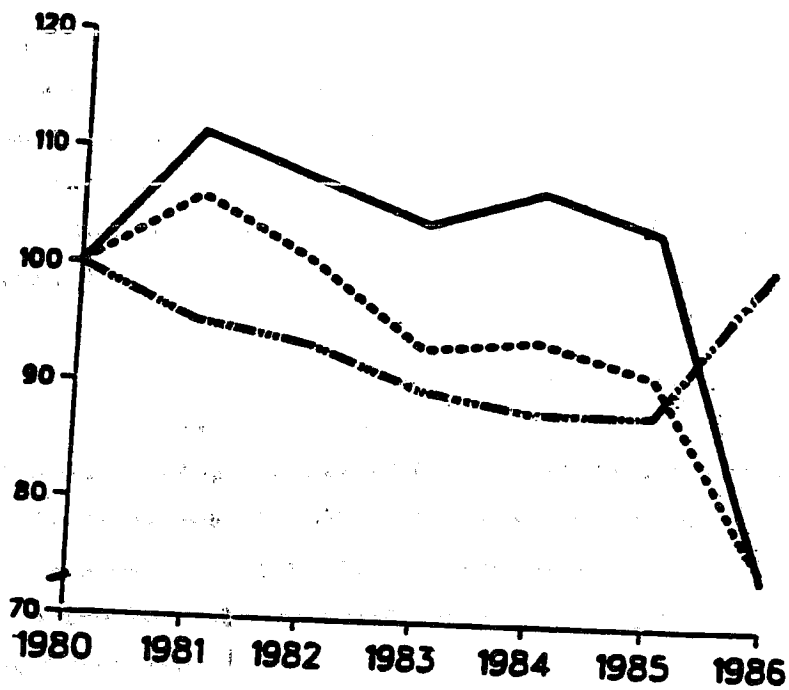

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمانة العامة للأمم المتحدة استنادا إلى الأمم المتحدة ، "حولية احصاءات التجارة الدولية" والأمم المتحدة ، "النشرة الشهرية للاحصاءات" .

—·—·—·— القيمة الدولارية للوحدة من واردات البلدان النامية من البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو .

- - - - - - - القيمة الدولارية للوحدة من صادرات البلدان النامية إلى البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو .

———— معدل التبادل التجاري للبلدان النامية .

القطاعات المنتجة للسلع (الزراعة والصناعة التحويلية) في الناتج المحلي الاجمالي للبلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ٣٥ في المائة خلال الستينات بينما بلغت أقل من ٣٠ في المائة في منتصف الثمانينات . وزاد نصيب الخدمات من ٥٦ في المائة إلى ٦٢ في المائة . وتحدث تحولات مماثلة في كثير من البلدان النامية . وكثافة استخدام المواد هي أقل في حالة الخدمات منها في حالة انتاج السلع .

وما فتئت الاحتياجات من المواد الخام التقليدية اللازمة لكل وحدة من الناتج المادي تنخفض أيضا . فعلى سبيل المثال ، انخفض متوسط وزن السيارات المصنوعة في الولايات المتحدة من ٧٠٠ ١ كيلوغرام في عام ١٩٧٥ إلى ٥٠٠ ١ كيلوغرام في عام ١٩٨٥ ، وانخفض متوسط نسبة الحديد والصلب فيها من ٨١ في المائة إلى ٦٩[١٠] . وقد أدت الابتكارات التكنولوجية إلى الاستعاضة عن المواد والاقتصاد في استخدامها كما خلقت منتجات جديدة تتطلب مواد أقل لكل وحدة منتج ، وكذلك مواد أيسر منالا بالنسبة للبلدان الصناعية .

وهذان النوعان من التغيرات - التحول في هيكل الانتاج والوفر الأكبر في استخدام المواد الخام في انتاج السلع - قلّلا من استخدام المنتجات الأولية لكل وحدة من الناتج المحلي الاجمالي . وفيما يتعلق بأغلبية المواد الخام الزراعية والصناعية الرئيسية ، كان معدل نمو الاستهلاك أبطأ بدرجة كبيرة في السبعينات والثمانينات بالمقارنة بالستينات[١١] . ومع تحرك الاقتصادات نحو مرحلة ما بعد العصر الصناعي ، واتجاه الانتاج إلى أن يصبح أقل كثافة بالنسبة إلى استخدام المواد ، لن ينمو الحجم الإجمالي للمواد الصناعية اللازمة إلا إذا كانت هناك زيادة كبيرة في المستوى المطلق للانتاج الصناعي .

وقد زاد عرض الأغذية بمعدل أسرع كثيرا من زيادة الاستهلاك خلال الثمانينات . ومن ناحية الطلب ، انخفضت قدرة عدد كبير من البلدان النامية على استيراد الأغذية بانخفاض مستوى الدخل الحقيقي حيث مرت اقتصاداتها بمرحلة ركود أو انحطاط وتحولت معدلات التبادل التجاري في غير صالحها . وهكذا فخلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٤ انخفض متوسط استهلاك الفرد من الأغذية فعليا في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى وما زالت عدة بلدان في هذه المنطقة تواجه حتى يومنا هذا حالات نقص شديد في الأغذية ومجاعات . وقد أدى انخفاض الدخل الحقيقي للبلدان النامية الأخرى أو ركوده إلى انخفاض الطلب فيها على واردات الأغذية .

ومن ناحية العرض ، كان لما حققته البلدان النامية الاخرى في مجال الاكتفاء الذاتي من الاغذية نفس الاثر على التجارة بالاغذية . وتؤدي سياسات دعم المزارع التي تتبعها كثير من البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو بتقييد الواردات وزيادة فوائض الصادرات ، إلى انخفاض الاسعار الدولية للاغذية . وقد أدى الافراط في انتاج الحبوب الغذائية نتيجة لهذه السياسات إلى زيادة ضخمة في مخزونات هذه البلدان في السنوات الاخيرة . فقد زاد المخزون العالمي المقدر من الحبوب من ٣٤٨ مليون طن في عام ١٩٨١ إلى ٣٩٩ مليون طن في عام ١٩٨٦ ، أي بنسبة ٦٠ في المائة . وفي سنة ١٩٨٦ كانت البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو تملك نحو ٧٠ في المائة من هذه المخزونات ، وكانت الولايات المتحدة بمفردها تملك ٤٥ في المائة منها(١٣) .

وليس توقع نمو تجارة المواد الخام بصفة عامة في المستقبل المنظور بمعدلات تشابه معدلاته في الخمسينات والستينات أمرا واقعيا . ولهذه النتيجة آثار خطيرة بالنسبة لكثير من البلدان النامية التي لا تملك سوى قاعدة صناعية ضيقة وتعتمد على سلعة أو سلعتين في الحصول على معظم حصائلها من الصادرات .

التجارة بالخدمات

اقتصرت تجارة الخدمات الدولية على المحافظة على سرعة نمو تجارة البضائع . وتشير المعلومات المتاحة الى ان حصة الخدمات غير المتصلة بعوامل الانتاج في مجموع تجارة السلع للبلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو والبلدان النامية معا تكاد تكون ثابتة خلال العقد الماضي . وبقيمة الدولار بلغت هذه الحصة قرابة ٢١ في المائة في عام ١٩٧٥ وحوالي نفس النسبة في عام ١٩٨٥ . بيد ان الخدمات فئة متغايرة للغاية . فخلال عقد الثمانينات ظلت الأسواق الدولية في حالة اتساع تحت فئة "خدمات أخرى" ، التي تشمل الصيرفة والتامين والاستشارة وغيرها من خدمات الأعمال المتاجر بها دوليا التي تمر بتغيرات تكنولوجية تتعلق بالتقدم المحرز في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية وصناعة الحاسبات الالكترونية ، بينما كانت الخدمات التقليدية مثل النقل البحري وغيره من ضروب النقل تشهد تناقصا . ويرد في الجدول الثالث - ١٣ بيان لنمو تجارة الخدمات غير القطاعية خلال العقد الأخير . وتبعا للبنود المدرجة ، ربما يتجاوز تقدير حصة الخدمات الرقم الذي كثيرا ما يذكر وهو حوالي ٢٠ في المائة من التجارة العالمية . وبنفس القدر سيجري تقدير مختلف لنمو تجارة الخدمات . ومن العادة فان الذين يشيرون الى توسع قوي في تجارة الخدمات يشملون في التعريف تحويلات أرباح شركات الخدمات العاملة في الخارج او حتى الأرباح المستمدة من جميع أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ، وفي بعض الاحيان جميع البنود المنظورة في ميزان المدفوعات ، والتي يشار اليها اشارة غامضة على انها "تجارة الخدمات" .

ويتمثل أحد مصادر الغموض الذي يكتنف تقييم الاهمية المتغيرة للخدمات في التجارة العالمية في عدم توفر معلومات عن تكاليف واسعار تجارة الخدمات . لذلك فان من المستحيل التحقق من مدى كون التغيرات التي تطرأ في مجال الخدمات تعكس تغيرات في الاسعار او التدفقات الحقيقية . ففيما يتعلق بالخدمات التي يمكن بسهولة ملاحظة مبادلاتها الحدودية ، مثل النقل البحري ، وخدمات المسافرين وخدمات الموانئ وغيرها من أشكال النقل ، وكذلك السفر ، فان من الممكن تجميع بعض المعلومات عن الحمولة الطنية وعدد المسافرين وهلم جرا . ولكن ثمة اتجاها متزايدا يتمثل في عدم عبور الخدمات للحدود ومرورها بالجمارك فعليا ، حيث يسجل حجم البضائع التي تعبر الحدود . وبالتالي فانه لا يمكن وضع التمييز بين قيمة وحجم فئة الخدمات التي تعتبر تبادلاتها الحدودية "غير مرئية" ، مثل الاتاوات والرسوم الترخيصية التي تدفع للبراءات ، والعلامات التجارية ، وحقوق الطبع وغيرها من الخدمات غير المنظورة وغير المالية المماثلة ، كما لا يمكن وضع تمييز فيما يتعلق بطائفة من المعاملات التي تصنف معا على انها "خدمات خاصة أخرى" .

ومن المعتقد ان معظم حالات نقص الابلاغ في مجال تجارة الخدمات يحدث تحت فئة الاعمال التجارية ، بالاضافة الى نقص الابلاغ في مجال النقل البحري العالمي نسبة للمعاملة التي تعطى لايرادات الاساطيل التي ترفع اعلام الملاءمة . وهكذا فانه يتم الابلاغ عن أحجام غير مؤكدة للغاية فيما يتعلق بالخدمات التي تشهد أسرع عنصر نمو في السوق المحلي للخدمات في البلدان المتقدمة النمو وهي البلدان التي يرى انها تملك أكبر امكانية لنمو تجارة الخدمات الدولية .

الجدول الثالث - ١٣ تجارة الخدمات غير القطاعية
(ببلايين الدولارات)

		١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	المتوسط السنوي لمعدل النمو ١٩٨٥/١٩٧٥	المتوسط السنوي لمعدل النمو ١٩٨٥/١٩٨٠
البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو								
النقل البحري	+	٣٥,٩	٥٠,٠	٤٤,٩	٤١,٨	٤٣,٣	٥,٣	٣,٨-
	-	٣٦,٨	٥٠,٦	٤٦,٣	٤٩,٤	٤٩,٧	٦,٤	٠,٤-
	=	٠,٩-	٠,٦-	١,٤-	٧,٦-	٦,٤-		
خدمات المسافرين	+	٦,٤	١٤,٣	١٤,٤	١٥,٠	١٥,٤	٩,٠	١,٥
	-	٦,٥	١٣,٣	١٤,١	١٥,٨	١٦,٦	٩,٨	٤,٥
	=	١,٠-	١,٠+	٠,٣+	٠,٨-	١,٢-		
أشكال النقل الأخرى	+	٣١,٣	٤٣,٥	٤١,٥	٣٨,٠	٣٨,٢	٦,٠	٢,٦-
	-	٣٣,٣	٤٧,٠	٤٥,٨	٤٠,٤	٤٠,٥	٥,٧	٣,٩-
	=	٢,٠-	٣,٥-	٤,٣-	٢,٤-	٢,٣-		
السفر	+	٣٣,٨	٧٢,٢	٦٩,٧	٧٠,٥	٧٣,٨	٨,٥	٠,٢
	-	٣٥,٥	٧٦,٧	٧١,٥	٧١,٦	٧٥,٣	٧,٨	٠,٦-
	=	٣,٧-	٤,٥-	١,٨-	١,١-	١,٥-		
الاتاوات والرسوم	+	٦,٣	١١,٥	٩,٥	١٠,٢	١٠,٨	٥,٥	١,٣-
	-	٥,٠	٩,٣	٩,٣	١٠,٢	١٠,٨	٧,٧	٣,٠
	=	١,٣+	٢,٢+	٠,٢+	صفر	صفر		
خدمات خاصة أخرى	+	٤١,٦	٨٨,٩	٨٩,٦	٨٦,٥	٩١,٣	٨,٢	٠,٥
	-	٣٣,٨	٧١,٩	٧٤,٦	٧٢,٣	٧٥,١	٨,٣	٠,٩
	=	٧,٨+	١٧,٠+	١٥,٠+	١٤,٢+	١٦,٢+		

(يتبع)

الجدول الثالث - ١٣ تجارة الخدمات غير القطاعية (تابع)
(ببلايين الدولارات)

	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	المتوسط السنوي لمعدل النمو ١٩٨٥/١٩٧٥	المتوسط السنوي لمعدل النمو ١٩٨٥/١٩٨٠
البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو							
مجموع الخدمات غير المتصلة بعوامل الانتاج							
+	١٣٤,٣	٣٨٠,٤	٣٦٩,٦	٣٦٣,٠	٣٧٣,٨	٧,٣	٠,٦-
-	١٣٠,٩	٣٦٨,٨	٣٦١,٦	٣٥٩,٧	٣٦٨,٠	٧,٤	٠,١-
=	٣,٤+	١١,٦+	٨,٠+	٣,٣+	٤,٨+		
الحصة في صادرات السلع (نسبة مئوية)	٢٣,٩	٢٣,٧	٢٣,٥	٢١,٥	٢١,٧		
الحصة في واردات السلع (نسبة مئوية)	٢٣,٥	٢٠,٦	٢٣,٣	٢٠,٥	٢٠,٦		

(يتبع)

الجدول الثالث - ١٣ تجارة الخدمات غير القطاعية (تابع)

(ببلايين الدولارات)

		١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	المتوسط السنوي لمعدل النمو ١٩٨٥/١٩٧٥	المتوسط السنوي لمعدل النمو ١٩٨٥/١٩٨٠
البلدان النامية								
النقل البحري	+	٣,٥	٧,١	٨,١	٧,٨	٧,٤	٧,٨	٠,٨
	-	١٤,٣	٣٣,٩	٣٣,٧	٢٨,٥	٢٣,٨	٥,٢	٦,٣-
	=	١٠,٨-	٢٥,٨-	٢٥,٦-	٢٠,٧-	١٦,٤-		
خدمات المسافرين	+	١,١	٣,٨	٤,٤	٤,٣	٤,٣	١٤,٦	٢,٥
	-	١,٣	٤,١	٤,١	٣,٤	٢,٩	٨,٤	٦,٧-
	=	٠,٢-	٠,٣-	٠,٣+	٠,٨+	١,٤+		
أشكال النقل الأخرى	+	٤,٩	١٢,٤	١١,٦	١٠,٣	٩,٣	٦,٦	٥,٦-
	-	٤,٠	١١,٧	١١,٨	١٠,٥	٨,٩	٨,٣-	٥,٣-
	=	٠,٩+	٠,٧+	٠,٢-	٠,٣-	٠,٤-		
السفر	+	٤,٦	٢٤,٢	٢١,٩	٢١,٤	٢٠,٧	١٦,٣	٣,١-
	-	٦,٩	٢١,٧	٢١,٠	١٨,٣	١٨,٠	١٠,١	٣,٧-
	=	٢,٣-	٢,٥+	٠,٩+	٢,٨+	٢,٧+		
الاتاوات والرسوم	+	٠,٢	٠,٥	١,١	٠,٣	٠,١	٦,٧-	١٤,٩-
	-	٠,٥	١,٠	١,٣	١,٠	١,٠	٧,٢	صفر
	=	٠,٣-	١,٠-	١,٣-	٠,٨-	٠,٩-		
خدمات خاصة أخرى	+	٦,٧	١٧,١	٢٦,٤	٢٣,١	٢٠,٠	١١,٦	٣,٢
	-	٨,٦	٢٦,٥	٣٨,٠	٣٣,٥	٣٢,٣	١٤,٢	٤,٠
	=	١,٩-	٩,٤-	١١,٦-	١٠,٤-	١٢,٣-		

(يتبع)

الجدول الثالث - ١٣ تجارة الخدمات غير القطاعية (تابع)
(ببلايين الدولارات)

		١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٥	المتوسط السنوي لمعدل النمو ١٩٨٥/١٩٧٥	المتوسط السنوي لمعدل النمو ١٩٨٥/١٩٨٠
البلدان النامية								
مجموع الخدمات غير المتصلة بعوامل الانتاج	+	٢٠,٨	٦٤,٦	٧٢,٤	٦٥,٥	٦١,٧	١١,٥	٠,٩-
	-	٣٥,٦	٩٧,٩	١٠٩,٩	٩٤,٢	٨٦,٩	٩,٣	٢,٤-
	=	١٤,٨-	٣٣,٣-	٣٧,٥-	٢٨,٧-	٢٥,٢-		
الحصة في صادرات السلع (نسبة مئوية)		١١,٥	١٤,٠	١٧,٦	١٦,٩	١٧,٧		
الحصة في واردات السلع (نسبة مئوية)		٣١,٤	٣٦,٣	٣٨,٦	٣٧,٠	٣٨,٠		

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى أشرطة "احصاءات موازين المدفوعات" لصندوق النقد الدولي ، بيانات جزئية عن ٣٤ بلدا من البلدان المتقدمة النمو و ١٠٠ بلد من البلدان النامية .

ملاحظة : علامة زائد (+) تعني صادر أو ايرادات .
علامة ناقص (-) تعني وارد أو مدفوعات .

وفيما يتعلق بالبلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، يبدو أن صادرات الخدمات تمت بسرعة أبطأ نوعا ما من سرعة نمو البضائع خلال العقد الماضي . ولذلك انخفضت نسبة الخدمات الى البضائع في مجال الصادرات ولئن كان ذلك الى حد طفيف فقط . ولكن معدل نمو الفئة "خدمات أخرى" كان أسرع من معدلات نمو المجموعات الأخرى . ففي الولايات المتحدة تجاوزت صادرات هذه الفئة الاتاوات والرسوم والعلامات التجارية . وتتفاوت أهمية أنواع الخدمات لهذه الفئة التي تنمو بسرعة من بلد الى آخر . وأكبر عناصر صادرات الولايات المتحدة في هذه الفئة هي التأمين والتشييد والصحة والتعليم وبرامج الحاسبات الالكترونية . وفي المملكة المتحدة يعتبر أهم عنصر هو الخدمات المالية ، يليه عنصر الخدمات الاستشارية التجارية الأخرى . وفي فرنسا تعتبر الهندسة في مجال الأشغال ومشاريع التعاون التقني أهم عنصرين في صادرات الخدمات . بيد أنه يوجد قدر ضئيل من المعلومات المتعلقة بنمو هذه الأنواع من أنواع التجارة .

ويستحيل في ظل الافتقار الى بيانات تفصيلية بشأن التجارة في مجال خدمات القطاع الخاص والقدر الضئيل المتاح من المعلومات المتعلقة باتجاه هذه التجارة ، اجراء دراسة تفصيلية حتى الآن للاتجاهات المحتملة للتجارة الدولية في مجال الخدمات التجارية . ففي فترة ما بعد الحرب زادت تجارة البضائع زيادة سريعة نتيجة التخصص فيما بين الشركات التي تقع ضمن قطاع الصناعة ذاته ولما للمستهلكين من أذواق متمايزة للغاية . ومن المحتمل جدا أن تنمو تجارة الخدمات الدولية على هدي نفس الخطوط . وعندئذ ستلجأ البلدان ليس فقط الى تبادل الخدمات من القطاعات المختلفة وانما أيضا الى التخصص داخل القطاعات ذاتها . وهذا أمر يحدث فعلا فيما بين خطوط الطيران ، في شكل تخصص جغرافي في الأساس ، ولكنه يمكن أن يحدث في قطاعات أخرى ، لا جغرافيا فقط وانما من حيث الأنشطة كذلك(١٣) .

ولعل ما لصادرات الخدمات من نمو بطيء نسبيا يتضارب مع الانطباع بسرعة النمو التي كثيرا ما تتركها مناقشة هذا الموضوع . وهنالك أسباب عدة لذلك منها وجود صعوبات نظرية واحصائية للقياس ، فضلا عن الافتقار الى البيانات الكافية وانتشار حالات نقص الابلاغ (انظر المربع الثالث - ١) ، فمثلا لا توجد طريقة متفق عليها لقياس الخدمات المصرفية وغيرها من الخدمات المالية . ذلك لكون البيانات المتعلقة بالصيرفة الدولية لا تتيح امكانية فصل الرسوم المتعلقة بالخدمات (وبالتالي تجارة الخدمات) عن المدفوعات المرتبطة بالاستثمار الأجنبي . ولذا يحتمل أن يكون ثمة نقص في الابلاغ في مجال تجارة الخدمات . وهنالك سبب آخر هو أن العديد من الخدمات لا يمكن نقلها عبر الحدود ، بالرغم من التقدم المحرز في تجهيز البيانات وخزنها ونقلها

بالأجهزة السلكية واللاسلكية . فهي إما تتطلب انتقال المستهلك الى البلد الذي يوفر هذه الخدمات (كما في السياحة أو بعض الخدمات الصحية) ، أو نزوح الشركات و/أو الخبراء الذين يقدمون هذه الخدمات الى الخارج . وغالبا ما تقع الخدمات التجارية ضمن هذه الفئة الأخيرة . وفي حالة عدم امكانية اجراء مبيعات دولية للخدمات إلا بتحويل "انتاج" الخدمة المذكورة الى الخارج ، فمن الواضح انها استبعدت من الاحصاءات التجارية(١٤) . ومن ثم فان ما للخدمات من أهمية متزايدة في الاقتصاد المحلي لا تظهر في الزيادة المناظرة للتجارة . ولعل مما له أهمية بذات القدر في هذا الصدد أنه لا يوجد ما يبرر اجراء مقارنة لنسبة الناتج المحلي للبضائع التي جرى الاتجار بها دوليا مع نسبة الخدمات لأن جزءا كبيرا من الخدمات المحلية يدخل فعلا في البضائع التي يجري الاتجار بها وهذه الحصة تزداد بمرور الزمن(١٥) .

وأخيرا فان بطء النمو غالبا ما يعود الى عدة حواجز أمام هذه التجارة ، ناتجة عن اشراف الدولة على أنشطة الخدمات وفرض قوانين عليها . وتستهدف هذه القوانين أساسا تحقيق غايات في مجال السياسة المحلية وربما يكون القصد منها إبعاد الموردين الأجانب ، ولكنها يمكن أن تؤدي مع ذلك الى الاقلال من امكانات التجارة الدولية . وترى معظم البلدان أن ثمة خدمات معينة لا يجوز أن تترك برمتها لقوى السوق منها ، مثلا ، النظام المصرفي ، الذي يثير قضايا في مجال الرقابة الائتمانية والنقدية ؛ والاتصالات السلكية واللاسلكية التي تثير قضايا لها صلة بالأمن الوطني ؛ وبعض الأنشطة السمعية - البصرية والترفيهية التي ربما تعتبر معادية للهوية والثقافة والقيم الوطنية ؛ والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي وأشكال أخرى للتأمين لكونها تثير مسائل مثل حماية المستهلكين والانصاف والتوزيع(١٦) .

ومن الواضح ان هذه الاعتبارات تشير الى ان نمو تجارة الخدمات سيظل متواضعا في المستقبل القريب ، حتى ولو أحرز تقدم في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بشأن الموضوع ، وهو أمر سيستغرق وقتا طويلا .

وكان معدل نمو تجارة الخدمات في البلدان النامية أعلى نوعا ما من معدل نمو نفس التجارة في البلدان المتقدمة النمو ، ولئن كانت البيانات ليست محلا للثقة ومن شأنها طمس الاتجاه الفعلي واضفاء طابع الغموض على المقارنات الدولية . وشهدت فئة "خدمات خاصة أخرى" أعلى نسبة نمو ، وزاد معدل نمو صادرات فئة الخدمات هذه بأسرع من الصادرات . وتعتبر بنود التشييد والهندسة ، ومعظمها في مجال مشاريع الهيئات الأساسية ، وكذلك الخدمات الفنية والتقنية ذات الصلة ، أهم بنود فئة "خدمات أخرى" لبضعة بلدان من البلدان النامية التي تصدر هذه الخدمات . وكانت جمهورية كوريا هي

الناجحة الى أقصى حد بعيد في هذا الميدان ، حيث تأتي قبل تركيا ويوغوسلافيا والبرازيل والهند بدرجة كبيرة . أما صادرات البلدان النامية المتعلقة بخدمات التشييد والهندسة فقد وجهت في معظمها الى بلدان نامية أخرى ، خاصة البلدان المصدرة للنفط(١٧) .

وشهدت البلدان المتقدمة النمو فائضا في تجارتها في مجال الخدمات غير المتصلة بعوامل الانتاج ولكن هذا الفائض بعد أن زاد خلال السبعينات ، انخفض منذ عهد قريب من ١٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٨٠ الى ٥ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في ١٩٨٥ ، بعد أن شهد نموا في عقد السبعينات . وانخفض عجز البلدان النامية خلال الفترة ذاتها من ٣٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الى ٢٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة .

ويعتبر عجز البلدان النامية في مجال تجارة الخدمات مع البلدان المتقدمة النمو أكبر عجز تحت فئة "خدمات خاصة أخرى" . فتحت هذه الفئة أظهرت البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو باستمرار توازنا ايجابيا يبلغ حوالي ١٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا خلال عقد الثمانينات ، بينما شهدت البلدان النامية خلال الفترة ذاتها ميزانا سالبا يبلغ قرابة ١٠ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة .

* *

المربع الثالث - ١ مذكرة تقنية عن قياس التجارة في مجال الخدمات

يمكن تصنيف صادرات الخدمات إلى ثلاث مجموعات رئيسية . وتضم الأولى الخدمات التي تكون مبادلاتها الحدية "مرئية" بشكل أوضح : النقل البحري وخدمات الركاب (وأساسا نقل الأشخاص) و "غير ذلك من النقل" (وأساسا خدمات الموانئ ، ولكن تشمل أيضا عمليات استئجار الناقلات) ، وكذلك السفر (السياحة أساسا) وباختصار تمثل المجموعة النقل والسفر .

والمجموعة الثانية هي الإتاوات ورسوم التراخيص . وفي ميزان المدفوعات المألوف تظهر هذه "كايرادات للممتلكات غير المدرجة في أي موضع آخر" وعنصرها الرئيسي هي الإيرادات التي تعود إلى أصحاب براءات الاختراع وحقوق الطبع والنشر والعلامات التجارية وما يماثلها من الأرصدة غير المالية وغير المنظورة . ويعتبر إدخال الإتاوات ورسوم التراخيص في مجال التجارة بالخدمات أمرا مثيرا للخلاف . فمسألة ما إذا كانت هذه الأشياء هي مدفوعات من أجل خدمات تعد من المسائل الجدلية - وهي على الأقل مدفوعات لأشياء غير منظورة - أو مدفوعات لعوامل الانتاج . ولا سبيل في هذا المقام إلى حسم النقاش حول دور المعرفة في الانتاج والتجارة . وفي الممارسة ، تدرج الإتاوات ورسوم التراخيص أغلب الأحيان في تجارة الخدمات كما هو الحال هنا . وهي تتوقف على مستوى التفصيل الذي ستبلغه المعلومات المتعلقة بالخدمات في المستقبل ، إذ يمكن أن تصبح مجموعة مستقلة كلية في ميزان المدفوعات ، فتذكر على التحديد مدفوعات متنوعة "لحقوق الملكية الفكرية" أو مدفوعات "التكنولوجيا المعنوية الضمنية" وتشمل أرقاما تفصيلية تبين أي الصناعات تولّد أو تحصل على مدفوعا الإتاوات .

والمجموعة الثالثة هي مجموعة متغايرة الخواص إلى أقصى حد وترد تحت بند "بضائع وخدمات وايرادات أخرى" . وفي مبادئه التوجيهية للبلدان الأعضاء من أجل وضع تقارير موازين مدفوعاتها لم يطلب صندوق النقد الدولي بعد بيانات تفصيلية للبند المتبقي "للبضائع والخدمات والإيرادات الأخرى" . ويتضمن هذا البند أساسا الخدمات وفضلا عن ذلك فتحت هذا البند المتبقي تدرج معظم الخدمات . ولا تقيد البضائع في هذا البند ، على الرغم من مسمّاه ، فيما عدا البضائع التي يجدر بنا أن نسميها "خدمات مادية" مثل الدوريات الواردة من الخارج بموجب ترتيبات الاشتراكات . والراجح أن تُقيد برامج الإذاعة والتلفزيون المسجلة على شرائط تحت هذا البند رغم أنه ليس هناك ضمان ألا يظهر بعضها أيضا تحت بند "البضائع" .

والتفرقة الوحيدة المتوفرة بشكل عام في هذا البند هي بين المعاملات الرسمية والمعاملات الخاصة . وتشمل "الخدمات الرسمية" خدمات الحكومة العامة والمصرف المركزي ، والانواع الرئيسية هي تلك التي تؤديها السفارات والقنصليات والوحدات العسكرية والوكالات بالخارج والكيانات الرسمية الاخرى مثل بعثات المعونة ومكاتب الإعلام الحكومي والسياحة والهجرة بالخارج (ولكن ليست المؤسسات المملوكة للدولة) والمتحصلات أو المساهمات في إطار ترتيبات عسكرية والخدمات العسكرية المؤداة والبضائع والخدمات الاخرى التي تقدمها أو تحصل عليها الحكومة .

وينبغي استبعاد "المعاملات الرسمية" من تجارة الخدمات لاغراض معينة . فالنفقات المقابلة تحددها أساسا السلطة السياسية والاهداف الدبلوماسية وقلما يُنظر إليها كموضوع للسياسة التجارية أو المفاوضات التجارية . وهي قد تكون كذلك في بعض الحالات فمن الصعب الفصل بين المعاملات الرسمية والخاصة في السجلات الاحصائية الدولية لأن ما يعتبر في بلد ما صادرات لشركة هندسية خاصة - ويدرج بالتالي تحت "الخدمات الخاصة الاخرى" - يمكن أن يكون في البلد المبلغ اقتناء حكوميا من أجل بناء طريق أو تشييد مطار - ويقيد تحت بند الخدمات الرسمية .

و "الخدمات الخاصة الاخرى" هي بند متنوعات يغطي كل الباقي أي عددا كبيرا جدا من الانشطة المختلفة تقدم ليس فقط للمستهلكين النهائيين ولكن أيضا وبصفة خاصة للشركات . ويشتمل البند على :

(أ) الاتصالات (البريد والبرق والهاتف والاتصالات السلكية واللاسلكية) ؛

(ب) التامين (عدا تامين الشحن الدولي المقيد تحت بند النقل البحري) ؛

(ج) السمسرة مثل الرسوم المدفوعة للوكلاء عدا تلك الداخلة في قيمة البضاعة والسمسرة والعمولات المحمّلة على معاملات أخرى ؛

(د) الخدمات المالية التي تؤديها المصارف ووكلاء شركات التامين والبيوت المالية كما تحددها مبالغ أجورهم (ولكن ليس مدفوعات الفوائد وهي بند مختلف تماما في ميزان المدفوعات) ؛

(هـ) تصريف البضاعة ، وتشمل المكاسب من المعاملات السلعية باجل والمراجحة السلعية حيث تكون الأطراف من غير المقيمين في البلد نفسه (رغم أن المعاملات والمعاملات المالية الآجلة وأرباح المراجحة المتعلقة بالبنود المالية تدرج في الحساب الرأسمالي من ميزان المدفوعات) ؛

(و) تقديم خدمات الإدارة والمحاسبة وما يدخل في عدادها من خدمات (على سبيل المثال الخدمات المقدمة من شركة مسيطرة إلى شركة تابعة) ؛

(ز) المشورة القانونية وغيرها ؛

(ح) التجهيز والاصلاح (عدا تلك المدرجة تحت "خدمات الموانئ") ؛

(ط) حقوق الامتياز والحقوق المماثلة ؛

(ى) برامج الحاسبة الالكترونية وتجهيز البيانات ؛

(ك) البحوث والاستقصاءات والاختبارات والتحاليل الكيميائية والطبيعية ؛

(ل) التعليم والتدريب والخبرة التقنية ؛

(م) تصميم الانشاءات والمباني ؛

(ن) الهندسة والتصميم الصناعي ؛

(س) استئجار التركيبات والآلات والمعدات (عدا استئجار معدات النقل المسجلة تحت بند "خدمات النقل الأخرى") ؛ وتظهر هذه المعاملات في بعض السجلات الوطنية بوصفها "إيجار معدات" ؛

(ع) استئجار الأفلام والشرائط والتسجيلات وغيرها من الأصول الملموسة ؛

(ف) الخدمات الطبية وخدمات الرعاية والعلاج الأخرى ؛

(ق) الخدمات الترفيهية والثقافية مثل المقدمة من فرق موسيقية وفرق المسرح والأوبرا والبالية والسيرك وآحاد الرياضيين ؛

(ر) الخدمات المهنية والتقنية الأخرى .

وتنحصر المعلومات المتعلقة بالتجارة في "الخدمات الأخرى" المقسمة إلى أنواعها غير المتجانسة والمتوفرة عن بضعة بلدان متقدمة النمو في أربع أو خمس فئات عريضة جدا . فالولايات المتحدة فقط هي التي لديها معلومات متوفرة عن نحو ٣٠ فئة . وبالنسبة للبلدان النامية ، لا توجد أي بيانات مفصلة ويفتقر عدد من البلدان النامية الى هذا البند في موازين مدفوعاتها حتى على مستوى الرقم الإجمالي .

وعلاوة على ذلك ، قد يحدث أن تظهر بعض المدفوعات عن تلك الخدمات تحت فئات أخرى في ميزان المدفوعات مثل إيرادات العمل . وتصنف خدمات العمل التي يقدمها أطقم الناقلات في النقل الدولي تحت بند "ايرادات العمل" في دليل ميزان المدفوعات الذي يصدره صندوق النقد الدولي . ورغم أن هذه التوصية غير منصوص عليها بالنسبة لأطقم الانشاءات ، فالغالب أن تظهر الايرادات الخارجية لشركات البناء والشركات الهندسية في تحويلات أفرقة انشاءاتها في الخارج وتصنف تحت "ايرادات العمل" أو "تحويلات العمال" .

والبيانات المتعلقة باتجاه التجارة في ميدان "الخدمات الأخرى" والتي تتيح دراسة مسألة "من يتاجر مع من" هي أسوأ حالا من البيانات المقسمة حسب القطاعات .

وتحت بند "خدمات خاصة أخرى" تسجل من حيث المبدأ كل الخدمات الوسيطة المتقدمة تكنولوجيا أو خدمات الأعمال التجارية . والأرقام القطرية المحددة التي تمثل هذا المجموع تثير الحيرة أحيانا[١٨] . ويمكن لوزن الأنواع الأقل تطورا من الخدمات في هذا المجموع أن يظل مبهما . والتكوين الدقيق ، حتى في حالة البلدان المتقدمة النمو غير معروف ، ويتعين انتظار مزيد من البيانات .

والمعاملات الخدمية بطبيعتها أكثر صعوبة من حيث قياسها . والواقع أن أكبر التفاوتات بين إجمالي الصادرات العالمية وإجمالي الواردات العالمية تظهر في بنود الخدمات ، أي في النقل "والخدمات الرسمية والخاصة الأخرى" . وهناك تفاوت كبير في مجال النقل حيث المتحصلات العالمية المسجلة تقل باستمرار عن النفقات العالمية .

ويرجع سبب معظم حالات نقص الإبلاغ إلى وجود أساطيل التسجيل المفتوح (وتسمى أيضا أساطيل "إعلام الملاءمة") ، وهي أساطيل تعمل وهي ترفع أعلام بلدان لا تشترط أن تكون الملكية أو الإدارة قائمة داخل أراضيها . وكقاعدة لا تسجل متحصلات ونفقات الأساطيل ذات التسجيل المفتوح في ميزان المدفوعات بلدان التسجيل . كما لا تسجل في بلدان إقامة أصحاب السفن نظرا لأنه يتم تشغيلها بواسطة شركات تابعة تقع في بلد التسجيل(١٩) .

وتظهر تفاوتات كبيرة أخرى في بند "خدمات أخرى رسمية وخاصة" وتعتبر الشكوك حول المقاييس في هذا البند ذات أهمية خاصة لأن المقترحات المتعلقة باتباع الليبرالية في مجال الخدمات تتركز على الأنشطة المندرجة تحته . وتنشأ صعوبات القياس من ميزان الخدمات للاقتصادات المخططة مركزيا ومما يبدو أنه تقدير مغالى فيه في بيانات الأوبك بالنسبة للنفقات والمتحصلات في بند "الخدمات الأخرى" والأهم من ذلك ، من نقص في الإبلاغ عن صادرات خدمات الأعمال التجارية للبلدان المتقدمة النمو .

وتبيَّن من استقصاء خاص أُجري في السويد عن عام ١٩٧٧ أن المتحصلات الفعلية للإتاوات وبراءات الاختراع والتراخيص تكاد تكون ضعف البيانات المسجلة وأن صادرات الخدمات التقنية هي تقريبا أربع أضعاف الرقم المسجل في ميزان المدفوعات(٣٠) . وفي الولايات المتحدة وطبقا لما كشفت عنه دراسة حديثة "فإن ما يصل إلى نصف صادرات الدولة من الخدمات قد يفلت من الاحصاءات الرسمية"(٣١) . ومن هذه الدراسة ، التي أجراها مكتب تقييم التكنولوجيا التابع لكونغرس الولايات المتحدة وعرفت التجارة بالخدمات باعتبارها دخلا لا يأتي من عوامل الانتاج وتشمل الرسوم والإتاوات ، نخلص إلى أن بيانات ميزان مدفوعات الولايات المتحدة صورت واردات وصادرات الخدمات بأقل من الواقع . وتصوير الصادرات بأقل من الواقع يزيد عنه بالنسبة للواردات وبالتالي يبدو فائض الولايات المتحدة من تجارة الخدمات أكبر بكثير مما توضحه الاحصاءات الرسمية . ويبلغ التقدير الوسطي لمكتب تقييم التكنولوجيا بالنسبة للصادرات نحو ضعف الأرقام القياسية(٣٢) . وقد أخرجت دراسة مكتب تقييم التكنولوجيا من المقارنة الخدمات المصرفية لأنه لا سبيل ، في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة ، إلى عزل الرسوم التي تحصلها المصارف عن الخدمات - أي الدخل غير الآتي من عوامل الانتاج والتي هي بالتالي جزء من التجارة في الخدمات - عن عائدات أصحاب الاستثمارات في الأوراق المالية الأجنبية بالولايات المتحدة - أي دخول عوامل الانتاج(٣٣) . ولا تعتبر الصعوبة الخاصة في قياس الخدمات المصدرة بواسطة القطاع المصرفي وقفا على الولايات المتحدة ، فالتداخل مع مدفوعات الفائدة والإيرادات الأخرى للاستثمارات هو قصور عام .

وقد ينبعث بخس التقدير في صادرات الخدمات أيضا من بيع الخدمات ، في حالات عديدة ، ضمن صفقة شاملة مع البضائع - وعلى سبيل المثال خدمة الصيانة لبعض المعدات - ويمكن أن تسجل تحت بند البضائع . وهذه المشكلة الاحصائية تختلف عن القضية الاكبر المتعلقة "بالمحتوى من الخدمات" الآخذ في التزايد في جميع البضائع الصناعية .

ومن المحتمل أن يؤدي عدم التيقن من البيانات المتعلقة بانتاج الخدمات وتجارتها عبر الحدود ، وإمكانية وجود هامش الأخطاء الذي لا يمكن تقديره ، إلى عرقلة تقدير الاتجاهات وأثرها في مختلف الاقتصادات أو مجموعات البلدان وقتا طويلا . وقد يبطئ لدرجة كبيرة تكوين السياسة والمواقف التفاوضية في المناقشات المتعلقة بتجارة الخدمات .

الحواشي

(١) "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٦" (الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.86.II.C.1) وتناولت بشيء من الاسهاب القضايا والمشاكل المنهجية في التجارة الدولية .

(٢) الأرجنتين ، والبرازيل ، وتايلند ، وجمهورية كوريا ، وسنغافورة ، والفلبين ، وماليزيا ، والهند ، وهونغ كونغ .

(٣) للاطلاع على الموازين التجارية التفصيلية حسب البلدان والمناطق للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، أنظر الفصل السادس .

(٤) هذه التغييرات هي بالقيمة الاسمية . ولغرض دراسة تأثير تغييرات سعر الصرف على التجارة ، ينبغي إذا توخينا المثالية ، أن نقيس التغييرات بالقيمة الحقيقية أي معدلة حسب التحركات النسبية لمعدلات التضخم في البلدان المتاجرة . وبما أن معدل التضخم في الولايات المتحدة لم يكن مختلفا اختلافا كبيرا عن المعدل المتوسط للاقتصادات الرئيسية الأخرى فإن سعر الصرف الحقيقي المعمول به في الولايات المتحدة حريٌّ أن يكون قريبا من السعر الاسمي .

(٥) Morgan Guaranty Trust Company of New York, World Financial Markets February,March 1987.

الحواشي (تابع)

(٦) الارجنتين ، والبرازيل ، وثايلند ، وجمهورية كوريا ، وسنغافورة ، والفلبين ، وماليزيا ، ومقاطعة تايوان الصينية ، والهند ، وهونغ كونغ .

(٧) انخفضت أسعار النفط بالدولار بحوالي ٤٥ في المائة بينما ارتفعت أسعار الصادرات من المصنوعات بنسبة ٣٠ في المائة .

(٨) مع تجاهل الآثار غير المباشرة للتغييرات في الأسعار بما في ذلك التغييرات في الكمية ، فإن الكسب في معدلات التبادل التجاري قدّر على النحو التالي :

و (١ - س$_{و}$) - ص (١ - س$_{ص}$)

حيث و ، ص هما قيم واردات وصادرات عام ١٩٨٥ على التوالي للبلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو من وإلى البلدان النامية وس$_{و}$ و س$_{ص}$ هما على التوالي الأرقام القياسية لأسعار الواردات والصادرات لعام ١٩٨٦ (باعتبار ١٩٨٥ = ١,٠٠) . والقيم الفعلية هي : و = ٣١٢ بليون دولار و ص = ٣٥٠ بليون دولار وس$_{و}$ = ٠,٨٢ و س$_{ص}$ = ١,١٥ . والقيمة المحسوبة التي تبلغ ٩٤ بليون دولار هي بالطبع أكبر من - و من الناحية النظرية مختلفة عن - التغير الفعلي في الميزان التجاري الذي لا يأخذ في الحسبان التغيرات في حجم التجارة وكذلك التغير في الأسعار .

(٩) بعض العوامل التي تكمن وراء انخفاض أسعار السلع الأساسية نوقش في "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٦" ، الفصل الثالث .

(١٠) Eric D. Larson, Marc H. Ross and Robert H. Williams, "Beyond the era of materials", Scientific American, , vol. 254, No. 6, June 1986 .

(١١) انظر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، "تأثير التكنولوجيات الجديدة والناشئة على التجارة والتنمية" (TD/B/C.6/136 ، آب/أغسطس ١٩٨٦) .

(١٢) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، نظرة مستقبلية على الأغذية ، شباط/فبراير ١٩٨٧ .

الحواشي (تابع)

(١٣) انظـــر See H. Schaumburg-müller, "Europe's trade in services: comparative advantage of intera-industry Trade", working paper 4/1985 (Copenhagen, Institute of International Economics and Management, Copenhagen School of Economics and Business Administration, 1985) .

(١٤) من أجل دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره وسيلة لتقديم الخدمات بالخارج ، أنظر تقرير الأمين العام عن دور الشركات عبر الوطنية في مجال الخدمات بما في ذلك تدفقات البيانات عبر الحدود (E/C.10/1987/11) .

(١٥) يجري حاليا بحث كندي لتقدير المقدار المباشر وغير المباشر للخدمات الداخلة في وحدة عن صادرات وواردات البلد بمساعدة جداول المدخل-الناتج . وبالنسبة لكندا يقدر هـ . غ. غروبل ، باستخدام مقادير تقريبية للغاية ، أن ثلث القيمة المضافة للناتج الإجمالي للبضائع يتكون من خدمات وسيطة ، وإذا أمكن افتراض وجود نفس النسبة المئوية في البضائع المصدرة فإنه من اليسير استنتاج أن حصة كبيرة من الصادرات السلعية هي في الواقع خدمات . وبالنسبة لكندا ، على سبيل المثال ، فإنه يعني أن صادرات الخدمات (المباشرة والمادية) يمكن أن تكون أعلى بمقدار ثلاثة أضعاف عما هو مسجل في ميزان المدفوعات . (انظـــر G. Grubel, "Direct and embodied trade in services". Service project discussion paper 86-1, Vancouver, Canada, The Fraser Institute, 1986),and M. Rugman, "A transaction cost approach to trade in services" Paper presented to the annual meeting of the American Economic Association, New Orleans, December 1986 .

(١٦) وقيل إنه هنا "يتعين أن تكون المشابهة في جزء منها مع المفاوضات المتعلقة بالتسلح : ولا نتوقع أن تدع الدول تحديد موقع الانتاج الدفاعي لقوى السوق" (ي. ن. باغواتي ،"مجموعة الغات والتجارة بالخدمات : كيف يمكننا أن نحل الحوار بين الشمال والجنوب" . فايننشال تايمز ، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥) .

(١٧) انظـــر A. Sapir, "Trade in investment-related technological services", World Development, vol. 14, No. 5, May 1986 .

الحواشي (تابع)

(١٨) ومثال ذلك أن سجلات موازين المدفوعات لدى صندوق النقد الدولي أن البلدان النامية توسعت في العقد الأخير في صادراتها من "الخدمات الخاصة الأخرى" بصورة أسرع من البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو .

(١٩) للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلا ، انظر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الآثار الاقتصادية لوجود أو غياب صلة حقيقية بين السفينة وعلم التسجيل" ، جنيف ، ١٩٧٧ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي "The world current account discrepancy", Occasional Studies, June 1982 .

(٢٠) انظر "The development of Sweden's balance of payments: Appendix: Omissions in reporting of exports of services" , Quarterly Review of the Sveriges Riksbanks, 1979 : 2 , of. OECD, "The world current account discrepancy", op. cit .

(٢١) United States Congress, Office of Technology Assessment, "Trade in services: exports and foreign revenues-special report", Washington, D.C., U.S. Government Printing Office, September 1986) OTA-ITE-316, P. 3.

(٢٢) U.S. Congress, Trade in services... pp. 37-38.

(٢٣) U.S. Congress, Trade in services... pp. 31,38 and 54-58.

الفصل الرابع

المالية الدولية والديون وتصحيح موازين المدفوعات

تختلف الاهتمامات الرئيسية لراسمي السياسات فيما يتعلق بالحالة المالية الدولية اختلافا كبيرا عن تلك التي كانت قائمة منذ بضع سنوات . وقد تمكنت بعض البلدان النامية في بداية الحقبة من اقتراض مبالغ كبيرة من المصارف التجارية الدولية . وكانت هناك مخاوف من أن تكون القروض يسيرة أكثر من اللازم ولكن قيمة التجارة كانت تنمو آنذاك بقوة . وينحصر الاهتمام اليوم في استبعاد كثير من تلك البلدان من أي اقتراض جديد بسبب ميراث أزمات الديون والتوقعات المحدودة فيما يتعلق بنمو التجارة العالمية . وبدلا من ذلك ، أصبحت معظم التدفقات المالية الدولية في العالم موجهة نحو أكبر الاقتصادات العالمية التي اعتادت أن تكون مصدرا رئيسيا لتدفقات رأس المال إلى الخارج .

وفي بداية العقد ، كان المجتمع الدولي ما زال يتطلع إلى المصارف التجارية الكبيرة للتوسط لإعادة توظيف قدر كبير من الموارد المالية من البلدان التي لديها فائض إلى البلدان التي تعاني من العجز . وفي الوقت الراهن يتم المزيد من التوسط الدولي الخاص عن طريق أسواق الأوراق المالية في المراكز المالية الرئيسية حول العالم ، التي أصبحت نفسها أكثر تكاملا من أي وقت مضى . ولكن كثيرا من البلدان مستبعدة من هذه الدوائر المالية .

ويركز التحليل التالي على هذه الانقسامات ويستخلص الآثار المترتبة عليها بالنسبة للسياسة . وتمشيا مع الاستنتاج الوارد في الفصل الثاني ، يبرز التحليل الحاجة إلى تحسين التنسيق في مجال تكيف السياسات بين البلدان الرئيسية المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي للحفاظ على ثقة داشني الولايات المتحدة الأجانب . ويتطلب الأمر تخفيض صافي التدفقات الرأسمالية إلى الولايات المتحدة بطريقة تدريجية منظمة لتفادي هبوط الدولار المؤدي إلى زعزعة الاستقرار وإلى الانكماش . وفي الوقت نفسه ، تحتاج كثير من البلدان النامية إلى إعادة بناء قدرتها على استيعاب الائتمانات التجارية الأجنبية وخدمتها ، وهي قدرة ضاعت في تيار أزمة الديون في الثمانينات .

وأحد الآثار المنظورة في اتجاه التجارة العالمية نحو النمو البطئ والتوقعات القاتمة فيما يتعلق بأسعار السلع الأساسية هو ضرورة إضافة احتمال تخفيف جزئي من عبء الدين بشكل أو بآخر إلى الخيارات المتاحة في المفاوضات الرامية إلى إعادة تشكيل هيكل ديون البلدان النامية . والهدف هو الوصول إلى خدمة قابلة للاستمرار لعبء الدين عن طريق الجمع بين برامج التكيف المحلية المدعومة دوليا وقدر من التخفيف من التزامات خدمة الدين غير المسددة . ويمكن التفاوض على برامج متسقة للإصلاحات المتعلقة بالسياسات الداخلية والائتمانات المستهدفة لأغراض التكيف ، وتخفيف عبء الدين وذلك في نفس مجموعة المحافل التي استخدمت بالفعل لوضع برامج مماثلة لها أهداف مشابهة لكنها لم تحقق حتى الآن أي تخفيف دائم من عبء الدين .

ولكي تقوم المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف بدورها المناسب في هذه العملية ، يتعين الانتهاء بسرعة من المفاوضات الحالية والمرتقبة لتجديد مواردها وزيادتها . وأصبحت زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية مسوغة أكثر من أي وقت مضى ، وتأتي في الوقت الراهن بوجه خاص في حينها .

والمطلوب في المدى البعيد هو تيسير إعادة توجيه التدفقات الرأسمالية الدولية إلى البلدان النامية بدلا من الولايات المتحدة في سياق من استمرار النمو في البلدان الصناعية وانتعاش التجارة الدولية .

تدفقات الموارد المالية بين البلدان

كان الحصول غير المتكافئ والمتغير على التمويل الدولي عاملا رئيسيا محددا لمستويات الواردات وموازين المدفوعات في الحساب الجاري في الثمانينات . كما أن بلدانا نامية كثيرة وبعض البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا التي كانت تعتمد على قدر كبير من التمويل الخارجي لوارداتها في السبعينات ومطلع الثمانينات ، قد وجدت أنه من الضروري العمل بسرعة على تخفيض مستويات الواردات والعجز في الحساب الجاري بعد أن نضب التمويل الجديد ونشبت أزمة الديون . ومع تضاؤل التفاؤل حول نمو التجارة العالمية وتوفر التدفقات المالية في الأجل المتوسط ، اتخذت بلدان أخرى اتجاهات أكثر حذرا فيما يتعلق بالاقتراض من الأسواق الأجنبية ، وسعت إلى تعزيز موازين حساباتها الجارية . فجمهورية كوريا ، بدأت ، مع نمو اقتصادها بسرعة ، في استخدام الفوائض الجديدة في حسابها الجاري لتخفيض ديونها الخارجية غير المسددة بهدف التقليل من تعرضها لخطر الاضطرابات المالية في المستقبل . وفي إطار مناقض

يتميز بالتقشف الداخلي ، تسعى رومانيا إلى تخفيض مديونيتها للمصارف التجارية الأجنبية . أما البلدان النامية المصدرة للطاقة التي كانت في السبعينات من مصدري رأس المال ، فقد أصبحت أيضا أكثر حذرا حيث تسعى إلى تضييق العجز الذي حدث مؤخرا في حسابها الجاري ، والعمل على إبطاء المعدل الذي تتدهور به مراكز صافي أصولها على الصعيد الدولي .

وتوضح التجربة الأخيرة للولايات المتحدة الأمريكية الحالة المقابلة : فالولايات المتحدة بوصفها بلدا لديه احتياطي من العملات وتعد مكانا مأمونا ومجزيا للأموال ، لم تصادف حتي الآن أية قيود بالنسبة لصافي التدفقات المالية إليها الذي نشأ معظمه في جمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان . أما النمط الناتج في موازين المدفوعات في الحساب الجاري لتلك البلدان الثلاثة فقد ظل أساسا على نفس المنوال منذ عام ١٩٨٤ ، ولكن الرصيد الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي انتقل من عجز بلغ ٤٠ بليون دولار في عام ١٩٨٤ إلى فائض مقداره ٣٨ بليون دولار عام ١٩٨٦ (انظر الجدول الرابع - ١) . ويرجع هذا الفائض أساسا إلى التحول في موازين التجارة الوارد مناقشته في الفصل الثالث أعلاه والذي يبرز الحقيقة القائلة بأن أرصدة الحساب الجاري يحددها في وقت واحد صافي المعاملات الجارية وصافي المعاملات الرأسمالية . والواقع أن العوامل التجارية قد أحدثت أيضا التدهور الملحوظ في أرصدة الحسابات الجارية للبلدان النامية المصدرة للطاقة والذي لم يقابله مع ذلك ، انخفاض العجز في الحساب الجاري للبلدان المستوردة للطاقة . وبصرف النظر عن أي تنبؤ بحدوث تدهور آخر في الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية ، فإن من المتوقع أن تخف هذا العام حدة التغييرات التي حدثت عام ١٩٨٦ .

الجدول الرابع - ١ موازين المدفوعات العالمية في الحساب الجاري(أ)
حسب مجموعة البلدان ، ١٩٨٠-١٩٨٧
(ببلايين الدولارات)

	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦(ب)	١٩٨٧(ج)
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	-٣٧,٩	-٧,٤	-٤٠,٠	٣٣,٣	٣٨,٣	-٣,٠
البلدان الصناعية الكبيرة	-١١,٦	١٤,٧	-٤٠,٠	-٣٦,١	١١,٣	-١٧,٠
جمهورية ألمانيا الاتحادية	-٨,٩	١٠,٣	١٣,٤	٢٠,٥	٤٣,٧	٣٧,٠
اليابان	-٩,٤	٨,٣	٣٦,٥	٥٠,١	٨٧,٨	٨٠,٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٨,٤	-١,٧	-٩٦,٠	-١٠٤,١	-١٣٦,٧	-١٤٠,٠
بلدان صناعية أخرى	-٣٦,٣	-٣٣,١	٠,١	٣,٨	١٧,٠	١٤,٠
البلدان النامية	٤٠,٢	-٨٧,٣	-٣٩,١	-٢٧,٥	-٦١,٥	-٤٦,٥
بلدان لديها فائض في رأس المال	١٠٥,٦	١٥,١	-٢,٣	٨,٣	-١٥,٤	-٨,٠
بلدان مستوردة لرأس المال	-٦٥,٤	-١٠٣,٤	-٣٦,٨	-٣٥,٨	-٤٦,١	-٣٨,٥
بلدان مصدرة للطاقة	٢,٥	-٣٥,٠	-٠,٥	-٣,١	-٣٤,١	-١٧,٠
بلدان مستوردة للطاقة	-٦٧,٩	-٦٧,٤	-٣٦,٣	-٣٣,٧	-٣٣,٠	-٣١,٥
الصين	-٣,٢	٥,٩	٣,٤	-١١,٥	-٧,٥	-٧,٠
البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا في أوروبا(د)	-٥,٠	٣,٣	١٠,٠	٣,٣	-٣,٣	-٠,٥
بلدان أوروبا الشرقية	-٨,٣	٠,٣	٣,٨	٣,٠	-١,٨	-٠,٥
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٣,٦	٣,٥	٦,٦	٠,٥	-٠,٣	٠,٥
مبالغ تكميلية(هـ)	٦,٠	٨٥,٥	٦٦,٧	٦٠,٠	٤٣,٩	٥٧,٠

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا إلى صندوق النقد الدولي ، إحصاءات موازين المدفوعات والمصادر الرسمية الوطنية والدولية الاخرى .

(أ) الرصيد من السلع والخدمات والتحويلات الخاصة .

حواشي الجدول الرابع - ١ (تابع)

(ب) تقديرات أولية .

(ج) تنبؤ الأمانة العامة الذي تم تدويره إلى أقرب نصف بليون دولار ، بناء على سعر متوسط لتصدير النفط الخام يبلغ ١٧ دولارا للبرميل .

(د) الرصيد لدى البلدان ذات الاقتصاد السوقي ؛ يشمل المجموع صافي مدفوعات الفائدة لمصارف مجلس التعاضد الاقتصادي .

(هـ) تعكس الأخطاء في البيانات الواردة وموازين اقتصادات البلدان التي لم تدرج بياناتها ، وتباين التوقيت في التدفقات إلى الداخل والتدفقات الى الخارج . وتشمل الأخطاء الإبلاغ الناقص عن إيرادات الخدمات لا سيما الأخطاء التي لا تشمل دخولا استثمارية موجهة عن طريق مراكز مالية خارجية وخدمات لا صلة لها بعوامل الانتاج تقوم البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي بتصديرها الى البلدان المصدرة للطاقة .

صافي الموارد المالية المحولة من البلدان النامية

الحد من التدفق الاجمالي في المالية الدولية الى بلدان العالم الثالث يبرزه اتجاه صافي الموارد المالية المحولة ، أي صافي تدفق القطع الأجنبي نتيجة لصافي تدفقات رأس المال مطروحا منها المدفوعات الدولية من فوائد وأرباح[1] . وفيما يتعلق بالبلدان النامية المستوردة لرأس المال مجتمعة ، كان التحويل الصافي سالبا بدرجة كبيرة في عام ١٩٨٦ وذلك للسنة الثالثة على التوالي (انظر الجدول الرابع - ٣) .

وكان التباين شديدا بين أوائل الثمانينات ومنتصفها . فقد تمتعت البلدان النامية المستوردة لرأس المال ككل ، في الفترة الأولى ، بصافي التحويلات المالية الذي استعمل في تراكم الأصول الاحتياطية الرسمية وفي الدفع مقابل مستويات الاستيراد التي تجاوزت ما لا يمكن شراؤه إلّا بالمتحصلات الجارية ، أي حصيلة تصدير السلع والخدمات ، والتحويلات الواردة من المواطنين العاملين في الخارج . ومع بدء الانخفاض الحاد في صافي التحويل المالي في عام ١٩٨٣ ، ونظرا للنضوب الشديد في الاحتياطيات ، بات من المستحيل لهذه البلدان في مجموعها أن تنفق على الواردات أكثر مما حصلت عليه من الصادرات والتحويلات . وبدلا من ذلك ، تعين تحويل ميزان المدفوعات المنفقة على السلع والخدمات غير الاستثمارية الى فائض بغية احداث تحويل صاف الى خارج هذه البلدان ، وكذلك استعادة مستويات الاحتياطي . وهذا الهدف الأخير أعطي أولوية عالية ، الأمر الذي يعتبر مناسبا في ضوء ما حدث ، اذ وجدت بلدان كثيرة أن من الضروري القيام مرة أخرى بتخفيض احتياطياتها ، لاسيما البلدان المصدرة للطاقة (انظر الجدول ألف - ١٣) .

أما التحويلات السالبة البالغة ٣٤ بليون دولار في كل من عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ والواردة في الجدول الرابع - ٣ فهي ناتجة عن جمع التحويلات السالبة لبعض البلدان والتحويلات الموجبة لبلدان أخرى . ومع ذلك ، فان من الهام أن يذكر أن ٣٧ بلدا ناميا شهدت تحويلات سالبة في عام ١٩٨٥ ، بينما قد تكون بلدان دون ذلك العدد بقليل قد شهدت تحويلات سالبة في عام ١٩٨٦ .

ولا يشكل التحويل السالب للموارد المالية عبئا بصورة دائمة . ففي حالة جمهورية كوريا ، على سبيل المثال ، كان صافي الموارد المحولة تدفقا الى الخارج تتجاوز قيمته ٧ بلايين دولار في عام ١٩٨٦ . وكان ذلك في جزء منه بمثابة قدر كبير من صافي المدفوعات على الفوائد ، ولكن ما يزيد عن ٤ بلايين دولار من صافي التحويل كان

الجدول الرابع -٢ صافي الموارد المالية المحولة الى البلدان النامية المستوردة لرأس المال ، ١٩٨٠-١٩٨٦[أ]

(بملايين الدولارات)

	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦[ب]
التحويل المتصل بالاستثمار المباشر						
صافي تدفق الاستثمار	٩,٣	١١,٤	٨,٤	٧,٩	٨,٨	٨
صافي ايرادات الاستثمار	١٣,٨-	١٣,٣-	١١,٣-	١٠,٦-	٩,٧-	٩-
التحويل الصافي	٤,٦-	١,٨-	٢,٨-	٣,٧-	٠,٩-	١-
التحويل المتصل بتدفقات الديون الخاصة[ج]						
تدفق صافي الديون	٣٤,٣	٢٥,٨	٩,٨	٣,٧	٠,٩-	٦-
صافي الفائدة المدفوع	١٨,٠-	٤٣,٣-	٣٨,٦-	٤١,٤-	٣٨,٣-	٣٥-
التحويل الصافي	١٦,٣	١٦,٣-	٢٨,٧-	٣٣,٧-	٣٩,٣-	٤١-
التحويل المتصل بالتدفقات المالية الرسمية[د]						
صافي الديون والهبات	٣٤,٤	٣٧,٥	٤٣,١	٣٦,٦	٣٩,٤	٣٠
صافي الفائدة المدفوع	٦,٣-	٨,٩-	١٠,٣-	١١,٩-	١٣,٤-	١٢-
التحويل الصافي	٣٨,٠	٢٨,٦	٣١,٨	٢٤,٧	١٥,٩	١٨
اجمالي التحويل الصافي	٣٩,٦	١٠,٥	٠,١	١٠,٦-	٣٤,٣-	٣٤-
بنود ذات صلة						
استخدام الاحتياطيات الرسمية[هـ]	١٥,٨-	٢٣,٤	٢,٨-	١٧,١-	٢,٦-	١٢
رصيد المدفوعات على السلع والخدمات غير الاستثمارية	٣٣,٨-	٣٣,٩-	٢,٧	٢٧,٧	٣٦,٨	١٢

حواشي الجدول الرابع - ٢

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى بيانات صندوق النقد الدولي ، واحصاءات موازين المدفوعات ، والبنك الدولي ، ونظام الابلاغ من جانب المدينين ، وبيانات وطنية ودولية أخرى .

(أ) عينة من ٩٨ بلدا توفرت معلومات كافية عنها .

(ب) تقدير أولي (مدور الى أقرب بليون دولار) . أما تقديرات تدفقات الديون الرسمية والخاصة لعام ١٩٨٦ فتخضع بصفة خاصة للتنقيح لأن المعلومات التامة لم تتوافر بعد عن التدفقات المصرفية وغيرها من العوامل .

(ج) صافي التدفق المتصل بالخصوم والأصول القصيرة الأجل والطويلة الأجل للبلدان النامية مقابل القطاع الخاص الأجنبي .

(د) يتضمن الاستفادة من اعتمادات صندوق النقد الدولي . وترد في الجدول ٤-٧ التفاصيل حسب مصدر التمويل الرسمية لعينة من البلدان أكبر عددا بقليل .

(هـ) ترد الإضافات الى الاحتياطيات كأرقام سلبية .

صافي تدفق رأس المال الى الخارج الذي اتخذ شكل زيادات في الأصول الأجنبية وصافي تسديدات الدين الخارجي . إلاّ أن حجم الواردات زاد بنسبة ١٣ في المائة كما زاد الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ١٣ في المائة ، وذلك بسبب أداء جمهورية كوريا القوي في التصدير في عام ١٩٨٦ ، وبالنظر الى حدوث تطور مؤات في معدلات تبادلها التجاري بفضل تدني أسعار النفط بصفة خاصة .

إلاّ أن صافي تحويل الموارد السالب كان يسبب صعوبات في معظم البلدان النامية نظرا لما يتركه من أثر ضار بالنمو الاقتصادي . ورغم أن معظم موارد الاستثمار في البلدان النامية مستمد من وفورات محلية ، فان هذه البلدان تعتمد في العادة أيضا على موارد أجنبية . والتحويلات المالية التي ليست في شكل هبات سوف تتطلب تدفقات عائدة بغية تسديد الديون وتحويل الفوائد والأرباح الى مصادر التمويل . ومن المفهوم انه ينبغي لموارد التدفقات العائدة أن تنشأ من استثمار التدفقات الأولية المتجهة الى الداخل . وفي هذه الأثناء ، تساعد التدفقات الجديدة الى الداخل في تمويل مزيد من الاستثمار . ومن حيث المبدأ ، يمكن أن تستمر هذه العملية فترة طويلة يتجاوز مجموع التدفقات الى الداخل في أثنائها مجموع التدفقات الى الخارج ، وبعبارة أخرى ، يكون صافي تحويل الموارد موجبا شريطة أن يكون مردود الاستثمارات عاليا بما فيه الكفاية وأن تتم خدمة الديون بيسر . والصعوبات التي تخللت هذه الأخيرة أدت الى انخفاض سابق لأوانه في صافي التحويلات ، جعل بدوره عملية التكيف صعبة التنفيذ .

والتدهور الحاد في اجمالي صافي التحويل للموارد المالية الى البلدان النامية نجم بصورة أساسية عن تقلص تدفقات صافي الديون الخاصة ثم عن قلب اتجاهها (انظر الجدول الرابع -٣) . ووفقا للتحليل أدناه ، فان من غير المرجح أن يعود صافي ضخم من التدفقات الخاصة الموجهة الى الداخل قبل أن تكون عمليات التكيف في البلدان النامية قد بلغت مرحلة متقدمة ، وقبل ازدياد الاستقرار الاقتصادي المحلي ، وتحسين فرص التصدير ، واستئناف النمو الاقتصادي القابل للاستمرار .

وينطبق هذا التقييم على الثروة الموجودة في الخارج في أيدي مواطني البلدان النامية ، التي كثيرا ما تسمى هروب رأس المال(٣) ، بقدر ما ينطبق على الثروة الناشئة في بلدان أخرى . ويبدو أن ارتفاع درجة الاتصال فيما بين الجماعات الثرية في العالم ، والتكامل الواسع النطاق بين الأسواق المالية الدولية ، وسياسة تفضيل تحرير أسواق رأس المال أدت جميعها الى ازالة التمييز بين تحريك الأموال على الصعيد الدولي من جانب المؤسسات والأفراد في البلدان النامية والمتقدمة النمو ذات الاقتصاد

السوقي . ولم تعد أموال البلدان النامية القابلة للاستثمار مقيدة في حركتها الدولية بحواجز ثقافية أو بمجموعة محدودة من فرص الاستثمار الأجنبي .

تنوع الحالات في البلدان المستوردة لرأس المال

من العوامل التي تحدد قدرة البلدان المستوردة لرأس المال على تعبئة موارد مالية أجنبية سجلها الأخير في خدمة الديون . ويوجز الشكل الرابع -١ تجربة مجموعتين من البلدان المستمدة من مجموعة أكبر تتألف من بلدان نامية مستوردة لرأس المال وبعض البلدان الأصغر المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، وبلدان من أعضاء صندوق النقد الدولي ذات الاقتصاد المخطط مركزيا (انظر أيضا المربع الرابع -١)(٣) .

وبصورة عامة ، فان البلدان المستوردة لرأس المال التي لم يحدث أي انقطاع في خدمة ديونها لم تشهد صدمة في تدفق صافي رأس المال الأجنبي اليها . وكما يبين الشكل الرابع -١ ، فان مدى التقلب في نسبة صافي تدفقات رأس المال الداخلية الى الناتج المحلي الاجمالي في هذه البلدان ككل كان أدنى من نقطتين مئويتين منذ أواخر السبعينات . ووفر رأس المال الأجنبي في المتوسط ١٠ في المائة من تمويل الاستثمار المحلي ، وهذه مساهمة لا بأس بها ولكنها ليست ضخمة . وبذلت البلدان من جانبها أيضا جهودا ضخمة في مجال الادخار والاستثمار مما أدى الى ارتفاع النسبة الاجمالية للاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي لتبلغ ٣٦ في المائة أو يزيد في الفترة من ١٩٧٨ الى ١٩٨٦ . ووفقا لما هو متوقع عندما يرتفع الاستثمار بصورة ثابتة ، فقد صاحبه نمو اقتصادي سريع نسبيا بلغ متوسطه ٥,٥ في المائة في السنة خلال الفترة ذاتها .

وتتباين هذه التجربة تباينا ملحوظا مع تجربة البلدان التي واجهت صعوبات في خدمة ديونها الأجنبية في أوائل الثمانينات ، والتي تعرف بوصفها البلدان التي تكبدت متأخرات في ديونها خلال عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ ، أو أعادت جدولة ديونها مرة واحدة على الأقل منذ نهاية عام ١٩٨٣ وحتى منتصف عام ١٩٨٥ . وبلغت نسبة تدفقات رأس المال الى تلك البلدان في المتوسط ٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في الفترة من ١٩٧٨ الى ١٩٨١ ؛ ولكن هذه النسبة انخفضت منذ بدء أزمة الديون فانتهت الى قرابة ١,٥ في المائة في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ . وشكل صافي تدفقات رأس المال الأجنبي الى الداخل حصة كبيرة نسبيا من الاستثمار في السنوات الخمس الأولى ، فبلغ متوسطها ١٩ في المائة ، ولكن هذه الحصة انخفضت الى النصف خلال السنوات القليلة التالية . وعانى الاستثمار أيضا ، فهبط من حصة سنوية ضخمة من الناتج المحلي الاجمالي متوسطها ٢٥ في المائة في الفترة من ١٩٧٨ الى ١٩٨٢ ليبلغ نسبة متوسطها ١٩ في المائة فقط منذ عام ١٩٨٣ . ولا غرابة في أن نمو الناتج عانى أيضا فتجاوز متوسطه ٢ في المائة بقليل خلال الفترة بكاملها أو شهد نموا صفرا للفرد الواحد .

الشكل الرابع - ١ صافي تدفقات رأس المال الى البلدان المستوردة لرأس المال ، ١٩٧٨-١٩٨٦(أ)

(النسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي)

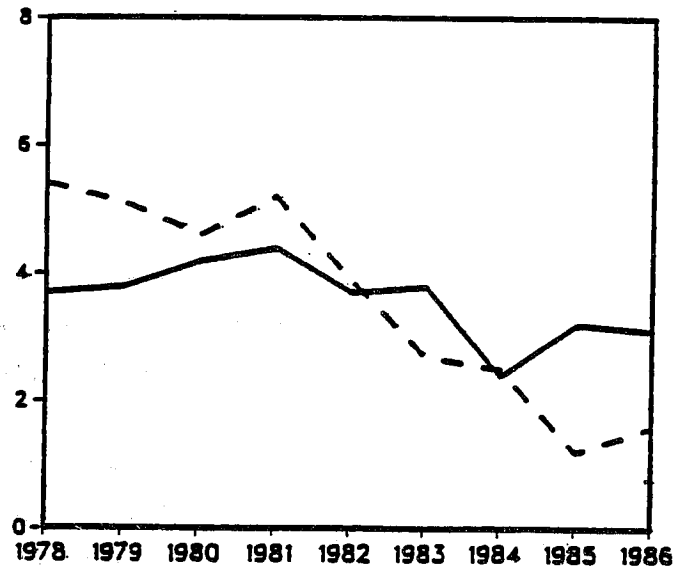

خدمة الديون

متقطعة

غير متقطعة

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالامانة العامة للامم المتحدة ، استنادا الى البيانات وتصنيف البلدان في صندوق النقد الدولي World Economic Outlook .

(أ) تتضمن التحويلات الرسمية ولكنها لا تشمل صافي التغيرات في الاحتياطيات الرسمية بوصفها شكلا من أشكال تدفق رأس المال .

* *

المربع الرابع - ١ - الديون الخارجية والتكيف الاقتصادي في أوروبا الشرقية

من بين الستة بلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا في أوروبا الشرقية احتاجت بولندا ورومانيا في الثمانينات الى اعادة جدولة متعددة للديون المصرفية التجارية والديون الرسمية المستحقة الدفع للبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي . وفي بداية العقد ، واجه كل من البلدين تقييدا مفاجئا في الائتمانات المقدمة من البلدان ذات الاقتصاد السوقي ، وردا على ذلك قامت كل منهما بوضع برامج صارمة للتكيف . أما البلدان الأخرى في المنطقة فقد أدركت أن الالتزام بخطط لنمو الانتاج يستلزم دخول صاف من التدفقات المالية التي أصبح توافرها غير مضمون فجأة ، وقامت أيضا بوضع برامج صارمة للتكيف . واليوم ، بعد احراز تقدم كبير في السنوات التي تخللت تلك الفترة ، لاتزال هذه البلدان متأثرة بالصعوبات التي ينطوي عليها الدين .

وقد كان الهدف الرئيسي للسياسة التي انتهجتها هذه البلدان في برامج التكيف السابقة هو تقييد الاستيعاب عن طريق خفض معدل الاستثمار أو حتى تقليصه ، وتخفيض الاستهلاك بدرجة أقل ، وكبح الواردات وتعزيز الصادرات . ونتيجة لذلك ، تحول ميزان المجموعة التجاري ، مع البلدان ذات الاقتصاد السوقي عن عجز قدره ٤ من بلايين الدولارات في عام ١٩٨٠ الى فائض قدره ٧ من بلايين الدولارات بحلول عام ١٩٨٤ . وبناء على ذلك تحسنت في تلك السنة مؤشرات الدين الخارجي بالنسبة للدين بالعملة القابلة للتحويل (انظر الشكل) .

وتحسنت الموازين التجارية مع البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا بمعدل أبطأ ، وذلك من عجز يعادل ١,٨ بليون دولار في عام ١٩٨٠ الى رصيد مقارب بحلول عام ١٩٨٤ . وخلال تلك الفترة ، تم الحصول على تدفق مستمر من صافي رأس المال ، لاسيما من الاتحاد السوفياتي . وقد ارتفع هذا التدفق ، الذي ساعد على تيسير الانتقال الى فائض في الميزان التجاري مع الاقتصادات السوقية ، من ١,٩ بليون دولار في عام ١٩٨٠ الى ٣,٤ من بلايين الدولارات في عام ١٩٨١ ، ثم العودة الى انخفاض قدره ١,٨ بليون دولار في عام ١٩٨٣ . وكان ذلك انحراف أساسي عن السياسة السابقة التي كانت تتسم بابقاء الموازين التجارية داخل مجموعة البلدان الأوروبية ذات الاقتصاد المخطط مركزيا في نطاق حدود ضيقة ، وعدم تراكمها بدرجة كبيرة مع مرور الوقت . وبالفعل ، اتخذت تدابير خاصة لمساعدة بولندا فيما يتعلق بمدفوعاتها داخل المنطقة وخارجها .

مؤشرات ديون أوروبا الشرقية(أ) بالعملة القابلة
للتحويل المستحقة الدفع للبلدان ذات الاقتصاد
السوقي ، ١٩٨٠-١٩٨٦
(النسبة المئوية للصادرات المباعة بالعملة القابلة للتحويل)(ب)

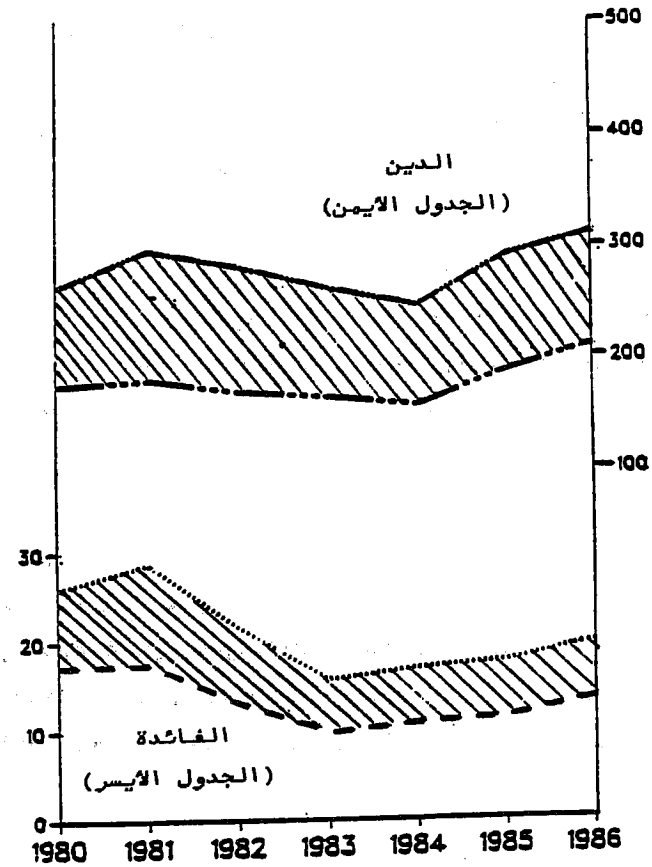

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى بيانات وطنية ودولية .

(أ) بلغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، رومانيا ، هنغاريا .

(ب) نظرا لأن الصادرات المباعة بالعملة القابلة للتحويل لا تشكل إلاّ جزءا من الصادرات الى البلدان النامية ، فانه من المتعذر تقديم تقدير دقيق لاجمالي الصادرات المباعة بالعملة القابلة للتحويل . ولذلك فان الشكل يبين مدفوعات الدين والفائدة ، كل منها بالنسبة للصادرات الى البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، والى الأخيرة بالاضافة الى البلدان النامية ، وترد النسب الفعلية المتصلة بالصادرات المباعة بالعملة القابلة للتحويل بينهما (أي في الأماكن المظللة) .

وبعد مرور عدة سنوات من التقشف ، تمكنت الحكومات من تخفيف القيود المفروضة على الواردات والاستهلاك ، وبدأ الاستثمار في الانتعاش على نحو متباطئ . ولكن القيمة الدولارية للصادرات الى البلدان ذات الاقتصاد السوقي هبطت في عام ١٩٨٥ ، وأصابها الركود أساسا في عام ١٩٨٦ عندما تدهورت أيضا معدلات التبادل التجاري ، وفي الواقع كان قد تم التوصل الى المدى الأقصى لتوسيع الصادرات على أساس القدرات والهياكل الاقتصادية القائمة . وقد أثر تباطؤ نمو الاستثمار على نمو القدرة الاجمالية للانتاج ، بينما حدث تضييق شديد للنطاق الاجتماعي والاقتصادي فيما يتعلق بتحويل النفقات من الاستعمال المحلي الى الصادرات .

ومرة أخرى واجهت المنطقة مأزقا : هل تقوم بتقليص الاستيعاب أو زيادة الدين الخارجي . واختار نصف البلدان البديل الأخير ، فعمد في عام ١٩٨٥ الى الاقتراض وتكوين احتياطي من النقد الأجنبي ، واعتمد عليه وعلى التسهيلات الجديدة في عام ١٩٨٦ . ونتيجة لذلك ، تفاقمت مؤشرات الدين الى حد كبير في عام ١٩٨٦ . وبالتالي لايزال المأزق مستمرا .

ويقتضي ايجاد حل دائم حدوث قدر أكبر من النمو في الطاقة الانتاجية - وبالتالي في الاستثمار - عن المتوقع . ويعد النمو المخطط للاستثمار في أوروبا الشرقية بنسبة ٤,٨ في المائة في عام ١٩٨٧ ، تحسنا كبيرا على نسبة ٣,٦ في المائة التي تحققت في عام ١٩٨٦ . ولكن يبدو أن الأمر يحتاج الى المزيد لتعويض النمو المتباطئ في الفترة ١٩٧٩-١٩٨٤ . فاذا تم تحقيق الأهداف المحددة لعام ١٩٨٧ ، فان معدلات الاستثمار الخاصة بالمجموعة ستعود الى ما كانت عليه في عام ١٩٨٠ ، ولكنها لاتزال أقل بكثير عن الحد الأقصى لعام ١٩٧٨ .

* *

التدفقات الرأسمالية المتغيرة للولايات المتحدة

بلغ صافي تدفقات رؤوس الأموال الى الولايات المتحدة ذروة جديدة في عام ١٩٨٦ على نحو مغاير بصورة ملحوظة بالنسبة لكثير من البلدان الأخرى المستوردة لرأس المال ، كما حدث ذلك أيضا بالنسبة لصافي التدفقات الواردة من جمهورية المانيا الاتحادية واليابان . فقد تجاوز صافي التدفقات الى الولايات المتحدة أكثر من ٣ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي ، متمما بذلك الزيادة المطردة التي بدأت في عام ١٩٨٣ . وتضاعف تقريبا تدفق صافي رؤوس الأموال الواردة من جمهورية المانيا الاتحادية حيث اقترب من نسبة ٤ في المائة من الناتج القومي الاجمالي ، في حين انه تجاوز للمرة الأولى نسبة ٤ في المائة في حالة اليابان (انظر الشكل الرابع - ٣) . ومن المتوقع أن يستمر أولا تدفق رؤوس الأموال الواردة الى الولايات المتحدة في عام ١٩٨٧ ثم يبدأ في التقلص في عام ١٩٨٨ . ومن المنتظر أن تبدأ فوائض اليابان وجمهورية المانيا الاتحادية في التقلص في عام ١٩٨٧ . وعلى أي حال ، فانه وفقا للتكهنات ، ستظل كافة صافي التدفقات كبيرة في الأجل المتوسط وسيظل المصدر الأساسي للتدفقات الرأسمالية الى الولايات المتحدة هي التدفقات الواردة من جمهورية المانيا الاتحادية واليابان(٤) .

ومابرحت الولايات المتحدة مكانا مواتيا لتوظيف الأموال الدولية لاسيما منذ عام ١٩٨٤ . وتنطبق هذه الجاذبية على أموال الولايات المتحدة التي كان من الممكن خلاف ذلك اقراضها للخارج ، وعلى الأموال الأجنبية التي يجري توظيفها في سوق الولايات المتحدة ، مقابل الاستثمارات الدولارية أو الاستثمارات بعملات أخرى في الخارج . وقد ورد صافي التدفقات على نحو متزايد من اليابان وغيرها من المصادر الآسيوية خاصة في عام ١٩٨٦ ، ومن الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، لاسيما جمهورية المانيا الاتحادية والمملكة المتحدة (انظر الجدول الرابع - ٣)(٥) .

وثمة سمة جديدة ظهرت في عام ١٩٨٦ وهي انخفاض صافي تدفقات القطاع الخاص الى الولايات المتحدة بمقدار ١١ من بلايين الدولارات عن عام ١٩٨٥ . بيد أن التدفقات الاجمالية لصافي الاكتتابات ارتفعت بمقدار ٣٤ من بلايين الدولارات بحيث بلغت ١٤٧ من بلايين الدولارات في هذه السنة . وقد جاءت هذه الموارد الاضافية من التدفقات الأجنبية الرسمية التي استخدمت كلها بالفعل في شراء أوراق مالية صادرة عن خزانة الولايات المتحدة . وتركزت هذه التدفقات في الربعين الثاني والثالث من السنة عندما حاولت البلدان الصناعية تأخير خفض سعر صرف الدولار عن طريق الأنشطة التدخلية(٦) . ونتيجة

لذلك ، استأثرت التدفقات الواردة من الحكومات بما يربو على خُمس صافي التدفقات الائتمانية الى الولايات المتحدة في عام ١٩٨٦ .

وقفز اقراض الولايات المتحدة الخاص للخارج الى ٦٦ من بلايين الدولارات في عام ١٩٨٦ بعد أن كان ٧ من بلايين الدولارات فقط في عام ١٩٨٥ . وشكل حوالي ٨٥ في المائة من هذه التدفقات الائتمانية الخارجة من الاقراض المصرفي ، خاصة من المصارف اليابانية التي كانت تمول القروض الدولية بالدولار ، وذلك جزئيا من الأموال التي تم الحصول عليها في سوق الولايات المتحدة بواسطة فروع هذه المصارف في الولايات المتحدة ، وبواسطة المصارف المملوكة للولايات المتحدة التي كانت تمول العمليات الأوروبية الخاصة بالأوراق المالية من موارد الولايات المتحدة(٧) . وفي عام ١٩٨٥ ، لم يكن الاقراض الأجنبي من المصارف في الولايات المتحدة يبلغ حتى بليونا من الدولارات . وكان هذا الاقراض يبلغ ١١١ من بلايين الدولارات في عام ١٩٨٢ . وقد أدى هذا الانخفاض في التدفق الخارجي للأموال الى الافراج عن موارد لسداد مدفوعات الاستيراد التي كانت تنمو بسرعة عندما تضخم في بادئ الأمر عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة . وقد قضت العودة الى معدلات مرتفعة في الاقراض الاجمالي للخارج في عام ١٩٨٦ على هذا المصدر للتمويل ، وأدت ، بدلا من ذلك ، الى رفع احتياجات الاقتراض الأجنبي من الولايات المتحدة الى حد كبير ، يتجاوز صافي الاقتراض المبيَّن في الجدول الرابع - ٣ .

وقد تم أساسا توفير قروض بمبلغ يصل في مجموعه الى ١٨٨ من بلايين الدولارات من خلال ثلاث قنوات . الأولى ، الاقتراض الأجنبي بواسطة المصارف الذي شكل ما يربو على ٤٠ في المائة من المجموع . الثانية ، استأثرت المشتروات الأجنبية للأوراق المالية الصادرة عن خزانة الولايات المتحدة بنسبة أخرى تبلغ حوالي ٣٠ في المائة . والأخيرة ، تم الوفاء بنسبة ٤٠ في المائة تقريبا من مجموع تدفق الائتمانات الأجنبية المدروسة من خلال المشتروات الأجنبية للأوراق المالية الأخرى الخاصة بالولايات المتحدة . وقد خصصت من التدفقات الواردة لشراء هذه الأوراق المالية التي بلغ مجموعها ٧١ من بلايين الدولارات نسبة ٣٥ في المائة للمشتروات من أسهم الشركات والبقية لشراء السندات . وفي الحالتين ، كان موقف المشتري الأوروبي الغربي هو المهيمن (اذا استأثرت المشتروات الأجنبية بنسبة ٥٤ في المائة من الأسهم و ٧٤ في المائة من السندات) ولو أن موقف المشتري الياباني اتسم بالأهمية أيضا (اذ استأثر بنسبة ١٩ في المائة من المشتروات الأجنبية من الأوراق المالية التي تنتمي الى كل من النوعين) . وفي حين كان المشتري الأوروبي يعمل بنشاط منذ مدة طويلة في أسواق الأوراق المالية بالولايات المتحدة ، وكذلك المشتري الكندي ، فان النشاط الياباني الكبير المضطلع به ، لاسيما في أسواق الأسهم ، يعد ظاهرة جديدة نسبيا .

الشكل الرابع - ٢ صافي تدفق رؤوس الأموال الخاصة بجمهورية المانيا الاتحادية واليابان والولايات المتحدة ، ١٩٧٨-١٩٨٦ (أ)

(النسبة المئوية من الناتج القومي الاجمالي)

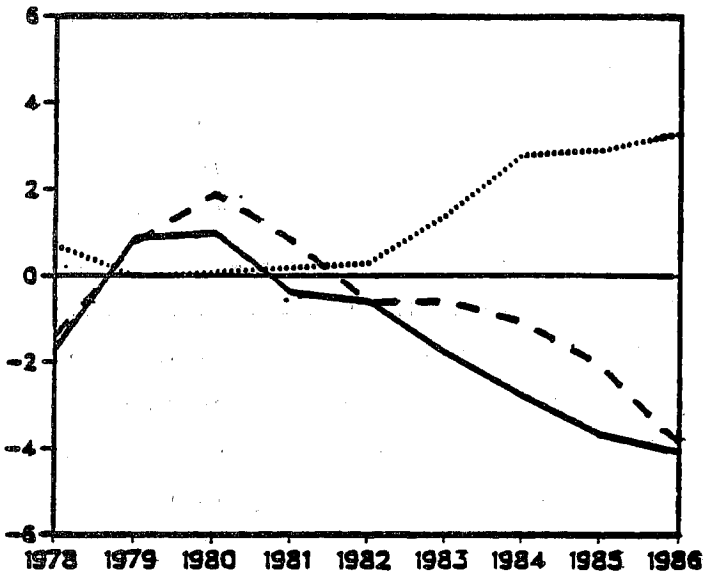

البلدان

جمهورية المانيا الاتحادية

اليابان

الولايات المتحدة

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمانة العامة للأمم المتحدة استنادا الى البيانات المقدمة من صندوق النقد الدولي والسلطات الوطنية .

(أ) صافي التدفقات الواردة (الموجبة) أو صافي التدفقات الخارجة (السالبة) من كافة الأصول والمستحقات بما في ذلك الأرصدة الاحتياطية الرسمية .

الجدول الرابع - ٣ صافي تدفقات الائتمانات الدولية الى الولايات المتحدة ١٩٨٠-١٩٨٦[أ]

(بملايين الدولارات)

البلد الشريك أو مجموعة البلدان	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦[ب]
كندا	٦,٠-	١,٠-	٠,٥	٣,٠	٧,٣	٧,٥
اليابان	٨,٣	١٣,٩	١٩,٣	٣٣,١	٤٥,٠	٥٣,٤
الاتحاد الاقتصادي الأوروبي	٨,٤-	١٣,١-	٢,٠-	١٠,٣	٢٥,١	٣٦,٠
البلدان الأخرى المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي[ج]	١,٩	٠,٥	١,١	٠,٣-	٢,١	١,٨
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وأوروبا الشرقية	٣,١-	٣,٠-	١,٧-	٣,١-	١,٤-	٠,٣-
بلدان منظمة البلدان المصدرة للنفط	٣٣,٩	١٠,٤	٨,٧	١١,٩	٩,٠	٨,٠
المراكز المصرفية الخارجية والبلدان النامية الأخرى[د]	١٩,٣-	٩,٨-	١٠,٤	٣٣,٣	٣٥,٤	٥٠,٣
المجموع	٧,٤	٣,١-	٣٦,٣	٨٨,١	١٣٣,٤	١٤٦,٦
بنود تذكيرية :						
تدفقات القطاعين الخاص والعام						
التدفقات الأجنبية الرسمية	١٥,٥	٣,٦	٦,٠	٣,٠	١,٣-	٣٣,٤
حكومة الولايات المتحدة[هـ]	٥,٣-	٦,١-	٥,٠-	٥,٥-	٣,٨-	٣,٠-
صافي التدفقات الخاصة	٣,٩-	٠,٥	٣٥,٣	٩٠,٦	١٣٦,٦	١١٥,٣

حواشي الجدول الرابع - ٣

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمانة العامة للأمم المتحدة استنادا الى اعداد مختلفة من الدراسة الاستقصائية الصادرة عن وزارة التجارة بالولايات المتحدة والمعنونة Survey of Current Business .

(أ) لا يشمل المعاملات في الأرصدة الاحتياطية الرسمية والاستثمارات المباشرة للولايات المتحدة ، بما في ذلك التباين الاحصائي في البيانات المتعلقة بمدفوعات الولايات المتحدة ، التي تشمل في جملة أمور ، الصفقات التي تجري مع بلدان ثالثة في مجال الخصوم والأصول الخاصة بالولايات المتحدة . وتدل الأرقام الموجبة في الجدول على صافي التدفقات الواردة ، وتشير العلامات السالبة الى صافي التدفقات الخارجة .

(ب) تشمل البيانات الأولية عن الربع الأخير .

(ج) تشمل المبالغ الصغيرة المتعلقة بالمنظمات الدولية وشركات النقل البحري التابعة للولايات المتحدة العاملة تحت بعض الأعلام الأجنبية وتدفقات أخرى غير موزعة .

(د) بما في ذلك الصين .

(هـ) لا تشمل الاحتياطي .

وقد يجسد النمط المبين في التدفقات الاجمالية لرؤوس الأموال الى الولايات المتحدة في عام ١٩٨٦ الخصائص الاساسية لتكوين التدفقات الواردة في بقية العقد ؛ أي أنها موجهة بشدة نحو الاستثمارات في الأوراق المالية ، إلاّ أنه لا يعرف بعد ما اذا كانت هذه الاستثمارات ستكون أكثر أو أقل تقلبا من التدفقات المصرفية الدولية التقليدية أو التمويل فيما بين توابع الشركات عبر الوطنية . ويبدو أن المستثمرين الأجانب ، وبخاصة المستثمرون اليابانيون قد أظهروا اهتماما على النحو الوارد أدناه ، بتنويع حوافظهم المالية بشراء الأسهم والسندات الأمريكية ، على الرغم من الخسائر المتكبدة في سعر الصرف نتيجة لانخفاض الدولار مقابل الين ومقابل عدد من العملات الأوروبية . وبالنسبة لتوظيف الأموال في الأجل القصير ، فانه يمكن تجنب الخسائر في سعر الصرف في السوق الآجلة أو المستقبلة . بيد أن الأموال الموظفة في السوق لفترة أطول فانها معرضة لتكبد خسائر في سعر الصرف كما حدث في الربع الأول من عام ١٩٨٧ .

إن الاجابة على السؤال ماذا سيحدث عند انتهاء ازدهار السوق المالية في الولايات المتحدة يمكن أن تعتمد بشدة على ما يحدث وقتئذ في الأسواق الأخرى في الولايات المتحدة وغيرها . ولا يمكن القول في الوقت الراهن إلاّ أن هناك بعض مواطن الضعف في الطلبات المالية الخارجية المتزايدة السرعة على الاقتصاد الأمريكي ، وعلى الرغم أيضا من تزايد الطلبات الخارجية للولايات المتحدة ، فان وضع الولايات المتحدة فيما يتعلق بصافي الاستثمارات الدولية ، بما في ذلك الاستثمار المباشر ، قد أصبح سالبا الى حد كبير ، اذ انه كان أكثر من الضعف في عام ١٩٨٦ بحيث بلغ ما يقرب من ٣٥٠ من بلايين الدولارات[٨] . وهذا يعني أن الولايات المتحدة قد أصبحت أكبر دولة مدينة صافية في العالم - ولو أن دينها الاجمالي - وهو المقياس التقليدي للمديونية الذي يذكر عادة في المناقشات المتعلقة بالبلدان الأخرى المدينة - كان أكبر بكثير ، اذ بلغ ٩٣٠ من بلايين الدولارات في نهاية ١٩٨٦ .

وبذلك أصبح مجمع كبير ومتزايد بسرعة من أصول الولايات المتحدة المملوكة ملكية أجنبية في حيازة اعداد ضخمة من المستثمرين في شكل قابل للتسويق وسائل بدرجة عالية . إلاّ أنه على الرغم من الحجم الكبير للمديونية الخارجية المستحقة الدفع ، لن تواجه الولايات المتحدة أزمة ديون على النحو الذي تواجهه بالفعل البلدان النامية . والواقع ، أن الدين مقيم كلية تقريبا بالعملة المحلية . والمسألة المطروحة هي قيمة المبادلة للمدفوعات الدولارية وأسعار الفائدة في الولايات المتحدة بالمقارنة بتلك التي في الخارج .

ويستند مركز العملة الاحتياطية الذي تتمتع به الولايات المتحدة الى الثقة في القوة الشرائية للعملة . ويبدو بالفعل أن التغيرات الحادة والمفاجئة في أسعار صرف الدولار ، كما حدث في الربع الأول لسنة ١٩٨٧ ، تدل على قدر كبير من التشكك من جانب حائزي الاصول الدولارية . ويمكن لفقد الثقة من جانب المستثمرين الأجانب في قيمة تلك الأصول مقاسة بعملاتهم المحلية أن تزعزع الاستقرار في مجال الاتجار الدولي في العملات الأجنبية وتحدث هبوطا سريعا آخر في سعر صرف الدولار . وكرد فعل لذلك ، يحتمل تشديد السياسة النقدية للولايات المتحدة لرفع أسعار الفائدة فيها بالمقارنة بتلك التي في الخارج ، مما يرتب آثارا انكماشية على الطلب الاجمالي ، الأمر الذي لن يؤدي الى الانكماش . إلاّ أنه يمكن زيادة الثقة ، بإظهار تقدم في تصحيح كامل لنمط الخلل في المدفوعات الدولية والأوضاع المالية ، مما يؤكد أهمية القيام في الوقت المناسب بتنفيذ تدابير التكيف المنسقة المستنتجة في التحليل المعروض في الفصل الثاني .

تكوين التدفقات المالية الدولية

في حين يتوقع تقليل أوجه الخلل في المدفوعات الدولية فيما بين البلدان المتقدمة النمو الرئيسية ذات الاقتصاد السوقي ، وإن كان بمعدل بطيء ، ليس من المحقق ما اذا كان سيعاد توجيه تدفقات مالية صافية كافية الى بلدان العالم الأخرى المستوردة لرؤوس الأموال . واذا لم يحدث ذلك ، قد يظل الاقتصاد العالمي محصورا في طريق نمو التجارة والناتج نموا بطيئا غير مستصوب . وقد ذكر في الفصل الثاني أن زيادة الايرادات الحقيقية بدرجة كبيرة على الصعيد العالمي تقتضي ضمنا حدوث تكيف في الاقتصاد الكلي وتكيف هيكلي على الصعيد المحلي في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية واعادة تنشيط نمو التجارة العالمية . وتدعو الحاجة الى تدفقات مالية دولية لمساندة تلك التطورات . ومع ذلك ، فمن المشكوك فيه أن نجد القنوات المؤسسية التي جرت من خلالها مثل هذه التدفقات في الماضي وقد فتحت مرة أخرى بالدرجة نفسها أمام العديد من البلدان النامية المستوردة لرؤوس الأموال .

استثمارات الحافظة : ظهور اليابان

في الآونة الأخيرة ، بدت استثمارات الحافظة (حصص الأسهم والسندات وغير ذلك من الأوراق المالية) كشكل رئيسي لتمويل ميزان المدفوعات في الولايات المتحدة . وعلى نطاق أصغر ، فان مشتريات الأوراق المالية الصافية من قبل البلدان النامية ذات الفائض في رؤوس الأموال في سنوات ارتفاع أسعار النفط والفوائض الحسابية الجارية قد تلتها تدفقات مرتدة صافية لأموال الحافظة منذ سنة ١٩٨٣ ، اذ بيعت الأوراق المالية الأجنبية وجرى دوليا تداول اصدارات سندات البلدان ذات الفائض من رؤوس الأموال . إلاّ

أن البلدان النامية المستوردة لرؤوس الأموال لم تتلق بوجه عام تدفقات كبيرة من استثمارات الحافظة . وأحرزت البلدان الـ ١٥ ، التي تركزت عليها مناقشة أزمة الديون في البلدان المتوسطة الدخل ، بعض النجاح في الحصول على مثل هذه الأموال في أوائل الثمانينات ، ولكن حدث عكس صاف لتلك التدفقات بعد بداية أزمة ديونها (انظر الجدول الرابع - ٤) .

وقد تجاوز نمو التدفقات الدولية لاستثمارات الحافظة فيما بين البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي تجاوزا واضحا الزيادات المتوقعة بمجرد الاستناد الى تغير أرصدة الحساب الجاري . والآن يعتمد الأفراد والمؤسسات اعتمادا أشد على الأوراق المالية كشكل تحاز به الثروة الدولية وتقترض به الموارد الأجنبية . وفي سنة ١٩٨٦ ، مثلا ، كانت السندات تمثل أزيد من ٦٠ في المائة من صافي تمويل العالم بواسطة المصارف الدولية والسندات ، بالمقارنة بأقل من ٤٠ في المائة في سنة ١٩٨٣ (٩) . ومن أسباب ذلك تزايد تحرير أسواق الأوراق المالية في البلدان الرئيسية المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي فيما يتعلق بالصكوك التي يمكن طرحها في الأسواق وباجراءات الاصدار وأسعار الفائدة وضوابط الصرف (١٠) . وبالاضافة الى ذلك ، أوجدت الابتكارات في مجال تمويل الأوراق المالية نخبة من الصكوك المالية أكبر عددا وتتوفر على نطاق أوسع (١١) . وتواصل الصناعة المصرفية - الاستشمارية الدولية احداث فيض فعلي من الابتكارات في مجال الأوراق المالية ، ويستهدف الكثير منها على نحو فردي مواجهة احتياجات عميل أو آخر . وفي سنة ١٩٨٦ ، وجهت هذه الابتكارات بشدة نحو مواجهة التدفقات النقدية وقطاعات المخاطرة التي يرغب فيها المستثمرون المؤسسيون اليابانيون (١٢) .

ولم تبلغ الحيازات اليابانية من الأوراق المالية الدولية أبعادا رئيسية إلا أخيرا . وقبل سنة ١٩٨٥ ، كانت جملة الأوراق المالية الدولية الطويلة الأجل التي يملكها مستثمرون يابانيون لا تتجاوز الحيازات الأجنبية من الأوراق المالية اليابانية الطويلة الأجل . ولكن بحلول نهاية سنة ١٩٨٥ ، زاد إجمالي الحيازات الخاصة من الأوراق المالية الأجنبية الى ١٤٦ بليون دولار ، أي ٥٥ في المائة من مجموع الأصول الأجنبية الطويلة الأجل للقطاع الخاص الياباني (بما في ذلك الاستثمار المباشر) . وفي نهاية سنة ١٩٨٠ ، اقتصرت الحيازات المشابهة من الأوراق المالية على ٢١ بليون دولار ، تعادل ٣٢ في المائة من الأصول الأجنبية الطويلة الأجل (١٣) .

الجدول الرابع - ٤ صافي التدفقات الداخلة من استثمارات الحافظة الدولية ١٩٨٠-١٩٨٦[أ]

(ببلايين الدولارات)

	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦[ب]
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي						
أوروبا	٥,٦	١٥,٧-	٠,٦-	٠,٤-	٣,٩-	..
الولايات المتحدة	١٠,٥	٩,٥	١,٨	٢٥,٦	٦٧,٥	٨٨,٤
اليابان	٩,٤	١,٠	٣,٠-	٢٤,٢-	٤١,٤-	٦٨,٨-
بلدان أخرى	٥,٥	٩,٤	٤,٢	٥,٢	١٠,٠	..
البلدان النامية						
البلدان ذات الفائض من رأس المال[ج]	٢٤,٠-	١٤,٢-	٥,٥	١٤,٥	٨,٣	..
البلدان المستوردة لرأس المال[د]	١,٣	٧,١	٣,١	٢,٠	٢,٣	..
منها :						
الـ ١٥ بلدا المثقلة بالديون[هـ]	١,٧	٤,٤	٠,٤	- -	٠,٧-	..
جهات غير محددة[و]	٨,٢-	٢,٧	١١,٠-	٢٣,٥-	٤٣,٨-	..

حواشي الجدول الرابع - ٤

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى "احصاءات موازين المدفوعات" الصادرة عن صندوق النقد الدولي ، ومصادر وطنية رسمية .

(أ) توضح الأرقام الموجبة صافي مبيعات الأوراق المالية في الخارج (اصدارات أجنبية جديدة ناقصا المسحوب من الأوراق ، زائدا صافي المبيع للأجانب من الأوراق المالية القائمة المحازة في محافظ محلية) ؛ والأرقام السالبة هي صافي المشترى من الأوراق المالية . والبيانات مستمدة من احصاءات موازين المدفوعات التي تستبعد في العادة توظيف أصول العملات الأجنبية الرسمية ولكنها تشمل ، كتدفقات داخلة ، الخصوم المكونة لاحتياطيات سلطات أجنبية .

(ب) المعلومات المتوفرة غير كافية لاجراء تقديرات لفئات البلدان .

(ج) بخلاف بروني دار السلام .

(د) عينة مكونة من ٩٨ بلدا .

(هـ) الأرجنتين واكوادور وأوروغواي والبرازيل وبوليفيا وبيرو وشيلي والفلبين وفنزويلا وكوت ديفوار وكولومبيا والمغرب والمكسيك ونيجيريا ويوغوسلافيا .

(و) بلدان مستبعدة واخطاء وعدم اتساق في بيانات موازين المدفوعات الوطنية .

وترجع المصادر الاساسية لهذه التغييرات الرئيسية في السلوك المالي الياباني الى بداية الثمانينات . وقد عززت الانظمة المالية الاساسية النمو الاقتصادي في عقود سابقة بتوجيه الموارد المالية على نحو مفيد الى الحكومة والمصارف والشركات . وبتباطؤ النمو ، أصبحت هذه الانظمة تعتبر عقبة وبدأ في نهاية السبعينات فك القيود المفروضة على العمل المصرفي وأسواق المال والتدفقات الرأسمالية الدولية . ثم اتبعت حكومة اليابان رسميا سياسة جديدة ، متمثلة في قانون الرقابة على النقد الأجنبي والتجارة الخارجية المؤرخ في ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ ، الذي حرر جملة أمور من بينها تحركات رؤوس الاموال داخل اليابان وخارجها . فعلى سبيل المثال خفف القانون من القيود على مشتريات المستثمرين اليابانيين من السندات الأجنبية ومنح مصارف العملات الأجنبية قدرا أكبر من حرية الاقراض بالخارج .

وفي الوقت نفسه ، سعت مؤسسات مالية ومستثمرون مؤسسيون آخرون وشركات غير مالية وأفراد الى تحقيق عوائد أعلى من الاستثمارات المالية . وإجتذبت الأسواق النقدية وأسواق رؤوس الاموال مزيدا من الاموال ، بما في ذلك فائض سيولة الشركات التي خفضت معدلات التكوين الرأسمالي الحقيقي . كما انتقلت الاموال من المصارف الى الأسواق المالية بعد أن خفض التضخم من العائد الحقيقي من ودائع المصارف بأسعار الفائدة الإسمية المحددة .

وبذلك هيأت زيادة استخدام الأسواق المالية في اليابان وزيادة تحرير الوصول الى الأسواق الأجنبية مناخا مساعدا على نمو الاستثمار في الحافظات الأجنبية . وكان ما نجم عن ذلك من اندفاع في تدفقات الحافظة الخارجة ملحوظا بوجه خاص فيما يتعلق بالمؤسسات المالية الخاصة وشركات التأمين . ويجري اعتماد تدابير تحريرية أخرى من شأنها أن تحدث زيادة تدريجية للحد الأقصى لما تحوزه فئات مختلفة من المؤسسات المالية من الأوراق المالية الأجنبية وأن توسع نطاق الأوراق المالية المباحة .

وبحلول نهاية سنة ١٩٨٦ ، كانت حصة الأوراق المالية الأجنبية في مجموع حيازات المصارف اليابانية من الأوراق المالية وكذلك الحصة فيما تحوزه المصارف من حسابات ائتمانية قد بلغت ، بالنسبة لكل منهما ، ١٥ في المائة (بالمقارنة بـ ٣,٥ في المائة في سنة ١٩٨٠) . وبلغت الحيازات المقارنة الموجودة لدى شركات التأمين على الحياة ٣٥ في المائة . بينما بلغت الحيازات الموجودة لدى مؤسسات مالية أخرى نحو ٣٠ في المائة . والواقع ، أنه نشأت في طوكيو ذاتها سوق نشطة لسندات خزانة الولايات المتحدة ، بينما تنمو بسرعة سوق السندات الأوروبية (المقيّمة بالين - دون مخاطرة يتحملها المشترون اليابانيون فيما يتعلق بأسعار الصرف) . ويؤدي نمو استثمار

اليابان في مجال الأوراق المالية الدولية والنمو المناظر في الطلب على الأوراق المالية الدولية في أماكن أخرى الى زيادة مرونة التمويل العالمي حيث أنهما يزيدان من تنوع الصكوك المالية . غير أن الاستثمارات في الحافظات الخارجية هي ، من ناحية أخرى ، طريقة تمويل محدودة نسبيا ، حيث أنها تنقل الموارد كلية تقريبا الى بلدان متقدمة النمو . ولاجتذاب المزيد من هذه الأموال لتوظيفها في البلدان النامية ، زاد العديد من حكومات البلدان النامية والمؤسسات المتعددة الأطراف من التجريب المالي في الآونة الأخيرة سعيا ، على سبيل المثال ، الى تعميق أسواق رؤوس الأموال المحلية وإيجاد صناديق مشتركة من الأوراق المالية للبلدان النامية التي يمكن بيعها دوليا (١٤) .

وفيما يتعلق بالبلدان ذات القدرة على استيعاب ديون إضافية ، فإن الاستفادة من الاتجاه لتوفير الأمان في مجال التمويل الدولي قد تكون سبيلا لتوصيل تدفقات الموارد المالية الخاصة على مدار الأجل المتوسط - على الأقل ، وذلك من أجل البلدان التي يكتشف السوق أنها مقبولة من ناحية المخاطرات الائتمانية . وفيما يخص المقترضين الذين يمكنهم تحول ديون إضافية ولكن لا يملكون وسيلة للاستفادة المباشرة من التمويل المتمثل في الأوراق المالية ، فإن التدفقات المالية الجديدة ستكون أكثر اعتمادا على وساطة البنك الدولي وغيره من المؤسسات المتعددة الأطراف . وتقترض الفئة الأخيرة باسمها الخاص في أسواق الأوراق المالية بإصدار سندات ، يجري اقتراض حصيلتها للبلدان الأعضاء . ولا يمكن لهذه البلدان عادة أن تطرح سندات تصدرها بمعرفتها ولا تكون قطعا بالشروط التي تتوصل اليها المؤسسات المتعددة الأطراف . وهذا يؤكد أهمية توسيع قدرة هذه المؤسسات على الاقراض بزيادة رؤوس أموالها .

الطابع المتغير للأعمال المصرفية الدولية

بلغ صافي الإقراض المصرفي الدولي للبلدان النامية المستوردة لرؤوس الأموال ما مجموعه ٤,٥ بلايين دولار في الفصول الثلاثة الأولى لسنة ١٩٨٦ . وعلى الرغم من أن جزءا معينا من هذا المبلغ يمثل خفضا في دفاتر المصارف لقيمة الديون المقدمة الى بضعة بلدان أو بيعا لهذه الديون الى مشترين خلاف المصارف ، فإنه يمثل أيضا سدادا لأصول القروض المصرفية بما يتجاوز الإقراض المصرفي الجديد . وخلال الفترة ذاتها ، خفضت البلدان المستوردة لرؤوس الأموال وداثعها في المصارف ذاتها بمقدار ١٠,٩ بلايين دولار ، وهو مبلغ يمثل ما يمكن تسميته تحللا من التزام بين المصارف والبلدان النامية تبلغ قيمته ١٤,٥ بليون دولار (١٥) . واستنادا الى أساس قابل للمقارنة ، فإن الإقراض الموفر لأوروبا الشرقية (بخلاف الاتحاد السوفياتي) قد ساده الركود ، في حين استنزفت ودائع بمقدار ١,٤ بليون دولار . وفي الوقت ذاته ، زاد مجموع الإقراض المصرفي الدولي الصافي بمقدار ١١٠ بلايين دولار .

وهذه التطورات ليست أمرا شاذا على ما يبدو ولكنها استمرارا للاتجاهات الاخيرة . والاستثناء الجزئي هو حدوث قفزة مؤقتة في الإقراض لأوروبا الشرقية بمبلغ ١,٩ من بلايين الدولارات في عام ١٩٨٥ (انظر المربّع الرابع ـ ١) . وفي عام ١٩٨٤ ، انكمشت الديون المصرفية لأوروبا الشرقية بمبلغ ١,٦ من بلايين الدولارات . وفيما يتعلق بالبلدان النامية المستوردة لرأس المال ككل ، كان الإقراض المصرفي (الصافي بعد الاستهلاك) في حدود مبلغ ٤٠ بليون دولار قبل ١٩٨٢ بعام ، ولكنه هبط الى ٩ بلايين دولار في عام ١٩٨٤ ، و ٨ بلايين دولار في عام ١٩٨٥ ، وأصبح سالبا في عام ١٩٨٦ .

واستمر الإقراض المصرفي العالمي في النمو طوال الفترة ، مما يعني أن الإقراض قد تركز بصورة متزايدة على المقترضين في الاسواق المالية الرئيسية وبخاصة مقترضو الولايات المتحدة . وبلغ تدفق الإقراض من المصارف الدولية الى الولايات المتحدة ٣٦ بليون دولار في عام ١٩٨٤ ، و ٥٨ بليون دولار في عام ١٩٨٥ ، و ٤٧ بليون دولار في الثلاثة أرباع الاولى لعام ١٩٨٦[١٦] .

وقد استمرت اتجاهات الإقراض هذه لمدة طويلة بما يكفي لتغيير تكوين الإجمالي العالمي للديون المصرفية الدولية . ومنذ أواخر السبعينات وحتى عام ١٩٨٤ ، كان يخص البلدان النامية حوالي ٢٠ في المائة من مجموع المديونية الدولية المستحقة للمصارف . وبحلول أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، هبطت حصتها الى ١٦ في المائة . وتركز الانخفاض في ١٥ بلدا ناميا مثقلا بالديون ، غير أن حصة البلدان النامية الاخرى هبطت أيضا . وكذلك هبطت حصة البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا (انظر الشكل الرابع ـ ٣) .

والتوزيع المتغير للديون المصرفية الدولية يعبّر على ما يبدو عن تركيز مختلف اختلافا شديدا في استراتيجية الاعمال التجارية التي تتبناها المصارف بالمقارنة باستراتيجيتها في أوائل الثمانينات . ففي ذلك الحين ، كانت المصارف منهمكة بشدة ، وبصورة مباشرة ، في إعادة تدوير الموارد المالية من البلدان المصدّرة لرأس المال الى البلدان المستوردة لرأس المال . وتمثلت الاداة النمطية في عقد ترتيب متعدد المصارف يمول من ودائع العملات الاوروربية ، على الرغم من أن القروض المقدمة بالعملات المحلية الى المقترضين الاجانب قامت بدور أيضا . ومثّلت هذه التسهيلات الائتمانية مجتمعة أكثر من نصف مجموع الترتيبات الدولية للتمويل عن طريق المصارف والسندات . بيد أنه بحلول عام ١٩٨٤ لم يمثّل هذا الشكل التمويلي سوى ربع المجموع ، وفي عام ١٩٨٦ لم يمثّل سوى ١٨ في المائة .

الشكل الرابع - ٣ التوزيع العالمي للمديونية المستحقة للمصارف الدولية ، ١٩٧٨ - ١٩٨٦

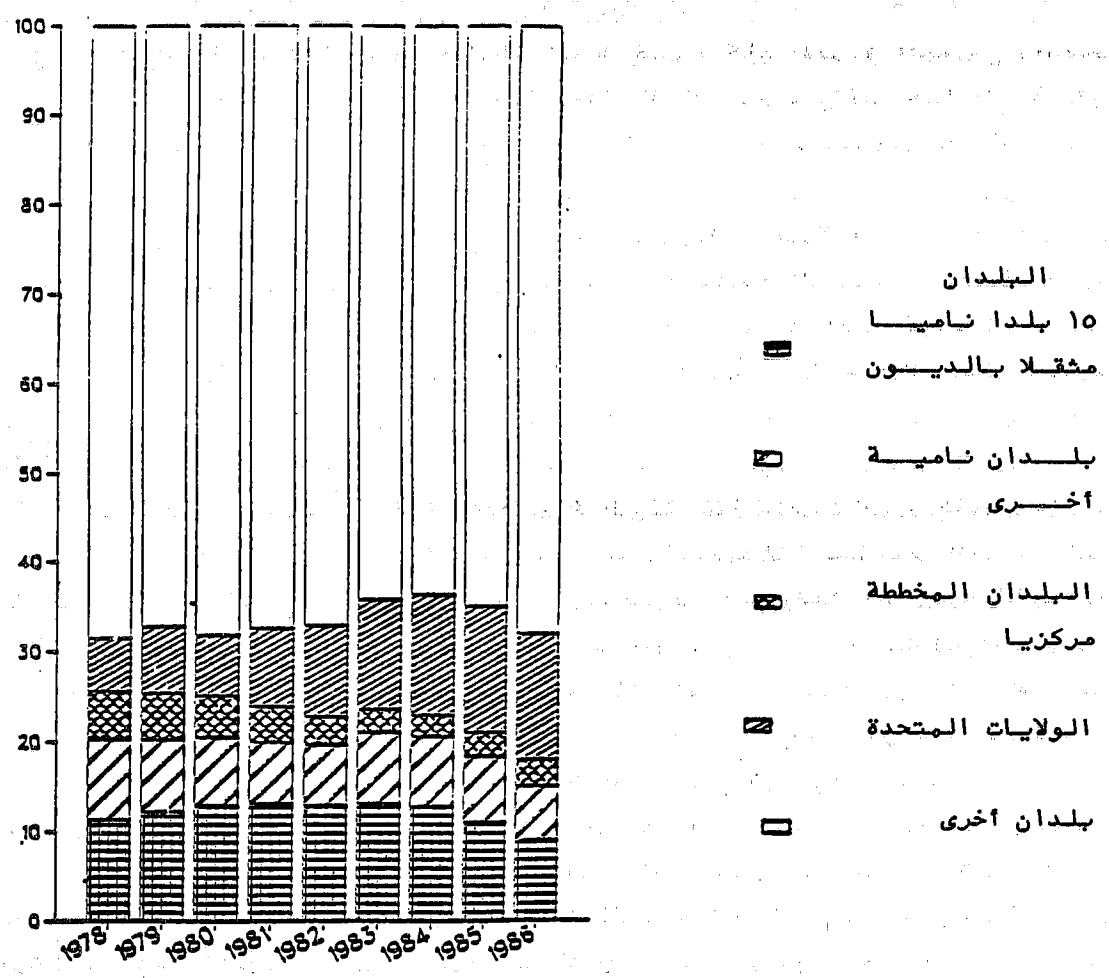

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للامانة العامة للامم المتحدة ، استنادا إلى بيانات مصرف التسويات الدولية .

(أ) نهاية أيلول/سبتمبر ، فيما يتعلق بعام ١٩٨٦ .

وبدلا من ذلك ، أصبحت المصارف نشطة أكثر من أي وقت مضى في أسواق الأوراق المالية الدولية التي نوقشت أعلاه . ولم يكن نصف اجمالي ترتيبات الإقراض الدولية تقريبا التي عقدتها المصارف في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ في شكل قروض فحسب بل في شكل تسهيلات داعمة لمختلف معاملات الأوراق المالية الدولية ، بدءا من نسبة ٥ في المائة فقط في عام ١٩٨٢ (١٧) . كما كانت المصارف من المشاركين الرئيسيين في أسواق الأوراق المالية ذاتها ، ونشطت بشدة في عمليات المقايضة والخيار واتفاقات السعر الآجل والتي تشتمل على صكوك لها خصائص مختلفة فيما يتعلق بالعملات وأسعار الفائدة (١٨) . ولما كان الدخل الذي تحصل عليه المصارف الدولية من أنشطتها في مجال الأوراق المالية في تزايد مطرد ، فقد أخذت هذه المصارف تصبح أكثر شبها بالمصارف الاستثمارية منها بالمصارف التجارية الصرف .

وفي الوقت الذي يرتب فيه هذا التطور آثارا هامة على فعالية السياسة النقدية في المراكز المالية الدولية الرئيسية وعلى حُسن الإشراف على المصارف ذاتها (١٩) ، فانه يرتب أيضا آثارا رئيسية على التدفق الدولي للموارد المالية . ففي عام ١٩٨٢ ، خص البلدان النامية ربع اجمالي قيمة الأموال التي شملتها الترتيبات في الأسواق الدولية للأعمال المصرفية والسندات . وفي عام ١٩٨٦ ، خصت هذه البلدان نسبة ٦ في المائة فقط (انظر الجدول الرابع ـ ٥) . وكانت البلدان النامية أقل ما تكون نشاطا في أسواق الأوراق المالية ، التي يعتبر فيها الإلمام الواسع بالسوق وارتفاع درجة ثقة المستثمر شرطين أساسيين للاقتراض الناجح . وبدلا من ذلك ، تركزت البلدان النامية في الاقتراض المصرفي المجمّع ، حيث حصلت على حصة متناقصة من سوق متضائلة . وفي الواقع ، كان جزء كبير من الائتمانات التي شملتها الترتيبات منذ عام ١٩٨٣ مطلوبا من المصارف في شكل عناصر من "أموال جديدة" لاتفاقات إعادة تشكيل هياكل الديون للمساعدة في خدمة الديون المستحقة بالفعل . وحتى مع قصر الاهتمام على البلدان التي لم تواجه صعوبات رئيسية في خدمة الدين ولديها القدرة على تحمل ديون أجنبية أخرى ، فإن التدفق الكلي لموارد الإقراض التي يمكن للمصارف التجارية الدولية أن تتوسط بشأنها مباشرة لا يتلاءم على ما يبدو مع إجراء توسع رئيسي . ولو رغبت هذه البلدان في زيادة معدل اقتراضها من الخارج زيادة كبيرة أو احتاجت الى ذلك ، فقد يتعين عليها أن تعبئ الموارد الأجنبية بسبل أخرى . وكما لوحظ سابقا ، قد تمثل أسواق الأوراق المالية أحد الخيارات لبعض البلدان ، إلا أنه من غير المرجح أن تتمكن البلدان ذات مستويات الدخل المنخفضة المتوسط من استغلال تلك الأسواق .

الجدول الرابع ـ ٥ إجمالي ترتيبات اقتراض البلدان النامية في أسواق رأس المال الدولية ، ١٩٨٠-١٩٨٦

(ببلايين الدولارات)

	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الائتمانات المصرفية المشمولة بالترتيبات ،	٥٠,٥	٤١,٤	٣٣,٣	٣٩,٣	٣٠,٣	١٦,١
منها :						
إقراض جبري (أ)	--	--	١٣,٩	١١,١	٧,١	--
السندات	٤,٢	٤,٠	٢,٦	٣,٥	٧,١	٣,١
مجموع التمويل المشمول بالترتيبات	٥٤,٢	٤٥,٣	٣٤,٩	٣٢,٨	٣٧,٤	١٩,٢
بنود تذكيرية :						
حصة البلدان النامية من المجموع العالمي (نسبة مئوية)						
الإئتمانات المصرفية	٣٣,٩	٣٩,٩	٤٠,١	٣٥,٠	١٧,٤	١٧,٦
مجموع التمويل	٢٧,٠	٢٥,٣	٢٢,١	١٤,٣	٩,٦	٦,١

المصدر : بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، احصاءات سوق المال (Financial Market Statistics)) أعيد تجميعها طبقا للتصنيف القطري ("الدراسة الاستقصائية الاقتصادية للعالم" (World Economic Survey)) (الإقراض الجبري حسب تعداد صندوق النقد الدولي لاتفاقات إعادة تشكيل هيكل الديون ، كما نُشر في International Capital Markets: Development and Prospects ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦) .

(أ) "الأموال الجديدة" التي جرى ترتيبها كجزء من اتفاقات لإعادة تشكيل هيكل ديون المصارف التجارية . وعلى الرغم من أنه جرى التفاوض بشأن الأموال الجديدة للمكسيك (٦ بلايين دولار) ونيجيريا (٠,٣ من بلايين الدولارات) في عام ١٩٨٦ ، لم تنجز الترتيبات ولم تعلن أية التزامات قبل نهاية السنة .

مسار الاستثمار المباشر

كثيرا ما حقق الاستثمار المباشر الأجنبي زيادة كبيرة في قدرة البلدان المضيفة على انتاج سلع قابلة للتداول ؛ غير أن عمليات انتقال رؤوس الأموال الدولية لتمويل الاستثمار المباشر لم ترتب بصفة عامة آثارا طاغية على موازين مدفوعات الاقتصادات الرئيسية أو على المجاميع الاحصائية التقليدية للاقتصادات الأصغر . وقد أسهمت تدفقات الاستثمار المباشر الصافي في الآونة الأخيرة مساهمة متوسطة إجمالا في تدفقات رأس المال الصافي الداخلة الى البلدان النامية المستوردة لرأس المال ، بلغ متوسطها نحو ٨ بلايين دولار في السنة بعد بداية أزمة الديون في عام ١٩٨٢ (انظر الجدول الرابع - ٦) . ويبدو أن حالات التباطؤ الاقتصادي الشاملة المصحوبة بتحقيق الاستقرار في موازين المدفوعات وفي داخل البلدان المضيفة قد أدت الى إعاقة التدفقات . وعلى وجه التحديد ، بلغ متوسط التدفقات الصافية منذ عام ١٩٨٣ للبلدان الـ ١٥ المثقلة بالديون أقل من ٦٠ في المائة من متوسط التدفقات في الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٢ .

كما حدثت تغييرات رئيسية في تدفقات الاستثمار المباشر التي سجلتها البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي (٣٠) . وفي حين كانت هناك زيادة فيما جرى قياسه من تدفقات صافية خارجة من عدة بلدان ، كان التدفق الصافي من اليابان ملحوظا بصورة خاصة ومن المرجح أن يستمر . وفي الواقع ، اقترح تقرير مؤثر قدمه فريق من المستشارين الى رئيس الوزراء ، أن تجرى على مدى السنوات السبع القادمة مضاعفة الاستثمار المباشر الصافي كحصة من الناتج المحلي الاجمالي لليابان (٣١) .

أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من اليابان فقد نمت نموا سريعا منذ أن ألغى قانون الرقابة على النقد الأجنبي والتجارة الخارجية لعام ١٩٨٠ اشتراطات الموافقة على الاستثمار المباشر . ومنذ ذلك الحين ، لا يحتاج المستثمرون المباشرون اليابانيون إلا الى إشعار الحكومة باستثماراتهم . وفي الوقت ذاته ، ظل الاستثمار المباشر الأجنبي في اليابان في حدود ضيقة ، وبقي بصفة عامة دون مستوى الـ ٥٠٠ مليون دولار في السنة .

الجدول الرابع ـ ٦ صافي تدفقات الاستثمار المباشر ، ١٩٨٠-١٩٨٦(أ)

(ببلايين الدولارات)

	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦(ب)
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي						
اليابان	-٣,١	-٤,١	-٣,٣	-٦,٠	-٥,٨	-١١,٦
المصادر الأوروبية الرئيسية						
المانيا (جمهورية ـ الاتحادية)	-٣,٩	-٢,٠	-١,٤	-٢,٢	-٢,٩	-٣,٥
المملكة المتحدة	-١,٣	-٢,٤	-٣,٧	-٧,٤	-٤,٧	-٥,٧
هولندا	-٣,٣	-١,٦	-٣,٣	-٣,٤	-٣,٧	-٣,٠
أمريكا الشمالية						
كندا	-٣,٢	-٢,٤	-٣,٥	-١,٣	-٦,٠	-٠,٥
الولايات المتحدة	-٢,٤	١٦,٣	١١,٥	٢١,٤	-٠,٣	-٦,٣
مصادر أخرى	٣,٧	٢,٩	٣,٣	-١,٤	-٣,٢	--
البلدان النامية						
البلدان ذات الفائض من رأس المال(ج)	-٠,٤	٩,٢	٥,٦	٥,٥	٣,٢	٣,٠
البلدان المستوردة لرأس المال(د)	٩,٣	١١,٤	٨,٤	٧,٩	٨,٨	٨,٠
منها :						
١٥ بلدا مثقلا بالديون	٤,٦	٦,١	٣,٤	٣,٢	٤,١	٣,٠
جهات غير محددة(هـ)	٣,٥	-٢٧,٥	-١٥,٧	-١٣,٢	١٣,٦	--

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى منشور صندوق النقد الدولي المعنون "احصاءات موازين المدفوعات" ، والمصادر الوطنية الرسمية وغيرها .

حواشي الجدول الرابع ـ ٦

(أ) التدفقات الصافية الداخلة مبينة كأعداد موجبة ؛ والتدفقات الصافية الخارجة مبينة كأعداد سالبة . والاختلافات الهامة بين ممارسات الإبلاغ الوطنية تقتضي توخي أقصى قدر من الحيطة عند إجراء مقارنات شاملة لعدة أقطار تتناول قيمة تدفقات الاستثمار المباشر .

(ب) بيانات البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي مقدرة جزئيا ؛ والتقديرات المتعلقة بالبلدان النامية تقديرات أولية .

(ج) باستثناء بروني دار السلام .

(د) عيّنة مؤلفة من ٩٨ بلدا .

(هـ) باستثناء بلدان مستبعدة وأخطاء وتناقضات في البيانات الوطنية المتعلقة بموازين المدفوعات .

وقد ارتبط تدفق الاستثمار المباشر الياباني الخارج ارتباطا شديدا بالاداء التجاري لليابان ، لاسيما حصة اليابان من واردات البلدان المضيفة[٣٢] . وكان قدر كبير من الاستثمار الياباني مخصصا لاغراض الاستعاضة عن الصادرات أو لصناعة المزيد من السلع الوسيطة اليابانية بغرض إعادة تصديرها . وعلى الرغم من هذا ، لم تدخل سوى نسبة ٢٩ في المائة من الاستثمار المباشر الياباني في الصناعة التحويلية ذاتها (مقيسة بالقيمة الكلية لاشعارات الاستثمار الواردة منذ عام ١٩٥١ ، وهي لا تتضمن الزيادات التي تعزى الى إعادة استثمار الارباح) . كما أن حصة الصناعة التحويلية تأخذ في الانخفاض ، ولا تمثل إلا ١٩ في المائة من الاستثمارات الجديدة في السنة المالية ١٩٨٦/١٩٨٥ . بل أن حصة التعدين انخفضت بصورة أسرع ؛ وعلى الرغم من أنها كانت تمثل نسبة ١٤ في المائة من الاستثمار المتجمع منذ عام ١٩٥١ ، فإنها لم تبلغ سوى ٥ في المائة من المجموع في ١٩٨٦/١٩٨٥ . والنمو الرئيسي في الاستثمار حدث في مجال الخدمات ، ولاسيما الخدمات المالية . أما الاستثمار المباشر من جانب القطاع المالي ، الذي لم يمثل سوى ١٣ في المائة من مجموع الاستثمار منذ عام ١٩٥١ ، فقد بلغ ٣١ في المائة من المجموع في ١٩٨٥/١٩٨٤ و ٣١ في المائة في ١٩٨٦/١٩٨٥ .

وبعد أن أحرزت اليابان بذلك وجودا قويا فيما وراء البحار ، وبإقراض متزايد من طوكيو نفسها ، أصبحت أكبر بلد مصرفي دولي في العالم . فقد كانت مصارفها في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ تحوز ما ينوف على تريليون دولار من الاصول الدولية أو ما يقارب ثلث المجموع العالمي لهذه الاصول . وبالمقارنة ، كانت ثاني أكبر بلد مصرفي في العالم وهي الولايات المتحدة ، تحوز أقل من ٢٠ في المائة ، أما البلد الثالث ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، فلم تكن تحوز سوى ٨ في المائة . وقبل ذلك بسنتين ، كانت اليابان في المركز الثاني ، بعد الولايات المتحدة مباشرة ، التي كانت مصارفها في ذلك الوقت تحوز أكثر من ربع الاصول المصرفية الدولية في العالم[٣٣] . وبالمثل ، اتخذت مصارف الاستثمار اليابانية دورا متزايدا في أسواق الأوراق المالية العالمية ؛ مثلا ، كانت أربع مؤسسات مالية يابانية من بين دور استثمار السندات الاوروبية الـ ١٥ الأولى في عام ١٩٨٦ ، وفي المقدمة في إدارة أكثر من ٢٠ في المائة من جميع الإصدارات ، وذلك ضعف حصتها في عام ١٩٨٥[٣٤] .

وقد كان النمو الاخير في الاستثمار الياباني المباشر متركزا بصورة خاصة في الولايات المتحدة ، ويعزى إليه ٤٤ في المائة من قيمة إشعارات الاستثمار اليابانية خلال السنة المالية ١٩٨٦/١٩٨٥ ، بالمقارنة مع ٣٣ في المائة في السنة التي قبلها . وأدت عوامل تتعلق بالسوق جزئيا إلى تحديد التدفقات المتجهة إلى الولايات المتحدة ،

كاجتذاب استثمارات القطاع المالي أو أثر ارتفاع الينّ في تقليل امكانية الصادرات اليابانية من المصنوعات على المنافسة . وعلى كل حال ، لعبت عوامل تتعلق بالسياسة دورها هي الاخرى . وكما ورد بحثه في الفصل الثالث ، حدثت استجابات للضغوط من أجل وضع القيود الحمائية على الواردات من اليابان وغيرها من الجهات الموردة الرئيسية . ويمكن وضع استثمارات مباشرة لتخطي مثل هذه الحواجز أو الحواجز المرتقبة . وأفضل الامثلة وضوحا على ذلك هي صناعة السيارات ، حيث أقامت الشركات اليابانية الآن مشاريع تعاونية مع كل شركة صناعية أمريكية كما أقامت مرافق صناعية خاصة بها في الولايات المتحدة . وتقوم الشركات اليابانية التي تنتج مكونات السيارات أيضا باستثمارات مباشرة في الولايات المتحدة(٣٥) .

أما أسرع المصادر نموا في الاستثمار المباشر ، وهو حصة اليابان من رصيد مجموع الاستثمار الاجنبي المباشر في الولايات المتحدة ، فقد ارتفع من أقل من ٦ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى أكثر من ١٠ في المائة في منتصف العقد . ومع ذلك ، فبعد أن ازداد مجموع التدفقات إلى الولايات المتحدة من جميع المصادر زيادة سريعة خلال السبعينات وحتى عام ١٩٨١ ، عندما بلغ ٣٥ بليون دولار ، تقلب منذ ذلك الحين ليتراوح بين ١٢ بليون دولار و ٣٦ بليون دولار في السنة ، وهذا المبلغ الاخير هو مقدار التدفق في عام ١٩٨٦ .

وفي الوقت نفسه ، ارتفع استثمار الولايات المتحدة المباشر في الخارج ، بعد فترة غير معتادة من التدفقات الخارجة الشديدة الانخفاض أو السالبة في الفترة من عام ١٩٨٣ إلى ١٩٨٤ ، فبلغ ١٩ بليون دولار في عام ١٩٨٥ ثم ٣٢ بليون دولار في عام ١٩٨٦ ، وغذته بصورة خاصة الارباح الخارجية المعاد استثمارها والقروض التي قدمتها شركات الولايات المتحدة الام إلى فروعها فيما وراء البحار ، مع التركيز في الحالة الاخيرة على قطاع الخدمات . وبنتيجة ذلك ، لم يُفد صافي الاستثمار المباشر في كونه مصدرا صافيا للتمويل لسد عجز حساب الولايات المتحدة الجاري في ميزان مدفوعاتها ، بل أضاف ستة بلايين دولار إلى صافي احتياجات الولايات المتحدة من الاقتراض الاجنبي في عام ١٩٨٦ مما جرى بحثه أعلاه .

وقد ذهب نحو عُشر تدفق استثمار الولايات المتحدة المباشر الخارج في عام ١٩٨٦ إلى البلدان النامية ، كما ذهب في نفس الاتجاه ١٥ في المائة تقريبا من الاستثمار الياباني المباشر في السنة المالية ١٩٨٦/١٩٨٥ (في كلتا الحالتين ، باستثناء الاستثمارات في بلدان الملاذ الضريبي) . وتنطبق أرقام مماثلة على مصادر

أخرى لتدفق الاستثمار المباشر الخارج . ويعتقد صانعو السياسة أن هذه التدفقات يمكن أن تزداد من خلال الجهود الجديدة المتعددة الاطراف التي تكمل الخطط القائمة الرامية إلى تعزيز الاستثمار المباشر في البلدان النامية . وهكذا ، قام البنك الدولي ، لإكمال المرافق الوطنية للبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي التي تضمن استثمارات مباشرة مقابل المخاطرات غير التجارية (مثل المصادرة ، قابلية التحويل ، وتحويل الأرباح ورأس المال الى الخارج ، ونقض العقد) ، باستحداث وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الاطراف . وعندما تصبح هذه الوكالة تشغيلية فإنها ستوفر الضمانات وتؤمّن الاستثمارات المباشرة وتعيد تأمينها جنبا إلى جنب مع تقديم الخدمات التقنية والاستشارية لحكومات البلدان المضيفة من أجل ترويج الاستثمار . ومن شأن هذه الوكالة أن تكمل الخدمات الاستشارية والأبحاث التي توفرها الامم المتحدة الآن من خلال مركزها لشؤون الشركات عبر الوطنية . وبالإضافة إلى ذلك ، أدخلت المؤسسة المالية الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي خدمة جديدة في عام ١٩٨٦ مصمَّمة لتجاوز تردد المستثمرين وذلك بتحويل مخاطرة الاستثمار تحويلا كاملا من المستثمر إلى المؤسسة المالية الدولية إلى أن يصبح الاستثمار تام النمو (٣٦) .

وباستعانة البلدان النامية بمثل هذه المبادرات الجديدة ، ستواصل تنظيم استثمارات مباشرة في مشاريع أو قطاعات معينة ، وربما بمعدل كلي أعلى مما حصل في الماضي القريب . ومع ذلك ، فسيكون من الصعب - كما كان الحال دائما - تعبئة مقادير كبيرة من الاستثمار المباشر حينما تكون هذه البلدان في خضم صعوبات في مجال التكيف الاقتصادي . أما بالنسبة للاحتياجات العامة في ميزان المدفوعات ، فيجب تطبيق أشكال أخرى من التمويل لتكون محفزات للانتعاش الاقتصادي .

التمويل الرسمي للتكيف والنمو في البلدان النامية

لقد لعبت التدفقات المالية الرسمية ، في فترة ما بعد الحرب بأكملها ، دورا ملموسا في تمويل التكيف في ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي في البلدان النامية . وفي السبعينات ، تم تحويل أجزاء من كلا هذين الدورين إلى تمويل القطاع الخاص ، لا سيما الأعمال المصرفية الدولية . ويبين الاستعراض السابق للتطورات الاخيرة في التمويل الدولي أن الموارد الخاصة لم تقدم مؤخرا إسهاما رئيسيا في تمويل عمليات التكيف في البلدان النامية .

وينبغي مقابلة تلك التطورات في تدفقات القطاع الخاص ، بالاتجاه في التمويل الرسمي . فقد ركدت المنح الرسمية عمليا خلال النصف الاول من الثمانينات ، رغم أنها

ارتفعت في منتصف العقد استجابة لأزمة الأغذية في افريقيا . ومع ذلك فقد كان أداء الإقراض الرسمي مخيبا للآمال . وانخفض صافي تحويل الموارد المرتبط بالإقراض الرسمي انخفاضا حادا بالقيمة الإسمية للدولار ، إذ لم يتقدم الإقراض الجديد بخطى موازية مع المدفوعات المتزايدة لسداد أصل القرض والفائدة . وقد هبط صافي تحويلات الموارد مما ينوف عن ٣٠ بليون دولار في عام ١٩٨٣ إلى بليوني دولار في عام ١٩٨٥ ، وهي آخر سنة تتوفر عنها بيانات كاملة بصورة معقولة (انظر الجدول الرابع - ٧) . أما مجموع جميع التحويلات الثنائية التي نشأت من الإقراض الرسمي فقد أصبح بالفعل سالبا في عام ١٩٨٥ ، نظرا للهبوط الملحوظ بصورة خاصة في ائتمانات التصدير الرسمية الجديدة[٣٧] . ولم تنجُ التحويلات الثنائية المتصلة بالتمويل التساهلي من اتجاه الضعف أو الركود ؛ كما لم تنجُ التحويلات من أيٍّ من مجموعات البلدان المانحة التي تظهر في الجدول الرابع - ٧ .

ويبرز الإقراض الذي تقدمه مؤسسات التمويل الإنمائي المتعددة الأطراف بروزا قويا بالمقارنة مع تدفقات الإقراض الأخرى . ورغم أن تحويل الموارد المالية عن طريق هذه المؤسسات قد هبط من ذروته التي بلغها في عام ١٩٨٣ ، كان المصدر الوحيد لصافي موجب ملموس للتحويلات يرتبط بالإقراض في عام ١٩٨٥ فيما بين المجموعات المحددة في الجدول الرابع - ٧ .

وبالمقارنة مع المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف ، تأرجحت التدفقات من صندوق النقد الدولي بدرجة أكبر . فقد رفع الصندوق صافي إقراضه دعما لعمليات التكيف في البلدان النامية إلى ١١,١ بليون دولار في عام ١٩٨٣ بعد أن كان الدعم نصف هذا المبلغ في السنتين السابقتين لذلك . وبغض النظر عما إذا كان التدفق في عام ١٩٨٣ ذا مستوى كافٍ أو لم يكن ، أصبح صافي التدفق -٣,٧ من بلايين الدولارات في عام ١٩٨٦ ، بعد أن انخفض عمليا إلى الصفر في عام ١٩٨٥ (انظر الجدول ألف - ١٣) ذلك أن إجمالي الإقراض الذي قدمه الصندوق في عام ١٩٨٦ انخفض إلى أكثر بقليل من ربع ما كان عليه في ذروته في عام ١٩٨٣ ، بينما كانت التسديدات للقروض أكثر بأربع مرات من مستوى عام ١٩٨٣ . وقد جاء صافي التسديدات العائدة من البلدان النامية في افريقيا وآسيا ، بينما كان صافي التدفق باتجاه بلدان نصف الكرة الغربي لا شيء تقريبا (انظر الشكل الرابع - ٤) . ويعزى إلى مجموعات البلدان النامية ذات الدخل المنخفض وذات الدخل المتوسط كامل مبلغ صافي التسديدات تقريبا (٩٤ في المائة)[٣٨] . أما أقل البلدان نموا فقد قدمت صافي تسديدات في عام ١٩٨٦ للسنة الثالثة على التوالي .

الجدول الرابع ـ ٧ صافي تحويل الموارد المالية الرسمية الى البلدان النامية المستوردة لرأس المال ، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥[أ]

(ببلايين الدولارات)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
صافي التحويلات على الإقراض						
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٥,٠	٦,١	٤,٩	٤,٢	٢,٨	١,٤-
تساهلية	٣,٩	٤,٤	٣,٦	٢,٤	٢,٣	١,٧
غير تساهلية	١,١	١,٨	١,٢	١,٨	٠,٦	٣,١-
البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا	٠,٩	٠,٥	٠,٦	٠,٧	٠,٢	٠,٥
تساهلية	٠,٧	٠,٢	٠,٣	٠,٥	٠,٢	٠,٣
غير تساهلية	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٢	--	٠,٢
البلدان النامية ذات الفائض الرأسمالي	١,٤	١,٧	٠,٥	٠,٦	٠,٣	٠,٤-
تساهلية	١,٢	١,٥	٠,٧	٠,٣	٠,٣	٠,٢
غير تساهلية	٠,٢	٠,٢	٠,٣-	٠,٣	--	٠,٦
المؤسسات الانمائية المتعددة الأطراف[ب]	٦,١	٥,٩	٧,٤	٥,٨	٧,٠	٥,٢
تساهلية	٣,٦	٢,٦	٣,٠	٢,٧	٢,٨	٢,٩
غير تساهلية	٢,٥	٣,٤	٤,٤	٣,١	٤,٢	٢,٣
ائتمانات صندوق النقد الدولي	١,١	٤,٧	٤,٢	٩,٠	١,٨	٢,٤-
مجموع التحويلات على الإقراض[ج]	١٥,١	١٩,٧	١٧,٦	٢٠,٥	١٢,٣	١,٩
تساهلية	٩,٤	٨,٦	٧,٨	٥,٩	٥,٧	٥,٥
غير تساهلية	٥,٧	١١,٠	٩,٨	١٤,٧	٦,٦	٣,٧-
المنح الرسمية[د]	١٣,٤	١٣,٦	١١,٣	١١,٥	١٢,٦	١٤,٥
إجمالي صافي التحويلات الرسمية	٢٨,٥	٣٣,٣	٢٨,٩	٣٢,١	٢٤,٩	١٦,٣

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى البنك الدولي ، نظام إبلاغ المدينين ؛ وصندوق النقد الدولي ، الاحصاءات المالية الدولية ، واحصاءات ميزان المدفوعات ؛ ومصادر أخرى .

حواشي الجدول الرابع - ٧

(أ) المسحوبات مطروحا منها المدفوعات عن المبالغ الأصلية والفوائد بشأن الائتمانات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل لـ ١٠٤ بلدان نامية مستوردة لرأس المال (تصنيف "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم") استنادا الى بيانات المدينين التي أبلغ بها البنك الدولي .

(ب) باستثناء صندوق النقد الدولي ، إلا بالنسبة للصندوق الائتماني التابع لصندوق النقد الدولي .

(ج) بما في ذلك بلدان أخرى ، والدائنون المتعددو الأطراف ، والقروض غير الموزعة .

(د) مجموع التحويلات الرسمية الواردة من جميع المصادر لجميع الأغراض على النحو المبلّغ عنه في الاحصاءات الخاصة بميزان المدفوعات في البلدان المتلقية .

الشكل الرابع - ٤ صافي تدفق ائتمانات صندوق النقد الدولي الى المناطق الرئيسية للبلدان النامية ، ١٩٨٠ و ١٩٨٣ و ١٩٨٦ (أ)

(بملايين الدولارات)

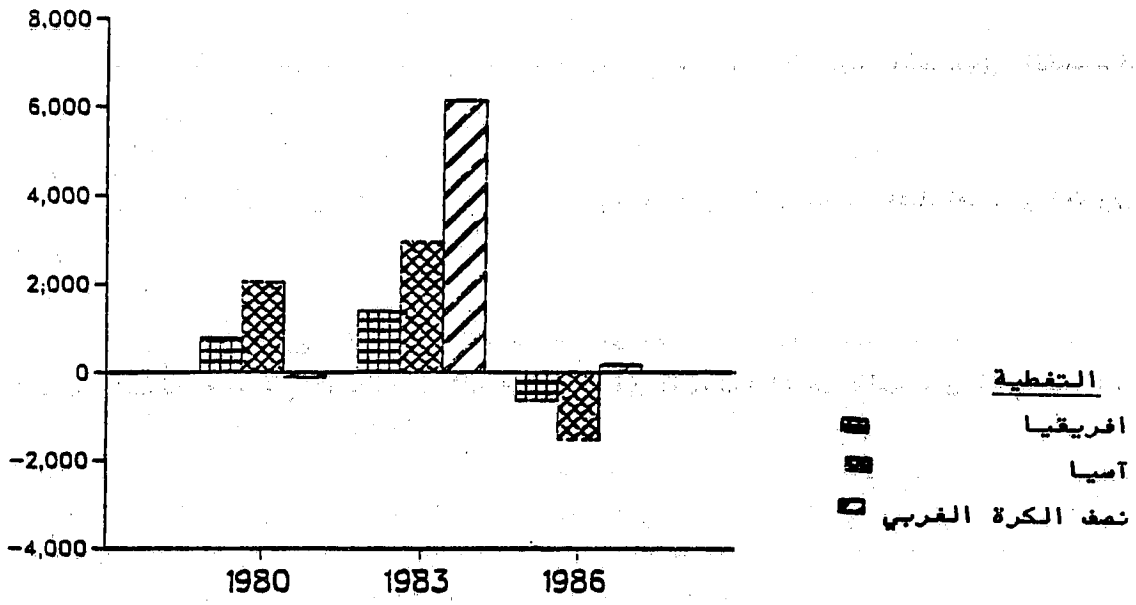

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا إلى صندوق النقد الدولي ، "الاحصاءات المالية الدولية" .

(أ) صافي التدفقات بحقوق السحب الخاصة ، بما في ذلك الصندوق الاستئماني ، محولة إلى دولارات بالمعدلات الوسطية السنوية لأسعار الصرف .

ولم تبين هذه المبالغ المدفوعة لسداد قروض الصندوق وانتهاء عاما من عمليات التكيف . فالحقيقة أن عدد وقيمة الترتيبات الجديدة لصندوق النقد الدولي في إقراض البلدان النامية قد ارتفع في عام ١٩٨٦ الى ٣١ ترتيبا تحمل تعهدات مجموعها أربعة بلايين دولار من موارد الصندوق (مقابل ٢٦ ترتيبا قيمتها ٣,٤ بليون دولار في عام ١٩٨٥) . وكانت تسعة من الترتيبات الجديدة قد تعهدت بمبلغ ٠,٢ بليون دولار في إطار "مرفق التكيف الهيكلي" الذي اقيم مؤخرا لهدف محدد هو تكييف حاجات البلدان المنخفضة الدخل . وبدأ عمل المرفق في عام ١٩٨٦ ، وهو ممول من إعادة تدفقات أموال الصندوق الاستئماني التابع لصندوق النقد الدولي ، ويتيح بشروط تساهلية فائقة موارد في إطار برامج للتكيف تمتد ثلاث سنوات . وكان الاعتراف صريحا بأن هناك ما يقتضي تعزيز تمويل صندوق النقد الدولي للبلدان النامية المنخفضة الدخل . كما شهد عام ١٩٨٦ سابقة هامة في تمويل صندوق النقد الدولي لبعض البلدان المتوسطة الدخل : فقد استخدم مرفق التمويل التعويضي التابع لصندوق النقد الدولي للمرة الأولى في المعاونة على تلبية ما يحتاجه ميزان المدفوعات في بلد يعتبر مصدرا كبيرا للنفط هو إكوادور .

كذلك أتاح البنك الدولي خلال ١٩٨٦ بعض الموارد الرسمية الإضافية اللازمة للمساعدة على التكيف ، من خلال المرفق الخاص لافريقيا جنوب الصحراء الذي خصص له ١,٦ بليون دولار وأُنشئ في عام ١٩٨٥ بقصد سرعة دفع المساعدات الى بلدان منخفضة الدخل توجد في هذه المنطقة الفرعية وتقوم بإصلاحات في سياستها المتوسطة الأجل . يضاف الى ذلك توسيع برامج مجموعة البنك الدولي في الإقراض من أجل المساعدة على التكيف الهيكلي والقطاعي . وبلغت قيمة ترتيبات الإقراض القائمة على السياسة العامة ٢٢ في المائة من مجموع ما أقرضته مجموعة البنك الدولي خلال ١٩٨٦ . ومع ذلك ارتفع مجموع ما أقرضته مجموعة البنك الدولي بمقدار ٢ في المائة فقط خلال عام ١٩٨٦ ، بعد زيادة بلغت الثلث في عام ١٩٨٥ . وبذلك يبين العامان الأخيران مجتمعين أن الإقراض القائم على السياسة العامة يعكس حصة متزايدة من مجموع متزايد .

ولم يرتفع مجموع التزامات المؤسسات الانمائية المتعددة الأطراف إلا بمقدار ٤ في المائة عام ١٩٨٦ . وجاء هذا عقب نمو قدره ١٥ في المائة عام ١٩٨٥ ، بيد أن العام الأخير كان الى حد كبير عبارة عن انتعاش من انخفاض سابق (انظر الجدول ألف -١٤) . ولم يكن نمو هذه الالتزامات متناسبا مع الحاجة الى تعاون متعدد الأطراف لابد أن يدعم عملية التكيف والبرامج الانمائية التقليدية ذات المدى الطويل . فاتجاه مجموع التدفقات يتبع بالضرورة اتجاه تدفقات مجموعة البنك الدولي لكون الأخيرة تمثل أكثر من ثلثي المجموع . بيد أن اتجاه التباطؤ أو الانخفاض في نمو التعهدات السنوية

صار تقليدا شبه شائع عالميا بين المؤسسات التي تقدم مساعدة مالية ومباشرة في التشغيل . والحقيقة أن معظم المؤسسات المتعددة الأطراف قد تعهدت في عام ١٩٨٦ بموارد تقل عما تعهدت به في سنة ذروتها السابقة ، كما انخفضت فعلا التزامات عدة مؤسسات منها . وبالفعل كانت التزامات مجموعة البنك الدولي لعام ١٩٨٦ تتجاوز فترة الذروة السابقة (١٩٨٣) ، وأحدث هذا نموا بلغ متوسطه السنوي منذ ذلك الحين ٤ في المائة . وكانت أنشطة مصرف التنمية الافريقي وحدها هي التي توسعت بسرعة وتجاوزت سنة ذروتها السابقة(٢٩) .

ومن أسباب الانخفاض العام الذي شهدته السنوات الأخيرة في الأنشطة المالية المتعددة الأطراف طبيعة حجم الأنشطة ذاتها ، فهي تتعلق بمشاريع وبرامج انمائية طويلة الأجل . وظهرت نتيجة مشتركة بين برامج التكيف لمواجهة مصاعب ميزان المدفوعات هي تخفيض الانفاق على الاستثمار . فالبلدان التي تتعرض لضغط لتكييف أوجه عجزها الضريبي تنحو أولا الى تقليل المصروفات التي يمكن تأجيلها بأقل حد من الاختلال الاقتصادي أو الاجتماعي ، مثل التمويل المناظر المحلي لمشاريع استثمارية حكومية جديدة . كما أعيد تقييم بعض المشاريع التي خططت عندما كانت توقعات الأسعار العالمية مختلفة ، وفي بعض الحالات كان للحكومات الجديدة التي حلّت محل أصحاب المشاريع الأصليين أولويات مختلفة . وترتب على ذلك ليس مجرد تأخر المشاريع وانما ألغيت فورا عدة اتفاقات متعددة الأطراف للإقراض ، فلولا ذلك لكان على البلدان المقترضة أن تواصل دفع رسوم الالتزامات على الأرصدة غير المسحوبة التي نصت عليها اتفاقات القروض .

وهكذا بينما قللت استراتيجيات التكييف من قدرة بلدان نامية كثيرة على استيعاب أي تمويل طويل الأجل متعدد الأطراف ، تعرضت أيضا موارد الإقراض لضغط من ناحية الطلب . فقد أدى تعثر المفاوضات على زيادة موارد مصرف التنمية للبلدان الأمريكية للمرة السابعة الى إبطاء نشاط المصرف في الإقراض خلال عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ ، بل انه أدى أيضا الى تقليص إيجاد أنواع جديدة من عمليات كان يراد بها زيادة مرونة عمليات المصرف(٣٠) . كما أن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذي يكرس موارده بالكامل لمشاريع تخدم فقراء الريف قد وجد نشاطه في الإقراض يتباطأ بسبب طول الفترة الفاصلة بين بدء المفاوضات حول التغذية الثانية للصندوق في تموز/يوليه ١٩٨٣ ، وبين سريان مفعول هذه التغذية بمعدل منخفض في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ (بدأ نفاذ البرنامج الخاص لإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التابع لصندوق التنمية الزراعية في أيار/مايو) . وكانت التزامات ١٩٨٦ أقل من نصف متوسط الفترة ١٩٧٩-١٩٨٣ .

وحاول الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إزاء الضغوط على موارده أن يتوسع في التمويل المشترك من حكومات البلدان المانحة والمستفيدة . كما كان التمويل المشترك سمة هامة لعمليات مصارف التنمية الاقليمية والبنك الدولي . فقد أمدّت المصارف الاقليمية مشاريع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي بالاموال ، شأنها شأن وكالات أخرى للمساعدة الانمائية وللإقراض وتشجيع الصادرات . يضاف الى ذلك أن البنك الدولي كان رائدا في استحداث التمويل المشترك مع مقرضين من القطاع الخاص ، بينما أخذ مصرف التنمية للبلدان الامريكية ومصرف التنمية الآسيوي يجربان برامجهما الذاتية في التمويل المشترك مع القطاع الخاص .

ومع ذلك كانت معظم عمليات التمويل المشترك قناة لتمرير مزيد من التمويل الرسمي الى مشاريع اعتمدتها مؤسسات متعددة الأطراف . ورغم أن تحسين الكفاءة يتمثل في جعل مؤسسات التمويل الرسمي تعتمد على خبرة المؤسسات المتعددة الأطراف في تقييم المشاريع ، فإن المشاركة الرسمية في التمويل لا تزيد عموما من صافي الموارد الجديدة المطلوبة لتمويل التنمية ، وبذلك لم يمكن سوى تعبئة مبالغ متواضعة من الموارد الجديدة من القطاع الخاص . واستطاع البنك الدولي بالذات بين تموز/يوليه ١٩٨٣ وحزيران/يونيه ١٩٨٦ أن يشارك في التمويل التجاري بمقدار ٣,٦ بليون دولار ، أي خُمس مجموع عمليات البنك الدولي في التمويل المشترك . وأمكن مع مصادر خاصة ترتيب أقل من ٠,٦ بليون دولار خلال السنة المالية ١٩٨٥/١٩٨٦ لتمويل أربعة مشاريع (من مجموع ١١٣ مشروعا تبلغ مواردها ٣,٥ بليون دولار من التمويل المشترك) . ورغم ذلك فإن اشتراك البنك الدولي مع مصادر تمويل خاصة في التمويل ، وخصوصا مع البنوك التجارية ، قد يساعد في تسهيل عودة البلدان التي استبعدت من الأسواق الخاصة منذ أزماتها في خدمة الديون الى هذه الأسواق(٣١) .

وبعد أكثر من نصف عقد من الخبرة بالتدفقات المالية من الجهات الرسمية والخاصة في الظروف الخاصة للثمانينات ، أخذ يظهر توافق آراء دولي على ضرورة جعل التمويل الانمائي من عدة أطراف يتجاوز كثيرا معدلاته الحالية . مثال ذلك أن لجنة التنمية المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أيدت كثيرا طريقة لزيادة الإقراض من البنك الدولي تزيد مجموع قروضه الى ٢١,٥ بليون دولار خلال السنة المالية ١٩٨٩/١٩٩٠ ، رغم أن الرصيد الحالي من رأس المال كفيل باستمرار الحد الأقصى لمعدل الإقراض السنوي الذي يتراوح بين نحو ١٤,٥ - ١٥ بليون دولار . ولهذا وافقت اللجنة على "الحاجة الى زيادة عامة كبيرة في رأس المال اذا أُريد للإقراض أن يحقق نوعيته المتوقعة"(٣٢) . وقد ينال تخطيط هذه الزيادة في رأس المال أولوية عالية خلال عام

١٩٨٧ ، خصوصا بعد الانتهاء من وضع ترتيب هام معلق للتمويل في شباط/فبراير من هذا العام يخص المؤسسة الانمائية الدولية التي تعتبر شركة متفرعة عن البنك تتخصص في تقديم القروض السهلة . وسيتيح هذا الاتفاق مساهمات قدرها ١٢,٤ بليون دولار لدورة التغذية الثامنة للمؤسسة الانمائية الدولية من أجل إقراضها على ثلاث سنوات ابتداء من ١ تموز/يوليه ١٩٨٧ .

كذلك يجرى التفاوض على زيادات كبيرة في رؤوس أموال مصارف التنمية الاقليمية . ومن شأن الزيادة المقترحة في رأس مال مصرف التنمية للبلدان الامريكية أن تزيد سلطته في الإقراض بمقدار ٣٥ بليون دولار خلال أربع سنوات ، بينما كان مجموع القروض المعتمدة منذ إنشاء المصرف في عام ١٩٥٩ لا يتجاوز ٣٥ بليون دولار . وسيزاد رأس مال مصرف التنمية الافريقي ٣٠٠ في المائة بحيث يقارب ١٨ بليون دولار طبقا لاقتراح اتفقت عليه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ لجنة خاصة من ١٨ ممثلا عن مجلس محافظي البنك الدولي . ويمكن أن يزيد الإقراض خلال الفترة من ١٩٨٧ الى ١٩٩١ على ما كان عليه خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٦ بأكثر من ١٠٠ في المائة . والمقرر أن تبدأ في ١٩٨٧ مفاوضات على تجديد موارد مؤسسة تابعة للصندوق تتخصص في القروض السهلة هي صندوق التنمية الافريقي . كما تجري مداولات حول زيادة رأس مال مصرف التنمية الآسيوي في المستقبل لأن الفترة التي تغطيها الزيادة الحالية في رأس المال تنتهي في عام ١٩٨٧ (جددت في نيسان/ابريل ١٩٨٦ موارد صندوق التنمية الآسيوي للفترة ١٩٨٧-١٩٩٠ بمعدل يزيد قليلا من حيث القيمة الاسمية على التغذية السابقة) .

وفي الوقت نفسه تجرى حاليا جهود لتحسين سير عمل المؤسسات المتعددة الأطراف بصقل أنشطتها وإعادة تركيز مسار أنشطتها . وشاركت الأمم المتحدة بنشاط في هذه الجهود الأخيرة ، خصوصا من حيث تنسيق المساعدة التقنية وأنشطة تنفيذية أخرى في مختلف أنحاء منظومة الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة ١٧١/٤١) . فتعزيز الادارة والقضاء على الازدواجية لا يزيدان فقط من فعالية البرامج المستمرة وكفاءتها وانما يزيدان أيضا من ثقة الجهات المانحة والمتلقية بعملية التعاون المتعدد الأطراف من أجل التنمية .

على أن الحجة الداعية الى زيادة جهود الجهات المتعددة الأطراف لا تعني وجوب إحلالها محل الجهود الثنائية التي أخذت في التضاؤل . إذ ينبغي زيادتها جميعا . والحقيقة أن مجموع المساعدة الانمائية الرسمية في منتصف الثمانينات لم تتجاوز كثيرا ما كانت عليه في بداية العقد من حيث القيمة الحقيقية (أي بالأسعار الثابتة

وبأسعار الصرف) أو حتى بالقيمة الاسمية التي قدرت في عام ١٩٨٦ بنحو ٣٤ بليون دولار . والتوقع الشائع هو انه ليس من المرجح أن تنمو المساعدة الانمائية الرسمية بأكثر من ٢ في المائة سنويا من حيث القيمة الحقيقية على المدى المتوسط . ورغم أن تحسين الترتيبات الخاصة بالتنسيق بين الجهات المانحة وزيادة دمج المساعدة الانمائية الرسمية في صلب عملية التكيف وتخطيط التنمية سيزيد من انتاجية تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية ، فلابد لكثير من المشاريع والبرامج العملية أن تؤجل أو تترك أو تكون ناقصة التمويل وحتى معدومة التصميم اذا لم يدعمها تمويل من المساعدة الانمائية الرسمية . وفي الوقت نفسه تتزايد الشواهد على تزايد الفقر وانخفاض مستويات المعيشة اللذين صاحبا التكيفات الاقتصادية الحادة في الثمانينات(٣٣) . ومن شأن التوسع في المساعدة الانمائية الرسمية الذي يركز على تحسين الانتاجية ورفاه الفئات المنخفضة الدخل أن يكون إسهاما فريدا في تحسين حالتها .

وإذا كانت الحاجة واضحة الى زيادة التمويل الرسمي وتوسيع المساعدة الانمائية الرسمية مع التدفقات غير التساهلية من مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف ، فليس واضحا بنفس القدر مدى الحجم الذي ينبغي أن تكون عليه الزيادة العامة في التمويل الرسمي . فهناك فرق بين تحديد مجموع الحاجات اللازمة لتمويل بلدان مستوردة لرأس المال من واقع قدرتها على استيعابها وقدرتها على تحويل مدخراتها المحلية الى تكوين رأسمالي ، وبين تحديد قدرة هذه البلدان على تحمُّل مزيد من الديون الخارجية . فقد تباطأ بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة نمو الديون العامة للبلدان المستوردة لرؤوس الأموال (انظر الجدول الرابع ـ ٨) ، ومع ذلك لا يبدو أن ذلك أسفر عن زيادة قدرتها العامة على خدمة الديون . والحقيقة أن نسبة الديون الخارجية الى عائدات الصادرات ـ وهي أحد المعايير التقريبية لقياس القدرة على خدمة الديون ـ قد ساءت كثيرا خلال عام ١٩٨٦ بحيث تجاوزت بنحو ٢٥ في المائة مستواها في عام ١٩٨٢ عندما بدأت أزمة الديون . وكان التدهور في عام ١٩٨٦ يرجع بالذات الى أثر انخفاض أسعار النفط على صادرات البلدان المصدرة للنفط المثقلة بالديون . وبعبارة أخرى ، تتوقف كثيرا القدرة على تحمل مزيد من الديون على احتمالات عائدات الصادرات .

الجدول الرابع - ٨ إجمالي الديون الخارجية للبلدان النامية المستوردة لرأس المال خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٦

(ببلايين الدولارات)

	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦(أ)
الديون المتوسطة والطويلة الأجل	٤٢٣,٠	٥٤٩,٠	٦٣٥,٢	٦٨٠,٦	٧٣٥,٨	٧٧٧
التساهلية الرسمية(ب)	١٠٥,٤	١٣٠,٠	١٢٥,٥	١٣٩,٤	(١٤٦,٤	) ٣٩٠
غير التساهلية الرسمية	٥٨,٥	٧٨,٨	٩٥,٧	١٠٨,٢	(١٢٢,٣	)
استخدام قروض صندوق النقد الدولي	٨,٩	١٨,٧	٢٨,٦	٣١,٠	٣٥,٣	٣٧
الخاصة	٢٥٠,١	٣٣١,٥	٣٨٥,٣	٤١٣,٠	٤٣١,٨	٤٥٠
الديون القصيرة الأجل	١٢٤,١	١٥٩,٢	١٣٨,٦	١١٩,١	١١٦,٨	١١٢
المجموع	٥٤٧,٠	٧٠٨,٢	٧٦٣,٧	٧٩٩,٧	٨٥٢,٦	٨٨٩
النسبة المئوية للمجموع الى الصادرات(ج)	١٣٩,٥	١٧٠,٠	١٨٧,٦	١٨٢,٩	٢٠١,٦	٢١٣
بند تذكيري : مجموع ديون البلدان المستوردة لرأس المال (بالتصنيف الأوسع)(د)	٦٥٠	٨٢٥	٣٩٠	٩٢٩	٩٩٢	١٠٢٥ ١

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمانة العامة للأمم المتحدة بالاستناد الى البنك الدولي ، نظام الابلاغ عن الديون ؛ وصندوق النقد الدولي ، "الاحصاءات المالية الدولية" و "احصاءات موازين المدفوعات" ؛ ومصادر أخرى .

حواشي الجدول الرابع ـ ٨

(أ) تقدير مبدئي .

(ب) بما في ذلك الصندوق الاستئماني التابع لصندوق النقد الدولي .

(ج) مجموع ديون عيِّنة مكونة من ٩٨ بلدا على أساس نسبتها الى الصادرات من السلع والخدمات والتحويلات الواردة من مصادر خاصة .

(د) يشمل هذا بالاضافة الى البلدان النامية المستوردة لرأس المال البلدان الأعضاء في البنك الدولي ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، فضلا عن اليونان والبرتغال اللتين تدخلان في عداد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، وجمهورية إيران الاسلامية والعراق (كما نشره البنك الدولي ، "جداول الديون العالمية" ، طبعة ١٩٨٦-١٩٨٧ (واشنطن العاصمة ، ١٩٨٧) ، الصفحة '٨') .

أما عن بعض البلدان المنخفضة الدخل التي تعتمد على مجموعة ضيقة من الصادرات من سلع أساسية أخذت اتجاهات أسعارها في الهبوط ، فربما تكون احتياجاتها من الديون الحالية تتجاوز فعلا قدرتها على خدمة الديون على الأجل المتوسط . وربما كانت هذه البلدان مرشحة فقط للحصول على التمويل في صورة هبات . وبالفعل قد يجوز كثيرا بدلا من منح قروض جديدة اللجوء الى تدفقات رسمية تتخذ صورة إعانات أو إعفاءات جزئية من رسوم الفائدة أو إلغاء بعض القروض الرسمية السابقة . وسيأتي فيما بعد تعليل لاحتمال جعل عدة بلدان لاسيما في منطقة افريقيا جنوب الصحراء مؤهلة لهذه الاعتبارات .

وهناك مجموعة أخرى من القضايا لها صلة بالبلدان التي تلقت قروضا كثيرة من المصارف الخاصة ولكن انقطعت عنها القروض تقريبا منذ بدأت تشهد أزمات في خدمة الديون . ويبدو بالذات أن القروض القائمة للمصارف إزاء البلدان التي من هذه الفئة قد أخذت تتقلص . واذا استمر هذا الاتجاه سيكون الإقراض الرسمي الجديد في الواقع عونا على سداد القروض الخاصة . وفي هذه الحالة سيساعد دافعو الضرائب في البلدان المانحة بصورة غير مباشرة على "كفالة" المصارف التجارية . وهذا يقتضي زيادة المخصصات في ميزانيات البلدان المانحة من أجل إيجاد مساهمة مالية صافية مقدمة الى البلدان النامية . ومن المؤكد أن هذا يزيد من تعقيد عملية تشريعية فائقة الصعوبة هي زيادة الموارد الرسمية الموجهة للمساعدة الانمائية .

والسبب الذي يجعل المصارف تنقطع عن إقراض هذه البلدان هو تقييمها السلبي لقدرة هذه البلدان على تحمل الديون ، والمفترض أن هذا التقييم يؤخذ من احتمالات التجارة والنمو وأسعار الفائدة على غرار ما ناقشه الفصل الثاني من هذه الدراسة . وبذلك قد يقتضي التكيف الاقتصادي في هذه البلدان وسيلة ما لتقليل معدل الديون القائمة أو تكاليف الفائدة ، فضلا عن اتخاذ اجراءات لتشجيع التغير الهيكلي والنمو . فهي تحتاج الى زيادة الاستثمار الذي يقتضي بدوره زيادة تحويل الموارد اليها .

أزمة الديون الخارجية في البلدان النامية

ان أزمة الديون التي تعاني منها البلدان النامية ليست في سبيلها الى الحل كما يتضح ذلك من توقف البرازيل واكوادور بقرار انفرادي في اوائل عام ١٩٨٧ عن سداد مدفوعات الفوائد . وقد مرت الآن خمس سنوات تقريبا منذ أن بدأت الأزمة في آب/اغسطس

١٩٨٢ وهو التاريخ الذي يذكر في الأغلب كموعد لبدايتها . واضطرت المكسيك في ذلك الشهر بالذات الى التخلي عن جهودها الرامية الى الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بخدمة ديونها الخارجية ، والى السعي الى التفاوض بشأن اعادة تشكيل هيكل هذه الالتزامات الى جانب برنامج جديد للتكيف الاقتصادي الداخلي . وكان لهذا الحدث أهمية رمزية وكذلك أهمية حقيقية : فالمكسيك تحتل المرتبة الثانية بين أكثر البلدان مديونية في العالم النامي ، اذ أنها بلد أقترضته المصارف التجارية الأجنبية ما يربو على ٧٠ بليونا من الدولارات (بما في ذلك الائتمانات القصيرة الأجل والطويلة الأجل) ، كما أنه واحد من البلدان الرئيسية المصدرة للنفط ، وبلد نعم بفترة طويلة من الاستقرار الاقتصادي والسياسي . وكانت ثقة المصارف التجارية الدولية قد اهتزت نتيجة لتدهور الحالة الاقتصادية في بولندا في اواخر عام ١٩٨٠ وللحرب التي نشبت في جنوب المحيط الاطلسي في نيسان/ابريل ١٩٨٢ . غير أن ما حدث في شهر آب/اغسطس عصف باستعدادها لاقراض البلدان النامية . ومنذ ذلك الوقت ، كان البلد الوحيد الذي يتفاوض بشأن اعادة جدولة ديونه والذي دخل من جديد الى السوق هو تركيا التي تختلف عملية التكيف فيها اختلافا كبيرا عن عملية التكيف في البلدان المدينة الاخرى (انظر المربع الرابع - ٢) : وفي عدد قليل من الحالات الخاصة وقّعت بعض المصارف في عام ١٩٨٦ اتفاقات لتقديم قروض طوعية للبلدان التي تتفاوض بشأن اعادة جدولة ديونها (من ذلك على سبيل المثال ، اتفاق التمويل المشترك مع البنك الدولي بالنسبة لأوروغواي وكوت ديفوار ، ومرفق ذاتي التمويل لتمويل التجارة بالنسبة لاكوادور) . غير انه يلاحظ بوجه عام ان ثقة المصارف لم تستعد بعد .

وبدأت حتى قبل ذلك أزمة ديون اخرى ، وهي الأزمة التي تعاني منها البلدان ذات الدخل المنخفض التي لا تتوفر لديها امكانات كبيرة للحصول على قروض من المصارف التجارية . اذ كانت سبعة من البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء قد توصلت في عام ١٩٨١ الى اتفاق مع دائنيها الرئيسيين لاعادة جدولة ديونها الخارجية . وفي هذه الحالات ، كانت الديون مستحقة بدرجة كبيرة لدائنين رسميين ، وكانت عمليات اعادة جدولة الديون عمليات رسمية متعددة الأطراف تحت رعاية نادي باريس . وأجريت المفاوضات بهذا الشأن في وزارة المالية الفرنسية . وقد أصبحت الطلبات المتكررة التي يقدمها ممثلو البلدان الواقعة جنوب الصحراء الى اجتماعات نادي باريس لاعادة جدولة ديونها أمرا معتادا تقريبا .

* *

المربع الرابع - ٢ - الديون ، وعمليات النقل الصافي للموارد ، والتكيف الخارجي في تركيا

استطاعت تركيا الحصول من جديد على قدر كبير من التمويل الخاص الأجنبي بعد أن أرغمتها أزمة خدمة الديون على الخروج من السوق في أواخر السبعينات . وظهرت في عام ١٩٨٥ علامات تدل على أن تركيا قد أصبحت من جديد جديرة بالائتمان ، لاسيما عند قيام تركيا بالترتيب لقرض مشروط كبير من المصارف التجارية الدولية بدلا من أن تعتمد اعتمادا كاملا على مرفق التمويل الاحتياطي التابع لصندوق النقد الدولي . وسمحت تركيا لمدة هذا المرفق الاحتياطي أن تنقضي دون أن تتخذ ترتيبات لشيء آخر يحل محله . وبحلول عام ١٩٨٦ ، أخذ مقترضون تركيون رسميون ومن القطاع الخاص يبحثون في السوق عن مرافق ضامنة ذات رصيد متجدد ، وهي واحدة من الأدوات الجديدة لتمويل السندات المالية الدولية .

وقد ظهرت ازمة الديون في تركيا بعد تراكم سريع للديون القصيرة الأجل في منتصف السبعينات . وعندما تسبب نقص العملات الأجنبية في أزمة سيولة في عام ١٩٧٧ ، كان من المقرر دفع ٦٠ في المائة تقريبا من مجموع الديون غير المسددة في غضون سنة واحدة . وتلت ذلك سلسلة من عمليات اعادة جدولة الديون وتدابير التكيف الاقتصادي ، بما في ذلك برنامج للتكيف الهيكلي أعلن عنه في كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ وكان يرمي أساسا الى تشجيع الصادرات وتعزيز الانتاجية عن طريق الاعتماد بدرجة أكبر على أسعار السوق وزيادة الاستثمارات .

وكانت نتائج هذه الاجراءات ملموسة جدا . فقد زاد حجم الصادرات بنسبة ٢٨ في المائة سنويا خلال النصف الأول من الثمانينات (انظر الجدول) بعد أن كانت نسبة الزيادة أقل من ٤ في المائة سنويا خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٧ . وقد ساعدت على ذلك الزيادة المفاجئة في الطلب من جانب بلدان الشرق الأوسط المصدرة للطاقة في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ . وتضاعفت قيمة صادرات السلع الى تلك المنطقة ثلاث مرات في عام ١٩٨١ وزادت مرة أخرى بمقدار الثلث في عام ١٩٨٢ . كما قفزت قيمة الصادرات الى البلدان الصناعية بمقدار الثلث في عام ١٩٨١ وبنسبة ٩ في المائة في عام ١٩٨٢ . وبعد ذلك ، انعكس نمو الصادرات أساسا في تزايد المبيعات في البلدان الصناعية . غير أن الصادرات الى هذه البلدان ظلت راكدة في عام ١٩٨٦ في حين انخفضت المبيعات الى البلدان المصدرة للطاقة في الشرق الأوسط انخفاضا شديدا . بيد أن من المتوقع لعائدات الصادرات في عام ١٩٨٧ ان تعوض عن انخفاضها وأكثر في عام ١٩٨٦ .

وحدث كذلك تحول هام في تركيب الصادرات : اذ ارتفعت حصة المصنوعات من ٣٦ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٧٥ في المائة في عام ١٩٨٥ . وحدثت زيادة هامة في ايرادات الخدمات نتيجة لعقود التشييد في الشرق الاوسط ، والسياحة ، وتدفق التحويلات من العمال الاتراك الموجودين في البلدان الاخرى . وقد تأثرت ايرادات جميع هذه العناصر في الظروف الخاصة التي سادت في عام ١٩٨٦ .

وزاد الناتج القومي الاجمالي بنسبة ٤,٦ في المائة سنويا خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ (وبنسبة ٧ في المائة تقريبا في عام ١٩٨٦) . ودعمت هذه الزيادة زيادة مطردة في الاستهلاك وزيادة كبيرة في الاستثمار ظهرت في القطاع العام أولا ثم في القطاع الخاص .

ولم تكن جميع مشاكل التكيف الاقتصادي قد حلت عندما رجعت تركيا الى الأسواق المالية الخاصة ، كما تدل على ذلك بيانات التضخم والبطالة الواردة في الجدول المرافق . وسيتعين استيعاب المدفوعات الكبيرة نسبيا لخدمة الديون الناتجة عن تأجيل تسديد اصول القروض بموجب اعادة جدولتها خلال ما تبقى من هذا العقد . بيد أنه من الواضح انه يجري القيام بعملية هامة للتكيف الاقتصادي في تركيا في سياق من النمو الاقتصادي تدعمه زيادة كبيرة في حجم التجارة .

وأحد الشروط الاساسية لهذا الاداء هو أن يكون هناك ، الى جانب اصلاحات السياسة الداخلية الرامية الى زيادة حوافز التصدير (انظر مثلا تعديلات أسعار الصرف الحقيقية المبينة في الجدول) ، موارد مالية أجنبية هامة . ولولا تعبئة هذه الموارد الأجنبية ، لأدى التدهور الشديد في معدلات التبادل التجاري الى الحد كثيرا من قدرة تركيا على الاستيراد . وشمل التمويل قروضا ممنوحة من صندوق النقد الدولي ومن البنك الدولي ، وبرنامج العمل الخاص الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتركيا ، وسلسلة من عمليات اعادة جدولة الديون استمرت من أواخر السبعينات حتى شهر آذار/مارس ١٩٨٣ ، بما في ذلك خطة يمكن بموجبها تسديد المتأخرات المستحقة على ائتمانات الموردين غير المضمونة بالعملة المحلية ، وهذه هي الطريقة التي اختارها في الواقع أكثر من نصف هؤلاء الدائنين . وقد سمحت الترتيبات المالية التي وضعت من أجل تركيا للتحويل الصافي للموارد المالية بأن يصبح موجبا بدرجة كبيرة في السنة الأولى من برنامج التكيف الهيكلي وأن يظل موجبا بوجه عام حتى عام ١٩٨٥ ، مشكلا هكذا عنصرا مكملا هاما للموارد المحلية المتوفرة للاستثمار .

تركيا في فترات الأزمة الاقتصادية والتكيف :
المؤشرات الاقتصادية للسبعينات والنصف الاول
من الثمانينات

	١٩٧٣- ١٩٧٧	١٩٧٨- ١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
				معدلات التغير السنوية				
الناتج القومي الاجمالي	٦,٥	١,٢	-١,١	٤,١	٤,٦	٣,٣	٥,٩	٥,١
الاستهلاك الخاص	٦,٦	-٣,٥	-٥,٣	٠,٦	٤,٢	٥,٠	٤,٩	٣,٧
الاستهلاك العام	٩,٥	٥,٧	٨,٨	٠,٩	٢,٠	١,٧	٣,٢	٣,٣
الاستثمار الثابت الخاص	٩,٨	-٨,٨	-١٧,٣	-٨,٧	٥,٥	٤,٧	٧,٣	٧,٠
الاستثمار الثابت العام	١٨,٤	-٥,٠	-٣,٧	٩,٤	٢,٢	١,٩	١,٤	١٧,١
حجم الصادرات(أ)	٣,٦	-٠,٥	٧,٤	٦٢,٣	٣٦,٩	٧,٨	٣٠,٦	١١,٨
حجم الواردات(أ)	٧,٦	-٢٠,٩	-٣,٨	١١,١	٤,٩	١٣,٥	١٣,٥	٦,٠
معدل التبادل التجاري(ب)	-٢,٩	-٦,٣	-١٨,٠	-٨,٤	-٥,٩	-١,٣	١٢,١	٠,
سعر الصرف الفعلي الحقيقي	٢,١	٣,٣	-٢٢,٦	٥,٣	-٨,٣	-٣,٦	-٣,٦	٠,٤
أسعار الاستهلاك(ج)	٢١,٥	٦٤,٤	١١٦,٧	٤٥,٨	٣٧,٢	٣٠,٣	٥٣,٠	٤٥,٥
				النسب المئوية				
البطالة(د)	١٢,٣	١٢,٧	١٤,٤	١٤,٨	١٥,١	١٥,٧	١٦,٠	١٦,٣
صافي الموارد المالية المحولة/الناتج القومي الاجمالي(هـ)	٢,٤	١,٣	٤,٩	١,٤	-٠,٣	١,٧	٠,٥	-٠,٩
الديون/الصادرات(و)	١٧٧	٣٥٩	٣٣٤	٣٣٩	١٩٩	٢١٦	١٩١	١٩٠

(يتبع)

حواشي الجدول

المصدر : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى البيانات المقدمة من السلطات الوطنية التركية ، وصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، و Morgan Guaranty Trust Company (الأرقام القياسية لأسعار الصرف الفعلية الحقيقية) .

(أ) السلع والخدمات (أساس الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) .

(ب) تجارة السلع فقط .

(ج) معامل التصحيح الضمني لأسعار الاستهلاك الخاص في حسابات الناتج القومي الاجمالي .

(د) بما في ذلك البطالة المقنّعة في الزراعة .

(هـ) صافي تدفقات رأس المال والتحويلات الرسمية ناقصا صافي الفائدة ومدفوعات الأرباح كحصة من الناتج القومي الاجمالي بالدولارات .

(و) مجموع الديون في نهاية السنة مقسوما على الايرادات الناشئة عن تصدير السلع والخدمات والتحويلات الخاصة .

* *

الجهود المبذولة من أجل التكيف وأزمة الديون

على الرغم من الجهود التي بذلت خلال سنوات عديدة من أجل التكيف الداخلي والتي كانت تكلفتها باهظة بالنسبة للسكان المحليين عموما ، وبعد عدة جولات من عمليات التفاوض بشأن اعادة جدولة الديون ، ما زال هناك اختلاف في الآراء بشأن أنجع استراتيجية لاستعادة التوازن الاقتصادي مع الحفاظ على نمو مستمر . وثمة اقرار متزايد بأن هناك طرقا مختلفة للتكيف ، وان كانت لهذه الطرق بعض السمات العامة المشتركة(٣٤) . وتعترف معظم الأوساط بالحدود السياسية لفترة طويلة من التقشف وكذلك بالحاجة الى رؤية أبعد مدى لمشكلة التكيف . ومن المتفق عليه أن الاصلاحات ينبغي أن تستهدف التخفيف من العوائق الهيكلية التي تعترض التغير الاقتصادي وحفز تنظيم المشاريع - أي القدرة على الابداع وروح المبادرة في المنظمات الاقتصادية سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص .

إلا أن من الصعب تنفيذ تلك الاصلاحات عندما يكون بطء الاقتصاد المحلي كاسدا ، وعندما يصعب على البلدان الدائنة بسبب بطء نموها أن تستوعب انتاجا متزايدا من صادرات البلدان المدينة بأسعار مجزية بالنسبة للجهات البائعة ، وعندما يتعين على البلدان المدينة أن تعمل بتحويلات من الموارد سالبة أو أقل مما كانت عليه في الماضي .

وقد كانت الصعوبات المتصلة بالتكيف الاقتصادي التي تواجهها بشكل خاص البلدان المتوسطة الدخل العالية الديون محور التركيز في استراتيجية دولية للديون وطرحها وزير الخزانة في الولايات المتحدة في خطابه أمام الاجتماعات السنوية لعام ١٩٨٥ لمجلس محافظي كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي(٣٥) . ومنذ ذلك الخطاب ، اصبحت مجموعة تتكون من ١٥ بلدا ناميا تحتل مكانا بارزا في المناقشات المتعلقة بالديون والتنمية . وتعرضت بعض البلدان الأخرى المتوسطة الدخل في السنوات الأخيرة لأزمات ديون ، ولكن جزءا من التحليل التالي يبرز البلدان الخمسة عشر كمجموعة من البلدان أصبحت مألوفة في المناقشات الدولية .

وان ابرز نقطة هي التقلص الحاد في عجز الحسابات الجارية لهذه البلدان ، الذي صحبه نمو اقتصادي هزيل . ويبين الجدول الرابع - ٩ ان هذه البلدان لم تحقق جماعيا أية زيادة صافية في الانتاج في الفترة من عام ١٩٨٣ الى عام ١٩٨٤ ، وهي فترة تم فيها تقريبا القضاء على العجز الكلي في حساباتها الجارية والبالغ أكثر من ٥٠ بليون دولار . وقد عانت من تدهور تدريجي في الناتج الفردي من انخفاض آخر في الدخل الفعلي بسبب تدهور معدلات التبادل التجاري وارتفاع صافي مدفوعات الفائدة الخارجية .

وقد كان تحسن حساباتها الجارية الى حد كبير نتيجة لانخفاض الواردات ، خاصة في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ . وهبط الاستثمار المحلي من قرابة ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في اوائل العقد الى قرابة ١٧ في المائة في منتصفه . ومع ركود الناتج المحلي الاجمالي سجل الاستثمار ، بالارقام المطلقة ، انخفاضا يبلغ الثلث . وبدون استثمار ، تتعرض الجهود المبذولة لزيادة حجم الصادرات ، خاصة في مجالات جديدة الى قيود فيما تتعلق بالقدرة .

الجدول الرابع - ٩ مؤشرات التمويل الدولي والأداء الاقتصادي لـ ١٥ من البلدان المثقلة بالديون ١٩٧٨-١٩٨٦(أ)

(معدل التغير السنوي ، ما لم يذكر خلاف ذلك)

	١٩٧٨-١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦(ب)
الناتج المحلي الاجمالي	٤,٨	٠,٥	-٠,٤	-٣,٤	٢,٢	٣,١	٢,٥
الاستثمار (نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)	٢٥,٥	٢٤,٥	٢٢,٣	١٨,٢	١٧,٤	١٦,٥	١٦,٨
حجم الصادرات من السلع	٤,٦	-٣,٢	-٥,١	٦,٤	٩,٦	١,٨	-٦,٥
حجم الواردات من السلع	٦,٤	٤,٣	-١٦,٧	-٢١,٣	-٣,٤	١,١	-٨,٥
معدلات التبادل التجاري	٤,٥	-٣,٨	-٤,١	-٣,٥	٢,٣	-١,٩	-١٦,١
الحساب الجاري(ج) (ببلايين الدولارات)	-٣٦,٩	-٥١,٣	-٥١,٣	-١٦,٠	-١,٢	-١,١	-١٢,٥
صافي التحويلات المالية/ الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)	٣,٥	١,٨	-١,٠	-٢,٣	-٢,٨	-٣,٧	-٣,٠
مجموع الديون/الصادرات(د) (نسبة مئوية)	١٨٦	٢٠٣	٢٧٣	٢٩٨	٢٨١	٢٩٩	٣٤٢

المصدر : صندوق النقد الدولي ، World Economic Outlook ؛ وادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، بالاستناد الى بيانات صندوق النقد الدولي (التحويلات المالية والديون) .

(أ) الأرجنتين ، اكوادور ، اوروغواي ، البرازيل ، بوليفيا ، بيرو ، شيلي ، الفلبين ، فنزويلا ، كوت ديفوار ، كولومبيا ، المغرب ، المكسيك ، نيجيريا ، يوغوسلافيا .

(ب) تقدير .

(ج) ميزان المدفوعات للسلع والخدمات والتحويلات الخاصة .

(د) بما في ذلك الديون المستحقة لصندوق النقد الدولي ؛ صادرات السلع والخدمات .

ومع ضعف الاسواق الاجنبية ، استمرت نسبة الديون الخارجية الى عائدات الصادرات في الارتفاع رغم التخفيض في عمليات الاقتراض الجديدة الذي حتمته أزمة الديون . وفي المجموع ، فان صافي تدفق الموارد المالية الى الداخل قد تحول في عام ١٩٨٣ الى صافي تدفقات الى الخارج ؛ وقد بقي سالبا منذ ذلك الحين . وبدلا من الحصول على أكثر من ٣ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في شكل تحويلات صافية للموارد ، مثلما كان الشأن في أواخر السبعينات ، فان الـ ١٥ بلدا قد حولت جماعيا الى الخارج منذ عام ١٩٨٣ متوسطا قدره ٣ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي .

أما نقطة التركيز الثانية في تحليل الديون الخارجية فتتمثل في البلدان النامية في المنطقة الافريقية الواقعة جنوب الصحراء ، التي واجهت أيضا صعوبات في التكيف . وقد سجلت متأخرات هامة في المدفوعات الدولية أو حدثت عمليات اعادة جدولة للديون الرسمية في ٣١ من ٤٤ من البلدان الواقعة جنوب الصحراء ، في النصف الاول من الثمانينات . وتم تخفيض حجم الواردات سنويا في الفترة من عام ١٩٨٣ الى عام ١٩٨٥ مع تخفيض العجز في الحسابات الجارية . ولم يتمش نمو الناتج مع خطى النمو السكاني كما انخفضت حصة الناتج المخصصة للاستثمار .

وظل صافي التحويلات من الموارد المالية موجبا في أغلبية البلدان إلا أنه انخفض في جميعها تقريبا . وفي الجملة ، وبالنسبة للبلدان المدرجة في الجدول الرابع - ١٠[٣٦] ، فان صافي التحويلات قد انخفض من أكثر من ٨ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في المتوسط في السنوات السابقة لعام ١٩٨٣ ، الى ٤ في المائة في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ . وفي النصف الأول من العقد ، ارتفع حجم الصادرات بنسبة تقل عن ٢ في المائة سنويا وانخفضت معدلات التبادل التجاري بنسبة ١ في المائة سنويا في المتوسط . ونتيجة لذلك ، فان نسبة الديون الى الصادرات قد ارتفعت باستمرار .

ويقدر أن التدهور المسجل في بعض هذه الجوانب قد توقف في عام ١٩٨٦ - فحجم الصادرات مثلا سجل ارتفاعا بنسبة ٨ في المائة وتحويل الموارد ارتفع الى ٦ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي - إلا أنه ليس من المتوقع أن تسجل عملية انتعاش في المستقبل القريب . وبالفعل فان معدلات التبادل التجاري قد انخفضت بنسبة ١٢ في المائة . ومن المؤكد أنه ليس هناك حتى الآن أية اشارة الى وجود اندفاع مستمر في النمو الاقتصادي من شأنه أن يضع المنطقة ككل من جديد على طريق ارتفاع الناتج الفردي ، وهذا أمر لم يشاهد منذ اوائل السبعينات .

الجدول الرابع - ١٠ مؤشرات التمويل الدولي والاداء الاقتصادي للمنطقة الافريقية الواقعة جنوب الصحراء ، ١٩٧٨ - ١٩٨٦ (أ)

(المعدل السنوي للتغير ، ما لم يذكر خلاف ذلك)

	١٩٧٨-١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦ (ب)
الناتج المحلي الاجمالي	٢,٣	٢,٤	٠,٦	-٠,٧	٣,٠	٣,٠	٤,٠
الاستثمار (نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)	١٨,٠	١٧,٧	١٦,٧	١٤,٧	١٤,٧	١٥,١	١٧,١
حجم الصادرات من السلع	١,٨	-١,٩	٣,٨	٠,٧	٦,٢	١,٦	٨,٢
حجم الواردات من السلع	٤,٣	٠,١	-٤,٢	-٨,٠	-٣,٤	-٠,٣	٣,٠
معدلات التبادل التجاري	-٤,٥	-٥,٦	-٤,٠	١,٦	٤,٥	-٣,٥	-١٢,٠
الحساب الجاري (ج) (ببلايين الدولارات)	-٩,٣	-١٣,٠	-١١,٨	-٩,٣	-٦,٨	-٦,٩	-٩,٨
صافي التحويلات المالية/ الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)	٧,٨	٩,٤	٨,٣	٦,٧	٣,٧	٤,١	٦,٠
مجموع الديون/الصادرات (د) (نسبة مئوية)	١٥٥	١٩٤	٢٣٠	٢٤٧	٢٤٣	٢٨٠	٣٠٦

المصدر : صندوق النقد الدولي World Economic Outlook ؛ وادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للامانة العامة للامم المتحدة ، بالاستناد الى بيانات صندوق النقد الدولي (التحويلات المالية والديون) .

(أ) باستثناء نيجيريا .

(ب) تقدير .

(ج) ميزان المدفوعات للسلع والخدمات والتحويلات الخاصة .

(د) بما في ذلك الديون المستحقة لصندوق النقد الدولي ؛ صادرات السلع والخدمات .

وقد أبرزت الاتجاهات الاقتصادية للثمانينات ، والجفاف الحاد المسجل في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ، أزمة التنمية الاقتصادية الافريقية . وقد أدت خطورة الحالة الى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٨٦ التزمت فيها الحكومة الافريقية بتنفيذ برنامج منظمة الوحدة الافريقية ذي الأولوية للانتعاش الاقتصادي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ (٣٧) والتزم المجتمع الدولي بدعم تلك الجهود وتكملتها (انظر قرار الجمعية العامة دإ ٣/١٣ ، المرفق) . وتم التسليم بأن البلدان الافريقية تحتاج ، لتنفيذ البرنامج ، الى موارد خارجية اضافية وبأنه يتعين اتخاذ تدابير للتخفيف من العبء الثقيل الذي تمثله الديون الخارجية في العديد من تلك البلدان (الفقرتان ١٦ و ١٧) .

دواعي تخفيف عبء الديون عن افريقيا

من نتائج الاستراتيجية الدولية لتناول أزمة الديون في افريقيا جنوبي الصحراء كون ٢٢ بلدا قد أعادت جدولة ديونها الرسمية أو المصرفية التجارية ٨٢ مرة في الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٦ (٣٨) . وزادت تدفقات المعونة زيادة كبيرة في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ (ومثلت المعونة الغذائية الطارئة منها قرابة نصف الزيادة التي شهدها عام ١٩٨٥) ، وكانت بلدان كثيرة تقوم بتنفيذ سياسات التكيُّف المحلية وذلك وفقا للالتزامات التي تمَّ التعهد بها في الجمعية العامة (٣٩) . وفي هذه الاثناء ، لا تزال الأحوال الاقتصادية الدولية ، لا سيما فيما يتعلَّق بالتجارة ، تنتظر إجراء التحسينات المتوقَّعة .

وتنطوي خدمة الدين الخارجي على الفائدة والاستهلاك . ويقابل هذا الأخير بوجه عام تدفقات جديدة من رأس المال المتَّجه إلى الداخل . إلَّا أن التسديدات المقررة للمبلغ الأصلي وفي بعض الأحيان للفائدة ، بالنسبة للبلدان التي تمر بأزمة ديون ، تأجلت بدلا من ذلك بسبب أعمال إعادة تنظيم الديون . ولكن من المعتقد أن تسديد الفائدة يشكِّل عبئا ينبغي في العادة إبقاؤه جاريا وعدم إعادة جدولته . وبالفعل ، ينبغي في المدى البعيد الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالفوائد إذا أريد لحالة الدين أن تكون قابلة للاستمرار ، أي إذا أريد اعتبار المدين قادرا على الوفاء بالالتزامات . ولكن ذلك يفرض على بلدان كثيرة في افريقيا جنوبي الصحراء عبئا لا يرجح أن يخف في المدى المتوسط في ظل الاتجاهات الراهنة لنمو الناتج والتجارة . ولذلك ، فإنه حتى إذا أدى التطبيق المستمر لاستراتيجية إعادة التفاوض على الديون الراهنة إلى ترحيل مدفوعات الاستهلاك خلال السنوات القادمة فإن هناك حاجة إلى القيام بأكثر من ذلك في سبيل تناول عبء خدمة الفوائد .

ومن طرق قياس التكلفة الاقتصادية لمدفوعات الفائدة مقارنة هذه المدفوعات بالقيمة الإجمالية للإنتاج المحلي . وبهذا المعنى ، ارتفع عبء الفائدة على افريقيا جنوبي الصحراء كثيرا من أقل من ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أواخر السبعينات إلى قرابة ٤ في المائة في أواسط الثمانينات (انظر الشكل الرابع - ٥) . ويتطلب دفع الفوائد الأجنبية أكثر من ضعف حصة الناتج المحلي التي اقتضى دفعها في أواخر السبعينات . ولو لم يزد عبء الفائدة لما أمكن تحديد كيفية استخدام هذه الموارد . ولكن بالنسبة للبلدان الواردة في الشكل الرابع - ٦ ، مثّلت الفوائد المدفوعة بالفعل منذ عام ١٩٨٤ نحو ٢٥ في المائة من قيمة الإنفاق على الاستثمار و ١٩ في المائة من الواردات بالمقارنة مع أقل من نصف هذه النسبة المئوية لكل متغيّر في أواخر السبعينات .

ورغم عبء الفوائد المدفوعة بالفعل قد يعتبر لذلك عبئا كبيرا فإن الأهم من ذلك كله مدى إمكان تحسين الحالة . ويعزى معظم الدين الأجنبي للمنطقة (باستثناء نيجيريا) إلى دائنين رسميين ، إذ زادت الحصة بصورة مستمرة من ٥٥ في المائة من إجمالي الدين في عام ١٩٧٨ إلى ٧٣ في المائة من المجموع في عام ١٩٨٦ . أما متوسط معدلات الفائدة المدفوعة على مجموعة متنوعة من ديون البلدان النامية إلى دائنين رسميين فلم تكن متقلبة إلا بالكاد (انظر الجدول الرابع - ١١)[٤٠] . وبالفعل ، بلغ متوسط معدلات الفائدة التي دفعتها افريقيا جنوبي الصحراء على الديون الأجنبية غير المسددة قرابة ٦ في المائة في الفترة من أواخر السبعينات إلى عام ١٩٨٦ . ولذلك لم يكن معظم الزيادات في مجموع الفائدة المدفوعة من قبل هذه البلدان ناجما عن قفزة كبيرة في معدلات أسعار الفائدة في السوق الدولية في أوائل الثمانينات ؛ كما لم تكسب هذه البلدان كثيرا من الانخفاض الذي حدث في وقت لاحق في هذه المعدلات . وعلاوة على ذلك ، فإن المزيد من الهبوط في معدلات أسعار الفائدة في السوق لن يعود إلاّ بالقليل من النفع .

أما الزيادة في إجمالي الفائدة التي دفعتها هذه البلدان ، زيادة من بليون دولار في عام ١٩٧٨ إلى أكثر من ٤ بلايين دولار في عام ١٩٨٦ ، فتعزى في الغالب إلى نمو الدين غير المسدد . وكان هذا النمو ضخما في نهاية السبعينات (٣٢ في المائة في عام ١٩٧٩ على سبيل المثال) ، ولكنه تباطأ في الثمانينات . وبلغ دين المجموعة بوجه الإجمال نحو ٨٣ بليون دولار في نهاية عام ١٩٨٦ .

وبلدان افريقيا جنوبي الصحراء تواجه متاعب : فعبء الفوائد الواقع عليها عال بالفعل ولكنه سيزيد ارتفاعا إذا أمكنها الحصول على تدفقات جديدة من رأس

المال ، وهذه التدفقات الجديدة لرأس المال ضرورية . ويمكن تجنُّب هذا المـــازق إذا تحسَّنت أسعار السلع الدولية ، فأدت بذلك إلى تحسين معدلات التبادل التجـــاري ، وإذا أصبحت أسواق التصدير أكثر نشاطا مما كانت عليه منذ بضع سنوات ؛ ولكن من غيـــر المرجَّح حدوث أي شيء من هذا القبيل .

وبالنظر إلى الدور الغلب للتمويل الرسمي في هذه المنطقة ، تستطيع الحكومـات بحكم دورها كدائنة ثنائية وأعضاء في مجالس محافظي مؤسسات مالية متعددة الاطـراف أن تخفف من عبء الفائدة حيثما يكون مفرطا . أما تحديد مقدار تخفيف ذلك العبء في حـالات فردية فيعتبر عملية تخطيط للتكيف وتفاوض بشأنه ، ولكن ينبغي أن يكون الهدف من ذلـك ضمان التعجيل بالتكيف بدلا من إعاقته ، أي عدم سحب الموارد المتعلقة بالبرامـج والمشاريع الأساسية .

وإحدى طرق تطبيق هذا النهج هي الموافقة من حيث المبدأ على النظر في الإعفـاء الكامل أو الجزئي من الفائدة المستحقة على فئات معينة من الديون الرسمية كأحـد الخيارات في مفاوضات نادي باريس ، على أن يرتبط ببرامج التكيف المعتمدة بالاشتـراك مع المجتمع الدولي وبدعمه . أما مدفوعات الفوائد على قروض غير تساهلية من مؤسسـات متعددة الأطراف فقد تخفَّض أيضا في ظل ظروف مماثلة . وفي الحالتين ، سوف ينقطـع التدفق النقدي من المؤسسات الدائنة ، رغم أن المبالغ الإجمالية لن تكون كبيرة فـي معظم الحالات . وقد تكون إحدى طرق معالجة ذلك في سياق متعدد الأطراف القيام بإنشـاء صندوق لدعم مدفوعات الفوائد ، وذلك اتباعا لسابقتين هما حسابا الدعم المنشآن فـي عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ في صندوق النقد الدولي بهدف تخفيض تكلفة الفائدة على المسحوبـات من مرفق النفط ومن مرفق التمويل التكميلي .

ورغم أن تخفيض عبء الفائدة يعتبر أمرا أساسيا في حل طويل الأجل لمشكلـة الديون الافريقية ، فإنه ينبغي أيضا تناول الصعوبة القصيرة الأجل في الوفاء بتسديـد مدفوعات الاستهلاك . وامتصت مدفوعات الفائدة والمبلغ الأصلي ما يزيد قليلا عن ١٥ فـي المائة من حصيلة التصدير في مجموعة البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء فـي نهاية السبعينات . وفي عام ١٩٨٦ ، قدر أن ترتفع هذه المدفوعات إلى ٣٦ في المائـة وإلى ٣٨ في المائة في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ وفقا لتنبؤات صندوق النقد الدولـي (٤١) . ويتوقع بالفعل اللجوء على نحو أشد إلى إعادة جدولة الديون أو إلى تراكم جديـد للمتأخرات .

الشكل الرابع - ٥ عبء الفائدة في بلدان نامية منتقاة ،
١٩٧٨ - ١٩٨٦

(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي

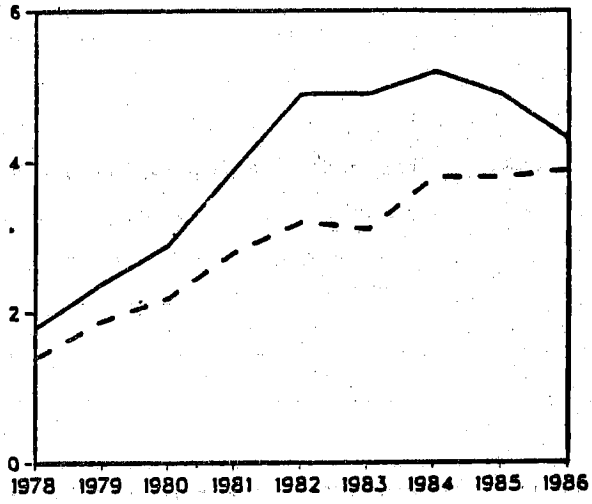

البلدان
١٥ ديونها ثقيلة

افريقيا جنوبي الصحراء(أ)

المصدر : إدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا إلى بيانات صندوق النقد الدولي .

(أ) باستثناء نيجيريا .

الشكل الرابع - ٦ افريقيا جنوبي الصحراء : مدفوعات الفوائد بالنسبة للاستثمار والواردات ، ١٩٧٨-١٩٨٦ (أ)

(بالنسبة المئوية)

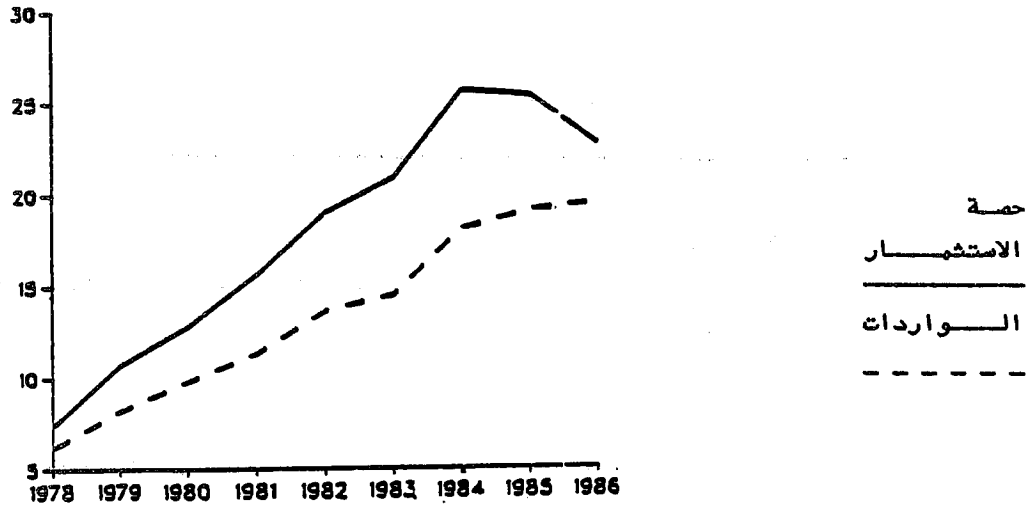

المصدر : إدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا إلى بيانات صندوق النقد الدولي .

(أ) باستثناء نيجيريا . الواردات من البضائع ، التسلم على ظهر السفينة .

الجدول الرابع ١١ متوسط معدلات أسعار الفائدة الاسمية المدفوعة من البلدان النامية حسب نوع الدين والدائن ، ١٩٨٠-١٩٨٦(أ)
(بالنسبة المئوية)

	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦(ب)
الديون التساهلية						
الرسمية الثنائية	٢,٣	٢,١	٢,٠	١,٩	٢,١	٢,٧
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٢,٥	٢,١	٢,٢	٢,٢	٢,٣	٢,٧
البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا(ج)	١,٦	١,٢	١,٠	١,٠	١,٩	١,٨
البلدان النامية الدائنة	٢,٤	٢,٣	١,٩	٢,٢	١,٢	٢,٢
القروض المتعددة الأطراف	١,٩	١,٥	١,٢	١,٢	١,٢	١,٥
الديون الرسمية غير التساهلية						
الرسمية الثنائية	٦,٨	٨,١	٧,٢	٧,٠	٧,٤	٩,٠
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٧,٠	٨,٢	٧,٧	٧,٤	٨,١	٩,٤
البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا(ج)	٤,١	٥,١	٦,١	٥,٦	٦,٦	٥,٢
البلدان النامية الدائنة	٦,٢	٧,٩	٥,٨	٥,٨	٤,٦	٧,٩
القروض المتعددة الأطراف(د)	٩,٦	٨,٢	٨,٤	٨,٤	٨,٤	١٠,٠
الديون الخاصة						
السندات	٧,٥	٨,٠	٧,٦	٧,٤	٧,٦	٧,٥
الديون المصرفية المعومة أسعار فائدتها	١٥,٥	١٧,١	١٢,٢	١٢,١	١٠,٥	٨,٥
الديون المصرفية القصيرة الأجل	١٢,٠	١٢,٥	١٠,٠	١٠,٥	٨,٢	٦,٩

حواشي الجدول الرابع - ١١

المصدر : فيما يتعلّق بالديون الخاصة ، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، "التمويل والديون الخارجية للبلدان النامية ، دراسة ١٩٨٥" (باريس ، ١٩٨٦) ومعلومات مقدمة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ؛ وفيما يتعلّق بالديون الرسمية ، إدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا إلى بيانات نظام الإبلاغ من جانب المدينين في البنك الدولي .

(أ) القيمة الدولارية لمدفوعات الفوائد السنوية ورسوم أخرى (بما في ذلك الإضافات الثابتة إلى سعر الفائدة الأساسي ، ورسوم ديون الأسعار المعومة) كنسبة مئوية من الديون المسددة وغير المسددة في بداية السنة .

(ب) مقدّرة (تستند الديون الرسمية إلى مدفوعات الفوائد المجدولة اعتبارا من نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ بأسعار الصرف في آخر ١٩٨٥) .

(ج) بالاستناد فقط إلى قروض مقدمة إلى البلدان النامية التي ترسل البيانات إلى البنك الدولي .

(د) باستثناء استخدام قروض صندوق النقد الدولي .

أما البدائل الأفضل فمن شأنها أن تخفف عبء الفائدة الطويل الأجل في الوقت نفسه الذي تخفف فيه من النقص القصير الأجل في السيولة . ولذلك قد يوافق الدائنون على قبول دفع الفائدة وجزء من المبلغ الأصلي بالعملة المحلية للمدينين ، على أن توضع المتحصلات في صناديق إنمائية لتوفير التمويل بالعملة المحلية لمشاريع تتلقى مساعدة دولية . وهناك نهج آخر قد يستتبع تحويل فئات معينة من القروض إلى هبات ، أي إلغاء هذه القروض . وهذا يدخل على أشكال جديدة من الديون مبدأ سبق أن قبل به المجتمع الدولي بصدد قروض المساعدة الإنمائية الرسمية . أما تعديل شروط القروض من المساعدة الإنمائية الرسمية غير المسددة ، لكي تصبح متمشية مع الشروط الأيسر السائدة في وقت لاحق في قروض المساعدة الإنمائية الرسمية ، فقد جرى الاتفاق عليه من حيث المبدأ في عام ١٩٧٨ (٤٢) ، ونفذته بلدان مانحة كثيرة . وفي عام ١٩٨٦ ، أعلنت كندا وعدد من البلدان الأوروبية إما وقف خدمة الديون ، أو قبول إعادة جدولتها بشروط تساهلية ، أو إلغاء ديون معينة إلغاءً كاملا من ديون بلدان افريقية متدنية الدخل تقوم بإجراء عمليات تكيف . وفي أوائل عام ١٩٨٧ ، بدأ الدائنون الرسميون في نادي باريس النظر على نحو نشط في مقترحات تتعلق بشروط أكثر واقعية لإعادة الجدولة ، بما في ذلك إمكانية تقرير أسعار فائدة دون سعر السوق .

وهذه العملية التي تطبق على القروض المتعددة الأطراف ، وتحويل بعضها إلى هبات أو إلى قروض طويلة الأجل للغاية بشروط تساهلية جدا (مثل تلك المقدمة من المساعدة الإنمائية الدولية) ، تساعد في تخفيف عبء خدمة الديون عن البلدان الافريقية المتدنية الدخل . أما الديون المتعددة الأطراف فلا تعاد جدولتها عادة ، ولكن ثلاثة أرباع خدمة الديون ، في الفترة ١٩٨٦-١٩٨٨ ، في ١٣ من هذه البلدان فسوف تدفع إلى مؤسسات متعددة الأطراف (من بينها صندوق النقد الدولي) . وفي مثل هذه الحالات على الأقل ، يوجد مبرر لإيجاد شكل مبتكر من أشكال تخفيف عبء الديون .

تخفيف عبء الدين عن البلدان ذات الدخول المتوسطة

إن التاريخ الحديث للتغلب على أزمة الديون في البلدان المثقلة بالديون ذات الدخول المتوسطة يمثل حلقة متكررة من الإحباط . فالبلدان النامية الواحد والعشرون ذات الدخول المتوسطة أو المرتفعة خارج افريقيا جنوب الصحراء التي أعادت جدولة ديونها الرسمية أو الخاصة منذ عام ١٩٨٠ ، قد أقدمت على ذلك ٨٥ مرة حتى نهاية عام ١٩٨٦ . وأصبح من الضروري مواجهة الاحتياجات المتعلقة باجراء تكيف داخلي كبير فضلا عن تلبية الاحتياجات التي تتصل بالابلال من الكوارث الطبيعية من قبيل سلسلة الزلازل العنيفة التي وقعت في أمريكا اللاتينية . ويعتمد معظم هذه البلدان بشدة على صادرات

من السلع الاساسية وما زال يعاني من الضعف الذي اعترى الاسعار الدولية لهذه السلع بشكل لم يسبق له مثيل . وما كان يبدو في بداية الامر نقصا مؤقتا في النقد الاجنبي ومشكلة سيولة الى حد كبير قد تحول الآن على ما يبدو الى مشكلة ملاءة مالية .

وتكمن الصعوبة في التكاليف الماضية والمرتقبة للوفاء بمدفوعات الديون أولا بأول . فقد ارتفع عبء الفائدة بالنسبة للبلدان الخمسة عشر المثقلة بالديون من أقل من ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٧٨ الى ٥ في المائة في عام ١٩٨٣ ، وأكثر من ٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٦ (انظر الشكل الرابع - ٥) . وقد دفعت البلدان الخمسة عشر نحو ٣٨ بليون دولار كفوائد في عام ١٩٨٦ مقابل ١١ بليون دولار في عام ١٩٧٨ . وبلغ متوسط مدفوعات الفوائد منذ عام ١٩٨٣ أكثر من ٢٥ في المائة من النفقات الاستثمارية وما يزيد على ٥٠ في المائة من واردات السلع مقابل أقل من ١٠ في المائة وأقل من ٢٠ في المائة على التوالي في أواخر السبعينات (انظر الشكل الرابع - ٧) .

وكانت هذه البلدان بوجه خاص عرضة لتقلبات الاسعار الدولية للفائدة حيث يرجع أكثر من أربعة أخماس ديون هذه المجموعة الى دائنين غير رسميين . وعندما تدهورت حالة ديون هذه البلدان ، رفعت الاقساط العالية المخاطر ورسوم إعادة جدولة الديون من متوسط أسعار الفائدة على الديون المصرفية المتوسطة الاجل (انظر الجدول الرابع - ١١) . وهبط إجمالي متوسط أسعار الفائدة المدفوعة مع انخفاض أسعار الفائدة في الاسواق في وقت لاحق وتقليص نطاقات الجولات المتعاقبة لإعادة التفاوض على الديون المصرفية . وارتفع متوسط سعر الفائدة من ٩ في المائة في عام ١٩٧٩ الى ١٤ في المائة في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ قبل أن يعود الى ٩ في المائة في عام ١٩٨٦ .

ومن المحتمل أن يؤدي انخفاض أسعار الفائدة في الاسواق خلال عام ١٩٨٦ الى تخفيض مدفوعات الفائدة السنوية مرة أخرى في عام ١٩٨٧ بالنسبة لمجموعة البلدان المدينة البالغ عددها ١٥ بلدا . ومن المحتمل أيضا أن تتقلص نطاقات تعويم أسعار الفائدة على الديون التي ينبغي إعادة التفاوض بشأنها في عام ١٩٨٧ مما سيكون له أثر معين(٤٣) . ومن العسير التوقع بحدوث تغييرات في أسعار الفائدة في المدى المتوسط ، ولكن من المتنبأ به بدلا من ذلك حدوث تحركات ضيقة في أسعار الفائدة في السوق تحول دون وقوع صدمات اقتصادية غير منظورة أو احياء التوقعات التضخمية . وبالتالي سيرتفع اجمالي مدفوعات الفائدة بصورة بطيئة بدءا من عام ١٩٨٨ .

إن الارتفاع السريع في مدفوعات الفائدة في مطلع الثمانينات والارتفاع اللاحق على نحو أبطأ ، يرجعان جزئيا الى التكوين المتغير للديون . فقد انخفضت حصة القروض الرسمية في إجمالي ديون البلدان الخمسة عشر من ١٨ في المائة في عام ١٩٧٨ الى ١٣ في المائة في عام ١٩٨٣ عندما نشبت أزمة الديون . وارتفعت هذه الحصة منذ ذلك الحين الى ٢٥ في المائة ، وسوف تزداد ارتفاعا اذا استمر نمو الاقراض من المصادر الرسمية بصورة صافية فقط .

ويتصل بذلك ، تكوين الدين من العملات ، فالديون المصرفية غير المسددة غالبيتها العظمى بالدولار ، في حين أن الديون الرسمية وائتمانات الموردين تكون عموما بعملة البلد الدائن . وبالنسبة لكثير من البلدان المثقلة بالديون ، لا سيما في أمريكا اللاتينية ، تجاوزت حصة ايرادات الصادرات الى الأسواق التي لا تتعامل بالدولار حصة مدفوعات الفوائد بعملات غير الدولار . وبالنسبة لهذه البلدان ، كان الأمر يقتضي زيادة الصادرات لدفع خدمات الدين في وقت ارتفع فيه سعر الدولار . وللسبب نفسه ، ساعد هذه البلدان الانخفاض في سعر صرف الدولار منذ عام ١٩٨٥ . وعلى العكس من ذلك ، كانت فترة انخفاض أسعار صرف الدولار أكثر صعوبة بالنسبة للبلدان النامية التي تتركز ديونها على نحو متزايد نسبيا في الينّ أو في العملات الأوروبية بينما توجه صادراتها على نحو متزايد الى الأسواق التي تتعامل بالدولار(٤٤) .

إن مستقبل النسبة بين الفائدة وخدمة الديون في ظل الاتجاهات والسياسات الحالية ليس مشجعا . وعلى الرغم من توقع هبوط النسبة فيما يتعلق بالبلدان الخمسة عشر المثقلة بالديون ، فإن من المحتمل أن تستمر النسبة في حدود ٣,٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٠(٤٥) . ومن المتنبأ به أن يزداد اجمالي الديون نفسه بنسبة تبلغ أقل من ٣ في المائة سنويا في تلك الفترة . وهذا يتناقض بشدة مع السنوات السابقة على عام ١٩٨٣ عندما زادت الديون بنسبة بلغت أكثر من ٢٠ في المائة سنويا ؛ وهي أقل من متوسط المعدل في الفترة من ١٩٨٤ الى ١٩٨٦ الذي بلغ حوالي ٤ في المائة في السنة .

الشكل الرابع - ٧ البلدان الخمسة عشر المثقلة بالديون : مدفوعات الفائدة بالنسبة الى الاستثمارات والواردات ، ١٩٧٨ - ١٩٨٦[1] (نسبة مئوية)

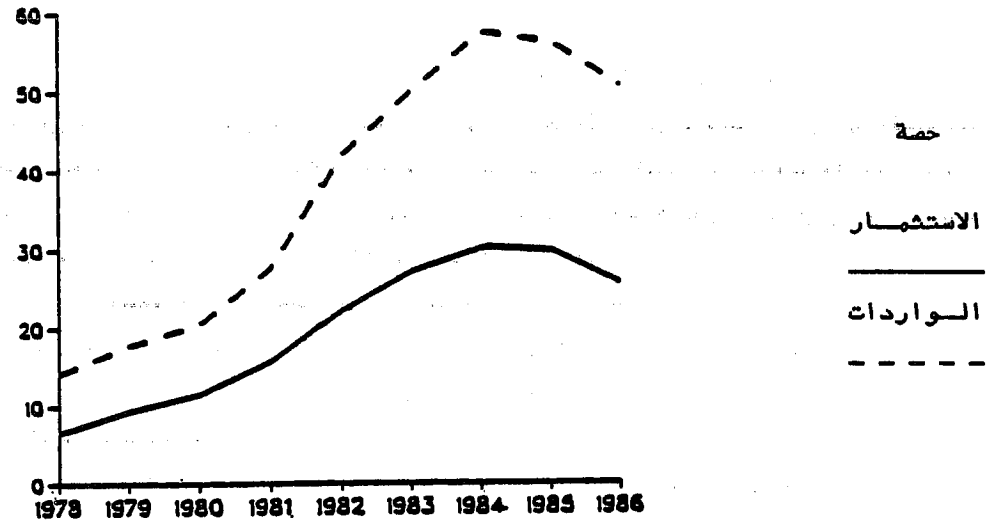

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالامانة العامة للامم المتحدة ، بناء على بيانات صندوق النقد الدولي .

(أ) الواردات من السلع ، تسليم ظهر السفينة .

ومن المتوقع أيضا أن يكون نمو الناتج منخفضا : ومن المتوقع بالنسبة للبلدان الخمسة عشر المثقلة بالديون أن يصل نمو الناتج الى متوسط ٣ في المائة سنويا في الفترة المتبقية من العقد . وقد يزداد التبادل التجاري في كثير من هذه البلدان سوءا حيث تظل أسواق السلع الاساسية راكدة في الوقت الذي ستزحف فيه مستويات الاسعار نحو الارتفاع في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي مما سيرفع أسعار الواردات المصنعة الواردة من هذه البلدان . ومن المتوقع أن يصبح النمو في حجم الصادرات بطيئا حيث سيصل في المتوسط الى ٤ في المائة في السنة بالنسبة للبلدان الخمسة عشر فيما تبقى من هذه الحقبة . وستكون الصادرات مقيدة بسبب النمو المحدود في الطلب الخارجي من جهة (بافتراض عدم انحسار التدابير الحمائية) ومن جهة أخرى بسبب القيود على القدرة نتيجة عدم كفاية مستويات الاستثمارات . وليست هذه بالبيئة التي يمكن فيها الوفاء بالتطلعات المحلية المدعومة دوليا .

والسؤال الرئيسي هو كيف يمكن زيادة النمو الاقتصادي لهذه البلدان دون أن يزداد عبء خدمة ديونها سوءا . والخطر في زيادة تدفقات الائتمانات الجديدة الى الداخل - إذا ما أمكن تعبئة مثل هذه الائتمانات - يكمن في زيادة الديون ومدفوعات الفوائد في المستقبل . وليس من الواقعية في شيء بالنسبة للبلدان ذات الدخول المتوسطة أن تتوقع زيادة كبيرة في منح المساعدة الانمائية الرسمية في ضوء قيود الميزانية المفروضة على البلدان المانحة والاولوية التي تعطيها لتوجيه هذه الاموال الى البلدان ذات الدخل المنخفض . أما التدفقات التي لا تولد ديونا والتي تتوافر لديها على المدى الطويل إمكانات أكبر للتوسع الكبير فتشكل زيادات في الاستثمار المباشر وعودة لتدفق رؤوس الأموال التي تهرب الى الخارج . ولكن يتمثل العائق الرئيسي في سبيل زيادة هذه التدفقات في عدم التيقن وعدم الاستقرار في البلدان المدينة الناجم عن شدة الصعوبات التي يواجهها التكيف الاقتصادي في ظل قيود مالية خارجية صارمة .

ولذلك يُولَى اهتمام متزايد الى إمكانية تخفيض مستوى الديون غير المسددة . ولا تمثل ديون الدائنين الرسميين سوى حصة صغيرة في مجموع ديون هذه البلدان ، وهي على سبيل المثال ١١٣ بليون دولار من إجمالي ديون البلدان الخمسة عشر والتي بلغت ٤٥٤ بليون دولار في نهاية عام ١٩٨٦ . وقد تركزت المناقشة حتى الآن على تخفيض الديون أو مدفوعات الفائدة الى الدائنين غير الرسميين لا سيما المصارف التجارية الاجنبية .

المصارف التجارية وتخفيف عبء الدين

نشأت بالفعل آلية تقوم المصارف طوعا وفقا لها بتخفيض قيمة القروض لبعض البلدان المدينة وبتقديم القروض في سوق موازية متمركزة في نيويورك . ويشمل معظم النشاط قروض المبادلة أو القروض التبادلية من المصارف في مقابل أصول مالية أخرى ، ولكن كانت هناك أيضا عمليات بيع تقريبية للقروض . والحركة الاجمالية في هذه السوق لم تكن مستمرة ، على الرغم من أن القيمة الاجمالية للمعاملات قد نمت سريعا . ولا توجد أي بيانات منتظمة عن حجمها ، ولكن المشاركين في السوق ادعوا أن أكثر من بليوني دولار من ديون البلدان المدينة قد تمت مبادلتها أو بيعها في عام ١٩٨٦ .

وهذه المعاملات في حد ذاتها لا تفيد البلدان المدينة نظرا لأن التزاماتها كما هي سواء كان القرض مستحق الدفع الى المقرض الاصلي أو الى مصرف آخر أو أي مؤسسة أخرى . ولكن هناك عاملا هاما وهو أن القرض يستبدل بخصم من القيمة الاسمية ، ويتوقف حجم الخصم على تقدير السوق للصعوبة التي يواجهها المقترض في خدمة القرض . وزادت الخصومات عن ٤٠ في المائة أو حتى أكثر من ٩٠ في المائة في بعض الحالات الخاصة ، ولكن بالنسبة للبلدان المرتبطة باتفاقات إعادة جدولة للديون وبرامج تكيف سارية ، كانت الخصومات التي تتراوح بين ٣٥ في المائة و ٣٥ في المائة أكثر شيوعا .

وفي حالة الخصومات الكبيرة بصفة خاصة ، قد تشتري حكومات البلدان المدينة بعض قروضها وتقوم بسحبها . بيد أن هذا الخيار محدود بنقص الموارد من العملة الأجنبية وهو الظرف الذي نشأ عنه الخصم الكبير في المقام الأول . وما فعله العديد من البلدان المدينة بدلا من ذلك هو أن تكون هناك حكومة طرف آخر مشترية أو دين خارجي يقدم بخصم بضمان حكومي وفي المقابل تبيعه ثانية للحكومة بالعملة المحلية بسعر صرف مميز وبشروط مختلفة تفرض على استعمال حصيلة العملة المحلية .

وهناك مشاريع أكثر شيوعا لتحويل الدين الخارجي المستبدل الى أسهم أي في شكل حصة متزايدة لشركة عبر وطنية في فرعها في البلد المدين أو استثمار لمصرف دولي في مؤسسة مالية محلية في البلد . ومن المقدر أنه في أمريكا اللاتينية هناك نحو ١ - ٢ بليون دولار من ٣ - ٤ بلايين دولار من الاستثمار الاجنبي المباشر قد موّل مؤخرا بواسطة مبادلات الدين/أسهم (٤٦) . وليس معنى ذلك أن الاستثمار المباشر قد زاد نتيجة لهذا بصورة كبيرة نظرا لأن العديد من الاستثمارات كانت ستتم على أية حال وإن كانت بترتيب مالي مختلف . بيد أن ما كسبه البلد المدين هو أن الدين موضع المبادلة لم يعد التزام على الحكومة بالعملة الاجنبية .

وهناك بديل لمبادلة الدين/الأسهم وهو جعلها جذابة ماليا للمقيمين الاثرياء بالبلدان المدينة لشراء الدين الخارجي بخصم (أو مبادلته) باستعمال الاصول التي نقلها المقيمون في وقت سابق خارج الحدود . وبالتالي يحول المقيم الدين المكتسب حديثا الى عملة محلية بقيمة بين السعر المخصوم والقيمة الإسمية لصك الدين ويستعمل الحصيلة في شراء صكوك مالية محلية . وفي هذه الحالات ، وعلى الرغم من أنه يمكن فرض قيود على استعمال الحصيلة لضمان عدم اخراج الأموال مرة أخرى من البلد ، فإن المستثمر قد يسعى الى نقل أموال أخرى الى الخارج لإعادة حافظة أوراقه المالية الى ما يعتقد أنه مناسب في الأصل . واذا ما فعل ذلك ، يتعين تمويل هذا التدفق لرأس المال الى الخارج . وعما اذا كان المستثمر قادرا على أن يفعل هذا أم لا فإن الأمر يتوقف على مدى الرقابة على رأس المال ودرجة انفتاح النظام المالي والتجاري للبلد . وعما اذا كان يريد أن يفعل هذا أم لا فإن ذلك يتوقف على ثقته في الحالة الاقتصادية المحلية ومعدل العائد في سوق موطنه بالمقارنة بأسواق ما وراء البحار .

وإجمالا ، فإن مقدار الدين الذي يمكن سحبه من خلال هذه المبادلات محدود بمقدار الاستثمار المباشر والاعادة الصافية لرأس المال الهارب الى الوطن وهو محتمل في أي وقت . وكما لوحظ من قبل ، من المحتمل أن تكون هذه الموارد متوفرة أكثر بعد أن تكون عملية التكيف للبلد المدين قد قطعت بالفعل شوطا معينا .

وإذا كانت هناك حدود بالنسبة لجانب الطلب على تخفيض دين البلد النامي من خلال عمليات البيع والمبادلة فإن الحدود توجد أيضا بالنسبة لجانب العرض . وبما أن المصارف أثبتت الدين في سجلاتها بالقيمة الإسمية ، فإنها تصاب بخسارة عند بيع الدين . وباتخاذ هذه الاجراءات ، تنسحب المصارف عادة من الإقراض المتوسط الأجل للبلد المدين . وحتى الآن ، يبدو أن الممارسة اقتصرت على المصارف التي لم يكن يشكل الإقراض لبلدان معينة بالنسبة لها جزءا رئيسيا من أعمالها .

وعلى العكس ، فإن العديد من أكبر المصارف العالمية مكرهة على الاشتراك في هذه السوق لأنها تملك بنفسها جزءا كبيرا من الدين . وفي منتصف عام ١٩٨٦ كان مبلغ ٥٧ بليون دولار أو أكثر من ٣٠ في المائة من إجمالي الدين المصرفي لـ ١٥ بلدا مثقلا بالديون والتي نوقشت من قبل مستحق لأكبر مصارف المركز النقدي التسعة الكبرى في الولايات المتحدة . وهذه المصارف تسيطر أيضا على إجمالي الاقراض المصرفي للولايات المتحدة الى الـ ١٥ بلدا ، الذي يبلغ ثلثي مبلغ ٨٧ بليون دولار وهو مجموع المستحق لمصارف الولايات المتحدة[٤٧] .

وتملك مصارف الولايات المتحدة أكبر حصة من إجمالي الدين المصرفي للخمسة عشر بلدا ولكن هذه الحصة تقل عن الثلث . والحصة التي تملكها كل المصارف اليابانية مجتمعة هي نصف حصة الولايات المتحدة تقريبا تليها حصة المصارف البريطانية (١٣ في المائة من المجموع) . وتملك كل من مصارف كندا وجمهورية ألمانيا الاتحادية نحو ٧ في المائة(٤٨) .

وهكذا يتركز الاهتمام بالضرورة على معالجة مصارف المركز النقدي بالولايات المتحدة للدين . واذا باع مصرف كبير بالولايات المتحدة جزءا من حصته في دين بلد ما بطريقة يكون فيها الخصم محددا طواعية ، فإن المصرف لن يكون قادرا في المستقبل على أن يؤكد عن اقتناع بأنه يعتقد أن باقي حصته في دين البلد لها قيمة إسمية كاملة . ويمكن ، على ذلك ، للسلطات التنظيمية بالولايات المتحدة أن تصر على أن يتم تخفيض الباقي من حيازات المصرف بمقدار الخصم . وسيلحق هذا خسارة كبيرة بالمصارف ويخفض بشكل حاد الارباح المبلغ عنها عند حساب الخسائر ولكنه لن يخفض من التزامات خدمة الدين للبلد المقترض .

وفي الواقع قد تكون إحدى الدوافع الرئيسية لاشتراك المصارف الكبرى في عمليات إعادة جدولة متكررة لدين بلد نام هو بالتحديد تجنب قبول خسائر كبيرة . وبالنسبة لمصارف المركز النقدي التسعة بالولايات المتحدة تجاوزت قيمة القروض المقدمة الى الـ ١٥ بلدا ذات المديونية العالية في منتصف عام ١٩٨٦ رأسمالها بمقدار ٣٩ في المائة . وعلى العكس ، كانت قروض الـ ١٤ مصرفا المتوسطي الحجم التاليين تمثل ٧٢ في المائة من رأسمالها وبالنسبة للمصارف الأصغر تمثل القروض المقدمة الى الـ ١٥ بلدا ٣٢ في المائة فقط من رأس المال . وتعتبر هذه النسب تحسنا كبيرا عن الوضع في عام ١٩٨٢ وخاصة بالنسبة للمصارف التسعة الاكبر عندما تجاوزت القروض غير المسددة المقدمة الى نفس البلدان رأسمالها بمقدار ٩٧ في المائة .

وقد حشدت المصارف الصغيرة والكبيرة على السواء رأسمالها واحتياطياتها لمواجهة القروض التي تنطوي على مشكلة في السنوات الاخيرة ، ولكن المصارف الأصغر كانت هي الأكثر نشاطا في تعديل حافظات أوراقها المالية المتعلقة بقروض البلدان النامية من خلال خفض الدين وعمليات الخصم في السوق الموازية . وكانت النتيجة أن القيمة الدولارية لقروض المصارف التسعة الكبرى كانت في عام ١٩٨٦ هي نفسها في عام ١٩٨٢ ، بما أن الإقراض الجماعي لبعض المدينين قد تم مقابلته ببعض التخفيضات في القروض لآخرين ، ولكن قروض جميع المصارف الأخرى بالولايات المتحدة انخفضت بمقدار ١٥ في المائة .

ولم تطلب السلطات التنظيمية بالولايات المتحدة تخفيض هذه القروض عدا في حالات محدودة . وكان التقييم الكامل للقروض متمشيا مع الاستراتيجية الدولية من أجل إعادة الجدارة الإئتمانية الى البلدان ذات المديونية العالية في نظر السوق مما سيعيد بالتالي القيمة الكاملة للقروض غير المسددة . ولاحظ أحد أعضاء مجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي بالولايات المتحدة مؤخرا بأن الإبقاء على القيمة الإسمية للدين مرخص به طالما أن المصارف تعتقد بأن الدين ستتم خدمته وسداده وأن المشاركة في إعادة التشكيل وترتيبات الإقراض الجديدة تعزز هذا الاحتمال ، بينما رفض المشاركة في أنشطة إعادة التمويل قد تدل على شك المصارف في إمكانية التحصيل وبالتالي في قيمة القروض(٤٩)

وعلى أي حال ، فإن الحالة الاقتصادية للمصارف التجارية بالولايات المتحدة لم تلق تقديرا عاليا من جانب الأسواق المالية . وفي الواقع فإن معدل الربحية المصرفية (المقاسة بالنسبة للأصول أو كعائد للأسهم) قد انخفضت بعض الشيء وبشكل ثابت منذ أواخر السبعينات مع كون عام ١٩٨٦ أحد أكثر الأعوام قسوة بالنسبة لأكبر المصارف منذ بداية إلغاء القيود(٥٠) . ويبدو أيضا أن المخاطرة التي تتحملها سوق رأس المال في إقراض المصارف نفسها قد زادت . وأحد المؤشرات على ذلك هو التقديرات التي وضعتها مؤسسة "Mody's Investors Service" المتبعة على نطاق واسع والتي أظهرت انخفاضا في تقدير متوسط الدين الممتاز للشركات القابضة المصرفية من (Aa3) في عام ١٩٨١ الى أقل من التقدير التالي الأدنى مباشرة (A1) في عام ١٩٨٦ . وكان الانخفاض ملحوظا بدرجة أكبر بالنسبة لمصارف المركز النقدي : فقبل عام ١٩٨١ كان التقدير في المتوسط أعلى من (Aa1) ولكن بحلول عام ١٩٨٦ انخفض بمقدار ثلاث درجات الى حوالي (A1) . وفي أوائل عام ١٩٨٧ انخفضت التقديرات أكثر . وفي الوقت نفسه رفعت المصارف الاقليمية الأصغر متوسط تقديرها من التقدير المنخفض نسبيا (A2) في عام ١٩٨١ الى أعلى من (A1) في عام ١٩٨٦(٥١) .

ومهما تكن درجة الذاتية في تقييم الشركات بواسطة مؤسسات التقدير فإن هناك شعورا شائعا بأن المصارف الكبرى بالولايات المتحدة ليست بالقوة التي تشير اليها ميزانياتها العامة . وتعتبر القروض المقدمة الى البلدان النامية جزءا من المشكلة فقط نظرا لأن المصارف قد قدمت أيضا على نطاق واسع قروضا الى قطاعي الزراعة والطاقة باقتصاد الولايات المتحدة ، اللذين اصيبا بضربة في السنوات الأخيرة . ومع ذلك فقد حان الوقت لكي تبدأ المصارف الكبرى بالولايات المتحدة في الاعتراف رسميا بأن جزءا كبيرا من أصولها قد تم تقييمها بأعلى من سعرها وفي قبول بعض الخسائر فيها .

وبالفعل ، تحملت بنوك من بلدان أخرى خسائر بشأن قروض البلدان النامية من خلال سوق الخصم ، مثلما تحملت البنوك الاقليمية للولايات المتحدة . وعززت البنوك في هذه البلدان مركزها الرأسمالي واحتياطيات لتغطية خسائر القروض ، مثلما قامت بذلك بنوك الولايات المتحدة ، وتم ذلك ، في جميع الحالات ، في إطار تدقيق مكثف تقوم به سلطات الاشراف . وزادت البنوك أيضا الاعتمادات الخاصة أو الاحتياطيات من أجل تغطية الخسارة من القروض المقدمة الى البلدان التي عانت صعوبات في خدمة ديونها . وتجعل الفروق في المحاسبة والمعاملة القانونية للبنوك من الصعب مقارنة الخطر المتبقي للبنوك في مختلف البلدان ، غير ان استعداد البنوك الاكبر ظاهريا خارج الولايات المتحدة لقبول الخسائر رسميا يشير الى ان قيام هذه البنوك بتقديم الاعتمادات قد تجاوز ما تقدمه البنوك الامريكية الكبرى . والواقع انه الى جانب التراكم الفعلي للاحتياطات الظاهرة والخفية ، تعزز مؤخرا موقف البنوك في البلدان التي ارتفعت قيمة عملاتها مقابل الدولار ، نظرا الى انه يحتفظ بالاحتياطيات بالعملة المحلية ، في حين ان معظم الديون بالدولار .

وعملت البنوك اليابانية أيضا على تسهيل خفض قروضها الى البلدان المدينة على نحو أكبر مما يشجع عليه قانون الضرائب الياباني . وفي آذار/مارس ١٩٨٧ ، شكل ٢٨ بنكا يابانيا شركة في الخارج لشراء هذه الديون بأسعار خصم بواسطة موارد قدمتها البنوك نفسها . وهذه البنوك ، التي ذكر أعلاه انها تنمو بسرعة ، ستقوم بموجب ذلك بشطب أصول من دفاتر حساباتها قدمت مقابلها فعلا اعتمادات معينة . وتعوض الخسارة الناجمة عن مبيعات الديون بأسعار خصم ، بأرباح أخرى لأغراض ضريبية ، ويفرج عن الاحتياطي المخصص لتغطية الخسارة . يضاف الى ذلك ان الفائدة التي يدفعها المدينون الى الشركة الخارجية ، والتي تحول الى البنك الاصلي ، ستخضع لضرائب بنسبة أدنى من نفس النسبة المستحقة مباشرة . ومن المتوقع أن تستوعب الشركة الخارجية الديون التي تنطوي على مشاكل والمستحقة الدفع الى البنوك اليابانية حسب اجراء منتظم وعلى أساس كل قرض على حدة وليس دفعة واحدة ، وعندما يقدم الى الشركة قرض مقترض بسعر منخفض ، لا تخفض أيضا القروض الأخرى المقدمة الى نفس المقترض والمقيدة في دفاتر حسابات البنوك .

ان القصور في الابتكار الياباني هو أنه لا يفيد البلد المدين (إلا اذا ساعدت الشركة الخارجية على وضع الدين المقدم بأسعار مخفضة في عملية مبادلة ديون/أسهم ، مثلما نوقش أعلاه) . غير ان المبادرة تعترف ضمنيا بأن الاستراتيجية الدولية القائمة بشأن الديون لا تؤدي عملها .

ونتيجة لذلك ، ينادى بتعزيز جديد للاستراتيجية الدولية بشأن الديون كفيلة بأن تجعل البنوك أقل عرضة للخطر وتسرع في عملية التكيف في البلدان المدينة . وبالفعل ، يستوجب التعزيز الجديد للاستراتيجية الاسراع في عملية التكيف . وخير مساعدة للتكيف أن يتم قدر أكبر من النقل الصافي للموارد الى البلدان المدينة ليستعمل في التكيف الهيكلي ، وان يكون عبء الفائدة أقل وطأة مما تم انجازه في ظل الاستراتيجية القائمة لادارة الديون . وحذف نسبة مئوية متفق عليها من قروض البنوك التجارية غير المسددة كفيل بدعم كلا الهدفين . ومن شأنه أيضا أن يساهم في ارجاع القيمة الفعلية للديون المتبقية لدى البنوك الى قيمتها الاسمية وذلك بارجاع خدمة ديون المدين الى مستوى قابل للاستمرار .

ويمكن التفاوض بشأن عمليات الخفض في نفس مجمع المحافل المترابطة التي استخدمت فعلا للتفاوض بشأن اعادة هيكلة الديون وتعديل السياسات ، أي لجان البنوك التجارية ، والمجلسان التنفيذيان لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ونادي باريس المعني بقروض الدائنين الرسميين ، وترتيبات رسمية ثنائية مخصصة . والاختلاف الرئيسي هو تفويض لجان البنوك ، وكذلك نادي باريس ، وتشجيعها على استعراض مجموعة من بدائل إعادة هيكلة الديون أوسع مما تجري ممارسته حاليا ، أي بأن تدرج ، ضمن الخيارات ، عملية خفض جماعي وانتقائي للديون .

ويتزايد تقديم اقتراحات يطلب بموجبها الى البنوك خفض جزء من الديون أو التخلي عن بعض مدفوعات الفائدة(٥٢) . وقد ناهضت البنوك الكبرى وغيرها من البنوك المشاركة في الاستراتيجية الحالية هذه الاقتراحات مناهضة شديدة(٥٣) . ورغم ذلك ، يبدو من الضروري أن يوجد نوع من الاعفاء الجزئي من الديون ، بالنظر الى مستقبل التجارة والتدفقات المالية غير المنشئة للديون .

ولخيار الاعفاء الجزئي من الديون لبعض المزايا أيضا ، وذلك من منظور عالمي . فالخفض الجزئي للديون أو خفض مدفوعات الفائدة الى مستوى أدنى من مستوى أسعار السوق (ويمكن جعلهما متكافئين من حيث القيمة الاكتوارية) ليس من شأنه فقط أن يزيد من نمو البلدان النامية وأن يعجّل من عملياتها للتكيف ، بل انه سيرفع أيضا من معدل نمو البلدان المتقدمة النمو ، التي ستزداد صادراتها الى البلدان المدينة ، مثلما اتضح من السيناريو الذي نوقش في الفصل الثاني أعلاه .

ومن شأن خفض جزئي للديون ألا يضيف تهديدا جديدا لاستقرار النظام المالي العالمي اذا نفذ عن طريق مفاوضات تتناول كل حالة على حدة مع كل مدين ونظرا الى الاعتمادات المحسنة من أجل الديون المعدومة ، والمراكز الرأسمالية المعززة للبنوك التجارية . وبالفعل ، من المحتمل أن يعتبر الخفض تعزيزا للنظام المالي العالمي . والتحديد الملائم لمراحل خفض الديون من جانب الدائنين (ولعل ذلك يتم بقيام البنوك المركزية بجعل الائتمان الطارئ متاحا لبنوك معينة قد تواجه ظروفا صعبة بخلاف ذلك) كفيل بأن يهدئ من المخاوف التي تتردد بأن البنوك الدولية الرئيسية - وبالتالي النظام المالي الدولي - في خطر . ولا يقدم الاستمرار في الاتجاه الحالي أي ضمانات من هذا القبيل .

الحواشي

(١) للاطلاع على استخلاص رسمي لصافي التحول المالي عن المطابقة المعيارية للاقتصاد الكلي ، انظر "تعريف وقياس صافي الموارد المحولة" ، دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٦ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.86.II.C.1) ، المرفق الثالث .

(٢) نوقشت بعض المشاكل المتعلقة بتعريف هروب رأس المال ونقاط الخلاف ذات الصلة في دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٦ ... ، الصفحات ١٩٩ - ٢٠٥ .

(٣) تضم العينة جميع البلدان التي تشملها النشرة المعنونة : World Economic Outlook التي يصدرها صندوق النقد الدولي ، باستثناء المجموعات التي اشير اليها بوصفها "البلدان الصناعية" و "البلدان المصدرة لرأس المال" . واستمدت البيانات المتعلقة بمجموعات البلدان الموضحة في الشكل الرابع - ١ من بيانات صندوق النقد الدولي . ويرد ٦١ بلدا ضمن المجموعة الفرعية التي انقطع اداء خدمة ديونها و ٦٣ بلدا ضمن المجموعة الفرعية الاخرى .

(٤) بشكل خاص ، يتوقع اسقاط خط الاساس الذي حدده مشروع فريق البحث الدولي لواضعي النماذج الاقتصادية أن يبلغ صافي التدفقات الرأسمالية الى الولايات المتحدة ١٢٠ بليون دولار في سنة ١٩٩٠ ، بينما سيبلغ صافي التدفقات الى الخارج من اليابان ٥٥ بليون دولار كما سينخفض صافي التدفق من جمهورية المانيا الاتحادية الى ١٣ بليون دولار (قدم الرقم المتنبأ به في اجتماع لمشروع فريق البحث الدولي لواضعي النماذج الاقتصادية عقد بمقر الامم المتحدة في ٩ آذار/مارس ١٩٨٧) .

(٥) لقد حتّم اندماج الاسواق المالية للاتحاد الاقتصادي الاوروبي عرض البيانات الواردة في الجدول الرابع - ٣ بالنسبة للمجموعة ككل بدلا من عرضها لكل بلد على حدة . فعلى سبيل المثال يوجه قدر كبير من استثمارات جمهورية المانيا الاتحادية بشكل روتيني عبر لوكسمبرغ وانكلترا . وحتى في هذه الحالة فان التدفقات الائتمانية للاتحاد الاقتصادي الاوروبي واليابان وللبلدان الاخرى التي توجه عبر مراكز خارجية لا تجمع في مجموعة واحدة مع مصادرها الاصلية . ولذلك فان التدفقات الوطنية المحددة الهوية الواردة في الجدول الرابع - ٣ قد صورت بأقل من التدفقات الفعلية .

الحواشي (تابع)

(٦) وزارة التجارة في الولايات المتحدة ، "المعاملات الدولية للولايات المتحدة ، الربع الاخير وسنة ١٩٨٦" ، Survey of Current Business ، آذار/مارس ١٩٨٧ .

(٧) المرجع السابق . البيانات المقدمة عن تدفقات الولايات المتحدة المالية الى الداخل والى الخارج كما حسبت في احصاءات موازين المدفوعات للولايات المتحدة . ومع ذلك فيعتقد ان التناقض الاحصائي الكبير في بيانات مدفوعات الولايات المتحدة - الذي بلغ متوسطه ٣٤ بليون دولار في الثمانيات - يتعلق الى حد كبير بتدفقات مالية خاصة وعائداتها ، مما يعني ان التدفقات المحسوبة غير كاملة .

(٨) محسوب حتى نهاية سنة ١٩٨٥ بوصفها صافي الموقف السالب الذي يبلغ ١٠٧ بلايين دولار مضافا اليه صافي تمويل عجز الحساب الجاري البالغ ١٤١ بليون دولار . وعادة ما تنشر وزارة التجارة للولايات المتحدة أرقاما أكمل تضم آثار التغييرات في أسعار الصرف والاسعار السوقية للأوراق المالية في طبعة حزيران/يونيه من النشرة المعنونة : Survey of Current Business .

(٩) ذكرت هذه التقديرات حتى تأخذ في الاعتبار الزيادات التي تطرأ مع الوقت في تغطية البيانات المصرفية ، وتقديرات الحساب المزدوج للتمويل المصرفي وتمويل السندات ، وسداد السندات وإعادة شرائها . تتعلق البيانات المتصلة بسنة ١٩٨٦ بالنصف الاول من السنة (انظر مصرف التسويات الدولية ، International Banking and Financial Market Developments, October 1986, p. 21) .

(١٠) انظر صندوق النقد الدولي ، International Capital Markets: Developments and Prospects (Washington, D.C., December 1986), pp. 32-38 .

(١١) انظر "الطبيعة المؤسسية المتغيرة للاسواق المالية الدولية في الثمانينات" The Changing Institutional Character of International Financial Markets in the 1980s ملحق لدراسة الحالة الاقتصادية في العالم في الفترة ١٩٨٥-١٩٨٦ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.86.II.C.2) .

الحواشي (تابع)

(١٢) انظر Euromoney Special Survey: Innovations, January 1987, pp. 2-8 and 41.

(١٣) استنادا الى بيانات بنك اليابان ، Economic Statistics Monthly

(١٤) انظر صندوق النقد الدولي ، International Capital Markets..., pp. 72-73.

(١٥) البيانات هي عبارة عن التدفقات ربع السنوية بأسعار صرف ثابتة وتتعلق بجميع البلدان النامية المستوردة لرأس المال مع استبعاد المراكز المالية الخارجية (مستمدة من مصرف التسويات الدولية ، International Banking Developments, January 1987).

(١٦) أدت عودة ظهور الاقراض من الخارج في سنة ١٩٨٦ من مصارف توجد في الولايات المتحدة الى تحقيق بطء ممكن تقديره في نمو صافي المطالبات الدولية للمصارف في اقتصاد الولايات المتحدة . وقد انخفضت هذه المطالبات من زيادة بلغت ٣٤ بليون دولار في سنة ١٩٨٤ الى زيادة قدرها ٣٤ بليون دولار في سنة ١٩٨٥ ثم الى زيادة قدرها مجرد ٥ بلايين دولار في الأرباع الثلاثة الاولى من سنة ١٩٨٦ .

(١٧) وقد بلغت الترتيبات المتعلقة بهذه التسهيلات ذروتها في سنة ١٩٨٥ مع ظهور سوق الاوراق التجارية الاوروبية الحديث النشأة ، الذي لا يتطلب عمليات دعم ، مما أتاح منافسات جديدة . ونتيجة لذلك انخفضت التسهيلات التي رتبتها المصارف الى ٣٦ في المائة من الاقراض المصرفي الدولي الذي اتخذت ترتيبات بشأنه في سنة ١٩٨٦ (بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، Financial Statistics Monthly, January 1987).

(١٨) انظر مصرف التسويات الدولية ، Recent Innovations in International Banking ، (بال ، نيسان/ابريل ١٩٨٦) ، أعدها فريق دراسة كونته البنوك المركزية لمجموعة البلدان العشرة ..

الحواشي (تابع)

(١٩) انظر مصرف التسويات الدولية ،... Recent Innovations ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، "Prudential Supervision in Banking," Financial Market Trends, No. 35 (November 1986), pp. 13-23 .

(٢٠) تحتم الاختلافات القائمة في التعريف والتغطية والتقييم بين البيانات الوطنية بشأن الاستثمار المباشر ، توخي الحذر البالغ عند اجراء مقارنات على نطاق البلدان من الجدول الرابع - ٦ . ذلك ان مدى عدم الاتساق في البيانات المبلغ عنها في حالات التفاوت واسعة النطاق في التدفقات غير المحددة الهوية تظهر في الجدول (انظر أيضا تقرير الأمين العام "بيانات عن الاستثمار الأجنبي المباشر ، بما في ذلك تدفقات رأس المال الداخلة والخارجة ، وعن جوانب أخرى لأنشطة الشركات عبر الوطنية" (E/C.10/1986/3) المقدم الى اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في دورتها الثانية عشرة .

(٢١) انظر تقرير الفريق الاستشاري بشأن التكييف الاقتصادي الهيكلي لتحقيق التناسق الدولي" (تقرير مايكاوا) (Maekawa Report) ، نيسان/ابريل ١٩٨٦ .

(٢٢) تشير المعادلات المقدرة باستخدام الاقتصاد القياسي الى أن عوامل التكلفة النسبية كانت هي الأخرى محددات هامة ، ولاسيما تكلفة واردات المواد الخام الى اليابان بالنسبة للاستثمار في امريكا الشمالية ، ومعدلات الأجر النسبي ولاسيما بالنسبة للاستثمار في آسيا (انظر Japan Economic Planning Agency, Economic White Paper 1986, pp. 200-201) .

(٢٣) مصرف التسويات الدولية ، International Banking Developments, January 1987, p. 15 .برزت المصارف اليابانية في سنة ١٩٨٦ بشكل خاص بوصفها ضامنة لمرافق اصدار الصكوك ، التي تعزى الى ٧ من الخمسة عشر مصرفا الكبيرة في هذا الميدان . منها مصرفان فقط كانا ضمن الخمسة عشر مصرفا التي تشغل القمة في سنة ١٩٨٥ ، بغض النظر عن أن مجموع النشاط في هذا القطاع من قطاعات السوق كان أعلى في تلك السنة (استنادا الى بيانات قام بتجميعها Euromoney) .

(٢٤) Euromoney, February 1987, p.9 .

الحواشي (تابع)

(٣٥) انظر تقرير الامين العام عن التطورات الاخيرة المتصلة بالشركات عبر الوطنية والعلاقات الاقتصادية الدولية (E/C.10/1987/2) الفقرات ١٣ - ٢٥ ، المقدم الى اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في دورتها الثالثة عشرة .

(٣٦) تشير GRIP ، الى ضمان استرداد رأس المال الاصلي المستثمر ، وهو برنامج يقضي على خطر خسارة رأس المال الاصلي بجعل المستثمر يقرض أمواله الاستثمارية الى المؤسسة المالية الدولية التي تقوم هي بنفسها باستثمار حصة رأس المال في المشروع . ثم يقوم المستثمر الاصلي فيما بعد إما باسترداد قرضه أو أخذ حصة رأس المال الخاصة بالمؤسسة المالية الدولية اذا ما حقق المشروع نجاحا ؛ على أن تقسم مكاسب رأس المال وحصص الاسهم .

(٣٧) كان الانخفاض في الواردات الناجم عن القيود المفروضة على موازين المدفوعات ، أحد أسباب انخفاض التمويل الرسمي لاعتمادات التصدير ، الذي يشمل تأمين اعتماد التصدير وأيضا الاقراض المباشر الوارد في الجدول الرابع - ٧ . وكان من الاسباب الاخرى للانخفاض ، الوقف القياسي للقروض الجديدة نتيجة لصعوبات خدمة الدين واتفاقات إعادة هيكلة الدين . ولتحليل القضايا المتعلقة باسترداد الغطاء الرسمي لاعتمادات التصدير انظر "التمويل التجاري للبلدان النامية : بعض جوانب الصعوبات الحالية وردود فعل السياسة" (TD/B/C.3/212 ، ١١ تموز/يوليه ١٩٨٦) دراسة اعدتها أمانة الأونكتاد للجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة .

(٣٨) صنفت البلدان الى فئات دخلية وفقا للأونكتاد ، Handbook of International Trade and Development Statistics, Supplement 1985 (United Nations Publication, Sales No. E/F.85.II.D.12) .

(٣٩) عانت التزامات التمويل الانمائي من جانب المؤسسات الانمائية العربية الاقليمية والوطنية من اتجاه هابط أو راكد (انظر الجدول ألف - ١٥) .

(٤٠) البيان الذي ألقاه رئيس مصرف التنمية للبلدان الامريكية أمام لجنة التنمية المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، واشنطن العاصمة ، ٢٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ (انظر IDB News ، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦) .

الحواشي (تابع)

(٣١) انظر البنك الدولي ، Annual Report 1986 ,(Washington, D.C., 1986) pp.27-29 .

(٣٢) البلاغ الصادر عن اللجنة الوزارية المشتركة لمجلس محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن تحويل الموارد الحقيقية الى البلدان النامية (لجنة التنمية) ، ١١ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، الفقرة ١٠ و ٢٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، الفقرتان ٩ و ١٠ (انظر IMF Survey ، ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، و ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦) .

(٣٣) انظر منظمة الامم المتحدة للطفولة ، "التكيف مع مراعاة الجانب الانساني" ، (ستصدر قريبا) والبنك الدولي ، "حماية الفقراء خلال فترات التكيف" ، ورقة أعدت الى لجنة التنمية ، ١٠ نيسان/ابريل ١٩٨٧ (انظر World Bank News, 16 (April 1987, pp. 8-10 .

(٣٤) للاطلاع على جميعة أساسية للافكار الحديثة والتجربة الحديثة التي لاقت تأييدا كبيرا بين كل من وفود البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو التي حضرت المحفل الاقليمي ، انظر اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي "تنمية امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي : العقبات والمتطلبات والاختيارات" (LC/G.1440) ، ورقة مقدمة الى المؤتمر الخاص للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، مكسيكو سيتي ، ١٩ - ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ .

(٣٥) انظر صندوق النقد الدولي ، محاضر الجلسات الموجزة للاجتماع السنوي الرابع عشر لمجلس المحافظين ، ٨ - ١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ ، (واشنطن العاصمة ، ١٩٨٥) الصفحات ٥٠ - ٥٨ .

(٣٦) استبعدت نيجيريا من الجدول الرابع - ١٠ نظرا لان كبر حجم اقتصاد نيجيريا (الذي يعزى اليه ٤٥ في المائة تقريبا من الناتج المحلي الاجمالي لمنطقة جنوبي الصحراء) ، سوف يهيمن احصائيا على بيانات البلدان الاخرى البالغ عددها ٤١ بلدا . وقد أدرجت نيجيريا ضمن الـ ١٥ بلدا الاكبر الواردة في الجدول الرابع - ٩ . وتعاني من تحويل سالب للموارد منذ سنة ١٩٨٤ .

الحواشي (تابع)

(٣٧) "برنامج افريقيا ذو الاولوية للانتعاش الاقتصادي ١٩٨٦ - ١٩٩٠" ، الذي اعتمده اجتماع رؤساء دول وحكومات البلدان الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الحادية والعشرين المعقودة في اديس أبابا في الفترة من ١٨ الى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٥ (انظر A/40/666 ، المرفق الاول ، الاعلان AHG/Decl.1(XXI) ، المرفق) .

(٣٨) استنادا الى قائمة أعدها البنك الدولي ، Developing Country Debt: Implementing the Consensus (Washington, D.C., 1987) .

(٣٩) انظر بيان نهاية العام الذي أعده الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا (أعيد طبعه في مجلة West Africa ، ١٢ و ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧) .

(٤٠) وهذا نتيجة للتقلبات الاصغر في أسعار الفائدة على الائتمانات الرسمية الجديدة بالمقارنة بالائتمانات الخاصة الجديدة ، وأيضا نتيجة لأن أسعار الفائدة على معظم القروض الرسمية الطويلة الأجل حددت لفترة القرض كاملة في حين ان اسعار الفائدة على معظم القروض الخاصة الطويلة الأجل تعدل دوريا (في العادة كل ستة أشهر) استجابة للتغييرات في أسعار الفائدة القصيرة الأجل مثل سعر الفائدة الدولي (بمصارف لندن) .

(٤١) تضم نفقات الصندوق واعادة شراء ائتمانات الصندوق (استنادا الى نشرة صندوق النقد الدولي World Economic Outlook ، عدد نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، الملحق الاحصائي) .

(٤٢) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/33/15) ، المجلد الاول ، الجزء الثاني ، المرفق الاول ، القرار ١٦٥ (د-إ - ٩) .

(٤٣) خفضت أحدث عملية لاعادة هيكلة دين المصارف التجارية للمكسيك من الهامش الذي يفوق سعر الفائدة الدولي (بمصارف لندن) من ١,١٣ نقطة مئوية الى ٠,٨١ نقطة مئوية . كما تسعى الارجنتين والبرازيل ، اللتان تعانيان أيضا من وجود هوامش قيمتها ١,٤٤ نقطة مئوية و ١,١٣ نقطة مئوية على التوالي ، الى تحقيق تخفيضات كبيرة

الحواشي (تابع)

في هذه الهوامش في مفاوضاتهما التي ستجري في سنة ١٩٨٧ ، مثلما هو الحال بالنسبة للبلدان المدينة الاخرى (بيانات اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي "Balance preliminar de la economia latinoamericana", Notas sobre la economia, y el desarrollo, No. 438/439, December 1986) .

(٤٤) للاطلاع على تجربة العديد من البلدان النامية في آسيا انظر "دراسة الحالة الاقتصادية والحالة الاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في سنة ١٩٨٦" (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.87.II.F.1) . الصفحتان ٢٦ - ٢٧ من النص الانكليزي .

(٤٥) مستمدة من سيناريو خط الاساس لمشروع فريق البحث الدولي لواضعي النماذج الاقتصادية (أعد في آذار/مارس ١٩٨٧) . ويضم نظام المشروع نماذج لـ ١٤ من البلدان الـ ١٥ ، وتقدم جميعها ، باستثناء نموذجين للبلدان الاصغر ، تنبؤات صريحة بأسعار الفائدة الاجنبية .

(٤٦) انظر تقرير الامين العام المعنون "المصارف عبر الوطنية : العمليات والاستراتيجيات وآثارها على البلدان النامية" (E/C.10/1987/13) ، الفقرة ٥٩ ، المقدم الى اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في دورتها الثالثة عشرة .

(٤٧) بيانات مجلس الولايات المتحدة الفيدرالي لفحص المؤسسات المالية ، حزيران/يونيه ١٩٨٦ .

(٤٨) استنادا الى بيانات وتقديرات عن تواريخ وتغطية قطرية مقارنة بالتقريب ، مستمدة من بيانات موحدة عن المصارف وفروعها وتوابعها الاجنبية كما هي واردة في Bank of England Quarterly Bulletin for British banks, Monthly Report of the Deutsche Bundesbank, Vol. 39, No. 1 (January 1987) p. 48, for banks of the Federal Republic of Germany and Canada: The International Financial Institutions and the Debt Problem of Developing Countries, report of the Canadian Senate Committee on Foreign Affairs, to be published in May 1987, for Canadian banks: and data on exposure of Japanese banks as released by the Ministry of Finance of Japan .

الحواشي (تابع)

(٤٩) H. Robert Heller, "The Debt Crisis and the Future of International Banking", ورقة أعدت الى الاجتماع السنوي للرابطة الاقتصادية الامريكية ، نيو اورليانز ، ٢٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ .

(٥٠) Recent Trends in Commercial مصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك Bank Profitability: A Staff Study, September 1986 .

(٥١) Moody's Money Centre Banks Industry Outlook, January 1987 .

(٥٢) قدمت ، على سبيل المثال ، الولايات المتحدة وحدها ، اقتراحات في سنة ١٩٨٦ من جانب السناتور بيل برادلي من نيوجرسي (أعلنت في الاصل في خطاب ألقي في زيوريخ ، سويسرا ، في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٦) ومن جانب عضو الكونغرس تشارلز أ. شومر عن نيويورك (The New York Times ، ١٠ آذار/مارس ١٩٨٦ ، بمزيد من التفصيل في حالة المكسيك ، بالاشتراك مع روبرت م. لورنز وجورج كاستندا في صحيفة Financial Times ، ٢٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦) ، وأيضا من جانب عدد متزايد من الخبراء الاكاديميين . انظر على سبيل المثال Rudiger Dornbusch, "La Economia Mundial: Topicos de Interes para America Latina", in Mas Alla de la Crisis de la Deuda, Ricardo Ffrench-Davis and Richard Feinberg, eds. (Santiago de Chile, Corporacion de Investigaciones Economicas para Latinoamerica and Inter-American Dialog, 1986), pp. 17-32, Stanley Fischer, "Sharing the Burden of the International Debt Crisis", ورقة أعدت الى الاجتماع السنوي للرابطة الاقتصادية الامريكية ، نيو أورليانز ، ٢٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، و Jeffrey Sacho "Managing the LDC Debt Crisis", Brookings Papers on Economic Activity, No. 2 (1986), pp. 397-431 .

(٥٣) انظر على سبيل المثال ، Morgan Guaranty Trust Co., World Financial Markets, September 1986 .

الفصل الخامس

سوق النفط الدولية

شهدت سنة ١٩٨٦ تقلبات شديدة في سعر النفط . ففي الأشهر السبعة الأولى ، هبطت أسعار النفط بنسبة ٦٤ في المائة تقريبا ثم انتعشت بنسبة تبلغ نحو ٣٦ في المائة في بقية السنة . وفي نهاية السنة كان السعر أقل بنسبة ٥١ في المائة تقريبا من المستوى الذي بلغه قبل سنة . وكانت الآثار القصيرة الأجل لإنخفاض السعر ، على عرض وطلب النفط كبيرة . ففي جانب الطلب ، فاقت الآثار المباشرة على استهلاك النفط ، التوقعات المستندة الى التقديرات السابقة لمرونة الطلب على النفط بالنسبة للأسعار . أما في جانب العرض ، فقد كانت الحالة أعقد نظرا لأن التوسع في انتاج النفط كان سببا ونتيجة للتدهور في الأسعار . وكان أحد الآثار الهامة الأخرى هو التحول الواضح في الدخل من مصدري النفط الى مستورديه . فقد قلبت الصدمة النفطية التي حدثت في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٦ الى حد كبير ما كان للصدمتين النفطيتين الأخريين اللتين حدثتا في السبعينات من آثار على الدخل .

وتعتمد الآثار الأطول أجلا للانخفاض في أسعار النفط ، على طول الفترة التي ستستمر فيها الأسعار على انخفاضها . بيد أن استثمارات الطاقة قد تأثرت بالفعل . فقد انخفض الإنفاق على التنقيب على النفط وتنميته ، وأيضا على المصادر الأخرى انخفاضا كبيرا في سنة ١٩٨٦ ، وليس هناك إلا دلائل قليلة على أنه سيزداد ثانية .

استهلاك الطاقة وانتاجها منذ أوائل السبعينات

أسفر الارتفاع الحاد في أسعار النفط في الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٤ والفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ عن ردود فعل عميقة وبعيدة المدى . وتركز قدر كبير من رد الفعل إزاء ارتفاع الأسعار على الاستهلاك . فقد نما الاستهلاك العالمي للطاقة بمعدل بلغ ١,٧ في المائة في السنة في المتوسط ، خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٥ . وكان هذا يتناقض تناقضا شديدا مع المتوسط البالغ ٥,٢ في المائة في السنة الذي استمر خلال الستينات وأوائل السبعينات . فقد تناقص بشكل مطرد استخدام الطاقة قرب نهاية السبعينات وخلال الثمانينات نتيجة للاستثمارات في السلع المعمرة الكفئية الاستخدام للطاقة وللتغيرات في أنماط الاستهلاك . وفي البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة ، انخفض استهلاك الطاقة فعلا من حيث القيمة المطلقة في السنوات من ١٩٧٩ الى ١٩٨١ ، على الرغم من

النمو السنوي في الاجمالي خلال الفترة نفسها . وقد سجل هذا تغيرا تاريخيا في العلاقة بين الدخل واستعمال الطاقة في هذه البلدان .

ومن ناحية أخرى نمت القدرة على انتاج الطاقة نموا سريعا خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٥ . وارتفع معدل نموها مع تقدم الفترة . وبدأت الاستثمارات التي وجهت في أوائل السبعينات تؤتي ثمارها في شكل زيادات كبيرة في الطاقة الانتاجية في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات . ولم تحدث هذه الاستثمارات تغيرا كبيرا في التوزيع الجغرافي العام للاحتياطيات المثبتة ، التي ظل معظمها في الشرق الأوسط (انظر الجدول ألف - ١٦) ، ولكن انتاج الوقود الاحفوري والطاقة النووية والطاقة الكهرمائية زاد على أساس جغرافي واسع خلال السبعينات . غير أنه قرب نهاية العقد حدث اعتدال في نمو الانتاج ، تحت تأثير انخفاض معدلات النمو في استهلاك الطاقة .

وفي بداية عام ١٩٨١ بدأت تظهر الآثار التراكمية لتناقص استهلاك الطاقة وتزايد امداداتها في أسواق الطاقة ، ولاسيما أسواق التسليم الفوري للنفط . ومع الظهور التدريجي لحالة العرض المفرط في أوائل الثمانينات بدأت المنافسة السافرة في الأسعار في سوق النفط ، مما أدى الى زيادة سريعة في كمية النفط المتاجر بها في أسواق التسليم الفوري ، وارتفعت صفقات التسليم الفوري مما يتراوح بين ١ و ٣ في المائة من النفط المتاجر به دوليا في سنة ١٩٧٩ ، الى حوالي ثلث المبيعات الدولية في أوائل عام ١٩٨٥[(١)] .

وقد انخفض سعر السوق الفوري لخام نفط "الاشارة" (النفط السعودي الخفيف ، ٣٤° بالنسبة لمعهد النفط الأمريكي ، تسليم ظهر السفينة برأس التنورة) (انظر الشكل ٥ - ١) الذي بدأ بأربعين دولارا تقريبا للبرميل في سنة ١٩٨١ ، أو ما يزيد ب ٨ دولارات تقريبا عن السعر الرسمي البالغ ٣٢ دولارا للبرميل ، الى أقل من مستوى السعر الرسمي بحلول منتصف الصيف . وحتى أواخر عام ١٩٨٢ ، تقلب سعر التسليم الفوري ما بين ٣٠ دولارا للبرميل و ٣٣ دولارا للبرميل . استجابة أساسا للطلب الموسمي . وبحلول خريف وشتاء الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ انخفض سعر التسليم الفوري الى أقل من ٢٩ دولارا للبرميل . وظل يتراوح بين ٢٨ و ٢٩ دولارا للبرميل خلال النصف الأول من سنة ١٩٨٤ ، ثم تدهور الى ما بين ٢٧ و ٢٨ دولارا للبرميل خلال النصف الثاني . وتبعت الأسعار الرسمية بصفة عامة مسار أسعار التسليم الفوري بفارق طفيف (انظر الشكل ٥ - ١) . ولعبت المخزونات دورا هاما في تحديد تحركات الأسعار خلال الفترة بأكملها (انظر الجدول ألف - ١٧) .

الشكل الخامس - ١ سعر النفط الخام الخفيف السعودي ، ١٩٧٣ - ١٩٨٦
(دولارات للبرميل)

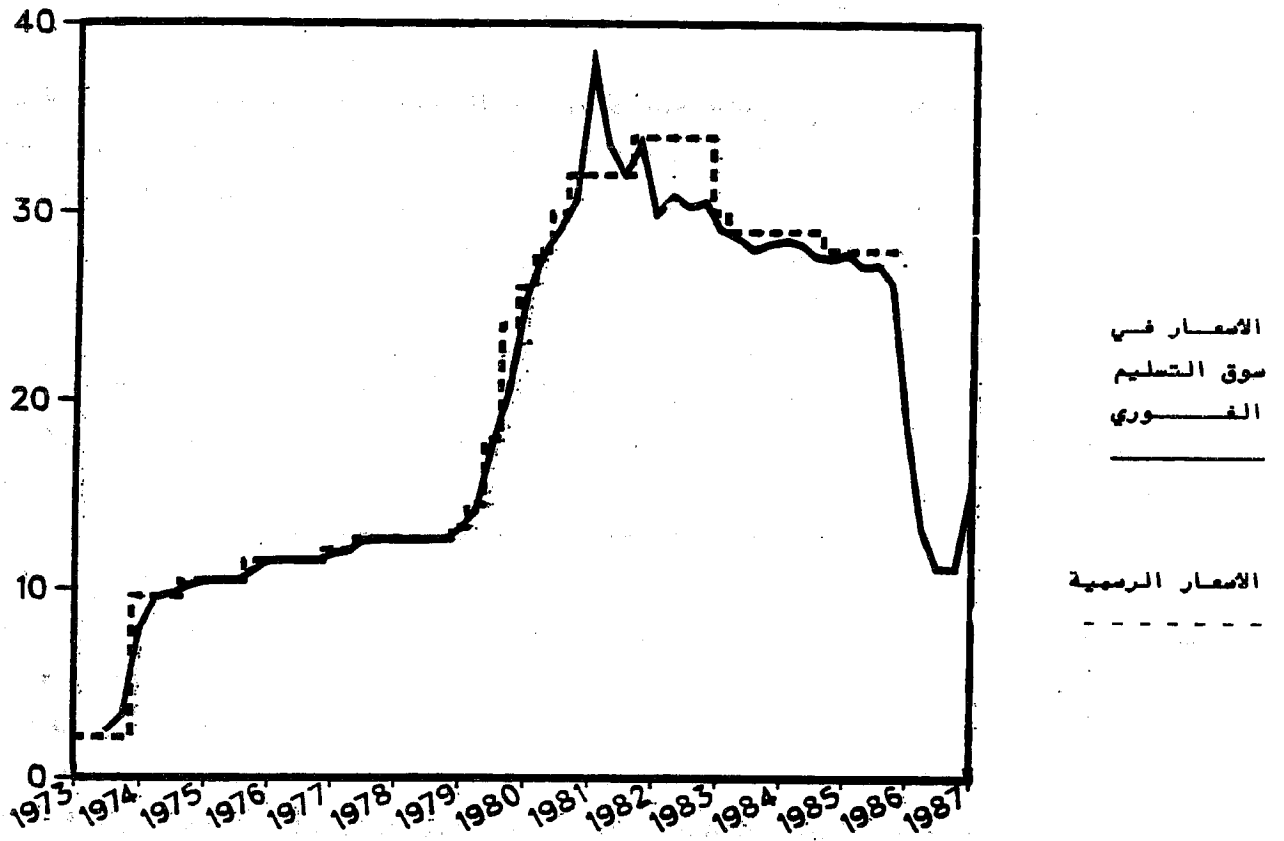

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية في الامانة العامة للامم المتحدة ، استنادا الى Petroleum Intelligence Weekly ، أعداد مختلفة .

(أ) أسعار سوق التسليم الفوري من الربع الاخير لسنة ١٩٨٤ حتى آخر أرقام سنة ١٩٨٧ هي قيم مقدرة على أساس السعر مطروحا منه تكاليف النقل والتكرير .

(ب) لم تحدد أسعار رسمية لسنة ١٩٨٦ .

ومع زيادة المنافسة في مجال الأسعار في النصف الثاني من سنة ١٩٨٥ ، استخدم على نطاق واسع ما يسمى بأدوات التسعير "الموجهة نحو السوق" . وقد تضمنت الخصم من الأسعار الرسمية ، ومبادلات المقايضة بأسعار اعتيادية أقل من الأسعار الرسمية وترتيبات التسعير على أساس السعر مطروحا منه تكاليف النقل والتكرير . والواقع هو أنه لا يوجد بين هذه الممارسات جديد ، ولكن الزيادة الهائلة في عدد المعاملات التي تشمل واحدا أو أكثر من هذه الوسائل لم يسبق لها مثيل (٢) . وحقق التسعير على أساس السعر مطروحا منه النقل والتكرير نموا سريعا بصفة خاصة . وفي ظل هذا الترتيب ، يعتمد سعر النفط الخام المباع على القيمة السوقية (الفورية) للمنتجات التي يجرى تسليمها ، بعد أخذ تكاليف النقل والتكرير في الحسبان . وتنقل هذه المبيعات قدرا كبيرا من مخاطر التكرير من المكرِر الى منتج النفط الخام .

وكانت الأساليب التسويقية المختلفة التي أخذ بها في الجزء الثاني من سنة ١٩٨٥ هي أعراض لإفراط مزمن في العرض وقد تفاقم هذا الوضع نتيجة للقرار الذي اتخذه منتجو منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) بالحد من تطبيق نظامها المتعلق بتحديد أسعار رسمية مدعمة بحصص للمنتجين بهدف "ضمان وصيانة حصة عادلة لمنظمة البلدان المصدرة للنفط في سوق النفط العالمي ، تتمشى مع الدخل اللازم لتنمية البلدان الأعضاء" (٣) . وترتب على هذا القرار نتيجتان هما : انخفاض أسعار النفط وإنهيار سوق التسليم الفوري . فقد كانت قيمة النفط السعودي الخفيف على أساس السعر مطروحا منه النقل والتكرير نحو ٢٥ دولارا للبرميل في أواخر ١٩٨٥ ، أي بانخفاض قدره دولاران للبرميل عن سعر سوق التسليم الفوري المناظر في منتصف السنة . وعلاوة على ذلك ، فإن اللجوء عموما الى الوسائل التشجيعية للتسويق ، ولاسيما بالنسبة لنفط الشرق الأوسط الخام أو توليفاته ، قد أضرّ ضررا بليغا بأسواق التسليم الفوري (٤) .

التطورات التي طرأت على أسعار النفط في سنة ١٩٨٦

على الرغم من زيادة الطلب الموسمي وانخفاض العرض الموسمي في الربع الأول من سنة ١٩٨٦ ، فإن تدهور الأسعار ازداد لان من كان يمكن أن يشتروا أحجموا عن الشراء توقعا لمزيد من الانخفاض في الأسعار ولجأوا في الواقع الى التخلص من المخزون . وقد نشأ ذلك جزئيا من تصور أن ترتيبات التسعير على أساس السعر مطروحا منه النقل والتكرير وترتيبات التسعير التشجيعية الأخرى ستؤدي الى زيادة شديدة في الكميات المشحونة من النفط الخام في وقت لاحق من السنة . فانخفضت أسعار النفط السعودي

الخفيف على أساس السعر مطروحا منه النقل والتكرير من ٢١ دولارا للبرميل في أوائل كانون الثاني/يناير الى ١٥ دولارا للبرميل في أواخر آذار/مارس ، وكانت أدنى من ١٠ دولارات للبرميل في منتصف الصيف ، نتيجة لتحقق بعض التوقعات السابقة بحدوث تخمة في سوق النفط الخام .

وعلى الرغم من الانخفاض الموسمي في الاستهلاك وفي انتاج البلدان غير الاعضاء في الاوبك في الربعين الثاني والثالث ، فقد ارتفع ناتج الاوبك من ١٨,٦ من ملايين البراميل يوميا في الربع الاول ، الى ١٩,٢ من ملايين البراميل في الربع الثاني و ٢٠,٧ من ملايين البراميل في الربع الثالث . وفي الوقت نفسه ازدادت الصادرات النفطية من بلدان البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا الى نحو ضعف المستوى المتحقق خلال الربع الاول . ونتيجة لذلك أضيفت كمية ضخمة بلغت ٥,٣ من ملايين البراميل يوميا الى مخزونات البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو في الفترة ما بين ١ نيسان/ابريل و ١ تشرين الاول/اكتوبر ، وانخفضت عائدات النفط السعودي الخفيف الى ما متوسطه تسعة دولارات للبرميل في شهر تموز/يوليه . واستعاد السوق بعضا من استقراره بعد آب/أغسطس ، عندما قررت منظمة الاوبك تخفيض حصص الانتاج انظر الجدول ألف - ١٨ ، فارتفعت الاسعار الى نحو ١٢,٧٠ من الدولارات للبرميل ، أي نحو نصف السعر الذي كان سائدا قبل ذلك بعام واحد .

وكانت إحدى نتائج الإلتزام ، بقدر أكبر ، بالقيود على الحصص هي حدوث انخفاض حاد في انتاج الاوبك - نحو مليوني برميل يوميا - فيما بين الربعين الثالث والاخير (انظر الشكل الخامس - ٢ والجدول الخامس - ١) . والى جانب الارتفاع الموسمي في استهلاك النفط والانخفاض الموسمي في الواردات من البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، تحقق توازن تقريبي بين الطلب والعرض الماديين المتعلقين بالنفط .

الشكل الخامس -٢ إنتاج الأوبك من النفط (بملايين البراميل يوميا) وأسعار النفط (دولار/برميل)

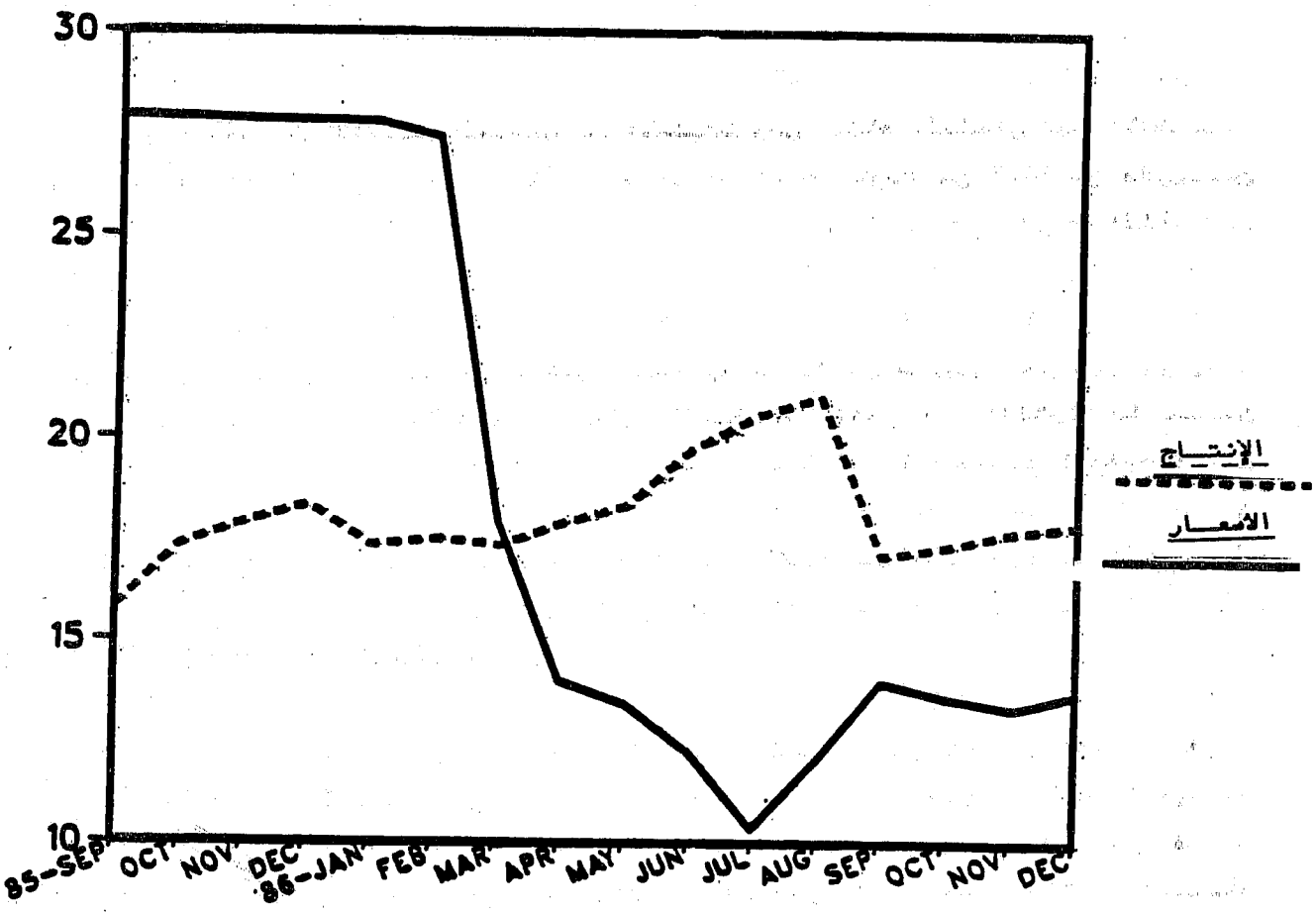

البيانات الشهرية

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا إلى :

(١) الإنتاج Petroleum Economist ، آذار/مارس ١٩٨٦ وآذار/مارس ١٩٨٧ .

(٢) الأسعار : وزارة الطاقة بالولايات المتحدة ، تقرير Weekly Petroleum Status Report ، أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ - كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ . متوسط الأسعار الأسبوعية (تسليم ظهر السفينة) مرجحة حسب حجم الصادرات المقدر .

الجدول الخامس -١ موازين النفط في سنوات مختارة
(بملايين البراميل في اليوم)

	١٩٧٣	١٩٧٩	١٩٨٥	١٩٨٦
البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو				
الاستهلاك	٤٠,٠	٤١,٦	٣٤,٠	٣٤,٨
الإنتاج	١٣,٨	١٥,٧	١٨,٨	١٧,٩
صافي الواردات	٢٦,٢	٢٥,٩	١٥,٩	١٦,٩
البلدان النامية				
الاستهلاك	٦,٧	١٠,٨	١١,٦	١١,٨
الإنتاج	٣٤,٠	٣٦,٩	٢٥,٧	٢٧,٨
صافي الصادرات	٢٧,٣	٢٦,١	١٤,١	١٦,٠
البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا				
الاستهلاك	٩,٤	١١,١	١٠,٧	١٠,٨
الإنتاج	١٠,٤	١٢,٢	١٢,٣	١٢,٧
صافي الصادرات	١,٠	١,١	١,٦	١,٩
مذكرة :				
إنتاج المملكة العربية السعودية	٧,٦	٩,٥	٣,٢	٥,٠
إنتاج الاتحاد السوفياتي	٨,٦	١١,٨	١١,٩	١٢,٣
إنتاج الولايات المتحدة	٩,١	٨,٤	٩,٨	٩,٦

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية في الامانة العامة للامم المتحدة ، استنادا إلى "حولية إحصاءات الطاقة في العالم" ، (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع EF.80.VII.7) ، والوكالة الدولية للطاقة ؛ "تقرير النفط الشهري" (Monthly Oil Report) ؛ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ؛ Petroleum Economist ، كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ .

ملاحظة : بالنسبة لكل مجموعة وسنة ، يمثل الاستهلاك الإنتاج مضافا إليه صافي الواردات (أو مطروحا منه صافي الصادرات) ناقصا الإضافات إلى المخزون .

وعلى الرغم من أنه لم يتبين بعد حتى كتابة هذا الفصل اتجاه واضح في أسعار النفط ، فإن اتجاه السوق في عام ١٩٨٧ أقوى مما كان عليه في عام ١٩٨٦ .

وقد أدى ارتفاع مبيعات العائد الصافي في عام ١٩٨٦ إلى تغير في الاتجاه الجغرافي لتجارة النفط . وأعيد اتباع أنماط التجارة المشابهة لأنماط السبعينات . وبدأ نفط الشرق الأوسط في الظهور من جديد في أمريكا الشمالية بكميات كبيرة وحل جزئيا محل النفط الخام المكسيكي والفنزويلي . كما وصلت إلى أوروبا تدفقات كبيرة جدا من النفط في عام ١٩٨٦ .

وازدادت الابتكارات المالية في أسواق النفط في مطلع سنة ١٩٨٦ . ولجأ المنتجون في الشرق الأوسط إلى استخدام ترتيبات خصم تكاليف النقل والتكرير من السعر في المبيعات إلى عدد كبير من العملاء ، وبدأ كذلك منتجون آخرون في استخدام هذه الترتيبات ، التي طبّقت أيضا على مبيعات سوق التسليم الفوري للنفط الخام وحتى على حصة شركات النفط الأجنبية العاملة في البلدان النامية من الإنتاج . وأُعتمدت أنواع أخرى من "التسعير على أساس الصيغة" للنفط الخام خلال النصف الأول من عام ١٩٨٦ كمسعى للتوصل إلى شروط تعاقدية تنطوي على أخطار أقل للمشتركين في السوق . وتضمنت جميع الأشكال التعاقدية المنتشرة على الرغم مما بينها من اختلافات في التفاصيل ، صيغة تربط سعر النفط المشترى ، بأسعار التسليم الفوري المعلنة في الأسواق المالية المفتوحة لأنواع مختلفة من النفط في يوم التحميل أو التسليم . وبحلول منتصف العام ، كانت امدادات النفط الخام التي يحكمها نظام خصم تكلفة التكرير والنقل من السعر أو الصيغ تمثل نسبة تتراوح بين ٧٥ و ٨٠ في المائة من النفط الخام المتّجر به دوليا(٥) .

وازداد في الوقت نفسه تكامل أسواق النفط . وبدأت عقود النفط الآجلة التي ظهرت في عام ١٩٨٥ ، في القيام بدور هام في تكوين سعر النفط في عام ١٩٨٦(٦) . ويعتبر حجم العقود المتعلقة بالنفط الخام والمنتجات التي تمّت عمليا تسويتها عينيا حجما كافيا لإحداث آثار هامة على أسعار التسليم الفوري المقابلة . والواقع أن الأسعار في بعض صفقات التسليم الفوري قد استندت إلى عقود التسلم الآجل القريبة الأجل . وفضلا عن ذلك ، تؤثر أسعار النفط في عقود التسليم الآجل في لندن ونيويورك بصورة مباشرة على أسعار التسليم الفوري للنفط الخام المماثل المباع في أماكن أخرى ، كما تؤثر بصورة غير مباشرة على تسعير كل خامات التغذية للمصافي في سائر أنحاء العالم . وتمثل الأثر الكلي لهذه التطورات في ترابط أوثق بين مختلف أسواق النفط الخام والمنتجات عبر أنواع المواد والمواقع الجغرافية .

آثار انخفاض أسعار النفط على الاستهلاك

لا يستهلك سوى قدر ضئيل نسبيا من النفط الخام بالحالة التي هو عليها . فالطلب عليه ينشأ عن الطلب على منتجات النفط . وبذلك فإن أثر الهبوط في أسعار النفط الخام على الاستخدام النهائي للنفط يتوقف على القدر الذي "تُمرّر" به تخفيضات أسعار النفط الخام إلى المستهلكين النهائيين لمنتجات النفط على شكل أسعار أقل للمنتجات ، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل حساسية الطلب للتغيرات في الاسعار واحتمالات إحلال مصادر بديلة للطاقة محله .

وفي عام ١٩٨٦ ، ارتفع استهلاك المنتجات النفطية في البلدان الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بمعدل سريع قدره ٢,٣ في المائة في العام بالنسبة إلى متوسط انخفاض قدره ١,٢ في المائة في العام طيلة الفترة ١٩٧٩-١٩٨٥ . ونظرا لأن هذا المعدل كان يساوي معدل زيادة الناتج المحلي الإجمالي للمنظمة (٢,٥ في المائة) فإن كثافة الطاقة المستخدمة لتوليد الناتج لم تنخفض أكثر . إلا أن توقيت الشراء والإحلال خلال العام يشير إلى أن اعتبارات الاسعار قد حفزت جزءا كبيرا من ارتفاع الطلب على منتجات النفط .

ولا تتوافر سوى معلومات جزئية عن القدر الذي استفاد به المستهلكون النهائيون في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من هبوط أسعار النفط الخام في عام ١٩٨٦ (انظر الجدول الخامس -٢) . وعندما نترجم أسعار المنتجات النفطية للمستهلكين النهائيين إلى عملات محلية نجد أنها قد هبطت بصورة ملحوظة تماما على مدى السنة المنتهية في آب/أغسطس ١٩٨٦ . وفيما يخص كل منطقة من المناطق الجغرافية المبينة في الجدول الخامس -٢ ، هبطت تكلفة التسليم على رصيف الميناء بالقيمة الدولارية للنفط الخام المسلّم إلى الموانئ المحلية بما يزيد عن ٥٠ في المائة خلال السنة المنتهية في حزيران/يونيه ١٩٨٦ . بيد أنه لم يشهد "المرور" الكامل لانخفاض أسعار المنتجات النفطية سوى المستهلكين النهائيين في القطاع الصناعي في الولايات المتحدة . أما المستهلكون في جميع قطاعات أوروبا الغربية واليابان والمستهلكون في القطاعات غير الصناعية في الولايات المتحدة فلم تقارب الانخفاضات في أسعار الدولار الانخفاضات المسجّلة فيما يتعلق بالنفط الخام . ومعظم الفروق ترجع إلى الضرائب ، ولكن باستثناء زيت الوقود الصناعي (المازوت) ، لم تهبط أسعار المنتجات على مستوى المصفاة بقدر هبوط النفط الخام . وهذا يعني أن الموردين أو مكرري النفط أو الطرفين معا قد أخذوا الأرباح الإضافية الهائلة ، الأمر الذي تجلى بصورة واضحة في اليابان .

الجدول الخامس -٢ تغير أسعار المنتجات النفطية اعتبارا من آب/أغسطس ١٩٨٦ بالمقارنة مع آب/أغسطس ١٩٨٥

(نسبة مئوية)

	السعر في سوق التسليم الفوري(أ)	السعر بالنسبة للمستعمل النهائي بدون ضرائب	السعر بالنسبة للمستعمل النهائي مضافا إليه الضرائب	التغير في سعر صرف الدولار(ب)	السعر بالنسبة للمستعمل النهائي مضافا إليه الضرائب (الأسعار بالعملات المحلية)
	(الأسعار بدولارات الولايات المتحدة)				
البنزين					
أوروبا الغربية	- ٣١,٤	- ٤١,١	- ١١,١	- ٢٨,٦	- ٢٩,٨
اليابان(ج)	غير متاح	١٧,٠	٣٠,٠	- ٣٥,٠	- ١٥,٢
الولايات المتحدة	- ٤٣,٨	- ٣٨,٠	- ٢٩,٢	--	- ٢٩,٢
زيت التدفئة المنزلية					
أوروبا الغربية	- ٤٨,٠	- ٣٩,٠	- ٢٣,٥	- ١٨,٦	- ٤١,٦
اليابان(ج)	- ٥٢,٨	٢٩,٤	٢٩,٤	- ٣٥,٠	- ١٦,٠
الولايات المتحدة	- ٤٣,٧	- ٢٨,٠	- ٢٨,٠	--	- ٢٨,٠
زيت الوقود الصناعي الثقيل (المازوت)					
أوروبا الغربية	- ٥٤,٠	- ٥٣,٢	- ٣٩,٣	- ١٨,٦	- ٥١,٦
اليابان	- ٥٤,٦	- ٦,٢	- ٦,٢	- ٣٥,٠	- ٣٩,٦
الولايات المتحدة	- ٥٢,٢	- ٥٠,٠	- ٥٠,١	--	- ٥٠,١

بند مذكرة :

فيما يلي النسبة المئوية للتغيرات في أسعار النفط الخام(د) في فترة الاثني عشر شهرا (اعتبارا من حزيران/يونيه ١٩٨٦) : أوروبا الغربية - ٥٦,٨ ، اليابان - ٥٥,٢ ، الولايات المتحدة ـ ٥١,٧ .

حواشي الجدول

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية في الامانة العامة للامم المتحدة ، استنادا إلى الوكالة الدولية للطاقة ، "أسعار الطاقة وضرائبها" (Energy Prices and Taxes) ، الربع الثاني ١٩٨٦ ؛ ١٩٨٦/العدد ٤ ، الصفحتان ١٥-١٦ .

(أ) نيويورك وروتردام وسنغافورة .

(ب) في اليابان ، هبطت أسعار البنزين وزيت التدفئة المنزلية بالين بالنسبة للمستعملين النهائيين نسبيا بمعدل أقل من مقدار رفع قيمة الين بالنسبة إلى الدولار . ولهذا تعتبر علامات التغيرات النسبية في أسعار هذه المنتجات بالدولار علامات إيجابية .

(ج) تستند أسعار الصرف المتعلقة بأوروبا الغربية إلى وحدات العملة الأوروبية .

(د) جميع الاسعار تخص أسعار النفط الخام تسليم رصيف الميناء ، (السعر والتأمين وأجرة الشحن) متضمنه في السعر المحدد بدولارات الولايات المتحدة .

وزاد انخفاض أسعار المنتجات النفطية في العام الماضي الطلب على المنتجات عن طريق آليتين هما : توسع ناتج السلع والخدمات النهائية التي تستخدم المنتجات النفطية والاستعاضة عن المنتجات النفطية بزيوت أخرى . ويبين الجدول الخامس - ٣ التغيرات في استهلاك الفئات الرئيسية للمنتجات النفطية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

أما البنزين وزيت الديزل وزيت الطائرات جميعها فقد سجلت زيادات كبيرة في الاستهلاك في عام ١٩٨٦ ، ويعزى ذلك بصورة رئيسية إلى ارتفاعات في ناتج الخدمات النهائية التي تستخدم هذه المنتجات كمدخلات بصورة كثيفة ، ولا سيما السفر بالسيارات والطائرات الذي تتسم أسعاره بالمرونة في المدى القصير . وتزايد الطلب على البنزين بسرعة جدا في الولايات المتحدة . إلا أن الطلب على زيت التدفئة سجل أيضا زيادة كبيرة (٧) .

ولا يتسم الطلب على ناتج القطاع الصناعي ككل بمرونة سعرية كبيرة على المدى القصير ولا تبلغ تكاليف المدخلات النفطية سوى كسور مئوية ضئيلة من التكاليف الكلية للمنتجات الصناعية كمجموعة . وعلى هذا كان أثر انخفاض أسعار النفط الثقيل على استهلاك القطاع الصناعي للنفط الثقيل طفيفا . وزاد استخدام زيت الوقود الثقيل فقط بمعدل يساوي نحو ثلث سرعة ارتفاع نواتج التقطير الوسطي ، ويعزى ذلك أساسا إلى الإحلال . بيد أن هذا النمو الإيجابي في الطلب على النفط الثقيل قد أنهى انخفاضا عمره عشرة سنوات في استخدام أنواع الوقود هذه في البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، الذي ازداد في الولايات المتحدة ، ولكن انخفض أكثر ، وإن يكن بمعدل أبطأ ، في أوروبا الغربية ومنطقة المحيط الهادئ .

وبالنظر إلى تحسن كفاءة المعدات الرأسمالية في استخدام الطاقة في البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو التي بنيت خلال العقد الماضي ، لم يكن هناك مجال كبير في المدى القصير للاستعاضة عن الطاقة للخدمات الرأسمالية . غير أن الاستعاضة عن الفحم الحجري والغاز الطبيعي في توليد الكهرباء الثانوية والصناعية قد زاد الطلب على زيت الوقود الصناعي . بيد أن مدى التحول في مجال استخدام الزيوت كان أقل بكثير مما كان متوقعا حتى في الولايات المتحدة التي تعتبر الطاقة الثنائية الاحتراق فيها أكبر بكثير منها في أي مكان آخر (٨) .

الجدول الخامس - ٣ التغيرات السنوية في استهلاك
المنتجات النفطية ١٩٨٠-١٩٨٦
(نسبة مئوية)

	أمريكا الشمالية		أوروبا الغربية		المحيط الهادئ		مجموع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	
	متوسط ١٩٨٠ - ١٩٨٥	١٩٨٦	متوسط ١٩٨٠ - ١٩٨٥	١٩٨٦	متوسط ١٩٨٠ - ١٩٨٥	١٩٨٦	متوسط ١٩٨٠ - ١٩٨٥	١٩٨٦
نفثا (مزيج بترولي)	- ١٠,١	- ٥,٨	- ٧,٦	+ ١,٩	- ٥,٤	+ ٦,٨	- ٧,٦	+ ١,٨
بنزين محركات	- ١,٤	+ ٢,٢	- ٠,٤	+ ٣,٩	١,١	+ ٢,٤	- ٠,٨	+ ٢,٦
نواتج التقطير الوسطى	٢,٣	+ ٠,٢	- ٠,٦	+ ٥,٠	١,٢	+ ٤,٩	٠,٩	+ ٢,٩
زيت الوقود الثقيل (مازوت)	- ٣,٣	+ ١٤,٣	- ٢,٨	- ٠,٩	- ٢,٩	- ١٢,٨	- ٣,٠	+ ١,٠
منتجات أخرى	- ٤,٤	+ ٠,٣	- ١,٩	+ ٦,٣	- ١٢,٩	+ ١,٧	- ٥,١	+ ٢,٠
المجاميع	- ٠,٨	+ ٢,١	- ١,٤	+ ٣,٦	- ١,٩	+ ٠,١	- ١,٢	+ ٢,٣

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية في الأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، تقرير النفط الشهري (Monthly oil report) ، كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ .

(أ) استنادا إلى بيانات للأشهر العشرة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر في كلا العامين .

وقد نجم الاستقرار في حصص الزيوت المتنافسة من السوق في جميع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، فيما يبدو ، عن التنافس العام لأساليب التسويق التي اعتمدت أساسا في قطاع النفط . وبذلك ارتفعت بشدة مبيعات التسليم الفوري للفحم الحجري والغاز[٩] . وقد وفّر شكل مبيعات التسليم الفوري آلية للحفاظ على تنافس الزيوت البديلة القوى في الاسعار مع زيت الوقود المتبقي . وعلى سبيل المثال ، فإنه بحلول تموز/يوليه ١٩٨٦ عندما كانت أسعار زيت الوقود نحو ٨ دولارات للبرميل ، هبطت الاسعار الدولية للفحم الحجري بنسبة تتراوح بين ١٥ و ٢٠ في المائة عما كانت عليه قبل سنة وكانت في حدود ٨ أو ٩ دولارات للبرميل (على أساس الوحدة الحرارية البريطانية)[١٠] .

التحولات في الإنتاج

من المتوقع أن يؤدي حدوث انخفاض في أسعار النفط إلى تحول في إنتاج النفط لصالح البلدان النامية المصدرة للنفط ، ولا سيما في الخليج الفارسي ، وضد مصلحة البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو المنتجة للنفط ، ولا سيما في أمريكا الشمالية . وحجم التحول هو بصفة خاصة عبارة عن دالة لتكاليف التشغيل النسبية ، التي هي أقل بكثير في غالبية البلدان النامية المصدرة للنفط ، والقدر الذي تغطي به الأسعار الحالية والمتوقعة تكاليف التشغيل في البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو . ومع بقاء الاشياء الاخرى متساوية ، فإنه إذا حدث الهبوط في أسعار النفط فإنه سيرهق المنتجين الاقل كفاءة ولا سيما منتجو "الحقول الصغيرة" . ولكن لا يلزم الإبقاء في المستقبل على آثار الاسعار في المدى القصير . وفضلا عن ذلك ، قد تؤثر عوامل خارجية على ذلك أيضا .

ومن بين هذه العوامل الخارجية اتسم القرار الذي اتخذته منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ بالسعي إلى الحصول على حصة أكبر من سوق النفط الدولية بأهمية واضحة . وتصاعد إنتاج النفط حتى آب/أغسطس ١٩٨٦ عندما قررت الأوبك ، في سعيها لوقف انهيار أسعار النفط ، أن تعيد العمل بنظام الحصص (انظر الشكل الخامس - ٢) . وبالإضافة إلى ذلك ، لم تلق النداءات المتكررة التي وجهتها الأوبك إلى منتجي النفط من بحر الشمال وفي أمريكا الشمالية للتعاون بتقييد إنتاجهم أي استجابة مواتية . بل على العكس من ذلك ، خفضت السلطات في بعض الحالات من الضرائب من أجل الحفاظ على الإنتاج[١١] .

واقتصرت إلى حد كبير تخفيضات ناتج النفط في البلدان ذات الاقتصاد السوقي

المتقدمة النمو على الولايات المتحدة بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج في الحقول الحدية ولا سيما الآبار النضوضة . بيد أن دعوة الاوبك إلى تخفيض إنتاج النفط لاقت مراعاة أكبر من عدد من البلدان النامية المصدرة للنفط مثل عمان وماليزيا ومصر والمكسيك التي أعلنت عن تخفيضاتها الخاصة .

وبحلول خريف عام ١٩٨٦ ، بات من الواضح أنه لا يمكن تحقيق السياسة الجديدة للاوبك المتمثلة في زيادة حصتها من سوق النفط في المدى القصير بدون القيام بتخفيض متواصل في أسعار النفط إلى مستويات أدنى من المستويات التي شهدتها في صيف عام ١٩٨٦ . بيد أن الانكماش الشديد الذي حدث فعلا في أسعار النفط أفضى إلى تخفيضات هائلة في حصيلة جميع بلدان الاوبك انظر الجدول الخامس - ٤ . ومصدري الطاقة الآخرين العملات الأجنبية .

الجدول الخامس - ٤ إيرادات العملة الأجنبية الآتية من مبيعات النفط في البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك)

(ببلايين الدولارات)

البلد	١٩٨٥	١٩٨٦	الإسقاطات	
			١٢ دولار للبرميل ١٩٨٧	١٨ دولار للبرميل
المملكة العربية السعودية	٢٧,٥	٢١,٧	١٥,٤	٢٣,٨
إيران (جمهورية - الإسلامية)	١٢,٩ (أ)	٥,٥	٦,٧	١٠,٣
العراق	١٢,٥ (أ)	٦,١	٥,٣	٨,٠
الإمارات العربية المتحدة	١٢,٥ (أ)	٦,٢	٣,٧	٥,٦
الكويت	٩,٧	٦,٦	٣,٥	٥,٥
قطر	٣,٢ (أ)	١,٥	١,٢	١,٩
نيجيريا	١٢,٢ (أ)	٦,٦	٥,١	٧,٥
فنزويلا	١٠,٣	٦,٤	٥,٢	٧,٤
الجماهيرية العربية الليبية	١٠,٩ (أ)	٤,٦	٤,٠	٥,٩
اندونيسيا	٨,٦	٤,٢	٣,١	٤,٧
الجزائر	٨,٢	٢,٥	٢,٤	٣,٦
غابون	١,٣ (أ)	٠,٧	٠,٦	٠,٩
إكوادور	١,٧ (أ)	١,٠	٠,٦	٠,٩
مجموع "الأوبك"	١٣١,٥	٧٣,٦	٥٧,٠	٨٦,١

المصدر : Petroleum Intelligence Weekly ، ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ .

(أ) النفط الخام فقط .

وفي ظل هذه الظروف ، تحقق انعكاس كبير للسياسات في مؤتمر منظمة البلدان المصدرة للنفط الذي انعقد في جنيف في الفترة من ١١ الى ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، حيث قررت المنظمة أن ترجع بسرعة الى نظام السعر الثابت على مستوى ١٨ دولار للبرميل (سعر المنظمة المرجعي في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧) . وعلاوة على ذلك ، خلصت الاوبك الى استنتاج مؤداه أنه من الضروري تخفيض مستوى الانتاج كوسيلة لدعم ذلك السعر . وتم التوصل الى اتفاق مفاده ألاّ يتجاوز الانتاج الإجمالي للاوبك خلال الربعين الاول والثاني من عام ١٩٨٧ ١٥,٨ مليون برميل في اليوم . وتم الاتفاق ايضا على مواصلة تنظيم الإنتاج طيلة الفترة المتبقية من العام حتى يتسنى ضمان دعم كاف لهيكل أسعار الاوبك الجديد .

وقد أسفر قرار الاوبك القاضي بزيادة تخفيض الإنتاج والعودة الى نظام الاسعار المرجعية بدلا من نظام خصم تكلفة التكرير والنقل من السعر عن تثبيت الاسعار عند المستوى المستهدف وهو ١٨ دولار للبرميل في بداية عام ١٩٨٧ . ومرة أخرى وجد قرار الاوبك ترحيبا لدى البلدان النامية المصدرة للنفط غير الاعضاء في الاوبك (مثل عمان وماليزيا ومصر والمكسيك) التي أعلنت مزيدا من التخفيضات في انتاجها ، كما أعلنت النرويج ، لاول مرة ، عن تخفيض انتاجها من بحر الشمال بنسبة ٧,٥ في المائة . جاء دعم آخر من الاتحاد السوفياتي والصين بإعلانهما عن تخفيض الصادرات النفطية دعما لسعر النفط المستهدف .

ويتوقف نجاح أو فشل فرض قيود طوعية على الانتاج و/أو التصدير في إضفاء المزيد من الاستقرار على أسواق النفط في عام ١٩٨٧ ، على زيادة الطلب على النفط ، الذي ينتظر أن يكون أقل من ٢ في المائة سنويا ، كما يتوقف على التزام البلدان الاعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (الاوبك) وغيرها من البلدان بالتخفيضات في معدلات الانتاج ، وعلى اتجاهات انتاج النفط في البلدان الاخرى ، بما في ذلك صادرات النفط من بلدان البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا .

ولعل ما حدث في الولايات المتحدة هو أهم تطور في مجال انتاج النفط ، في الاجل القصير . ففي غضون الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٢ استمر انتاج النفط في هذا البلد نتيجة للاستثمارات الضخمة . غير أن خيبة الآمال المعقودة على حجم الاكتشافات النفطية والضعف الذي اعترى سوق النفط أديا الى تخفيض الإنفاق على عمليات الاستكشاف حتى قبل أن تنهار أسعار النفط في عام ١٩٨٦ . ومع ذلك استمر الانتاج بمعدل ٩,٢ مليون برميل يوميا تقريبا في بداية عام ١٩٨٦ نتيجة للاستثمارات التي جرت في عمليات الحفر لاغراض

تنمية الإنتاج وفي مجموعة من تقنيات زيادة النفط المستخرج العالية التكلفة . بيد أنه بحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، كان معدل انتاج النفط قد انخفض الى ٨,٣ مليون برميل يوميا . ورغم ارتفاع أسعار النفط الى حوالي ١٨ دولار للبرميل ، فإن تقديرات انتاج النفط في الولايات المتحدة في عام ١٩٨٧ تشير الى حدوث انخفاض آخر يقدر بحوالي نصف مليون برميل يوميا .

وبالنسبة لبحر الشمال لا ينتظر حدوث انخفاض من هذا القبيل في الانتاج ، وقد يستمر الانتاج بمعدله الحالي في قطاع المملكة المتحدة نظرا لإنخفاض تكاليف التشغيل ، وربما يزيد بعض الشئ في القطاع النرويجي والقطاعات الأخرى (انظر الجدول الخامس - ٥) . وفي إطار البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، تحققت في الاتحاد السوفياتي زيادة في انتاج النفط . وانقلب اتجاه الانخفاض من ١٢,٣ مليون برميل يوميا الى ١١,٩ مليون برميل يوميا الذي حدث في عام ١٩٨٥ ، فتحققت زيادة في الانتاج في عام ١٩٨٦ ارتفعت بمعدل الانتاج الى ١٢,٣ مليون برميل يوميا ؛ وحدث نفس الشئ في الصين ، فزاد انتاج النفط بنسبة ٤,٦ في المائة في عام ١٩٨٦ فبلغ ٢,٦ مليون برميل يوميا . وتشير أهداف خطط الانتاج والاستثمار في هذين البلدين الى زيادة أخرى في عام ١٩٨٧ والأعوام التالية .

وفي بعض البلدان النامية غير الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) مثل عمان وماليزيا ومصر والمكسيك تأثر انتاج النفط وصادراته في عام ١٩٨٦ بتقلب الأسعار ، ثم وافقت هذه البلدان بعد شهر آب/أغسطس على إجراء تخفيضات في الانتاج تعاونا مع سياسة الأوبك . وأعلنت هذه البلدان مزيدا من التخفيضات في عام ١٩٨٧ دعما لسعر النفط المستهدف وهو ١٨ دولارا للبرميل . ويقدر أن يبلغ التخفيض في انتاج هذه البلدان إجمالا ٠,٥ مليون برميل يوميا . بيد أنه ينتظر أن تحدث زيادة بنفس القدر في الانتاج والصادرات النفطية في بلدان نامية أخرى مصدرة للنفط كأنغولا وكولومبيا والجمهورية العربية اليمنية . كذلك ، تم تسجيل زيادات مهمة في انتاج النفط في بعض كبريات البلدان النامية المستوردة له كباكستان والبرازيل والهند . ومن بين هذه البلدان سجلت البرازيل زيادة ملحوظة في انتاج النفط الذي ارتفع الى ٠,٦٢ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٦ من ٠,٥٦ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٥ و ٠,١٩ مليون برميل يوميا فقط في عام ١٩٨٠ ؛ وبالاضافة الى ذلك تشير الاستكشافات الجديدة البحرية والبرية الى حدوث زيادة أخرى في الانتاج في عام ١٩٨٧ وما يليه .

الجدول الخامس - ٥ تكاليف الإنتاج والتشغيل في قطاع المملكة المتحدة من بحر الشمال في عام ١٩٨٣
(دولار/برميل)

	تكلفة الانتاج	تكلفة التشغيل
الحقول الكبيرة	٢,٣٠ - ٤,٩٠	١,١٠ - ٢,٣٠
الحقول المتوسطة	٤,٢٠ - ٥,٨٠	١,٦٠ - ٢,٩٠
الحقول الصغيرة/الحدية	٨,٧٠ - ٢٠,٧٠	١,٨٠ - ١٤,٥٠

المصدر : Tetsuya Iwasaki "International oil market", Energy in Japan, Bimonthly Report No. 82, November 1986.

وأحدث إنهيار أسعار النفط في عام ١٩٨٦ تغيير إتجاه أساسي في استثمارات الطاقة يحتمل أن يستمر على الاقل في الاجل القصير ، إذا أمكن تثبيت أسعار النفط عند مستواها الحالي وهو ١٨ دولارا للبرميل . وأسفر حجم الخسائر في الاستثمارات السابقة في مجال الطاقة في الدول المنتجة مرتفعة التكلفة منذ عام ١٩٨٥ عن كثير من حالات الإفلاس ، وحالات إعادة تشكيل هياكل الشركات ودمجها . ولم تؤثر هذه الخسائر على شركات الطاقة نفسها فحسب إنما أثرت ايضا على مؤسسات الدعم التي كانت تقليديا توفر الخدمات التقنية مثل عمليات المسح الجيوفيزياتي والحفر والتسهيلات الإنتمانية . ونتيجة لذلك أجرت كثير من الشركات النفطية تخفيضات ضخمة في استثماراتها ، ويبدو منتظرا المزيد من التخفيضات (أنظر الجدول الخامس - ٦) . فقد بلغت النفقات الانتاجية في قطاع النفط لفروع الشركات الاجنبية التي تمتلك شركات الولايات المتحدة أغلبية أسهمها ٢٠,٨ بليون دولار في عام ١٩٨٢ ، ولكنه من المتوقع أن تنخفض هذه النفقات الى ١١,٤ بليون في عام ١٩٨٧ (انظر الجدول ألف - ١٩).

وتضررت التدفقات النقدية في مجال صناعة النفط من انخفاض أسعاره . ويتضح هذا على الاخص بالنسبة للشركات النفطية المستقلة التي تتحمل مسؤولية الكثير من جهود الاستكشاف لا سيما في الولايات المتحدة ، والى حد ما منطقة في بحر الشمال ،

التي زادت في السنوات الاخيرة من الانشطة التي تضطلع بها في العالم النامي . وقامت هذه الشركات بتخفيض عمليات استكشاف النفط التي تضطلع بها . ونظرا لان هذه الشركات خفضت أيضا من مساهمتها في المشاريع المشتركة ، امتد أثر الضائقة المالية التي تعرضت لها هذه الشركات المستقلة الى مجمل عمليات استكشاف النفط وتنمية الانتاج لدى الشركات النفطية عبر الوطنية أو الوطنية الرئيسية ، التي اضطرت الى إرجاء أو الغاء مشاريع جارية . ومن المتوقع أن يصفى ثلث هذه الشركات المستقلة التي تكافح من أجل البقاء أعماله قبل ظهور إمكانية حدوث انتعاش يعتمد عليه(١٢) .

الجدول الخامس - ٦ شركات النفط التابعة للولايات المتحدة - الاستثمارات في مجال الاستكشاف والتنمية ، ١٩٨٥-١٩٨٦
(بملايين الدولارات)

المنطقة	١٩٨٥	١٩٨٦	نسبة التغيّر المئوية
كندا	٣ ٧٠٩	٢ ٦١٤	-٣٠
الولايات المتحدة	٣٠ ٦١٤	١٨ ٢٥٥	-٤٠
باقي العالم	١٤ ٣٥٣	١١ ٧٥٣	-١٨
المجموع	٤٨ ٦٧٦	٣٢ ٦٢٢	-٣٣ط

المصدر : Tetsuya Iwasaki "International oil market", Energy in Japan, Bimonthly Report No. 83, table 6, P.35 .

وبغية احتواء التخفيضات التي حدثت منذ مطلع الثمانينات في استثمارات الاستكشاف والتنمية ، أبدت البلدان المضيفة عموما استعدادا لتخفيف قواعد وشروط العقود الطويلة الأجل . وكما سبق التنويه ، خففت بعض البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو من المدفوعات مقابل الامتيازات ومن التدابير الضريبية المماثلة بغية المحافظة على استمرار الانتاج ، وعلى الاخص في الحقول ذات الإنتاجية الحدية ، والمحافظة على التزامات الاستكشاف الحالية أو اجتذاب رؤوس أموال جديدة . واتخذت في البلدان النامية تدابير مشابهة رغم أن تنفيذها كان أبطأ بسبب حساسيتها من الناحية

السياسية ، وبسبب عدم التيقن المحيط بمستوى الأسعار في المستقبل وآثار هذه التغييرات في الأجل الطويل . ومع ذلك ، أعلن أكثر من ٢٠ بلدا ناميا في نهاية عام ١٩٨٦ عن إعادة النظر في عقودها الطويلة الأجل . وكان هناك عدة بلدان نامية أخرى بسبيلها لتفعل نفس الشئ(١٣) . ولايزال من غير الواضح ما إذا كانت هذه العملية ستتلوها زيادة في التدفقات الرأسمالية أم لا ، سواء من حيث القيمة المطلقة أو النسبية بالمقارنة بالبلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو . على أن التصريحات التي أدلى بها مؤخرا مديرو الاستكشاف في شركات نفطية عبر وطنية رئيسية(١٤) ، وما ظهر من اهتمام بالاستكشافات الجديدة خلال عام ١٩٨٦ هي عوامل تشير الى تحول الجهود في اتجاه البلدان النامية ، التي تقل دائما تكاليف الاستكشاف والإنتاج فيها عن مثيلتها في الاقتصادات المتقدمة النمو . وفي الوقت نفسه يبدو أن هناك إتجاه للابتعاد عن عمليات الاستكشاف في المناطق البحرية نظرا لتكلفة عمليات المسح الجيوفيزياثي والحفر الاستكشافي والإنتاجي وتنمية الإنتاج في المناطق المكتشفة . وبما أن الأرباح تتأثر الى حد كبير بمستوى أسعار النفط وما تشهده من تقلبات ، فقد يتعين على البلدان المضيفة والشركات عبر الوطنية أن تستكشف إمكانية تضمين العقود الطويلة الأجل أحكاما أكثر مرونة .

وخلافا للاتجاهات السائدة في البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، حافظت بعض البلدان النامية ومنها أنغولا والبرازيل والهند بل زادت من حجم خططها للاستثمار في مجال استكشاف النفط وتنميته . وسجلت في السنوات الأخيرة زيادات كبيرة أيضا في إنتاج الغاز الطبيعي والفحم والطاقة النووية ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة .

آثار الانتاج المتوقع للنفط في مجال السياسة العامة

أعدت في الماضي القريب مجموعة متنوعة من الاسقاطات المتعلقة بالطاقة في إطار تصورات مختلفة لأسعار النفط . وتشير هذه الاسقاطات الى إنعكاس الاتجاهات السائدة في مجالي الاستهلاك والانتاج مؤخرا . ومن المتوقع أن تحدث زيادات سنوية صغيرة في استهلاك النفط في البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، وزيادات أكبر في استهلاك النفط في العالم النامي .

وللمحافظة على معدل إنتاج النفط في البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا أو زيادته ثمة حاجة لاستثمارات كبيرة . وقد تلزم بعض الزيادة في الانتاج لسد احتياجات

الطلب المحلي . على أن الاستعاضة بالغاز الطبيعي والطاقة النووية عن النفط في الاتحاد السوفياتي قد يكون لها أثر كبير على الإمدادات المتاحة للتصدير . ومن المتوقع أن يكون انتاج النفط في البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو في الأجل المتوسط أقل بشكل ملحوظ من مستويات الانتاج في الآونة الأخيرة ، بسبب الانخفاض الطبيعي في انتاجية الحقول الحالية ، واستمرار انخفاض معدلات جهود الاستكشاف والتنمية . ولم تتح أسعار الطاقة المرتفعة في نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات استثمارات كبيرة في الاحتياطيات النفطية الجديدة وحسب ، وإنما اتاحت أيضا تطبيق تقنيات استخراج ثانوية ومحسنة وباهظة التكلفة في الحقول الحالية .

ويتوقع أن ينخفض الانتاج في المملكة المتحدة والولايات المتحدة على السواء الى أقل من المستويات الحالية حتى لو استقرت الاسعار . وثمة توافق آراء عام مؤداه أن انتاج الولايات المتحدة لا يمكن أن يستمر عند مستوياته الحالية ما لم ترتفع أسعار النفط ارتفاعا كبيرا . وإضافة الى ذلك ، فبما أن استكشاف وتنمية الحقول النفطية الجديدة يتطلبان فترة طويلة قبل بلوغ مرحلة الإنتاج ، خاصة في المناطق البحرية والمناطق القطبية الصعبة ، فسوف تكون هناك حاجة لجهود وفترات كبيرة من أجل إعادة بناء قدرات الصناعة النفطية . ويعتقد كذلك أن قطاع المملكة المتحدة في بحر الشمال كاد أن يصل ذروة طاقته الانتاجية حتى قبل أن ينخفض سعر النفط . ومن المحتمل أن يعوق إنخفاض أسعار النفط عمليات الاستكشاف والتنمية في هذا القطاع وكذلك في قطاع النرويج . ولكن يمكن توقع حدوث زيادة في انتاج هذه المناطق من بحر الشمال في الأجل المتوسط .

ونتيجة لزيادة الاستهلاك في البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو واحتمال الانخفاض في انتاجها النفطي الذاتي ، يحتمل أن يتزايد اعتماد هذه الاقتصادات على النفط المستورد من البلدان النامية . ونظرا لأن معظم الاحتياطيات النفطية المؤكدة في العالم موجودة في الشرق الأوسط ، فإن الإمدادات الإضافية لابد أن تأتي أساسا من هذه المنطقة . أما البلدان النامية الأخرى المصدرة للنفط بما فيها اندونيسيا ونيجيريا ، فرغم أنها تنتج في الوقت الحالي أقل كثيرا من طاقتها ، فسوف تحتاج الى معظم الإمدادات الزائدة لسد احتياجات الاستهلاك المحلي . ويسود موقف مماثل في عدة بلدان منتجة للنفط وبلدان مستوردة للنفط من جرّاء الانخفاض المستمر في جهود الاستكشاف ، وتناقص استثمار الشركات النفطية عبر الوطنية والندرة العامة في القدرات المالية والتقنية في كثير من هذه البلدان .

وينتظر أن يظل سوق النفط العالمي محتفظا بتقلبه ، نظرا لما يرتبط به من تكاليف استثمارية وفترات فاصلة بين الاستثمار واستعادة التكاليف وهياكل سوقية .

إن كثافة رأس المال في عملية الانتاج تجعل السوق النفطية سوقا متقلبة بطبعها . وفي فترات الكساد الاقتصادي ، تميل أسعار النفط الى الانخفاض بسبب القدرة الانتاجية الزائدة والاختلافات الكبيرة في التكاليف الحدية . أما في فترات النمو فتميل الاسعار الى الارتفاع بسبب عدم المرونة نفسها التي يتسم بها الانتاج وارتفاع التكاليف الحدية . ومن الناحية التاريخية ، كان الانتاج والاستكشاف يخضعان لتأثير كبير إما من جانب حفنة قليلة من شركات النفط عبر الوطنية أو ، مؤخرا جدا ، لسيطرة الحكومات . أما في جانب الاستهلاك ، فقد كانت ضرائب الانتاج أو رسوم الاستيراد تستخدم كمصدر مهم للإيراد الحكومي أو لحماية مصادر الطاقة المحلية .

والنتيجة الإجمالية لهذه التدخلات هي أن ثلثي إمدادات سوق النفط خارج نطاق البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا تأتي في الوقت الحاضر ممن يملكون احتياطات نفطية محدودة ومرتفعة التكلفة ، تمت تنميتها باستثمارات هائلة . أما أصحاب الاحتياطات منخفضة التكلفة والوفيرة فيمدون السوق بالباقي تاركين حاليا على الاقل ١٠ مليون برميل في اليوم من الطاقة الإنتاجية المغلقة المنخفضة التكلفة . ويحدث سوء تخصيص الموارد الاستثمارية النادرة هذا في فترات ارتفاع شديد والانخفاض الشديد في أسعار الفائدة . وهو قد أدى الى تركيز الموارد في البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو في وقت يلهث فيه العالم النامي سعيا وراء الاستثمار الرأسمالي سواء من المصادر الحكومية أو المصادر الخاصة . وبالاضافة الى ذلك ، فإن الاستثمارات المرتفعة التكلفة لا تقتصر على النفط وحده ، بل تنسحب أيضا على مصادر الطاقة الاخرى التي تتميز بكثافة استخدام رأس المال ، مثل الطاقة النووية ، التي تُبَرر جدواها الاقتصادية دائما بالارتفاع المتوقع في أسعار النفط في المدى الطويل ، والمخاوف من الاعتماد على الاستيراد ، بينما يجري في كثير من الاحيان تجاهل مشاكل الاعطاب والتخلص من النفايات والتكاليف المرتبطة بذلك ، فضلا عن احتمالات وقوع حوادث خطيرة وخيمة العواقب من ناحية السلامة .

وخلال فترة ارتفاع أسعار النفط في السبعينات لم تجد الدعوات المتكررة من جانب البلدان المستهلكة للتفاوض وتحقيق الاستقرار أُذنا صاغية لدى البلدان المنتجة . وثمة دعوات مماثلة صدرت من جانب البلدان المنتجة خلال فترة انخفاض أسعار النفط في الثمانينات ماتزال تلقى التجاهل من جانب البلدان المستهلكة . وفي هذه

الظروف ، يظل اقتراح الامين العام المقدم في الدورة العادية الثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ١٩٨٦ ، محتفظا بأهميته . إن مخاطر استمرار عدم التيقن من حالة الطاقة على الصعيد الدولي تتطلب المعالجة . فالاستثمارات في مجال الطاقة هي بطبيعتها استثمارات طويلة الاجل ، والتقلبات المفرطة تؤدي الى فقدان الثقة في المؤشرات السعرية مما ينتج عنه اضطرابات في السوق . أما إذا بُدئ في إجراءات مناقشات بشأن طرق وأساليب تحسين رصد وتحليل حالة الطاقة على الصعيد الدولي فسوف تعم الفائدة جميع الاطراف .

الحواشي

(١) صحيفة Petroleum Intelligence Weekly ، المجلد الرابع والعشرون ، العدد ١ ، (٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥) ، الصفحة ٨ .

(٢) أدى انتشار هذه الممارسات في صيف سنة ١٩٨٥ بالمجلس التنفيذي الوزاري لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (الاوبك) الى اصدار تقرير في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ بشأن "الممارسات التسويقية السيئة" ، انظر صحيفة Petroleum Intelligence Weekly ، المجلد الرابع والعشرون ، العدد ٤٢ ، ٢١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ ، الملحق الخاص .

(٣) مقتطف من نشرة "الاوبك" (OPEC Bulletin) ، المجلد السادس عشر ، العدد ١٠ (فيينا : كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ - كانون الثاني/يناير ١٩٨٦) ، الصفحة ٥ .

(٤) توقفت ، مثلا ، بعض دوائر خدمات الابلاغ عن الاسعار الرئيسية عن إعداد قوائم بأسعار النفط الخفيف لشبه الجزيرة العربية قرب نهاية السنة ، أو عمدت الى وصف هذه الاسعار بأنها "متصورة" . ولم تنشر ، بعد ذلك ، سوى القيمة الصافية المقدرة لهذه الانواع من النفط الخام .

(٥) صحيفة Petroleum Intelligence Weekly ، المجلد الخامس والعشرون ، العدد ٢٦ (٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦) ، الصفحة ١ .

(٦) يجري حاليا في لندن بيع وشراء عقود التوريد الآجل للنفط الغاز وخام النفط ، وتلك المتعلقة بالغازولين وزيت الوقود رقم ٢ ، والنفط الخام في نيويورك .

الحواشي (تابع)

وبسبب تماثل المواد الداخلة في التعامل في حالتي النفط الخام (من نوعي برنت بلند ووست تكساس انترميدياد) وزيت الوقود الخفيف (نفط الغاز وزيت الوقود رقم ٢) وتماثل الشروط التعاقدية بين لندن ونيويورك ، تقلل الموازنة من تقلبات الاسعار في كلتا السوقين للحد الادنى .

(٧) ارتفعت ارتفاعا كبيرا في أوروبا الغربية ، حيث استفاد الوسطاء وأصحاب المنازل وبعض أصحاب العمارات من انخفاض الاسعار في تخزين زيت التدفئة قبل زيادة الطلب التي تحدث عادة في الخريف بكثير .

(٨) وفي الولايات المتحدة ، بلغ الاستهلاك الناجم عن التحول من استعمال الغاز الطبيعي الى استعمال زيت الوقود المتخلف أقل من ٠٠٠ ٢٠٠ برميل في اليوم على مدار السنة . وخلافا لذلك ، فانه في الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ، عندما ارتفعت اسعار النفط الثقيل ، حل الغاز الطبيعي محل نحو ٠٠٠ ٥٠٠ برميل في اليوم من زيت الوقود المتخلف انظر صحيفة Petroleum Intelligence Weekly ، المجلد الخامس والعشرون ، العدد ٢١ (٢٦ أيار/مايو ١٩٨٦) ، الصفحة ٤ .

(٩) شكلت مبيعات الفحم المستخدم لتوليد البخار الدولية في سوق التسليم الفوري في منتصف تموز/يوليه ما بين ٦٠ و ٧٠ في المائة من اجمالي انشطة السوق المتصلة بالفحم ، وهو ما يزيد كثيرا حتى عن العام الماضي . وبالمثل ارتفع عنصر مبيعات الغاز الطبيعي في سوق التسليم الفوري في الولايات المتحدة من نحو ثلث المجموع في سنة ١٩٨٥ الى أكثر من النصف في سنة ١٩٨٦ .

(١٠) صحيفة Petroleum Intelligence Weekly ، المجلدان الخامس والعشرون والسادس والعشرون ، اعداد مختلفة . وحالت ايضا الى حد ما القوانين التنظيمية مثل قانون استخدام الوقود في الولايات المتحدة ، دون استعمال بديل لزيت الوقود الثقيل .

(١١) مثلا ، ازيلت أو خفضت مدفوعات الاتاوة في كندا والولايات المتحدة .

(١٢) صحيفة Petroleum Economist ، كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، الصفحة ٤٤٤ .

الحواشي (تابع)

(١٣) مثلا ، قدمت مصر شروطا جديدة ، عندما طرحت في مناقصة دولية مساحة شاسعة في الصحراء الغربية ، غرب منخفض القطارة . وشملت هذه الشروط زيادة المبلغ المخصص لاستعادة التكاليف الى ٥٠ في المائة من الانتاج بالمقارنة بنسبة ٤٠ في المائة التي تضمنتها العقود السابقة ، (انظر صحيفة Petroleum Economist ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، الصفحتان ٤٦١ و ٤٦٤) .

(١٤) مجلة Oil and Gas Journal ، حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، الصفحة ٢١ .

(١٥) انظر تقرير الأمين العام بشأن اتجاهات استكشاف الطاقة وتنميتها في البلدان النامية (A/41/383-E/1980/101) .

الفصل السادس

النمو الاقتصادي والتجارة في الصين وأوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

خلال النصف الاول من الثمانينات ، كان النمو الاقتصادي في معظم بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، في المتوسط ، أقل منه خلال السنوات الخمس السابقة . وتباطأ المعدّل السنوي لزيادة الناتج الكلي في أوروبا الشرقية من ٣,٩ في المائة في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ الى ٢,٢ في المائة في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، ومن ٤,٢ في المائة الى ٢,٢ في المائة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وفي معظم بلدان أوروبا الشرقية ، ظل الاداء متخلفا بكثير عن أهداف الخطة للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ . وكان هذا الاداء المتعثر نسبيا واسع النطاق داخل البلدان . وفي كل بلد تتوفر بياناته ، تخلفت خطى التوسع في الزراعة والتشييد والصناعة عن أهداف الخطة ، وأدّى ذلك في كثير من الحالات الى النيل من انجازات أواخر السبعينات . وبالإضافة الى ذلك ، طرأت تغييرات ملحوظة من سنة لاخرى على المستويات المسجلة للنشاط الاقتصادي . وتتسم العوامل الاساسية الكامنة وراء التقلبات الاقتصادية والاداء المتواضع نسبيا بالتعقيد . فهي تتراوح بين طائفة عريضة من المعوقات الاساسية الداخلية والخارجية ، بعضها خارجي في المقام الاول ، وبين معوقات أخرى جاءت نتيجة لخيارات السياسة العامة .

ويمثل منتصف الثمانينات خطا فاصلا غير معتاد ، إذا كان هذا موافقا للغرض ، في السياسات الإنمائية للبلدان الاوروبية ذات الاقتصاد المخطط مركزيا . فهذه الفترة أولا هي فترة المناقشات الواسعة للسياسة العامة فيما يتعلق بوضع الخطط الجديدة المتوسطة الاجل ، التي تغطي في جميع هذه البلدان السنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٠ وتتزامن ، من حيث المبدأ ، عن طريق العامل المنسق للنوايا التجارية داخل المجموعة . وعلى هذا النحو ، يتيح إطار وضع الخطة المتوسطة الاجل الفرصة لإجراء تقييم تقريبي للاداء الاقتصادي الاخير ولإعادة دراسة اتجاهات السياسة الاقتصادية الحالية والمرتقبة .

وكثيرا ما يتأثر التعمق في مناقشة السياسة العامة لجميع مشاريع الخطط المتعاقبة تأثرا شديدا بالخبرة المكتسبة من الخطط التي فرغ من تنفيذها . وفي إطار التطورات غير العادية التي استجدت في أوائل الثمانينات ، فقد أظهرت هذه الخطط خصائص فريدة نتيجة حدوث اختلالات اقتصادية داخلية مختلفة ، واختلالات اقتصادية خارجية

على وجه الخصوص ، كان يتعذر التنبؤ بمعظمها وقت صياغة هذه الخطط وإقرارها . وهذه الفترة بالذات في دورة التخطيط المتوسطة الأجل تعتبر غير عادية أيضا لانها تتزامن مع حدوث تحولات في المؤسسات الاقتصادية ، والإدارة والسياسات الهيكلية لكثير من هذه البلدان ، بما فيها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

ثانيا ، تتسم فترة منتصف الثمانينات بالاستخدام التجريبي لأدوات مختلفة وجديدة للسياسة العامة وخصائص مؤسسية وإدارية جديدة ومختلفة أيضا ، كما تتسم بإعادة صياغة استراتيجيات التنمية وأهداف النمو . ويرجع التجريب وإعادة الصياغة لأسباب عدة يبرز منها سببان . فقد أدت خيارات السياسة الاقتصادية الصعبة التي تعيّن الأخذ بها على أساس طارئ في أوائل الثمانينات ، نظرا لاختلالات المدفوعات الخارجية ، أساسا ، الى الدعوة للأخذ بسياسات وبناء مؤسسات أكثر مرونة يمكنها أن تدعم طموحات النمو الأرحب . كما يجري العمل على إحداث تغييرات منهجية للسيطرة على تباطؤ النمو الطويل الأجل بصورة جلية في كثير من أعضاء المجموعة المتقدمين صناعيا . ولا تؤثر هذه الجهود على كل بلد على حدة فحسب ، بل تؤثر أيضا ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، على التعاون الاقتصادي الإقليمي في إطار مجلس التعاضد الاقتصادي .

وتختلف التجارب الأخيرة والأولويات الإنمائية واهتمامات السياسة العامة للصين اختلافا كبيرا عن خبرات وأولويات واهتمامات معظم الأعضاء الأوروبيين في المجموعة . ففي خلال أوائل الثمانينات ، كان الأداء الاقتصادي للصين نشطا الى أبعد حد . وقد نشأ ذلك بصفة خاصة من حدوث تغييرات في السياسة الداخلية وتحولات تدريجية في المؤسسات . وقد نقلت تلك التغييرات والتحولات معا الاقتصاد الصيني من كيان مخطط تخطيطا صارما الى كيان يعزز فيه تدريجيا صنع القرارات اللامركزية . غير أن الحالة في منتصف الثمانينات بات يشوبها الاختلال والازدواجية ، إذ لا يزال القطاع الصناعي الحضري يدار في الغالب الأعم عن طريق التخطيط المركزي خلافا للقطاع الريفي ، الزراعي الى حد كبير .

وبالنظر الى وجود اختلافات ضخمة في الأداء والأهداف والمؤسسات وأدوات السياسة العامة في المجال الاقتصادي ، يدرس الفرع الأول من هذا الفصل إطار الخطة المتوسطة الأجل للاقتصادات الأوروبية المخططة في حين يعالج الفرع الثاني الاقتصاد الصيني . ويركز اهتمام خاص على التغييرات التي طرأت على الآليات والسياسات الاقتصادية والى الاختلالات التي سادت في منتصف العقد .

البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا في أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

اهتمامات السياسة العامة والخطط المتوسطة الأجل من أوائل الثمانينات

تميّزت خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ بموضوعين رئيسيين[(١)] . ففي معظم بلدان أوروبا الشرقية ، أعطت هذه الخطط أعلى أولوية الى تصحيح الاختلالات الخارجية الحاصلة في السبعينات . ونشأت تلك الاختلالات عن مجموعة من الأسباب ، منها : التدهور الخطير في معدلات التبادل التجاري فيما يتعلق بالروبل القابل للتحويل والعملات القابلة للتحويل على حدّ سواء خلال النصف الثاني من السبعينات ؛ والمعوقات التي صادفها عرض السلع الأوّلية الرئيسية داخل منطقة مجلس التعاضد الاقتصادي مما تعيّن موازنته عن طريق منافذ أخرى بأسعار مختلفة ؛ فضلا عن الأخطاء في تقدير السياسات الاقتصادية الخارجية ، بما في ذلك افتراض أن الاضطرابات التي أحدثتها الصدمة الأولى لأسعار النفط في منتصف السبعينات ستكون شذوذا مؤقتا وليست بداية تحولات أكثر عمقا في العلاقات الاقتصادية العالمية .

وكان الأمل يحدو بعض المخططين في تخفيف حدة هذه القيود الخارجية من خلال الإسراع بتنفيذ برامج الأهداف الطويلة الأجل للتعاون الاقتصادي التي كان يعدها أعضاء مجلس التعاضد الاقتصادي منذ منتصف السبعينات . ولم يكن من المتوقع لبرامج الأهداف هذه أن تساعد في تخفيف من حدة مشاكل العرض في مجالات حيوية للانتاج (ولا سيما أنواع الوقود والمواد الخام) والخدمات (وبخاصة النقل) ، كما قصد بها أيضا أن تحفز وتزيد خطى التخصص ذي القاعدة العريضة للانتاج داخل مجلس التعاضد الاقتصادي . وساد الاعتقاد بأن إقامة روابط أكثر تعقيدا عن طريق التخصص في عدد متزايد من الأنشطة الاقتصادية ، شرط لا غنى عنه لاستعادة نمط التبادل التجاري الذي كان سائدا في مجلس التعاضد الاقتصادي أثناء معظم الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية : القيام أساسا بمبادلة أنواع الوقود والمنتجات الصناعية الأوّلية من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بآلات ومنتجات مصنوعة أخرى من أوروبا الشرقية .

وقد احتل تصحيح الاختلالات الداخلية المرتبة الثانية بعد الاهتمام بتحسين القطاعات الخارجية ؛ بل ان معظم البلدان كانت تأمل في إحكام السيطرة على الاستثمار الداخلي والطلب الاستهلاكي على حدّ سواء من خلال تحويل الموارد الى قطاعات التصدير ، وتخفيض الطلب المحلي على الواردات ، وكان هذا يُعد ضروريا لتلبية الاحتياجات الخارجية ، ولخلق بيئة أفضل للتجريب الاقتصادي ولنمو الانتاجية . وكان من المقرر في حدود ما تسمح به المعوّقات الخارجية أن يزيد معدل الانتقال من النمط الواسع للتنمية

الاقتصادية ، الذي يعتمد أساسا على زيادة عرض عوامل الانتاج بصورة مطردة ، الى النمط الأكثر كثافة للنمو الاقتصادي ، الذي تنشأ فيه الزيادات في القيمة المضافة عن المكاسب التي تتحقق في المقام الأول في انتاجية عوامل الانتاج .

وقد نشأ هذا الترتيب للأولويات في اهتمامات السياسة العامة من التجارب السلبية التي شهدتها أواخر السبعينات والتوقعات المتعلقة بالبيئة الاقتصادية المرتقبة . وتضمنت هذه التوقعات تباطؤ طويل الأجل في نمو القوى العاملة ؛ وإضافة الى التوسع المحدود في نفقات الاستثمار ؛ والقيود المفروضة على توزيع رؤوس الأموال المتوفرة بين القطاعات ، بما في ذلك توزيعها بين المجالات المادية وغير المادية ؛ وحدوث مزيد من التدهور في معدلات التبادل التجاري لأوروبا الشرقية ؛ وهدف السياسة العامة المتمثل في التخلص من الديون السابقة ؛ ومشاكل تسويق الصادرات التي تواجهها المصنوعات ، بالنظر الى ضعف الطلب الذي كان يكتنف الاقتصاد العالمي في ذلك الحين .

وبالنظر الى هذه المعوقات التي كان يتوقع أن تعوق النمو ، كان من المقرر تأمين زيادة في ناتج الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ بفضل الزيادة في الانتاجية الى حدّ كبير . وكانت تلك المكاسب متوقعة من مجموعة من التعديلات التنظيمية ، وتكثيف استخدام رؤوس الأموال المتاحة ، بما في ذلك استخدام التكنولوجيا المستوردة ، والتغيرات في أساليب تخطيط الاقتصاد الكلي ، وإدارة الاقتصاد الجزئي بصورة أكثر مرونة ، وتعبئة القوى العاملة وتزويدها بحوافز أفضل ، واستخدام رؤوس الأموال في أغراض التعمير والتحديث والاتمته بدلا من زيادة الطاقة الفعلية ، والى جانب تخفيض كثافة المواد الأولية والوقود المتعلقين بالناتج ، وتحسين نوعية العرض المحلي وعرض الصادرات ، ونقل التقدم التكنولوجي بصورة أسرع .

وكانت المعوقات الخارجية للاتحاد السوفياتي تختلف اختلافا ملحوظا لسببين على الأقل . أولهما ، ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية حقق مكاسب كبيرة في معدلات تبادله التجاري ، وتمكن من زيادة روبلاته وحصائله من العملات القابلة للتحويل ، وبخاصة بزيادة الإمدادات من الغاز والنفط . وثانيا ، فإن مستوى ديون ذلك البلد بالنسبة لحجمه وثروته وإمكاناته الاقتصادية كان أقل بكثير من مستوى ديون معظم بلدان أوروبا الشرقية . ومع ذلك ، تعرّض الاتحاد السوفياتي أيضا الى معوقات خارجية معينة . فقد كان يتعين تعويض الانتكاسات المتتابعة في المحصول عن طريق الواردات ، ولا سيما حبوب العلف ؛ إضافة الى الحاجة المتزايدة الى تحديث المصانع

والمعدات عن طريق استيراد التكنولوجيا المتقدمة ؛ وما نشأ عن طاقة الانتاج من معوقات لمستويات الناتج الممكن من النفط الخام ، ومن ثمّ للسلعة الرئيسية التي تحقق إيرادات خارجية . ولهذه الاسباب ، انتهجت جميع الاقتصادات الاوروبية المخططة سياسات اقتصادية حذرة .

أهداف الخطة وانجازاتها في أوائل الثمانينات

يثبت تقييم الاداء الاقتصادي في الآونة الاخيرة ، بالنسبة لخطط الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، والمناقشات المكشفة للسياسات قبل وضع الخطط في صيغة نهائية أن واضعي السياسات بات يساورهم قلق شديد بشأن تباطؤ النمو في أوائل الثمانينات . ويرى البعض في قصور النتائج عن الغايات من جوانب متعددة رغم الخطط "الميسّرة" المعتمدة للفترة ١٩٨١-١٩٨٥ ، فرصة لمواصلة التجارب وتعويض ما فات من خلال إجراء تغييرات في السياسات والمؤسسات ووسائل السياسة .

ويوضح الجدول السادس - ١ أن بلغاريا وحدها هي التي حققت المعدل المخطط لنمو الناتج الاجمالي بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٥ . فباستثناء الزراعة في الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، لم يتجاوز القطاعان الصناعي والزراعي الحجم المخطط في أي من البلدان التي تتوفر بشأنها بيانات نهائية . وبالنسبة للبلدان التي أقرت نطاقات (مثل تشيكوسلوفاكيا) ، قارب معدل التوسع الحد الادنى في أحسن الاحوال . وعلى الرغم من أن انخفاض الاداء عن الخطة في مجالي الزراعة والصناعة كان أقل بروزا في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية منه في بلدان اوروبا الشرقية كمجموعة ، ظلت الانجازات أدنى كثيرا من توقعات واضعي السياسات في أوائل الثمانينات (عندما كان من الممكن مراعاة أثر الزيادات الكبيرة في معدلات التبادل التجاري حتى عام ١٩٨٤) .

وبالنسبة لأغلبية أعضاء المجموعة ، تميزت الفترة ١٩٨١-١٩٨٣ بالبطء في معدلات النمو بالمقارنة بالسبعينات[٢] . فقد انخفض معدل النمو من ٥ في المائة تقريبا في عام ١٩٧٨ الى أقل من ٢ في المائة في عام ١٩٨٢ بالنسبة للمجموعة ككل . وفي بولندا ، جاء ذلك جزئيا من التقلص الملحوظ في النشاط الاقتصادي . بيد أن النمو السلبي حدث أيضا في عدة بلدان أخرى ، بالنسبة لعام واحد على الاقل من الاعوام التي شملتها الملاحظة . وقد أسفر عام ١٩٨٢ عن أدنى معدل للنمو سجل في فترة ما بعد الحرب بالنسبة لكل هذه البلدان تقريبا . وإن بدأ تحول في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وأوروبا الشرقية في النصف الثاني من عام ١٩٨٣ . وتعزز هذا الانتعاش بشكل ملحوظ في عام ١٩٨٤ ، فساعد جزئيا على حسن الاداء بالصورة غير العادية التي شهدها مجال الزراعة[٣] ، ولكن النمو تناقص تدريجيا بشكل واضح في عام ١٩٨٥ .

الجدول السادس ـ ١ البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا في أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية : معدلات مختارة للنمو الفعلي والمخطط للاقتصاد الكلي في الاجل المتوسط ، ١٩٧٦-١٩٩٠

	الدخل القومي (أ)				الناتج الصناعي الإجمالي (ب)				الناتج الزراعي الإجمالي (ج)			
	١٩٧٦-١٩٨٠		١٩٨١-١٩٨٥	١٩٨٦-١٩٩٠	١٩٧٦-١٩٨٠		١٩٨١-١٩٨٥	١٩٨٦-١٩٩٠	١٩٧٦-١٩٨٠		١٩٨١-١٩٨٥	١٩٨٦-١٩٩٠
	الفعلي	المخطط	الفعلي	المخطط	الفعلي	المخطط	الفعلي	المخطط	الفعلي	المخطط	الفعلي	المخطط
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٤,٢	٣,٤	٣,٦ (د)	٤,٣ (هـ)	٤,٥	٤,٧	٣,٧	٤,٦	١,٧		١,١	٢,٥
البانيا	٤,٦	٦,٢-٦,٥	٣,٠	٦,٢-٦,٥	٦,٠	٦,٣-٦,٦	٤,٩	٥,٢-٥,٥	٣,٩	٤,٥-٥,٧	٢,٥	٦,٢-٦,٥
بلغاريا	٦,١	٣,٧	٣,٧	٥,٤	٦,٠	٥,١	٤,٣	٤,٦-٥,٤	٢,١	٣,٤	١,٢	١,٩
بولندا	١,٢	٠٠	٠,٨-	٣,٢	٤,٧	٠٠	٠,٤	٣,١	٠,٥	٠٠	٠,٥-	٢,٠
تشيكوسلوفاكيا	٣,٧	٢,٦-٣,٠	١,٨	٣,٤-٣,٥	٤,٧	٣,٤-٣,٧	٢,٧	٢,٨-٣,٤	١,٧	١,٨-٢,٢	١,٨	١,٢-١,٤
الجمهورية الديمقراطية الالمانية	٤,١	٥,١	٤,٦	٤,٦	٥,٠	٥,١ (و)	٤,١	٣,٧-٤,١ (و)	٠,٤	٠,٧-٠,٩ (هـ)	٢,٢	١,٥ (ز)
رومانيا	٧,٣	٧,١	٤,٤	٩,٩-١٠,٦	٩,٥	٧,٦	٤,٠	٧,٥-٨,٣	٤,٨	٤,٥-٥,٠	٢,٠	٦,١-٦,٧
هنغاريا	٣,٢	٢,٧-٣,٢	١,٣	٢,٨-٣,٢	٣,٤	٣,٥-٤,١	٢,٢	٢,٧-٣,٠	٢,٩	٢,٣-٢,٨	٢,٢	١,٤-١,٩
اوروبا الشرقية (ح)	٣,٩	٣,٤-٣,٨	٢,٢	٥,٢	٥,٥	٣,٨-٤,٢	٢,٨	٤,٤	١,٨	٢,١-٢,٧	١,١	٢,٧
المجموع (ح)	٤,١	٣,٤-٣,٥	٣,٢	٤,٦	٤,٨	٤,٤-٤,٦	٣,٤	٤,٦	١,٧	٢,٤-٢,٦	١,١	٢,٧

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للامانة العامة للامم المتحدة ، استنادا إلى المنشورات الاحصائية الوطنية ، والخطط وتقارير انجازها .

حواشي الجدول السادس - ١

(أ) الدخل القومي المنتج ، باستثناء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، حيث تشير المعدلات المخططة إلى الدخل القومي المستخدم محليا .

(ب) اجمالي قيمة الناتج بالاسعار الثابتة ، فيما عدا الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، حيث تشير بيانات الخطة إلى قيمة انتاج السلع الاساسية (أي الناتج الاجمالي مطروحا منه العمل الجاري) .

(ج) التغيير في متوسط ناتج السنوات الخمس عن متوسط السنوات الخمس السابقة معبّرا عنه بوصفه معدلات سنوية مركبة .

(د) كان المعدل الفعلي لصافي الناتج المادي المستخدم هو ٣,١ في المائة . والبيانات الخاصة بالفترة ١٩٨١-١٩٨٥ ككل وبيانات عام ١٩٨٥ المتعلقة بالناتج الاجمالي ومكوناته ، والصادرة في الحولية الاحصائية لعام ١٩٨٥ ، لا تتفق تماما مع البيانات السنوية ومتوسطات الفترة ١٩٨١-١٩٨٤ المنشورة في الحوليات السابقة .

(هـ) تقديرات .

(و) انتاج السلع الاساسية .

(ز) مقدرة استنادا إلى الناتج الفردي أو الاجمالي المسقط للمحاصيل والماشية .

(ح) باستثناء البانيا ومع افتراض متوسط معدلات النمو السنوية التالية عن الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ بالنسبة لبولندا : صفر إلى ١ في المائة للدخل القومي ، ٠,٥ إلى ١,٥ في المائة للناتج الصناعي ، و ١,٥ إلى ٢,٥ في المائة للناتج الزراعي .

وتميّز الخطط الجديدة وما يتصل بها من مناقشات السياسة الرسمية بين العوامل المحلية والخارجية بوصفها أسبابا تفسر تفاوت التطورات في أوائل الثمانينات . أما العوامل الخارجية الاساسية التي تساعد على تفسير الاداء الضعيف نسبيا لاغلبية الاقتصادات الاوروبية المخططة : فهي (أ) تفاقم التدهور الملحوظ في معدلات التبادل التجاري ، لاسيما في المعاملات بالروبل القابل للتحويل ؛ (ب) النجاح المتواضع المحرز في دعم الاداء بالنسبة للتصدير ، ويبدو أنه وجه بدرجة كبيرة إلى تدابير الطوارئ لوقف استنزاف الاحتياطي من العملات القابلة للتحويل ؛ (ج) ضعف الطلب خلال عام ١٩٨٣ ، خاصة في اوروبا الغربية ، مما عرقل جهود توسيع التجارة بالعملات القابلة للتحويل ؛ (د) بالنسبة لبعض البلدان ، القيود التي فرضها ارتفاع أسعار الفائدة على سياسات الاقتصاد الكلي المحلية ، والارتفاع النسبي لمعدل المديونية بالعملات القابلة للتحويل بالنسبة لحصائل الصادرات وضآلة كمية الاموال الجديدة التي يمكن الحصول عليها في الظروف المالية العالمية للفترة ١٩٨١-١٩٨٣ ؛ (هـ) تدهور المناخ السياسي بالنسبة للعلاقات بين الشرق والغرب على نحو غير متوقع (مما خفض حجم المبادلات التجارية وتدفقات رأس المال ؛ (و) الانصراف الفعلي عن نهج برمجة الاهداف عندما بدأ تركيز السياسات الاقتصادية الوطنية على تدابير التكيف الطارئة بدلا من التغييرات الهيكلية .

ولم تكن القيود المحلية أقل حدة في عدد من البلدان . فبالرغم من التخفيض المزمع لزيادة الطلب الاجمالي ، لم تحقق معظم البلدان زيادات الكفاءة المتوقعة من تخصيص أفضل للموارد وتعديل شكل الناتج . فقد ثبت أن من الصعب إعادة تخصيص موارد الاستثمار ، وإبقاء تكوين رأس المال عند المستويات المخططة وتحقيق أهداف الكفاءة ، مما جعل معدلات النمو المخفضة ، بل السلبية ، في مجال الاستثمار تؤدي إلى اختناقات كان واضعو السياسات يأملون في حلها عن طريق تخفيض النمو . وقد زاد ذلك من حدة الاختناقات في العرض المادي ؛ وأدى أيضا إلى تباطؤ في تجديد واستبدال الاصول الثابتة[٤] ، مع بقاء نسبة رأس المال إلى الناتج عند مستوى بالغ الارتفاع بصورة عامة أو تدهورها في بعض الحالات ، مع عرقلة التخفيضات المزمعة في المشاريع الانتاجية الجارية ، التي استمر ارتفاع حجمها في كل البلدان تقريبا[٥] ، كما تسبب الاستخدام المكثف والمطوّل للمعدات الانتاجية المتزايدة في التقادم في ارتفاع حاد في نفقات اصلاح المعدات[٦] .

ولا يمكن تعميم الحالة الموضحة أعلاه على جميع الاقتصادات في كل مراحل تجربة الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ . ومع ذلك ، فالبلدان القليلة التي نجحت في تخفيض حجم الاستثمارات الجارية لم تتمكن من مواصلة هذا النشاط إلا بشكل مؤقت وفي قطاعات قليلة فقط(٧) . وعند منتصف العقد ، كان احتمال إسهام التخصيص الأفضل للموارد ، واستراتيجيات الاستهلاك المنقحة ، وتحقيق مزيد من الكفاءة في رأس المال ، في مقدمة مناقشات السياسة العامة مثلما كان الأمر قبل تنفيذ الخطط للفترة ١٩٨١-١٩٨٥ .

وانعكاسا للأولوية الممنوحة لتوليد فوائض للمدفوعات الخارجية عن طريق التجارة ، اتجه كل استخدام من استخدامات الدخل الاجمالي إلى توسع أقل بشكل ملحوظ من توسع الناتج الاجمالي . وعلى عكس الاختلافات التي لوحظت بين معدلات نمو الناتج الاجمالي واستخدامات الدخل في معظم فترة أوائل الثمانينات ، كان هناك بعض التقارب في جميع البلدان المعنية في عام ١٩٨٥ ، بصرف النظر عن سرعة النمو الكلية . ويعكس هذا التغيير في العلاقة بين معدلات نمو الناتج الشامل واستخداماته ، أولا وقبل كل شيء ، تزايد الحاجة إلى موارد للاستخدام المحلي ، حتى يستمر نمو الناتج ولو بنسبة متواضعة تتراوح بين ٣ و ٤ في المائة في السنة ، كما يعكس ما حدث من نكسات في قطاع التجارة . وقد سعت أغلبية البلدان إلى حماية المستهلك خلال معظم هذه الفترة ، وترتب على ذلك أن تجاوز نمو الاستهلاك عامة نمو التراكم (أي صافي تكوين رأس المال بما في ذلك التغييرات في المخزونات) (انظر الجدول السادس -٢) . واختلفت التغييرات في الاستهلاك الخاص والاستهلاك الاجتماعي داخل عنصر الاستهلاك . فبدلا من النمو الأسرع المعتاد لعنصر الاستهلاك الاجتماعي ، منحت عدة بلدان (من بينها الجمهورية الديمقراطية الالمانية ورومانيا وهنغاريا) أولوية مماثلة ، بل أكبر في أغلب الأحيان ، للاستهلاك الشخصي ؛ مما ترتب عليه تحوُّل في السياسة في بعض البلدان قد تكون علامة بدء اتجاه أطول بقاء . وفي بولندا ، أظهر الاستهلاك الاجتماعي نموا ايجابيا بينما انكمش الاستهلاك الشخصي . وفي بعض البلدان ، بما في ذلك بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا ، نما الاستهلاك الاجتماعي بسرعة أكبر أما تجارب البلدان الأخرى فتقع ضمن النمطين المذكورين أو تفتقر إلى اتجاه واضح .

وفي أوائل الثمانينات ، اتجه الاستهلاك الاجمالي إلى النمو بسرعة أكبر ، أو إلى الانكماش بشكل أقل من التراكم . وقد تغيرت هذه العلاقة عندما زادت سرعة نمو الناتج في أواخر عام ١٩٨٣ وفي عام ١٩٨٤ : بدأ توسع التراكم بصورة عامة بينما

تباطأ نمو الاستهلاك . وقد عكس ذلك أساسا إعادة تقييم دور الاستثمار في دعم الاداء الاقتصادي في الأجلين المتوسط والقصير وفي ضمان تقدم حقيقي نحو مسار للتنمية الاقتصادية يتسم بكثافة أكبر واستخدام أكفأ للموارد . فإذا أخذنا بالاستراتيجيات الواردة في خطط الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ، قد يزداد هذا الاتجاه وضوحا في السنوات المقبلة .

وينطوي الاداء الاقتصادي الشامل للمنطقة في الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ على اشارات قليلة إلى إمكان عكس اتجاه التباطؤ الكامن للنمو في السبعينات حاسما أو على أنه تم وضع الاسس اللازمة لتحقيق هذا التحول في المستقبل . وجدير بالذكر ، في هذا الصدد ، ان التطورات الايجابية التي حدثت في الفترة ١٩٨٣-١٩٨٤ تحققت أساسا عن طريق تخفيض الواردات وليس الصادرات ، وبفرض مبادئ توجيهية صارمة لتحقيق وفورات في الطاقة والمواد الخام ، كما تمت في بعض الحالات من خلال تعديلات جزئية في الآليات المؤسسية والتنظيمية . بيد أن التحسن الملحوظ في المحيط التجاري ، لاسيما في اوروبا الغربية ، لعب دورا هاما . فقد أثبتت التطورات ان هذه التدابير ، في حد ذاتها ، ليست خليقة بتوليد مكاسب مطردة فيما يتصل بالكفاءة . إذ لن يتحقق اعطاء دفعة قوية لسرعة النمو الاقتصادي إلا بتعزيز التغييرات الهيكلية بتوظيف استثمارات جديدة تشمل الاخذ بتكنولوجيات تتسم بالمزيد من الكفاءة والانتاجية .

الجدول السادس - ٢ البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا في اوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية : صافي الناتج المادي المنتج والمستخدم محليا
(متوسط الزيادة السنوية)

	صافي الناتج المادي المنتج	صافي الناتج المادي المستخدم	الاستهلاك (أ) اجمالي	الاستهلاك (أ) خاص	الاستهلاك (ب) اجتماعي	التراكم (ج)
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية						
١٩٨٠-١٩٧٦	٤,٣	٣,٨	٤,٧	..	..	٢,٢
١٩٨٥-١٩٨١	٣,٦	٣,١ (د)	٣,٩ (هـ)	..	..	٦,٧ (هـ)
١٩٩٠-١٩٨٦ (و)	٤,٣ (ز)	٤,١	..	..	٤,٦	..
١٩٨١	٣,٣	٢,٣ (د)	٤,٠	..	..	٠,٩
١٩٨٢	٣,٩	٣,٥ (د)	١,٢	..	..	١١,٠
١٩٨٣	٤,٢	٣,٦ (د)	٣,٢	..	٤,٦	٥,٠
١٩٨٤	٣,٢	٢,٦ (د)	٣,٩	..	٣,٥	١,٦-
١٩٨٥	٣,٥	٣,١ (د)	٣,٢	..	..	٢,٤
بلغاريا						
١٩٨٠-١٩٧٦	٦,١	٢,٨	٤,٠	٤,١	٤,٩	٠,١
١٩٨٥-١٩٨١	٣,٧	٣,٦	٤,٠	٣,٩	٤,٩	٢,٤
١٩٩٠-١٩٨٦ (و)	٥,٤	..	..	..	..	..
١٩٨١	٥,٠	٧,٧	٥,٣	٥,٠	٥,٥	١٤,٨
١٩٨٢	٤,٢	١,٩	٣,٧	٣,٦	٦,٥	٣,٣-
١٩٨٣	٣,٠	١,٢	٢,٩	٢,٥	٢,٥	٣,٦-
١٩٨٤	٤,٦	٥,٢	٤,٩	٤,٦	٥,٠	٦,٢
١٩٨٥	١,٨	٢,٣	٣,٣	٢,٦	..	٠,٨-

(يتبع)

الجدول السادس - ٢ (تابع)

	صافي الناتج المادي المنتج	صافي الناتج المادي المستخدم	الاستهلاك (أ) اجمالي	الاستهلاك (أ) خاص	الاستهلاك (ب) اجتماعي	التراكم (ج)
بولندا						
١٩٧٦-١٩٨٠	١,٢	-٠,٢	٤,٥	٤,٣	٥,٣	-١١,٨
١٩٨١-١٩٨٥	-٠,٨	-١,٦	-٠,٨	-١,٦	٤,١	-٤,٠
١٩٨٦-١٩٩٠ (و)	٣,٢	٢,٩	٢,٦	..	..	٣,٩ (ز)
١٩٨١	-١٢,٠	-١٠,٥	-٤,٦	٤,١	-٨,١	-٢٧,٦
١٩٨٢	-٥,٥	-١٠,٥	-١١,٥	-١٤,٦	١١,٥	-٦,٦
١٩٨٣	٦,٠	٥,٦	٥,٨	٦,٢	٣,١	٤,٩
١٩٨٤	٥,٦	٥,٠	٤,٤	٣,٨	٨,٣	٧,٣
١٩٨٥	٣,٤	٣,٨	٢,٩	٢,٢	٦,٦	٧,٢
تشيكوسلوفاكيا						
١٩٧٦-١٩٨٠	٣,٧	٢,٢	٢,٥	١,٧	٤,٨	١,٤
١٩٨١-١٩٨٥	١,٨	٠,٠	٢,٠	١,٠	٤,٢	-٧,٣
١٩٨٦-١٩٩٠ (و)	٣,٤	٣,٠	٢,٩	٢,٣	٤,١	..
١٩٨١	-٠,١	-٣,٤	٢,٦	١,٧	٤,٩	-٢١,٧
١٩٨٢	٠,٢	-١,٦	-١,١	-٢,٣	١,٨	-٣,٦
١٩٨٣	٢,٣	٠,٦	٢,٨	٢,١	٤,٢	-٨,٠
١٩٨٤	٣,٥	١,٢	٣,٠	١,٧	٥,٧	-٦,٦
١٩٨٥	٣,٠	٣,٢	٢,٧	١,٩	٤,٤	٥,٨
الجمهورية الديمقراطية الالمانية						
١٩٧٦-١٩٨٠	٤,١	٣,٦	٣,٨	٤,٠	٣,١	٣,١
١٩٨١-١٩٨٥	٤,٦	١,٢	٢,٥	٢,٨	١,٤	٤,٤
١٩٨٦-١٩٩٠ (و)	٤,٦	..	..	..	..	..
١٩٨١	٤,٨	١,٢	٢,٦	٢,٦	٢,٣	-٣,٧

(يتبع)

الجدول السادس - ٢ (تابع)

	صافي الناتج المادي المنتج	صافي الناتج المادي المستخدم	الاستهلاك (أ) اجمالي	الاستهلاك (أ) خاص	الاستهلاك (ب) اجتماعي	التراكم (ج)
الجمهورية الديمقراطية الالمانية (تابع)						
١٩٨٢	٢,٦	٣,٣-	١,٢	١,٩	٠,٦	١٩,٤-
١٩٨٣	٤,٦	٠,٥	٠,٦	٠,٦	١,٧-	٠,٠
١٩٨٤	٥,٥	٣,٤	٣,٧	٤,٣	١,٧	٠,٠
١٩٨٥	٤,٨	٤,٢	٤,٧	٤,٧	٤,٠	٢,٩
رومانيا						
١٩٨٠-١٩٧٦	٧,٣	٦,٩ (ن)	٧,١ (ن)	٦,٩ (ن)	٨,٤ (ن)	٦,٦ (ن)
١٩٨٥-١٩٨١	٤,٤	٠,٣ (ن)	٢,٣ (ن)	٢,٤ (ن)	١,٥ (ن)	٦,٤- (ن)
١٩٩٠-١٩٨٦ (و)	١٠,٣	..	..	..	..	..
١٩٨١	٢,٢	٦,٥- (ن)	٣,٠ (ن)	٣,٨ (ن)	٢,٥- (ن)	٢٤,٥- (ن)
١٩٨٢	٢,٧	١,٥- (ن)	١,٣- (ن)	١,٣- (ن)	١,٤- (ن)	٢,٠- (ن)
١٩٨٣	٣,٧	٢,٢ (ن)	٠,٧ (ن)	٠,٢- (ن)	٧,١ (ن)	٦,٠ (ن)
١٩٨٤	٧,٧	٢,٨ (ن)	٥,٩ (ن)	٦,١ (ن)	٤,٠ (ن)	٤,٧- (ن)
١٩٨٥	٥,٩	٤,٨ (هـ)	٧,٤ (هـ)	..	..	٠,٢- (هـ)
هنغاريا						
١٩٨٠-١٩٧٦	٢,٨	١,٧	٣,٠	٢,٦	٥,٩	٢,٩-
١٩٨٥-١٩٨١	١,٣	٠,٩-	١,٤	١,٤	١,٣	١٣,٦-
١٩٩٠-١٩٨٦ (و)	٣,٠	٢,٧	..	١,٧	..	..
١٩٨١	٢,٥	٠,٧	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٨,٦-
١٩٨٢	٢,٦	١,١-	١,٤	١,٤	١,٣	١٢,٤-
١٩٨٣	٠,٣	٢,٨-	٠,٦	٠,٥	٠,٧	٢٠,٤-
١٩٨٤	٢,٥	٠,٦-	٠,٩	٠,٩	١,٢	١١,٣-
١٩٨٥	١,٤-	٠,٦-	١,٢	٠,٧	٤,٥	١٥,٠-

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للامانة العامة للامم المتحدة ، استنادا إلى مصادر احصائية دولية ووطنية مختلفة .

(يتبع)

../..

حواشي الجدول السادس -٢

(أ) حجم السلع والخدمات الاستهلاكية المقدمة للسكان .

(ب) استهلاك السلع المادية في المؤسسات التي توفر وسائل الراحة وخدمات الرفاه الاجتماعي .

(ج) صافي تكوين رأس المال مضافا إليه التغييرات في الموجودات .

(د) البيانات المنشورة في الحولية الاحصائية لعام ١٩٨٥ عن الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ ككل وعام ١٩٨٥ لا تتفق تماما مع البيانات السنوية ومتوسطات الفترة ١٩٨١-١٩٨٤ المنشورة في الحوليات السابقة .

(هـ) الأسعار الجارية .

(و) أهداف الخطة .

(ز) تقديرات الأمانة العامة استنادا إلى معلومات جزئية .

مناخ السياسة في النصف الثاني للثمانينات

أدى تفاوت الاداء الاقتصادي في مطلع الثمانينات الى أن المخططين تحققوا من ضرورة تصديهم لقضايا من بينها الزيادة البطيئة في الموارد الانتاجية وأوجه القصور في نظم الادارة والتخطيط والنمو البطئ في عنصر الانتاجية . ومن شأن هذه المشاكل وما في حكمها ، أن تزود صانعي السياسة - قوة دفع إضافية ليبحثوا بمزيد من الهمة عن طريق ووسائل لتحقيق نشاط اقتصادي أكثر حيوية ، يعود مرة أخرى ليحتل موقع الصدارة في السياسات الاقتصادية المتوسطة الأجل في الوقت الحالي . وينبغي لمثل هذا المسار أن يتسم بالقدرة على الاستمرار في المديين المتوسط الى الطويل ، وأن يتيح تصحيح الاختناقات والاختلالات ويؤدى أيضا الى الارتقاء بمستوى الكفاءة الانتاجية . وتتوخى الخطط الخمسية الجديدة عموما تحقيق نمو أسرع على مدار النصف الثاني من العقد ، بحيث يأتي هذا النمو نتيجة لتكيف متناسق في الهياكل الاقتصادية ويكون في عددا آخر من الحالات ، نتيجة لسياسات استثمارية أكثر فعالية .

وتهدف الاستراتيجيات الإنمائية المنبثقة عن الخطط الخمسية الى تحقيق نمو اقتصادي يقوم على أساس كفاءة استخدام الموارد . وتتوخى إجراء زيادات ملموسة في الناتج الوطني على أساس المستويات الضرورية الحالية من مدخلات الطاقة والموارد الأولية والعمل ، وإحداث انقلاب حاد في التدني الحاصل في انتاجية رأس المال . وربما كانت هذه الاهداف ممكنة التطبيق إذا تسنى التمسك بشدة بالتزامات السياسة المعّرب عنها في الخطط وهي - دعم مزيد من أنشطة الاستثمار الفعال وتعزيز التقدم التقني وإجراء تغييرات متناسقة في التكوين الاستثماري بحسب القطاع والمجال التكنولوجي ، وزيادة كفاءة استخدام المدخلات من الطاقة والمواد الاولية ، وإجراء تحسينات ملائمة على الطابع العام للسياسات والتخطيط والادارة والهياكل الاساسية التنظيمية مع اعطائها أسبقية على حالات الاضطراب والظروف الاضطرارية التي تطرأ على المجال الاقتصادي في الأجل القصير .

ويبدو أن إعادة التفكير في استراتيجيات التنمية ، وعلى الاخص إعادة طرح مفهوم "التكشيف" في ضوء التجارب الاخيرة أدت بصانعي القرار الى الإنتهاء الى نتيجة مؤداها أن كفاءة استخدام الموارد في مجال التنمية الاقتصادية لا يؤدي مباشرة في حد ذاته الى معدل أبطأ للتنمية الاقتصادية . وقد رؤي أن من اللازم في بعض البلدان ، بما في ذلك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإبقاء على معدل نمو الناتج عند متوسط سنوي يتراوح بين ٤ و ٥ في المائة تقريبا ، حتى يتسنى تحديث الجهاز الانتاجي والتعجيل بإحداث التغيّر التكنولوجي . وبناء على ذلك ، وباستثناء

الجمهورية الديمقراطية الالمانية وُضعت المعدلات المخططة لنمو الناتج للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ عند مستويات تتجاوز معدلات الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ بما يتراوح بين نصف نقطة مئوية سنويا لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية و ٦ نقاط مئوية لرومانيا (انظر الجدول السادس - ١) ؛ وتحتل بولندا أعلى نقطة في المعدل المعجّل بزيادة تقدر بـ ٤ نقاط مئوية في المتوسط . أما الجمهورية الديمقراطية الالمانية فحافظت على معدل نمو مرتفع نسبيا في النصف الاول من الثمانينات ، وترمي الاهداف التي تتوخاها في الوقت الحاضر الى مواصلة منجزاتها السابقة .

هذه المعدلات المرتفعة للنمو جاءت نتيجة لاستراتيجية التنمية المزدوجة . وهي تقوم أساسا على الوصول الى مستويات للنمو في انتاجية عوامل الانتاج تفوق كثيرا ما أمكن تحقيقه في الماضي . وحتى يمكن في الوقت نفسه تعزيز تحقيق المزيد من الكفاءة ، يتعين على هذا النمو المعجّل في الناتج والطموح نسبيا ، توفير الموارد الرأسمالية اللازمة لتنفيذ تغييرات هيكلية وعمليات تحديث بعيدة المدى في الاصول الثابتة . وتساعد السياسات الهيكلية وعمليات تبسيط الاليات الاقتصادية واستخدام الحوافز على نطاق واسع لترشيد القرارات الانتاجية وأداء العمل ، على تحقيق هذه الاهداف[٨] . وبغية دعم الحوافز المادية ، تنص الخطط على تحقيق نمو في تجارة التجزئة وعلى الاخص في مجال الخدمات ، بمعدلات تتجاوز معدلات نمو الاجور التي تم ضغطها بشدة فلم تطرأ عليها إلا زيادة متواضعة . ولهذا السبب ينتظر أن يتحقق الاستخدام الافضل لموارد العمل بصفة أساسية بفضل أساليب أخرى غير حوافز الاجر .

والنقاط المحورية في الجهود التي تستهدف تعديل الهياكل الاقتصادية هي خلق بيئة مؤسسية من شأنها دعم الابتكار المستمر في المجال المادي بوصفه عنصرا لا غنى عنه من عناصر الاصلاح الشامل لنظم التخطيط والادارة . وتتراوح التعديلات المؤسسية المتوخاة بين أشكال وأساليب السيطرة الاقتصادية المركزية وبين أحكام قانونية جديدة تفسح مجالا أكبر لاستقلالية اتخاذ القرار من جانب المؤسسات . وتعتبر هذه التعديلات نفسها جسا للنبض من أجل ادخال مزيد من التعديلات الجوهرية الاخرى في الاليات الاقتصادية . ويجري في الوقت الحاضر تنفيذ تعديلات من هذا القبيل وان كان بعضها لا تزال في المراحل الاولية للمناقشات المتعلقة بالسياسة في غالبية البلدان الاوروبية ذات الاقتصاد المخطط مركزيا . ومن شأن هذه التعديلات أن تؤدي في الامد الطويل الى التأثير على بيئة التكامل الاقتصادي في مجلس التعاضد الاقتصادي .

اتجاه الخطط والسياسات المتعلقة بالناتج الكلي والناتج القطاعي للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠

تركز معظم الخطط على الجهود الخاصة التي يتعين بذلها للحيلولة دون تخلف الناتج في المرحلة الاولى لفترة الخطة الخمسية عن أهداف الخطة ، مثلما حدث في النصف الاول من الثمانينات . وباستثناء رومانيا ، وضعت جميع البلدان الاهداف المرجّوة للناتج الكلي في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ عند أدنى نهاية المدى الذي أُقر لاول مرة في التوجيهات المتعلقة بوضع الخطط الخمسية[٩] ؛ أي تزامنها مع المنجزات المتحققة في الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ . وتقوم اسقاطات الخطة للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ككل على التحسين التدريجي لانتاجية عوامل الانتاج . وينبغي أن يتحقق جانب منه نتيجة للتغييرات الجارية في الاليات الاقتصادية في هذه البلدان . وإذا استمر المسار الحالي ، فربما أثمرت هذه التغييرات في السياسات والمؤسسات وأدوات السياسة وقواعد السلوك أولى نتائجها فيما يتعلق بمستوى النمو ونوعيته قرب نهاية فترة الخطة الخمسية الحالية .

وفي بعض الحالات اتسمت الاسقاطات القطاعية للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ بالتباين الملحوظ مع متوسطات المنجزات المتحققة في أوائل العقد . وتوضح القيود التي فرضت أخيرا في مجال المحروقات والطاقة المحلية والمستوردة أن تحسين كفاءة استخدام الموارد والتكيف بدرجة أسرع مع التغير في الطلب هي أمور جوهرية من أجل تحسين الاداء الصناعي . وعلى هذا الاساس تبرز خطط الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ أهمية السياسات المتعلقة بعمليات التكيف الهيكلي في تكوين الناتج وفي تنظيم المؤسسات والسياسات المتعلقة بالحوافز المادية وغيرها ، بما يلزم لتعزيز المنجزات التكنولوجية . وتشمل التدابير المتخذة الدورة كاملة ما بين البحث الى التطبيق والنشر . وهذه الاستراتيجية ذات شعبتين . فهناك من ناحية ترقّب تحقيق نمو سريع في ناتج الافرع التي تعزز حدوث التغيير التكنولوجي (الهندسة ، الالكترونيات ، الاتمتة الآلي ، المواد ، المواد الجديدة والتكنولوجيا الاحيائية) . ومن ناحية أخرى ، يتوقع صانعي السياسة أن يكون بمقدورهم إعادة تشكيل الاليات الاقتصادية الحالية بسرعة وبصورة جذرية تكفي للتعجيل بالانتقال الى نمو صناعي أكثر كفاءة وأقل كثافة في الموارد . ويدعو هذا بدوره الى الاسراع بخطى التحديث وإعادة تشكيل أدوات الاقتصاد .

وينتظر من قطاع الصناعة عموما أن يكون أسرع القطاعات نموا في فترة السنوات الخمس المقبلة . وثمة تحويلات هيكلية عميقة متوخاة من أجل التعبير عن التغييرات التي طرأت مؤخرا على العرض والطلب على الصعيدين المحلي والخارجي . ويتعين التوسع

بسرعة كبيرة في عدد معين من فروع التكنولوجيا الراقية مثل المعلوماتية والاتصالات السلكية واللاسلكية وهندسة النظم المعقدة والهندسة المنظمة بالحاسبة الالية وتكنولوجيا الانسان الالي . ويتجاوز متوسط نمو الاموال الرأسمالية المخصصة لهذه القطاعات بهامش كبير متوسط نمو الاستثمارات الصناعية . ومن ناحية أخرى تباطأ ناتج فروع الطاقة والفروع الكثيفة الاعتماد على الموارد ، بما في ذلك الميتالورجيا ومواد البناء ، حيث يتم ضغطه حتى يرتفع بقدر أكثر اعتدالا ، كي يستوعب جزئيا الأولوية العالية التي اعطيت لضغط المدخلات من المواد والعناصر لكل وحدة الى مستوى يقل كثيرا عن مستوياتها الحالية . وتأمل بعض البلدان أن تؤدي الوفورات في مدخلات الطاقة والمواد وحدها الى تحقيق زيادة في الانتاجية تعادل أكثر من نصف النمو الصناعي المستهدف .

أما أهداف الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ في مجال مجمع الزراعة والاغذية فقد وضعت لضمان وجود مستويات ثابتة للعرض تزيد عن الحدود الدنيا المستصوبة . وثمة هدف رئيسي آخر هو زيادة مستوى الاعتماد على النفس في مجال الزراعة ، وفي بعض البلدان زيادة حجم الصادرات . وتؤكد الخطط أيضا على أهمية تحسين كفاءة الزراعة عن طريق ادخال مزيد من التعديلات في مجالات التنظيم والادارة ونظم الحوافز ، وعن طريق إجراء تخفيض في الأهداف الالزامية وفي عدد من الحالات . ومن المقرر أن تؤدي المشجعات والحوافز الاقتصادية غير المباشرة دورا أوفر نشاطا في البلدان التي أخذت بالتغييرات الادارية بالفعل . وينتظر من الوحدات الزراعية أن تخفض من تكاليف الانتاج ومن الفاقد من كل نوع ، وأن تستفيد بشكل أكفأ من الاصول الثابتة والعمالة والطاقة والمدخلات من المواد الخام . وتحقيقا لهذه الغاية سيجرى اتخاذ تدابير لرفع انتاجية المعدات الكيميائية الزراعية والمعدات التقنية ، وتحسين إمدادات المياه والكهرباء وزيادة طاقة تجهيز الاغذية ، بما في ذلك تسهيلات التخزين . وتستهدف التحسينات في نظم التسعير والمشتريات الى رفع مستويات الربحية في مجالي انتاج المحاصيل والثروة الحيوانية .

وقياسا على المستويات المتحققة في الخطة الخمسية السابقة ، يتراوح متوسط النمو السنوي للناتج الزراعي الاجمالي المستهدف في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ بين ١,٣ و ٢,٧ في المائة (انظر الجدول السادس - ١) . أما رومانيا فقد اعتمدت معدلا استثنائيا مرتفعا للنمو السنوي - يتراوح بين ٦,١ في المائة و ٦,٧ في المائة . وباستثناء تشيكوسلوفاكيا و اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وهنغاريا ، تزيد هذه الاهداف عموما عن متوسط معدلات النمو للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥[١٠] . ونظرا لان

أوائل الثمانينات كانت فترة جديدة نسبيا للزراعة ، فإن أهداف الخطة الخمسية الحالية تنسب الى ظروف مناخية أكثر ايجابية . ويبدو أن الهدف الاولي هو التغلب على التأثر الشديد بالتقلبات ، والتغلب على العقبات المزمنة كالنقص الموسمي في العمالة ، وتقليل الخسائر وإزالة الاختناقات التي تعاني منها الهياكل الاساسية الزراعية - الصناعية بدلا من الاسراع بمعدل نمو الناتج .

وفي أوائل الثمانينات ظل نشاط التشييد يتسم بالضعف عموما نتيجة للأولوية التي فضلت تخصيص الأموال الاستثمارية لزيادة المستويات التكنولوجية بدلا من إقامة هياكل جديدة . وما تزال هذه السياسة سارية . فلم تتوخ معظم البلدان توسيع نشاط التشييد إلا بقدر متواضع ، ومع ذلك كان التشييد لاغراض السكنى الذي استمر الطلب عليه جدّ كثيف ، استثناء في عدة حالات(١١) . وفي صدد تمويل التشييد الاسكاني سيجري التوسع في استخدام مدخرات الاسر المعيشية . وسوف تتوقف التطورات في قطاع التشييد على الجهود التي تبذل لتركيز الموارد وإعادة تكييف التخطيط والادارة (بهدف تخفيض فترات الإنجاز وتحسين نوعية الناتج وانتاجية العامل سواء بسواء) ، وادخال مواد وتكنولوجيا جديدة على نطاق واسع .

وخلال الجزء الاول من العقد ، واجهت قطاعي النقل والاتصالات اختناقات خطيرة في عدد من البلدان . وتجنبا للتكرار ، يمكن أن يشار الى أنه في مقدمة التطورات الحاصلة في هذين القطاعين ، إجراء تحسينات عامة في الهياكل الاساسية ، والتوسع في كهربة خطوط السكك الحديدية وتطوير النقل من ناحية الكفاءة في استخدام الطاقة . وبسبب التشابك المتزايد في مجال الهياكل الاساسية داخل مجلس التعاضد الاقتصادي ، يتزايد اعتماد عمليات التحديث في مجال الكهربة والنقل والاتصالات على احتياجات الجماعة ككل . وثمة ملمح مهم آخر في الخطط الجديدة هو الاهمية المعلقة على السياسة البيئية وصيانة الموارد الطبيعية .

<u>توزيع الناتج الكلي</u>

لا توفر الخطط الجديدة المتوسطة الاجل بصورة عامة تحليلا مفصلا للنوايا المتصلة بتوسيع الدخل المحلي في السنوات المقبلة وتوزيعه على مجالات استخدامه . ولكن يستنتج من المعلومات الكمية والنوعية المتوفرة (انظر الجدول السادس - ٢) ، أن جميع الاقتصادات تنوي ، خلال فترة الخطط هذه ، تحقيق زيادة في نمو مجالات استخدام الدخل تتجاوز الى حد ما الزيادة المحققة في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ . ولا يزال معدل التوسع ، والتوزيع بين الاستهلاك والتراكم يخضعان لاهداف السياسات التي يحتمل أن

تكون متصارعة . ومن المقرر في هذه الخطط ادخال تغييرات هيكلية بعيدة الاثر ، وتغيير أدوات الجهاز الانتاجي (وبالتالي تحقيق نمو في الاستثمارات أسرع من النمو في فترة الخطط السابقة) ، وتسديد الدين الخارجي بواسطة العملات الحرة والروبلات القابلة للتحويل ، باستثناء بولندا ، وضمان حدوث نمو معتدل في الاستهلاك في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . وحتى مع هذا التسارع ، سيظل التراكم المتوقع لعدة بلدان عند مستوى أدنى من مستوى عام ١٩٨٠ (١٢) .

وتحاول الاستراتيجية الاقتصادية المحددة في خطط الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ادخال تغييرات هامة على نهج تخطيط النسبة بين التراكم والاستهلاك . وفي بداية الثمانينات ، ساد الاقتناع بأن تخفيض مستوى التراكم بدون تخفيض نمو الانتاج مؤشر على التنمية المكثفة ومصدر هام لتحقيق نمو مطرد في الاستهلاك . ويُرى الآن أن هذا لا أساس له من الصحة على نطاق واسع (١٣) ، لأن تخفيض حصة التراكم في إطار نمو معتدل أو متناقص للناتج الكلي ، لابد وأن يؤدي الى تقليص مستويات الاستهلاك الممكنة على المدى المتوسط . ويؤكد المفهوم الاستراتيجي للتنمية الآن أن تعظيم الاستهلاك على المدى الطويل يجب أن لا يتم عن طريق تخفيض التراكم ، وإنما من خلال التوسع في تكوين رأس المال واتباع سياسة استثمار نشطة .

وفي السنوات الاخيرة ، اتضح باضطراد أن انخفاض مستوى التراكم يبطئ عملية تجديد أسهم رأس المال . ولتحسين فعالية الاصول الثابتة ، من الضروري اتباع تدابير ترشيدية قد تتطلب في البداية إجراء استثمارات رأسمالية جديدة منخفضة نسبيا . ولكن لا يمكن تحسين الانتاجية بصورة مطردة على المدى الطويل إلا عن طريق زيادة تكوين رأس المال مما قد يؤدي الى زيادة مؤقتة في حصة التراكم في مجالات استخدام الدخل الكلي . ولا ينبغي بالضرورة اعتبار هذا الاثر الاحصائي القصير المدى دليلا على العودة الى سياسات التنمية "الواسعة" ، بل على عكس ذلك ، يشكل التكثيف الآن محور الجهود الإنمائية المتوسطة الاجل المبذولة حاليا . ومع إعادة النظر في دور تكوين رأس المال في عملية النمو ، يركز عدد من البلدان أيضا (ومنها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلغاريا وبولندا وهنغاريا) على أن تحقيق الفعالية في الاستثمار يتجاوز أساسا مجرد التعديل الكمي لحجم الاستثمارات .

وفي إطار سياسة الاستثمار للخطط الخمسية الحالية ، قد ترتفع مؤقتا حصة التراكم في مجالات استخدام الدخل الكلي ، ولكن لن تُقدم الاموال المخصصة لتكوين رأس المال إلا لدعم القرارات المتخذة بشأن الناتج ، التي تؤدي الى نمو واضح في

الانتاجية . كما أن "التراكم المكثف" الذي يؤدي الى توفير الموارد ، يفترض مقدما تسارعا في نمو قطاعات التكنولوجيا المتقدمة وزيادة حصة التعمير وتغيير المعدات ، وتسارع تعويض الاصول الثابتة ، والقيام بتخفيضات حاسمة في فترات نضج المشاريع وتكاليف التشييد ، فضلا عن أن تخفيض حجم مخزون الموارد والمعدات وزيادة معدل تجدد رأس المال العامل وأسهم السلع في الصناعة والتجارة سيسفران عن نتائج ايجابية .

ولذلك فإن مسار النمو الكمي والنوعي المقرر للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ يعتمد الى حد كبير على زيادة نشاط الاستثمار . وتتوقع خطط الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ انعكاسا ملموسا في مسار انخفاض نسب الاستثمار على نحو ما تميزت به الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ في معظم بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي . ولكن نواياها غير متطابقة . فزيادة الاستثمار الاجمالي في الاتحاد السوفياتي ستتجاوز بقليل توسع الناتج ، وهذا صحيح أيضا بالنسبة لأوروبا الشرقية باستثناء تشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الالمانية ورومانيا (انظر الجدول السادس - ٣) . ويجري اتخاذ تدابير السياسة اللازمة لضمان تغيير الهياكل وزيادة الفعالية خاصة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبولندا ، في مرحلة مبكرة من فترة التخطيط الخمسية الحالية . ومن المتوقع في بلدان أخرى ، حدوث زيادة في نطاق الاستثمارات في نهاية الثمانينات . وتمثل زيادة حجم المصروفات بالإضافة الى مضاعفة التركيز والاعتمادات حسب فروع الأولوية المعالم الرئيسية لسياسة الاستثمار في البلدان الأوروبية ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

ويمكن توضيح منطق هذا النهج على ضوء سياسة الاستثمار المتبعة في أوروبا الشرقية في السنوات الأخيرة . فقد أدى انخفاض مستويات الاستثمار الى تأخير تحديث الاصول الثابتة للقطاعات المعنية والى تفاقم القيود التي تحد من قدرات بعض الفروع . ومن أجل التغلب على ما خلفه هذا في النصف الثاني من العقد ، ينبغي دعم عملية تحديث الفروع الهندسية من خلال توظيف مبالغ كبيرة من رأس المال . ونتيجة لذلك ، ينبغي أن ترتفع حصة أموال الاستثمار المخصصة لهذا القطاع . ومثال على ذلك ، من المقرر أن ترتفع الاستثمارات المخصصة لهذا الغرض في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بنسبة ٨٠ في المائة عن متوسطها في فترة الخمس سنوات السابقة ، بينما لم ترتفع إلا بنسبة ١٨ في المائة في السنوات الخمس الماضية وإذا كان التناقض في البلدان الاخرى ليس حادا بنفس القدر ، إلا أن التحول في السياسة المتبعة واضح بجلاء .

ان عملية وضع سياسة استثمار موجهة بثبات الى التحديث المستمر للهياكل الاقتصادية ، والى تسارع التقدم التكنولوجي ، لا تزال تتوقف في معظم البلدان على تخفيف القيود الخارجية والداخلية السائدة ، وكما تعتمد في المرتبة الثانية ، على ما تخلف من تكوين رأس المال عن المراحل السابقة . ولا تزال التزامات المدفوعات الخارجية تشكل اعباء فادحة على كاهل بعض هذه البلدان ، ويجب اتخاذ التدابير الرامية الى زيادة حصائل الصادرات الى مستوى كاف لتسديد الدين وتمويل السلع الاستثمارية المستوردة . ومن الناحية المحلية ، فإن الاسراع في تشطيب أعمال الانشاء غير المنجزة والمتراكمة خلال فترة الخمس سنوات السابقة ، بل والتخلي عنها في بعض الحالات ، دون تعريض التجديد المقرر للاصول الانتاجية للخطر ، لا يزال مهمة دقيقة .

الجدول السادس -٣ البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا في أوروبا الشرقيـــة والاتحاد السوفياتي : نمو الاستثمار ، ١٩٨١ - ١٩٩٠

(النسبة المئوية)

	١٩٨١ - ١٩٨٥		١٩٨٦ - ١٩٩٠	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦		١٩٨٧
	مخطط (أ)	فعلي (أ)	مخطط (أ)				مخطط	فعلـــي	مخطـــط
بلغاريا	٣,٦	٤,٥ (ب)	٥,٨-٧,٠ (ب)	٠,٧	٠,٣ (ب)	٨,٦	٥,٨ (ج)	٢,٠	١٢,١ (د)
بولندا	٠٠	٧,٤-	٤,٤	٩,٤	١١,٤	٦,٠	٤,٢	٣,٠	٣,٢-٤,٣
تشيكوسلوفاكيا	٢,١-	٠,٤-	١,٩-٢,٣	٠,٦	٤,٢-	٥,٤	٠,٨	٢,٨	٢,٦ (د)
الجمهورية الديمقراطية الالمانية	٠,٦-	٠,١	١,٥-١,٩	٠,٠	٤,٩-	٣,٧	١,٨	٥,٠	١,٥ (د)
رومانيا	٥,٢	١,٣	٣,٦	٢,٤	٦,١ (ب)	١,٦ (ب)	٨-٦	١,٢	٧-٦
هنغاريا	٠,٠	٢,٠-	٠,٦-١,٠ (هـ)	٣,٤-	٣,٧-	٣,٠-	٠,٠ (ج)	٥,١ (ب)	١,٠-٢,٠
أوروبا الشرقية	٠,١- (و)	١,٣-	٣,٤	٢,٤	٢,٢	٤,٠	٤,٠	٢,٥ (ز)	٤,٨ (ز)
اتحـــاد الجمهوريـــات الاشتراكية السوفياتية	٢,١	٣,٢	٤,٣	٥,٦	١,٩	٣,٠	٧,٦	٨,٠ (ح)	٥,٠ (د)
المجموع	١,٨ (و)	١,٩	٤,١	٤,٧	٢,٠	٣,٢	٦,٦	٦,٥ (ز)	٤,٩ (ز)

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة استنـــادا الى مصادر وطنية ودولية .

(أ) حُسبت النسبة السنوية على أساس نسبة الاستثمارات في الخطة الخمسية الحالية الى الاستثمارات فـــي فترة الخمس سنوات السابقة .

(ب) الأسعار الجارية .

(ج) تقديرات خطة بناء على خطة أخرى ؛ أساس الأسعار غير معروف .

(د) تقدير قائم على القيم . لا تتوافر أية تفاصيل عما اذا كانت الأرقام مقدرة بالأسعار الثابتـــة أو الجارية .

(هـ) قائمة على الأحجام المحققة في نهاية العام .

(و) قائمة على نسبة مقدرة هي ٥,٩ في المائة لبولندا .

(ز) تقدير الأمانة العامة .

(ح) استثمارات الدولة فقط .

ومن أجل تشطيب الحجم الحالي من الانشاءات الرئيسية غير المنجزة ، تم اتباع نظم من شأنها تجميد بعض المشاريع وتخفيض المشاريع الجديدة . بالاضافة الى ذلك ، سترتفع حصة الاستثمارات المخصصة لانجاز المشاريع الجارية وفي بعض الحالات ، ستلغى المشاريع دون انجازها . كما أن الخطط تركز على توسيع كبير في حصة الآلات والمعدات من مجموع الاستثمارات على حساب بدء المشاريع الجديدة أو تشييدها . كما سيجري الاسراع في التخلص من المعدات القديمة ، ومثال على ذلك ، من المقرر أن يتضاعف تقريبا معدل تقاعد الآلات والمعدات في الاتحاد السوفياتي .

ونظرا الى اعطاء الأولوية الى الاستثمار ، تركز الخطط على أن زيادة مكاسب الدخول الشخصية تتوقف على زيادة الانتاج والكفاءة . وفي مقدمة أولويات سياسة الاستثمار تحقيق زيادات مستمرة ، وإن كانت معتدلة ، في الدخول الحقيقية ومستويات المعيشة . وتتسم أنماط دخول المستهلكين وتكوين أسعار الاستهلاك وسياسة الاستهلاك الكلي بثلاث خصائص رئيسية . أولا ، لا يزال الدخل والاستهلاك يخضعان الى حد كبير للنظم الصادرة عن السلطة المركزية . والتطورات السلبية التي لا يمكن معالجتها في الخطة تُعادل بصورة عامة اما عن طريق اتخاذ تدابير عامة لتعديل توزيع الدخل والاستهلاك أو عن طريق تحديد علاوات في مجالي الدخل والاستهلاك . وثانيا ، ان الاطار الاشتراكي لهذه الاقتصادات يضمن بقاء الاختلافات بين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفئات المختلفة ضمن حدود ضيقة الى حد ما . وأخيرا ، يستمر تنفيذ سياسات الدخل من خلال اعتمادات الأجور في الشركات ، اضافة الى مستوى اعتمادات الاستهلاك الاجتماعي وتوزيعها ، وسياسات أسعار الاستهلاك . وتركز جميع البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا على ضرورة تعزيز الدور التشجيعي للأجور بواسطة ربطها بزيادات الانتاجية(١٤) . كما تشدد معظم البلدان على ضرورة زيادة مرونة سياسات أسعار الاستهلاك . أما مقاصد السياسة فيما يتعلق بالاستهلاك الاجتماعي فهي أقل تفصيلا . فبينما لا يبدو أنه من المستهدف ادخال أية تغييرات على الاعانات المقدمة الى أضعف الفئات في معظم البلدان ، فقد يكون هناك اتجاه في السياسة للحد من التحويلات الاجتماعية الى مجموع السكان القادرين جسديا . وقد يؤدي هذا الى تخفيض سرعة الزيادة في حصة بند الاستهلاك الاجتماعي ضمن مجموع الموارد المتاحة ولكنه لن يؤدي بالضرورة الى عكس اتجاهها(١٥) .

أسعار الاستهلاك وسياسات الاسعار

ترتبط سياسات الاسعار والدخول في هذه البلدان ارتباطا مؤسسيا بعمليات السيطرة الحكومية السائدة . وتخضع هذه السياسات لتوجيه الأهداف الاقتصادية والاجتماعية العامة الرامية الى ضمان حصول جميع فئات الدخول من السكان على

الضروريات الاساسية . والوسيلتان الرئيسيتان لتحقيق هذا الهدف هما تحديد أسعار التجزئة عن طريق التخطيط لمستوى الاسعار ولتحركاتها ، واستخدام التحويلات للتعويض جزئيا عن تغييرات مستوى الاسعار لفئات المجتمع المختلفة . ورغم أن هذه المفاهيم ظلت سائدة في أواخر الثمانينات ، إلا أنها لا تحول دون المزيد من التوسع في نطاق سياسات أسعار الاستهلاك الاكثر نشاطا المتبعة منذ أوائل الثمانينات في عدد من البلدان .

ومن منظور فترة ما بعد الحرب ، حدثت تحركات هامة في أسعار الاستهلاك في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ ولم تعادلها زيادات في الدخول أو الاستهلاك في معظم البلدان المعنية (انظر الجدول السادي - ٤) . فقد بينت الارقام القياسية لاسعار التجزئة الرسمية ارتفاعا واضحا في جميع البلدان باستثناء الجمهورية الديمقراطية الالمانية . والزيادة المتراوحة بين ٠,٩ و ٢ في المائة في السنة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا نشأت الى حد كبير عن تغييرات ادارية للاسعار كما هو موضح في مجموعة الارقام الواردة في الجدول السادس - ٤ . وفي بولندا مثلا ، جاء ارتفاع الاسعار شديدا بصورة غير اعتيادية وتم بواسطة اتخاذ تدابير سياسة موضوعة . وأبقت هنغاريا على زيادة الاسعار عند المستوى المتراوح بين ٦ و ٧ في المائة الذي بلغته في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ . أما في رومانيا ، فقد حدث تسارع ارتفعت فيه الزيادة من ١,٤ في المائة كمعدل سنوي في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ الى ٥ في المائة في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ . وكانت هناك سمة مشتركة بين جميع البلدان إذ ارتفعت أسعار التجزئة للمواد الغذائية بأسرع من أسعار المواد غير الغذائية باستثناء هنغاريا حيث حدث العكس .

وكانت التعديلات أكثر وضوحا بالنسبة لاسعار الجملة ، وللربط بين أسعار الجملة وأسعار التجزئة ، وللتوفيق بين التجارة الخارجية وأسعار الجملة . ونظرا لنقص البيانات الاحصائية ، لا يمكن دعم مختلف الروابط الداخلية بالوثائق لفترة من الزمن إلا بالنسبة لبولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا . ويبدو من هذه البيانات أولا أنه لم يكن هناك نهج موحد فيما يتعلق بالعلاقة بين مستويات الاسعار الثلاثة . وبالنسبة للصلة بين أسعار الاستيراد وأسعار الانتاج الصناعي ، اتبعت البلدان الثلاثة أنماطا مختلفة الى حد كبير . ففي بولندا ، كان الترابط بين هذه الاسعار وثيقا للغاية باستثناء عام ١٩٨٢ عندما نفذت السلطات المركزية سياسة تنطوي على الزيادة العامة والذاتية للاسعار . وبدأ التوفيق بين أسعار الانتاج الصناعي وأسعار التجزئة في عام ١٩٨٣ في بولندا . ولكن الترابط أفضل بالنسبة لهنغاريا ، ويعود ذلك الى حد كبير الى سياستها التي تقضي بأن تعبّر الاسعار عن القيمة السوقية للمنتجات بما في

الجدول السادس -٤ البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي : زيادات أسعار التجزئة ، ١٩٧٦ - ١٩٨٥
(متوسط النسبة المئوية السنوية)

	المجموع	المواد الغذائية	المواد غير الغذائية (أ)
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (ب)			
١٩٧٦-١٩٨٠	٠,٧	٠,٤	١,٠
١٩٨١-١٩٨٥	١,٠	١,٦	٠,٥
١٩٨١	١,٤	١,٩	١,٦
١٩٨٢	٣,٤	٣,٨	٢,٣
١٩٨٣	٠,٧	٠,٦	٠,٨
١٩٨٤	١,٣-	٠,٠	١,٥-
١٩٨٥	٠,٧	١,٨	٠,٨-
بلغاريا (ج)			
١٩٧٦-١٩٨٠	٤,٠	٦,٢	٢,٤
١٩٨١-١٩٨٥	٠,٩	١,٦	٠,٤
١٩٨١	٠,٥	٠,٣	٠,٧
١٩٨٢	٠,٣	٠,٦	٠,٠
١٩٨٣	١,٤	٣,١	٠,٢
١٩٨٤	٠,٧	١,٠	٠,١
١٩٨٥	١,٧	٢,٨	١,٠
بولندا			
١٩٧٦-١٩٨٠	٦,٧	٦,٥	٦,٧
١٩٨١-١٩٨٥	٣١,٨	٣٤,٢	٢٨,٣
١٩٨١	٢١,٢	٢٢,٥	١٣,١
١٩٨٢	١٠٤,٥	١٣٦,٣	٨٥,٤
١٩٨٣	٢١,٤	١١,٩	٢٢,٥
١٩٨٤	١٤,٨	١٦,٨	١٦,١
١٩٨٥	١٥,٠	١٤,٩	١٦,٧

(يتبع)

الجدول السادس -٤ (تابع)

	المجموع	المواد الغذائية	المواد غير الغذائية(أ)
تشيكوسلوفاكيا(ج)			
١٩٧٦-١٩٨٠	٢,٠	١,٣	٢,٦
١٩٨١-١٩٨٥	٢,٠	٣,٢	١,٢
١٩٨١	٠,٩	٠,٠	١,٧
١٩٨٢	٥,١	٩,٤	١,٥
١٩٨٣	٠,٩	٠,٦	١,١
١٩٨٤	٠,٩	٠,٧	١,١
١٩٨٥	٢,٣	٢,٦	٠,٨
الجمهورية الديمقراطية الالمانية(ج)			
١٩٧٦-١٩٨٠	٠,١	٠,٠	٠,٢
١٩٨١-١٩٨٥	٠,١	٠,٠	٠,١
١٩٨١	٠,٣	٠,٠	٠,٥
١٩٨٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠
١٩٨٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠
١٩٨٤	٠,٠	٠,٠	٠,٠
١٩٨٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠
رومانيا(ج)			
١٩٧٦-١٩٨٠	١,٤	١,٠	١,٦
١٩٨١-١٩٨٥	٥,٠	٧,٤	٣,٧
١٩٨١	٢,٢	١,٧	٢,٥
١٩٨٢	١٦,٩	٣٣,٨	٨,٥
١٩٨٣	٥,٢	٣,٧	٦,١
١٩٨٤	١,١	٠,٩	١,٢
١٩٨٥	٠,٤	٠,٣	٠,٤

(يتبع)

الجدول السادس -٤ (تابع)

	المجموع	المواد الغذائية	المواد غير الغذائية (أ)
هنغاريا			
١٩٧٦-١٩٨٠	٦,٦	٧,٣	٦,٠
١٩٨١-١٩٨٥	٦,٧	٦,٢	٧,١
١٩٨١	٥,٠	٣,١	٦,٥
١٩٨٢	٦,٦	٨,٢	٥,٥
١٩٨٣	٧,٢	٥,٦	٨,٤
١٩٨٤	٨,٥	٩,١	٨,٠
١٩٨٥	٦,٣	٥,٠	٧,٢

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة بناءً على مصادر وطنية ودولية .

(أ) الأرقام في حالة بولندا لا تشمل الخدمات والمشروبات الروحية . والأرقام في حالة رومانيا هي تقديرات الأمانة العامة .

(ب) أسعار التجزئة الحكومية فقط .

(ج) القطاع الاشتراكي فقط .

ذلك الاسعار التجارية ، ولكن بصورة أكثر تلقائية بالنسبة لأسعار الاستهلاك ، ومع ذلك تدخلت مؤقتا مفاهيم اجتماعية اقتصادية أخرى(١٦) في التدفق السلس لتغييرات الاسعار في أوائل الثمانينات(١٧) . أما في تشيكوسلوفاكيا ، فلم يكن هناك ترابط واضح بين أسعار التجارة الخارجية والاسعار الصناعية أو بين الاسعار الصناعية وأسعار التجزئة ، ويرجع ذلك أساسا الى التزام البلاد لدرجة كبيرة استقلالية الاسعار المحلية ، إلا خلال فترات المراجعة الشاملة الدورية (تقوم عادة على أساس فترة خمس أو عشر سنوات) للاسعار الصادرة عن الحكومة(١٨) .

وتشير البيانات الواردة عن هذه البلدان والملاحظات الاقل اتساقا الواردة عن غيرها ، الى أن سياسات الاسعار أصبحت أكثر حيوية منذ أوائل الثمانينات . وتم توجيه المزيد من الاهتمام لمستوى أسعار الاستيراد ولهياكل الاسعار بالمقارنة مع الاسعار المحلية السائدة . ولكن سياسات الاسعار المتبعة في كل بلد بمفرده لا تزال مختلفة اختلافا واضحا . وتتضمن الخطط الخمسية الجديدة مخصصات لتعديل سياسات الاسعار حتى في البلدان التي تلتزم عادة بالاسعار المثبتة اداريا . وتركز جميع الخطط على تزايد دور أسعار الاستهلاك في التوازن بين عرض السلع والخدمات والطلب عليها ، وفي تشكيل الدخول الحقيقية . ويمكن أن تصبح أسواق الاستهلاك أكثر توازنا نوعا ما في هذه الاقتصادات خاصة اذا ما تحقق النمو المخطط في تجارة التجزئة .

وفي بولندا ورومانيا وهنغاريا ، وربما في تشيكوسلوفاكيا ، تتوقف الزيادات المستقبلية في أسعار الاستهلاك الى حد كبير على أهداف السياسة الرامية الى التوازن بين العرض والطلب والتوفيق بصورة أفضل بين أسعار الاستهلاك وتكاليف الانتاج . ومن المتوقع أن تخفض الاعانات الحكومية المقدمة لبعض سلع الاستهلاك أو أن تلغى تماما ، بما يصاحب ذلك من عمليات تكيف مؤلمة خاصة اذا طبقت نتائج التجارة على الاسعار المحلية بصورة منتظمة(١٩) . وحيث يشار الى الموضوع في خطط الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ يذكر أن زيادات أسعار الاستهلاك ستكون أقل حجما من الزيادات التي تمت في فترة الخطط المتوسطة الاجل السابقة(٢٠) .

وتعيد الخطط الخمسية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلغاريا والجمهورية الديمقراطية الالمانية تأكيد التزامها بالمحافظة على مستويات ثابتة لأسعار الاستهلاك أو مقتصرة على زيادة بطيئة فيها ، بينما تشدد خطط عدة بلدان أخرى على ضرورة زيادة دور الاسعار . فأسعار الانتاج بصورة خاصة مقررة لخدمة التغييرات الهيكلية التي يقصد ادخالها على الاقتصادات ، وللمساهمة في القضاء على تخلف

الانتاج ، ولاستعجال ادخال التكنولوجيا المتقدمة وانتاجها . وفيما يتعلق بالمستهلك ، ستتبع سياسات أكثر نشاطا لاسعار التجزئة وستخضع في معظم الحالات للأولوية الاجتماعية المتمثلة في المحافظة على مكاسب ايجابية من الدخل الحقيقي . وفي الوقت نفسه ، سوف يجري السعي الى التوفيق بين أسعار التجزئة وبين النفقات الضرورية اجتماعيا والأولويات على نطاق الاقتصاد وخصائص استخدام السلع والخدمات(٢١) . وقد يؤدي هذا في بعض الحالات الى تخفيضات في الاسعار اذا تم تخصيص موارد رأس المال المخططة حاليا ، وازدادت فعالية الانتاج .

التجارة الخارجية والتمويل

خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ ، أجرت البلدان الاوروبية ذات الاقتصاد المخطط تغييرات سريعة وحادة في تجارتها الخارجية وتمويلها . واعتمد بعض هذه التغييرات كأهداف للخطط المتوسطة الاجل . واستلزم إجراء البعض الآخر ما حدث من تطورات غير متوقعة . فقد تحول معظم البلدان من موقف عجز تجاري كبير ، لا سيما في العلاقات الخاصة بالعملات القابلة للتحويل ، الى موقف فائض كبير . ولم تحدث تقلبات واضحة في معدلات التجارة فحسب ولكن أيضا في اتجاهها الجغرافي ، وفي مكوناتها من السلع الاساسية . ونشأ بعض هذه التغييرات عن الحركات في فروق الاسعار في أسواق العملات البديلة وفي المجموعات الرئيسية للمنتجات . بيد أن تغييرات واضحة طرأت على كميات الصادرات لا سيما في الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤ ، وكانت التغييرات التي طرأت على أحجام الواردات مشروطة بأداء الصادرات وقد هدأ هذا الوضع في عام ١٩٨٥ ، وتم جزئيا عكس بعض المكاسب التي تحققت من قبل ـ واستمر هذا الاتجاه في الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ . وتؤكد الخطط ، كما تؤكد أكثر مناقشات السياسة العامة الملازمة لها ـ على أنه ، إذا أريد لجهود التكييف الخارجية المبذولة في أوائل الثمانينات أن تأتي بثمار في الاجلين المتوسط والطويل فإنه من الضروري التغلب على هذه الانتكاسات ، وتشجيع تصدير السلع التي تحتوى على مضمون كبير من القيمة المضافة ، وتعزيز إمكانية المشاركة في الاسواق العالمية على نحو أكمل ومثمر أكثر .

واتسمت التطورات التجارية الحاصلة في أوائل الثمانينات بثلاث سمات رئيسية : تمثلت في بذل جهود لتوليد فوائض من العملات الحرة ، وذلك الى حد كبير عن طريق تخفيض الواردات ، والصعوبة التي صادفتها معظم البلدان في الحصول على مكاسب كبيرة من حيث أحجام الصادرات ، وحدوث اختلافات غير عادية في حركات الاسعار فيما بين فئات السلع الاساسية ومجموعات الشركاء . وشكّل تقليص العجز في العملات القابلة للتحويل وتوليد فائض منها أكبر نجاح . وبحلول عام ١٩٨٢ انتقلت جميع بلدان أوروبا الشرقية من حالة عجز كبير في العملات القابلة للتحويل ، لا سيما بالنسبة للبلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو (انظر الجدول السادس ـ ٥) الى حالة فائض ، وحافظت عليها ، باستثناء بلغاريا وهنغاريا ، لغاية عام ١٩٨٥ ولو بمعدل أقل . ونجم التحسن السريع والملحوظ في الحسابات الجارية أساسا عن السياسات التقييدية الى حد كبير المتبعة مؤخرا ، الامر الذي أدى في الوقت نفسه الى إضعاف قدرة البلدان المعنية على العودة الى انتهاج سياسة اقتصادية أكثر توسعا . وقد أتاح التحسن الطارئ على الحساب الجاري والتحولات التجارية المتصلة به ، لمعظم بلدان أوروبا الشرقية خدمة ديونها الخارجية على نحو منظم ، وتخفيف الضغط على المدفوعات الخارجية بحلول منتصف العقود . ولا يزال هذا الوضع يشكل قيدا الى حد ما لا سيما في بولندا ورومانيا .

وكانت اعتبارات الحساب الجاري أقل حدة بالنسبة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عنها لأوروبا الشرقية . بيد أن الارتفاعات والانخفاضات الحادة في الواردات من حبوب العلف بسبب التقلبات في المحاصيل المحلية ، والطلب النشيط على استيراد التكنولوجيا ، والتآكل الأخير في ايرادات الصادرات بسبب انخفاض سعر النفط ، جعل الاتحاد السوفياتي يهتم أكثر بتوازنه الخارجي . ولهذا تأثير هام على أهداف السياسة العامة في النصف الأخير من الثمانينات .

الجدول السادس ـ ٥ البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي : الموازين التجارية ، ١٩٨١ ـ ١٩٨٥

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

	١٩٨١-١٩٨٥	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية						
المجموع	٤١,٨	٦,٢	٩,٣	١١,٢	١١,٠	٤,٠
البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا	٢١,٩	٦,٠	٤,٤	٤,٠	٤,٠	٣,٦
البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو	١,٢	-١,٢	-٠,٠	١,٣	٢,٢	-٠,٨
الاقتصادات النامية	١٨,٥	١,٥	٤,٩	٥,٩	٤,٩	١,٣
بلغاريا						
المجموع	-٠,٥	-٠,١	-٠,١	-٠,٢	٠,١	-٠,٢
البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا	-٢,٧	-٠,٨	-٠,٨	-٠,٥	-٠,٤	-٠,٢
البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو	-٣,٢	-٠,٧	-٠,٦	-٠,٤	-٠,٦	-٠,٩
الاقتصادات النامية	٥,٥	١,٤	١,٢	٠,٨	١,١	٠,٨
بولندا						
المجموع	١,٥	-٢,٢	١,٠	١,٠	١,١	٠,٧
البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا	-٣,٩	-٢,٢	-٠,٥	-٠,٥	-٠,٤	-٠,٢
البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو	٢,٠	-٠,٦	٠,٥	٠,٧	٠,٩	٠,٥
الاقتصادات النامية	٣,٢	٠,٥	١,٠	٠,٧	٠,٦	٠,٤
تشيكوسلوفاكيا						
المجموع	٠,٦	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,١	-٠,١
البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا	-٢,٩	-٠,١	-٠,٣	-٠,٧	-٠,٩	-٠,٨
البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو	-٠,٢	-٠,٣	-٠,١	-٠,٠	٠,٢	٠,١
الاقتصادات النامية	٢,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٩	٠,٨	٠,٦

(يتبع)

الجدول السادس ـ ٥ (تابع)

	١٩٨١-١٩٨٥	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
الجمهورية الديمقراطية الالمانية						
المجموع	٧,٢	-٠,٣	١,٥	٢,٣	١,٩	١,٨
البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا	٣,٢	-٠,٣	٠,٠	٠,٩	٠,٩	٠,٦
البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو	٣,١	-٠,٥	٠,٨	٠,٩	٠,٨	١,١
الاقتصادات النامية	٢,٠	٠,٥	٠,٧	٠,٥	٠,٢	٠,١
رومانيا						
المجموع	١٠,٢	٠,٢	١,٨	٢,٥	٣,٢	٣,٦
البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا	١,١	-٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٤	٠,٤
البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو (أ)	٨,٦	٠,٢	١,٤	٢,٢	٢,٥	٣,٣
الاقتصادات النامية (أ)	-١,٨	٠,١	-٠,١	-٠,٢	-٠,٧	-٠,٩
هنغاريا						
المجموع	٠,٥	-٠,٤	-٠,٠	٠,٢	٠,٥	٠,٣
البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا	١,٦	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٤
البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو	-٣,١	-١,١	-٠,٦	-٠,٠	٠,٣	-٠,٦
الاقتصادات النامية	١,١	٠,٣	٠,٣	٠,١	٠,٠	٠,٤

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالامانة العامة للامم المتحدة استنادا الى مصادر وطنية ودولية .

(أ) بسبب عدم توفر مبالغ اجمالية بالنسبة للمجموعات الفرعية ، فإن البيانات الواردة أمام البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو والاقتصادات النامية تستند الى مجموع التدفقات التجارية الثنائية المبلغ عنها .

وكان تعديل الاختلالات في التوازن التجاري عن طريق تقليص الواردات إحدى سمات استجابة الاقتصادات المخططة للمشاكل المتعلقة بالمدفوعات الخارجية . ويبين الجدول السادس ـ ٦ التحركات في التجارة حسب المصدر والجهة . ولقد شكلت التغييرات غير المتزامنة في أسعار السلع الاساسية مشكلة من المشاكل الصعبة التي واجهت عددا كبيرا من البلدان . وفي حالة البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، كانت هناك أيضا اختلافات في تحركات الأسعار فيما بين مجموعات الشركاء الرئيسية بسبب السمات المؤسسية لاليات التجارة والمدفوعات في مجلس التعاضد الاقتصادي . وأهم سمة في هذا الصدد هي أنه منذ عام ١٩٧٦ كانت الأسعار التجارية لكثير من المنتجات الرئيسية لمجلس التعاضد الاقتصادي ، لا سيما الوقود والمواد الغذائية والمواد الخام الصناعية ، مستمدة أساسا من متوسط الأسعار المرجعية للأسواق العالمية على مدى السنوات الخمس السابقة .

وكان لفروق الأسعار الاقليمية داخل مجلس التعاضد الاقتصادي ردود فعل مواتية وغير مواتية . ولا شك في أن تأخر انتقال التغييرات الحاصلة في الأسعار العالمية الى صيغة الأسعار المعمول بها في المجلس قد أدى الى تخفيف عبء التكيف في الأجل القصير . ونظرا لأن البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي توفر ما يزيد على ثلاثة أرباع وارداتها من الطاقة ، فقد كانت بلدان أوروبا الشرقية محمية منذ البداية من تقلبات الأسعار الحادة في الأسواق العالمية ، فيما عدا بعض التأثر الهامشي . وفي الوقت نفسه ، أدت خفة حدة انتقال التغييرات في الأسعار العالمية وتباطؤ سرعتها الى اضعاف الدافع الى التماس التكيف المبكر والسريع للاختلالات الناشئة . وكانت التحولات الهيكلية التي تحققت حتى الآن أبطأ ومحدودة أكثر من المستصوب . وقد تؤثر هذه الحالة تأثيرا قويا على التغييرات المرتقبة في الاليات الاقتصادية .

ولا توضح معظم الخطط الخمسية إلا عن نوايا عامة فيما يتعلق بالنمو المخطط له في معدل التجارة ، ومكوناتها من السلع الاساسية واتجاهها الجغرافي . بيد أن المناقشات المتصلة بالسياسة العامة ، بما في ذلك المناقشات المتصلة بإعادة تخطيط تعاون مجلس التعاضد الاقتصادي في الأجل الطويل ، تتضمن معلومات كافية لاستنتاج السياسات التي يعتزم انتهاجها في مجال التجارة في المستقبل القريب .

الجدول السادس ـ ٦

البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي : النمو السنوي في حجم الصادرات والواردات ، ١٩٨١-١٩٨٥

(بالنسبة المئوية)

	الصادرات						الواردات					
	١٩٨١-١٩٨٥	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨١-١٩٨٥	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية												
المجموع	١,٦	١,٩	٤,٦	٣,٣	٢,٥	-٤,٣	٥,٧	٦,٤	٩,٨	٤,٠	٤,٤	٤,٠
بلدان اشتراكية	٠,٥	-١,٠	-٢,٤	٠,٨	٤,٠	١,٤(أ)	٧,١	٤,٣	١٢,٩	٣,٢	٨,٠	٧,٢(أ)
بلدان غير اشتراكية	٢,٨	٣,٧	١٨,٥	٦,٥	٠,٠	-١٢,٢(أ)	٤,٦	١٢,٧	٦,٢	٤,٥	٠,٠	-٠,١(أ)
بلغاريا												
المجموع	٧,٥	٨,٤	١١,٢	٤,٤	١١,٦	٢,٢	٦,٨	٩,٢	٢,٢	٥,٢	٥,٦	١٠,٩
بلدان اشتراكية	٨,٤	٥,٠	١٥,٠	٩,٩	٩,٧	٣,٨(أ)	٤,٠	٠,٢	٤,٠	٥,٩	٥,٩	٤,٠(أ)
بلدان غير اشتراكية(ب)	٥,٢	١٦,٦	٣,١	-٩,٤	١٧,٨	٠,٥(أ)	٢٢,٢	٤٣,٩	٠,٥	٣,٠	٤,٢	٢٨,٢(أ)
بولندا												
المجموع	١,٦	-١٩,٠	٨,٧	١٠,٢	٩,٥	١,٦	-٢,٦	-١٦,٩	-١٣,٧	٥,٢	٨,٦	٧,٢
بلدان اشتراكية	٤,٤	-١٧,٠	١٦,٦	٨,٢	١٠,٠	٧,٧(أ)	١,٤	-٦,٣	-٥,٦	٤,٤	٩,٢	٦,٢(أ)
بلدان غير اشتراكية	-١,٣	-٣٢,١	٠,٩	١٢,٤	٩,٠	-٣,٨(أ)	-٨,٤	-٣١,٥	-٢٤,٣	٦,٦	٧,٤	٨,٦(أ)
تشيكوسلوفاكيا												
المجموع	٤,٣	٢,١	٤,٣	٦,٢	٦,٨	٣,٤	١,٤	-٥,٦	-٠,١	٤,٠	٥,٩	٣,١
بلدان اشتراكية(ب)	٥,١	٣,٩	٥,٧	٤,٤	٨,٢	٣,١(أ)	٣,٦	-٣,٧	٣,٥	٤,٧	٧,٥	٣,٤(أ)
بلدان غير اشتراكية(ب)	٣,٠	-٢,٥	٠,٦	١١,٠	٣,٠	-١,٤(أ)	-١,٧	-٩,٦	-٥,٨	٣,٢	١,٨	٣,٧(أ)

(يتبع)

الجدول السادس ـ ٦ (تابع)

	الصادرات						الواردات					
	١٩٨١-						١٩٨١-					
	١٩٨٥	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
الجمهورية الديمقراطية الالمانية												
المجموع	٧,٢	١٨,٦	٩,٣	١٠,٣	٦,٥	١,٧	٢,٥	١,٥-	٣,١-	٧,٦	٧,٦	٢,٣
بلدان اشتراكية(ب)	٣,٤	٢,١	٢,٨	٦,٨	٤,٨	٠,٥(ف)	٠,٦-	١,٢-	٤,٩-	٢,١-	٤,٣	١,٣(ف)
بلدان غير اشتراكية(ب)	١٥,٢	٢٦,١	٣٣,٤	١٦,٦	٩,٤	٢,٢(ف)	٦,٧	٢,٠-	٠,٣-	٢٢,٧	١١,٦	٣,٥(ف)
رومانيا												
المجموع	٤,٤	١٣,٦	٧,٦-	٠,٩	١٥,١	١,٦	٣,٨-	٧,٢-	٢٢,٨-	٥,٠-	٩,٩	١٠,٣
بلدان اشتراكية	٠,١-	٨,٨	٨,٤-	٢,٧-	٠,٣	٢,٥(ف)	٠,٤	٩,١	١١,٣-	٠,٥	٠,٩	٣,٨(ف)
بلدان غير اشتراكية	٦,٩	١٨,٣	٦,٨-	٤,٠	٢١,٨	٠,٢-(ف)	٨,٥-	١٧,٧-	٣٢,٦-	١١,٢-	١٣,٦	١٤,٦(ف)
هنغاريا												
المجموع	٤,٩	٢,٦	٧,٣	٩,٤	٥,٨	٠,٣-	١,٠	٠,١	٠,١-	٣,٩	٠,١	١,٣
بلدان اشتراكية	٦,١	٥,٨	٤,٩	٤,٦	٦,٨	٨,٣	٠,٤	٢,٥-	٠,٠	٢,٩	٢,٣	٠,٤-
بلدان غير اشتراكية	٤,٣	١,٧-	١١,١	١٥,٨	٤,١	٦,٦-	١,٨	٣,٣	٠,٠	٥,١	٣,٢-	٣,٦

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالامانة العامة للامم المتحدة استنادا الى مصادر وطنية ودولية .

(ف) تقديرات أولية .

(ب) تقديرات الامانة العامة .

إن قدرة البلدان الأوروبية ذات الاقتصاد المخطط على تكثيف اعتمادها على التجارة ، على النحو المقصود إنما هي ، الى حد كبير ، مهمة متعلقة بالطلب ، وترتيبات التعاون الخاصة بمجلس التعاضد الاقتصادي ، وامكانياتها الانتاجية ونجاحها في تعزيز صادراتها من المصنوعات . ويعتمد هذا النجاح على السمات المؤسسية للآليات التجارية لهذه البلدان ، فكلها بالفعل ، بما في ذلك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، قد أعطى مؤخرا الأولوية لإعادة تشكيل قطاع التجارة وصلاته بالاقتصادات المحلية . كما أنه يتحدد على نحو حاسم بالدور الذي تسعى هذه البلدان الى القيام به في التجارة العالمية والإطار المالي العالمي في السنوات القادمة .

وفيما يتعلق بالبلدان التي لديها خطط ذات أهداف محددة بالنسبة للصادرات والواردات (خاصة تشيكوسلوفاكيا ورومانيا وهنغاريا) فإنه من المقرر أن تزيد أحجام الصادرات على نحو أسرع من أحجام الواردات ، وأسرع من الانتاج الكلي ، ولكن ذلك لن يكون إلا بحد صغير (فدرجات المرونة الضمنية تتراوح من ١,١ الى ١,٣) . وستظل كثافة الواردات ، في أحسن الأحوال ، دون تغيير . ويبدو أن نوايا مماثلة تسود بالنسبة لمعظم البلدان الأخرى على الرغم من عدم وجود بيانات ، أي أن أهداف التجارة الخارجية تتسم بأنها أكثر طموحا بعض الشيء عن الانجازات التي تحققت في أوائل الثمانينات ، ومن المتوقع أن تزيد كثافة التجارة ، وأن تحظى الصادرات بالأولوية على الواردات ، حتى في البلدان التي ليس عليها ديون خارجية كبيرة .

ويجري تحديد النوايا فيما يتعلق بمكونات التجارة من السلع الاساسية واتجاهها الجغرافي على نحو أقل تفصيلا ، إن لم يكن على الاطلاق . ولكن يبدو أن الأولوية التي أعطتها البلدان لعملية سداد الديون بالعملات القابلة للتحويل ، باستثناء بولندا ، والديون بالروبل القابل للتحويل ، تسيطر على السياسات التي ستتبع في السنوات القادمة . ومن المتصور ، في ضوء برامج واتفاقات التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف القائمة ، أن هناك مجالا على ما يبدو ، لتعزيز العلاقات الاقتصادية داخل المجموعات ، ويحتمل أن تكون التجارة المتبادلة بين أعضاء مجلس التعاضد الاقتصادي أكثر توسعا . وسيشكل البرنامج الشامل للتعاون في مجال العلم والتكنولوجيا الذي تم اقراره من جانب مجلس التعاضد الاقتصادي في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ دافعا للتعجيل بالتعاون الاقتصادي والتخصص الانتاجي . أما البرامج والاتفاقات الأخرى فتؤكد على اتباع نهج تجاه التعاون مختلف من حيث النوعية ، وسيتم من الآن فصاعدا تعزيز هذه البرامج والاتفاقات عن طريق إقامة علاقات مباشرة فيما بين الهيئات الاقتصادية على مختلف مستويات سلطات التخطيط . والهدف الرئيسي هو تحسين نوعية

وتركيب السلع المطروحة في السوق الاقليمية . وفي الوقت نفسه ، تقوم أهداف الانتاج المتفق عليها على نحو مشترك بالتصدي لأوجه النقص وتعويض عدم توافر السلع والخدمات من الاقتصادات السوقية ، الناشئ بسبب نقص العملات الأجنبية أو بسبب العراقيل الاقتصادية وغيرها من المعوقات الموجودة بين الشرق والغرب .

وتتسم الاهداف الكمية للتجارة داخل المجموعات بالطموح فوفقا للاتفاقات التجارية المتوسطة الأجل التي أبرمت مؤخرا ، تتراوح أهداف زيادة تدفقات التجارة الثنائية المتبادلة ما بين ٣,٥ في المائة و ١٠ في المائة سنويا ، ومعظمها ما بين ٥,٥ و ٧ في المائة . ويشير ذلك الى مواصلة التحول في اتجاه التجارة لصالح الشركاء في مجلس التعاضد الاقتصادي . ويبدو أن هناك نوايا مماثلة لارتفاع نمو أحجام التجارة المتبادلة مع البلدان الاشتراكية التي ليست أعضاء في المجلس ، لا سيما الصين ويوغوسلافيا .

وستعتمد العلاقات مع الاقتصادات السوقية في السنوات المقبلة على العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، وعلى مدى النجاح في إمكانية خدمة الديون بالعملات القابلة للتحويل ، وقدرة البلدان النامية على زيادة تجارتها مع البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا دون دخول تدفقات رأسمالية جديدة كبيرة . ومن المحتمل أن تؤدي هذه القيود الى تضييق نطاق التجارة مع البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو أكثر من تأثيرها على العلاقات الاقتصادية مع كثير من البلدان النامية . وتبين تجارب الثمانينات أن العلاقات الاقتصادية فيما بين البلدان ذات الاقتصاد المخطط والبلدان النامية تستفيد من وجود آليات تعاقدية ومؤسسية تعكس السمات الخاصة للتجارة بين البلدان ذات الأنظمة الاجتماعية ـ الاقتصادية المختلفة . وفي هذا الصدد ، يهيئ إبرام اتفاقات حكومية دولية طويلة الأجل بوجه عام جوا مواتيا للغاية للتبادل التجاري .

ويتعين الآن إيلاء مزيد من الاهتمام للمرونة في التجارة بين البلدان ذات الاقتصاد المخطط والبلدان النامية . ومن أهم الاحكام في هذا الصدد تلك التي تسمح بالتكيف الأسرع لبيئة متغيرة ، بما في ذلك توفير معلومات تجارية فورية وربط الخطط حسب مجموعات السلع الأساسية والمشاريع الفردية . ويمكن أن يجعل نطاق وأشكال العلاقات الاقتصادية الخاضعة لاتفاقات طويلة الأجل أقل جسوءة . وتنشأ مجموعة أخرى من المشاكل التي أصبحت بارزة بوجه خاص في النصف الأول من الثمانينات ، عن نظام المدفوعات . فالقيود المفروضة على المدفوعات أدت الى عرقلة التجارة بشدة بالنسبة

للبلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد المخطط على حد سواء . ويتعين أن تبحث المجموعتان عن أشكال للدفع تدعم التوسع في علاقاتهما الاقتصادية . ويتصل بذلك ، إفساح المجال لتصدير المصنوعات من البلدان النامية الى البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا .

وفي الأجل الطويل ، لا يمكن أن تجد المصنوعات سوقا مستقرة في البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا إلا إذا أدت قرارات السياسة العامة التي تتخذها تلك البلدان فيما يتعلق بالهياكل الاقتصادية الى إيجاد طلب على هذه السلع . وبالضرورة ، يجب أن تستند عملية التكيف ذات المنفعة المتبادلة الى الميزات المقارنة السائدة ، والطموحات الانمائية الصناعية وتوسيع التعاون الصناعي . فالبلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ترى في خططها ومبادئها التوجيهية للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ أن توسيع التعاون الصناعي يشكل الوسيلة الأساسية لتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع البلدان النامية .

ويعتمد تأثير النوايا المعرب عنها فيما يتعلق بالتجارة والتعاون الاقتصادي الدولي على سمتين هامتين . الأولى ، أن تهيئة مناخ سياسي واستراتيجي بين الشرق والغرب شرط أساسي لازم لتنشيط العلاقات التجارية والمالية . وتعد المبادرات المعروضة مؤخرا لتعزيز الثقة في هذه العلاقات ذات أهمية . وقد يكون الاهتمام المماثل الذي أعرب عنه عدد من البلدان ذات الاقتصاد المخطط ، بما فيها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بالتعاون على نحو أوثق مع المنظمات الدولية مثل الغات والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي (٣٢) ، دليلا على التخلي الأساسي عن الموقف الذي كانت تتخذه هذه البلدان قبل الحرب إزاء تلك المنظمات (٣٣) . وبالمثل ، اقترح قادة بعض البلدان ذات الاقتصاد المخطط إطارا يتفق عليه بين الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ومجلس التعاضد الاقتصادي . ومن الأهمية بمكان أن يدرس المجتمع الدولي هذه العروض وغيرها من العروض على نحو متعمق . ويتعين استكشاف العقبات المحسوسة استكشافا تاما قبل التسرع في رفض مبادرات ذات أهمية محتملة (٣٤) .

أما الشرط الثاني لتعزيز العلاقات بين البلدان ذات الاقتصادات المخططة والبلدان ذات الاقتصاد السوقي فهو استمرار اجراء تعديلات في عملية تنظيم وصنع القرارات في البلدان ذات الاقتصاد المخطط . وقد يكون من المفيد إزالة العقبات التي تحول دون المشاركة على نحو أكثر مرونة وبطريقة أوسع في الاقتصاد العالمي ، رهنا باتفاق ذلك مع المفاهيم الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية . وقد كانت تعديلات آلية

التجارة في مقدمة التغييرات الجارية في الآليات والسياسات الاقتصادية . وبالتأكيد سيكون من المفيد استكمال هذه الجهود المبذولة من جانب البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا بتدابير في البلدان ذات الاقتصاد السوقي من أجل تقليص العقبات أمام التجارة بين الشرق والغرب والقضاء على هذه العقبات في نهاية الأمر .

التكامل بين بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي والتعاون الاقتصادي الاقليمي

يجري تنظيم عملية تعزيز التكامل بين اقتصادات مجلس التعاضد الاقتصادي عن طريق عقد مجموعة متنوعة من الاتفاقات الثنائية والمتعددة الاطراف . ويجري تزامن الخطط القومية المتوسطة الاجل على مستوى المجلس ، عن طريق أمور في جملتها ، اتفاقات التبادل التجاري المتوسطة الاجل والبروتوكولات المحددة بشأن المشاريع المشتركة الواردة في الخطة المنسقة لتدابير التكامل المتعددة الاطراف (٣٥) . وتعتبر الآثار التي تترتب على الخطة وعلى اتفاقات التبادل التجاري جزءا لا يتجزأ من الخطط القومية الخمسية لكل بلد من البلدان . وتؤكد الخطط الجديدة المتوسطة الاجل ، اذا نظر اليها داخل هذا الاطار ، استمرار جهود التكامل السابقة ، مع تحويل التركيز نحو التعاون التكنولوجي والتكشيف الاقتصادي .

وقد تم اختيار تعزيز نمو الانتاجية عن طريق زيادة كثافة الاشتراك في التجارة والمالية العالميين بوصفه عنصرا حيويا من عناصر الخطط الخمسية للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ . ونظرا للقيود على العلاقات الاقتصادية مع بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، التي اخذت تتزايد منذ منتصف السبعينات ، فقد اصبح التكامل المتسارع داخل مجلس التعاضد الاقتصادي محل التركيز الرئيسي للسياسات الاقتصادية الخارجيتة وكان يتعين أن تكون البرمجة المستهدفة أهم وسيلة لتيسير التكامل الاقتصادي ، وبصورة رئيسية فيما بين الاعضاء الاوروبيين في مجلس التعاضد الاقتصادي . وقد تم في النصف الثاني من السبعينات وضع خمسة من هذه البرامج المستهدفة لتعزيز التعاون الاقتصادي الاقليمي (في مجالات المحروقات والمواد الخام الاساسية والزراعة والمواد الغذائية والنقل وصناعة الآلات والسلع الاستهلاكية المصنعة) . وتضم البرامج حوالي ٣٤٠ مشروعا ، كان من المقرر الشروع في معظمها خلال النصف الاول من الثمانينات عن طريق الخطة المنسقة الثانية جزئيا .

وقد صممت هذه البرامج لتشكل سياسة مشتركة من اجل التعديلات الهيكلية ، وكانت ترمي إلى اصلاح الاختلالات المحلية والخارجية السائدة في بعض البلدان الاعضاء ، ودعم النمو ، وتأمين قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي الاقليمي في مجال السلع الانتاجية والاستهلاكية ، وتوسيع نطاق قطاع النقل وتحديثه . ومع ذلك ، فنظرا للتطورات السلبية التي وقعت في مجال التجارة الخارجية والمدفوعات لا سيما في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٣ ،

فقد تعين تأجيل كثير من التدابير المتوخاة في البرامج المستهدفة ، واعادة دراسة اهدافها وطرق عملها بالتفصيل في نهاية الامر . ولذلك ، فإن وضع سياسة مشتركة للتعديل الهيكلي ، يحتل من جديد أولوية عليا ، في برنامج التدابير القومية والاقليمية المتعلقة بالسياسة التي ترافق الخطط الخمسية الراهنة .

وقد اعتمدت البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي في الدورة الحادية والاربعين (الاستثنائية) للمجلس المعقودة يومي ١٧ و ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ البرنامج الشامل للتعاون في ميدان العلم والتكنولوجيا الذي سبق الاعلان عنه في اجتماع القمة الاقتصادية في حزيران/يونيه ١٩٨٤ (٣٦) . وتتوخى الوثيقة تسريع التقدم التكنولوجية عن طريق عقد اتفاقات ثنائية ومتعددة الاطراف (٣٨) تظهر في الخطط السنوية والمتوسطة الاجل (٣٧) . ويستهدف البرنامج الجديد على وجه التحديد التعجيل بالتقدم العلمي والتكنولوجي في الميدان الانتاجي فيما يتعلق بخمسة مجالات عامة وهي : الالكترونيات والاتمته والطاقة الذرية والمواد والتكنولوجيات الجديدة والتكنولوجيا الاحيائية . وتأمل الدول الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي ألا يقتصر الأمر في هذه القطاعات على اللحاق بالمهارات العلمية والتكنولوجية الموجودة فحسب ، بل أن يتم تجاوزها للوصول إلى أقصى ما انتهى اليه البحث والتطبيق الصناعي في موعد لا يتعدى نهاية القرن . وينبغي أن تمكن أوجه التقدم هذه من تسريع خطى نمو الانتاجية داخل منطقة مجلس التعاضد الاقتصادي ككل بحيث لا يقل متوسط انتاجية العمل عن ضعف المستوى الحالي بحلول سنة ٢٠٠٠ ، وسيخفض بشدة المحتوى المادى للناتج الاجمالي القومي لاسيما الطاقة والمواد الخام ذات الاهمية الحاسمة .

ويتمثل أحد الأهداف الاساسية للبرنامج في ايجاد تكنولوجيات متوائمة على نحو متبادل في جميع انحاء منطقة مجلس التعاضد الاقتصادي بحيث يتعين توسيع مجال التخصص في الانتاج وزيادة تكثيف التجارة . ويمكن تعديل قواعد احراز التقدم التكنولوجي وتحسين الانتاجية بطريقة جذرية أثناء تنفيذ البرنامج . ويتمثل أحد البنود الرئيسية في التركيز على العلاقات المباشرة بين المؤسسات والرابطات والمعاهد العلمية والتقنية عن طريق بروتوكولات وعقود محددة . وبالاضافة إلى ذلك ، يمكن اقامة منظمات خاصة ثنائية أو متعددة الاطراف لمعالجة مسائل معينة تتصل بتسريع التقدم التكنولوجي ونمو الانتاجية . وسيتم ترتيب التمويل عن طريق تخصيص اعتمادات في الميزانية العادية بالاضافة إلى القروض من مصرفي مجلس التعاضد الاقتصادي . وبالاضافة إلى ذلك يمكن انشاء صناديق خاصة تتعلق ببعض الاتفاقات المحددة التي ما زال يتعين عقدها .

وقد قررت الدول الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي ، منذ اعتماد البرنامج في أواخر عام ١٩٨٥ اتخاذ عدد من الخطوات المحددة بشأن طريقة تنفيذه ، وجرت مناقشة

اشكال هذا التنفيذ بتعمق . ويتالف البرنامج من مشاريع بحث منفصلة يبلغ مجموعها ٩٣ مشروعا من المقرر انجازها في السنوات الثلاث القادمة ؛ وينظم معظمها بالفعل اتفاقات محددة عقدت في غضون عام ١٩٨٦ . ويتضمن كل مشروع عددا من "المواضيع" الاصغر أو المشاريع الفرعية ، وبضعة آلاف "موضوع" أو هدف على المستوى الاكثر تفصيلا (٣٨) وخلافا لاساليب التعاون العلمي والتقني السابقة ، يتعين أن يترأس كل مشروع من المشاريع هيئة سوفياتية متخصصة تتمتع بسلطات تنفيذية واسعة النطاق (٣٩) ، بغية دعم الصلات الدائمة داخل المجموعة في مجال البحث والتنمية والانتاج . وسيتطلب تحقيق هذه الاهداف احداث "تغييرات جدية في هيكل مجلس التعاضد الاقتصادي وفي شكل أنشطته وأساليبها" (٣٠) . ويتعين السعي من اجل تحقيق هذه الاهداف بوصفها أهدافا للبرنامج جنبا إلى جنب مع التغييرات الجارية في المؤسسات والسياسات والصكوك الواردة تفصيلا في الخطط القومية والمناقشات المتعلقة بالسياسة المتعلقة بها .

التغييرات في الاليات الاقتصادية

أكدت معظم المناقشات المتعلقة بالسياسة التي دارت حول خطط الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، وبعض الخطط نفسها التي وضعت في صيغتها النهائية على ضرورة اجراء شكل ما من أشكال الإصلاح الاقتصادي بغية تعزيز التنمية المكثفة ، حيث يتم التركيز على الكفاءة والانتاجية والنوعية . وربما كان التغيير الاكبر يتوخى في طابع التخطيط المركزي التقليدي . وقد اصبحت نقاط الضعف الرئيسية للتخطيط التوجيهي (مثل نقص المرونة ، وعدم رغبة السلطات المركزية في رفض منح الاعتمادات للمصالح الوزارية أو المحلية الراسخة أو عدم قدرتها على ذلك ، وعدم توفر الحوافز الكافية لتعزيز النوعية والابتكار والكفاءة ، وميل الوحدات الاقتصادية إلى المبالغة في الانفاق) تشكل سلبيات كبرى في بداية الثمانينات ويتعين التخفيف منها عن طريق توجيه التخطيط المركزي بصورة متزايدة نحو الغايات الإنمائية الاستراتيجية الطويلة الاجل .

وكان يجري في بعض البلدان تغييرات في الاليات الاقتصادية لبعض الوقت وأعلن عنها في بلدان أخرى . وقد حاولت بعض البلدان تحسين الإدارة على المستويين الاعلى والادنى في المؤسسات . وكانت الوحدات التنظيمية الاصغر حجما والاكثر إحكاما داخل المؤسسات التي اخذت في أغلب الحالات شكل "فرق العمل" قد تحملت تدريجيا مسؤولية انجاز أهداف الخطة . ويجرى ربط أجور العمل بصورة متزايدة بالاداء . وفوق مستوى المؤسسة ، يجرى انشاء اتحادات جديدة ، تشمل اشكالا مندمجة المؤسسات داخل الفروع أو القطاعات .

ويتمثل ثاني الملامح المميزة لمطلع الثمانينات في اتساع نطاق استخدام مبادئ محاسبة التكاليف على جميع المستويات التنظيمية . وتم تطبيق ذلك في بعض البلدان

على وزارات بأكملها ؛ وعلى مؤسسات مختارة في بلدان أخرى . وهناك عامل مشترك ثالث يتمثل في استخدام مؤشرات الاداء الاقتصادي التي تتصل اتصالا وثيقا بمبادئ محاسبة التكاليف . وفي معظم البلدان ، انخفض عدد القواعد الالزامية بالنسبة لاداء المؤسسات . واقترن ذلك بالتحول عن المؤشرات الاجمالية المادية منها والمتعلقة بالقيمة إلى مؤشرات صافي القيمة ، مثل صافي الناتج المعياري (٣١) والدخل والارباح .

رابعا ، تم التوفيق على نحو افضل بين الاسعار المحلية والاسعار العالمية وكان ذلك هو الحال بوجه خاص بالنسبة للطاقة ومدخلات المواد الاولية ، بغية تعزيز الترشيد وزيادة الوعي بالتكاليف . وبالنسبة لاسعار الجملة وإلى حد أقل بالنسبة لاسعار التجزئة ، جرت اصلاحات في جميع البلدان ، ولا تدع الخطط الجديدة أي شك في أن مزيدا من التغييرات وشيك الوقوع (٣٢) .

وأخيرا ، تمت إعادة دراسة الاحتياجات العامة لتحسين نظام الخطة وتحقيق تنظيم للمشاريع أكثر دينامية . وقد أدى ذلك في هنغاريا إلى حدوث تسارع حثيث للاصلاح الاقتصادي ، بينما اتخذ في بلدان اخرى شكلا يتجاوز اجراء تعديل لنظمها القائمة (٣٣) .

وبذلت جهود كبيرة لتحسين الآلية الاقتصادية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية نتيجة التجارب الاقتصادية التي أجريت منذ عام ١٩٨٣ . وقد وسعت تلك التجارب من نطاق الحقوق التي تتمتع بها بعض اتحادات الانتاج الصناعي في مجال التخطيط والعمليات اليومية ، بما في ذلك تنظيم العمل والاجور . وفي الوقت نفسه ، تحملت هذه المنظمات بالكامل المسؤولية عن نتائج أعمالها . وتحقق نتيجة لذلك قدر أكبر من الانجاز فيما يتعلق بالمهام المتصلة بمبيعات المنتجات وتم تعزيز حوافز العمل (٣٤) . وقد تقرر ، بعد اجراء تقييم للتجربة ، "الانطلاق إلى ايجاد نظام متكامل للادارة والرقابة" (٣٥) ، كان يجري اعداده منذ مطلع ١٩٨٦ بغية اصداره بصورة رسمية عام ١٩٨٧ على الاغلب . وقد استحوذت عملية تشكيل الأسعار على انتباه خاص ، بوصفها عنصرا من العناصر الهامة في هذا النظام ، وذلك على الرغم من عدم اتفاق آراء الخبراء حتى الآن حول الاصلاحات المستصوبة للاسعار وإدارة الاسعار (٣٦) .

وتركز السياسات في اهتمامها على دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية ، ولا مركزية العمليات التجارية الخارجية في بعض الأنشطة وربط القطاعين التجاري والاقتصادي المحلي .

وتدرس أغلب البلدان إجراء تغييرات ، أو توسيع نطاق التعديلات التي أدخلت مؤخرا على نظمها المتعلقة بالادارة والتخطيط . ويختلف نطاق هذه التغييرات المزمعة من بلد إلى آخر . وتتوقع جميع الخطط الخمسية تقريبا توسيع نطاق حقوق ومسؤوليات المؤسسات في مجال القرارات المتعلقة بالتخطيط والانتاج والاستثمار . وفي بعض الحالات ، يعني هذا التوسيع إلغاء طبقات الادارة الرفيعة المستوى والوزارات ؛ ويؤدي في حالات أخرى ، إلى تعزيز دور اتحادات المؤسسات المتوسطة مثل الكومبينات في جمهورية المانيا الديمقراطية .

وتركز الخطط على ضرورة وجود صلة أدق بين الوسائل المالية للمؤسسات وأدائها ، وزيادة المسؤولية المالية ومن ثم تقليل الاعتماد على ميزانية الدولة ؛ زيادة الفرص لتعبئة الايرادات المحتجزة من أجل التوسع والتحديث . كما يجرى التفكير في زيادة تنشيط استخدام القروض في الاستثمار ، بما في ذلك تطبيق شروط أكثر صرامة فيما يتعلق بالائتمان . ويجري في جميع البلدان تقريبا تقليص عدد المؤشرات الالزامية للمؤسسات . ويتم ذلك في بعض الحالات بصورة حادة (٣٧) . وسيجري توسيع نطاق الاتفاقات التعاقدية بين المؤسسات فيما يتعلق بمبيعاتها ومشترياتها ، وستصبح هذه الاتفاقات في نهاية الأمر الشكل السائد للمعاملات بين المؤسسات في عدد من الاقتصادات .

وتشدد جميع الخطط على أنه لا غنى عن التفوق العلمي والتكنولوجي بالنسبة للتنمية والتطبيق الواسع النطاق للتكنولوجيات الرئيسية . وهناك أساسا نهجان لتحقيق هذا الهدف ، الأول يؤكد على التقيد بمزيد من الشدة بالبحث وبرامج التنمية المركزية ويتطلع الثاني إلى تحقيق تعاون أكثر مرونة بين مؤسسات البحث والتنمية والانتاج وإلى زيادة اللامركزية في أنشطة البحث والتطوير (٣٨) .

ويقتضي الأمر توافر المرونة اللازمة لتشكيل الاسعار والاستجابة للتغييرات في مجال العرض . ولا تقتصر الحاجة على ربط مستويات الأسعار بتكاليف المدخلات فحسب ، بل أيضا بالخصائص النوعية للسلع والطلب الاستهلاكي . وبعبارة أخرى ، ينبغي أن تؤدي شروط الطلب دورا أكثر فعالية في تقرير الاسعار . وتخطط بعض البلدان للابقاء على أسعار التجزئة بالنسبة للسلع والخدمات الأساسية مستقرة طوال فترة الخطة ، بالرغم من ضرورة تعديل أسعار المنتجات الاستهلاكية الجديدة ذات الجودة العالية حسب الاقتضاء .

وفي بعض البلدان ، تختلف الأنظمة المطبقة على الصناعة والزراعة ويولي أغلبها أولوية عليا لتشجيع الناتج والانتاجية في الزراعة . وتشمل الأساليب المتوخاة

تخويل المجمعات الزراعية الصناعية ، والمزارع الجماعية ومزارع الدولة مزيدا من السلطات فيما يتعلق باتخاذ القرار والحد من الفاقد عن طريق ميكنة التخزين والنقل وتجهيز الناتج الزراعي ؛ وتطبيق الأنظمة التعاقدية على المجموعات بل والأسر . وفي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، يجري تشجيع المزارع على استخدام أموالها الخاصة والحصول على قروض من المصارف للتوسع في الانتاج . ومن المقرر تطبيق مبادئ محاسبة التكاليف على المجمعات الزراعية الصناعية والمزارع شأنها في ذلك شأن المؤسسات الصناعية . ويقتضي ذلك أن تكون أجور عمال المزارع مرتبطة بالدخل الذي تكسبه الوحدة التي يعملون بها (٣٩) . ومع ذلك ، ليس من الواضح ما اذا كانت أسعار التجزئة في هذا القطاع ستصبح أكثر مرونة أيضا مما كانت عليه في الماضي . واذا كان الأمر كذلك ، فسيتعين تعديل أسعار المشتريات (٤٠) وستكون هناك حاجة إلى اعادة النظر في مخططات الاعانة التي تقدمها الدولة (٤١) .

ويتمثل أحد الأهداف العامة في تحسين المحددات الاقتصادية للتراكم ، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالاستثمار وتمويلها ، لا سيما في ضوء الصعوبات التي تمت مواجهتها في تمويل نفقات الاستثمار في مطلع الثمانينات . وفي عدد من البلدان ، وخاصة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، لا تزال حصة الاموال المتروكة لتقدير المؤسسات في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ اقل بكثير من المستويات المتوخاة في الأحكام الادارية والقانونية (٤٢) ؛ وأدى ذلك إلى استحالة قيام المؤسسات باستخدام مواردها المالية بصورة فعالة ومن ثم تقلصت نتيجة لذلك هوامش الربح (٤٣) . وكانت هناك نتيجة أخرى تمثلت في ممارسة استخدام أموال استهلاك الدين في تمويل مشاريع استثمارية جديدة بدلا من أن تبقى تحت تصرف المؤسسة من أجل الصيانة والاستبدال .

وفي بعض البلدان ، تدعو الخطة إلى تحقيق انخفاض ثابت في التكاليف لا يقتصر على الصناعة بل يشمل أيضا الزراعة والتشييد وذلك على الرغم من أن النسب المستهدفة بالنسبة للقطاعين الأخيرين أقل وضوحا من النسب المتعلقة بالاقتصاد ككل أو المتصلة بالصناعة (٤٤) . ويتوقع أن يؤدي هذا إلى تعزيز الأساس المالي لزيادة التراكم . وتهدف الآليات الاقتصادية في المبادئ التوجيهية الجديدة المتعلقة بالسياسة إلى زيادة الوعي بالتكاليف لا سيما في مجال الاستثمار . وسيرتبط تمويل الاستثمار الرأسمالي ارتباطا وثيقا بأداء القطاعات والمؤسسات ، مع إعطاء الأولوية لإعادة التجهيز والتحديث . وسيقوم تحويل الأرباح إلى الميزانية على أساس قواعد طويلة الأجل . وسيتوقف استخدام اقتطاعات استهلاك الدين من المؤسسات من أجل تمويل مشاريع الاستثمار الصناعي الأخرى ، وسيحتفظ بمخصصات الاستهلاك في صندوق تنمية المؤسسة .

وسيتم وضع معدلات أعلى للاستهلاك في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ . وينبغي أن تؤدي الزيادة المتوسطة الأجل في معدل التراكم إلى إعطاء التغيير التقني زخما أكبر .

ويجري الشروع في إجراء تعديلات هامة في الآليات الاقتصادية في مجال التجارة والمالية على الصعيد الخارجي . ويجري إعطاء كثير من المؤسسات مزيدا من الاستقلال الذاتي في التفاوض بشأن العقود التجارية مع المؤسسات التجارية الأجنبية ، ويجري تخويل بعضها سلطة الاشتراك في المعاملات التجارية مباشرة . ويمكن أن تقوم هذه المؤسسات باحتجاز بعض حصائل الصادرات لتمويل الواردات ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، وبالتالي تمويل توسيعها وتحديثها . ويتراكم جزء آخر في شكل منح للعمال .

وفي السنوات الأخيرة ، احتل استصواب إنشاء مشاريع مشتركة مكان الصدارة . ويؤشر ذلك على العلاقات الاقتصادية مع كل من البلدان ذات الاقتصاد السوقي والبلدان الأخرى ذات الاقتصاد المخطط . وقد باتت البلدان الأوروبية ذات الاقتصاد المخطط مقتنعة بأن الاشتراك على نحو أكثر نشاطا في التقسيم الدولي للعمل ، وخاصة في الفروع الكثيفة لاستخدام التكنولوجيا ، يتطلب وجود علاقات أوثق فيما بين الشركات المحلية والأجنبية . ويتمثل الهدف المطلوب في رفع مستوى التطور التكنولوجي واستخدام المشاريع المشتركة في تعبئة فوائد التعاون مع الشركاء الأجانب وتعزيز الاستثمارات في قطاعات التكنولوجيا الرفيعة دون تعريض الميزان الخارجي للخطر . وفي هذا الصدد أصدرت جميع الدول الأوروبية الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي باستثناء ألبانيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية تشريعات جديدة (أو عدلت التشريعات القائمة) في أواخر عام ١٩٨٥ أو مطلع عام ١٩٨٦ .

وتتمثل الخاصية العامة للتغييرات في توافر قبول تدريجي لأنواع معينة من الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة من وسائل تنشيط قطاعات اقتصادية محلية مختارة . وكان الهدف الرئيسي هو اشتراك رأس المال الأجنبي في مشاريع مشتركة مساهمة معظمها في قطاعات تتمتع بأولوية عليا . وقد أسفرت القوانين السابقة المتعلقة بالمشاريع المشتركة في بلغاريا وهنغاريا وبولندا ورومانيا عن نتائج بسيطة جدا . وقد نشأ هذا جزئيا من عدم وجود ضمانات كافية ووجود تقييدات مفرطة تم تغييرها منذ ذلك الحين في تعديلات متتالية . لتوفير مزيد من الحوافز للمستثمرين الأجانب . ولم تقم البلدان التي أصدرت هذه القوانين لأول مرة اثناء عام ١٩٨٦ (تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفياتي) بصياغة تشريعاتها إلا بعد اجراء دراسة متأنية للنتائج التي حققتها بلدان المجموعة الأولى على مر السنين . وبعد أن أصدر الاتحاد السوفياتي التشريع

المتعلق بالمشاريع المشتركة وأخذ يسعى بنشاط لتحديث ادارة التجارة الخارجية فإنه من الممكن اضافة بعد جديد إلى هذا الشكل من أشكال التعاون .

وستعتمد نتائج التشريع الجديد على اشكال تنفيذه . ويبدو أن الاصلاحات الادارية الجارية ، والتغييرات الاخرى في الاليات الاقتصادية والاتفاقات الثنائية الاخيرة المتعلقة بالعلاقات بين المؤسسات على صعيد مجلس التعاضد الاقتصادي وإنشاء كيانات مشتركة للانتاج تشكل جميعها اجراءات داعمة متبادلة .

ويمكنها أن تدعم أيضا المشاريع المشتركة مع بلدان ثالثة . ويمكن تنشيط التعاون والتخصص في الانتاج داخل مجلس التعاضد الإقتصادي وتحقيق علاقات أكثر واقعية في مجال السلع الاساسية والأسعار عن طريق مشاريع مشتركة ناجحة بين المؤسسات . وحيث من المرجح ان يصبح نطاق التغييرات الجارية في آليات التعاون في مجلس التعاضد الاقتصادي الذي سيحتل مركز الصدارة في السنوات القليلة القادمة أوسع نطاقا من التغييرات التي تتناول العلاقات بين المؤسسات والمشاريع المشتركة لمجلس التعاضد الاقتصادي ، فانه من المحتم أن يتعاظم تأثر التكامل في نطاق مجلس التعاضد الاقتصادي على التعاون والتخصص في الانتاج .

وقد انعقدت دورة مجلس التعاضد الاقتصادي الثانية والاربعون في بوخارست في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، في وقت كانت فيه السنة الاولى من فترة الخطة الحالية المتوسطة الاجل قد قاربت نهايتها . وفي ذلك الوقت ، كان الاداء الاقتصادي في سنة ١٩٨٦ متواضعا أكثر منه مخططا . وكانت ضرورة التخلص على مراحل من المنتجات والعمليات التي فات أوانها ، وزيادة كفاءة النمو واتباع أفضل الطرق لتسريعه محور المناقشات التي جرت . وقد شاطر معظم الوفود الرأي القائل بضرورة وجود أشكال جديدة من التعاون . وتم التأكيد على أنه لا يمكن تحقيق تسارع في النمو إلا بطريقتين : اعتماد أساليب أحدث للادارة ، وسرعة الاخذ بأحدث أنواع التكنولوجيا .

الصين

منذ أن صدرت الخطة في عام ١٩٧٨ من أجل نمو اقتصادي طويل الاجل ، سريع ومتوازن ، حتى نهاية القرن ، حققت الصين توسعا سريعا جدا في الزراعة والصناعة على حد سواء . وهذا ما ينطبق بوجه خاص على النصف الاول من الثمانينات عندما بلغ نمو الإنتاج الإجمالي معدلا وسطيا سنويا قدره ٩,٤ في المائة (انظر الجدول السادس-٧) ؛ حيث كانت المعدلات المقابلة للزراعة ٨,١ في المائة والمعدلات المقابلة للصناعة ١٢ في المائة . وقد تجاوز الانتاج الفعلي أهداف الخطة بهامش كبير . بيد أن هذا الاداء المرموق أدى في نفس الوقت الى نشوء اختناقات خطيرة وإلى حصول خلل في المدفوعات الداخلية والخارجية مما يحتاج الى معالجة في سبيل الاستمرار في نمو عالي المستوى وتحقيق مكاسب مطردة من انتاجية عوامل الانتاج .

وخطة الصين الخمسية الحالية هي الخطة الانمائية المتوسطة الاجل الثانية في اطار التكيفات والاصلاحات الاقتصادية المعلن عنها منذ أواخر السبعينات (٤٥) . وقد جاء إقرار الخطة في أوائل عام ١٩٨٦ في مرحلة حرجة على درب انتقال الصين الى بلد

الجدول السادس - ٧ الصين : معدلات النمو السنوية الوسطية لمؤشرات مختارة في الاقتصاد الكلي ، ١٩٧٩-١٩٨٥

(النسبة المئوية)

	١٩٧٩-١٩٨٠	١٩٨١-١٩٨٥		١٩٨٦-١٩٩٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي				
صافي الناتج المادي	٦,٧	٤,٠	٩,٤	٦,٧	٤,٩	٨,٣	٩,٨	١٢,٠	١٢,٣
الناتج الزراعي الاجمالي(أ)	٤,٤	٤,٠	٨,١	٤,٠	٦,٥	١١,٣	٧,٨	١٢,٣	٣,٠
الناتج الصناعي الاجمالي(ب)	٩,٠	٤,٠	١٢,٠	٧,٥	٤,٣	٧,٨	١١,٣	١٦,٣	٢١,٤
الاستثمارات الثابتة الاجمالية(ج)	٧,٣	٠,	١٨,٤	١٠,٠(د)	٣,٧-	١٧,٣	١٤,١	٣٣,٩	٣٥,٠
الاستهلاك الشخصي(هـ)	٨,٣	٤,٨	٩,٠	٥,٠	٧,٣	٥,٣	٧,٦	١٠,٩	١٤,١

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية التابعة لامانة الامم المتحدة استنادا الى المكتب الاحصائي الحكومي ، وحولية الصين الاحصائية ، أعداد مختلفة ، والبنك الدولي .

(أ) باستثناء ناتج المشاريع الصناعية التي تديرها القرى .

(ب) بما في ذلك ناتج المشاريع الصناعية التي تديرها القرى .

(ج) بالاسعار الحالية .

(د) الحجم المقدّر خلال المدة بكاملها بالنسبة لحجم الفترة السابقة المعاد تحديده بمعدل النمو السنوي الوسطي .

(هـ) للفرد الواحد .

صناعي متوسط الدخل بحلول عام ٢٠٠٠ . وبينما تستهدف القرارات الرئيسية المتخذة بشأن التنمية والاصلاحات الاقتصادية في عام ١٩٧٨ ، الحفاظ على الهدف التقليدي المتمثل في النمو المرتفع . فإنها تعكس في الوقت نفسه تغيرات أساسية في النهج الواجب اتباعه(٤٦) وبخلاف سياسات التنمية في العقود الثلاثة السابقة ، التي كانت تهدف الى المحافظة على مستويات عالية من الاستثمار ، ولو على حساب الاستهلاك ، تتوخى السياسات الجديدة نموا مرتفعا مع تحسينات فورية في مستوى الاستهلاك . ويتعين أن تكون مكاسب الكفاءة في الانتاج من خلال الاصلاحات في النظام الاقتصادي والتغييرات في هيكل الناتج ، وكذلك من خلال تكوين رؤوس الاموال الجديدة ، بمثابة العمود الفقري للنمو المستمر .

ومن الاهداف الرئيسية للخطة المتوسطة الاجل الحالية الاستمرار في إعادة التكييف الجذري للهياكل الاقتصادية . وتؤكد الاولويات الانمائية الحالية ، كما هو الحال بالنسبة للاولويات المعمول بها منذ عام ١٩٧٨ ، مزيدا من التحول من الانتاج ذي رأس المال الكثيف الى انتاج المصنوعات الاستهلاكية والخفيفة الكثيف العمالة . ويتعيّن التخفيف من الاختناقات في الهياكل الاساسية للطاقة ، والنقل ، وإمدادات المواد الخام من غير الوقود ، بالمحافظة على نمو ملموس في الاستثمار في هذه القطاعات . وفي نفس الوقت ، يتوقع أن يستمر التوسع في التجارة الخارجية بمعدلات أكثر اعتدالا مما كانت عليه في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات . ومحور سياسات الاستيراد هو الحصول على التكنولوجيا والمواد اللازمة للنمو الاقتصادي ، وضمن حدود توفر العملات الاجنبية ، تلبية الطلب المحلي على البضائع الاستهلاكية بقدر أكبر مما كان عليه الحال في الآونة الاخيرة .

وتقوم هذه الاهداف الانتاجية الى حد ما على مزيد من الاصلاحات في مجال ادارة المشاريع ، والتمويل ، والاسعار ، والاجور ، والتجارة الخارجية . وما برحت الاصلاحات منذ عام ١٩٧٨ تهدف الى رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية عن طريق اللامركزية في اتخاذ القرارات . وفي حين أن هذه الاصلاحات تسهم في النمو السريع ، فقد أسفرت أيضا عن أوجه خلل في الاقتصاد الكلي . إذ كان من شأن التوسع في الاستثمار والاستهلاك الثابتين على نحو تجاوز المقرر بكثير ، زيادة تفاقم حالات نقص السلع وضغوط التضخم . كما كان من شأن الخلل في عام ١٩٨٥ ، أن عرّض للخطر الجدوى السياسية لهدف الاستمرار في النمو المرتفع كما ولّد الخوف من أن المضي في اللامركزية سيؤدي الى فقدان السيطرة على الاقتصاد .

وتعد خطة الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ حلاً وسطا في هذا الصدد ، وتؤكد الحاجة الى إبطاء خطى الاصلاح . بيد أن الالتزام بالاستمرار في اصلاح النظام الاقتصادي منصوص عليه في الخطة بجلاء لا لبس فيه . وحتى نهاية عام ١٩٨٦ ، ومع النجاح الظاهر في إدخال الاعتدال على خطى التوسع الاقتصادي في تلك السنة ، بدا مخطط بعض الاصلاحات ، بما في ذلك الاصلاحات المتصلة بالاسعار وبعض الآليات والمؤسسات المالية ، وكأنه يتحرك قدما بالنسبة لمنحى السياسة في خطة السنوات الخمس (٤٧) . بيد أن النهج المتبع ازاء الاصلاحات أخذ يبدو ثانية أكثر حذرا منذ ذلك الحين ، مع التروي في اصلاحات الاسعار بوجه خاص خشية ازدياد الضغوط الناجمة عن التضخم .

التنمية الاقتصادية ووضع السياسات منذ عام ١٩٧٨

عند إقرار خطة السياسة الاقتصادية الجديدة في عام ١٩٧٨ ، كان الاقتصاد قد شهد سنوات عديدة من النمو الاقتصادي الذي جاء متقلبا وبطيئا . وكان السبب المباشر . هو عدم اليقين الاجتماعي - السياسي على الصعيدين الطويل الامد الذي صاحب الثورة الثقافية وما أعقبها . إذ كان العجز في إطار تقرير السياسات يهدد بزعزعة هيكل الاقتصاد . أما الاسباب البعيدة المدى فكانت الآثار المتراكمة لاستمرار عوامل سلبية ، منها قطاع زراعي غير منتج بشكل مزمن وعاجز عن تلبية الطلب المحلي ، وعدم الكفاءة في استخدام الموارد الرأسمالية ، وانخفاض انتاجية العمل نظرا لعدم توافر الحوافز المادية وغيرها من الحوافز (٤٨) . ونتيجة لهذا هبط نمو الناتج الاجمالي ، وكان معدله الوسطي ٥,٥ في المائة في فترة ١٩٧١-١٩٧٨ بالمقارنة مع ٦,٢ في المائة في فترة ١٩٥٣-١٩٧٠ ، بيد أن التقلبات التي كانت تحصل من سنة الى أخرى كانت كبيرة . وعلاوة على ذلك ، أخذ الخلل الكبير في الميزان التجاري يتراكم في أوائل السبعينات بسبب تدهور معدل التبادل التجاري ، والزيادات الحادة في الواردات من الاغذية ، وهبوط الصادرات . ورغم أن العجز قد انعكس اتجاهه في عام ١٩٧٦ عن طريق التخفيض الشديد للواردات ، كانت المحاصيل الضعيفة تستدعي زيادات كبيرة في الواردات من الحبوب الغذائية في عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ .

وفي أعقاب التحول في السياسة في عام ١٩٧٨ ، نما الناتج الاجمالي خلال فترة ١٩٧٩-١٩٨٠ نموا سريعا . فقد تسارعت معدلات النمو في الزراعة والصناعة على حد سواء متفوقة على المعدلات السابقة ، ومتجاوزة بكثير متوسط المعدلات للسنوات السابقة من السبعينات (انظر الجدول السادس - ٧) . كما زاد الاستهلاك زيادة كبيرة : فقد ارتفع نصيب الاستهلاك في مجموع الاستعمالات المحلية للموارد من ٦٤ في المائة في عام ١٩٧٨ الى ٧٠ في المائة في عام ١٩٨٠ ، حيث أدت الزيادات الكبيرة في الاسعار والاجور والعلاوات الزراعية الى ارتفاع الدخلين الريفي والحضري . بيد أن عجز الميزانية

ازداد الى ٥ في المائة من مجموع الانتاج المادي في عام ١٩٨٠ بسبب المعونات المقدمة لأسعار المغرق ، ونفقات الاستثمار الممولة مركزيا . ومع التوسع السريع في الطلب ، أصبح النقص في الطاقة والنقل والمواد شديدا جدا في بعض الاحيان . وكان من شأن النمو المحلي السريع والسياسات التجارية الاكثر تحررا منح الاولوية لاستيراد الالات والمعدات والمواد الغذائية ، فهوى حساب التجارة الخارجية في عجز كبير في ١٩٨٠ .

وكان الرد على هذه الاختلالات عددا من التدابير التي اتخذت في عام ١٩٨١ لكفالة استقرار الاقتصاد ، وفي مقدمتها تخفيض عرض النقود عن طريق بيع سندات حكومية والرقابة على خلق الائتمان (٤٩) . كما خُفّض العجز المالي بشكل جذري ، وتم ذلك أساسا عن طريق تخفيض نفقات الاستثمار في الميزانية لمشاريع الهياكل الاساسية الكبيرة . وكان من جرّاء اللامركزية في تمويل الاستثمارات ، أن قصرت جهود الحكومة المركزية عن كبح نمو الاستثمارات الكلية بيد أنه ثبت أن من الصعب جدا فرض حدود فعالة على تكوين رأس المال الذي تموله الحكومات المحلية أو الصناعات خارج قطاع الدولة أو حتى المؤسسات التي تملكها الدولة ذات الارباح المستبقاة الكبيرة . وفي القطاع الخارجي ، ضُغطت الواردات بشكل جذري عن طريق قيود مفروضة على استيراد الالات والبضائع الاستهلاكية المصنعة .

وقد أسفرت تدابير اضفاء الاستقرار عن تباطؤ في النمو في عام ١٩٨١ . وخُفّضت أوجه العجز الخارجي والعجز الداخلي كما خُفّض مقدار النقص . وحددت خطة فترة ١٩٨١-١٩٨٥ التي أقرت في عام ١٩٨٢ أهدافا متواضعة (انظر الجدول السادس - ٧) ، مما يدل على الاعتراف باستمرارية القيود المفروضة على النمو السريع وبالحاجة الاساسية الى ادارة الاقتصاد الكلي على نحو فعال . وكان أن اختارت الخطة التوازن على حساب النمو ، مع المضي بإلحاح في إعادة التكييف والاصلاح (٥٠) . بيد أنه بحلول عام ١٩٨٢ ، عاد الاقتصاد لاتباع معدل نمو يزيد عن ٨ في المائة رغم أن الهدف كان ٤ في المائة . ولم ينجح المخططون في كبح توسع الاستثمارات الثابتة الاجمالية ، وهذه مشكلة ما برحت تشكو منها الادارة الاقتصادية في السنوات الاخيرة .

وكان من شأن الاصلاحات الاقتصادية والتنظيمية الاكثر اتساعا التي نفذت في الثمانينات تعديل الرقابة الحكومية المباشرة وتخفيضها - في نواح هامة - دون ايجاد آليات بديلة لادارة الاقتصاد الكلي . وكان فقدان الفعالية هذا في مجموعة السياسات الاقتصادية واضحا بشكل خاص في نمو الاستثمارات الثابتة ، والايرادات الشخصية ، والواردات التي حصلت بعد التخفيف من التدابير الادارية المتخذة في عام ١٩٨١ لاستقرار الاقتصاد . وفي عام ١٩٨٢ استأنفت الاستثمارات الرأسمالية نموها ، بيد أن

الرقابة على الاستثمار بقيت حتى نهاية عام ١٩٨٣ عن طريق الاقناع السياسي لزعماء الحكومات المحلية ، وفرض الضرائب على استخدام الأموال المحتجزة وعلى الاستثمارات الموظفة من قِبَل المؤسسات من خارج الخطة(٥١) . وازدادت الأجور الحضرية بشكل متواضع خلال عام ١٩٨٣ بالنظر لعدم السماح بأية زيادات رئيسية في الأجور ومع الاخذ بقواعد أكثر صرامة بشأن منح العلاوات كما استمر الدخل الريفي في الارتفاع في حين استمر تواصل الاسراع بإخراج الانتاج الزراعي من النطاق الجماعي .

وكان من شأن اصلاح النظام المالي الذي منح قطاع المصارف دورا أكثر نشاطا في خلق الائتمان للمشاريع الحضرية والريفية وللزراعة ، أن زاد في ضعف الرقابة المركزية على عرض النقد . وفي أوائل عام ١٩٨٥ ، كان الاقتصاد قد عاد الى معدل نمو سريع والى اختلالات في ميزاني المدفوعات الداخلي والخارجي على نحو ما حصل في فترة ١٩٧٩-١٩٨٠ ، ولكن بحجم أخطر بكثير .

والتطور البارز في الاقتصاد الصيني منذ عام ١٩٧٨ هو النمو السريع في القطاع الزراعي ، فقد تسارع نمو الناتج الزراعي من أربعة في المائة في أواخر السبعينات الى ٨ في المائة سنويا بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٥ نتيجة لازدياد المدخلات ونمو الانتاجية (انظر الجدول السادس - ٧) . فبلغ انتاج الفرد من المحاصيل الرئيسية وهي الحبوب والقطن وبذور الزيوت مستويات قياسية . وجاء ازدياد الانتاجية في القطاع الزراعي نتيجة مباشرة لتغيرات أساسية في السياسة الزراعية التي أكدت على الحوافز المادية وعلى زيادة اللامركزية في اتخاذ القرارات . وبالاضافة الى ذلك ، حصلت في السنوات الأخيرة(٥٢) زيادات هامة في التشييد الانتاجي كما في المشاريع الكهرمائية الواسعة النطاق مثلا ، وإضافة الى ابتكارات تكنولوجية في مجال البذور والمدخلات الأخرى . كما رفعت أسعار الشراء التي تقدمها الحكومة للسلع الزراعية الرئيسية بحوالي ٢٥ في المائة بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٣ ، بما يتماشى والنمو الكبير في مبيعات القطاع الخاص في الأسواق التجارية ، وعكس اتجاه التأكيد الذي كان سابقا على انتاج الحبوب بدلا من انتاج المحاصيل النقدية وعلى الاكتفاء الذاتي في مجال الحبوب ؛ كما ألغيت أنماط المحاصيل المفروضة مركزيا على المناطق المحلية(٥٣) . وبحلول عام ١٩٨٣ ، كان اسلوب الانتاج الجماعي قد تحول تماما الى نظام الانتاج الأُسَري الذي تبقى بموجبه ملكية الأرض جماعية ، لكنها تؤجر لمزارعين لفترة تمتد حتى ١٥ عاما ؛ أما الأرباح فتقوم على ناتج وحدة الانتاج الفردية . وسمح للمزارعين بنقل عقود الايجار وبالاشتراك في عمليات الانتاج الأخرى محليا أو في المدن الصغيرة(٥٤) . وقد أسفرت قدرة اليد العاملة على الحركة وتشجيع الانتاج غير الزراعي في المناطق الريفية عن تعبئة ونزوح كبيرين لليد العاملة التي لم يعد هناك حاجة لها في مجال الزراعة .

وكانت المواضيع الرئيسية التي تؤكد عليها السياسة الصناعية للفترة ١٩٨١-١٩٨٥ هي إعادة تكييف هياكل الناتج واستخدام رأس المال على نحو مكثف . وحددت أهداف النمو الصناعي بمستوى سنوي قدره ٤ في المائة ، ثم مضت سنتان من الاداء المتراوح بين الانخفاض والاعتدال قبل عودة النمو السريع في عام ١٩٨٣ (انظر الجدول السادس - ٧) . وبعد النمو النشط للصناعة الخفيفة في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات ، بدا وكأن اعادة تكييف الناتج قد بلغت نقطة توقف ، ومنذ عام ١٩٨٣ كان نمو الصناعة الخفيفة أبطأ من نمو الصناعة الثقيلة . وبين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٥ ، تحول تركيب الصناعة الثقيلة باتجاه قطاعي بناء الآلات ومواد التشييد ، حيث تجاوز النمو بشكل ملموس نمو قطاعات الطاقة والفحم الحجري والمعادن . ومع النمو المرتفع في الاستثمارات الثابتة ، كان نمو ناتج صناعة التشييد سريعا جدا أيضا ، ولكن بصورة لا تكاد تكفي . كما أن الاختناقات في الإمداد ولا سيما بالبضائع الوسيطة وسلع الهياكل الأساسية وخدماتها لم تخفف الى أية درجة ملحوظة في أوائل الثمانينات بل ازدادت حدة في الفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ . واستمر النقص في الطاقة بسبب عجز الصناعات عن تحسين كفاءتها في مجال الطاقة وبسبب الاضطرار الى إرجاء المشاريع أو الغائها في عام ١٩٨١ في محاولة لاستقرار الاقتصاد .

ويرجع السبب في عدم نجاح اعادة التنظيم الصناعي في أوائل الثمانينات الى حد كبير الى فقد السيطرة على الاستثمارات الرأسمالية في الصناعة ومن ثم الافتقار الى الرقابة على التوزيع القطاعي للاستثمار والنمو . وقد صادفت المحاولات التي بذلت في عام ١٩٨٧ لتكثيف استخدام رأس المال نجاحا محدودا حيث زادت الأصول الثابتة بمعدل أسرع من زيادة الناتج في الفترة بين ١٩٧٩ و ١٩٨٥ .

وبعد رفع القيود الادارية والمالية ، استأنف الاستثمار الثابت نموه السريع في عام ١٩٨٤ (انظر الجدول السادس - ٧) . وزادت الأموال المحتجزة لدى المؤسسات التجارية عنها في أواخر السبعينات كنتيجة لفرض الضرائب على الأرباح ، بعد توسيع نطاقها ليشمل جميع المؤسسات التجارية في الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٤ ، بدلا مما كان يحدث سابقا من نقل صافي ايرادات المؤسسات التجارية الى الميزانية . وقد نقل اصلاح النظام المالي التحكم في العرض الائتماني بالنسبة الى الاستثمار الثابت ، ولاسيما رأس المال العامل ، الى المصارف بعيدا عن مخصصات الميزانية ، وبالتالي زاد بدرجة كبيرة من توفر الأموال للاستثمار الخارج عن الميزانية(٥٥) .

وكان المقصود باصلاحات الشركات التجارية التي بدئت في عام ١٩٧٨ خلق حوافز مادية للمؤسسات التجارية لزيادة الانتاجية . وكان ذلك يتم في المرحلة الابتدائية من الاصلاحات ، عن طريق السماح للشركات التجارية باحتجاز جزء من أرباحها المحققة ،

التي كانت تنقل سابقا بأكملها الى الدولة ، مما أتاح للشركات التجارية استخدام جزء من الأرباح في زيادة اجور العمال ومستحقاتهم أو في الاستثمار . ثم استعيض عن ذلك فيما بعد بنظام لتحصيل الضرائب على الأرباح وضع بحيث يسمح للشركات التجارية باحتجاز نفس النسبة من الأرباح التي كانت تحتفظ بها بموجب نظام احتجاز الأرباح (٥٦) . ومع ذلك ، مازال تنفيذ هذا الترتيب قيد الاستكمال ، ولم يستغل نظام تحصيل الضرائب بعد الآثار الحافزة للسياسة الضريبية (٥٧) .

وزاد الاستهلاك بسرعة في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ، بعد فترة من الاعتدال منذ عام ١٩٨١ (انظر الجدول السادس - ٧) . وكانت المحددات الرئيسية في هذا الصدد هي زيادة الدخول الشخصية ، وزيادة عرض الأغذية والسلع الاستهلاكية من القطاع الزراعي السريع النمو وتيسير الاستيراد . وقد زادت الدخول الريفية بشكل ملحوظ نتيجة لتنمية الانتاج غير الزراعي وزيادة مشتريات السلع الزراعية وأسعارها السوقية . وعلى النقيض من ذلك ، ارتفعت أجور العمال الحضريين قليلا في الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٣ ، حيث حددت اللوائح الحكومية المكافآت التشجيعية بشهرين من الأجور . وكان ذلك القيد ضروريا لأن الشركات التجارية التي تملك مبالغ كبيرة من الأموال لم يكن لديها سوى حافز بسيط لتعظيم الأرباح في الأجل الطويل فاختارت تحسين اجور العمال ورفاههم في الأجل القصير . وكان الحافز السلبي المتعلق بالانتاجية اعتبارا رئيسيا في التعديل الكبير في عام ١٩٨٤ الذي فرض ضرائب متصاعدة على المكافآت التشجيعية التي تزيد عن شهرين ونصف شهر من مجموع الأجور (٥٨) . وفي السنة نفسها ارتفعت المكافآت التشجيعية لكل عامل بنسبة تزيد عن ٥٠ في المائة حيث دفعت مؤسسات تجارية كثيرة ما يعادل أربعة أو خمسة شهور من الأجور . وقد مول معظم المكافآت التشجيعية الزائدة عن حدها الطبيعي بالاقتراض من النظام المصرفي في النهاية ، مما زاد بدرجة كبيرة من مبلغ النقد المتداول (٥٩) . وقد يكون ذلك قد حدث جزئيا لأن المكافآت التشجيعية دفعت تحت ضغط من العمال ، بصرف النظر عن الأرباح ، أو لأن المؤسسات التجارية قررت الاحتفاظ بأرباحها السائلة المحتجزة للابقاء على المرونة فيما يتعلق بقرارات الاستثمار الثابت . وقد يسرت سياسة اقراض متساهلة للغاية انتهجتها المصارف تمويل الزيادات الكبيرة في المكافآت التشجيعية .

وبعد رفع القيود على الاستيراد وتشجيع الواردات رسميا في عام ١٩٨٣ ، أصبح الفائض التجاري الذي كان موجودا منذ عام ١٩٨١ عجزا صغيرا في عام ١٩٨٤ زاد الى ما يقرب من ١٣ بليون دولار بنهاية عام ١٩٨٥ (انظر الجدول السادس - ٨) . ولم ينجم عن المحاولات المبذولة من جانب صانعي القرار على المستوى المركزي سعيا الى ابطاء نمو الواردات ، أي أثر حتى طبقت قيود الاستيراد وأعيد تطبيق نظام المركزية على نظام التجارة الخارجية في آخر عام ١٩٨٥ .

وجاء عدم فاعلية السياسات الاقتصادية الكلية في قطاع التجارة ، كما في حالة الاستثمار ، نتيجة للاصلاح الجزئي أو المنقوص . فقد أجري تطبيق نظام اللامركزية على جهاز التجارة الخارجية والمؤسسات الداعمة له دون تغيير أسس العلاقة بين الاسعار المحلية والدولية . وقد أدى التنازل عن نقل سلطة الاشتراك في التجارة ، من شركات التجارة الخارجية المدارة مركزيا الى شركات تديرها الحكومات المحلية والى المؤسسات التجارية الفردية ، الى مضاعفة عدد المنظمات المشتركة في التجارة والتي لا تسيطر عليها الحكومة المركزية مباشرة . وأتيح لهذه المنظمات والحكومات المحلية أيضا الحصول على مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي عن طريق احتجاز الارباح(٦٠) .

الجدول السادس - ٨ الصين : مؤشرات مختارة للقطاع الخارجي ، ١٩٧٩ - ١٩٨٥(أ)

	١٩٧٩ - ١٩٨٠	١٩٨١ - ١٩٨٥		١٩٨٦ - ١٩٩٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط			فعلي		
	(متوسط التغيير السنوي بالنسب المئوية)								
قيمة الصادرات(ب)	٣٨,٧	...	٨,٦	...	٢١,٦	١,٥	٠,٥-	١٧,٦	٤,٧
قيمة الواردات(ب)	٤٠,٦	...	١٦,٢	...	١٠,٤	١٢,٤-	١٠,٩	٢٨,١	٥٤,٢
حجم الصادرات(ج)	٢١,١	٨,١	١١,٢	٨,١	١٧,٩	١٢,٣	٣,٤	١٧,٤	١٠,٠ (د)
حجم الواردات(ج)	١٩,٢	٩,٢	١٤,٠	٦,١	٥,٤	٠,٧-	٩,٤	٢٩,١	٥٠,٤ (د)
	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	
	(ببلايين الدولارات)								
الميزان التجاري (هـ)	١,١-	٢,٠-	٢,٨-	١,٧	٤,٣	٣,٠	٠,٠	١٣,١-	
رصيد الحساب التجاري (هـ)	٠,٧-	١,٦-	٢,٤-	٣,٠	٥,٨	٤,٥	٣,٥	١١,٤-	
التغير في احتياطيات العملات الاجنبية (هـ)	٧,١	٠,٦-	٠,٥-	٢,٢-	٦,٣-	٤,٨-	١,٨-	٤,٦	

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للامانة العامة للامم المتحدة ، استنادا الى الحولية الاحصائية للصين الصادرة عن المكتب الاحصائي الحكومي بجمهورية الصين الشعبية ، أعداد مختلفة ، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

(أ) على أساس بيانات وزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية والتجارة للفترة ١٩٧٩ - ١٩٨١ واحصاءات الجمارك عن الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ .

(ب) قيمة الصادرات مقدرة على أساس تسليم ظهر المركب والواردات على أساس خالص السعر والتأمين والشحن .

(ج) التقديرات مبنية على الارقام القياسية لاسعار الصادرات والواردات الصادرة عن وزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية والتجارة للفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ والارقام القياسية لاسعار السلع الاساسية والصادرات المصنوعة ، الصادرة عن الامم المتحدة للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ .

(د) تقدير أولي .

(هـ) احصاءات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي استنادا الى بيانات مصرف الصين .

ونظرا لأن هذه المنظمات والحكومات المحلية أصبحت أيضا مسؤولة من الناحية المالية فقد مالت الى التأكيد على الصفقات المربحة . وكانت الاسعار المحلية للسلع المصنوعة بالنسبة للاسعار الدولية عالية بسبب ارتفاع تكلفة المواد وعوامل الانتاج ، مما أدى الى ابراز سعر الصرف المغالى في تقييمه ومما جعل الواردات أكثر ربحا من الصادرات . وقد أدى ازدياد الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية المعمِّرة والسلع الوسيطة والالات والمعدات نتيجة للنمو السريع في الناتج والايراد ، الى تعزيز الطلب على الواردات .

وقد بدأ القلق يساور السلطات الصينية ازاء سعر الصرف المغالى في تقييمه في أوائل الثمانينات . وعدلت العلاقة بين الاسعار المحلية والاسعار الدولية لاول مرة في عام ١٩٨١ ، عندما بدأ استخدام "سعر داخلي للتسوية" . وطبق هذا السعر ، الذي كان أكثر ملاءمة من السعر الرسمي ، على تحويل الشركات أو المؤسسات التجارية للعملة الأجنبية الى عملة محلية (بسعر ٢,٨ يوان لكل دولار بالمقارنة مع ١,٧ يوان لكل دولار في عام ١٩٨١) . وبدأ تخفيض رسمي كبير لسعر اليوان بالنسبة الى العملات الرئيسية في عام ١٩٨٤ واستمر خلال عام ١٩٨٥ ، مما أدى الى انخفاض يزيد عن ٦٠ في المائة بين نهاية عام ١٩٨٣ وعام ١٩٨٥ . وقد حدث تخفيض رئيسي آخر بنسبة ١٧ في المائة بالمقارنة بالدولار في منتصف عام ١٩٨٦ ، ولكن هذه التخفيضات لم تكن كافية لتصحيح الاختلال الخارجي .

وشملت اجراءات السياسة العامة الاخرى المتعلقة بالعجز ، محاولات اعادة تطبيق نظام المركزية وتدابير رامية الى تعديل الاسعار . وقد أحكمت الرقابة على النقد الأجنبي وحصول الشركات والمؤسسات التجارية عليه(٦١) . وطبقت قيود على استيراد الالات ، وحظر استيراد السلع الاستهلاكية المعمِّرة والسيارات في آخر عام ١٩٨٥ . ونتيجة لذلك ، تباطأ نمو الواردات الى ١,٦ في المائة في عام ١٩٨٦ .

والى جانب التوسع السريع في التجارة الدولية منذ عام ١٩٧٨ ، طرأت تغيُّرات كبيرة في التكوين السلعي للتجارة . فخلال السنوات الأولى من الاصلاح ، بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٠ ، حدثت التغيرات الرئيسية في الواردات في قطاعات الالات ، والمعدات والمعادن (لتلبية طلبات التحديث) وفي قطاعي الاغذية والسلع الاستهلاكية المعمِّرة (لتحسين مستوى الاستهلاك) . ومع سياسة الاستقرار التي طبقت في عام ١٩٨١ ، خفضت واردات الالات والمعدات والمعادن تخفيضا شديدا بينما استمرت الواردات من الاغذية والحبوب في الزيادة حيث ان الاصلاح الزراعي لم يكن قد حقق بعد زيادات ضخمة في الانتاج وكانت سياسة تحسين الاستهلاك لم تزل قائمة .

وفيما بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٥ ، تغيّر هيكل الواردات مرة أخرى لصالح السلع المصنوعة ، ولاسيما السلع الوسيطة والآلات والمعدات نتيجة لزيادة الواردات من هذه السلع وانخفاض واردات الأغذية والمواد الأولية الزراعية انخفاضا كبيرا . وظلت حصة السلع الأولية والسلع المجهزة من مجموع الواردات تنخفض بشكل مستمر من ٤٠ في المائة في عام ١٩٨٣ الى ١٢ في المائة في عام ١٩٨٥ . وتجلى في زيادة واردات السلع المصنوعة تغيّر في السياسة نحو تشجيع هذه الواردات بعد سنتين من القيود التجارية الشديدة ، وبعد ارتفاع في الفائض التجاري وزيادة مفرطة في الطلب المحلي . وكان انخفاض واردات السلع الأولية نتيجة لنمو لم يسبق له مثيل في الناتج المحلي من الحبوب والقطن مما مكّن الصين من أن تصبح مصدّرا صافيا لهذه المحاصيل . ولم يتغير تكوين صادرات الصين بدرجة كبيرة منذ عام ١٩٧٨ باستثناء زيادة بسيطة في حصة السلع الأولية منذ عام ١٩٨٣ بسبب زيادة نمو صادرات الأغذية والحيوانات الحية والنفط الخام .

وتغيّر اتجاه التجارة تغيّرا ملموسا بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٥ ، مع زيادة في حصة التبادل التجاري مع أسواق البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وانخفاض مقابل في حصة التجارة مع البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا . ويتجلى في ذلك استمرار للاتجاه الذي بدأ في أوائل السبعينات بمشاركة الصين من جديد في الاقتصاد العالمي . وبلغت حصتا البلدان ذات الاقتصاد المخطط في صادرات وواردات الصين في عام ١٩٧٨ ، ١٥ في المائة و ١٣ في المائة على التوالي ، ولكنها انخفضت الى ١٠ في المائة لكلا المجالين بحلول عام ١٩٨٠ . واستمر هذا الانخفاض خلال عام ١٩٨٥ ، حيث بلغت الحصص المقابلة ٩ في المائة للصادرات و ٧ في المائة للواردات . وتبرز أهمية الواردات من الأسواق المتقدمة النمو في تلبية الطلب المحلي في الصين من واقع حصتها ضمن مجموع الواردات التي تذبذبت حول نسبة ٧٠ في المائة طوال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٥ .

الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠

تشدد الخطة الحالية على أهمية تحقيق استقرار الاقتصاد مع مواصلة برنامج الاصلاح الاقتصادي . ونظرا للأولوية الممنوحة لابطاء نمو الطلب الاجمالي من أجل التقليل من التضخم المتزايد والنقص في المواد والطاقة ، فقد حُدّدت أهداف النمو بمستويات معتدلة بالمقارنة بالأداء في الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ . وتتصور الخطة الحالية فترة من النمو السنوي الثابت بمعدل قدره نحو ٧ في المائة ، واصلاح نظام المشاريع والتسعير والتمويل ، بحلول عام ١٩٩٠ ، بحيث يمكن للحكومة المركزية أن تتحكم فيه بصورة فعالة من خلال السياسات المباشرة وغير المباشرة على السواء . وتدعو الخطة بصورة

خاصة الى مواصلة اصلاح المشاريع ، مع الاستمرار بحذر في ادخال مزيد من التعديلات على النظام الاقتصادي في مجالات التسعير والتمويل ، والتخطيط ووضع السياسات على أساس اقتصادي كلي (٦٢) .

وقد حددت أهداف النمو الكلي للناتج بمعدل قدره ٦,٧ في المائة ، وهو أدنى بكثير من النمو السنوي الذي كاد أن يبلغ ١٠ في المائة في الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ (انظر الجدول سادسا - ٧) . وقد اتبع هذا الاعتدال استجابة للاهتمام المباشر بتخفيف النقص المحلي في مجالات الطاقة والنقل والسلع الوسيطة والسلع الاستهلاكية المعمرة . وتتصور الخطة تحولا في هيكل الانتاج من القطاع الاولي الى القطاع الثالث . وبحلول عام ١٩٩٠ ، يفترض أن تزداد نسبة الناتج في القطاع الثالث الى ٣٥ في المائة بعد أن كانت ٣١ في المائة في عام ١٩٨٥ ، مع هبوط مقابل في حصة القطاع الاولي الى ٢٧ في المائة بعد أن كانت ٣٢ في المائة . أما حصة القطاع الثاني فمن المتوقع أن تبقى بلا تغيير .

ومن بين القطاعات الرئيسية ، من المخطط له أن يكون نمو الزراعة هو الابطأ ، بمعدل قدره نحو ٤ في المائة سنويا . وهذا أقل كثيرا مما حصل منذ عام ١٩٧٨ ، لكنه يشبه الاتجاه الذي ساد بعد الحرب . وهذا الهدف في الخطة يعبر عن ادراك بأن ما للاصلاحات التنظيمية التي نوقشت فيما سبق من أثر مباشر على الانتاجية في طريقه الى الزوال وأن النمو الزراعي المقبل سوف يتطلب زيادة الاستثمارات والمدخلات الاخرى وتحسين تنظيم الانتاج والتوزيع . كما تؤكد الخطة ضرورة نقل الموارد الى القطاعين الثاني والثالث ، حيث تكون الانتاجية أعلى . وهذا سيؤدي الى ضغط حجم الموارد المتزايدة المتاحة للقطاعات التقليدية .

ومن المخطط له أن يتوسع الناتج الصناعي بمعدل سنوي يبلغ ٧,٥ في المائة ، مع بقاء معدلي نمو الصناعة الخفيفة والصناعة الثقيلة كما هما تقريبا . ومن بين الصناعات الخفيفة ، ستعزز صناعات السلع الاستهلاكية ولا سيما الأغذية المجهزة ، وصناعات الاجهزة المنزلية والمنسوجات والملابس ، لتلبية الطلب المتزايد الناتج عن زيادة الدخل الشخصي . كما يتوقع نمو صناعتي المنسوجات والملابس بسرعة أكبر من المتوسط بغية تعزيز هاتين الصناعتين بوصفهما من المصادر الرئيسية للصادرات المصنعة .

أما في الصناعة الثقيلة ، فالمناقشات بشأن السياسة العامة تؤكد ضرورة تدعيم النمو في القطاعات الاساسية ، كالطاقة والمدخلات الصناعية الاساسية . كما يجري التشديد على النمو السريع في النقل للتخفيف من الاختناقات . كما يولى اهتمام خاص

للتوسع في انتاج المواد الخام والمواد المصنعة ، كالخشب والصلب والأسمدة الكيميائية . وتؤكد المناقشات بشأن السياسة العامة أن الوفاء بمتطلبات التحديث يستدعي نموا قدره ٨,٥ في المائة سنويا في الناتج الاجمالي لصناعتي بناء الالات والالكترونيات خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ . بيد أنه من المتوقع أن يظل مستوى التكنولوجيا الذي يفترض أن يتحقق بحلول عام ١٩٩٠ أدنى بكثير من مستواها في البلدان المتقدمة النمو ، وذلك يعود جزئيا الى أن الزيادة في الناتج وفي ما يستورد من مثل هذه السلع يحتمل أن يظل دون مستوى الطلب . وسيولى تركيز أقل للقطاعات الاخرى . وتوقعا لاستمرار المعدل السريع للاستثمار في القدرة الانتاجية وفي الاسكان ، يستهدف أن يكون نمو الناتج الاجمالي لصناعة التشييد بمعدل قدره ٧ في المائة في السنة في الفترة ذاتها .

وتوحي الخبرة منذ عام ١٩٧٨ بأن تَحقُّق هذه الأولويات سوف يتوقف الى حد كبير على قدرة الحكومة المركزية على السيطرة على الاستثمار اللامركزي الشابت وتوجيه توزيعه القطاعي . ومن المخطط لناتج الصناعات الريفية أن ينمو بسرعة أكثر من غيره ، مع استمرار سياسة تعزيز تصنيع الريف ، أما صناعات الخدمات فستنمو بسرعة فائقة وستعطى الأولوية لتطوير النقل والاتصالات ، اللذين ما زالا من مواطن الاختناقات في الاقتصاد . كما يستهدف نمو صناعات الخدمات التجارية والشخصية نموا ملموسا ، إذ ما زالت متخلفة بالنسبة لمتطلبات الاقتصاد .

ولا يختلف توزيع الناتج المخطط له في الخطة المتوسطة الأجل الحالية اختلافا كبيرا عما كان عليه في الخطة السابقة . ومن المزمع رفع نصيب الفرد من الاستهلاك بنسبة ٥ في المائة تقريبا ، أو الاستهلاك الكلي بنسبة تزيد قليلا عن ٦ في المائة في السنة . وسيعني هذا معدلا أبطأ في تحسين مستويات المعيشة مما كان عليه الحال عندما كان نصيب الفرد من النمو يتراوح بين ٨ و ٩ في المائة منذ عام ١٩٧٨ . ومع ارتفاع الدخول ، سيحدث تحول في نمط الطلب الاستهلاكي نحو السلع المصنعة ولا يمكن توقع تلبية هذا الطلب بالانتاج المحلي . ومع ذلك ، فنظرا للحاجة الى استعادة التوازن في الحسابات الخارجية ، فان من المحتمل ألاّ يلبى فائض الطلب المحلي بالواردات في الأجل القصير . ولذلك فان النمو في الاستهلاك سوف يكون محدودا ، ومع مواصلة الجهود الرامية الى الحد من التضخم سيؤدي فائض الطلب الى إدخار إجباري .

ومن المخطط له أن يمثل الاستثمار في المتوسط ٣٠ في المائة من استخدامات الموارد المحلية خلال فترة السنوات الخمس ، وهو ما يقارب نفس النسبة المتحققة في الفترة ١٩٨١-١٩٨٣ ، عندما كان النمو في الاستثمار مستقرا نوعا ما . وسيكمن مفتاح

التحكم بصورة أكبر في الاستثمار في القدرة على التحكم في المستويات الكلية للاستثمار الخارج عن الميزانية من قبل المشاريع والحكم المحلي الذي يستعمل الاموال المحتفظ بها ، والضرائب المحلية ، والقروض المصرفية . ومن المخطط له أن يكون حوالي ٦٠ في المائة من إجمالي الاستثمار من ميزانية الدولة ، الذي يخصص ثلثاه تقريبا للصناعات ذات الأولوية . ونظرا لأن الاستثمار الخارج عن الميزانية يميل الى أن يكون في الصناعات التحويلية الثقيلة ، الى جانب الصناعات الاساسية ، فان التحكم فيه أمر ضروري لتحقيق الأولويات العامة للاستثمار القطاعي .

أما التحكم في الاستثمار الثابت بالتدابير غير المباشرة فان ما يعوقه هو الاصلاحات الناقصة لنظام ادارة المشاريع والنظام المالي العام . والتنظيمات الصادرة في تموز/يوليه ١٩٨٦ للتحكم في الاستثمار الثابت لا تتناول مشكلتي انخفاض تكلفة رأس المال وانعدام المسؤولية المالية للمشاريع (٦٣) ، لكنها تميل الى الاعتماد على سيطرة ادارية أشد على تخطيط الاستثمار على المستويات المحلية للحكومة وعلى متطلبات مخصصة أشد صرامة للحصول على رأس مال عامل لوحدات الانتاج الجديدة . كما فرضت رسوم فائدة تبلغ ٣٠ في المائة على القروض المقدمة من أجل الاستثمارات غير المخطط لها . وتوجد في برنامج اصلاح المشاريع الذي سيبحث أدناه آليات دائمة أكثر فعالية ومرونة للتحكم في الاستثمار .

إن النمو السنوي المخطط له في التجارة (٨,١ في المائة للصادرات و ٦,١ في المائة للواردات) هو دون مستوى النمو خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ ويستهدف قلب العجز في التجارة الخارجية وفي المدفوعات . والتركيز المباشر في السياسة التجارية هو على تخفيض العجز التجاري لسنة ١٩٨٥ الذي بلغ ١٣ بليون دولار . ويبدو من المحتمل أن يظل الحظر على الواردات من السلع الاستهلاكية المعمّرة ومعدات المركبات ساريا حتى نهاية عام ١٩٨٧ . وحتى الآن ، لا توجد دلائل على أنه ستلغى في السنوات الخمس القادمة تدابير إعادة المركزية التي اتخذت فيما يتصل بنظام التجارة الخارجية . فالتخفيض البالغ ١٧ في المائة الذي أعلن في منتصف عام ١٩٨٦ يستتبع تعديلا مستمرا للأسعار المحلية مقابل الاسعار الدولية . وخلال السنوات الخمس القادمة ، ستكون هناك واردات انتقائية في مجالي التكنولوجيا والسلع الانتاجية التي يوجد فيها نقص محلي ، وهي الفولاذ والأسمدة الكيماوية ، والمواد الخام ، والخيوط . وتتضمن الاستراتيجية لتحقيق النمو المخطط له في الصادرات تشجيع صادرات السلع المصنعة ، ولا سيما المنسوجات وغيرها من السلع المصنعة الخفيفة . وقد جعل تدهور الأسعار العالمية للنفط واستمرار ضعف أسواق السلع الزراعية من المحتم على الصين أكثر من ذي قبل أن تواصل الاعتماد بصورة أكبر على نمو الصادرات من المصنوعات .

واستنادا الى المناقشات المتعلقة بالسياسة الرسمية والى التطورات الاخيرة ، بما في ذلك الاتفاقات التجارية الموقعة منذ عام ١٩٨٥ ، يمكن توقع حصول نمو كبير في التجارة مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والاقتصادات الموجهة مركزيا في شرق اوروبا خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ . ومن المحتمل أن تنمو التجارة مع اقتصادات البلدان المتقدمة النمو وذات الاقتصاد السوقي بصورة مطردة إذا لم تتخذ تدابير حمائية في هذه الاقتصادات وإذا لم تقم الصين بالحد من الواردات من الآلات والمعدات ومع انخفاض قيمة صادرات النفط من الصين الى البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي وواردات الصين من الحبوب من تلك البلدان ، يمكن توقع حدوث مزيد من التغير في تكوين هذا البعد من أبعاد تجارة الصين .

ووفقا للبيانات الرسمية ، تتوقع الصين ان تتوسع في استخدامها للموارد المالية الدولية عن طريق تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والائتمان الأجنبي . وما لم تحدث تغيرات حادة في البيئة بالنسبة للمستثمرين الأجانب ، يرجّح أن يحدث الجزء الأعظم من النمو في رأس المال المتاح للاقراض ، لا في الاستثمار الأجنبي المباشر . والأرقام المستهدفة غير متوافرة ، إلا أن قيمة الائتمانات المستخدمة في الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٥ ، بما في ذلك السندات ، كانت تبلغ نحو ٢٠ بليون دولار . ومن المحتمل أن تصل قيمتها في فترة الخطة الراهنة الى مستويات أعلى بكثير . ففي عام ١٩٨٦ ، وصل مستوى استخدام القروض الأجنبية الى ٤٠٨ من البليون من الدولارات ، وهي زيادة تبلغ ٩٣ في المائة عن سنة ١٩٨٥ (٦٤) . وهذا يوحي بأن الحكومة كانت أصلا على استعداد لزيادة ديونها الخارجية ـ وهو وضع على العكس تماما من السياسة التقليدية - من أجل تمويل الواردات اللازمة للتحديث ولتحسين الاستهلاك ، حتى إذا عجزت الجهود الرامية الى تشجيع زيادة الصادرات عن تحقيق هذا الهدف في المدى القصير . إلا ان التعديلات التي ادخلت حديثا على السياسة العامة لا تستبعد الرجوع الى السياسة التقليدية المتمثلة في توازن التبادل التجاري . واذا ما حدث مثل هذا التحول ، فإن طلب الصين على القروض الأجنبية يمكن ان ينكمش بقدر كبير .

مواصلة الاصلاحات الاقتصادية وتوسيع نطاقها

يتمثل الهدف العام للاصلاحات في الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ في تحقيق انتقال تدريجي من نظام مركزي الى نظام يعتمد على الجمع بين الضوابط المباشرة والآليات الاقتصادية غير المباشرة ، للاسترشاد بها في اتخاذ القرارات من جانب الوكلاء الاقتصاديين بصورة فردية . وتشدد الخطة على التنفيذ التدريجي للاصلاحات الأساسية للنظام في مجالات الأسعار ، والتمويل ، وتخطيط الاقتصاد الكلي ، وتنسيق السياسات العامة . وستجرى هذه الاصلاحات في الجزء الاخير من فترة الخطة . أما في العامين الاولين ، فسينصب الاهتمام

فيهما على مواصلة الاصلاحات في مجالي إدارة المؤسسات الحضرية ونظم الاجور والعمالة في المدن . واستنادا الى المناقشات الجارية بشأن الخطة السنوية لعام ١٩٨٧ (٦٥) ، فإن المعدل الحالي للاصلاح يتفق ، على ما يبدو ، والخطة المتوسطة الاجل ، كما انه يوحي بقدر من التباطؤ عن المعدل الذي أشير اليه في أواخر عام ١٩٨٦ . بل ان التقارير تشير الى ان اعتماد محور الاصلاح المؤسسي ، أي "نظام مسؤولية مديري المصانع" ، ذاته كقانون ، سوف يرجأ .

وكما لوحظ ، فما زال على اصلاحات المؤسسات الحضرية ان تعالج بنجاح انعدام المسؤولية المالية وعدم استقلال المؤسسات . وما فتئ هذان العاملان يمثلان عقبتين رئيسيتين في سبيل تحقيق اللامركزية الفعالة لعملية اتخاذ القرارات في القطاع الحضري . وستنصب الاصلاحات في الخطة الراهنة على هاتين المشكلتين ، وذلك بالتحديد عن طريق تحسين عملية جباية الضرائب على الارباح ، واتخاذ الاجراءات القانونية بالنسبة لحالات الإفلاس وزيادة سلطة مديري المؤسسات ، وفرض الرقابة على امداد الاسواق والمؤسسات كل على حدة بالمدخلات .

ولم يتم بعد فرض الضرائب الجديدة المقترحة في عام ١٩٨٣ . فقد طبق النظام الجديد ، حتى الآن ، باسلوب لا يربط الاداء ، على نحو فعال ، بالارباح المتبقية بعد تسديد الضرائب . وسينصب اهتمام الاصلاحات المستمرة على تعزيز الاثر الحفاز لنظام الضرائب . وقد تم ، على أساس تجريبي ، تطبيق قانون بشأن إفلاس المؤسسات المملوكة للدولة ، إلا انه لم يعتمد بعد كقانون (٦٦) . فهو يحدد شروط الإفلاس ويوفر الإطار القانوني للتصرف في الاصول المملوكة للدولة لسداد الديون والضرائب والاجور . كما أنه ينص على امكانية إقامة الدعوي على مديري المؤسسات الفاشلة وعلى المسؤولين الحكوميين المشرفين عليهم .

أما "نظام مسؤولية مديري المصانع" ، الذي شرع في تنفيذه على مراحل اعتبارا من عام ١٩٨٥ ، فيوفر الاساس لمنح مديري المصانع المزيد من السلطة لانفاذ تدابير ترمي الى تحسين الانتاجية . ويعتمد نجاح هذا النظام على تحرير المديرين من التدخل الخارجي . وقد ظهرت مقاومة لهذا النظام على جبهتين ، هما : مراكز السيطرة السياسية والادارية الحصينة التي تتقلص قوتها ؛ والعمال ، الذين يعترضون على منح الاولوية للارباح على حساب الاجور والاستحقاقات . وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ صدرت نظم ادارية تكميلية تتعلق بهذا النظام الجديد ، في محاولة للفصل بين مهام ومسؤوليات مدير المصنع والكوادر الحزبية والعمال في أية مؤسسة . ويبدو ، وفقا لهذه النظم ، ان الكوادر الحزبية والعمال ستشارك في سلطة مديري المصانع . ومن المنتظر ان يؤدي هذا إلى تعزيز الاقرار الكامل لهذا النظام في المستقبل القريب .

إلا أن عملية التصديق على التشريع المقترح لتوفير الإطار القانوني لزيادة استقلال مديري المصانع قد توقفت(٦٧) .

وسوف يؤدي التوزيع الاداري الأكثر مرونة للمواد الى منح المؤسسات قدرا أكبر من التحكم في مدى توافر المدخلات اللازمة . اذ ستجري مقايضة المزيد من المواد ، مباشرة ، فيما بين المؤسسات ؛ وستتقلب الأسعار وفقا للعرض والطلب . وتشمل التغييرات التي أدخلت في أواخر عام ١٩٨٦ تحرير انتاج الصلب المدلفن والكيماويات والأسمدة الكيميائية ، الزائدة على الحصص ، من التوزيع الخاضع للضوابط(٦٨) .

وتشكل التعديلات المدخلة على نظم التوظيف والأجور في المؤسسات الحضرية عنصرا هاما في الجهود المبذولة في إطار السياسة المركزية من أجل تحسين ضوابط الاقتصاد الكلي . كما ان لهذه التعديلات آثارا ثانوية على استقلال المؤسسات . والهدف من الاصلاحات المدخلة على نظام التوظيف هو زيادة مرونة أسواق العمل ، وذلك ، في بعض الحالات ، بالسماح للمديرين بفصل العمال . فبموجب الأنظمة الادارية الجديدة ، يمنح جميع الموظفين الجدد العاملين في المؤسسات المملوكة للدولة عقود عمل محددة الأجل ، ولمدة تصل ، في معظم الحالات ، الى خمس سنوات(٦٩) ، وذلك اعتبارا من تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ . ويجوز فصل هؤلاء العمال خلال فترة العقد اذا لم يفوا بشروط الاداء المنصوص عليها فيه . وفي نهاية فترة العقد ، يكون للمؤسسات ان تختار بين تجديد العلاقة أو انهائها . وقد انشئ مؤخرا نظام للتأمين ضد البطالة ، تسهم فيه المؤسسات ، سيقدم تعويضات للعمال الذين يفقدون وظائفهم(٧٠) .

وما فتئ تحسين الصلة بين الآداء والجزاء يمثل هدفا رئيسيا من أهداف اصلاح نظام الأجور(٧١) . وفي الوقت الحاضر ، مازالت جداول الأجور تحدد مركزيا ؛ كما أن إجمالي المنح التي تدفعها المؤسسات ، والاعتمادات المخصصة للترقيات ، مازالت خاضعة لتدخل مختلف المستويات الحكومية . وعلى الرغم من هذه التغييرات المزمعة ، فإن قدرة مديري المؤسسات على اتخاذ قرارات رشيدة بشأن التوظيف والترقيات والمنح ، إنما تتوقف على درجة الاستقلال التي يحققونها في نهاية المطاف .

ويتمثل أحد أهداف الإصلاحات الجارية في تحسين استخدام الأسعار في تخصيص الموارد ، وذلك بالتحول الى نظام يجمع بين التخطيط التوجيهي والتخطيط الارشادي وتحديد الأسواق . وسيستتبع هذا اصلاح نظام التسعير ليعبر عن العرض والطلب . كما أنه يستدعي إيجاد أسواق للسلع والخدمات ، مثل التكنولوجيا والتمويل والعمالة . وبمرور الوقت ، سترفع الضوابط عن أسعار معظم السلع الاستهلاكية ، وسيحددها العرض والطلب ، لا أمر مركزي . كما سيجري تخفيض نسبة السلع الانتاجية الخاضعة للأسعار المقررة ، وهو

ما يتمشى مع الاصلاحات التي أجريت منذ عام ١٩٧٨ . وقد ساعدت هذه الإصلاحات على رفع الضوابط ، بصورة فعالة ، عن أسعار بعض السلع الانتاجية ، والمواد الأولية ، والسلع الزراعية ؛ بل إن الاسعار المقررة ستعدل بحيث تعكس أسعار السوق على أساس دولي .

إن بطء معدل التقدم المحرز في تغيير الاسعار يعكس قلقا قديما بشأن ما يحتمل أن ينجم عنه من نتائج تضخمية . وقد اشتد هذا القلق نتيجة زيادة أسعار السلع الغذائية غير الاساسية بنسبة ٣٠ في المائة ، وارتفاع أسعار الصلب الزائد عن الحصص في عام ١٩٨٥ ارتفاعا حادا وبعد رفع الضوابط عن الاسعار . وفي عام ١٩٨٦ ، استمر تجريب موالاة إصلاح الأسعار في مجالي السلع الاستهلاكية المعمرة والمنسوجات . إذ سمح للمؤسسات برفع الأسعار أو خفضها لزيادة الفارق بين السلع المتباينة النوعية والطلب . إلا أن الأولوية في عام ١٩٨٧ تتمثل ، على ما يبدو في تحقيق استقرار الأسعار على مستوى التجزئة(٧٣) .

ويعتبر اصلاح النظام المالي عنصرا حاسما في التدابير الرامية الى تحسين فعالية السياسات غير المباشرة في ميدان الاقتصاد الكلي . ذلك ان الاصلاحات المالية التي أجريت منذ عام ١٩٧٨ قد مكنت النظام المصرفي من القيام بدور أنشط بكثير في مجال توفير الائتمانات . إلا أن البنك المركزي مازال يفتقر الى الادوات اللازمة للتحكم في كمية وسائل الدفع . وبالمثل ، فإن فروع المصارف المتخصصة في ميادين الصناعة والزراعة والقطع الأجنبي لا تتمتع لا بالاستقلال ولا بالحوافز لمنح ائتمانات على أساس المعايير الاقتصادية ؛ كما أنها خاضعة لسيطرة شديدة من جانب الحكومات المحلية . ويتوخى في الخطة المتوسطة الأجل الحالية إجراء اصلاحات تفرض ضوابط على أسعار الفائدة والاحتياجات من الاحتياطي النقدي الموجود تحت تصرف البنوك المركزية ؛ مما سيعمل على إعادة تنظيم المصارف المتخصصة وغيرها من المؤسسات المالية بحيث تصبح مؤسسات مسؤولة ماليا تنفذ عملياتها بأسلوب رشيد اقتصاديا .

الاستنتاجات

بالمقارنة بالخطط المتوسطة الأجل والسنوية السابقة ، فإن التوقعات الاقتصادية بالنسبة للنصف الثاني من الثمانينات ، المنبثقة عن الخطط الخمسية الجديدة ، تنبئ بتحقيق معدل أسرع من نمو الاستثمار والانتاج . وتشدد جميع الخطط على ضرورة زيادة تكوين رأس المال بالمقارنة بما كان عليه سابقا ، وذلك من أجل التعجيل بالتطوير وتعزيز ما تحقق في مجال الإنتاجية . وقد كان اهتمام الخطط الخمسية السابقة منصبا ، الى درجة كبيرة ، على تصحيح الاختلالات الخارجية ، وتخفيض معدل نمو الانتاج من أجل ضغط الطلب على الواردات وحماية مستويات المعيشة التي تحققت . وعادة ما كان يتعين تعديل هذه الاهداف في ضوء ما كان يطرأ خلال التنفيذ من تطورات .

ويبدو أن مقرري السياسة قد التزموا بإحداث تغييرات هيكلية كبيرة عن طريق بذل جهود قومية وكذلك ، في حالة أعضاء مجلس التعاضد الاقتصادي ، على مستوى المؤسسات والسياسات داخل المجموعة . وما زالت الخطط الجديدة ، ولاسيما في أوروبا الشرقية ، تشدد على أولوية تصحيح القطاع الخارجي ، إلا أنها تفعل ذلك اساسا من خلال انتهاج سياسات تكيفية ايجابية تتوخى إحداث تغييرات هيكلية ملحوظة في تكوين الانتاج ونوعيته ، وفي الكثافة المادية للناتج الإجمالي وكثافة عوامله . وبالإضافة الى ذلك ، فإن إحداث تغييرات عاجلة في السياسات والمؤسسات والادوات السياسية في المجال الاقتصادي على الصعيد الوطني وعلى نطاق المجموعة ، إنما يمثل عنصرا هاما في معظم الخطط . أما موالاة تحقيق اللامركزية في عملية اتخاذ القرارات فستنفذ عن طريق أدوات شبه سوقية للتنسيق الاقتصادي غير المباشر وعن طريق مؤسساتها الداعمة . وبمرور الوقت ، فإن زيادة ما تتمتع به المؤسسات من استقلال وما تتحمله من مسؤوليات التمويل الذاتي قد تؤثر تأثيرا ايجابيا على التبادل التجاري والعلاقات الأخرى مع الاقتصادات السوقية . وختاما ، تشدد الخطط حاليا ، أكثر من أي وقت مضى ، على أهمية تكثيف المشاركة في التجارة والتمويل على الصعيد الدولي . وقد يلجأ أعضاء مجلس التعاضد الاقتصادي مؤقتا الى تعزيز روابطهم على نطاق المجموعة بقدر يفوق تعزيز علاقاتهم مع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي والبلدان النامية ، من أجل تعزيز التكامل الاقتصادي الاشتراكي . وإذا تكللت هذه الجهود بالنجاح فإنها ستساعد ، بدورها ، هذه البلدان على دعم قدرتها التصديرية في الأسواق العالمية . كذلك ، فإن ادخال تحسينات كبيرة على مناخ العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، وتوسيع نطاق مشاركة البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا في المنظمات الاقتصادية الدولية ، إنما يمثلان عنصرين مستصوبين في زيادة ادماج هذه البلدان في الشبكات التجارية والمالية العالمية .

وكما ثبت بالفعل ، من التطورات التي حدثت في أوائل فترة الخطة الحالية ، فإن الخطط الخمسية تعتبر حاليا ، أكثر مما كان يحدث خلال أية مرحلة من مراحل تنفيذ الخطط قبل الثمانينات ، مشاريع للسياسة العامة يتعين تعديلها عندما تقتضي الظروف ذلك . ولقد تأثر الأداء في عام ١٩٨٦ بسبب التحولات التي شهدتها المؤسسات والسياسات ، وكذلك بسبب ما طرأ على الأسواق الخارجية من تطورات غير منتظرة . وبوجه عام ، جوبهت هذه المؤشرات دون ان تغيب عن النظر الأولويات الرئيسية للفلسفة الإنمائية التي تمثل صميم الخطط ، بل والأولويات الرئيسية في المناقشات الجارية بشأن السياسة العامة . إن الاستمرار في هذا المسار سيساعد هذه البلدان على تعديل اقتصاداتها المحلية ، ولاسيما إذا ما كانت الأوضاع الخارجية (بما في ذلك التجارة

الخارجية والطقس) عادية ، على الاقل . ومن المؤكد أن هذه التدابير ، بدروها ، سيمتد تأثيرها ، في فترة لاحقة من العقد ، إلى مجال التجارة الخارجية ، فتؤثر أيضا على الجهود التكاملية داخل مجلس التعاضد الاقتصادي . كما أن من المؤكد أنه ستترتب على ذلك آثار مباشرة وغير مباشرة على التبادل التجاري مع بلدان الاقتصادات السوقية . إلا أن العلاقات القائمة مع هذه البلدان ما زالت تعاني جزئيا من عرقلة بسبب استمرار وجود درجة كبيرة من عدم التطابق بين ما توفره البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا من منتجات وبين الطلب في أسواق ثالثة . وإن من شأن جمع أكثر استهدافا للنمو بين السياسات الاقتصادية في الاقتصادات السوقية الرئيسية وزيادة تخفيف حدة التوتر في العلاقات بين الشرق والغرب أن يهيئ المناخ الملائم لكي يكون للاقتصادات المخططة مركزيا تأثير توسعي أكبر على الاقتصاد العالمي .

الحواشي

(١) للاطلاع على مزيد من التفاصيل ، انظر "النمو والتجارة في الاجل المتوسط في ضوء خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية لاوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥" في ملحق دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ١٩٨١-١٩٨٢ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.82.II.C.2) الصفحات من ١٥ الى ٣٥ .

(٢) يخفي متوسط معدلات النمو للفترة ككل التقلبات الكبيرة التي استمرت على أساس سنوي ، وبالنسبة للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٤ ، يرد وصف لتطور الاجماليات الاقتصادية الكلية الرئيسية ولجهود التكيف في "سياسات التكيف والاستثمار في البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا بأوروبا الشرقية" في دراسة الحالة الاقتصادية في العالم (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.85.II.C.1) ، الصفحات من ٨٩ الى ١٠١ .

(٣) هناك أيضا يوما عمل زائدان في عام ١٩٨٤ عن كل من عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٥ . ولو لم يتغير أداء النمو ، لربما رفع بحد ذاته الاعداد الاجمالية بنسبة ٧٥,٠ في المائة عن المستويات التي تحققت في عام ١٩٨٣ .

(٤) في الاتحاد السوفياتي على هذا النمو انخفضت نسبة الاصول المستهلكة الى مقدار رأس المال الثابت في الصناعة بمقدار الثلث من ٢,١ في المائة في عام ١٩٦٥ الى ١,٨ في المائة في عام ١٩٧٠ والى ١,٦ في المائة في عام ١٩٧٥ والى ١,٤ في المائة في عام ١٩٨٥ .

(٥) على سبيل المثال ، انخفضت الاصول الثابتة المتدفقة بعمر يصل الى خمس سنوات في قيمة نهاية السنة الاجمالية للاصول الثابتة في الاتحاد السوفياتي من ٣٧ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٣٤ في المائة في عام ١٩٨٠ و ٣٩ في المائة في عام ١٩٨٤ ؛ والارقام المقابلة الخاصة بالصناعة هي ٤٠ في المائة و ٣٧ في المائة و ٣٨ في المائة . والبيانات المقارنة لعام ١٩٨٥ غير متوافرة ، ولكن من غير المحتمل أن يكون قد حدث انقلاب حاد في الوضع . والمشاكل الصعبة التي ووجهت فيما يتعلق بالاحلال المعجل لرأس المال الثابت لم تكن أقل شدة في أوروبا الشرقية . وبالنسبة للبلدان التي تنشر بيانات (بلغاريا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا) كانت معدلات التكهين المنشورة فيما يتعلق بالاصول الثابتة منخفضة بوجه عام عنها في الاتحاد السوفياتي ؛

وبلغت في بولندا وتشيكوسلوفاكيا في السنوات الاخيرة حوالي نصف المعدل السوفياتي . وفضلا عن ذلك ، فانه باستثناء بلغاريا كانت معدلات التكهين في جميع البلدان تتناقص باطراد عبر الزمن . ويحتمل أن يكون هذا قد نشأ جزئيا من النشاط الاستثماري الضعيف عموما الذي استمر في النصف الاول من الثمانينات .

(٦) في صناعة استخراج معدن الحديد السوفياتية ، على سبيل المثال ، عادلت النفقات مقدار الاستثمار الرأسمالي الاجمالي .

(٧) للاطلاع على دراسة أكثر تفصيلا لعملية الاستثمار خلال النصف الاول من الثمانينات ، انظر "التكيف والاستثمار والتغيير الهيكلي في البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا" .

(٨) تؤكد الخطط أنه يجب ربط المكاسب الاخرى في الدخول الشخصية بطريقة أوثق بالمساهمة في الناتج والكفاية .

(٩) للاطلاع على مزيد من التفاصيل ، انظر مناقشة الحالة الاقتصادية الراهنة في الفصل الثاني أعلاه .

(١٠) بسبب التقلبات السنوية غير العادية في الزراعة ، قيست كل معدلات النمو على مدى خمس سنوات (أي الناتج الاجمالي خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ بالنسبة للفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠) ثم على أساس سنوي .

(١١) في النصف الاول من الثمانينات ، ظل البناء الاسكاني في مستوى أقل بكثير من منجزات الخطط الخمسية السابقة في جميع البلدان عدا الجمهورية الديمقراطية الالمانية (انظر Svet Hospodarstvi (Prague), 1986 : 121 ، الصفحة ٦) وذلك على الرغم من اعلان نشر الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٨٥ عن زيادة كبيرة . وفي بعض البلدان لا تتنبأ الخطط الجديدة بأي تعجيل ملحوظ بسبب أولوية التحديث الصناعي . واجمالا سيتسع نشاط البناء ببطء على أفضل تقدير .

(١٢) هذه الحالة في هنغاريا على وجه الخصوص (انظر J. Hoós, "A VII. ötéves terv Koncepcionális Kérdései", Gazdaság (Budapest), No. 3 (1985) ، الصفحة ١٦) .

(١٣) خلال مرحلة التصنيع بين الحربين العالميتين في الاتحاد السوفياتي وبالنسبة للجزء الاكبر من تطورات ما بعد الحرب في كل البلدان تقريبا ، زادت باطراد حصة التراكم في استخدامات الدخل الاجمالي وأصبح التغيير في النسبة بين التراكم والاستهلاك لصالح الاخير سمة جديدة للسياسة العامة في السنوات الخمس عشرة الاخيرة أو نحو ذلك . وعلى هذا النحو انخفضت حصة التراكم في استخدامات الدخل الاجمالي في الاتحاد السوفياتي من ٢٨ في المائة في الفترة ١٩٦٦ - ١٩٧٠ الى ٢٧,٧ في المائة في ١٩٧١ - ١٩٧٥ والى ٢٦,١ في المائة في ١٩٧٦ - ١٩٨٠ والى ٢٥,١ في المائة في ١٩٨١ - ١٩٨٥ .

(١٤) جرت محاولة بهذا الشأن خلال الخطة المتوسطة الأجل الاخيرة ، ولكن المناقشات الجارية بشأن السياسة العامة تشير الى أن هذه السياسة ستتعزز في النصف الثاني من الثمانينات .

(١٥) في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، أدت المستحقات المدفوعة من صندوق الاستهلاك الاجتماعي دورا هاما في رفع الاستهلاك والدخول الحقيقية . وفي بعض البلدان ، ارتفعت حصة الاستهلاك الاجتماعي في استخدام الموارد المحلية بصورة ضخمة عن المعدلات السابقة . وقد نشأ هذا بصفة جزئية عن أن عدد الاشخاص الذين يحصلون على دخولهم من صندوق الاستهلاك الاجتماعي ، بما في ذلك أصحاب المعاشات ، قد زاد بصورة أسرع من القوة العاملة ، ولكنه ارتفع أيضا لأن الخدمات المقدمة من صندوق الاستهلاك الاجتماعي نمت بصورة أسرع من دخول العاملين في كثير من البلدان . ومع ذلك ، فقد كان لسياسات أسعار المستهلكين ، وخاصة بالنسبة للمنتجات الاساسية ، في بعض البلدان (منها بولندا ورومانيا وهنغاريا) تأثير كبير بصفة غير عادية على القيمة الحقيقية لهذه التحويلات .

(١٦) باختصار ، يجب على المؤسسة أن تعدل أسعارها المحلية تبعا لأسعار التصدير وفقا لصيغة خاصة عندما تبلغ صادراتها بالعملة القابلة للتحويل ٥ في المائة على الاقل من مبيعاتها المحلية . وهذا لضمان ألا يتحرك مستوى السعر المحلي ، في المتوسط ، بأكثر من سعر التصدير في علاقات العملة القابلة للتحويل . وفضلا عن ذلك ، ينبغي ألا يتعدى سعر المنتج المحلي لمنتج ما له نفس الخصائص النفعية ويمكن أن يستورد باستمرار بكميات كبيرة من أسواق العملات القابلة للتحويل . ويتعين تعديل أسعار الطاقة والمواد الاساسية الصناعية والمنتجات نصف التامة الصنع وفقا لأسعار استيرادها .

(١٧) في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٣ ، استلزمت أولوية توليد فائض من العملة القابلة للتحويل بعض الحلول التوفيقية فيما يتعلق بمبادئ السياسة السعرية ، لكن أعيد تأكيد المبدأ المتعلق بالسياسة في عام ١٩٨٥ ، وأكد بقوة أيضا بالنسبة لفترة الخطة الخمسية الجديدة (انظر B. Szikszay, "Árrendszerünk céljai és lehetoségei", Népszabadság (Budapest), 22 January 1985, p. 4; Magyar Közlöny, (Budapest) 5 November 1984, pp. 866-871; and B. Csikós-Nagy, "Politika tsen v Vengrii", Voprosy ekonomiki (Moscow), No. 7 (1982), pp. 118-126 .

(١٨) عُدلت أسعار الجملة في عام ١٩٨٢ . وطُبقت تدابير أخرى للترشيد في نظام تكوين الأسعار في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ عندما حدثت مرة أخرى زيادة واحدة في أسعار الجملة بالنسبة للوقود والطاقة وبعض المواد الخام ، بما في ذلك المواد الخام الزراعية . وفي عام ١٩٨٥ ، رُفعت أسعار الجملة بالنسبة للقطاعات الأخرى . وترتكز أسعار الوقود والطاقة والمواد الخام على أساس الاقتناء الفعلي ، وفي المقام الأول تكاليف الاستيراد ، ولكنها غير متضمنة بوجه عام في أسعار المنتجين . ومع ذلك ، فسيجري تدريجيا وضع نمط أسعار الجملة على أساس فعالية التصدير (انظر M. Sabolcik's commentary in Finance a Úver (Prague), No. 3 (1984), pp. 150-157) .

(١٩) هذا ينطبق أساسا على بولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا حيث تؤثر الأسعار الخارجية على أسعار المنتجين . وبالنسبة لهنغاريا ، انظر المقابلة مع ريزوتييرز في "Figyelo" (بودابست) ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٦ ، صفحة ٢ .

(٢٠) تهدف الخطة الهنغارية ، بصفة خاصة ، على سبيل المثال ، الى تطبيق سياسة اقتصادية لمكافحة التضخم مع التركيز على السياسة السعرية والضريبية وكذلك على زيادة تطوير العلاقات السوقية . ويرى أنه ينبغي مكافحة الضغوط التضخمية بالسياسة الاقتصادية وليس بالتدخل الحكومي المباشر . وتستهدف الخطة إحداث تخفيض كبير في نمو أسعار المستهلك مما يتراوح بين ٦ و ٧ في المائة سنويا في الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ الى نحو ٥ في المائة (انظر Népszabadság (Budapest), 23 December 1985 (Supplement), p. 25, and T. Erdös, "Leszorítható-e az inflációs ráta?", Társadalmi Szemle (Budapest), No. 6 (1985, pp. 31-41) .

(٢١) أُكد هذا ، بصفة خاصة ، في مشروع الخطة السوفياتية (انظر صحيفة برافدا (موسكو) ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، الصفحات من ١ الى ٦) .

(٣٢) استكشف تطور هذا الموقف تجاه النظام النقدي الدولي وكذلك الطرق التي يمكن أن تتعاون بها هذه البلدان في اطار ذلك النظام في "الاصلاح النقدي الدولي والبلدان الاشتراكية" ، ملحق دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ١٩٨٥ - ١٩٨٦ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.86.II.C.2 ، الصفحات من ١ الى ٢٧) .

(٣٣) انضمت بعض البلدان بالفعل - وآخرها بولندا في أواخر أيار/مايو ١٩٨٦ - الى الصندوق والبنك . واستكشفت بلدان أخرى الطرق التي يمكنها بها أن تتعاون بطريقة أوثق مع هاتين المؤسستين .

(٣٤) يمكن أن يذكر ، على سبيل المثال ، في هذا الصدد ، الطلب الذي قدمه الاتحاد السوفياتي في آب/اغسطس ١٩٨٦ للانضمام الى مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") بصفة مراقب .

(٣٥) قُدم هذا الصك المتعلق بتكامل مجلس التعاضد الاقتصادي أولا بالنسبة للفترة المتوسطة الأجل ١٩٧٦ - ١٩٨٠ . وهو يمثل الآن جزءا عاديا في المفاوضات على نطاق مجلس التعاضد الاقتصادي بشأن تنسيق الخطط . وهو مرتبط مباشرة بوثائق التكامل الأطول أجلا مثل برنامج التعاون العلمي والتكنولوجي الذي سيناقش أدناه .

(٣٦) اسم البرنامج هو : "البرنامج الشامل لتعزيز التقدم العلمي والتكنولوجي للبلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي حتى عام ٢٠٠٠" . وقد نشر في كل الصحف الرئيسية للأحزاب الشيوعية الصادرة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ .

(٣٧) كان عدد من العناصر قد أقيم بالفعل في نهاية عام ١٩٨٥ بسبب البرامج الثنائية للتعاون العلمي والتقني التي تم التفاوض بشأنها قبل ذلك ، في المقام الأول بين أغلبية بلدان أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

(٣٨) انظر Ondrej Lér, "Komplexní program vedeckotechnického pokroku zemí RVHP - význam organizací-koordinátoru", Svet Hospodárství (Prague), No.42 (1986), p. 1 .

(٢٩) انظر Izvestia (Moscow), 22 March 1986, p. 1 ; Medelya (Noscow) No. 27 (1986), pp. 6-7, Vyacheslav V. Sychev, "Novye rubezhi nauchno - tekhnicheskogo sotrudnichestva", Ekonomicheskoe sotrudnichestvo stran-chlenov SEV (Moscow), No.1 (1986), pp. 14-19; and Vyacheslav V. Sychev, "Novye rubezhi nauchno-tekhnicheskogo progressa stran-chlenov SEV", Planovoe khozyaistvo (Moscow), No. 4 (1986), pp. 14-51 .

(٣٠) انظر Vyacheslav V. Sychev, loc. cit., p. 19. The importance that these economies accord to this programme ... " المرجع المذكور ، صفحة ١٩ ، ويثبت الاهمية التي تعلقها هذه الاقتصادات على هذا البرنامج دليلان آخران ، فور اقرار البرنامج ، أنشئت لجنتان دائمتان جديدتان (احداهما للمواد الجديدة والمتجددة والاخرى للتكنولوجيا الحيوية) . وهما من الاجهزة الهامة التابعة لمجلس التعاضد الاقتصادي والمعنية بدراسة المواد التقنية ، وتنظيم وادارة التعاون الانتاجي والتخصصي ، وهي مراكز عقدية لإعداد البدائل الممكنة التي تختار من بينها أجهزة المجلس الاعلى مستوى ما تتخذه كقرارات . ويتعلق الدليل الآخر بتوافق طرق تنفيذ البرنامج مع التحولات الجارية في الاليات الاقتصادية لعدد من أعضاء مجلس التعاضد الاقتصادي .

(٣١) G. Shilina, "Ekonomicheskie normativy v sisteme khozyaistvennogo mekhanizma", Voprosy ekonomiki (Moscow), No. 11 (1985), pp. 43-49.

(٣٢) للاطلاع على استعراض حديث ، واسع النطاق وموجز لسياسات التسعير في أوروبا الشرقية ، انظر N. Mitrofanova, "Sistèma kontrolya tsen v stranakh SEV", Voprosy ekonomiki (Moscow), No. 7 (1986), pp. 109-118 .

(٣٣) A. Bachurin, "Khozraschet v sisteme upravlenia ekonomikoy", Planovoe khozyaistvo (Moscow), No. 12 (1985), pp. 31-42.

(٣٤) للاطلاع على موجز نتائج التجارب الاقتصادية ، انظر A. Milyukov, "Novye formi upravlenia v deistvitelnosti", Ekonomicheskaya gazeta (Moscow), No. 33 (1985), pp. 9-10 .

(٣٥) من قرار اللجنة المركزية كما ورد في Kommunist (Moscow), No. 4 (1986). p. 290 .

(٣٦) انظـــر N. Glushkov, "Planovoe tsenoobrazovanie: puti sovershenstvovania", Kommunist (Moscow), No. 3 (1985), pp. 38-48; I. Lipsits, "Sovershenstvovanie khozyaistvennogo mekhanizma tsenoobrazovania", Ekonomicheskie nauki (Moscow), No. 7 (1985), pp. 12-18; A. Komin, "Tekhnichesky progress i tseny", Planovoe khozyaistvo (Moscow), No. 10 (1985), pp. 13-20; and A. Gorodetski, "Khozraschet i optovye tseny", Voprosy ekonomiki (Moscow), No. 11 (1985), pp. 11-21.

(٣٧) في تشيكوسلوفاكيا ، مثلا ، لا يوجد منذ عام ١٩٨٦ سوى مؤشرين إلزاميين واردين في الخطة بالنسبة للزراعة ، واحد لإنتاج الحبوب والآخر لإنتاج الماشية . (انظر Heti Világgazdaság (بودابست ، ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٦ ، الصفحة ١٣) . وفي الجمهوريـــة الديمقراطية الالمانية سيكون صافي الانتاج ، والارباح والمنتجات ، والخدمات المقدمـــة الى أسواق المستهلكين ، والصادرات هي الاهداف الاساسية للإدارة والتخطيط على جميـــع المستويات .

(٣٨) ويشدد الاتحاد السوفياتي بوجه خاص على إنشاء رابطات تجمع بين الفروع بغرض التعجيل بالتنمية العلمية والتكنولوجية . وترمي هنغاريا على وجه التحديد الى زيادة الدور الذي تقوم به المؤسسات في تقرير حصة البحث والتطوير من الاعتمادات الاجمالية . وتضم "المجموعة" (Kombinate) في الجمهورية الديمقراطية الالمانية بالفعل البحوث الاساسية والتطوير والتطبيق في الإنتاج .

(٣٩) وتشمل النظم الفعلية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية : (أ) علاوة في السعر نسبتها ٥٠ في المائة على إنتاج السلع الاساسية الرئيسية على متوسط الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ ، وذلك بغض الطرف عما اذا بلغ الانتاج بالفعل الاهداف الرسمية الجديدة والاعلى المحددة للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ أو لا ؛ (ب) ستكون المزارع المملوكة للدولة والمزارع الجماعية قادرة على بيع ٣٠ في المائة مما تنتجه من فواكه وخضروات في إطار أهداف الخطة مباشرة ، الى المتاجر والمطاعم المحلية أو في الاسواق الخاصة ؛ (ج) ستكون للسلطات الإقليمية المحلية صلاحية تحديد أسعار التجزئة للفواكه والخضروات في المتاجر المحلية المملوكة للدولة ؛ (د) ستختلف الاسعار من منطقة الى أخرى . وستطبق معظم هذه النظم بالكامل خلال عام ١٩٨٧ .

(٤٠) سيزداد في تشيكوسلوفاكيا الحد من الدعم الذي تقدمه الدولة للسلع الانتاجية ، مما سيستلزم زيادة الاسعار . بيد أن الاموال التي ستوفرها هذه العملية ستبقى مخصصة للزراعة . واعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، أصبح يطبق على الزراعة كذلك نظام العلاقة المتبادلة بين نمو الاجور والتكاليف الإنتاجية المعدلة والساري بالفعل على قطاعات إنتاجية أخرى من الاقتصاد الوطني . انظر Rudé Pravo (براغ) ، ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، الصفحتان ١ و ٢ و Hospodávské Noviny (براغ) ، عدد ٣٩ (١٩٨٥ ، الصفحتان ١ و ٦) .

(٤١) ولا تنوي الجمهورية الديمقراطية الالمانية إجراء أي زيادة في أسعار الاقتناء الزراعي ، مما يستلزم زيادة كبيرة في دعم الاسعار ، مثلما لوحظ في الخطة . وقد ارتفع دعم أسعار التجزئة للمواد الغذائية من ٧,٨ من البليون من الماركات في سنة ١٩٨٠ الى ٢٧,٦ من البليون من الماركات في سنة ١٩٨٥ عندما كان الدعم يمثل ٣١ في المائة من مجموع الاعتمادات النقدية المخصصة للسكان من ميزانية الدولة .

(٤٢) وفي الفترة ١٩٧٦-١٩٨٠ ، نما حجم الارباح في الصناعة السوفياتية بنسبة ٣٠ في المائة (بالاسعار المقارنة) ، بدلا من النسبة المستهدفة في الخطة

الخمسية وقدرها ٧٠ في المائة . وفي الفترة ١٩٨١-١٩٨٤ ، ارتفع حجم الأرباح بنسبة ٢٨ في المائة في الاقتصاد ككل بدلا من ٣١ في المائة وهي النسبة التي كانت مستهدفة . (انظر B. Plyshevsky, "Teoria i metodologia planirovania: sovremennoe sotsialisticheskoe nakoplenie", Planovoe khozyaistvo (موسكو) ، عدد ٣ (١٩٨٦) ، ص ٣٤) .

(٤٣) في الاتحاد السوفياتي مثلا توقف تخفيض تكلفة الانتاج في الصناعة عمليا في النصف الأول من الثمانينات وارتفعت تكاليف الانتاج في مجالي الزراعة والتشييد .

(٤٤) يُتصور في الاتحاد السوفياتي مثلا أن تنخفض تكلفة الانتاج الصناعي بنسبة تتراوح بين ٤ و ٥ في المائة في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ، وهذا يعني زيادة معدل السرعة الى أربعة أمثال ما حققته الخطة الخمسية السابقة .

(٤٥) الخطة الخمسية السابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية الصين الشعبية (١٩٨٦-١٩٩٠) : مقتطفات اعتمدتها في ١٢ نيسان/ابريل ١٩٨٦ الدورة الرابعة للمؤتمر الوطني الشعبي السادس .

(٤٦) القرارات الصادرة عن الجلسة العامة الثالثة للمؤتمر الحادي عشر للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ .

(٤٧) افتتاحية في Renmin ribao (صحيفة الشعب اليومية) (بكين) ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، الصفحة الأولى .

(٤٨) N. Lardy, "Recent, Chinese economic performance and prospects for the ten-year plan" in Chinese Economy Post-Mao, Volume 1 : Policy and Performance, مجموعة ورقات قُدمت الى اللجنة الاقتصادية المشتركة ، كونغرس الولايات المتحدة ، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ ، الصفحات من ٥٠ الى ٥٤ .

(٤٩) انظر البنك الدولي ، China: Recent Economic Trends and Policy Development, Report No. 4072-CMA, (Washington, D.C., 31 March 1983) .

(٥٠) الخطة الخمسية السادسة للتنمية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية الصين الشعبية (١٩٨١ ـ ١٩٨٥) ، التي اعتمدتها الدورة الخامسة للمؤتمر الشعبي الوطني الخامس في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ .

(٥١) B. Naughton, "Finance and planning reforms in industry", in China's Economy Looks Toward the year 2000, Volume 1: The Four Modernizations, ورقات مختارة مقدمة الى اللجنة الاقتصادية المشتركة ، كونغرس الولايات المتحدة ، ٢١ أيار/مايو ١٩٨٦ ، الصفحة ٦١٠ .

(٥٢) N. Lardy, "Overview: agricultural reform and the rural economy", in China's Economy Looks Toward the year 2000, ..., loc. cit., pp. 325 - 331.

(٥٣) بيد أنه أبقي على حصص إنتاج المحاصيل الرئيسية حتى الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ .

(٥٤) اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ، الوثيقة رقم ١ ، ١٩٨٤ .

(٥٥) انظر Jingji ribao صحيفة اقتصادية يومية (بكين) ، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، ص ٢ و Jingji daobao مجلة اقتصادية (هونغ كونغ) ، العدد ٤٧ ، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، الصفحات ٢٧ الى ٢٨ .

(٥٦) B. Naughton ، المرجع نفسه ، ١٩٨٦ ، الصفحات من ٦٠٧ الى ٦٠٩ ومن ٦١١ الى ٦١٣ .

(٥٧) ساهم عدم سريان الضريبة التي اقترح فرضها على استعمال رأس المال ، في ١٩٨٥ بوجه عام ، في ارتفاع الطلب على الاستثمار الثابت بإبقاء تكلفة رأس المال التي تتحملها المؤسسات منخفضة بشكل اصطناعي . وقد ساهمت أوجه أخرى ، لم يمسها الاصلاح ، من إدارة المؤسسات ، لا سيما ضعف مساءلة المؤسسات ماليا وانعدام سلطتها في اتخاذ القرارات في معظم المجالات التنفيذية ، أيضا في استمرار ارتفاع الطلب على الاستثمار في توسيع الانتاج (انظر Renmin ribao (بكين) ، ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، الصفحة ٥) .

(٥٨) Jingji ribao (بكين) ، ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٤ ، الصفحة ١ .

(٥٩) Financial Times ، ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٥ ، الصفحة ١ .

(٦٠) Y. Y. Kueh and C. Howe, "China's international trade: policy and organizational change and their place in the 'economic adjustment'", in China quarterly, December 1984 and Renmin ribao - People's Daily (Beijing), 20 September 1984, p, 1.

(٦١) · The Asian Wall Street Journal Weekly, 24 February 1986, p. 14

(٦٢) The seventh five-year plan of the People's Republic of China for economic and social development (1986-1990): excerpts, Chapter 1.

(٦٣) · Renmin ribao (Beijing), 24 July 1986, p. 1

(٦٤) · China Daily (Beijing), 24 January 1987, p. 1

(٦٥) Renmin ribao (Beijing), 17 December 1986, p. 1 and China Daily (Beijing), 16 February 1987, p. 2.

(٦٦) Renmin ribao (Beijing), 5 Septeber 1986, p. 1 and China Daily 18 November 1986.

(٦٧) China Daily (Beijing), 5 June 1986, p. 4, China Daily (Beijing), 7 June 1986, p. 3, Renmin ribao (Beijing), 16 January 1987, p. 2 and The new York Times, 23 March 1987, p. 7

(٦٨) · China Daily (Beijing), 21 October 1986, p. 2

(٦٩) · Renmin ribao (Beijing), 9 October 1986, p. 2

(٧٠) المرجع نفسه .

(٧١) انظر الحديث الذي أجري مع وزير العمل والعاملين ، في Banyueton (بكين) ، العدد ٩ ، ١٠ أيار/مايو ١٩٨٦ ، الصفحات من ٨ الى ١٥ ، ترجمت الى الانكليزية في Joint Publications Research Service, China Report - Economic Affairs ، ١٦ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، الصفحات من ٩٥ الى ١٠٣ .

(٧٢) Renmin ribao (بكين) ، ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ، الصفحة ١ .

الفصل السابع

البطالة في البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو : معضلات السياسة

يشكل ارتفاع مستوى البطالة إحدى المشاكل الاجتماعية الاقتصادية الرئيسية التي تواجه البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو منذ أوائل السبعينات . فقد ظل عدد المتعطلين وحصتهم من مجموع القوى العاملة يتزايدان بصورة مطردة . وفي نفس الوقت ، ظهرت فروق واضحة في مستويات البطالة حسب المنطقة ، والفئة العمرية ، والجنس ، والقطاع الاقتصادي . وتشكل البطالة كارثة اجتماعية واقتصادية في جميع الأوقات ، وكان من المتوقع أن تصبح موضع اهتمام كبير من جانب مقرري السياسات في البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، نظرا للزيادة الحادة التي طرأت على معدلاتها بعد فترة طويلة ظلت فيها منخفضة نسبيا . بيد أن الارتفاع الكبير في مستويات البطالة في البلدان الصناعية خلال السنوات الأخيرة لم يهيمن في معظم الحالات على جدول الأعمال السياسي بنفس الدرجة التي هيمن بها المستوى الأدنى من البطالة في الماضي ، ولا تُعرف بالضبط الأسباب وراء ذلك . وربما يكون ذلك راجعا الى الاعتقاد السائد على نطاق واسع بأن الحكومات لا تستطيع أن تفعل الكثير لتخفيض مستويات البطالة دون أن يؤدي ذلك الى ارتفاع معدل التضخم وحدوث عجز في ميزان المدفوعات . ويعالج معظم هذا الفصل هذه المسألة بالذات .

وتضاعفت معدلات البطالة في جميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[(١)] ثلاث مرات تقريبا ، إذ ارتفعت من ٣ في المائة تقريبا في عام ١٩٧٠ الى ٨ في المائة تقريبا في عام ١٩٨٦ (انظر الجدول السابع - ١) . ويتجاوز عدد المتعطلين اليوم ٣٩ مليونا . وتتسم المشكلة بالحدة في اوروبا بالذات حيث ارتفع معدل البطالة من ٢,٥ في المائة في عام ١٩٧٠ الى ١١ في المائة في عام ١٩٨٦ . ويبلغ عدد المتعطلين في اوروبا الغربية في الوقت الحالي نحو ١٧ مليونا . وهناك اختلافات كبيرة بين البلدان إذ يوجد أعلى معدل للبطالة في اسبانيا (٢١ في المائة على أساس موحد) ، تليها ايرلندا ، في حين تمكنت سويسرا ولكسمبرغ واليابان وبعض البلدان الاسكندينافية من إبقاء معدل التضخم فيها دون ٣ في المائة .

وتقع الولايات المتحدة الأمريكية بين هذين الحدين الأقصى والأدنى ، رغم أن معدل البطالة فيها تقلب أيضا في اتجاه تصاعدي خلال الـ ١٥ سنة الماضية (انظر الشكل السابع - ١) . وفي اوروبا الغربية ، وكما هو موضّح في الشكل ، ارتفعت معدلات

الجدول السابع ـ ١ البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو :
معدلات البطالة ، ١٩٧٠ - ١٩٨٧(أ)
(نسبة مئوية من مجموع القوى العاملة)

	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦(ب)	١٩٨٧(ج)
اسبانيا	٢,٤	٣,٦	٨,٥	١٥,٨	٢٠,٠	٢١,٤	٢١,٠	٢٠,٨
استراليا	١,٦	٤,٨	٦,٢	٧,١	٨,٩	٨,٢	٧,٦	٧,٦
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	٠,٨	٣,٦	٣,٢	٦,١	٨,٥	٨,٦	٨,٢	٧,٩
ايرلندا	٥,٨	٧,٣	٧,١	١١,٤	١٥,٥	١٦,٨	١٧,٣	١٧,٣
ايسلندا	١,٣	٠,٦	٠,٤	٠,٧	١,٣	١,٧	١,٥	١,٥
ايطاليا	٥,٣	٥,٨	٧,٦	٩,٠	١٠,٣	١٠,٥	١٠,٧	١٠,٩
البرتغال	٢,٥	٤,٤	٨,٠	٧,٣	٨,٩	٨,٦	٨,٦	٨,٦
بلجيكا	٢,١	٥,٠	٨,٢	١٢,٦	١٤,٠	١٣,١	١٣,٠	١٣,٠
الدانمرك	٠,٧	٤,٩	٦,٠	١١,٠	٨,٥	٧,٦	٧,٣	٧,٩
السويد	١,٥	١,٦	٢,١	٣,١	٣,١	٣,٨	٣,٦	٣,٩
سويسرا	صفر	٠,٤	٠,٣	٠,٤	١,١	١,٠	٠,٨	٠,٨
فرنسا	٢,٤	٤,٠	٥,٩	٨,١	٩,٧	١٠,١	١٠,٤	١١,١
فنلندا	١,٩	٣,٣	٥,٩	٥,٨	٦,١	٦,٣	٧,٣	٧,٥
كندا	٥,٦	٦,٩	٧,٤	١٠,٩	١١,٣	١٠,٤	٩,٦	٩,١
لكسمبرغ	٠,٠	٠,٣	٠,٧	١,٣	١,٧	١,٨	١,٦	١,٦
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	٣,٠	٤,٣	٥,١	١١,٤	١٢,٠	١٣,٣	١٣,٣	١٣,٠
النرويج	١,٦	٣,٣	٢,٠	٣,٦	٣,٠	٣,٥	٣,٠	٣,٣
النمسا	١,٤	١,٧	٣,١	٣,٥	٣,٨	٣,٥	٣,٤	٣,٦
نيوزيلندا	٠,١	٠,٣	١,٩	٣,٥	٥,٧	٦,٣	٧,١	٠٠
هولندا	١,٠	٥,٣	٥,٤	١١,٤	١٤,٠	١٣,٠	١٣,٣	١١,٨
الولايات المتحدة الامريكية	٤,٨	٨,٣	٥,٨	٩,٥	٧,٤	٧,١	٧,٠	٦,٨
اليابان	١,١	١,٩	٢,١	٢,٤	٢,٧	٢,٦	٢,٩	٣,٤
اليونان	٤,٣	٣,٣	١,٩	٥,٨	٨,١	٨,٤	٨,٧	٩,٤
اوروبا الغربية(د)	٣,٥	٤,١	٥,٤	٨,٩	١٠,٨	١١,٠	١١,٠	١١,٠
المجموع(د)	٣,٠	٥,١	٤,٩	٧,٩	٨,١	٨,٠	٨,٠	٨,٠

حواشي الجدول السابع - ١

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للامانة العامة للامم المتحدة ، استنادا الى Economic Outlook ، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، العدد ٤٠ (كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦) ؛ و "Employment and unemployment: some issues and facts" ، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ورقة أعدت لاجتماع لجنة القوى العاملة والشؤون الاجتماعية ، باريس ، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ .

(أ) البيانات الواردة هي معدلات موحدة للبطالة بالنسبة لجميع البلدان ، باستثناء ايرلندا ، وأيسلندا ، والبرتغال ، والدانمرك ، ولكسمبرغ ، ونيوزيلندا ، واليونان .

(ب) تقديرات .

(ج) استيفاءات تستند الى التعاريف الوطنية .

(د) استنادا الى البلدان التي لديها معدلات موحدة للبطالة .

البطالة بصورة متذبذبة خلال فترات انتكاس دوري (١٩٧٤-١٩٧٥ و ١٩٨٠-١٩٨٢) تعقبها فترات انتعاش دوري (١٩٧٦-١٩٧٩ ومن ١٩٨٣ الى الوقت الحاضر) كان من الضعف بحيث عجز عن تحسين الحالة . وهذا يختلف تماما عما حدث في الولايات المتحدة ، حيث كان الانتعاش الدوري من القوة بدرجة أدى معها الى تخفيض معدلات البطالة . وخلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٧ ، ارتفع معدل صافي العمالة بنسبة ١١ في المائة في اليابان وبنسبة ٣١ في المائة في الولايات المتحدة (انظر الشكل السابع - ٢) . وفي اوروبا الغربية ، لم يُخلق إلاّ عدد قليل من الوظائف الجديدة خلال نفس الفترة . وفي الولايات المتحدة ، حدث توسع سريع في العمالة لبعض الوقت وفي الوظائف ذات الاجور المنخفضة .

ونما الاقتصاد غير الرسمي أو "القائم على المعاملات غير الظاهرة" في جميع البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو وبدرجة أكبر في اوروبا الغربية ، غير أنه لا ينبغي المبالغة في تقييم حصة "الاقتصاد الموازي" من النشاط الاقتصادي . وقد وضعت التقديرات الاخيرة حدا أقصى لحصة هذا النوع من النشاط هو ٤ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في البلدان الصناعية الكبرى الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، مع أن حصة هذا النشاط قد تكون أعلى من ذلك بكثير في بلدان اوروبا الجنوبية(٢) .

الجوانب الاجتماعية والديموغرافية للبطالة

المتعطلون أعضاء في القوى العاملة يريدون أن يعملوا ولكنهم لا يستطيعون الحصول على عمل . وهذه المجموعة من الناس في تبدل مستمر ، ينضم اليها ما يستجد من العمال الذين يُستغنى عن خدماتهم أو الاشخاص الباحثون عن عمل في حين ينفصل عنها الاشخاص الذين يحصلون على عمل . وحدث أيضا في السنوات الاخيرة تغير في مدى انتشار البطالة ومدتها بالنسبة لفئات اجتماعية معينة . وتبرز في هذا الصدد خاصيتان رئيسيتان هما الارتفاع الكبير جدا في مستويات البطالة بين الشباب ، وفي مستويات المتعطلين لمدة طويلة ، أي الذين يظلون دون عمل لمدة ١٢ شهرا أو أكثر .

ومن شأن الاقتران بين المستويات المرتفعة للبطالة الطويلة الاجل ولبطالة الشباب ، لا سيما في اوروبا الغربية ، أن تجعل التكلفة الاجتماعية لأوجه الاختلال في سوق العمل تعم المجتمع وتسبب له الوهن . ويعيش قسم كبير من جيل كامل من الاوروبيين الغربيين دون أن يتوقعوا إمكان الحصول على وظائف لكل الوقت توفر لهم أمنا حقيقيا . وبدون اتخاذ تدابير حازمة على صعيد السياسة ستظل الاحتمالات على المدى

الشكل السابع - ١ - بلدان مختارة ذات اقتصاد سوقي متقدمة النمو :
المعدلات الموحدة للبطالة ، ١٩٧٣-١٩٨٧
(نسبة مئوية من مجموع القوى العاملة)

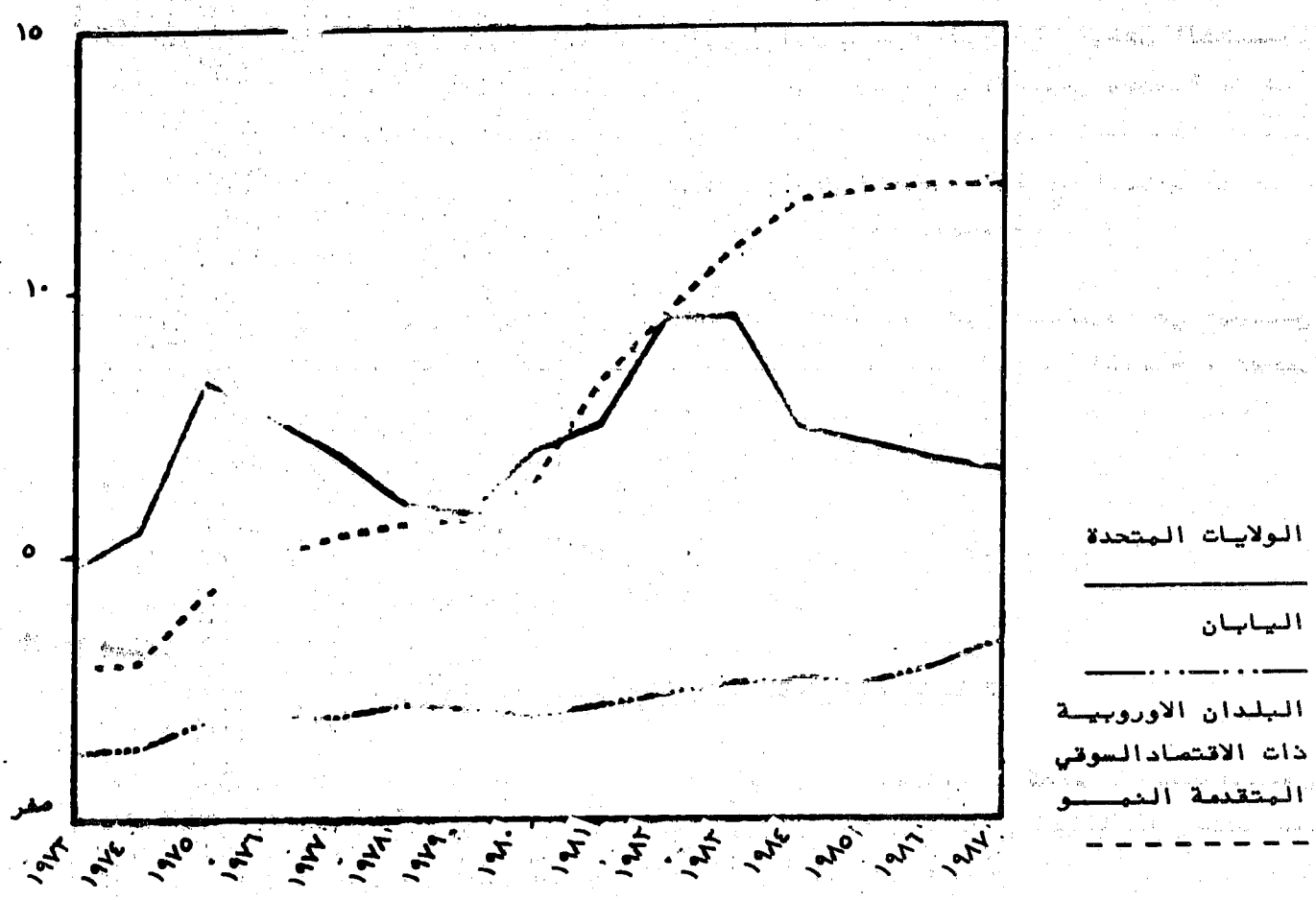

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للامانة العامة للامم المتحدة ، استنادا الى الجدول السابع - ١ والى Economic Outlook ، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، العدد ٤٠ (كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦).

ملحوظة : تشمل البلدان الاوروبية ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو اسبانيا ، والمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، وايسلندا ، وبلجيكا ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وهولندا .

الشكل السابع ـ ٢ ـ بلدان مختارة ذات اقتصاد سوقي متقدمة
النمو : نمو العمالة ، ١٩٧٣-١٩٨٧
(١٩٧٣ = ١٠٠)

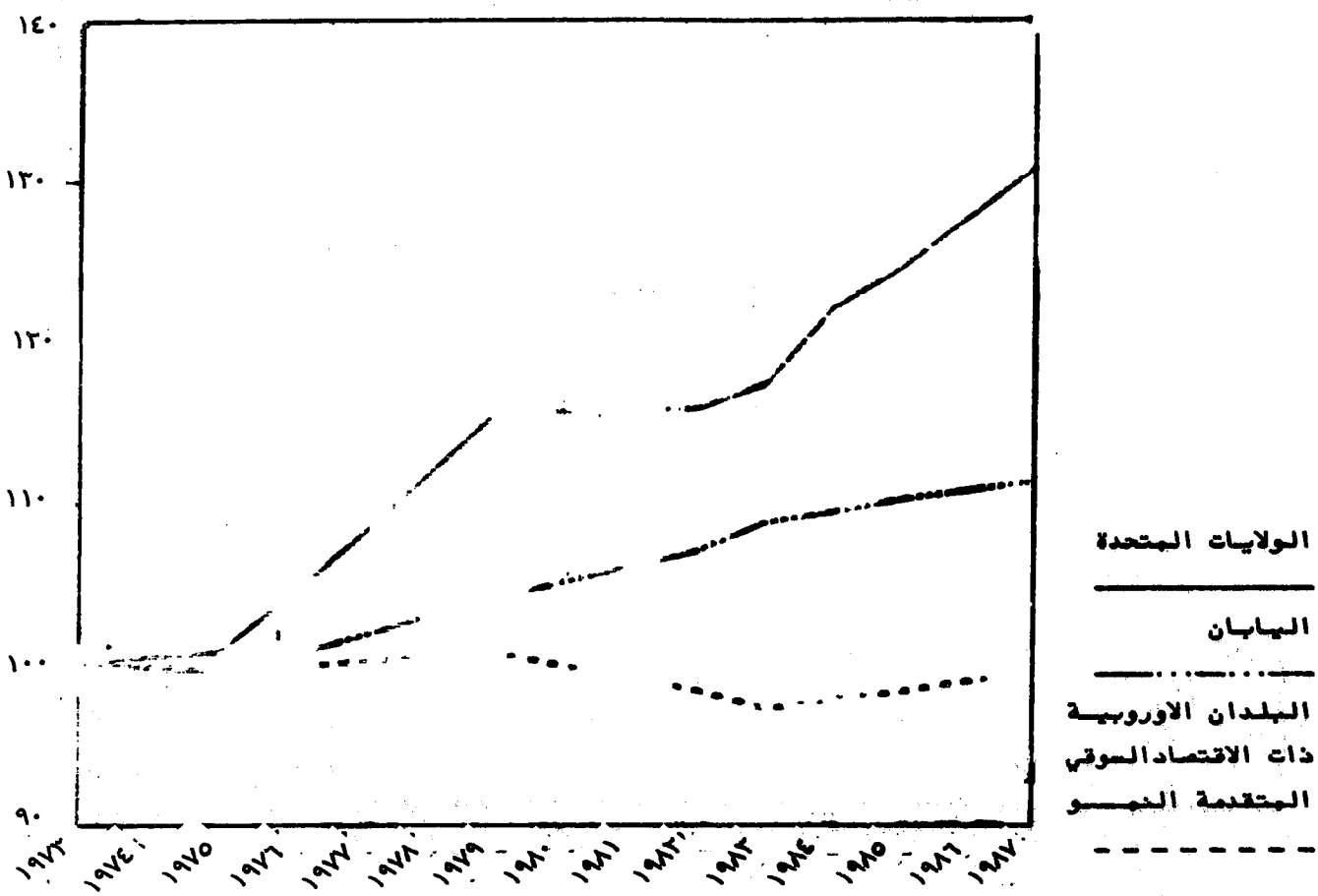

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للامانة العامة للامم المتحدة ، استنادا الى Economic Outlook ، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ .

ملحوظة : تشمل البلدان الاوروبية ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو جميع البلدان الاوروبية الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي باستثناء تركيا .

القصير قاتمة . ولا يمكن أن يؤدي استمرار هذه المستويات المرتفعة للبطالة إلاّ الى مزيد من الاضطرابات الاجتماعية . وتبرز أيضا المشاكل الاقتصادية والسيكولوجية والاجتماعية التي يعاني منها المتعطلون البالغون من العمر ٥٠ سنة أو أكثر . فقد أدت برامج التقاعد غير الاختياري وبرامج مختلفة أخرى تنطوي على حوافز تحبذ التقاعد في سن مبكر ، في بلدان عديدة ، الى انخفاض عدد المتعطلين المبلغ عنهم . غير أن هذه المجموعة من الاشخاص تواجه مشاكل تتعلق بعدم تحقيق توقعات شخصية واقتصادية في وقت يزداد فيه عمر الانسان طولا وتمتد فترة حياته النشطة .

وتعود البطالة الطويلة الاجل ، لا سيما في اوروبا الغربية (انظر الجدول السابع ـ ٣) جزئيا الى التكييف الهيكلي ، الذي يقترن حتما بدرجة ما من عدم التناسب بين مهارات القوى العاملة المتوفرة والنمط المتغير للطلب والتكنولوجيات الجديدة . وفي اسبانيا ، وايرلندا ، وايطاليا ، وبلجيكا ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وهولندا ، يشكل المتعطلون لمدة طويلة أكثر من ٤٠ في المائة من مجموع المتعطلين . وهذا يتناقض مرة أخرى مع ما حدث في الولايات المتحدة حيث لا تتجاوز حصة البطالة الطويلة الاجل ١٥ في المائة من مجموع المتعطلين وانخفضت بنسبة ٤ نقاط مئوية خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٥ .

وينبغي إبراز أثرين للبطالة الطويلة الاجل ، أولهما أن الاشخاص الذين يظلون عاطلين عن العمل لمدة طويلة لا يقومون عادة بأي دور مباشر في المفاوضات بشأن الاجور ، على خلاف الاشخاص الذين يظلون عاطلين عن العمل لفترات أقصر (٣) وفي كثير من الحالات ، لا تُعالج مشاكل العاطلين عن العمل لمدة طويلة في المفاوضات المتعلقة بالاجور ولو بصورة غير مباشرة ، مثلا عن طريق مفاوضات بشأن عقد اجتماعي أو مفاوضات نقابية . ونتيجة لذلك ، فان لشاغلي الوظائف ، "العاملين داخل المؤسسة" . مصلحة خاصة في السعي الى تحقيق تسويات للاجور توفر الامن لهم . وحيث أن لمشكلة "الداخلين ـ الخارجين" تأثيرا هاما على طبيعة البدائل التي تواجه مقرري السياسات في مجال مكافحة البطالة ، فان آثارها المحتملة على صعيد السياسة تتسم بأهمية خاصة في اوروبا الغربية . ثانيا ، بقدر ما تعزز العمالة المستمرة احتمالات تحسن الحياة الوظيفية لشاغلي الوظائف ، تؤدي البطالة لفترة طويلة الى انخفاض انتاجية العمال المتعطلين والى تقليل فرص العمل المتاحة لهم ، وقدرتهم على كسب الدخل .

وأصبح البالغون من الشباب ضحية لتناقص فرص التوظيف في المستوى الاول للالتحاق بالعمل . ففي البلدان التي يتمتع فيها شاغلو الوظائف بدرجة عالية من الامن

الجدول السابع ـ ٢ بلدان مختارة ذات اقتصاد سوقي متقدمة النمو : البطالة الطويلة الاجل ، ١٩٨٢-١٩٨٥
(نسبة مئوية من مجموع البطالة)

	١٩٨٢		١٩٨٣		١٩٨٤		١٩٨٥	
	ستة أشهر (أ)	سنة واحدة (ب)	ستة أشهر	سنة واحدة	ستة أشهر	سنة واحدة	ستة أشهر	سنة واحدة
الولايات المتحدة الامريكية	١٦,٦	٧,٧	٢٣,٩	١٣,٢	١٩,١	١٢,٣	١٥,٤	٩,٥
اليابان	٣٣,١	١٤,٩	٣٣,٨	١٥,٥	٣٧,٦	١٥,٣	..	..
بلدان مختارة في أوروبا الغربية								
أسبانيا	٦٩,١	٤٩,٤	٧١,٠	٥٣,٦	٧٣,٢	٥٤,٣	٧٤,٣	٥٧,٣
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	٤٦,٤	٣١,٣	٥٤,١	٣٨,٥	٥٥,١	٣٢,٧	٥١,٧	٣١,٠
ايطاليا	..	٣٧,٨	..	٤١,٩	..	٤٧,٩	..	..
فرنسا	٦٤,١	٤٣,١	٦٧,٠	٤٣,٣	٦٦,٥	٤٣,٣	٧١,٠	٤٦,٨
المملكة المتحدة	٥٤,٧	٣٣,٦	٥٨,١	٣٦,٥	٦٠,٣	٣٩,٨	٦٠,٤	٤١,٠

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للامانة العامة للامم المتحدة ، استنادا الى Employment Outlook ، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، الجدول كاف .

(أ) ستة أشهر فأكثر .

(ب) ١٢ شهرا فأكثر .

الوظيفي ، مثل ايطاليا ، يبلغ معدل البطالة بين الشباب أكثر من ثلاثة أضعاف المتوسط الاجمالي للبطالة في البلد . إذ أن افتقار الشباب العاطلين عن العمل الى التدريب والخبرة العملية يجعل الكثير منهم غير مؤهلين لشغل حتى الوظائف ذات الاجور المنخفضة والوظائف لبعض الوقت في قطاع الخدمات التي تتطلب حدا أدنى من المهارة ، بالنظر الى تزايد عدد النساء المتزوجات والمهاجرين وغيرهم من الاشخاص المتوفرين للقيام بمثل هذا العمل .

ويبلغ مستوى بطالة الشباب في اوروبا الغربية ضعف مستوى البطالة في الولايات المتحدة تقريبا وأكثر من ثلاثة أضعاف مستوى البطالة في اليابان (انظر الجدول السابع - ٣) وتتجاوز نسبة البطالة بين الشباب ٣٠ في المائة في معظم البلدان الاوروبية ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو . ويرجع المستوى المنخفض نسبيا في جمهورية المانيا الاتحادية(٤) الى الشبكة العالية التطور التي أنشئت هناك لبرامج التدريب المهني والتلمذة الصناعية .

وغالبا ما يؤدي ارتفاع البطالة بين الشباب الى نقص الدافع وضعف الانجاز في المدارس والى الجريمة واحتمال حدوث اضطرابات ، لذلك يكمن قدر كبير من المصلحة في وضع برامج للتدريب والتوظيف للمتعطلين من الشباب . ومع توفير مزيد من الوظائف وبرامج التدريب ، قد تخف ببطء حدة البطالة بين الشباب في أوروبا الغربية . وعلى الرغم من ذلك ، من المحتمل أن تظل معدلات البطالة بين الشباب أعلى من ٣٠ في المائة في أوروبا الغربية خلال السنوات القليلة القادمة .

وقد جرت كثير من المحاولات لتفسير ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب في البلدان الصناعية . وقد أسهم عاملان بشكل كبير في حدوثها . أحدهما ديمغرافي : ضخامة الأفواج التي ولدت في الفترة التي أعقبت الحرب مباشرة ودخلت ضمن القوة العاملة بين منتصف السبعينات وأواخر الثمانينات . وقد بدأ ما يسمى "بالتعاظم السريع في المواليد" متأخرا واستمر فترة أطول في بعض البلدان ، ولاسيما في اسبانيا والمانيا (جمهورية - الاتحادية) وايطاليا والمملكة المتحدة واليابان . أما العامل الثاني فهو زيادة مشاركة القوة العاملة من النساء ولاسيما اللاتي في الفئة العمرية ٣٠ - ٣٤ .

ومن المرجح أن يقلل النقص في الأفواج التي تدخل في اطار السكان النشطين اقتصاديا ، من البطالة بين الشباب في السنوات الـ ١٠ الى ١٥ القادمة . وسوف ينخفض نمو السكان في أغلبية البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، ليصبح صفرا بالفعل أو حتى رقما سالبا في حالة جمهورية المانيا الاتحادية ، وسيصبح النمو في الفئات العمرية ١٥ - ١٩ و ٢٠ - ٣٤ أقل من النمو في مجموع السكان في جميع هذه البلدان تقريبا ، بل سيكون سالبا في معظم الحالات . وسيكون الانخفاض في نسبة الجماعات الجديدة الى السكان النشطين ملحوظا بشكل خاص في اوروبا الغربية في العقد القادم (٥) .

وباستثناء اليابان ، زادت معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة زيادة كبيرة في الفترة ما بين ١٩٧٠ و ١٩٨٠ . ومنذ ذلك الحين استقرت هذه المعدلات في معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . وتشغل حاليا نسبة تزيد على ٥٠ في المائة من النساء في سن العمل وظائف خارج المنزل ، بالمقارنة بنحو ٣٠ في المائة منذ عقدين . ويرجع هذا التغير الديمغرافي في القوى العاملة جزئيا الى عوامل تتعلق بجانب العرض : الجهود المبذولة لاكمال دخول أرباب الاسر في ضوء تزايد التوقعات وانخفاض القوة الشرائية والتشريعات المناهضة للتمييز ، وارتفاع مستويات

التعليم ، وتوافر الاجهزة ووسائل الراحة التي تقلل الواجبات المنزلية ، وتغير المعايير الاجتماعية (ومن بينها تحقيق الذات كهدف شخصي ، والزواج المتأخر ، وقلة عدد الاطفال وارتفاع معدلات الطلاق) . أما في جانب الطلب ، فعلى الرغم من التشريعات المتعلقة بالمساواة بين الاجور ، فيمكن تشغيل المرأة ، في العديد من البلدان ، بأجر أقل بكثير من أجر الرجل . وفي حالة تشغيل المرأة لبعض الوقت فقط . فانها تؤهل للحصول على مزايا غير أجرية أقل . وهكذا ، فإنه على الرغم من تزايد عدد النساء اللاتي يلتحقن بمهن طالت هيمنة الرجال عليها ، ومن بينها الطب والقانون ، فضلا عن استمرار الاخريات في شغل العديد من وظائف القطاع العام ، مثل التدريس والتمريض ، فإن معظمهن يشغلن وظائف لبعض الوقت ، أو مؤقتة أو بعقود من الباطن في قطاع الخدمات(٦) .

وقد ظهرت العديد من مؤسسات قطاع الخدمات هذه استجابة لاحتياجات النساء العاملات والسكان المسنين . ويعني انخفاض الاجر ، ونقص الامن الوظيفي وقلة الحماية التي يكفلها الضمان الاجتماعي ، أن النساء يتحملن نصيبا غير متناسب في تكاليف التكيف الناجمة عن التغيير الهيكلي وزيادة مرونة سوق العمل .

ولقد حدث انخفاض على نطاق العالم في معدل مشاركة القوة العاملة من الاناث والذكور في الفئة العمرية ١٥ - ١٩ . وتعكس هذه الظاهرة أساسا امتداد التعليم لفترات أطول مما يؤخر الانضمام الى القوة العاملة . وبعد ذلك تزداد معدلات المشاركة في القوى العاملة ، ولاسيما بالنسبة للنساء في الفئة العمرية ٢٠ - ٢٤ .

وعلى الرغم من أن حصص مشاركة النساء ربما تكون قد استقرت في السنوات الاخيرة ، فان تأثيرها كبير على حالة البطالة وعلى توفر وظائف جديدة . ذلك أن حصة النساء اللاتي حصلن على امكانية الوصول الى الوظائف الجديدة مرتفعة للغاية . ففي الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، حيث أظهرت حالة العمالة أقصى تقدم ، شغلت النساء نحو ٧٣ في المائة من الوظائف الاضافية التي وجدت منذ سنة ١٩٧٩ . وفي اقتصادات البلدان الستة الرئيسية الاخرى في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ارتفعت عمالة المرأة بنسبة ٧ في المائة في حين انخفضت عمالة الرجل بنسبة ٣ في المائة .

الجدول السابع - ٣ - بلدان مختارة ذات اقتصاد سوقي متقدمة النمو :
البطالة بين الشباب ، ١٩٨٤ - ١٩٨٧[أ]

(النسبة المئوية من مجموع القوة العاملة من الشباب)

	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦[ب]	١٩٨٧[ب]
الولايات المتحدة	١٣,٣	١٣,٠	١٢,٥	١٢,٠
اليابان	٤,٩	٤,٨	٥,٥	٦,٠
أربعة بلدان رئيسية من بلدان أوروبا الغربية[ج]	٢١,٦	٢١,٧	٢١,٥	٢١,٣
اسبانيا	٤٤,٥	٤٣,٦	٤٣,٨	٤٣,٣
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	٩,٩	٩,٥	٨,٣	٧,٠
ايطاليا	٣٣,٤	٣٣,٧	٣٥,٥	٣٧,٠
فرنسا	٢٤,٤	٢٥,٦	٢٥,٨	٢٦,٥
المملكة المتحدة	٢١,٨	٢١,٧	٢١,٨	٢٠,٨

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للامانة العامة للامم المتحدة ، استنادا الى نشرة Employment Outlook التي تصدرها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، الجدول ١٠ .

(أ) الفئة العمرية هي ١٤ - ٢٤ في ايطاليا ؛ و ١٥ - ٢٤ في جمهورية المانيا الاتحادية وفرنسا واليابان ؛ و ١٦ - ٢٤ في اسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة .

(ب) تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

(ج) ايطاليا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، فرنسا ، المملكة المتحدة .

ويشير تناقص الضغوط من جانب الافواج الجديدة وزيادة مشاركة النساء الى قلة الضغط في عرض العمالة . ولكن هذه التطورات المتوقعة تطرح أيضا مشكلة ذات طبيعة مختلفة : تقدم القوى العاملة في العمر وزيادة معدل الاعالة بالنسبة لكبار السن . وقد تتسم القوى العاملة الاكبر سنا بقلة المرونة وقدم المهارات . وقد يتسبب ارتفاع أعباء الاعالة بالنسبة لكبار السن في مشاكل هيكلية جديدة ، من بينها زيادة الجمود الاقليمي بالنسبة للقوى العاملة المتقدمة في السن . فعلى سبيل المثال ، لما كانت خطط المعاشات التقاعدية التي تطبقها الشركات يصعب تحويلها من صاحب عمل الى آخر ، لذا يحجم العمال الاكبر سنا عن تغيير الوظائف ويجعل سوق العمل أقل مرونة(٧) . وعلى أي حال ، فان مزايا الاسكان ومستحقات البطالة هما العاملان اللذان يقيدان بشكل أشد قابلية العمالة للتنقل .

المطالبات المتعلقة بالدخول ، والبطالة

زادت خلال السبعينات ، تكاليف العمل الحقيقية في معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . ولا يرجع هذا الى زيادات الأجور فحسب بل أيضا الى مزايا مثل تحسن شروط الفصل من الخدمة والضمان الاجتماعي والاحكام المتعلقة بموقع العمل والمعاش التقاعدي وأحكام أخرى . وفيما يتعلق بدخول العمال المستخدمين بالفعل ، كان للتعويض عن التضخم بل احيانا التعويض الزائد عنه ، أسبقية على تعديل بطء نمو الانتاجية والتدهور في معدلات التبادل التجاري . وقد أدى الارتفاع النسبي للحد الأدنى للأجور وضغوط النقابات ، وارتفاع الضمان الاجتماعي ، وتعويض البطالة والمبلغ المدفوع لدى الفصل ، وسياسات مقايسة الأجور الى تخفيض الفروق الحقيقية للأجر . وأدت كذلك الى ارتفاع البطالة ، ولاسيما بين الشباب والسكان النشطين البالغين ٥٠ سنة فأكثر ، والى تصدير بعض وظائف التصنيع الى مناطق أو بلدان ذات موارد عمالية أقل تكلفة . ولكن تغير هذا الى حد ما منذ سنة ١٩٨٣ .

وقد جاءت الضغوط لوقف ارتفاع الأجور الحقيقية من مصادر متعددة وتعتبر المنافسة عاملا أساسيا . فعندما ووجهت الشركات بالمفاضلة بين تخفيض التكاليف أو الاغلاق ، أقرت العديد منها موقفا أكثر صرامة بالنسبة للأجور(٨) . ويأمل أصحاب الأعمال في أن يؤدي البطء في ارتفاع الأجر الى تحسين التدفقات النقدية للشركات وتحسين أرباحها وقدرتها التنافسية . ومن المرجح أن تتحسن القدرة التنافسية مع نمو تكاليف العمالة الحقيقية بنفس معدل انتاجية العمالة أو أقل مما يقضي على أي اتجاه نحو التصدير الصافي للوظائف من السوق . ورأت الحكومات أيضا ان احتواء الأجور يعد

أمرا أساسيا للسيطرة على التضخم وللابقاء على مستوى العمالة والناتج في حالة جيدة[٩] . وأدت كذلك النقابات العمالية دورا في الابقاء على الأجور دون أن تنمو بالمعدلات السابقة . وفي الحالات التي أخذت فيها قوة نقابات العمال في الانحدار[١٠] ، أثرت العديد من النقابات تحسين الأمن الوظيفي بالنسبة لأعضائها في مقابلة تنازلات تتعلق بالأجر . وفي عدد قليل من الحالات تم تخفيض متوسط الأجور عن طريق المفاوضات ، في اتفاقات مزدوجة حيث تم استخدام العمال الجدد بأجور أقل في مقابل تحسينات في الأجر والمزايا بالنسبة للموظفين الموجودين .

وعلى الرغم من انخفاض تكاليف الأجر الحقيقية للوحدة في العديد من البلدان ، فقد آثر أصحاب العمل في الأغلب الاقتصاد في العمالة على الرغم من انخفاض تكاليف عامل العمل الى رأس المال . وتأخذ العمالة المضافة أيا كانت شكل عمالة لبعض الوقت أو من الباطن أو عمالة مؤقتة[١١] . وقد سعى أصحاب الأعمال أيضا الى تحقيق مزيد من الاستفادة الفعالة من القوى العاملة القائمة لديهم عن طريق ادخال ساعات عمل أكثر مرونة تسمح بزيادة تكثيف استخدام مصانعهم وتيسير التعديل نحو التغييرات المطلوبة .

وعلى الرغم من عدم توفر بيانات دقيقة يمكن مقارنتها دوليا عن سنة ١٩٨٦ ، تشير الدلائل الى أن حصص الربح ومعدلات العائد من رأس المال في البلدان الرئيسية ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، ولاسيما في جمهورية المانيا الاتحادية والولايات المتحدة ، بدأت في الارتفاع بشكل حاد بعد الصدمة النفطية الثانية . ومن ثم ارتفعت حصة الربح في مجال الصناعة التحويلية في الولايات المتحدة وفي أربعة بلدان أوروبية غربية رئيسية (ايطاليا وجمهورية المانيا الاتحادية وفرنسا والمملكة المتحدة) الى ما بين ٣٦ الى ٣٨ في المائة في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٨ ، ثم انخفضت فيما بعد الى ما يزيد بقليل على ٣٠ في المائة في الولايات المتحدة والى ما يزيد بقليل على ٣٥ في المائة في أوروبا الغربية في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ . ولكن منذ ذلك الحين ارتفعت حصص الربح في الصناعة التحويلية ومعدل عائد رأس المال بشكل مطرد . وتزيد حاليا حصص الربح عن المستويات التي تحققت في الستينات ولاسيما في الولايات المتحدة . ففي سنة ١٩٨٥ ، على سبيل المثال ، بلغت حصص الربح ٣١ - ٣٢ في المائة في تلك البلدان الأوروبية الغربية ذاتها وفي الولايات المتحدة ، بالمقارنة بنسبة ٣١ في المائة في أوروبا الغربية و ٣٦ في المائة في الولايات المتحدة في سنة ١٩٧٣ . وفي جمهورية المانيا الاتحادية بلغت حصة الأجور والمرتبات الصافية ، بما فيها المستحقات الاضافية الطوعية ، ٣٨ في المائة من الدخل الوطني في سنة ١٩٨٥ بالمقارنة بنسبة ٤٤ في المائة في سنة ١٩٧٥ و ٤٣ في المائة في سنة ١٩٨٠ .

ويتوقع واضعو سياسات الاقتصاد الكلي ، ان تؤدي هذه الزيادة في أرباح الشركات الى تنشيط الاستثمارات ، وبالتالي الى زيادة الطلب على العمالة بما يكفي لإعادة تشغيل حصة كبيرة من العمال الذين سرحوا في وقت سابق ولامتصاص الداخلين الجدد ضمن القوى العاملة . ولكن لم يتحقق ذلك إلا في بعض البلدان ولاسيما الولايات المتحدة . وحتى هناك لم تتمكن العمالة من استعادة حصتها في مجموع الموارد . اذ كان على هؤلاء الذين سرحوا بشكل مؤقت ان يقبلوا وظائف جديدة أقل أجرا ، كما أن العديد من الوظائف الجديدة كانت متاحة فقط على أساس جزء من الوقت أو وظائف مؤقتة أو تعاقد من الباطن . وفي بقية البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو كان هناك ارتفاع مستمر في معدل البطالة .

ورغم الاستقرار الظاهر لمعدلات البطالة في أوروبا في الوقت الراهن ، فإن احتمالات حدوث زيادة كبيرة في مستويات العمالة ليست مشجعة الى حد بعيد . وقد مرت الآن ١٦ فصلا من النمو المستمر ، ومع هذا لا يتوقع حدوث انخفاض شامل في معدل البطالة . ولا شك أنه قد أُتيحت فرص عمل جديدة في غالبية بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ولكن هذا كان يتم عادة بمعدل أقل من معدل نمو القوى العاملة . ونتيجة لذلك ، ظلت البطالة بالغة الارتفاع ، لا سيما فيما بين الشباب . وبصفة عامة ، تفيد نتائج التجربة الأخيرة أن النمو البطيء لا يخلق فرصا للعمل .

وواضح أن العمالة لم تزد من جراء تخفيض الأجور من الأمور التي تخيم على مآزق السياسة الحرجة في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو . وما زال مقررو السياسة في معظم البلدان الأوروبية معرضين عن اتباع سياسات ترمي الى التوسع في الطلب . ويرجع هذا الاعراض الى خشيتهم من أن يؤدي حفز الطلب الاجمالي ، بشكل أساسي ، الى ارتفاع معدلات تضخم الأسعار ، وربما الى تسارعها . ورغم أن حفز الطلب من شأنه أن يؤثر أيضا بشكل ايجابي على الناتج والعمالة ، فثمة اعتقاد بأن هذا الاثر سيكون ضئيلا الى حد ما . وإذا لم يؤد الطلب الى زيادة التضخم ، فإنه ينتظر أن يمتد أثره الى الواردات مما يسبب عجزا في الحساب الجاري يتعذر تمويله في ظل الأسعار الراهنة للصرف وللفائدة . كما أن تخفيض العملة من شأنه أن يزيد بدوره من الضغوط التضخمية ، وقد يؤدي الى اتخاذ موقف عكسي في السياسة العامة للاقتصاد الكلي ، مما يضعف من موثوقية مقرري السياسة . وهذه المعضلات على صعيد السياسة العامة تلعب دورا هاما في تفسير استمرار ارتفاع البطالة في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو .

ومن ثم ، فإن هيكل أسواق العمل تمثل عاملا محددا بالنسبة لموقف السياسة العامة من العمالة . واحتمالات التوظف تتوقف ، بشكل جزئي ، على أنظمة سوق العمل ، وتنقل القوى العاملة ، سواء فيما بين القطاعات أو داخل القطاعات وكذلك تنقلها في مختلف المناطق أو البلدان ، وجمود الأجر الحقيقي . ويمكن أن تجتمع هذه العوامل ليتدهور سوق العمل وترتفع البطالة . ويمكن للسياسة الاقتصادية ، بدلا من السعي الى حفز الطلب ، أن تتجه بصورة مفيدة أولا الى كبح حالات الجمود في سوق العمل . ومع ذلك ، فإن من الجدير بالذكر أن ما قد يكون "حالات جمود" من وجهة نظر السياسة ، قد يمثل في الحقيقة أمنا له قيمة كبيرة بالنسبة لمن يتأثرون بذلك . ويجب السعي الى ايجاد توازن مناسب بين تحقيق الأمن للموظفين والمرونة لمساعدة المتعطلين .

وكما لوحظ ، ارتفعت حالات تجمد سوق العمل بدرجة كبيرة في السبعينات ، رغم أنه حدثت زيادة ملحوظة في درجة مرونة أسواق العمل في السنوات الأخيرة ، لذلك فإن من مسائل السياسة الحساسة ما إذا كانت وظيفة أسواق العمل قد تحسنت بما يكفي لتسمح بتخفيض في البطالة دون التعرض لخطر حدوث مزيد من التضخم أو لحالات عدم التوازن الخارجي . وهناك مسألة ذات صلة هي ما إذا كان بالامكان تخفيف الأخطار على المستوى الوطني بتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي فيما بين الجهات الفعالة الرئيسية في الاقتصاد الدولي . ويجري أدناه استكشاف هذه المسائل بعمق أكبر بالنسبة لسبعة من البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو (الولايات المتحدة واليابان ، والاقتصادات الأوروبية الغربية الكبرى الخمسة ، وهي اسبانيا وألمانيا (جمهورية - الاتحادية) وايطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة) .

وعند المقارنة بين هذه الاقتصادات ، ربما يكون أكثر وجوه التعارض مدعاة للدهشة أنه بينما تميز نمو العمالة بالركود في أوروبا الغربية وبالارتفاع الشديد في الولايات المتحدة (انظر الشكل السابع - ٢) ، كان متوسط معدلات نمو الناتج القومي الاجمالي السنوية في الفترة من عام ١٩٧٣ الى عام ١٩٨٧ هو نفسه تقريبا . والسبب في ذلك أن نمو نصيب الشخص الموظف من الناتج كان أدنى في الولايات المتحدة (٠,٥ في المائة في الفترة من عام ١٩٧٣ الى عام ١٩٨٧) منه في أوروبا الغربية (٢ في المائة) أو في اليابان (٣ في المائة) .

ورغم أن وجود كثافة عمل أكبر في الانتاج يساعد في توسيع العمالة في وقت ينمو فيه الناتج القومي الاجمالي ببطء ، فإن انخفاض الانتاجية ليس هو الحل . فوجود انتاجية عمل عالية ، وايجاد البديل من خارج العمل ردا على ارتفاع الأجور الفعلية الناجم عن نمو الانتاجية ، هما لب عملية النمو الاقتصادي . ولهذا السبب فإن البطء

في نمو الانتاجية الذي بدأ منذ عقدين من الزمن في معظم البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ما زال مقلقا . والسبب في هذا الهبوط ليس معروفا تماما . فاستنفاذ نقل العمال من الزراعة ذات الانتاجية المنخفضة الى الصناعة ذات الانتاجية العالية والحركة المستمرة باتجاه قطاع الخدمات ، الذي كان يعتبر تقليديا ذا نمو أقل في الانتاجية من أنشطة الصناعة التحويلية ، قد يكمن ، الى حد ما ، وراء هذا الهبوط . كما قد يعين في تفسير سبب نمو انتاجية العمل في الولايات المتحدة ببطء أكثر مما هو عليه في اليابان أو في أوروبا الغربية . كما طرح سبب آخر لانخفاض انتاجية العمل هو الهبوط العام في مجموع انتاجية عوامل الانتاج منذ عام ١٩٧٣ ، نظرا لضعف الطلب وزيادة الموارد غير المستعملة(١٢) .

ومهما كان السبب ، فإن التناقض الظاهري يتمثل في أن الامكانيات التكنولوجية في خدمة الانتاجية تزداد وأن نمو العمالة اليوم كبير . ومن المؤكد أن انتاجية العمل ما زالت تزداد بسرعة في صناعة الالكترونيات ولا سيما في ميادين الالكترونيات الدقيقة ، وتعميم الحساب الالكتروني ، وتكنولوجيا الانسان الآلي ، وتكنولوجيا الاتصال ، التي ما زالت في المقدمة في "الثورة الاعلامية" . ونمو العمالة في هذه الفروع ما زال ناشطا الى حد وجدت معه بعض المؤسسات صعوبة في ملء الشواغر لديها . أما البطالة فتتركز في الصناعات "الآفلة" كالنسيج والفولاذ وبناء السفن واستخراج الفحم . إن كيفية معالجة التعديلات الهيكلية التي تتطلبها هذه التفاضلات في الانتاجية ، بحد أدنى من البطالة وغيرها من الاضطرابات ، تبقى مهمة رئيسية من مهام سياسة الاقتصاد الكلي .

ويؤدي التغيير التكنولوجي السريع الى اضطرابات حادة ومشاكل في مجال التكيف . لذلك فقد يعتبر هذا التغيير عاملا رئيسيا لتفسير البطالة المستمرة . ومع ذلك ، فهذا النوع من التغير الهيكلي لا يؤدي الى مفاضلة مباشرة على صعيد الاقتصاد الكلي أو معضلة على صعيد السياسة . وبدلا من ذلك ، يؤدي التغيير التكنولوجي الى تعديل طبيعة المفاضلة بين استقرار الأسعار والعمالة لأنه يؤثر على التقييم الاقتصادي للعمل وللانتاج نفسه . ومحاولة التمسك بالوظائف التي أصبحت غير منتجة نظرا للتغير التكنولوجي يؤدي الى تفاقم سوء توزيع الموارد ويتمخض عن خسائر للمجتمع ككل .

أسباب البطالة من وجهة نظر الاقتصاد الكلي

يمكن أن تستخلص الآثار الهامة المترتبة على السياسة العامة من تقييم أهمية النظريات المتنافسة التي تفسر البطالة في أوقات محددة أو في بلدان معينة ، رغم أن

ذلك قد لا يقدم سوى رؤية جزئية . ومع أخذ هذا الهدف في الاعتبار ، يجري أدناه استعراض لثلاث تفسيرات رئيسية للبطالة . يركز التفسيران التقليديان للبطالة على صعيد الاقتصاد الكلي على عدم كفاية الطلب الاجمالي وجمود تكاليف العمل في العرض الاجمالي . وهذان التفسيران تأويلان جامدان نوعا ما للبدائل التي ينطوي عليها الامر على صعيد السياسة العامة . وقد قدم مؤخرا تفسير ديناميكي هو فرضية الاثر المتخلف : أي أن تاريخ البطالة في الماضي هو عامل مهم في تشكيل البطالة في المستقبل وبالتالي تشكيل بدائل السياسة المقبلة .

البطالة التقليدية

يعتقد المحللون الكلاسيكيون الجدد أن البطالة تنشأ من حالات الجمود في أسواق العمل . وبعبارة أخرى ، فإن البطالة الجماعية تنتج بالدرجة الاولى عن ارتفاع الاجور الحقيقية ارتفاعا شديدا وما يتصل بذلك من تكاليف العمل بخلاف الاجور .

ويوحي النهج الكلاسيكي الجديد بأن سياسات التوسع في الطلب الإجمالي لن تخلق عمالة ، ولكنها سترتفع بالتضخم بدلا من ذلك ، ويتمثل الرد الملائم للسياسات ، وفقا لهذا الإطار ، في تشجيع تحقيق المزيد من مرونة الاجور وفوارق الاجور ، وجعل تكاليف العمل بخلاف الاجور معتدلة ، وتقليل القيود في أسواق العمالة . وبالنسبة لأسهم رأس مال معينة وغير ذلك من مدخلات العوامل غير المتعلقة بالعمل ، تميل البطالة الى الانخفاض بسبب تقلص التكلفة الحقيقية للعمالة بالنسبة لتكاليف عوامل الانتاج الأخرى . ويتنبأ هذا المنهج ، مع توافر الشروط الاخرى لتحقيق ربح أكبر كانخفاض التضخم واستقراره ، بحدوث تراكم أسرع في أسهم رأس المال في الاجل المتوسط ومن ثمّ تتحسن توقعات العمالة . ويبدو أن هذا كان أحد الاعتبارات الرئيسية في المواقف الأخيرة المتعلقة بالسياسات في البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو الرئيسية على نحو ما سبق مناقشته .

وبأسلوب يتصف شيئا ما بمزيد من التقنية ، يقوم النهج الكلاسيكي الجديد انه يمكن تفسير جانب كبير من مشكلة البطالة في البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو بالاجور الحقيقية غير المضمونة والتي لا تتكيف عندما تحدث صدمة مضادة في العرض الإجمالي مثل حدوث ارتفاع سريع في أسعار النفط . وبمستوى الاجور الحقيقية السائدة ، ينخفض عندئذ الطلب على العمالة . والفرق بين الاجر الحقيقي الفعلي والاجر الحقيقي المضمون بهدف إفساح سوق العمل (كالاجر الحقيقي الذي يحافظ على العمالة

الكاملة) هو ما يسمى بفجوة الأجور الحقيقية . وكلما اتسعت فجوة الأجور ، رجحت زيادة البطالة . وهكذا فإن وجود علاقة متبادلة بين زيادة البطالة وزيادة فجوات الأجور الحقيقية يمكن اعتباره دليلا على وجود البطالة التقليدية .

ومما يؤسف له انه لا يمكن مراعاة مستوى الأجر الحقيقي المضمون وأن المواصفات التجريبية المختلفة لفجوة الأجر الحقيقي تعطي قياسات مختلفة . غير أن أغلبية التحقيقات تؤيد الرأي القائل بأن فجوات الأجور الحقيقية هي عامل مهم في تفسير ارتفاع البطالة في أوروبا الغربية خلال السبعينات(١٣) . ويقدم الجدول السابع ـ ٤ ، كتوضيح لهذه النتائج ، تقديرات لفجوة معدلات الأجور الحقيقية ومعدل نمو انتاجية العمل الذي يستخدم كبديل لنمو الأجور المضمونة(١٤) . وترد التقديرات على هيئة رسم بياني في الشكل السابع ـ ٣ مما يبيّن بوضوح أن أوروبا الغربية شهدت بالفعل في السبعينات فجوات كبيرة بين معدلات الأجور الحقيقية بالمقارنة مع الولايات المتحدة . إلا أن الفجوة أصبحت خلال الثمانينات سالبة في أوروبا الغربية ، مما يشير الى حدوث تخفيف كبير في الأجور الحقيقية بالنسبة لنمو الانتاجية(١٥) . ويبدو أيضا أن تكاليف العمل بخلاف الأجور قد تبعت هذا الانخفاض في نمو الأجور الحقيقية(١٦) .

وأكثر ما يلفت النظر في معالم الشكل السابع ـ ٣ أن لدى اليابان ، التي لم تمر الى عهد قريب جدا ، بمشكلة بطالة كبيرة ، أكبر فجوة في معدلات الأجور الحقيقية . وقد كان السبب في ذلك محل تكهنات كثيرة . ويتمثل أحد التفسيرات في أن اليابان لديها درجة عالية من المرونة في الأجور الحقيقية ، مما يعني انها مجهزة بصورة جيدة لتحمل صدمات العرض المضادة دون حدوث نقص كبير في العمال عند حدوث أية فجوة أوّلية(١٧) . ويدعم الجدول السابع ـ ٤ هذا الرأي ، إذ أنه يبيّن أن اليابان شهدت أسرع انخفاض في معدل تزايد الأجور الحقيقية فيما بين البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو الرئيسية . ويمكن تأكيد هذه النتيجة أيضا بالقياسات الأخيرة لجمود الأجور الحقيقية ، والمبينة في الجدول السابع ـ ٥ .

واستمدت قياسات جمود الأجور الحقيقية الواردة في الجدول السابع ـ ٥ من تقديرات الاقتصاد القياسي للزيادة التي قد تلزم في البطالة لتعويض ارتفاع نسبته ١ في المائة في الأجور الحقيقية في الأجل القصير أو في الأجل الطويل (منحنى فيليبس) . وتقيس التقديرات الطويلة الأجل الارتفاع الإجمالي في البطالة . وتتجاهل القياسات القصيرة الأجل الآثار المتأخرة التي يرتبهها على البطالة حدوث ارتفاع في الأجور الحقيقية . ولذا فإنه مما ينطوي على مزيد من المرونة استخدام معامل أدنى ، بما يعني أن حدوث تغيير في الأجور الحقيقية بنسبة ١ في المائة سيؤدي الى زيادة بنسبة "منخفضة" في البطالة .

وكما يبين الجدول السابع ـ ٥ ، فإن لدى اليابان أكبر درجة من المرونة في الأجور الحقيقية في الأجل القصير وكذلك في الأجل الطويل(١٨) . كما أن لدى الولايات المتحدة درجة عالية من المرونة في الأجل القصير . وينتج هذا الى حد كبير من القصور الذاتي للأجور الإسمية . غير أن اقتصاد الولايات المتحدة يفقد جزءا كبيرا من مرونته نظرا لإعادة كتابة عقود الأجور الإسمية ، ونظرا لظهور الأثر الإجمالي لحدوث ارتفاع في الأسعار . ويبدو بالفعل أن الولايات المتحدة وكذلك أوروبا الغربية تظهران ، بعد أربع سنوات تقريبا ، قدرا كبيرا من الجمود . ومن جهة أخرى تتبدو جمهورية ألمانيا الاتحادية بخلاف ذلك ، إذ أن التقديرات تشير الى انها تظهر درجة عالية من المرونة في الأجلين القصير والطويل كليهما(١٩) .

وتوحي هذه التقديرات بأن التكاليف الحقيقية للعمل لها دور في تحديد نتائج العمالة في البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو . والدليل على ذلك أقوى ما يكون في السبعينات عندما بلغت فجوات الأجور الحقيقية (من حيث المستويات وكذلك المعدلات) أعلى درجة لها . كما يبدو وأن مرونة الأجور الحقيقية لها أهميتها في تفادي البطالة إثر حدوث صدمات العرض الإجمالي المضادة . ولدى اليابان ، وربما جمهورية ألمانيا الاتحادية ، درجة عالية من مرونة الأجور الحقيقية في الأجلين القصير والطويل على السواء .

البطالة عند كينز

ان التحليلات التي تشكل أساس الجدول السابع ـ ٥ والتي تؤكد أهمية الأجور الحقيقية بالنسبة للبطالة تخلص بالإجماع الى انه توجد أيضا عوامل أخرى مؤثرة(٢٠) . ومن بين هذه العوامل يكتسب بطلب الإجمالي أهمية خاصة . وهذه هي الرسالة الأساسية للتحليل الكينزي القائل بأن ارتفاع البطالة يرجع الى عدم كفاية الطلب الإجمالي . ولذا فإن سياسات الطلب التوسعي في الاقتصاد الكلي من شأنها أن تزيد الناتج والعمالة .

الجدول السابع ـ ٤ بلدان مختارة ذات اقتصاد سوقي متقدمة النمو :
فجوة معدلات الأجور الحقيقية ، ١٩٦٩ ـ ١٩٨٥
(متوسط النسبة المئوية السنوية لمعدلات النمو)

	الأجر الحقيقي (أ)	انتاجية العمل (ب)	الفجوة (ج)	تزايد الأجر الحقيقي (د)
الولايات المتحدة				
١٩٦٩ ـ ١٩٧٣	١,٤	١,٦	ـ ٠,٢	٠٠
١٩٧٣ ـ ١٩٧٩	٠,٣	٠,٢	٠,١	ـ ١,١
١٩٧٩ ـ ١٩٨٥	٠,١	٠,٥	ـ ٠,٤	ـ ٠,٣
اليابان				
١٩٦٩ ـ ١٩٧٣	١١,١	٧,٠	٤,١	٠٠
١٩٧٣ ـ ١٩٧٩	٤,٩	٣,٠	١,٩	ـ ٦,٣
١٩٧٩ ـ ١٩٨٥	٣,٦	٣,١	٠,٥	ـ ١,٣
البلدان الأوروبية الغربية الرئيسية الأربعة				
١٩٦٩ ـ ١٩٧٣	٥,٦	٤,١	١,٥	٠٠
١٩٧٣ ـ ١٩٧٩	٣,٧	٣,١	٠,٦	ـ ٣,٩
١٩٧٩ ـ ١٩٨٥	١,٠	١,٥	ـ ٠,٥	ـ ١,٧

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى بيانات من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، "العمالة والبطالة : بعض القضايا والحقائق" (Employment and unemployment : some issues and facts) ، ورقة عمل أعدت لاجتماع لجنة القوى العاملة والشؤون الاجتماعية ، باريس ، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ .

(أ) معدل نمو الأجور الحقيقية للشخص الواحد المستخدم .
(ب) معدل زيادة انتاجية العمل للفرد .
(ج) الفرق بين العمودين ١ و ٢ .
(د) الفرق مقسوما على الفترة المبينة في العمود ١ .

الشكل السابع - ٣ - بلدان مختارة ذات اقتصاد سوقي متقدمة
النمو : فجوة معدلات الأجور الحقيقية(أ) ،
١٩٦٩ - ١٩٨٥

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى البيانات الواردة في الجدول السابع - ٤ .

(أ) الأجور الحقيقية مطروحا منها انتاجية العمل .

الجدول السابع ـ ٥ بلدان مختارة ذات اقتصاد سوقي متقدمة النمو : تقديرات جمود الأجور الحقيقية ، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٣

	الأجل القصير	الأجل الطويل	
	كو وغالياردي	كو وغالياردي	بين ولايارد ونيكل (أ)
الولايات المتحدة	٠,٦٧	٣,٠٦	٣,٠٨
اليابان	٠,٢٤	٠,٢٤	٠,٩٤
بلدان أوروبية غربية مختارة			
اسبانيا	٣,١٨	..	..
ألمانيا (جمهورية ـ الاتحادية)	٠,٥٨	٠,٦١	١,١٥
ايطاليا	٠,٨٠	١,٦٢	٢,٦٣
فرنسا	١,٥٢	٣,٠٣	١,٦١
المملكة المتحدة	١,٩٤	٥,٨٢	١,٥٩

المصدر : إدارة الشؤن الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى د. كو. و ف. غالياردي ، "تحديد الأجور الإسمية في اقتصادات عشرة بلدان تابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" ، (Nominal wage determination in ten OECD economies) ، "ورقة عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" ، رقم ١٩ ، آذار/مارس ١٩٨٥ ، الجدول ١٢ ؛ وس . ر . بين ، وب . ر . ج لايار و س . ج . نيكل ، "ارتفاع البطالة : دراسة متعددة البلدان" (The rise in unemployment : a multi-country study) ، و Economica ، الملحق ١٩٨٦ ، المجلد ٥٣ ، رقم ٢١٠ (س) ، الجدولان ٣ و ٥ . المؤشر القصير الأجل لاسبانيا هو من ج . فينلز ، "السياسة الضريبية والحساب الجاري" (Fiscal policy and the current account) ، السياسة الاقتصادية (Economic Policy) ، رقم ٣ ، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦ .

(أ) قياس الانخفاض في العمالة اللازم لتخفيض معدل زيادة الأجور الحقيقية بنقطة مئوية واحدة .

نكبت الصدمات التقلصية للطلب الاجمالي البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو في الثمانينات ، وكان بعض تلك الصدمات مقصودا . فعلى سبيل المثال ، قامت غالبية البلدان الاوروبية الغربية واليابان ، في محاولة منها لتخفيض معدلات التضخم ، بمجاراة السياسات النقدية الصارمة التي انتهجتها الولايات المتحدة في مطلع الثمانينات . كما فرضت اليابان وبلدان أوروبا الغربية (ولاسيما جمهورية المانيا الاتحادية والمملكة المتحدة) قيودا مالية لفترة مطولة . بيد أن الولايات المتحدة اتبعت بقوة منذ عام ١٩٨٢ سياسة مالية توسعية (انظر الجدول السابع - ٦) ، واستطاعت ، حسبما يشير الشكل السابع - ١ ، ان تخفض معدلات البطالة لديها بعد عام ١٩٨٢ . وتشير قدرة الولايات المتحدة على تحقيق ذلك في الوقت الذي كانت ترتفع فيه معدلات البطالة ارتفاعا طفيفا في اليابان وتزداد فيه هذه المعدلات بسرعة في أوروبا الغربية ، الى أهمية سياسة التوسع في الطلب الاجمالي في تخفيض مستويات البطالة المرتفعة .

كما كان الطلب الاجمالي خارج البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ضعيفا في الثمانينات ، أحدث أثرا تقلصيا آخر في جميع أرجاء العالم . ويعزى ذلك أساسا الى ضغط الاستيراد في البلدان النامية والبلدان ذات البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا على السواء . وفي حين تتفاوت أسباب ضغط الاستيراد بصورة كبيرة ، يظل الدين الدولي ماثلا ، ويبقى انخفاض أسعار السلع الاولية من العوامل الرئيسية .

الاثر المتخلف

في حين أنه من السهل نظريا التمييز بين البطالة الناجمة عن عدم كفاية الطلب أو جمود نظم عرض العمالة ، فان العلاقات البالغة التعقيد بين المتغيرات الاقتصادية تجعل هذا التمييز عمليا غير واضح . وقد يُفسح نمط من أنماط نظام العمالة المجال لنمط آخر . وبذلك قد تحول سياسات الطلب التقلصية البطالة التقليدية الى بطالة كينزية ، وقد تؤدي فترة مديدة من البطالة الكينزية بدورها الى بطالة تقليدية . ويمكن أن يحدث هذا اذا أفضى الكساد في الإنفاق الاستثماري الى تخفيض في انتاجية العمل ولم تهبط الأجور الحقيقية مولدة البطالة . ويرجح بناء على ذلك ألا تحل سياسات العرض أو الطلب ، في غالبية البلدان ، مشكلة البطالة ما لم تنسق تنسيقا جيدا . وفضلا عن ذلك ، لم يدرك أي من التفسيرين ، بشكل كاف ، التفاعل الديناميكي بين البطالة والتضخم .

الجدول السابع -٦ بلدان مختارة ذات اقتصاد سوقي متقدمة النمو : تغير في التضخم - تعديل التوازن الهيكلي للميزانية
١٩٨٤ - ١٩٨٧ (أ)

(النسبة المئوية للناتج القومي الاجمالي الإسمي/
الناتج المحلي الاجمالي الإسمي)

	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦ (ب)	١٩٨٧ (ب)
الولايات المتحدة	-٠,٥	-٠,٨	-٠,٤	١,٣
اليابان	١,١	٠,٦	-٠,١	٠,٣
بلدان أوروبية غربية مختارة				
اسبانيا	٠,٤	-٠,٩	١,٣	-٠,٤
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	٠,١	٠,٥	-٠,٨	-٠,١
ايطاليا	-٣,٥	-١,٩	-١,٣	-١,٨
فرنسا	٠,٣	٠,٥	-٠,٨	٠,٣
المملكة المتحدة	-٠,٨	٠,٧	-١,٣	-٠,٥
مجموع البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو (ج)	-٠,٣	-٠,٣	-٠,٤	٠,٤

بند مذكرة :

العجز المالي (-) كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي الاسمي

	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	-٢,٥	-١,٩	-١,١	-١,٠	-٠,٩
الولايات المتحدة	-٣,٨	-٣,٧	-٣,٤	-٣,٤	-٣,٣
اليابان	-٣,٧	-٣,٣	-١,٤	-١,٥	-١,٤

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي "آفاق اقتصادية Economic Outlook" ، العدد ٤٠ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦) ، الجدولان ٤ و٥ .

(أ) الموازين المالية الحكومية العامة ؛ تبين علامة ناقص اندفاع الطلب .

(ب) تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

(ج) متوسط اسبانيا واستراليا وجمهورية المانيا الاتحادية وايرلندا وايطاليا وبلجيكا والدانمرك والسويد وفرنسا وفنلندا وكندا والمملكة المتحدة والنرويج والنمسا وهولندا والولايات المتحدة واليابان واليونان .

ويمكن أن تتغير المفاضلة بين البطالة والتضخم لأسباب كثيرة . وثمة تفسير اجتذب كثيرا من الاهتمام في الآونة الأخيرة وهو فرضية 'الأثر المتخلف' ، التي توجه الانتباه الى أهمية أثر التاريخ الماضي للبطالة على المعدل الطبيعي للبطالة . ويمكن تأكيد وجود الأثر المتخلف عن طريق اقتفاء أثر البطالة التي تنشأ عن الخصائص الهيكلية لاقتصاد ما (المعدل "الطبيعي") . فعند المعدل الطبيعي ، يقال إن سوق العمل في حالة توازن بالنظر الى أنها لا تمارس ضغطا تضخميا . وقد تطور هذا التعريف الى مذهب قائم بذاته ، يعرف بفرضية المعدل الطبيعي ، القائلة بعدم وجود تناوب طويل المدى بين التضخم والبطالة . ومن المفترض أن يتجه أي اقتصاد بصورة طبيعية نحو العودة الى الانجذاب نحو العمالة الكاملة أو المستوى الطبيعي في حالة توفر قدر كاف من الأفق الزمني الطويل وعدم وجود أوهام تتعلق بالمال . وبالتالي فان السياسات التقلصية لن تؤدي الى زيادة البطالة في المدى البعيد . وستقتصر المحصلات على تحقيق معدل أقل للتضخم وفقدان مؤقت للناتج والعمالة .

وبالرغم من أنه يبدو أن فرضية المعدل الطبيعي قبلت في غالبية البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو في وضع السياسات ، فان معدلات البطالة في كثير من تلك البلدان ، ولاسيما في أوروبا الغربية ، هي الآن أعلى مما كان يعتبر عاديا في الماضي . ويبدو ، بالاضافة الى ذلك ، أن معدلات التضخم في معظم تلك البلدان قد استقرت عند مستويات منخفضة ، وتشير الاسقاطات أنها ستبقى مستقرة في السنوات القادمة (انظر الفصل الثاني أعلاه) . ويمكن تفسير هذه الحقائق بطريقتين مختلفتين[٣١] فهي تكون متفقة مع فرضية المعدل الطبيعي اذا افترض أن آلية التكيف ضعيفة وبطيئة الاستجابة . ويتمثل البديل الآخر في أنه ربما يكون هناك ميل لأن يحذو المعدل الطبيعي حذو المعدل الفعلي للبطالة ، أي ، أن يكون هناك أثر متخلف .

ولا يمكن مراقبة المعدل الطبيعي للبطالة . أما المفهوم المشابه والقابل للقياس فهو معدل البطالة الذي يبقى عنده تضخم الأجور ثابتا . وهو "معدل البطالة للتضخم غير المتسارع"[٣٢] . ويتضمن (الجدول السابع ـ ٧) بعض التقديرات الحديثة لهذا المعدل . وتُظهر هذه البيانات أن معدل البطالة الذي لا يحدث عنده تضخم في الأجور كان يتصاعد في اسبانيا وجمهورية المانيا الاتحادية وفرنسا والمملكة المتحدة . كما كان معدل البطالة الفعلي في الثمانينات ، في معظم الحالات ، أعلى بكثير من معدلات البطالة للتضخم غير المتسارع . وبالنظر الى الطبيعة غير الدقيقة لهذه الحسابات ، ينبغي أن يؤخذ بهذه الملاحظات بحذر . إلا أن التقديرات البديلة المتوفرة تشير الى أن هذه المعدلات قد اتجهت نحو الزيادة مع مرور الوقت وانها كانت أدنى من معدلات البطالة الفعلية ولاسيما في الثمانينات . اذن وكتقدير تقريبي ، تميل

تلك التقديرات نحو دعم الفرضية القائلة إن البطالة السابقة تؤثر في المعدل الطبيعي للبطالة ، أي انه كان هناك أثر متخلف في الثمانينات .

وتوجد عدة تفسيرات للآثار المترتبة على الأثر المتخلف . وهناك ثلاثة ملامح هيكلية يمكن أن يؤثر فيها اتجاه البطالة المرتفعة وهي : مخزون رأسمال المادي ، ومخزون رأسمال البشري ، والتمييز بين "الداخلين" و "الخارجين" في سوق العمل .

أولا : إن تفادي المتعهدين القيام بتكوين رأس المال قد ينشأ عن البطالة المرتفعة التي تقلص توقعات المبيعات . وتؤدي الامكانات المنخفضة لتكوين رأس المال الى ناتج أقل وبالتالي الى ارتفاع في المعدل الطبيعي للبطالة .

ثانيا : تُكتسب المهارات البشرية عن طريق التعليم والخبرة العملية ، وقد تؤدي فترة مطولة من البطالة ، بالتالي ، الى انحطاط رأس المال البشري ، وتقليل احتمالات العثور على العمل . ونتيجة لذلك يتجه المعدل الطبيعي نحو الارتفاع . وكلما ازداد أجل البطالة طولا ازداد ترجيح أهمية هذا النهج الثاني ، وذلك عند تساوي جميع الأمور الأخرى .

ثالثا : قد ينشأ الأثر المتخلف عن عملية المساومة على الأجور[٣٣] . وتتلخص المناقشة ، في أبسط صورها ، في أن اهتمام الذين يشاركون في المفاوضات على الأجور ينصب أساسا على أجورهم الحقيقية وأمن عملهم . وعندما تحدث الصدمات المعاكسة وترتفع البطالة في الاقتصاد ، يقوم الذين بقوا "في الداخل" باعادة التفاوض على أجورهم للحفاظ على عملهم ، مستبعدين ، في الواقع ، أولئك الذين أصبحوا "خارجين" . وتميل الأجور ، في مثل هذه الحالة ، الى الارتفاع بقدر لا يتيح العمل لمن هم خارج العملية التفاوضية . وتكون المحصلة حدوث ارتفاع في المعدل الطبيعي .

وربما تكون هناك أسباب لاعتماد المعدل الطبيعي للبطالة على المعدل الماضي . والواقع ان الاحتمال النظري للأثر المتخلف يعد الى حد بعيد غير مثير للخلاف . ولكن التحقق من أهميته التجريبية وحجمه الفعلي مسألة مختلفة لم تخضع لتجارب واسعة إلا في الوقت الراهن . بيد أن الدراسات الأولية تشير الى أن الآثار الهامة للأثر المتخلف "ستترتب عنها آثار رئيسية على السياسات المتعلقة بادارة الطلب وسوق العمل"[٣٤] . وهكذا يجب مواجهة المعضلات الكامنة المتعلقة بالسياسات لأنه يبدو أن هناك خطرا حقيقيا من احتمال زيادة المفاضلة بين البطالة والتضخم سوءا .

الجدول السابع -٧ بلدان مختارة ذات اقتصاد سوقي متقدمة النمو :
تقديرات معدل البطالة للتضخم غير المتسارع(أ)
(النسبة المئوية لمعدلات النمو)

	الفترة الزمنية	معدل البطالة للتضخم غير المتسارع	المعدل الفعلي للبطالة
الولايات المتحدة	١٩٧١ - ١٩٧٦	٥,٤	٦,٣
	١٩٧٧ - ١٩٨٢	٥,٧	٧,٣
	١٩٨٣ - ١٩٨٧	٦,٠	٧,٦
اليابان	١٩٧١ - ١٩٧٦	١,٣	١,٥
	١٩٧٧ - ١٩٨٢	٢,٥	٢,٣
	١٩٨٣ - ١٩٨٧	٢,٥	٢,٨
بلدان أوروبية غربية مختارة			
اسبانيا	١٩٦٦ - ١٩٧٢	٠,٩	٠,٩
	١٩٧٣ - ١٩٧٩	٧,٠	٣,٤
	١٩٨٠ - ١٩٨٤	١١,٣	١١,٤
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	١٩٧١ - ١٩٧٦	١,١	٢,١
	١٩٧٧ - ١٩٨٢	٣,١	٤,٣
	١٩٨٣ - ١٩٨٧	٦,٠	٨,٠
ايطاليا	١٩٧١ - ١٩٧٦	٧,٦	٥,٩
	١٩٧٧ - ١٩٨٢	٧,٠	٧,٨
	١٩٨٣ - ١٩٨٧	٧,٣	١٠,٧
فرنسا	١٩٧١ - ١٩٧٦	٠,٠	٢,٥
	١٩٧٧ - ١٩٨٢	٤,٣	٦,٣
	١٩٨٣ - ١٩٨٧	٦,٠	١٠,١
المملكة المتحدة	١٩٧١ - ١٩٧٥	٤,٣	٣,٠
	١٩٧٦ - ١٩٨٠	٧,٦	٥,٤
	١٩٨١ - ١٩٨٣	٩,٤	١٠,٦

حواشي الجدول السابع - ٧

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، "آفاق اقتصادية" Ecomomic Outlook ، العدد ٤٠ ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، الجدول ١٦ . فيما يتعلق باسبانيا : J. J. Dolado و " Spanish industrial Economica ، "Unemployment : som e explanatory Factors ، ملحق عام ١٩٨٦ ، المجلد ٥٣ ، العدد 210(S) . وفيما يتعلق بالمملكة المتحدة : D. Coe و F. Gagliardi ، و "Nominal wage determination in ten OECD economies" ، ورقة عمل صادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي : OECD Working Paper رقم ١٩ ، آذار/مارس ١٩٨٥ ، الجدول ١١ ، العمود ٢ .

(أ) تستخدم تقديرات معدل البطالة للتضخم غير المتسارع متوسط معدل زيادة أسعار الواردات طيلة فترة التقدير لمعادلة الأجور .

معضلات السياسة العامة

ركزت التقارير الاخيرة المتعلقة بمشكلة البطالة على ضرورة الجمع بين التدابير المتعلقة بالعرض وبين التوسع في الطلب . وليس من الواضح تماما كيف يمكن تنسيق هذه التدابير ما دام خطر تصاعد الاسعار قائما . ويرد في الجدول السابع - ٧ تجسيد لهذه المعضلة الرئيسية التي تواجه مقرري السياسات العامة . وقد أخذ معدل البطالة للتضخم غير المتسارع في الارتفاع ، ولهذا يبدو أن تخفيض التضخم يستلزم المزيد من البطالة .

غير أن معدل البطالة الفعلي في الثمانينات قد تجاوز بوجه عام معدل البطالة للتضخم غير المتسارع . ويستفاد من ذلك أنه يوجد مجال لاتباع سياسات توسعية فيما يتعلق بالطلب الاجمالي دون تكبد المزيد من التضخم . وفضلا عن ذلك ، فما لم تتبع سياسات توسعية ، سيميل المعدل الطبيعي الى الصعود نحو معدل البطالة الفعلي وفقا لفرضية الأثر المتخلف واذا قدر لتلك الآثار أن تسود ، فإن المفاضلة بين التضخم والبطالة سوف تزداد سوءا في المستقبل .

وقد يخيل للبعض أنه لن تكون ثمة معضلة في مجال السياسة العامة اذا فاق معدل البطالة الفعلي معدل البطالة للتضخم غير المتسارع ، أو اذا سادت الآثار المتخلفة . ومن الواضح أنه اذا كانت الآثار المتخلفة هي فقط السبب في ارتفاع البطالة ، لما وجد معدل وحيد للبطالة للتضخم غير المتسارع في الأجل الطويل . وبوسع مقرري السياسة العامة في هذه البيئة تخفيض معدل البطالة الى أي مستوى مع ثبات التضخم في الأجل الطويل على الاقل . أما اذا استعيض عن ذلك باتباع سياسات انكماشية ، فمن شأن معدلات التضخم أن تنخفض وأن تستقر في نهاية الأمر عند معدل مرتفع دائم للبطالة .

وكما لوحظ أعلاه ، هناك أدلة وافرة على أن المتعطلين لمدة طويلة لا يلعبون دورا هاما في عملية تحديد الأجور . ويصح هذا بوجه خاص بالنسبة لاقتصادات أوروبا الغربية ، لاسيما المملكة المتحدة [٣٥] . ومن شأن هذا تخفيف الضغط النزولي الواقع على التضخم الذي قد يتوقع نشوءه من معدل معين من البطالة ، ويتمشى مع ارتفاع معدل البطالة الطبيعي الناجم عن الآثار التخلفية التي تحدث مفعولا إما من خلال القناة الثانية (رأس المال البشري) أو القناة الثالثة (الداخلين - الخارجين) الوارد ذكرهما في الفرع السابق . ويتبع ذلك أثر هام وغير خلافي على سياسة الاقتصاد الكلي يقضي بوضع برامج للعمالة تستهدف تخفيض البطالة الطويلة الأجل . وبالنسبة لأي مستوى

من مستويات البطالة ، يكون من شأن ذلك تخفيف الضغوط التضخمية المتعلقة بالأجور اذ أن من المرجح أن يكون المتعطلون لمدة طويلة أكثر استجابة لشروط الأجور المرنة من المتعطلين مؤقتا (أي لفترة أقل من ستة شهور) .

ولما كان معدل البطالة الفعلي أعلى من معدل البطالة للتضخم غير المتسارع في معظم البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، فيبدو أن ثمة مجالا للتوسع في الطلب الاجمالي . ومن ثم تخفيض البطالة مع إبقاء التضخم في أدنى مستوى ممكن . بيد أنه ينبغي ، في المقام الأول ، توخي الحذر عند مراقبة تقديرات معدل البطالة للتضخم غير المتسارع لأنه يصعب قياس هذه التقديرات (٣٦) . وينبغي الحصول على معلومات إضافية ، لاسيما فيما يتعلق بالجوانب القطرية المحددة للعرض الإجمالي ، من أجل تحديد المجال الدقيق للتوسع في الطلب .

ثانيا ، وحتى اذا كان معدل البطالة الطبيعي أقل بكثير من المعدل الفعلي ، فقد يقرر واضعو السياسات عدم محاولة الغجوة خشية مواجهة صعوبات تتعلق بموازين المدفوعات . واذا نشأت هذه الصعوبات ، فقد تكون ثمة حاجة لتخفيض قيمة العملة ، مما يستتبع زيادة حدة الضغط التضخمي . ويعتبر ما حدث في فرنسا في عام ١٩٨٣ خير دليل على أن هذا الاحتمال قد يصبح حقيقة حتى في بلد كبير يحاول إحداث توسع أحادي الطرف يتصدره الطلب . ومن المهم لمكافحة البطالة تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي عبر البلدان .

المجال المتاح للسياسات المتعلقة بالطلب

في الثمانينات ، أخذ النمو في الأجور الحقيقية وتكاليف العمل بخلاف الأجور ، يتباطأ في معظم البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو . وفي واقع الأمر ، كان اتجاه الأجور الحقيقية بالقياس الى متوسط إنتاجية العمل يميل الى الانخفاض . واذا استمر اتجاه الانخفاض هذا في التكاليف الحقيقية للعمل ، دون أن يستبعد زيادة الأجور الحقيقية ، فمن شأنه أن يوفر فرصا جديدة في نهاية الأمر لاستيعاب العمال العاطلين . ولهذا تطرح تساؤلات هامة بشأن إمكانية استمرار الاتجاهات الحالية للتكاليف ، وطول المدة التي ينبغي أن تنقضي قبل أن ينخفض معدل البطالة بدرجة غير ضئيلة .

وهناك مفهوم وثيق الصلة بتكاليف العمل يتمثل في درجة مرونة سوق العمل ، فكلما زادت مرونة السوق زادت احتمالات عدم تحول اختلالات سوق العمل الى بطالة . ويستدل من الأدلة الواردة أعلاه بشأن جمود الأجور الحقيقية أن درجة مرونة أسواق العمل في الولايات المتحدة هي ذاتها تقريبا في أوروبا الغربية . ولدى هذه

الاقتصادات درجات مماثلة من الجمود الطويلة الاجل للاجور الحقيقية . وفي واقع الامر ، هناك بلدان ، وهما جمهورية المانيا الاتحادية وخاصة اليابان ، يبدو اقتصادهما مرنا للغاية سواء على أساس قصير الاجل أو طويل الاجل . وبوسع هذين البلدين اتباع سياسات توسعية تتعلق بالطلب شريطة أن يحافظا على هذه السمات أو أن يدخلا تحسينات عليها اذا أمكن .

واذا تمعن المرء في التقدم المحرز في تحقيق الاهداف الرئيسية لسياسة الاقتصاد الكلي لتوصل الى نتائج مشابهة الى حد ما ، حتى ولو تم ذلك باتباع طريقة اخرى . وعلى سبيل المثال ، انشغل مقررو السياسات في معظم البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو منذ أواخر السبعينات بتخفيض التضخم والعجز المالي ؛ وفي الآونة الاخيرة أوليت عناية كبيرة لضرورة تخفيض الاختلالات في الحسابات الجارية . وإن كان لا يوجد اسلوب وحيد لقياس التقدم نحو تحقيق هذه الاهداف ، أو الاهداف الاخرى ، فإن بالامكان وضع معيار للمقارنة يقوم على أساس هذه المتغيرات الثلاثة المستهدفة ونتائجها المرجوة . وهكذا ، فإن الحكومات قد تستهدف تحقيق ميزانيات وحسابات جارية متوازنة ومعدل للتضخم يعادل الصفر . ومن شأن هذه الاهداف أن تتغير خلال فترات مختلفة من الدورة الاقتصادية والطاقة المستغلة ، وعند وقوع صدمات عنيفة مثل الطفرة في أسعار النفط . وحتى لو لم يتماثل تقييم الفائض والعجز المتساويين في القيم المعيارية ، فإن المجال متسع أمام مقرري السياسات العامة لتحقيق هذه الاهداف .

ويدل الشكل السابع - ٤ على مقدار العجز الذي يعتري الميزانية والحسابات الجارية بالقياس الى الناتج القومي الإجمالي ومعاملات انكماش الناتج القومي الاجمالي . ومع تساوي العوامل الاخرى ، فكلما زادت قيمة هذه المقادير ، قل مجال المناورات على صعيد السياسات . وعلى عكس ذلك ، كلما اقتربت هذه المقادير من الصفر ، زاد مجال المناورة . ويقرر التفضيل الذاتي لواضعي السياسات العامة مغزى تقييم الفوائض الكبيرة في الميزانيات والحسابات الجارية وما اذا كانت تفسح مجالا أكبر للمناورة . ويمكن القول دون مغالاة أن من شأن إحراز بعض النجاح في إزالة العجز المالي مع توفر فوائض في الحسابات الجارية أن يفسح مجالا جديدا للتوسع في الطلب .

ويستدل من المؤشرات الواردة في الشكل السابع - ٤ على ما يلي : أولا ، أن ثمة مجالا أوسع الى حد ما لليابان ولجمهورية المانيا الاتحادية على وجه الخصوص لاتباع سياسات توسعية تتعلق بالطلب الاجمالي . ثانيا ، لقد تغلبت فرنسا الى حد كبير على الأوضاع التي أرغمتها على عكس إتجاه سياستها في عام ١٩٨٣ ، وأصبح مجال المناورة أمامها أكثر اتساعا في الوقت الحاضر . ثالثا ، أن مجال المناورة المتاح

للمملكة المتحدة وللولايات المتحدة أقل إتساعا . وبالنسبة للمملكة المتحدة ، فإن التدهور بالقياس الى الموقف في عام ١٩٨٦ تولد عن ارتفاع متوقع في التضخم (يبلغ نحو نقطة مئوية واحدة) واستمرار تدهور الحساب الجاري من توازن فعلي الى عجز يعادل ٠,٨ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي . رابعا ، لا يوجد مجال متسع للمناورة أمام ايطاليا أو اسبانيا ، وإن كانت السياسات الحالية تدل على وجود اتجاه في البلدين لتوحيد النظام المالي وتخفيض التضخم في عام ١٩٨٧ .

ومن الواضح أن هذه المؤشرات لا تنبئ بشيء عن حالة العرض الاجمالي ، التي تؤثر بالفعل في تحديد مجال التوسع في الطلب الاجمالي . ويبدو أن الاقتصادات التي تتمتع الأجور الحقيقية في إطارها بأكبر قدر من المرونة حققت تقدما ملحوظا نحو تحقيق الاستقرار .

دور التنسيق الدولي

تدل البيانات الواردة في الشكل الرابع - ٤ على أن مجال التوسع في الطلب يتوقف على عوامل لا تخضع بالكامل للسيطرة الوطنية . ويمح هذا بوجه خاص بالنسبة الى اختلالات الحسابات الجارية التي تعتمد بدورها اعتمادا جزئيا على أسعار الصرف والمواقف المالية التي تتخذها البلدان الكبيرة . وهكذا ، ولغاية منتصف عام ١٩٨٥ ، زاد تخفيض القيمة الحقيقية لعملات بلدان اوروبا الغربية في مواجهة دولار الولايات المتحدة من حدة الضغط التضخمي وأسهم في إبطاء الانخفاض في معدلات التضخم في اوروبا الغربية بالقياس الى الولايات المتحدة . وقد يساعد هذا على تفسير احجام معظم حكومات اوروبا الغربية عن اتباع سياسات توسعية تتعلق بالطلب في ذلك الوقت والاستعاضة عن ذلك باتباع سياسات انكماشية في مجال الاقتصاد الكلي . وقد ساعدت تلك السياسات على تخفيض سرعة التضخم الذي كان أحد الأهداف الرئيسية للسياسة العامة ، وإن كان ذلك قد تحقق على حساب تكلفة كبيرة من حيث البطالة .

وبعد انخفاض قيمة الدولار وأسعار النفط في الآونة الاخيرة ، أصبح في مقدور بلدان اوروبا الغربية كمجموعة إتباع سياسات توسعية دون التعرض لأخطار التضخم كما حدث في الماضي . وستواجه بلدان مفردة في اوروبا الغربية صعوبات تتعلق بموازين المدفوعات اذا حاولت كل واحدة منها إتباع سياسات توسعية بمعزل عن الاخرى ، وإن كان الشكل السابع - ٤ يدل على وجود بعض الإمكانيات لبذل جهود تعاونية بناءة . وعلى سبيل المثال ، بوسع فرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية إتباع سياسات توسعية دون أن تتكبد أي منهما خسارة كبيرة ، من حيث الخروج عن أهداف سياسات تحقيق الاستقرار ، أو من حيث حدوث آثار خارج حدودهما الوطنية ، لأنهما شريكان تجاريان رئيسيان في المعاملات التي تتم بينهما .

الشكل السابع - ٤ اقتصادات مختارة لبلدان ذات اقتصاد سوقي متقدمة النمو : مؤشرات رئيسية في مجال الاقتصاد الكلي ، ١٩٨٤-١٩٨٧

العجز المالي/الناتج القومي الإجمالي

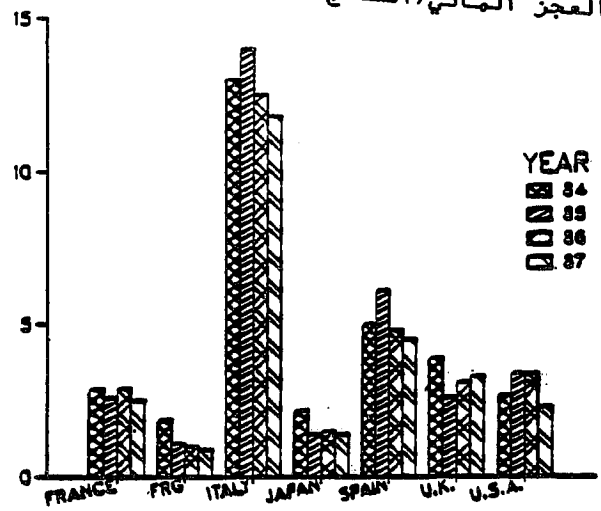

العجز في الحساب الجاري/الناتج القومي الاجمالي

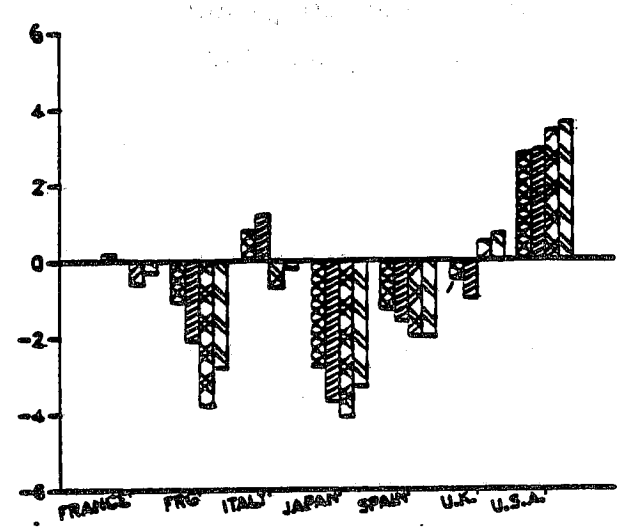

معامل انكماش الناتج القومي الاجمالي

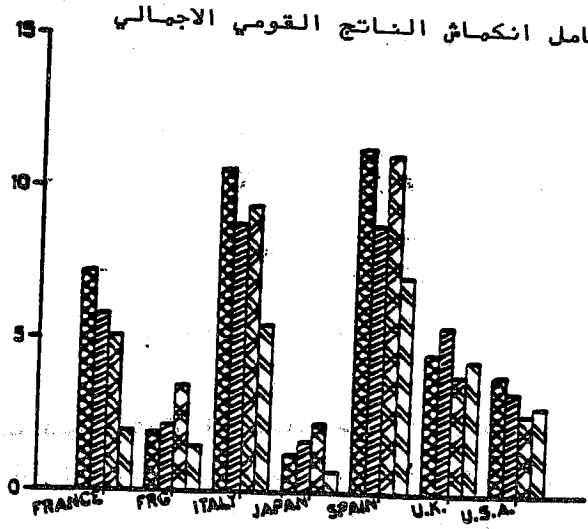

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمانة العامة ، مستقاة من تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (مشروع) فريق البحث الدولي لواضعي النماذج الاقتصادية .

درس الاتحاد الاقتصادي الأوروبي مؤخرا هذه الإمكانية لتنسيق سياسة الطلب التوسعية بين بلدان أوروبا الغربية[٢٧] ، كما ورد في الفصل الثاني أعلاه . وتهدف هذه الاستراتيجية التعاونية الى خفض معدل البطالة في المجموعة بأربع نقاط مئوية بحلول عام ١٩٩٠ . والمكونان الرئيسيان لهذه الاستراتيجية هما تحقيق نمو أسرع من خلال إجراءات مشتركة تتعلق بالعرض والطلب في ظروف الاستقرار النقدي . وتشمل التدابير المتعلقة بالعرض مواصلة الجهود الرامية لخفض التكاليف الحقيقية للعمالة من خلال الحد من مساهمات الضمان الاجتماعي . أما الإجراءات المتعلقة بالطلب فتشمل إجراء تخفيضات في الضرائب المباشرة على الأسر المعيشية وزيادة مستويات الاستثمارات العامة . وهكذا تضطلع السياسة المالية بمسؤولية كبيرة في تحقيق الاستراتيجية التعاونية للاتحاد .

وتعتبر هذه الاستراتيجية واعدة على المدى المتوسط ، إلا أن نجاحها غير مضمون إطلاقا . فهي تعتمد من بين العوامل الأخرى ، على انخفاض مستمر في العجز المالي الحكومي العام في الولايات المتحدة وعلى نمو سنوي في اليابان يقل عن ٤ في المائة بقليل . ولذلك ينبغي مواصلة بذل جهد على نطاق أوسع لتنسيق السياسات .

الخلاصة

هنالك حاجة لتوحيد تدابير العرض الإجمالي مع توسيع الطلب لخفض معدل البطالة في البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو . ويعتبر تحقيق تحسن في أوضاع العرض الإجمالي ولا سيما في أداء أسواق العمل أمرا جوهريا في استعادة العمالة الكاملة . وقد تم إحراز تقدم كبير في هذا الصدد بالرغم من أن استمرار الاتجاه الحالي لا يزال ضروريا .

كما يحتاج تخفيض المعدلات المرتفعة للبطالة الى وجود حافز للطلب الإجمالي . ونظرا لاتساع مجال المناورة نسبيا لدى بعض البلدان فإنها في وضع أفضل من غيرها لكي تتزعم الاتجاه نحو التوسع في الطلب . ونظرا لبطء النمو وارتفاع معدلات البطالة ، فإن من المرجح جدا أن يصحب توسع تلك البلدان جزئيا على الأقل حافز من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو الأخرى . وستساعد هذه المبادرات على توفير دعم يحتاجه بالحاح اقتصاد عالمي منكمش . وهناك فضلا عن ذلك إحتمال ضئيل في الوقت الحاضر بأن تواجه هذه البلدان صعوبات خطيرة في ميزان المدفوعات أو يضطرم فيها إرتفاع التضخم .

ولا يشكل تردد واضعي السياسة في الشروع في سياسات التوسع في الطلب الاجمالي ، عائقا أمام نمو الاقتصاد العالمي فحسب وإنما أمام إمكانيات العمالة لبلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو أيضا .

الحواشي

(١) باستثناء تركيا التي تصنفها الأمانة العامة للأمم المتحدة كبلد من البلدان النامية .

(٢) قدر حجم الاقتصاد البرتغالي السري على سبيل المثال بحوالي ١١ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي ، انظر بنك البرتغال ، النشرة الفصلية ، المجلد ٦ العدد ١ (آذار/مارس ١٩٨٤) ، المرفق السابع .

(٣) انظر O. Blanchard et al, "Employment and growth in Europe : a two handed approach" Centre for European Policy Studies, No. 21, May 1985; and R. Layard and S. Nickell, "The causes of British unemployment", National Institute Economic Review, February 1985 .

(٤) تشهد البلدان الاسكندنافية التي تتوفر عنها البيانات معدلا ضئيلا من البطالة في أوساط الشباب (أدنى من ١٠ في المائة بكثير) .

(٥) يعرّف الضغط الديموغرافي الشبابي بانه الفئة العمرية ١٥ - ٢٤ مقسومة على الفئة ١٥ - ٦٤ كما يلي :

الحواشي (تابع)

	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
		(نسبة مئوية)	
اسبانيا	٢٥,٧	٢٥,٩	٢٥,٢
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	٢٤,٢	٢٣,٥	١٩,٥
ايطاليا	٢٣,٦	٢٣,٦	٢٢,٥
فرنسا	٢٤,٨	٢٣,٣	٢٢,٣
المملكة المتحدة	٢٤,٣	٢٤,٤	٢٢,٥
الولايات المتحدة	٢٨,٤	٢٥,١	٢١,٨
اليابان	٢٠,٥	٢٠,٨	٢١,٩

المصدر التوقعات السكانية في العالم ، التقديرات والاسقاطات كما تم تقييمها في ١٩٨٤ منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع (E.86.XIII.3) . ومن ثم فإنه يتوقع انخفاض الضغط الديموغرافي الشبابي الناتج عن "التعاظم السريع في المواليد" ، وذلك باستثناء اليابان .

(٦) تعمل نساء كثيرات لحساب أنفسهن ، ففي المملكة المتحدة على سبيل المثال ارتفع عدد النساء اللاتي يعملن لحساب أنفسهن ثلاثة أضعاف عدد الرجال الذين يعملون لحساب أنفسهم منذ ١٩٨٠ . ويقمن بتوفير وظائف للآخرين ، فثمة أربعون في المائة من العاملين لحساب أنفسهم في المملكة المتحدة من أصحاب الاعمال .

(٧) في حين أن نظم التقاعد الخاصة تمثل نسبة تتراوح بين ثلث ونصف استحقاقات الشيخوخة في كل من استراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ، فإنها تكاد لا تذكر في بعض البلدان الاخرى كفرنسا وهولندا .

(٨) في الولايات المتحدة تمثل شركات الطيران والسكك الحديدية وتعبئة اللحوم والصلب بعضا من الصناعات التي أعادت التفاوض بشأن خفض الاجور أو التي لجأت الى نظام مزدوج للاحتفاظ بأسواقها .

الحواشي (تابع)

(٩) في فرنسا أوقفت عملية مقايسة للأجور في محاولة لخفض التضخم . وفي بلدان أخرى سمح بتآكل الأجور الدنيا الحقيقية من جراء التضخم وبطل التركيز على المساومة المركزية كما في السويد ، بأمل الحصول على أجور تنافسية أكثر من خلال لا مركزية المفاوضات ، وشجعت ترتيبات تقاسم الأرباح لصالح العمال .

(١٠) على سبيل المثال انخفض عدد أعضاء نقابات العمل في الولايات المتحدة بنحو ١٤ في المائة تقريبا أثناء الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ بالرغم من زيادة الوظائف بنسبة ٥,٤ في المائة .

(١١) تتمثل النتيجة الصافية في أن الشركات والصناعات الكبيرة الراسخة لم تعد تهيئ فرص عمل كثيرة . ففي كندا على سبيل المثال انخفضت العمالة في أكبر مائة شركة بمعدل ١٠ في المائة أثناء الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٤ .

(١٢) لمناقشة تدني الانتاجية انظر : Economic Survey of Europe in 1985-1986 (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع E.86.II.E.1) ، الفرعان ١ - ٢ و ٢ - ١٠ .

(١٣) انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، Flexibility in the Labour Market, 1986 (باريس ، ١٩٨٦) ، لاستعراض الدليل العملي على دور تكاليف العمل الحقيقية .

(١٤) سيؤدي أي بديل أفضل للأجور الحقيقية المضمونة الى عدم تغيير تكاليف عمل الوحدة ويفسح سوق العمل مبدئيا لعمالة كاملة .

(١٥) هبطت فجوة مستوى الأجور الفعلية في القطاع الصناعي في أوروبا الغربية الى أدنى من الفجوة المسجلة في الولايات المتحدة في عام ١٩٨٤ (انظر R. Gordon "Productivity, Wages and prices inside and outside of manufacturing in the U.S, Japan and Europe", National Bureau of Economic Research Working Paper Series, No. 2070, November 1986) .

الحواشي (تابع)

(١٦) استقرت منذ أواخر السبعينات تكاليف العمالة بخلاف الأجور بوصفها نسبة من تكاليف العمل الاجمالية ، أو انخفضت ، في معظم الاقتصادات الاوروبية الغربية باستثناء جمهورية المانيا الاتحادية ؛ ويزيد متوسط النسبة في أوروبا الغربية بدرجة كبيرة عما هو عليه في كل من اليابان أو الولايات المتحدة (انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي Employment Outlook, September 1986 ، الجدول ٢٩) .

(١٧) انظر : C. Adams et al, "Differences in Employment behaviour among industrial countries", Staff Studies for World Economic Outlook (Washington, D.C., IMF, July 1986) . بيد أن الأبحاث الأخرى تؤكد انه إذا أعيد تعريف حصة الايرادات من العمالة بحيث يدرج دخل الأسرة المعيشية من الأعمال الحرة ، في أجور الموظفين مما يزيل عمليا الفوارق الكبيرة فيما بين فجوات الأجور الحقيقية في أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة على المستوى الاجمالي (للاطلاع على التفاصيل ، انظر R. Gordon ، المرجع السابق) .

(١٨) يتعين النظر بحذر الى تقديرات جمود الأجور الحقيقية هذه نظرا لأنها مستمدة من منحنيات فيلبس التي تتسم بحساسية للتخصيص وفترة التقدير . وتتفق النتائج المبينة هنا مع التقديرات المبينة في العمود الثالث من الجدول السابع المستمدة من منهجية مختلفة باستخدام نموذج اقتصادي هيكلي كبير لسوق العمالة . وتظهر جمهورية المانيا الاتحادية واليابان على نحو خاص مرونة أكبر من البلدان

الحواشي (تابع)

الأوروبية الغربية المختارة الأخرى أو من الولايات المتحدة . وتذكر التقديرات في العمود الثالث من الجدول بوصفها جوانب مرونة الأجور على المدى الطويل في المؤلف C. Bean, P. Layard and S. Nickell, "The rise in unemployment: a montli-country study", Economica, Supplement 1986, Vol. 53, No. 210 (s) ، وقد عكست في الجدول .

(١٩) منحت علاوة على الأجور الألمانية الضئيلة من أجل زيادة الانتاجية . وبدون هذا التصويب تظهر جمهورية المانيا الاتحادية درجة عالية من جمود الأجور الحقيقية . انظر D. Coe and F. Gagliardi,"Nominal wage determination in ten OECD Economices", OECD Working Paper, No. 19, March 1985 .

(٢٠) بالاضافة الى المراجع المذكورة في الجدول السابع - ٥ ، انظر على سبيل المثال J. McCallum, "Unemployment in OECD Countries in the 1980s", The Economic Journal, No. 96, December 1986; M. Bruno, "Aggregate supply and demand factors in OECD unemployment: an update", Economica, Supplement 1986, Vol. 53, No. 210 (s); J. J. Dolado et al., Spanish industrial umemployment: some explanatory factors", Economica, Supplement 1986, Vol. 53, No. 210 (s); and O. Blanchard et al ، المرجع السابق .

(٢١) انظر: D. Coe, "Hysteresis effects in aggregate wage equations", (Paris, OECD, October 1986) .

(٢٢) لا يتطابق معدل البطالة للتضخم غير المتسارع بدقة مع المعدل الطبيعي في اقتصاد مفتوح نظرا لأن التغييرات في أسعار الواردات قد تعوض الأثر الكامل لتضخم الأجور على المعدل الشامل للتضخم .

(٢٣) انظر : O. Blanchard and L. Summers, "Hysteresis and the European unemployment problem", National Bureau of Economic Research Working Paper, No. 1950, June 1986 ، وفيه تم تركيب نموذج "للداخلين - الخارجين" يبين أن العمالة في وجود الصدمات تتبع اتجاها شبيها بالسير العشوائي . وفي مثل هذا الوضع لا تدور العمالة والبطالة حول التوازن السابق للصدمة وإنما تتحددان بدلا من ذلك بتاريخ الصدمات .

الحواشي (تابع)

(٣٤) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي Economic Outlook ، العدد ٤٠ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦) ، ص ٣٥ .

(٣٥) انظر المراجع المذكورة في الحاشية ٣ . وفضلا عن ذلك فإن أحدث وأفضل مواصفات وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمعادلة الأجور الإسمية في المملكة المتحدة يشتمل على الأثر المتخلف . ونتيجة لذلك لا يمكن العثور على علاقة على المدى الطويل بين مستوى البطالة وتضخم الأجور ولا يمكن حساب معدل البطالة للتضخم غير المتسارع (انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي Economic Outlook ، العدد ٤٠ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦)) .

(٣٦) بنيت على معادلات الأسعار والأجور التي تتأثر بالمواصفات وبفترة التقدير .

(٣٧) انظر لجنة الاتحادات الأوروبية ، التقرير الاقتصادي السنوي ١٩٨٦ - ١٩٨٧ (بروكسل ، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦) .

الفصل الثامن

البلدان النامية السريعة النمو في الثمانينات

تباينت معدلات النمو الاقتصادي في البلدان النامية ، تباينا واسعا ، في السنوات الاخيرة . إذ حققت بعض البلدان معدلات مرتفعة للنمو ، في حين توقفت بلدان أخرى أو عانت من انخفاض حاد في الايرادات . وتباين معدلات النمو ليس ظاهرة جديدة بطبيعة الحال . فمما زاد من أهمية المسألة هو التباطؤ الحاد في نمو البلدان النامية ، بوجه عام ، في الثمانينات ، إلى جانب المناخ الدولي الذي حدث فيه ذلك . ففي وقت شهد فيه عدد كبير من هذه الاقتصادات توقفا عن النمو أو انخفاضا فيه ، حقق عدد قليل منها ، نمواً مثيراً للاعجاب . ويقدم هذا الفصل دراسة لتجربة النمو التي مرّت بها ١٣ من البلدان والاقاليم النامية واقتصاد واحد مخطط مركزيا ، مشفوعة بخصائص بعض البلدان النامية الرئيسية (الصين) التي حققت معدلات نمو عالية في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، ويحاول هذا الفصل تحديد العوامل التي قد تكون أسهمت في النجاح النسبي لتلك البلدان .

وأما أسباب تفوق بعض البلدان على غيرها في الاداء فطالما نوقشت بين خبراء الاقتصاد ومقرري السياسات . كذلك ، كان الدور الحاسم لمختلف عوامل التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل موضع قدر كبير من النقاش ، وهناك قدر معيّن من الاتفاق بشأن ماهية بعض هذه العوامل .

غير أن محور الاهتمام في هذا الفصل هو معدل النمو الاقتصادي لبلدان مختارة على مر فترة زمنية قصيرة نسبيا ، أي الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، وليس العوامل المفضية بوجه عام إلى نمو اقتصادي طويل الأجل . والفكرة من هذا ليست تقديم نظرية عن النمو الاقتصادي ، وإنما دراسة الظروف التي تفوقت فيها بعض الاقتصادات النامية مؤخرا على غيرها . إذ أن هذه الظروف تباينت تباينا كبيراً جداً ، حيث شملت عوامل اقتصادية ، إلى جانب البيئة الاقتصادية الخارجية ، بل وشملت ، في بعض الحالات تطورات عرضيّة .

والعوامل المختارة باعتبارها تفسيرات محتملة لنمو البلدان السريعة النمو خلال تلك الفترة إنما يقصد منها إظهار الهيكل الانتاجي والتجاري لتلك البلدان ، وأوضاعها الاساسية ، وأولوياتها وسياساتها المحلية ، إلى جانب التغيرات التي طرأت على البيئة الاقتصادية الخارجية . وترد مناقشة لهذه العوامل تحت العناوين التالية : نصيب الزراعة من الناتج المحلي الاجمالي ، ونمو الانتاج الزراعي ؛

والاتجاه التصديري للاقتصاد ؛ وأداء الاقتصاد الكلي ؛ والقدرة الاستيرادية ونمو الصادرات ؛ والبيئة الخارجية المعاكسة .

أما النهج المتبع هنا لدراسة تجربة النمو للبلدان النامية فيتمثل في عقد مقارنة ، بالنسبة إلى كل من العوامل المذكورة أعلاه ، بين "متوسط" خبرة البلدان السريعة النمو و "متوسط" خبرة سائر البلدان النامية التي لم تحقق نجاحا خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ . والمنهجية المتبعة لا يقصد منها اجراء عملية تقدير كمي لما لمختلف العوامل من أهمية نسبية في تفسير الفوارق في النمو(١) . غير أن هذه المنهجية تلقي الضوء على الاختلاف القائم بين مجموعة البلدان النامية السريعة النمو المتخذة كعينة وبين غيرها من البلدان النامية ، وبالنسبة إلى كل من العوامل المختارة كمتغيرات تفسيرية .

وتُعَرَّف البلدان السريعة النمو بأنها البلدان التي حققت معدلا في نمو الناتج المحلي الاجمالي بلغ في متوسطه ٤,٥ في المائة أو أكثر ، وكان نصيب الفرد فيها من النمو في الناتج المحلي الاجمالي يتجاوز ٢,٥ في المائة خلال تلك الفترة . وقد قُسِّمت هذه البلدان إلى بلدان صافي مبادلاتها من الطاقة استيرادي وبلدان صافي مبادلتها من الطاقة تصديري ، كما قُسِّمت سائر البلدان النامية على هذا الغرار بغرض المقارنة . أما البلدان والاقاليم الـ ١٤ المعرَّفة بأنها سريعة النمو فهي ، حسب الترتيب الهجائي ، كما يلي : باكستان وبورما ، وتايلند ، وتركيا ، وجمهورية كوريا ، وسري لانكا ، وسنغافورة ، والصين ، وعمان ، والكاميرون ، والكونغو ، وماليزيا ، والهند ، وهونغ كونغ(٢) .

ومن غير المجدي ، بطبيعة الحال ، البحث عن تفسيرات تنطبق على جميع البلدان للأداء العالي في النمو . ذلك أن أهمية كل عامل من عوامل الأداء في النمو تتباين تباينا كبيرا من بلد لآخر . فنمو الانتاج الزراعي ليست له في سنغافوره نفس الأهمية التي له في الصين . كما أن التجارة الخارجية لا تتسم في الهند بنفس الأهمية التي تتسم بها في جمهورية كوريا . إلا أن من التحليل يبرز عدد من العوامل التي لها أهمية في تفسير أسباب تفوق هذه البلدان عموما على غيرها من البلدان النامية . وفي الوقت نفسه ، تتباين تجربة البلدان ذات النمو المرتفع . وينبغي أن يكون مثل هذا التباين بمثابة تحذير ضد وضع أي تعميم أو تفسير شامل للنمو المطرد ، ينطبق على جميع الحالات والظروف .

كذلك ، ينبغي توضيح أن النمو الاقتصادي لا يتوقف فقط على العوامل الاقتصادية وحدها . فالاضطرابات الاجتماعية والسياسية والنزاعات المسلحة ربما كانت مسؤولة ، أكثر من أي عوامل أخرى ، عن ضعف الأداء الاقتصادي في كثير من البلدان في السنوات الأخيرة . كما ينبغي التأكيد على أن اختيار الأداء في النمو لأغراض الدراسة لا ينطوي على تفضيل للنمو على غيره من أهداف السياسة العامة . ذلك أن سجل بعض البلدان في التقدم الاجتماعي لا يتكافأ أحيانا مع أدائها في النمو . كما أن الاهتمام بعنصر النمو لا ينفي أهمية الأهداف الوطنية الأخرى ، مثل المساواة وحقوق الانسان .

إنكماش عدد "قصص النجاح"

هناك حقيقة مثيرة للدهشة بشأن البلدان التي حققت معدلات نمو مرتفعة خلال الثمانينات ، ألا وهي قلة عددها . فمن عينة يزيد قوامها على ٨٠ بلدا ، يتوفر بشأنها على الأقل قدر من البيانات ذات الصلة ، لا يمكن تصنيف سوى ١٤ بلدا كبلدان سريعة النمو خلال النصف الأول من الثمانينات . وعلى النقيض من ذلك ، بلغ عدد البلدان السريعة النمو خلال السبعينات ٣٢ بلدا (الجدول الثامن - ١) .

وقد شهد معدل النمو الاقتصادي لمعظم البلدان النامية تقلبات حادة . ذلك أنه غالبا ما كان يرتفع بصورة مفاجئة قصيرة الأجل تعقبها فترة من الركود أو الهبوط . وكما يبين الجدول ، فإن "قصص النجاح" غالبا ما كانت تبوء بالفشل ؛ كما أن البلدان ذات الأداء الاقتصادي الضعيف في فترة ما كانت تحقق معدلات نمو أعلى في الفترة اللاحقة . كذلك ، فإن حالات نجاح كثيرة في السبعينات ، منها البرازيل والفلبين وكوت ديفوار وكولومبيا والمكسيك ، لم تشهد سوى نمو بطيء أو انخفاض في الايرادات خلال النصف الأول من الثمانينات . ولم يحقق بلد ما نموا اقتصاديا عاليا ومستقرا ، على مر فترة زمنية طويلة ، إلاّ فيما ندر . وبذلك ، يبقى أساس النمو الاقتصادي المطرد بالنسبة لأغلبية البلدان النامية هشّاً . بل أن بعض البلدان السريعة النمو المختارة هنا قد شهدت في عام ١٩٨٦ تباطؤاً حاداً في النمو ، وذلك في عدد من الحالات هي بورما وسنغافورة وعمان والكونغو وماليزيا .

الجدول الثامن - ١ تغير عدد قصص النجاح

البلدان التي تعتبر حققت معدلات نمو مرتفعة في الفترة ١٩٧١-١٩٨٠ ، ومعدلات نمو منخفضة في الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ (أ)	البلدان التي تعتبر حققت معدلات نمو مرتفعة في الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ ، ومعدلات نمو منخفضة في الفترة ١٩٧١-١٩٨٠ (ب)	البلدان التي تعتبر حققت معدلات نمو مرتفعة في كلا الفترتين
الأردن	بورما	باكستان
اكوادور	تركيا	تايلند
الامارات العربية المتحدة	سري لانكا	جمهورية كوريا
اندونيسيا	الكاميرون	سنغافورة
باراغواي	الكونغو	الصين
البرازيل	الهند	عمان
تونس		ماليزيا
الجزائر		هونغ كونغ
الجماهيرية العربية الليبية		
الجمهورية الدومينيكية		
الجمهورية العربية السورية		
غواتيمالا		
الفلبين		
قطر		
كوت ديفوار		
كوستاريكا		
كولومبيا		
كينيا		
مالطة		
مصر		
المكسيك		
المملكة العربية السعودية		
نيجيريا		
يوغوسلافيا		

حواشي الجدول الثامن - ١

(أ) البلدان التي حققت نموا في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٥,٥ في المائة او أكثر خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٨٠ ، ولكنها حققت نموا قلّت نسبته عن ٤,٥ في المائة خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ (اختير معدل للنمو أدنى من ذلك كحد أقصى للثمانينات بسبب التباطؤ في المعدل العام للنمو في الاقتصاد العالمي) .

(ب) البلدان التي حققت نموا في الناتج المحلي الاجمالي بلغت نسبته ٤,٥ في المائة او أكثر خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، ولكنها حققت نموا معدّله أقل من ٥,٥ في المائة خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٨٠ .

أما سبب اختفاء جميع بلدان امريكا اللاتينية من قائمة الاقتصادات النامية السريعة النمو ، وبقاء بلدين فقط من قارة افريقيا فيها ، فيرجع إلى الطابع الانتشاري للصدمات الخارجية التي شهدتها الثمانينات . وفي الوقت نفسه ، فإن التوزيع الجغرافي للبلدان ذات معدلات النمو المرتفعة إنما يشير إلى سمات هامة لاقتصاداتها تميزها عن غيرها .

نصيب الزراعة من الناتج المحلي الاجمالي ، ونمو الانتاج الزراعي

كان لهبوط الاسعار العالمية للسلع الزراعية خلال النصف الاول من الثمانينات ، بالتأكيد ، أثر على الايرادات الزراعية الفعلية وعلى الناتج المحلي الاجمالي ، وذلك من خلال تغيرات في معدلات التبادل التجاري . وترد فيما بعد مناقشة لتغير معدلات التبادل التجاري . ويجدر بالذكر ، منذ البداية ، أن الانتاج الزراعي لأغراض الاستهلاك المحلي يشكل ، في المتوسط ، ما يقرب من ٦٥ في المائة من مجموع الناتج الزراعي للبلدان النامية[٣] . وتزيد هذه النسبة كثيرا في بعض من أكبر البلدان النامية . ومن ثم ، فإن جانبا كبيرا من القطاع الزراعي لهذه الاقتصادات لا يتأثر ، نسبيا ، بالتغيرات في الاسعار الدولية ، وذلك رغم سهولة تأثر بعض البلدان بها .

وليست هناك علاقة ضرورية بين نمو الزراعة ونمو الناتج المحلي الاجمالي . إلا أنه ، نظرا إلى الاهمية النسبية للزراعة في الناتج المحلي الاجمالي للاقتصادات النامية ، وكون الصناعات الزراعية تشكل جانبا ضخما من ناتج الصناعات التحويلية ، فإن من المتوقع ، بطبيعة الحال ان تكون الجهود الرامية إلى زيادة الانتاج الزراعي قد اسهمت في الاداء العام للبلدان السريعة النمو . بيد ان دور الزراعة يتفاوت تفاوتا كبيرا .

ولا تختلف أهمية الزراعة كثيرا ، في البلدان السريعة النمو المستوردة للطاقة ، في المتوسط ، عن أهميتها في سائر البلدان المستوردة للطاقة (الجدول الشامن -٢)[٤] . ومن المرجح أن البلدان التي تُحقِّق نصيبا ضخما من الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي تنمو على مايبدو بنفس معدل نمو البلدان التي تحقِّق نصيبا ضئيلا منها . ففي عام ١٩٨٠ ، بلغ متوسط نصيب الزراعة من الناتج المحلي الاجمالي ، ٢٣ في المائة لدى المجموعة الاولى من البلدان (٢٩ في المائة باستثناء سنغافورة وهونغ كونغ) و ٣٢ في المائة لدى المجموعة الاخرى من البلدان . وثمة اختلاف كبير

الجدول الثامن - ٣ نمو الناتج المحلي الاجمالي ، ونصيب الزراعة من الناتج المحلي الاجمالي ، ونمو الناتج الزراعي

	النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي (كنسبة مئوية)		نصيب الزراعة من الناتج المحلي الاجمالي (كنسبة مئوية)	نمو الناتج الزراعي (بالمعدلات السنوية وكنسبة مئوية)	
	١٩٨١- ١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٠	١٩٧٦- ١٩٨٠	١٩٨١- ١٩٨٥
البلدان السريعة النمو التي صافي مبادلاتها من الطاقة استيرادي :					
جمهورية كوريا	٧,٠	١٢,٠	١٦	٠,٤	٢,٤
باكستان	٦,٤	٧,٠	٣١	٣,١	٣,٨
سنغافورة	٦,١	١,٥	١	..	..
هونغ كونغ	٥,٩	٧,٠	١	..	..
بورما	٥,٩	٣,٥	٤٦	٣,٦	٦,٢
تايلند	٥,٣	٤,٠	٢٥	٣,٩	٣,٨
سري لانكا	٥,٠	٣,٥	٢٨	٤,٨	٤,٠
الهند	٤,٦	٤,٠	٣٧	١,٥	٤,٠
تركيا	٤,٦	٥,٩	٢٣	١,٧	٢,١
المتوسط	٥,٧	٥,٤	٢٣	٣,٦	٣,٨
التي صافي مبادلاتها من الطاقة تصديري					
عمان	١٢,٧	٣,٢	..	..	..
الكاميرون	٥,٩	٥,٥	٣٢	٠,٣	٢,١
الكونغو	٥,٦	٨,٠-	١٢	١,٨	١,٢
ماليزيا	٥,٠	٠,٥	٢٤	٣,٨	٣,٣
المتوسط	٧,٣	٠,٣	٢٢	١,٦	٢,٢
الصين	٩,٥ (أ)	٧,٠ (أ)	٣١	٧,٤	٨,١

(يتبع)

الجدول الشامن - ٢ (تابع)

	النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي (كنسبة مئوية) ١٩٨١-		نصيب الزراعة من الناتج المحلي الاجمالي (كنسبة مئوية)	نمو الناتج الزراعي (بالمعدلات السنوية وكنسبة مئوية) ١٩٧٦-	١٩٨١-
	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٥
متوسط سائر البلدان النامية					
التي صافي مبادلاتها من الطاقة استيرادي	٠,٥	٢,١	٣٢	١,٦	٢,٠
التي صافي مبادلاتها من الطاقة تصديري	-٠,٩	-٠,٩	١٤	١,٢	٣,١

المصدر : بالنسبة لنمو الناتج المحلي الاجمالي ، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة . وقد أخذت البيانات الزراعية من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومن المصادر الوطنية . أما البيانات المتعلقة بنصيب الزراعة من الناتج المحلي الاجمالي فقد أخذت من البنك الدولي ومن التقرير المعنون "تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٨٣" .

(أ) صافي الناتج المادي .

فيما بين البلدان السريعة النمو من حيث نصيبها من الزراعة : فسنغافورة وهونغ كونغ تفتقران بالفعل إلى أية قاعدة زراعية ، في حين أن القطاع الزراعي في بورما يشكّل ٤٦ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي . كذلك ، كان هناك ارتباط عكسي ، وان كان ضعيفا ، بين هذه الأنصبة ومعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في البلدان السريعة النمو .

ولدى البلدان التي صافي مبادلاتها من الطاقة تصديري ، خلافا لعُمان التي حققت معدلات نمو مرتفعة ، فإن اهمية الزراعة تكاد تكون مماثلة (٢٣ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي) لاهمية الزراعة في البلدان التي صافي مبادلاتها من الطاقة استيرادي ، إلا أنها تفوق كثيرا أهمية الزراعة في سائر البلدان المصدرة للطاقة . وتتميز الكاميرون وماليزيا بقطاع زراعي ضخم ؛ ومن ثم كان اعتمادهما على النفط أقل من اعتماد غيرهما من البلدان المنتجة للنفط عليه . كما أنهما لم تهملا الزراعة ، بالرغم مما تتمتعان به من وفرة في النفط . وفي عمان والكونغو ،فإن إنتاج النفط يطغى على غيره من القطاعات الرئيسية والثانوية . وفي عام ١٩٨٦ شهدت عمان بالفعل تباطؤاً حاداً في نمو الناتج المحلي الاجمالي ، كما شهدت الكونغو انخفاضا في نموه ، وذلك نتيجة لانخفاض حاد للغاية في اسعار النفط .

وثمة تناقض أكثر حدّة بين البلدان المرتفعة النمو وغيرها من البلدان النامية يتجلى في نمو الانتاج الزراعي . فخلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ ازداد الناتج الزراعي لدى البلدان السريعة النمو المستوردة للطاقة بما ينحو ٤ في المائة ، مقابل زيادة بلغت ٢ في المائة حققتها سائر البلدان النامية داخل هذه المجموعة .وعلاوة على ذلك فإن الاختلاف في معدلات النمو خلال هذه الفترة كان يفوق مثيله خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ .

وأحد الجوانب الملحوظة للنمو الزراعي في البلدان السريعة النمو المستوردة للطاقة ، فيما عدا هونغ كونغ وسنغافورة ، هو أن النمو كان أعلى من المتوسط بالنسبة للبلدان النامية الاخرى في جميع بلدان المجموعة تقريبا ، بما فيها البلدان التي لا تمثل الزراعة فيها سوى نسبة صغيرة من الناتج المحلي الاجمالي . ولما كانت الزراعة تشكل قطاعا كبيرا في الاقتصاد في معظم بلدان المجموعة ، فإن نمو الناتج المحلي الاجمالي كان يتوقف بصورة قاطعة على الزيادة في الناتج الزراعي . ففي باكستان وبورما وتايلند وسري لانكا والهند ، قام النمو الزراعي بدور كبير في الاداء الشامل . ويصدق هذا أيضا ، بدرجة أقل ، على ماليزيا . وفي الصين ، توقف نمو الاقتصاد إلى حد كبير جدا على تحقيق زيادة غير عادية في الانتاج الزراعي .

وكان الأساس لتحقيق الزيادة في الناتج الزراعي هو الأهمية التي علقتها تلك البلدان ولا سيما في آسيا ، على الزراعة في سياستها الإنمائية الطويلة الأجل ، مع تشديدها على استخدام المدخلات الحديثة والاستثمار في الهياكل الأساسية ، ولا سيما الري .

وتمثل النجاح الملحوظ للسياسات الزراعية لبلدان جنوب وجنوب شرق آسيا في انتشار سلالات جديدة مرتفعة الانتاجية . ففي أواخر السبعينات كانت سلالات الارز الحديثة تغطي ما بين ٥٠ و ٨٠ في المائة من الأراضي المزروعة في اندونيسيا وباكستان وسري لانكا والصين والفلبين وكانت سلالات القمح الحديثة تمثل ثلثي مجموع منطقة القمح في الهند . وقد أمكن تحقيق هذا الانتشار بإجراء توسع كبير في الرقعة المروية ، التي زادت بنسبة ٤٠ في المائة حصتها من مجموع الأراضي الزراعية بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٨٣ ، وباستخدام الأسمدة الحديثة ، التي بلغ استهلاكها في عام ١٩٨٣ اربعة أضعاف مستوى عام ١٩٦٦ في جنوب آسيا وستة أضعافه في جنوب شرق آسيا . ونتيجة لتلك السياسات بوجه عام ، ارتفع مستوى الاكتفاء الذاتي ارتفاعا كبيرا في كثير من بلدان المنطقة . فالصين ، التي كانت مستوردة للأغذية خلال السبعينات ، أصبحت أكثر من مكتفية ذاتيا في الثمانينات ، وأصبحت اندونيسيا مكتفية ذاتيا من الارز بحلول عام ١٩٨٣ وكان لدى الهند فائض في انتاج القمح في عام ١٩٨٥[٥] .

والنجاح الذي حققته الثورة الخضراء في آسيا دفع الكثيرين إلى السؤال عما اذا كان يمكن تطبيق نفس السياسات في مناطق أخرى ، وبخاصة في افريقيا . ولسوء الحظ ، لا تتوفر في معظم افريقيا مستويات الرطوبة اللازمة لسلالات الغلال المرتفعة الانتاجية . ومعظم موارد مياه القارة غير موجودة في المناطق التي يحد فيها الجفاف من الانتاج أو ، أن استغلالها ، إن وجدت ، يكون باهظ التكلفة بحيث لا يمكن توجيهها إلى زراعة المحاصيل الغذائية الأساسية . واستنادا إلى تقييم أجرته منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)[٦] ، مثلا ، فإن استحداث منشآت ري حديثة في افريقيا ، مع التحكم الكامل بالمياه ، تكاد تبلغ تكلفته ضعف أو ثلاثة أضعاف تكلفته في الهند . ومع ذلك ، فإن الاعتبارات المناخية ما هي إلا جزء من القصة .

والمقارنة العامة للاستثمار العام في الزراعة وسياسات الاسعار على الصعيد الاقليمي بين البلدان النامية في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تلقي الضوء على الاختلاف في الاداء . وتورد دراسة استقصائية أجرتها الفاو للانفاق العام في مجال الزراعة في عينة من البلدان النامية بعض البيانات المقارنة للفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٣[٧] .

ويمكن أخذ حصة الانفاق العام المخصصة للزراعة كاشارة إلى الاولوية المعطاة للزراعة . والنقطة الهامة التي تبرزها الدراسة الاستقصائية للفاو هي كبر عدد بلدان آسيا التي خصصت حصة مرتفعة من الانفاق العام للزراعة . كما أن تحليل نمو الانفاق العام في الزراعة يظهر أيضا أن البلدان الافريقية كثيرا ما أخفقت في زيادة انفاقها الزراعي المخطط . ففي ١١ بلدا من البلدان الافريقية الـ ١٢ التي شملتها الدراسة الاستقصائية . هبط الانفاق الزراعي المخطط طوال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٣ . وفي امريكا اللاتينية ايضا ، هبط الانفاق الزراعي بالقيمة الحقيقية في كثير من البلدان . وفي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ من ناحية أخرى ، فإن من بين البلدان الثمانية التي شملتها الدراسة الاستقصائية ، لم تظهر سوى الفلبين هبوطا بالقيمة الحقيقية وحققت خمسة من البلدان الثمانية معدلات نمو تزيد على ١٠ في المائة . وزادت ماليزيا وسري لانكا انفاقهما العام في الزراعة باكثر من ١٥ في المائة في السنة .

وكانت سياسات الاسعار الزراعية للبلدان النامية موضوع نقاش شديد . بيد أن هناك اتفاقا عاما على أنه في كثير من بلدان العالم الثالث كثيرا ما أدت السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات القطاعية على حد سواء إلى ايجاد عوامل مثبطة للانتاج الزراعي .

وعلى وجه الخصوص ، كثيرا ما أدت سياسات الاسعار إلى انخفاض أسعار المنتج انخفاضا كبيرا ، مما أفضى إلى قلة الانتاج . واستنادا إلى دراسة اجرتها الفاو[٨] ، هناك دليل واضح على أن سياسات الاسعار خلال الفترة ١٩٦٩-١٩٧١ إلى ١٩٨١-١٩٨٣ كانت أقل مواتاة للمزارعين في افريقيا منها في المناطق النامية الاخرى . ويصدق هذا بصفة خاصة على المحاصيل التصديرية وكان سببه سياسات الحكومة . أما أسعار الحبوب للمنتجين في الفترة ما بين ١٩٦٩-١٩٧١ و ١٩٨١-١٩٨٣ ، فإنها زادت في افريقيا بالقيمة الحقيقية طوال المدة بأكملها بنسبة ٣ في المائة فقط مقابل ١٨ في المائة في آسيا و ٣٣ في المائة في الشرق الأوسط و ٣٠ في المائة في أمريكا اللاتينية . بيد أنه يجدر بالملاحظة أن سياسات التسعير الزراعي في افريقيا تتغير بالفعل .

كما يتوقف استمرار نمو الانتاج على النجاح في الحد من حساسية الزراعة لتقلبات الطبيعة . والتجربة التي مرت بها البلدان الافريقية جنوب الصحراء الكبرى في الثمانينات تعتبر مثالا على ذلك . وفي حالة كثير من بلدان جنوب وجنوب شرق آسيا ، كان من الانجازات الاساسية التي حققها مزيج السياسة المتبعة في القطاع الزراعي زيادة قابلية الانتاج الزراعي للتكيف مع ظروف الجفاف . ففي الهند ، أسهمت سياسات التنمية الزراعية في الاستقرار النسبي لانتاج الحبوب الغذائية في مواجهة

الطقس المتقلب(٩) . وبالمثل ، تم الحد بصورة كبيرة من تعرض انتاج الارز الشعير في سري لانكا للخطر بزيادة استخدام المدخلات الحديثة .

توجيه الاقتصاد نحو التصدير

يتوقف نمو الاقتصاد في ظل الظروف الاقتصادية الدولية الصعبة على كل من درجة توجيهه نحو التجارة الدولية وعلى قدرته على التكيف مع البيئة الخارجية المتغيرة فالاقتصاد الذي يصدر أو يستورد قدرا قليلا يمكنه إن ينتهج سياسات محلية على درجة عالية من الاستقلال عن الظروف الاقتصادية الخارجية . والسؤال المطروح هو ما اذا كانت البلدان السريعة النمو في الثمانينات معزولة نسبيا عن الاقتصاد الدولي .

وفي الواقع ، كانت البلدان المرتفعة معدل النمو المستوردة للطاقة ، في المتوسط ، أكثر اتجاها نحو التصدير من البلدان النامية الاخرى الواقعة في هذه الفئة . وكان نصيب الصادرات في الناتج المحلي الاجمالي في البلدان السريعة النمو نحو ٤١ في المائة في عام ١٩٨٠ مقابل ٣٠ في المائة للاقتصادات الاخرى المستوردة للطاقة (الجدول الثامن - ٣) . بيد أن درجة الاتجاه نحو التصدير كانت تختلف اختلافا كبيرا داخل هذه البلدان : كانت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي أقل من ١٠ في المائه بالنسبة لباكستان وبورما وتركيا والهند و ٣٠ في المائة لجمهورية كوريا وأكثر من ٩٠ في المائة لسنغافورة وهونغ كونغ . ومن الواضح ، في داخل المجموعة ، كان من المرجح أن تنمو بسرعة الاقتصادات التي كانت فيها نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي أدنى نسبة ، مثلها في ذلك مثل معظم الاقتصادات المتجهة نحو التصدير . وتعتبر الارقام المتعلقة بهونغ كونغ وسنغافورة مرتفعة على وجه الخصوص ، ويرجع ذلك في جانب منه إلى أهمية عمليات إعادة التصدير في مجموع صادراتها . بيد أنه حتى بعد استبعاد عمليات إعادة التصدير تظل الارقام أعلى بكثير من أرقام البلدان الاخرى .

والاهم من درجة التوجيه نحو التصدير هو طبيعته . فبالنسبة للبلدان التي تعتمد في المقام الأول على تصدير السلع الأولية التي يتسم الطلب العالمي عليها بالركود والتي أخذت أسعارها تهبط في الثمانينات ، ينطوي التوجيه نحو التصدير على حافز نمو منخفض أو سلبي نتيجة تعاملها مع الاقتصاد العالمي ، في حين أنه بالنسبة للبلدان المصدرة للمصنوعات التي أخذ الاتجار فيها في الازدياد ، يعني مساهمة ايجابية في النمو . وبالنظر إلى أن التجارة العالمية في السلع الأساسية عموما قد ضعفت خلال الثمانينات في حين أخذت تجارة المصنوعات في الاتساع ، ولو انه بمعدل أبطأ مما سبق ، فإن التمييز بينهما يعتبر حيويا .

الجدول الثامن - ٣ - توجيه الاقتصاد نحو التصدير

	الصادرات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي (١٩٨٠)	صادرات المصنوعات كنسبة مئوية من مجموع الصادرات (١٩٨٠)	صادرات المصنوعات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي (١٩٨٠)
البلدان السريعة النمو التي صافي مبادلاتها من الطاقة استيرادي :			
جمهورية كوريا	٣٠	٩٠	٣٧
باكستان	٩	٤٨	٤
سنغافورة	١٧١(١١٥)	٤٨	٨٣
هونغ كونغ	٩٨(٦٥)	٩٣	٩٠
بورما	٨	-	-
تايلند	١٩	٣٦	٧
سري لانكا	٢٥	١٩	٥
الهند	٥	٥٩	٣
تركيا	٥	٢٧	١
المتوسط	٤١(٣١)	٤٧	٢٤
التي صافي مبادلاتها من الطاقة تصديري			
عمان	٦٧	٣	٢
الكاميرون	١٦	٥	١
الكونغو	٥٦	٧	٤
ماليزيا	٥٤	٢٩	١٦
المتوسط	٤٩	١١	٦
الصين	٦	٤٧	٨

(يتبع)

الجدول الثامن - ٣ - توجيه الاقتصاد نحو التصدير (تابع)

	الصادرات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي (١٩٨٠)	صادرات المصنوعات كنسبة مئوية من مجموع الصادرات (١٩٨١)	صادرات المصنوعات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي (١٩٨٠)
متوسط البلدان النامية الاخرى :			
التي صافي مبادلاتها من الطاقة استيرادي	٢٠	٢٢	٤
التي صافي مبادلاتها من الطاقة تصديري	٣٥	٩	٣

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، بناء على حولية احصاءات التجارة الدولية لعام ١٩٨٤ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيعات E/F.86.XVII.7) . واستقيت البيانات المتعلقة بهونغ كونغ من احصاءات تجارة السلع الأساسية لعام ١٩٨٠ (ST/ESA/STAT/SER.D/87-3) وتم حساب عمليات إعادة التصدير المتعلقة بسنغافورة من حولية الاحصاءات ، سنغافورة ، ١٩٨١/١٩٨٠

ملحوظة : الارقام الواردة بين قوسين لا تتضمن عمليات إعادة التصدير المتعلقة بسنغافورة وهونغ كونغ .

وفيما يتعلق بالبلدان السريعة النمو المستوردة للطاقة ، كانت أهمية المصنوعات في الصادرات أكبر بكثير منها بالنسبة للبلدان الاخرى المستوردة للطاقة . وفي المتوسط ، كانت نسبة ٤٧ في المائة من صادرات هذه البلدان من المصنوعات مقابل ٢٢ في المائة للبلدان الاخرى في هذه الفئة . وعند التعبير عن الصادرات من المصنوعات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، فإن الفرق بين البلدان السريعة النمو ، في المتوسط ، والبلدان الاخرى يصبح اكثر وضوحا أيضا . وفيما يتعلق بالبلدان السريعة النمو المستوردة للطاقة ، تشكل صادرات المصنوعات ، في المتوسط ، ٢٤ في المائة من ناتجها المحلي الاجمالي ، مقابل ٤ في المائة للبلدان الاخرى المستوردة للطاقة . ويعتبر هذا الفرق انعكاسا للفرق في هياكل الاقتصادات ودرجة اتجاهها المتطلع للخارج . ومرة ثانية ، هناك فروق كبيرة بين الاقتصادات السريعة النمو ذاتها . غير أنه ، فيما عدا بورما ، توجد لدى معظم هذه البلدان صادرات كبيرة من المصنوعات .

واعتماد البلدان المصدرة للطاقة على الصادرات هو بطبيعة الحال اكبر بكثير من اعتماد البلدان المستوردة للطاقة عليها . وبالنظر إلى أن السوق العالمي للنفط كان كاسدا طيلة معظم الفترة وانخفضت صادرات البلدان المصدرة للطاقة ككل ، فإن نمو بعضها بسرعة يتطلب تعليلا . فليس أي من البلدان السريعة النمو عضوا في منظمة البلدان المصدرة للنفط ومن ثم لا يتقيد بالحدود القصوى التي تقررها المنظمة على مجموع الصادرات . فقد زادت عمان من انتاجها وصادراتها من النفط الخام بنحو ٨٠ في المائة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ . وزادت حصائل صادراتها بنسبة ٣٣ في المائة بين عام ١٩٨١ ، عندما حدثت بالفعل الزيادة الكبيرة الثانية في أسعار النفط ، وعام ١٩٨٥ . ولما كانت عمان منتجا صغيرا نسبيا للنفط ، فقد تمكنت من زيادة الناتج والتصدير دون أن تحدث آثارا من جانبها على أسواق النفط الدولية . وتنطبق اعتبارات مماثلة على الكونغو التي زادت من حجم صادراتها بأكثر من ٥٠ في المائة خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ . وفيما يتعلق بكلا البلدين ، يمثل النفط نسبة ٩٠ في المائة من الصادرات . وتعتبر اهمية النفط في اقتصاد الكاميرون أقل منها في اقتصاد الكونغو غير أنها لا تزال تمثل ٧٠ في المائة من الصادرات . وقد زاد الناتج بحوالي ١٤٠ في المائة في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ . واتسم حجم الصادرات الاخرى للكاميرون ، وبالدرجة الاولى حبوب الكاكاو ، والبن ، والخشب ، بالجمود ، غير أن أسعارها ارتفعت . أما اقتصاد ماليزيا فإنه اكثر تنوعا بكثير من اقتصاد أي من البلدان الثلاثة في المجموعة . وعلى الرغم من أن السلع الأولية تشكل نسبة كبيرة من مجموع صادراتها ، فإنها موزعة على عدد من بنود الصادرات الرئيسية ، أي ، المطاط ، وزيت النخيل ، والقصدير ، والخشب ، والنفط . وخلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، زاد البلد من حجم مجموع صادراته

بنسبة ٣٣ في المائة ، وصادرات النفط وزيت النخيل بنسبة ٥٠ في المائة ، و ٤٠ في المائة ، على التوالي ، مما يعوض بل ويزيد عن الهبوط في الاسعار الدولية لبعض منتجاتها التصديرية . وهكذا فإن قدرا كبيرا من قوة الاقتصاد يكمن في التنوع النسبي لصادراتها . كما أن لدى ماليزيا قطاعا صغيرا للصادرات الصناعية ولكنه سريع النمو . بيد أنه بحلول عام ١٩٨٥ ، أدى الهبوط الحاد في أسعار الصادرات إلى هبوط الناتج المحلي الاجمالي .

ويشير التحليل الوارد أعلاه الى أن المهم عند إجراء دراسة ما تتعلق بأداء النمو ليس هو التوجه للتصدير في حد ذاته ؛ إنما طبيعة هذا التوجيه وفرص التجارة التي تتوفر للاقتصاد المفتوح . وقد أمكن لعدد من البلدان تحقيق زيادة كبيرة في صادراتها لأن هيكلها الانتاجي وتوجهها التصديري مكنها من تصدير سلع يزداد الطلب العالمي عليها . وأمكن أيضا لعدد قليل آخر من البلدان أن يزيد صادراته من السلع الأساسية الرئيسية في ظروف كساد السوق إما لأن مساهمته في السوق العالمية بالغة الصغر أو لأنه لم يتسن للمنتجين الكبار أن يصمدوا أمام انخفاض مساهمتهم في السوق . وثمة مثل آخر لبلد (ماليزيا) لديه سلة تصدير متنوعة يتكون معظمها من سلع أساسية ولكنها تشتمل أيضا على كمية كبيرة من المنتجات المصنعة .

والبلدان الكبيرة بصفة عامة أقل درجة من ناحية التوجيه التصديري[١٠] . وثمة شواهد تدل أيضا على أن البلدان الكبيرة حققت خلال النصف الاول من الثمانينات[١١] أداء في النمو أفضل من أداء البلدان الصغيرة . غير أن أكبر ثلاثة بلدان نامية وهي ، اندونيسيا والبرازيل والصين والهند ، شهدت تجارب نمو جد مختلفة خلال الثمانينات . فالصين حققت نموا سريعا جدا والهند حققت معدل نمو متوسط الارتفاع ، وفي الوقت الذي يعد فيه معدل النمو في البرازيل واندونيسيا فوق المتوسط بالنسبة للبلدان النامية ، فهو بالغ الانخفاض بالنسبة للبلدين الآخرين . وقد يكون من المفيد إلقاء نظرة فاحصة على التجارب المتفاوتة في هذه البلدان الاربعة التي تستأثر بنسبة كبيرة من الانتاج والسكان في العالم النامي . وتضيف هذه التجارب الكثير الى تجارب النمو المتباينة في الاقتصادات النامية .

فالصين ، ذلك البلد الذي يبلغ حجم القارة والذي إقترب عدد سكانه من البليون نسمة ، في عام ١٩٨٠[١٢] ، حقق معدل نمو مرتفع للغاية في الدخل خلال الثمانينات . فحقق معدل نمو سنوي في صافي الناتج المادي قدره ٩,٥ في المائة خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، وهي زيادة ملموسة تتخطى نسبة الـ ٧ في المائة المتحققة في النصف الثاني من السبعينات . ويعزى جزء كبير من هذا النمو السريع الى سلسلة

الاصلاحات التي بُدىء الأخذ بها في عام ١٩٧٨ ، ولم تمثل الصادرات سوى ٦ في المائة تقريبا من مجموع الناتج ، مما يجعل الاقتصاد الصيني من أقل الاقتصادات انفتاحا . وتتكون أقل من نصف صادرات الصين تقريبا من منتجات مصنعة ، وهي نسبة أعلى بكثير منها في الاقتصادات النامية الأخرى . ومصدر النمو الاقتصادي الصيني معظمه محلي ، رغم الانفتاح الملموس في الاقتصاد على التجارة والاستثمار الأجنبيين في السنوات الأخيرة . والجانب الأكبر من هذا المصدر جاء من الزراعة التي تمثل ٣١ في المائة من الاقتصاد ، والصناعات الريفية التي حققت خلال هذه الفترة معدل نمو يربو على ٢٠ في المائة سنويا . وزاد الناتج الصناعي في مجمله بنسبة تقرب من ١٢ في المائة سنويا . أما معدلات التبادل التجاري في البلد فتحسنت هامشيا عما كانت عليه في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ ولم يكن لها إلا أثر ضئيل على الاقتصاد .

أما الهند ، التي يبلغ عدد سكانها ٧٠٠ مليون نسمة فلها أيضا حجم القارة . ونصيب الصادرات في الناتج المحلي الاجمالي هو أيضا ٦ في المائة تقريبا ، أي نفس النسبة التي للصين ، إلا أن نسبة المصنوعات في الصادرات أكبر (٥٧ في المائة) . وأما أهمية الزراعة في الناتج الاجمالي فهي الى حد ما أكبر (٣٧ في المائة) من أهميتها في الصين ، ويمثل أحد قطاعات الصناعات التحويلية المتنوعة ١٦ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي . وحيث تمثل الصادرات في الهند نسبة صغيرة فقط من الناتج المحلي الاجمالي ، فإن مصادر نمو هذا الناتج ، كمصادره في الصين ، هي الى حد كبير مصادر محلية . ومع ذلك حقق الاقتصاد معدلا للنمو يبلغ نصف معدل النمو في الاقتصاد الصيني خلال الثمانينات . وفيما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٤ تحسنت معدلات التبادل التجاري في الاقتصاد الهندي بنسبة ٧ في المائة تقريبا .

والبرازيل ، التي يبلغ عدد سكانها ١٢٠ مليون نسمة ويمكن مقارنة مساحتها بمساحة الصين ، تعد من بين أكبر البلدان النامية وتعتبر الأكبر من ناحية حجم الناتج المحلي الاجمالي . ويزيد معدل الدخل الفردي في البرازيل ٦ مرات عن مثيله في الهند والصين . أما نصيب الصادرات في الناتج المحلي الاجمالي (٩ في المائة) فلا يزيد كثيرا عنه في الهند أو الصين ، بيد أن نسبة الصادرات من المنتجات المصنعة منخفضة بصورة ملحوظة (٣٩ في المائة) . ويختلف هيكل الاقتصاد المحلي في البرازيل في وجوه كثيرة عنه في البلدين الأخيرين . فالزراعة لا تمثل إلا ١٣ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي ، وتبلغ مساهمة الصناعة التحويلية حوالي ٣٦ في المائة وتزيد عنها في الهند وربما في الصين أيضا . وتمثل الخدمات نسبة ٥٣ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي مقابل ٣٧ في المائة في الهند و ٢٣ في المائة في الصين . وحقق الاقتصاد معدلا سنويا للنمو قدره ٣ في المائة فقط خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ بعد أن

كان معدل نموه في السبعينات ٨,٥ في المائة . وتحسنت معدلات التبادل التجاري في البرازيل بنسبة ٣ في المائة خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ وإن كانت قد شهدت تدهورا حادا في عام ١٩٨١ .

أما أرخبيل اندونيسيا فإنه يقل في مساحته الاجمالية عن بعض البلدان النامية الأخرى ، وبالنظر الى أن عدد سكانه يبلغ ١٤٥ مليون نسمة فإنه يعد من أهم هذه البلدان . ويختلف هيكل الانتاج في اندونيسيا اختلافا ملحوظا عنه في البلدان الثلاثة الأخرى . فالقطاعات الأولية المنتجة تشكل نسبة في الاقتصاد أكبر بكثير منها في البلدان الثلاثة الأخرى . وفي عام ١٩٨٠ مثلت الزراعة ٢٦ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي ، ومثل النفط والغاز حوالي ٣٠ في المائة ، ولم تتعد النسبة التي تمثلها الصناعة التحويلية ١٠ في المائة . واقتصاد اندونيسيا أيضا موجه للتصدير بقدر أكبر بكثير ، تمثل فيه الصادرات ٣٠ المائة من الناتج المحلي الاجمالي . وتشكل السلع الأساسية ٩٨ في المائة تقريبا من صادرات البلد بينما يمثل النفط ما يزيد على ٧٠ في المائة منها . وعلى مدى الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ حقق الاقتصاد نموا بمعدل سنوي قدره ٤ في المائة . وخلافا للبلدان الثلاثة الكبرى الأخرى ، أظهرت معدلات التبادل التجاري في اندونيسيا تحسنا شديدا في عام ١٩٨١ عوّض عن الانخفاضات التي حدثت في السنوات الثلاثة التالية ، وفاض عليها .

فالتوجه للتصدير وحجم البلد لا يفسران بذاتهما إلا قليلا جدا الاختلاف البيّن في معدلات النمو بين الصين والهند والبرازيل . والأهم من ذلك بكثير هو الاختلافات في هيكل الانتاج والتجارة وفيما يُنتهج من سياسات اقتصادية . فالنظام الاقتصادي في الصين والاصلاحات التي أخذت بها في نهاية السبعينات أبعدت الشقة بين اقتصاد الصين واقتصاد الهند . وفي البرازيل ، حيث تمثل الزراعة جزءا ضئيلا من الاقتصاد ، وذلك أمر طبيعي في بلد على مستوى من التنمية أعلى منه في البلدان الثلاثة الأخرى ، فليس من شأن حدوث زيادة ، حتى ولو كانت كبيرة ، في الناتج الزراعي أن تساعد على إحداث اختلاف ملموس في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي . وبالإضافة الى ذلك ، فإن نسبة قطاع التجارة ونصيب الصادرات الصناعية صغيران نسبيا ، الأمر الذي جعل سياسة تراكم الديون التي اتبعتها البرازيل على مدى السبعينات ، إذا ما رجعنا النظر في تطور الأحداث ، تبدو سياسة غير حكيمة . فالدرجة العالية من التوجيه نحو التمويل الدولي لم تواكبها درجة كافية من التوجيه التصديري لهيكلها الانتاجي . أما اندونيسيا ، البلد الكبير الآخر ، فلديها توجها للتصدير أكبر بكثير منه في البلدان الثلاثة الأخرى . ومرة أخرى فإن الأهمية الحاسمة هنا تتعلق بطبيعة توجهها أكثر من درجة هذا التوجه . ويتعرض الاقتصاد الاندونيسي ، بسبب اعتماده شبه الكامل على تصدير السلع

الأساسية ، لمؤشرات البيئة الخارجية بدرجة أكبر منها في الاقتصادات الكبيرة الأخرى . ومع ذلك ، فقد تأثر بدرجة أقل من البرازيل بالزيادة الحادة في أسعار الفائدة في الأسواق المالية الدولية في أوائل الثمانينات .

أداء الاقتصاد الكلي المحلي

لا يتم الأداء الاقتصادي الكلي في اقتصاد ما بمعزل عن العلاقات الاقتصادية الخارجية لهذا الاقتصاد . وفي معظم البلدان النامية يؤثر الهبوط المفاجئ في الاستيراد والتصدير في نواح من الاقتصاد الكلي عل جانب خطير من الأهمية كايرادات الحكومات ومصروفاتها . ويمكن أن يؤدي هبوط ما في طاقة الاستيراد الى الإضرار بالاستثمار وأن يؤدي الى تخفيض نسبة الاستثمارات ، مثلما حدث في بعض البلدان المثقلة بالديون في الثمانينات . ومن ناحية أخرى ، تضطلع سياسات الاقتصاد الكلي ، بدور حاسم في عمليات التكيف مع تغيّر الحالة الخارجية ، ومع عملية النمو الاقتصادي في المدى الطويل . وثمة جوانب ثلاثة مترابطة للأداء الاقتصادي الكلي في بلدان النمو السريع تناقش هنا بايجاز ، هي : نسبة الاستثمار ونسبة الإدخار ومعدل التضخم .

نسبة الاستثمار - حققت بلدان النمو السريع المستوردة للطاقة ، في المتوسط ، نسب استثمار الى الناتج المحلي الاجمالي أعلى من البلدان الأخرى في المجموعة (الجدول الثامن - ٤) . وفي الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ كان متوسط النسبة في بلدان النمو السريع ٢٦,١ في المائة ، مقابل ١٩,٥ في المائة في البلدان الأخرى . وتوجد معظم هذه البلدان في مدى يتراوح بين ٢٠ - ٢٨ في المائة ، فيما عدا سنغافورة التي حققت نسبة مرتفعة بشكل استثنائي تصل الى ٤٤,٧ في المائة . ولا يكاد يوجد أي تلازم خلال هذه الفترة ، بين نسبة الاستثمار ونمو الدخل في بلدان النمو المرتفع ، يعكس على حد سواء الفروق القائمة في هياكل هذه الاقتصادات وكفاءة تخصيص الموارد .

وترتفع نسبة الاستثمار أيضا في بلدان النمو المرتفع المصدرة للطاقة (٣١ في المائة) عنها في البلدان النامية الأخرى في المجموعة (٢٤ في المائة) . وهي أيضا أعلى من نسبة الاستثمار في بلدان النمو السريع المستوردة للطاقة ، ويرجع ذلك في المقام الأول الى طبيعة الاستثمار في التعدين الذي يتسم بكثافة رأس المال . وتدخل نسبة الاستثمار في الصين (٣٠ في المائة) ضمن أعلى نسب الاستثمار في البلدان النامية .

المدخرات المحلية - الفرق بين بلدان النمو السريع وغيرها من البلدان النامية كان حادا جدا في معدل المدخرات المحلية . ففي بلدان النمو المرتفع المستوردة للطاقة كانت نسبة المدخرات الى الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٣ نحو ٢١ في المائة في المتوسط ، مقابل متوسط قدره ١١ في المائة في البلدان الاخرى في المجموعة . وحققت جميع البلدان نسبا تبلغ ١٠ في المائة أو أكثر ، وفي معظم الحالات بلغت النسبة ١٥ في المائة أو أكثر ، وتجاوزت ٣٠ في المائة في نصف عدد البلدان . وينبغي أن نلاحظ أن بلدان النمو السريع المستوردة للطاقة تعاني من فجوة بين الاستثمار والإدخار أصغر مما هي في البلدان الاخرى ، وانها تمكّنت من تمويل نسبة استثمار أعلى باعتماد أقل على المدخرات الاجنبية .

الجدول الثامن - ٤ أداء الاقتصاد الكلي المحلي

	نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الإجمالي		نسبة الادخار الى الناتج المحلي الإجمالي		معدل التضخم	
	متوسط الفترة ١٩٨٠-١٩٧٦	متوسط الفترة ١٩٨٥-١٩٨١	متوسط الفترة ١٩٨٠-١٩٧٦	متوسط الفترة ١٩٨٣-١٩٨١	متوسط الفترة ١٩٨٠-١٩٧٦	متوسط الفترة ١٩٨٥-١٩٨١
بلدان النمو السريع						
صافي مبادلاتها من الطاقة استيرادي :						
جمهورية كوريا	٣٠,٣	٣٧,٩	٣٦,٣	٣٣,٣	١٧,٤	٧,٣
باكستان	١٦,٣	١٧,٣	١٣,٤	١٣,٩	٨,٧	٧,٣
سنغافورة	٤٠,٨	٤٤,٧	٣١,٤	٣٦,٥	٣,٧	٣,٣
هونغ كونغ	..	٢٨,٤	٣٣,١	٣٠,٣	٩,٠	٩,٢
بورما	١٧,١	٢٣,٣	١٤,٠	١٨,١	٤,٣	٤,٦
تايلند	٢٦,٨	٢٣,٤	٢٠,٩	١٨,٥	٩,٨	٥,٠
سري لانكا	٢٢,٠	٢٧,٥	١٥,٤	١١,٠	١٠,٣	١٢,٢
الهند	٢٣,٠	٢٤,٠	٢٣,١	٢١,٤	٤,٢	٩,٣
تركيا	٢٣,٠	٢٠,٢	١٧,٠	١٧,١	٥١,٧	٣٨,٧
المتوسط	٢٤,٩	٢٦,١	٢١,٤	٢١,١	١٣,٢	١٠,٨
صافي مبادلاتها من الطاقة تصديري :						
عمان	٢٥,٠	٢٥,٤	..	..	..	..
الكاميرون	٢٢,٤	٢٧,٥	١٨,٨	٣٠,٧	٩,٤	١٠,٧

(يتبع)

الجدول الثامن - ٤ - (تابع)

	نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الإجمالي		نسبة الادخار الى الناتج المحلي الإجمالي		معدل التضخم	
	متوسط الفترة ١٩٧٦-١٩٨٠	متوسط الفترة ١٩٨١-١٩٨٥	متوسط الفترة ١٩٧٦-١٩٨٠	متوسط الفترة ١٩٨١-١٩٨٣	متوسط الفترة ١٩٧٦-١٩٨٠	متوسط الفترة ١٩٨١-١٩٨٥
صافي مبادلاتها من الطاقة تصديري: (تابع)						
الكونغو	١٧,٧	٣٧,٧	٣١,٣	٤٠,٨	١٠,٦	١١,٣
ماليزيا	٢٨,٤	٣٣,٨	٣٩,٥	٣٦,٩	٤,٥	٤,٧
المتوسط	٢٣,٤	٣٠,٩	٣٣,٣	٣٩,١	٨,٣	٨,٩
الصين	٣٣,٣	٣٠,٣	٣٣,٣	٣٠,٠	٣,٣	٣,٥
المتوسط للبلدان النامية الأخرى التي صافي مبادلاتها من الطاقة استيرادي	٣٣,٨	١٩,٥	١١,٣	١١,٣	٣٣,٦	٣٤,٨
التي صافي مبادلاتها من الطاقة تصديري	٢٧,٣	٣٣,٧	٣١,٦	٣١,٤	١٥,٤ (f)	٣١,٧ (f)

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، صندوق النقد الدولي : الاحصاءات المالية الدولية ، ملحق المؤشرات الاقتصادية ، رقم ١٠ ، ١٩٨٥ وأعداد أخرى . صندوق النقد الدولي : حولية الاحصاءات المالية الحكومية ١٩٨٦ ، ومصادر دولية ووطنية أخرى .

(f) باستثناء بوليفيا .

كانت نسبة المدخرات للبلدان السريعة النمو المصدرة للطاقة أعلى كثيرا ، في المتوسط ، [٢٩ في المائة] منها بالنسبة للبلدان السريعة النمو المستوردة للطاقة . بيد أنها لم تكن مختلفة اختلافا مهما عنها في البلدان الاخرى المستوردة للطاقة . فبالنسبة للصين ، تعد نسبة المدخرات المحلية [٣٠ في المائة] هي فعلا مثل نسبة الاستثمار حيث تم تمويل الاستثمار بالكامل تقريبا من المدخرات المحلية .

معدل التضخم - ربما كان أبرز اختلاف في الاداء الاقتصادي الكلي بين البلدان السريعة النمو وغيرها هو اختلافها في معدل التضخم . وكان متوسط معدل التضخم السنوي في البلدان المرتفعة النمو المستوردة للطاقة خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ نحو ١١ في المائة مقابل ٣٥ في المائة بالنسبة للمستوردين الآخرين للطاقة . وباستثناء تركيا ، التي كانت ذات معدل تضخم مرتفع ، كان معدل التضخم في كل بلد سريع النمو تتوفر عنه بيانات أدنى من متوسط المعدل للبلدان البطيئة النمو . كما كان معدل التضخم أدنى كثيرا فيما بين البلدان المرتفعة النمو المصدرة للطاقة عنه في البلدان الاخرى في المجموعة . ورغم التسارع الحاد في معدل التضخم في الصين عام ١٩٨٥ ، ظل متوسط معدل التضخم للبلد عن الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ عند النسبة ٥,٣ في المائة .

ومن الجدير بالملاحظة أنه فيما يتعلق بكل الجوانب الثلاثة لمسلك الاقتصاد الكلي المحلي ، كان أداء البلدان السريعة النمو المستوردة للطاقة أفضل من أداء البلدان الاخرى المستوردة للطاقة ليس فقط خلال النصف الاول من الثمانينات بل وفي السبعينات أيضا . وكان متوسط نسبة الاستثمار في هذه البلدان أعلى هامشيا فقط منها بالنسبة للبلدان البطيئة النمو المستوردة للطاقة خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٠ بيد أن نسبة مدخراتها [٢١ في المائة] كانت أعلى بكثير منها لدى الاخيرة [١١ في المائة] . وعلى نحو مماثل ، فإن معدل التضخم بين البلدان السريعة النمو بلغ نصف معدله في البلدان الاخرى . وعلاوة على ذلك ، ففي خلال النصف الاول من الثمانينات ، ظل أداء الاقتصاد الكلي للبلدان السريعة النمو دون تغيير بل تحسن عما كان عليه خلال السبعينات .

وتشير هذه الحقائق إلى أن جهود هذه البلدان في السبعينات من أجل الادخار والاستثمار كانت عوامل هامة في اختلاف أدائها في الثمانينات . وفي الوقت ذاته ، فإن استقرار الاسعار بشكل أكبر في السبعينات وفر لهذه البلدان مجالا أوسع للمناورة . بينما دخلت بلدان أخرى مستوردة للطاقة فترة الثمانينات وهي تعاني من اختلالات محلية كبيرة .

القدرة الاستيرادية ونمو الصادرات

تباطأ بشكل حاد نمو حجم واردات البلدان النامية بصفة عامة خلال الثمانينات ، مما يعكس النمو البطيء للاقتصاد العالمي خلال الثمانينات ، مسهما بذلك في هبوط معدل نمو هذه البلدان . وكانت هذه الواردات آخذة في النمو بنسبة تبلغ نحو ٥,٥ في المائة سنويا خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٠ بيد أنها بلغت ١,٥ في المائة طوال الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ .

وإزاء هذه الخلفية المتمثلة في هبوط عام في القدرة الاستيرادية ، فإن تجربة البلدان السريعة النمو المستوردة للطاقة تتناقض تناقضا حادا مع تجربة البلدان النامية الاخرى . ففيما يتعلق بالفترة ١٩٨١-١٩٨٥ ، لم تزد واردات هذه البلدان بالقيمة الدولارية إلا بشكل هامشي فقط فقد زادت في المتوسط بنحو ٢,٤ في المائة في السنة . وحيث أن قيمة الوحدة من الواردات قد هبطت بما مقداره نحو ٣ في المائة ، فإن الزيادة في حجم الواردات بلغت ما يقرب من ٥,٥ في المائة . وقد هبطت قيمة واردات البلدان الاخرى المستوردة للطاقة بما يزيد على ٦,٧ في المائة كما انخفض حجمها بنحو ٣,٥ في المائة . وزادت واردات البلدان السريعة النمو المصدرة للطاقة بمعدل سنوي يبلغ ٣,٧ في المائة ، بينما انخفضت واردات البلدان الاخرى المصدرة للطاقة بنحو ٢ في المائة [الجدول ٨ - ٥] . ومما لا شك فيه أن هبوط الواردات هو أحد العوامل الرئيسية لهبوط نمو كثير من البلدان النامية خلال الثمانينات .

الجدول الثامن - ٥ نمو الواردات والصادرات ، ١٩٨١-١٩٨٥
[بالقيمة الحالية للدولار]
[المعدلات السنوية]

	الواردات	الصادرات
البلدان السريعة النمو		
التي صافي مبادلاتها من الطاقة استيرادي		
جمهورية كوريا	٦,٩	١١,١
باكستان	١,٩	٠,٩
سنغافورة	١,٨	٣,٣
هونغ كونغ	٥,٨	٨,٩
بورما	- ١,٠	- ٦,٣
تايلند	٠,١	١,٨
سري لانكا	- ١,١	٤,٦
الهند	- ٠,١	٢,٠
تركيا	٦,٩	٢٢,٣
المتوسط	٢,٤	٥,٤
التي صافي مبادلاتها من الطاقة تصديري		
عمان	١١,٦	٥,٨
الكاميرون	- ٢,٦ (أ)	١,٦
الكونغو	٣,٠ (ب)	٨,٧
ماليزيا	٢,٧	٣,٦
المتوسط	٢,٧	٤,٩
الصين	١٦,٤	٨,٦
المتوسط بالنسبة للبلدان النامية الأخرى		
التي صافي مبادلاتها من الطاقة استيرادي	- ٦,٧	- ٥,٣
التي صافي مبادلاتها من الطاقة تصديري	- ٢,١	- ٥,٤

(يتبع)

الجدول الثامن - ٥ (تابع)

	الواردات	الصادرات
بنود تذكيرية		
قيم الوحدات		
جميع البلدان النامية التي صافي مبادلاتها من الطاقة استيرادي	- ٣,١	- ٣,٨
جميع البلدان النامية التي صافي مبادلاتها من الطاقة تصديري	- ٣,٧	- ١,٣

المصدر : صندوق النقد الدولي ، الاحصاءات المالية الدولية ، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٦ .

(أ) The Economist Intelligence Unit, Country Profiles - Cameroon, Central African Republic, Chad, 1986-87 ، ازدادت واردات الكاميرون بسرعة خلال السبعينات ، وظل مستواها في الثمانينات أعلى بشكل كبير منه في منتصف السبعينات .

(ب) ١٩٨١-١٩٨٤ .

الابقاء على استمرار وجود طاقة استيرادية معقولة لدى البلدان السريعة النمو يعزى عموما إلى أداء في مجال التصدير أفضل بكثير . وقد زادت القيمة الدولارية للصادرات من البلدان المرتفعة النمو المستوردة للطاقة بمعدل سنوي يربو على ٥ في المائة . وعلى النقيض من ذلك ، هبطت الصادرات من البلدان الاخرى المستوردة للطاقة بمعدل يبلغ ٥ في المائة طوال هذه الفترة ، ويعود ذلك جزئيا إلى هبوط أسعار السلع الاساسية الأولية التي كان لها نصيب كبير من مجموع صادرات هذه البلدان . وقد هبط مجموع الصادرات من هذه المجموعة من البلدان برغم الزيادات الكبيرة في صادرات بعض البلدان المثقلة بالديون مثل البرازيل . وحدث عدد من أشد هذه الانخفاضات في البلدان الافريقية . وفي كل من البلدان السريعة النمو والبطيئة النمو المستوردة للطاقة ، كان أداء الواردات أقل من أداء الصادرات ، بتأثير تأزم الحالة المالية الدولية وانكماش صافي التحويل من الموارد .

وقد زادت البلدان السريعة النمو المصدرة للطاقة من قيمة صادراتها بنحو ٥ في المائة ، في المتوسط ، مقابل انخفاض يزيد على ٥ في المائة فيما بين البلدان الاخرى المصدرة للطاقة .

بيئة خارجية معاكسة

واجهت البلدان النامية ثلاث مجموعات من المشاكل في بداية الثمانينات : الركود في البلدان المصنعة ، ومن ثم ، التوسع البطيء في التجارة الدولية ، والهبوط الكبير في أسعار السلع الاساسية الاولية ، وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية وأعباء الدين . ويتم فيما يلي بحث الاثر المتفاوت للتدهور في معدلات التبادل التجاري وعبء الدين المتزايد .

<u>معدلات التبادل التجاري</u> - فيما يتعلق بالبلدان السريعة النمو المستوردة للطاقة أظهرت معدلات التبادل التجاري تدهورا سنويا يبلغ ٠,٧ في المائة في الفترة ١٩٨١-١٩٨٤[١٣] ، مقابل انخفاض يبلغ ١,٣ في المائة بالنسبة للبلدان الاخرى المستوردة للطاقة . ويختلف أثر هذه التغييرات على الدخل الحقيقي للبلدان السريعة النمو اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر ، فيتراوح ما بين ٢,٢ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي [هونغ كونغ] و -١,١ في المائة [تايلند] . ولم يكن الاثر مواتيا بشكل واضح إلا بالنسبة لما يقل عن نصف البلدان ، بينما في حالات أخرى كان التغير إما ضئيلا أو معاكسا . وعموما ، شهدت هذه البلدان أثرا مواتيا يساوي ١,٠ في المائة

من الناتج المحلي الاجمالي ، مقابل أثر معاكس يساوي ٠,٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للبلدان الاخرى المستوردة للطاقة [الجدول الثامن - ٦] . ويبدو المكسب من حيث الدخل الحقيقي الناتج عن التغيرات في معدلات التبادل التجاري بالنسبة للفئة الاولى ضئيلا نسبيا ، خاصة عند مقارنته بمعدل نمو دخلها . فهي بوصفها مصدرة للمصنوعات ومستوردة للنفط ، استفادت من التغيرات في الاسعار النسبية لهذه المنتجات ، ولكن بشكل هامشي فقط . وكان الاثر المعاكس أكبر على البلدان البطيئة النمو [٠,٤ في المائة في السنة] ، وخصوصا من حيث علاقته بمعدل نمو دخل هذه البلدان خلال هذه الفترة [٠,٥ في المائة] .

وكان أثر تغيرات معدلات التبادل التجاري بين البلدان السريعة النمو المصدرة للطاقة معاكسا بشكل كبير [-٠,٥ في المائة] ، على عكس التحسن الذي يبلغ ٠,١ في المائة فيما بين البلدان الاخرى المصدرة للطاقة . بيد أن الخسارة السنوية كانت طفيفة نوعا ما عند مقارنتها بمعدل نمو دخلها السنوي .

تكاليف خدمة الدين - يبدو الحجم المبدئي للدين أقل كثيرا بالنسبة للبلدان السريعة النمو منه بالنسبة للبلدان الاخرى [الجدول الثامن - ٦] . وفي المجموعة المستوردة للطاقة ، كانت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي الاجمالي عام ١٩٨٠ أدنى في المتوسط [نحو ١٨ في المائة] بالنسبة للبلدان السريعة النمو منها بالنسبة للبلدان النامية الاخرى [نحو ٣٨ في المائة] . وتبدو صورة مماثلة لهذه عند مقارنة الدين بعائدات التصدير . فبالنسبة للبلدان السريعة النمو ، بلغ الدين الخارجية نسبة من صادراتها عام ١٩٨٠ [نحو ٩٢ في المائة] أدنى من النسبة التي بلغها في البلدان الاخرى المستوردة للطاقة [١١١ في المائة] . وكان هناك تفاوت كبير في هاتين النسبتين فيما بين البلدان السريعة النمو . وفيما بين الدائنين الرئيسيين ، بلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي نحو ١١ في المائة فقط في الهند وما يزيد على ٣٠ في المائة بالنسبة لباكستان وسري لانكا وجمهورية كوريا . وراوحت نسبة الدين إلى الصادرات ما بين ٨٠ في المائة بالنسبة لجمهورية كوريا و ٤٢٨ في المائة بالنسبة لتركيا .

الجدول الثامن - ٦ اثر التغييرات في معدلات التبادل التجاري وأعباء الدين

	اثر معدلات التبادل التجاري على الناتج المحلي الاجمالي (١) (المعدلات السنوية، بالنسبة المئوية) ١٩٨١ - ١٩٨٤	نسبة الدين إلى الناتج القومي الاجمالي ١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٤	نسبة الدين إلى الصادرات ١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٤	نسبة خدمة الدين إلى الناتج القومي الاجمالي (المتوسط ١٩٨٠-١٩٨٤) (نسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي)	نسبة خدمة الدين إلى الصادرات (المتوسط ١٩٨٠-١٩٨٤) (نسبة مئوية من الصادرات)
البلدان السريعة النمو									
التي صافي مبادلاتها من الطاقة استيرادي									
جمهورية كوريا	٠,٠	٢٢,٤	٢٩,٥	٢٧,٠	١٤٢,٠	٨٠,١	٨٩,٠	٦,٠	١٥,٠
باكستان	- ٠,٤	٣٠,٦	٣٤,٤	٢٩,٧	٢٨٠,٧	٢٦٦,٥	٢٥٨,٧	٢,٤	٢١,٠
سنغافورة (ب)	٠,٣	٧,٩	١٢,١	١٠,٦	٧,٦	٥,٣	٦,٠ (ج)	٢,٠	١,٠
هونغ كونغ (ب)	٢,٢	٠,١	١,٨	٠,٩	٠,١	١,٨	٠,٨	٠,٣	٠,٣ (د)
بورما	- ٠,٢	٤,٧	٢٥,٢	٢٤,٩	٧٧,٩	٢٩٢,٧	٥١٧,٤	٢,٢	٢٧,٧
تايلند	- ١,١	١١,١	١٧,٧	٢٦,٢	٦٢,٠	٧٠,٧	١١٤,٢	٤,٢	١٨,٢
سري لانكا	٠,٧	١٦,١	٢٢,٧	٤١,٩	٨٣,٧	١٠٠,٦	١٢٧,١	٢,٨	٩,٥
الهند	٠,١	١٥,١	١١,١	١٣,٧	٢٥٦,٥	١٤٥,٢	١٧٣,٥	٠,٩	١١,٨
تركيا	- ٠,٤	١٤,٨	٢٧,٠	٢٢,٢	٢٤٤,٤	٤٢٨,٤	١٦٦,١ (هـ)	٢,٤	٢٥,٦ (هـ)
المتوسط	٠,١	١٦,١	١٨,٢	٢١,٩	١٨٢,٩	٩٢,٢	٩٤,٠ (هـ)	٢,٢	١١,٤
التي صافي مبادلاتها من الطاقة تصديري									
عمان	..	..	٨,٢	١٧,٢	..	١١,٧	٢٦,٦	٢,٤	٢,٦
الكاميرون	- ١,٢	١٣,٠	٢٢,٦	٢١,٢	٥٠,٢	١٠٦,١	٩٤,٠	٤,٢	١٢,٦
الكونغو	٠,٦	٥٣,٩	٧١,٤	٧٦,٢	١٧٩,٦	١١٠,٠	..	٨,٧	١٤,٢ (د)
ماليزيا	- ١,٠	١٠,٠	١٦,٨	٣٩,٤	٢١,٣	٢٦,١	٦٢,١	٣,٠	٥,٠
المتوسط	- ٠,٥	١٠,٢	١٨,٦	٣٤,٥	٢٢,٠	٣١,٥	٥٨,٩	٣,٢	٥,٦ (و)
الصين	..	..	..	..	..	..	..	..	..

(يتبع)

الجدول الثامن - ٦ (تابع)

	أثر معدلات التبادل التجاري على الناتج المحلي الاجمالي (١) ١٩٨١ - ١٩٨٤ (المعدلات السنوية ، بالنسبة المئوية)	نسبة الدين إلى الناتج القومي الاجمالي ١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٤	نسبة الدين إلى الصادرات ١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٤	نسبة خدمة الدين إلى الناتج القومي الاجمالي، (المتوسط ١٩٨٠-١٩٨٤) (نسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي)	نسبة خدمة الدين إلى الصادرات (المتوسط ١٩٨٠-١٩٨٤) (نسبة مئوية من الصادرات)
متوسط البلدان الاخرى النامية									
التي صافي مبادلاتها من الطاقة استيرادي	- ٠,٤	١٨,٦	٢٧,٥	٥٠,٣	١٠٢,٧	١١٠,٨	١٦٩,٦ (ج)	٦,٥	٢٢,٦ (ج)
التي صافي مبادلاتها من الطاقة تصديري	٠,١	١٨,٩	٢٤,٧	٤١,٦	١٣٠,٢	٩٣,٤	١٧٦,٧	٦,٣	٢٥,٨

المصدر : البنك الدولي ، تقارير التنمية العالمية وجداول الدين العالمي ، ١٩٨٥ - ١٩٨٦ .

(أ) تم تحديدها كتغيير محسوب بالنسبة المئوية في معدلات التبادل التجاري مضروبة في نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي .

(ب) نسب الدين لا تغطي سوى الدين العام والدين الذي تضمنه الحكومة .

(ج) ١٩٨٣ .

(د) ١٩٨٠ - ١٩٨٣ .

(هـ) باستثناء هونغ كونغ .

(و) باستثناء الكونغو .

ملحوظة : المتوسطات ، باستثناء ما يتعلق منها بمعدلات التبادل التجاري ، هي متوسطات مرجحة .

وثمة فارق هام بين البلدان السريعة النمو وبين غيرها من البلدان المستوردة للطاقة وهو يتمثل في نمو صادراتها بصورة أسرع مما عليها من دين ، وقد تجلى هذا في انخفاض نسبة الدين إلى الصادرات من ١٨٣ في المائة إلى ٩٢ في المائة طوال السبعينات . وفيما يتعلق بالبلدان البطيئة النمو المستوردة للطاقة ، فقد تراكم عليها الدين بصورة أسرع من الدخل القومي وارتفعت نسبة الدين إلى الناتج القومي الاجمالي من ١٩ في المائة عام ١٩٧٠ إلى ٢٨ في المائة عام ١٩٨٠ ، وبلغت ٥٠ في المائة عام ١٩٨٤ . وفيما بين البلدان السريعة النمو ارتفعت النسبة من ١٦ في المائة إلى ١٨ في المائة ثم إلى ٢٢ في المائة طوال الفترة ذاتها . ومن النذر الاكثر أهمية بالمتاعب المقبلة بالنسبة للبلدان البطيئة النمو أن الدين يزداد بسرعة أكبر من سرعة زيادة الصادرات وأن نسبة الدين إلى الصادرات ، آخذة في الازدياد ، على نقيض الحال بالنسبة للبلدان السريعة النمو . وبعبارة أخرى ، فإن قدرة هذه الاقتصادات على تحويل الانتاج المحلي إلى صادرات أصبحت فعلا متخلفة عن معدل استيعابها للدين الخارجي .

وفيما يتعلق بالبلدان السريعة النمو التي صافي مبادلاتها من الطاقة استيرادي ، كانت نسبة خدمة الدين إلى ناتجها القومي الاجمالي [٣,٣ في المائة] أقل كثيرا منها بالنسبة للبلدان المستوردة للطاقة [٦,٥ في المائة] طوال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٤ . ومما لا شك فيه ، أن الصدمة الناجمة عن هذا المصدر كانت ، لذلك أكبر كثيرا بالنسبة للبلدان البطيئة النمو . وبالمثل كانت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات أكبر كثيرا [٢٢,٦ في المائة] بالنسبة لهذه البلدان منها بالنسبة للبلدان السريعة النمو في المجموعة [١١,٤ في المائة] . ومرة أخرى ، كان هناك تباين كبير بين البلدان السريعة النمو من حيث نسبة خدمة الدين إلى الناتج القومي الاجمالي ، حيث يتراوح فيما بين البلدان الرئيسية ، ما بين ٠,٩ في المائة بالنسبة للهند و ٦ في المائة بالنسبة لجمهورية كوريا ، فضلا عن التفاوت في نسبة خدمة الدين إلى الناتج القومي الاجمالي ، الذي تراوح ما بين ١٠ في المائة بالنسبة لسري لانكا و ٢٦ في المائة بالنسبة لتركيا .

وكذلك بين البلدان المصدرة للطاقة كانت نسبة الديون الى الناتج القومي الاجمالي ونسبة الديون الى الصادرات أقل في سنة ١٩٨٠ بالنسبة للبلدان ذات النمو السريع منها للبلدان الاخرى . وكما هو الحال في البلدان التي صافي مبادلاتها من الطاقة استيرادي فان خدمة الديون خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٤ أصبحت تمثل حصة من الناتج القومي الاجمالي أكبر بكثير في البلدان ذات النمو البطيء (٦,٣ في المائة) في هذه

الفئة منها في البلدان ذات النمو السريع (٣,٢ في المائة) . كما أن نسبة خدمة الديون الى الصادرات أكبر بكثير (٢٢,٦ في المائة) في بلدان الفئة الاولى منها في بلدان الفئة الثانية (٥,٦ في المائة) .

وهناك ما يشير أيضا الى أن الصدمة الناجمة عن الزيادة في أسعار الفائدة على الديون تضر البلدان النامية ذات النمو البطيء أكثر مما تضر البلدان ذات النمو السريع . ولم يكن الفرق في مدفوعات الفائدة كجزء من الناتج القومي الاجمالي كبيرا بين البلدان ذات النمو السريع وغيرها من البلدان فحسب ، بل كان هذا الفرق ، فيما بين البلدان المستوردة للطاقة ، أكبر منه في مجموع خصوم خدمة الديون كجزء من الناتج القومي الاجمالي ، كما يرد في الجدول الثامن ـ ٧ . ويتطابق ذلك مع الواقع المتمثل في أن حصة الديون التجارية بفائدتها المتغيرة أعلى في أكثر البلدان مديونية منها في البلدان الاخرى .

الجدول الثامن ـ ٧ عبء مدفوعات الفائدة النسبي للبلدان ذات النمو السريع والبلدان الاخرى

	نسبة خدمة الديون الى الناتج القومي الاجمالي (المتوسط ١٩٨١-١٩٨٤)	نسبة مدفوعات الفائدة الى الناتج القومي الاجمالي (المتوسط ١٩٨١-١٩٨٤)	
(أ) المتوسط للبلدان ذات النمو السريع المستوردة للطاقة	٢,٣٠	١,٠٧	
(ب) المتوسط للبلدان الاخرى المستوردة للطاقة	٦,٥٠	٣,٦٥	
(ب)/(أ)	٢,٨٣		٣,٤١
(ج) المتوسط للبلدان ذات النمو السريع المصدرة للطاقة	٣,١٥	١,٨٣	
(د) معدل البلدان الاخرى المصدرة للطاقة	٦,٢٥	٣,٩٥	
(د)/(ج)	١,٩٨		١,٦١

ملاحظات ختامية

تم في التحليل الوارد أعلاه تحديد عدد من العوامل التي أدت في الثمانينات الى النمو السريع المسجل في ١٤ بلدا . وبالرغم من أنه لم تجر اي محاولة لوضع تقييم كمي للاهمية النسبية المترتبة لكل عامل من العوامل فقد برزت بعض الاستنتاجات العامة .

ولا شك في أن عوامل خارجية لعبت دورا في الاداء الاقتصادي الضعيف للاغلبية الكبيرة من البلدان النامية . والتدهور الحاد في عدد البلدان ذات النمو السريع خلال هذه الفترة هو في حد ذاته مؤشر الى تأثير البيئة الخارجية المتغيرة . وتشير مقارنة تأثير البيئة الخارجية المعاكسة على مجموعات مختلفة من البلدان الى أن هذا التأثير أكبر في البلدان ذات النمو البطيء منه في البلدان ذات النمو السريع . وينطبق ذلك بشكل خاص على عبء الديون الذي كان أقل في البلدان ذات النمو السريع . والتغيرات في معدلات التبادل التجاري أثرت هي الاخرى في البلدان ذات النمو البطيء تأثيرا أسوأ من تأثيرها في البلدان ذات النمو المرتفع .

ولكن ليس هذا إلاّ جزءا من صورة معقدة . ويشير التحليل أيضا الى وجود فروق كبيرة بين مجموعتي البلدان في السياسات الداخلية المتبعة وفي هيكل انتاج وتجارة تلك البلدان بتفاوت درجات القدرة على مواجهة الحالة الخارجية المتغيرة .

ولقد كان هيكل الانتاج والتجارة في البلدان ذات النمو السريع أكثر ملاءمة للنمو في ظل ظروف دولية معاكسة . وكانت تلك البلدان أكثر توجها الى التصدير مع فرق أهم هو أن هذا التوجيه كان من النوع الذي مكنها من توسيع نطاق صادراتها - معظمها من المصنوعات - وزيادة الواردات حتى عندما كان مجموع التجارة العالمية لا يكاد ينمو .

إن الفرق في نمو الناتج الزراعي هو أحد العوامل الرئيسية التي يرتكز عليها الفرق في نمو الناتج المحلي الاجمالي في مجموعتي البلدان . ولم يكن ذلك أمرا عرضيا ولكنه كان ، بالنسبة لاغلبية البلدان ، نتيجة انتهاج سياسة طويلة الاجل للتنمية الزراعية . وبوجه عام فان البلدان التي كان نموها الزراعي أعلى في الثمانينات كان نموها في السبعينات بمعدلات عالية كذلك .

وجدير بالذكر أن معدل النمو في الناتج الزراعي بين البلدان ذات النمو السريع المستوردة للطاقة كان عاليا في جميع الحالات التي كان فيها مهما بالنسبة للنمو الاقتصادي الشامل على الاجلين القصير والمتوسط ، أي في الاقتصادات التي تشكل فيها الزراعة حصة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي . وبوجه عام كانت هذه الحصة مماثلة تقريبا لحصتها في الاقتصادات ذات النمو البطيء . وبالرغم من أن ثمة اقتصادات بين المجموعة الاخيرة حيث أهمية الزراعة أقل وحيث لا يكاد معدل النمو العالي في الناتج الزراعي يؤشر على النمو في الناتج المحلي الاجمالي فان هناك

اقتصادات كثيرة أخرى يشكل فيها ذلك فرقا حاسما . ولو كان معدل نمو الزراعة بين البلدان ذات النمو البطيء مماثلا لمعدل البلدان ذات النمو السريع لكان من شأنه أن يرفع بشكل ملموس متوسط معدل نمو ناتجها المحلي الاجمالي خلال النصف الاول من الثمانينات .

وهناك تفاوت حاد بين مجموعتي البلدان في الاداء المحلي على نطاق الاقتصاد الكلي . فان نسبة الاستثمار ونسبة المدخرات أعلى بكثير ، ولا سيما الاخيرة . في البلدان ذات النمو السريع وتظهر بوضوح الاهمية الحاسمة للجهود المبذولة من أجل تعبئة الموارد المحلية . وكذلك كان معدل التضخم أقل بكثير بين البلدان ذات النمو المرتفع منه بين البلدان الاخرى ، وقد يكون ذلك نتيجة لحكمة أكبر في مجال الضرائب وبذل جهود متواصلة أكثر لمنع اختلالات التوازن المحلية من التراكم . وما هو مماثل في الاهمية ، أن أداء تلك البلدان على نطاق الاقتصاد الكلي كان أفضل في السبعينات أيضا ، مما قد يدل الى زيادة القدرة على متابعة الاهداف الانمائية الطويلة الاجل أو زيادة الالتزام بمتابعتها .

وفي بلدان كثيرة أدى عبء الديون ، من خلال ضغط الواردات ، الى تباطؤ حاد في نمو الناتج المحلي الاجمالي . ومن المؤكد أن الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة والتوقف التام تقريبا عن منح تمويل تجاري جديد الى البلدان المثقلة بالديون ، وأغلبها من مجموعة البلدان ذات النمو البطيء ، هما من الاسباب المباشرة الهامة لانخفاض واردات تلك البلدان . ولكن لتطور عبء الديون نفسه آثارا هامة في السياسة المحلية .

الجدول الثامن ـ ٨ موجز لأداء النمو في البلدان النامية ذات النمو السريع المستوردة للطاقة وفي الصين

البلدان	العوامل التي يرتكز عليها النمو في الناتج المحلي الاجمالي									
	نمو الناتج الزراعي (١)	صادرات السلع المصنوعة كنسبة من مجموع الصادرات (٢)	نمو الصادرات (٣)	نمو الواردات (٤)	نسبة الاستثمار (٥)	نسبة المدخرات (٦)	معدل التضخم (٧)	تأثير التغيرات في معدلات التبادل التجاري (٨)	نسبة خدمة الديون الى الناتج القومي الاجمالي (٩)	نسبة خدمة الديون الى الصادرات (١٠)
جمهورية كوريا	X	X	X	X	X	X	X	X	-	X
باكستان	X	X	X	X	-	X	X	-	X	X
سنغافورة	**	X	X	X	X	X	X	X	X	X
هونغ كونغ	**	X	X	X	X	X	X	X	X	X
بورما	X	-	-	X	X	X	X	-	-	X
تايلند	X	X	X	X	X	X	X	-	X	-
مري لانكا	X	-	X	X	X	-	X	X	X	X
الهند	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
تركيا	-	X	X	X	X	X	-	-	X	-
الصين	X	X	X	X	X	X	X	X	**	**

ملحوظة :

الحرف "X" يدل على متوسط أفضل أو أعلى من متوسط البلدان الأخرى المستوردة للطاقة . والخط "-" يدل على متوسط أسوأ أو أدنى من متوسط البلدان الأخرى المستوردة للطاقة .

إن الخيار المتمثل في تمويل التنمية الاقتصادية عن طريق تراكم الديون خيار وطني ، وإن يكن توفر التمويل الدولي وتكلفته يؤثران على هذا الخيار . وتمويل التنمية من خلال تدفق كبير لرأس المال قد كان سمة طبيعية من سمات التنمية الاقتصادية ليس فقط في البلدان النامية بل وفي بلدان كثيرة متقدمة النمو في بعض مراحل نموها . ولكن البت في كمية القرض وجهة الاستثمار ، ولا سيما الاختيار بين قطاعات السلع القابلة للتبادل التجاري وغير القابلة للتبادل التجاري ، هو من أمور السياسة الداخلية . وبالتالي ، فان معدل نمو الديون بالنسبة الى معدل نمو الصادرات يعكس ، جزئيا على الأقل ، القرارات المتخذة في الماضي على صعيد السياسة العامة . ومما هو ذو دلالة كبيرة أن تكون نسبة الديون الى الصادرات قد انخفضت بالنسبة للبلدان ذات النمو السريع المستوردة للطاقة من ١٨٣ في المائة الى ٩٢ في المائة على مر السبعينات بينما ارتفعت ، وإن يكن قليلا ، من ١٠٣ الى ١١١ في المائة بالنسبة للبلدان ذات النمو البطيء(١٤) .

وكما توضّح سابقا ، فقد كان نمو الصادرات نفسه أسرع بكثير بين البلدان ذات النمو السريع في الثمانينات . ولكن الأداء الأفضل في مجال الصادرات خلال هذه الفترة لم يكن عرضيا . إذ أن نمو الصادرات في تلك البلدان كان ، بوجه عام ، أسرع بكثير من نموها في البلدان ذات النمو البطيء خلال السبعينات أيضا(١٥) . ومن الطبيعي أن عددا من البلدان ذات النمو البطيء في الثمانينات ، زاد صادراته بسرعة خلال السبعينات . ولكن الفرق في متوسط الأداء للمجموعتين واضح وهو يعكس الفرق بين توجيه سياساتها العامة وفي هيكل انتاجها وتجارتها على حد سواء .

وهناك فروق كبيرة داخل البلدان ذات النمو السريع في قيمة معظم العوامل المعتبرة ، مما يدل الى تنوع التجربة في مجال النمو بين بلدان الاقتصادات النامية . ولكن من المهم الاعتراف بأن نمو هذه البلدان السريع نسبيا لم يكن نتيجة لمجرد تضافر عرضي لعوامل مؤاتية . إذ يتبين من موجز الأداء للبلدان النامية ذات النمو السريع المستوردة للطاقة وللصين ، الوارد في الجدول الثامن ـ ٨ ، أن النمو في معظم الحالات كان نتيجة أداء أفضل من المتوسط بكثير في مجموعة واسعة من العوامل . ففي الأغلبية الساحقة من الحالات كان سجل تلك البلدان أفضل من المتوسط في جميع العوامل المبينة أدناه بالنسبة للبلدان ذات النمو البطيء : نمو الناتج الزراعي ، نمو الصادرات ، نسبة الاستثمار ، نسبة المدخرات ومعدل التضخم . ومثل هذا الأداء غير محتمل إذا لم تتوفر مجموعة مترابطة من السياسات الانمائية الطويلة الأجل .

الحواشي

(١) يتطلب هذا التقييم الكمي استخدام نماذج ، وهذا أكثر تعقيدا من عملية التحليل المتبعة ، ومثلا ، في فحص آثار الصدمات الخارجية لميزان المدفوعات (انظر ، مثلا ، Edmar L. Bacha "External shocks and growth prospects: the case of Brazil, 1973-89" World Development, vol. 14, No. 8, 1986) . ويتطلب أيضا تناول كل بلد على حدة . ولقد اعتبرت هذه المهام طموحة أكثر مما يجب بالنسبة الى الغرض الحالي .

(٢) إن معدل النمو الاقتصادي لاقليم تايوان هو من أعلى المعدلات في العالم ولكنه لم يؤخذ في الاعتبار هنا .

(٣) استنادا الى بيانات سنة ١٩٨٠ فيما يتعلق بـ ٥٠ من البلدان النامية (متوسط بسيط) . والحصة فيما يتعلق بالبلدان ذات النمو السريع أقل بكثير (نحو ١٧ في المائة) .

(٤) بما أن المقصود هو مقارنة خبرات البلدان ذات النمو السريع كل على حدة ، وليس البلدان ذات النمو السريع ككل ، مع البلدان النامية الأخرى ، فقد استخدم المتوسط البسيط بدلا من المتوسط المرجح ، إلاّ في الجدول الثامن ـ ٦ .

(٥) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٨٦ .

(٦) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، "الزراعة الافريقية : السنوات الـ ٢٥ المقبلة" ، روما ١٩٨٦ .

(٧) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، "الانفاق العام على الزراعة في البلدان النامية" ، ١٩٧٨-١٩٨٨ ، روما ، ١٩٨٤ .

(٨) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، "الزراعة الافريقية : السنوات الـ ٢٥ المقبلة ....." .

(٩) البنك الدولي ، "تقرير عن التنمية في العالم" ، ١٩٨٦ ،

الحواشي (تابع)

(١٠) كان دليل سبيرمان للتلازم الموجود بين حجم السكان في ٨٤ بلدا من البلدان وبين درجات انفتاح هذه البلدان في الثمانينات يعادل -٠,٦٣ .

(١١) انظر "مذكرة من الأمانة العامة عن الاقتصاد العالمي ١٩٨٦-١٩٨٨" (E/AC.54/1987/L.1) .

(١٢) جميع المقارنات بين البلدان ، باستثناء المقارنات بين معدلات النمو ، تجرى استنادا الى السنة الاساس ١٩٨٠ .

(١٣) لا تتوفر بيانات ١٩٨٥ بالنسبة لأغلبية البلدان . ولقد انخفضت أسعار السلع الاساسية في سنة ١٩٨٥ بنحو ١١ في المائة محسوبة بالدولار وانخفضت معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية بنحو ١,٣ في المائة . وعلى أي حال ، فان البيانات الخاصة بالسنة لا تغير بشكل ملموس التاثير النسبي لمعدلات التبادل التجاري على البلدان ذات النمو السريع والبلدان الاخرى المقدرة هنا .

(١٤) إن المتوسط البسيط (خلافا للمتوسط المرجح المستعمل في الجدول الثامن - ٦) لعيّنة من البلدان يبلغ عددها ٢٤ بلدا من البلدان ذات النمو البطيء المستوردة للطاقة ، يشير الى ارتفاع أحدّ بكثير ، من ٧٣ في المائة في سنة ١٩٧٠ الى ١٠٨ في المائة في سنة ١٩٨٠ ، اذا قورن بالارتفاع من ١٥٠ في المائة الى ١٥٥ في المائة بالنسبة للبلدان ذات النمو السريع خلال الفترة نفسها .

(١٥) كان حجم الصادرات في البلدان ذات النمو السريع المصدرة للطاقة يزداد سنويا بمعدل ٥,٥ في المائة خلال السبعينات مقابل معدل ٢ في المائة تقريبا للبلدان ذات النمو البطيء (متوسط بسيط بالنسبة لـ ٤٥ بلدا) .

المرفق

الجداول الاحصائية

المحتويات

الصفحة

ألف - ١ البلدان النامية : معدلات نمو الناتج ، ١٩٧١-١٩٨٧ ..... ٤٧٧

ألف - ٢ البلدان النامية : المعدلات السنوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد ، ١٩٧١-١٩٨٦ ..... ٤٧٨

ألف - ٣ البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو : المعدلات السنوية لنمو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي ، ١٩٧١-١٩٨٨ ..... ٤٧٩

ألف - ٤ البلدان النامية : معدلات التضخم ١٩٧١-١٩٨٦ ..... ٤٨٠

ألف - ٥ البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو : معدلات التغيير في معامل امتصاص التضخم للناتج القومي الإجمالي وفي الأسعار الاستهلاكية ١٩٧١-١٩٨٧ ..... ٤٨١

ألف - ٦ بلدان مختارة ذات اقتصادات سوقية متقدمة النمو : معدلات البطالة ، ١٩٧١ - ١٩٨٦ ..... ٤٨٣

ألف - ٧ الصين والبلدان الأوروبية ذات الاقتصادات المخططة مركزيا : مؤشرات النمو الاقتصادي الاساسية ، ١٩٧١-١٩٩٠ ..... ٤٨٥

ألف - ٨ البلدان الرئيسية ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو : معدلات الفائدة الحقيقية المتحققة في المديين القصير والطويل ، ١٩٧٥-١٩٨٦ ..... ٤٨٧

ألف - ٩ أسعار الفائدة الإسمية والحقيقية ، ١٩٧٥-١٩٨٦ ..... ٤٨٩

ألف - ١٠ مؤشرات السياسة المالية في البلدان الرئيسية ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، ١٩٧٨-١٩٨٦ ..... ٤٩١

ألف - ١١ مؤشرات السياسة النقدية في البلدان الرئيسية ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، ١٩٧٨-١٩٨٦ ..... ٤٩٣

المحتويات (تابع)

الصفحة

ألف - ١٢ البلدان النامية المستوردة لرأس المال : الاحتياطيات الرسمية ونسب الاحتياطي إلى النفقات الجارية ، ١٩٨٠-١٩٨٦ ..... ٤٩٥

ألف - ١٣ صافي تدفق إقراض صندوق النقد الدولي إلى البلدان النامية المستوردة لرأس المال ، ١٩٨٠-١٩٨٦ ..... ٤٩٧

ألف - ١٤ المؤسسات الانمائية المتعددة الأطراف : الالتزامات من الموارد ، ١٩٨٠-١٩٨٦ ..... ٤٩٨

ألف - ١٥ المؤسسات الانمائية الوطنية والإقليمية العربية : التزامات التمويل الانمائي لصالح البلدان النامية ، ١٩٨٣-١٩٨٦ ..... ٥٠٠

ألف - ١٦ الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط الخام ٥٠٢

ألف - ١٧ مخزونات النفط الخام الموجودة في أراضي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٥٠٣

ألف - ١٨ حصص منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) في مجال انتاج النفط ... ٥٠٤

ألف - ١٩ نفقات الإنتاج التي تتحملها في مجال النفط شركات أجنبية تابعة تملك غالبية رؤوس أموالها شركات من الولايات المتحدة ، ١٩٨٢-١٩٨٧ ٥٠٥

الجدول ألف - ١ - البلدان النامية : معدلات نمو الناتج ،
١٩٧١ - ١٩٨٧
(النسب المئوية للتغيرات السنوية)

	١٩٧١-١٩٨٠	١٩٨١-١٩٨٦	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦ (أ)	١٩٨٧ (ب)
البلدان النامية (ج)	٥,٦	١,٥	٠,٢	٠,٨	٢,٢	٢,٠	٢,٥	٢,٧
حسب التصنيف التحليلي								
مصدرة صافية للطاقة	٦,٤	-٠,٥	-٠,٣	-٠,٨	٠,٠	٠,١	-١,٦	٠,٤
مستوردة صافية للطاقة	٥,٠	٢,٨	٠,٦	٢,١	٢,٨	٣,٤	٥,٥	٤,٣
حسب المنطقة الاقليمية								
نصف الكرة الغربي	٥,٥	١,٠	-١,٣	-٢,٥	٢,٢	٢,٧	٣,٥	٣,٣
غرب آسيا	٦,٥	-٠,٩	-٠,٨	٢,٦	-١,٨	-١,٨	٠,٣	-١,١
جنوب وشرق آسيا	٥,٦	٤,٨	٣,٥	٥,٦	٥,١	٣,٢	٤,٥	٤,٧
افريقيا	٤,٩	-٠,٩	-١,٠	-١,٠	-١,٦	١,٧	-٢,١	-٠,٢
البحر الأبيض المتوسط	٥,٢	٢,٩	٢,٦	١,٠	٢,٧	٢,٨	٤,٤	٣,٠
توزيع معدلات النمو (عدد الحالات)								
صفر أو أدنى منه	٤	٢٢	٤٠	٣٣	٢٩	٢٥	٢٠	..
٠,١ - ٢,٥	١٥	٣١	١٨	١٧	١٧	٢٠	١٩	..
٢,٦ - ٥,٠	٣١	٢٠	١١	١٩	٢٠	٢٦	٣١	..
٥,١ - ٧,٥	١٨	٩	٩	٩	١٠	٨	٩	..
٧,٦ - فما فوقها	١٥	١	٥	٥	٧	٤	٤	..

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة .

(أ) تقديرات أولية .

(ب) تستند التنبؤات المتعلقة ببلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو والبلدان النامية الى مشروع "لينك" (جماعة بحث دولية مؤلفة من واضعي النماذج الاقتصادية الرياضية) ، وتستند كذلك الى تنبؤات مؤسسية اخرى . أما التنبؤات المتعلقة بالبلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا فتستند الى أهداف الخطط الحالية .

(ج) معدلات النمو القطرية مضافة الى قيم الناتج لعام ١٩٨٠ بالدولارات .

الجدول الف - ٢ - البلدان النامية : المعدلات السنوية لنمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد الواحد ، ١٩٧١ - ١٩٨٦[أ]

(النسب المئوية للتغيرات السنوية)

	١٩٧١-١٩٨٠	١٩٨١-١٩٨٦	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦[ب]
جميع البلدان النامية	٣,٤	-٠,٩	-١,٥	-٠,١	-٠,٣	٠,٣
نصف الكرة الغربي	٣,٤	-١,٣	-٤,٧	٠,٨	٠,٤	١,١
غرب آسيا	٣,٦	-٤,١	-٠,٨	٥,٠-	٥,٠-	٣,٩-
جنوب وشرق آسيا	٣,٣	٣,٦	٣,٤	٣,٩	١,١	٣,٥
افريقيا	١,٨	-٣,٨	-٣,٩	٤,٤-	١,٣-	٥,٠-
البحر الابيض المتوسط	٣,٦	١,٣	-٠,٦	٣,٠	١,٣	٣,٧
بند تذكيري :						
جميع البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو	٣,٣	١,٦	١,٩	٤,١	٣,٣	١,٧

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للامانة العامة للامم المتحدة .

(أ) كُيّفت معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي مع معدلات نمو السكان ، ويستند معدل النمو السكاني الى تقديرات المتغير المتوسط المستمدة من البيانات السنوية المتعلقة بالفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٥ التي اشير اليها في : World Population Prospects: Estimates and Projections as Assessed in 1984 . (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.86.XIII.3) .

(ب) استنادا الى بيانات اولية .

الجدول ألف - ٣ - البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو :
المعدلات السنوية لنمو الناتج القومي الاجمالي
الحقيقي ، ١٩٧١ - ١٩٨٨(أ)

(النسب المئوية للتغيرات السنوية)

البلد أو مجموعة البلدان	١٩٧١-١٩٨٠	١٩٨١-١٩٨٦	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧(ج)	١٩٨٨(ج)
جميع البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو باستثناء الولايات المتحدة	٣,١	٢,٢	٢,٦	٤,٧	٢,٩	٢,٤(ب)	٢,٦	٣,٠
	٣,٤	٢,١	٢,٠	٣,٤	٣,١	٣,٢	٢,٤	٢,٦
البلدان الصناعية الرئيسية	٣,٢	٢,٣	٢,٨	٤,٩	٣,٠	٢,٥	٢,٦	٣,١
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	٢,٧	١,٥	١,٨	٣,٠	٢,٥	٢,١	٢,٠	٢,٥
ايطاليا	٣,١	١,١	-٠,٤	٢,٦	٢,٣	٢,٥	٢,٧	٣,٠
فرنسا	٣,٦	١,٣	٠,٧	١,٥	١,٤	٢,٥	٢,٣	٢,٣
كندا	٤,٥	٣,٥	٣,٦	٥,٣	٤,٠	٣,١	١,٨	٢,٨
المملكة المتحدة	١,٩	١,٩	٣,٦	٢,١	٣,٧	٢,٨	٣,٢	٣,٠
الولايات المتحدة	٢,٨	٢,٤	٣,٥	٦,٥	٣,٧	٣,٥	٢,٨	٣,٥
اليابان	٤,٧	٣,٦	٣,٢	٥,١	٤,٥	٣,٥	٣,٦	٣,٠
البلدان الصناعية الصغيرة	٣,١	١,٨	١,٣	٣,٤	٣,٥	٣,٠	٣,٢	٣,٠

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للامانة العامة للامم المتحدة .

(أ) معدلات النمو القطرية مضافا اليها قيم الناتج لعام ١٩٨٣ بدولارات الولايات المتحدة . وفيما يتعلق بايطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة وجميع "البلدان الصناعية الصغيرة" ، استخدم الناتج المحلي الاجمالي كمقياس .

(ب) تقديرات أولية .

(ج) تنبؤات الامانة العامة ، مبنية على الاسقاطات القطرية لمشروع "لينك" (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦) وغير ذلك من التنبؤات المؤسسية .

الجدول الف - ٤ - البلدان النامية : معدلات التضخم ،
١٩٧١ - ١٩٨٦[أ]

	١٩٧١-١٩٨٠	١٩٨١-١٩٨٦	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦[ب]
البلدان النامية							
جميع البلدان	١٨,٠	٥٨,٣	٤٠,٠	٦٥,٢	٩٣,٧	١٢٥,٩	٤٩,٢
(متوسط)	(١٣,١)	(١١,٥)	(١١,٥)	(١١,٥)	(١١,٦)	(١٠,٥)	(٩,٦)
مصدرة صافية للطاقة	١٣,٥	٢٨,٤	٢٢,٨	٣٦,٤	٣٤,٩	٩٧,١	٣٤,٤
مستوردة صافية للطاقة	٢١,٣	٧٩,٨	٥٢,٤	٨٥,٩	١٣٦,٠	١٤٦,٧	٥٩,٨
نصف الكرة الغربي	٢٣,٩	١٢٠,٤	٧٩,٠	١٣٥,٨	١٩٨,٤	٢٨٧,٥	١٠٣,٩
(متوسط)	(١٣,٠)	(١٦,٩)	(١١,٨)	(١٦,٧)	(٢٠,٤)	(٢٥,٧)	(٢٠,٧)
غرب آسيا	١٤,١	١٨,١	١٧,٨	١٩,٤	٢٣,٠	٢٤,٣	٥,٦
جنوب وشرق آسيا	١١,٤	٨,٤	٨,٠	٨,٨	١٠,١	٥,٧	٥,٢
افريقيا	١٤,٠	١٦,١	١١,٧	٢٣,٢	٢٣,٥	١٠,٩	٩,٨
البحر الابيض المتوسط	٢٤,٠	٤٥,٢	٣١,٣	٣٥,٤	٥٠,٨	٥٩,٠	٦١,١
التوزيع التكراري[ج]							
٥ في المائة فما دون	صفر	١٢	٦	١٤	١٨	٢٢	٢٥
٥,٠١ - ١٠ في المائة	٢٦	٢٢	٢٤	١٩	١٥	١٣	١٤
١٠,٠١ - ٢٠ في المائة	٤١	٢٠	٢٦	٢٢	١٦	١٥	١٢
٢٠,٠١ - ٥٠ في المائة	٧	١٣	١٣	١٢	١٥	١٥	١٣
٥٠,٠١- ١٠٠ في المائة	٢	٤	٤	٢	٧	٤	٨
فوق ١٠٠ في المائة	صفر	٥	٣	٧	٥	٦	٤

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للامانة العامة للامم المتحدة ، بالاستناد الى : منشور صندوق النقد الدولي المعنون "الاحصاءات المالية الدولية" (International Financial Statistics) .

(أ) التغير السنوي للنسبة المئوية في أسعار الاستهلاك .

(ب) تقديرات أولية .

(ج) عدد من الحالات من عينة مؤلفة من ٧٦ بلدا .

الجدول الف - ٥ البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو : معدلات التغيير في معامل امتصاص التضخم للناتج القومي الإجمالي وفي الأسعار الاستهلاكية ، ١٩٧١ - ١٩٨٧[أ]

(النسب المئوية للتغيرات السنوية)

البلد أو مجموعة البلدان	١٩٧١-١٩٨٠	١٩٨١-١٩٨٦	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦[ب]
معاملات امتصاص التضخم للناتج القومي الإجمالي						
جميع البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو	٨,٣	٥,٨	٥,٢	٤,٨	٤,٤	٤,٠
باستثناء الولايات المتحدة	٨,٩	٦,٤	٦,٢	٥,٣	٥,٠	٤,٩
البلدان الصناعية الرئيسية	٨,١	٥,٣	٤,٧	٤,٢	٣,٨	٣,٦
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	٥,٣	٣,٢	٣,٣	١,٩	٢,٢	٣,٣
إيطاليا	١٤,٧	١٣,١	١٥,١	١٠,٦	٨,٨	٩,١
فرنسا	٩,٥	٨,٦	٩,٥	٧,٢	٥,٨	٥,٣
كندا	٨,٨	٥,٧	٤,٩	٣,٦	٣,٤	٣,٨
المملكة المتحدة	١٣,٦	٦,٦	٥,٦	٤,٦	٥,٥	٣,٦
الولايات المتحدة	٧,٤	٥,٠	٣,٨	٣,٩	٣,٤	٣,٦
اليابان	٧,٦	١,٨	٠,٨	١,٣	١,٤	٣,٠
البلدان الصناعية الصغيرة	٩,٧	٨,٤	٨,١	٧,٦	٧,٠	٨,٠
أمريكا الشمالية	٧,٥	٥,٥	٣,٩	٣,٩	٣,٤	٣,٧
أوروبا الغربية	٩,٣	٨,٠	٧,٨	٦,٣	٥,٧	٥,٣
بلدان أخرى	٨,٢	٣,٥	٣,٧	٣,١	٣,٥	٥,١

(يتبع)

الجدول الف - ٥ (تابع)

البلد أو مجموعة البلدان	١٩٧١-١٩٨٠	١٩٨١-١٩٨٦	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦ (ب)
أسعار الاستهلاك						
جميع البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو	٨,٧	٦,٢	٥,٦	٥,٤	٤,٩	٢,٧
البلدان الصناعية الرئيسية	٨,٥	٥,٥	٤,٨	٤,٨	٤,١	٢,٠
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	٥,١	٣,٢	٣,٣	٢,٤	٢,٢	-٠,٣
إيطاليا	١٣,٨	١٢,٧	١٤,٧	١٠,٨	٩,٢	٦,٠
فرنسا	٩,٦	٨,٤	٩,٦	٧,٤	٥,٨	٣,٢
كندا	٨,٠	٦,٩	٥,٨	٤,٣	٤,٠	٤,٢
المملكة المتحدة	١٣,٧	٦,٥	٤,٦	٥,٠	٦,١	٣,٤
الولايات المتحدة	٧,٨	٤,٩	٣,٢	٤,٣	٣,٥	١,٩
اليابان	٩,٠	٢,٤	١,٨	٢,٣	٢,١	٠,٥
البلدان الصناعية الصغيرة	٩,٦	٩,٣	٩,٤	٨,٤	٨,٠	٧,٥

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، بالاستناد الى : منشور صندوق النقد الدولي المعنون "الإحصاءات المالية الدولية" (International Financial Statistics) ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، النظرة الاقتصادية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD Economic Outlook) ، ومصادر رسمية وطنية ودولية أخرى .

(أ) جمعت معدلات التغيرات السعرية القطرية باستخدام قيم الناتج لعام ١٩٨٠ بالدولارات كعوامل ترجيح .

(ب) تقديرات أولية .

الجدول ألف - ٦ بلدان مختارة ذات اقتصادات سوقية متقدمة
النمو : معدلات البطالة ، ١٩٧١ - ١٩٨٦[أ]

(النسب المئوية)

البلد أو مجموعة البلدان	١٩٧١-١٩٨٠	١٩٨١-١٩٨٦	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦[ب]
جميع البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو	٤,١	٨,١	٨,٠	٨,٩	٨,٣	٨,٢	٨,١
البلدان الرئيسية ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو	٤,٣	٧,٥	٧,٨	٨,٢	٧,٦	٧,٥	٧,٥
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	٢,٣	٧,٠	٦,١	٨,٢	٨,٢	٨,٣	٨,٠
إيطاليا	٦,٤	١٠,٠	٩,٠	٩,٨	١٠,٣	١٠,٦	١١,٢
فرنسا	٤,٠	٩,٥	٨,١	٨,٨	٩,٩	١٠,٤	١٠,٧
كندا	٦,٤	١٠,٣	١٠,٩	١١,٩	١١,٣	١٠,٥	٩,٦
المملكة المتحدة	٣,١	١١,٣	١١,٣	١١,٦	١١,٨	١١,٧	١١,٦
الولايات المتحدة	٥,٨	٨,٥	٩,٥	٩,٦	٧,٥	٧,٣	٧,٠
اليابان	١,٦	٢,٥	٢,٤	٢,٧	٢,٧	٢,٦	٢,٨
البلدان الصغيرة ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو	٤,٠	١٠,٠	٩,٥	١٠,٨	١١,٥	١١,٦	١١,٣

(يتبع)

الجدول الف - ٦ (تابع)

البلد أو مجموعة البلدان	١٩٧١-١٩٨٠	١٩٨١-١٩٨٦	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦(ب)
أمريكا الشمالية	٥,٨	٨,٥	٩,٢	٩,٨	٧,٩	٧,٦	٧,٣
أوروبا الغربية	٣,٧	١٠,٠	٩,٢	١٠,١	١٠,٨	١١,٠	١١,٠
بند تذكيري :							
عدد الاشخاص العاطلين (بالملايين)	١٥,٠	٣١,٠	٠٠	٣١,٨	٣٠,٦	٣٠,٨	٣١,٠

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للامانة العامة للامم المتحدة ، بناء على "النظرة الاقتصادية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" وعلى "التقرير الاقتصادي السنوي" للجنة الاتحادات الاوروبية .

(أ) عدد الاشخاص العاطلين كنسبة مئوية من قوة العمل المدنية .

(ب) تقديرات أولية .

الجدول ألف - ٧ الصين والبلدان الأوروبية ذات الاقتصادات المخططة مركزيا : مؤشرات النمو الاقتصادي الاساسية ، ١٩٧١ - ١٩٩٠

(النسب المئوية للتغيرات السنوية)

البلد أو مجموعة البلدان	١٩٧١-١٩٨٠	١٩٨١-١٩٨٥ (أ)	١٩٨٦-١٩٩٠ (ب)	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦ (ج)	١٩٨٧ (ب)
الصين										
صافي الناتج المادي	٥,٨	٩,١	٦,٧	٤,٩	٨,٣	٩,٨	١٢,٠	١٢,٣	٧,٠	٧,٠
الناتج الصناعي الاجمالي	٨,٨	١١,٦	٧,٥	٤,٣	٧,٨	١١,٢	١٦,٣	٢١,٤	١٠,٠	..
الناتج الزراعي الاجمالي	٣,٢	٧,٦	٤,٠	٦,٥	١١,٣	٧,٨	١٢,٣	٣,٠	٤,٠	..
الاستثمار الثابت الاجمالي (د)	٧,٣	١٧,٩	١٠,٠	-١٠,٥ (هـ)	٢٦,٦	١٢,٦	٣٣,٩	٣٥,٠	١٥,٠	..
حجم الصادرات	٢٣,٢ (و)	١٣,٣	٨,١	١٦,٠	١٣,٣	٣,٤	١٧,٦	١٢,٠	١٧,٠	..
حجم الواردات	٢٣,٧ (و)	٩,٦	٦,١	-٨,٦	-٠,٧	٩,٣	٢٩,٣	٥٠,٣	٢١,٠-	..
الاتحاد السوفياتي										
صافي الناتج المادي	٥,٠	٣,٧	٤,٣ (هـ)	٣,٣	٣,٩	٤,٣	٣,٩ (هـ)	٣,٥	٤,١	٣,٩
الناتج الصناعي الاجمالي	٦,٠	٣,٩	٤,٦	٣,٤	٣,٩	٤,٣	٤,١	٣,٩	٤,٩	٣,٨
الناتج الزراعي الاجمالي	١,٣	٣,٥	٣,٧ (ز)	١,٠-	٥,٥	٦,٣	٠,١-	٠,١	٥,١	٣,٤
الاستثمار الثابت الاجمالي	٥,١	٤,٣	٤,٣ (ز)	٣,٧	٣,٥	٥,٦	١,٩	٣,٠	٨,٠	٥,٠
حجم الصادرات	٤,٩	٣,٤	..	١,٩	٤,٥	٣,٣	٣,٥	٤,٣-	٧,١	..
حجم الواردات	٨,٣	٣,٥	..	٦,٤	٩,٧	٤,٠	٤,٤	٤,٠	٨,٠-	..
أوروبا الشرقية (ح)										
صافي الناتج المادي	٥,٨	٣,٤	٤,٠ (هـ)	١,٩-	٠,١	٣,٩	٥,٣	٣,٧	٤,٧	٤,٧
الناتج الصناعي الاجمالي	٧,١	٣,١	٤,٤	٠,٥-	١,٣	٤,٤	٤,٨	٤,١	٤,٨	٤,١
الناتج الزراعي الاجمالي	٣,٣	٣,٣	٣,٧ (ز)	١,٨	١,٦	٠,٩	٦,٩	١,٣-	٥,١	٣,٣
الاستثمار الثابت الاجمالي	٦,٧	٠,١	٣,٤ (ز)	٧,١-	٤,٤-	٣,٤	٣,٣	٤,٠	٣,٦	٤,٨
حجم الصادرات (هـ)	٧,٨	٤,٣	..	١,٣	٥,٦	٧,٣	٨,٥	١,٧	١,٠	..
حجم الواردات (هـ)	٦,٧	١,٥	..	٥,٣-	٦,٣-	٣,٣	٥,٩	٥,٧	٦,٥	..

(يتبع)

حواشي الجدول الف - ٧

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للامانة العامة للامم المتحدة ، بالاستناد الى المنشورات الاحصائية الوطنية والخطط وتقارير انجازها .

(أ) تقديرات أولية مبنية على تقارير إنجاز الخطط ومعلومات جزئية اخرى .

(ب) اهداف الخطط المتوسطة الاجل والسنوية . وفي حالة النطاقات المخططة ، يشير الرقم المبين الى نقطة المنتصف .

(ج) تقديرات أولية .

(د) قطاع الدولة فقط وحسب الاسعار الجارية .

(هـ) تقدير .

(و) بالدولار الجاري .

(ز) التغيير في متوسط الناتج لفترة الخمس سنوات من متوسط السنوات الخمس السابقة معبرا عنه كمعدل مركب سنوي .

(ح) بلغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، رومانيا ، هنغاريا .

الجدول ألف ٨ ـ البلدان الرئيسية ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو : معدلات الفائدة الحقيقية المتحققة في المديين القصير والطويل ، ١٩٧٥-١٩٨٦[أ]

(النسب المئوية)

البلد	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦[ب]
ألمانيا (جمهورية ـ الاتحادية)								
المدى القصير	١,٧	٠,٨	٧,٥	٣,٨	٢,٤	٤,٠	٣,٢	١,٨
المدى الطويل	٣,٩	٤,٣	٥,٨	٥,٦	٤,٥	٥,٨	٤,٧	٣,٧
إيطاليا								
المدى القصير	-٦,٥	-١,٠	١,٦	١,٩	٢,٦	٥,٨	٥,٦	٣,٠
المدى الطويل	-٥,٢	-٤,٠	١,٠	٣,٦	٣,٦	٣,٨	٣,٩	٠,٥
فرنسا								
المدى القصير	-٤,٨	-١,١	٣,٠	١,٨	٣,٦	٤,١	٣,٨	٣,٥
المدى الطويل	-٣,٦	-٠,٥	٣,٥	٣,٧	٣,٧	٤,٧	٤,٧	٣,٠
كندا								
المدى القصير	-٣,١	-٠,٥	٦,٩	٣,٦	٤,٠	٨,٣	٦,٦	٥,٩
المدى الطويل	-١,٦	-٠,٣	٤,٢	٣,٧	٦,٢	٩,٧	٨,٠	٦,٣
المملكة المتحدة								
المدى القصير	-١٣,٧	-١,٠	٣,٠	٤,٧	٤,٦	٥,٥	٥,٧	٧,١
المدى الطويل	-١٠,٥	-٠,٥	٣,٥	٥,٣	٥,٢	٦,٢	٤,٢	٥,٥
الولايات المتحدة								
المدى القصير	-٣,٢	-٠,٢	٤,٥	٥,٠	٥,٠	٦,١	٤,٧	٣,٢
المدى الطويل	-١,٠	٢,٥	٤,١	٦,٥	٦,٦	٨,٤	٧,٦	٤,٦

(يتبع)

الجدول ألف ٨ (تابع)

البلد	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦ (ب)
اليابان								
المدى القصير	٢,٢	١,٠	٤,٧	٥,١	٦,٢	٥,٧	٥,٠	٣,٠
المدى الطويل	١,٢	١,٥	٦,٠	٦,٤	٧,٣	٦,٧	٤,٨	٣,٨
بند تذكيري :								
سعر الفائدة الإسمي في الولايات المتحدة								
المدى القصير	٥,٨	٥,٠	١٦,٤	١٢,٣	٩,١	١٠,٢	٨,١	٦,٦
المدى الطويل	٨,٢	٧,٧	١٣,٧	١٢,٩	١١,٣	١٢,٥	١٠,٩	٨,٠

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، بناء على نشرة شركة مورجان غارانتي ترست "الأسواق المالية العالمية" و "الإحصاءات المالية الدولية" لصندوق النقد الدولي .

(أ) أسعار الفائدة في المديين القصير والطويل هي أسعار حقيقية متحققة وهي عبارة عن متوسطات لفترة الحساب مخصوما منها مقدار التغيير في معامل امتصاص التضخم للناتج القومي الاجمالي عن الفترة نفسها . وسعر المدى القصير هو السعر المصرفي في كندا والمملكة المتحدة ، وسعر الإقراض عند الطلب في ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) وإيطاليا وفرنسا واليابان ، وسعر اقتراض الأموال الفيدرالية في الولايات المتحدة . وسعر المدى الطويل في جمهورية ألمانيا الاتحادية هو العائد من سندات الهيئات العامة ، وفي البلدان الاخرى هو العائد من السندات الحكومية الطويلة الأجل .

(ب) تقديرات أولية .

الجدول ألف ٩ - أسعار الفائدة الإسمية والحقيقية ، ١٩٧٥-١٩٨٦

	سعر الفائدة الإسمي		معامل امتصاص التضخم في الأسعار		سعر الفائدة الحقيقي (هـ)			
	عروض أسعار الفائدة المشتركة بين مصارف لندن (أ)	سعر الفائدة الرئيسي بالولايات المتحدة (ب)	الناتج المحلي الاجمالي للبلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو (ج) (١)	السلع غير الوقودية التي تصدرها البلدان النامية (د) (٢)	عروض أسعار الفائدة المشتركة بين لندن (١)	سعر الفائدة الرئيسي في الولايات المتحدة معدلا بـ (١)	عروض أسعار الفائدة المشتركة بين مصارف لندن معدلة بـ (٢)	سعر الفائدة الرئيسي في الولايات المتحدة معدلا بـ (٢)
	النسب المئوية		تغير النسب المئوية		النسب المئوية			
١٩٧٥	٧,٨	٧,٩	١١,١	١٩,٠-	٣,٠-	٢,٩-	٣٢,٩	٣٣,١
١٩٧٦	٦,١	٦,٨	٧,٣	١٤,١	١,١-	٠,٥-	٧,٠-	٦,٣-
١٩٧٧	٦,٣	٦,٨	٧,٣	٣٦,٠	٠,٨-	٠,٤-	١٥,٧-	١٥,٢-
١٩٧٨	٩,١	٩,١	٧,٤	٧,٦-	١,٦	١,٥	١٨,١	١٨,٠
١٩٧٩	١١,٩	١٢,٧	٨,٠	١٤,١	٣,٦	٤,٣	١,٩-	١,٣-
١٩٨٠	١٤,٠	١٥,٣	٩,٣	١٣,٤	٤,٣	٥,٥	٠,٦	١,٧
١٩٨١	١٦,٧	١٨,٩	٨,٩	١٥,٥-	٧,٣	٩,٢	٣٨,٠	٤٠,٦
١٩٨٢	١٣,٦	١٤,٩	٧,٣	١٥,١-	٦,٠	٧,١	٣٣,٧	٣٥,٣
١٩٨٣	٩,٩	١٠,٨	٥,٣	٥,١	٤,٤	٥,٣	٤,٦	٥,٥
١٩٨٤	١١,٣	١٢,٠	٤,٦	١,٣	٦,٤	٧,١	١٠,٠	١٠,٧
١٩٨٥	٨,٦	٩,٩	٤,٣	١٠,٧-	٤,١	٥,٦	٢١,٧	٢٣,١
١٩٨٦	٦,٨ (و)	٨,٣	٤,٠	٥,٥	٢,٧	٤,١	١,٣	٣,٦

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للامانة العامة للامم المتحدة ، بناء على منشور صندوق النقد الدولي : "الإحصاءات المالية الدولية" ، ومنشور الاونكتاد : "نشرة أسعار السلع الشهرية" ، وغير ذلك من المصادر الرسمية الوطنية والدولية .

حواشي الجدول ألف - ٩

(أ) عروض أسعار الفائدة المشتركة بين مصارف لندن لفترة ٦ أشهر بشأن ودائع بدولارات الولايات المتحدة .

(ب) سعر الفائدة الذي تتقاضاه كبريات المصارف الأمريكية من أكثر عملائها جدارة بالائتمان على القروض القصيرة الأجل .

(ج) معامل امتصاص التضخم الضمني في الأسعار لمجموع الناتج المحلي الاجمالي للبلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو .

(د) دليل الأونكتاد لأسعار ما تصدّره البلدان النامية من سلع غير وقودية بالدولار .

(هـ) واحد زائدا سعر الفائدة الإسمي مقسوما على واحد زائدا معدل التغيير في المعامل المحدد لامتصاص التضخم في الأسعار .

(و) تقديرات أولية .

الجدول ألف - ١٠ مؤشرات السياسة المالية في البلدان الرئيسية ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، ١٩٧٨-١٩٨٦

(النسبة المئوية للناتج القومي الاجمالي/الناتج المحلي الإجمالي)

	١٩٧٨-١٩٧٩	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦(أ)
الميزان المالي للحكومة المركزية(ب) (العجز (-) ، الفائض (+))						
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	-١,٩	-٢,١	-٢,٠	-١,٨	-١,١	-٠,٧
الولايات المتحدة	-١,٦	-٤,١	-٥,٦	-٤,٩	-٥,١	-٥,٠
اليابان	-٥,٦	-٥,٩	-٥,٦	-٤,٩	-٤,١	-٤,٣
جميع الاقتصادات الصناعية الرئيسية(ج)	-٣,٠	-٤,٦	-٥,٤	-٥,٠	-٤,٩	-٤,٦
التغيُّر في الميزان الهيكلي للميزانية(د) (حركة نمو قدر أكبر من العجز أو التوسع (-) ، حركة نمو قدر أقل من العجز أو التقييد (+))						
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	..	+١,٤	+١,١	+٠,٢	+٠,٦	-٠,٣
الولايات المتحدة	..	-١,٠	-٠,٧	-٠,٥	-٠,٨	-٠,١
اليابان	..	+٠,٤	+٠,٥	+١,٠	+٠,٥	+٠,٣
جميع الاقتصادات الصناعية الرئيسية(ج)	..	-٠,٣	-٠,٢	-٠,١	-٠,٣	٠,٠

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، تستند أرقام الميزان المالي للحكومة المركزية الى منشور صندوق النقد الدولي : "النظرة الاقتصادية العالمية" (World Economic Outlook) ، ١٩٨٦ و ١٩٨٧ . وتستند التغيرات في الميزان الهيكلي للميزانية على : "النظرة الاقتصادية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" (OECD Economic Outlook) ، رقم ٤٠ (كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦) .

حواشي الجدول ألف ـ ١٠

(أ) تقديرات أولية .

(ب) باستثناء الفائض المالي أو العجز لدى الحكومات المحلية (وحكومات الولايات) .

(ج) سبعة بلدان ذات اقتصاد سوقي متقدمة النمو هي : ألمانيا (جمهورية ـ الاتحادية) ، وايطاليا ، وفرنسا ، وكندا ، والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة ، واليابان .

(د) التغير في مكونات الميزان المالي للحكومة المعدَّلة بصفة دورية طيلة السنة السابقة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي/الناتج القومي الاجمالي .

الجدول ألف - ١١ - مؤشرات السياسة النقدية في البلدان الرئيسية ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، ١٩٧٨ - ١٩٨٦

	متوسط ١٩٧٨ - ١٩٧٩	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦ (أ)	الهدف الرسمي في عام ١٩٨٦
	تغير النسبة المئوية						
عرض النقود (ب)							
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	٩,٥	٦,٥	٦,٦	٣,٩	٤,٩	٦,١	٥,٥-٣,٥
الولايات المتحدة	٨,٤	٩,٣	١٢,٥	٧,٩	٩,١	٨,٠	٦,٩
اليابان	١١,٩	٩,٣	٧,٤	٧,٨	٨,٤	٨,٧	٩-٨
سرعة تداول النقود (ج)							
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	١,٨-	٦,٥-	١,٥-	١,٦-	٠,١-	٠,٣-	..
الولايات المتحدة	٤,٠	٥,٧-	٤,٩-	٢,٥	٢,٩-	٢,٦-	..
اليابان	٢,٥-	٤,٢-	٣,٤-	١,٤-	٢,١-	٤,٠-	..
	التغير في ١٩٨٤-١٩٨٦						
	النسبة المئوية						
أسعار الفائدة							
سعر الفائدة الاسمي القصير الأجل (د)							
المانيا (جمهورية-الاتحادية)	٥,١	٨,٨	٥,٧	٦,٠	٥,٤	٤,٦	١,٤-
الولايات المتحدة	٩,٧	١٢,٣	٩,١	١٠,٤	٨,٠	٦,٥	٣,٩-
اليابان	٥,٥	٧,١	٦,٧	٦,٣	٦,٧	٥,١	١,٢-
سعر الفائدة الاسمي الطويل الأجل (هـ)							
المانيا (جمهورية-الاتحادية)	٦,٥	٩,٠	٨,٠	٧,٨	٧,٠	٥,٩	١,٩-
الولايات المتحدة	٩,٠	١٣,٠	١١,١	١٢,٤	١٠,٧	٧,٨	٤,٦-
اليابان	٦,٩	٨,٣	٧,٨	٧,٣	٦,٥	٥,٣	٣,١-

حواشي الجدول ألف - ١١

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للامانة العامة للامم المتحدة ، صندوق النقد الدولي : "الاحصاءات المالية الدولية" (International Financial Statistics) ، و"النظرة الاقتصادية العالمية" (World Economic Outlook) ، ١٩٨٦ و ١٩٨٧ .

(أ) تقديرات أولية .

(ب) استخدم مفهوم "النقود بمعناها الواسع" . و "النقود بمعناها الواسع" تعرّف بأنها مقدار العملة المتداولة ، والودائع التي تحت الطلب الخاصة ، وودائع الأجل الخاصة (اشباه النقود) . ويطلق على هذا التعريف اسم "M2" . ويستخدم هذا التعريف في جميع البلدان باستثناء اليابان (التعريف M2 مضافا اليه شهادات الايداع) ، وجمهورية المانيا الاتحادية (نقود المصرف المركزي) ، والمملكة المتحدة (M3 بالاسترليني) ، نهاية الفترة ، والنسبة المئوية للتغير سنة بسنة .

(ج) النسب المئوية للتغيرات السنوية في نسب الناتج القومي الاجمالي الاسمي الى مخزون "النقود بمعناها الواسع" (انظر الحاشية (ب)) .

(د) سعر الفائدة على سندات مالية مدتها ٩٠ يوما (أي سندات اذنية مالية وشهادات ايداع) .

(هـ) عائدات السندات الحكومية الطويلة الأجل .

الجدول ألف - ١٢ - البلدان النامية المستوردة لرأس المال :
الاحتياطيات الرسمية ونسب الاحتياطي الى
النفقات الجارية ، ١٩٨٠ - ١٩٨٦

	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦ (أ)
	(بلايين الدولارات)					
مستوى الاحتياطيات (ب)	١٠٨,٦	٨٠,٣	٨١,٧	٩٣,٨	١٠٢,٩	٩٦,٣
ومنه ما يلي :						
البلدان المصدرة للطاقة	٤٤,٥	٢٨,٨	٣١,٣	٣٦,٤	٣٨,٩	٣١,٩
البلدان المستوردة للطاقة	٦٤,١	٥١,٥	٥٠,٤	٥٧,٦	٦٤,٠	٦٤,٣
١٥ بلدا مثقلا بالديون (ج)	٥٠,٠	٢٦,٣	٢٧,٥	٣٩,٦	٤٠,٧	٣٣,٤
افريقيا جنوب الصحراء الكبرى (د)	٣,٩	٢,٨	٣,٠	٣,١	٤,١	٥,٣
	عدد الأشهر					
تغطية النفقات الجارية (هـ)	٣,٧	١,٨	٢,١	٢,٤	٢,٧	٢,٥
ومنها ما يلي :						
البلدان المصدرة للطاقة	٣,٢	١,٨	٢,٤	٢,٧	٣,٠	٢,٧
البلدان المستوردة للطاقة	٢,٤	١,٩	٢,٠	٢,٣	٢,٦	٢,٥
١٥ بلدا مثقلا بالديون (ج)	٣,١	١,٦	٢,١	٣,١	٣,٢	٢,٧
افريقيا جنوب الصحراء الكبرى (د)	١,١	٠,٩	١,١	١,١	١,٥	١,٧

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للامانة العامة للامم المتحدة ، بالاستناد الى بيانات صندوق النقد الدولي وتقديرات وطنية واقليمية .

(أ) مقدرة جزئيا .

(ب) الاحتياطيات الكلية في نهاية الفترة (بسعر الذهب ٣٥ وحدة من حقوق السحب الخاصة للاوقية الواحدة) .

(يتبع)

حواشي الجدول ألف - ١٢ (تابع)

(ج) الأرجنتين ، اكوادور ، اوروغواي ، البرازيل ، بوليفيا ، بيـــرو ، شيلي ، الفلبين ، فنزويلا ، كوت ديفوار ، كولومبيا ، المغرب ، المكسيك ، نيجيريـــا وبوغوسلافيا .

(د) باستثناء نيجيريا .

(هـ) النفقات المدفوعة في السلع والخدمات (بما في ذلك مدفوعات الفائـدة) عن السنـة المذكـورة مقارنـة بالاحتياطيـات الكليـة في نهاية السنة ، عينة مـــن ٩٨ بلدا .

الجدول ألف - ١٣ - صافي تدفق إقراض صندوق النقد الدولي
الى البلدان النامية المستوردة لرأس
المال ، ١٩٨٠ - ١٩٨٦

(بلايين الدولارات)(أ)

	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
التسهيلات المنتظمة	٢,٣	٤,٢	٨,٨	٤,٣	١,١	-٠,٦
مسحوبات شرائح ائتمانية	١,٥	١,٩	٤,٠	١,٢	١,١	٠,٣
مسحوبات تسهيلات موسعة	٠,٤	٢,٣	٤,٩	٣,٢	٠,٠	-٠,٩
تسهيلات خاصة	١,٢	١,٤	٢,٢	-٠,٢	-٠,٨	-٢,١
تمويل المخزونات الاحتياطية	--	٠,١	٠,٣	--	-٠,٣	-٠,٢
التمويل التعويضي	٠,٣	١,٧	٢,١	--	-٠,٤	-١,٤
المرفق النفطي	-٠,٧	-٠,٤	-٠,١	--	--	--
الصندوق الاستئماني	١,٦	--	--	-٠,٢	-٠,٣	-٠,٦
مرفق التكييف الهيكلي	--	--	--	--	--	٠,١
مجموع التدفقات	٣,٤	٥,٧	١١,١	٤,٢	٠,٣	-٢,٧
بند تذكيري :						
خصائص مختارة لاتفاقيات اقراض ذات مشروطية عالية						
عدد بُدئ به خلال العام	٢٨	١٩	٣٣	٢٠	٢٦	٣١
متوسط الطول (بالاشهر)	٢٠	١٤	١٨	١٤	١٦	٢٢
مجموع المبالغ الملتزم بها	٧,٥	٣,٦	١٥,٧	٤,٠	٣,٤	٤,٠

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للامانة العامة للامم المتحدة ، بناء على "الاحصاءات المالية الدولية" لصندوق النقد الدولي و "دراسة صندوق النقد الدولي الاستقصائية" ، قضايا مختلفة .

(أ) صافي التدفقات من حقوق السحب الخاصة محولة الى دولارات بمتوسط أسعار الصرف السنوية .

الجدول ألف - ١٤ - المؤسسات الانمائية المتعددة الاطراف :
الالتزامات من الموارد ، ١٩٨٠-١٩٨٦[أ]

(ملايين الدولارات)

	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
المؤسسات المالية						
مصرف التنمية الافريقي	٥٧١	٧٦٦	٨٩٩	٨٧٩	١ ١٥٤	١ ٦٣٩
مصرف التنمية الآسيوي	١ ٩٢٩	١ ٨٣٧	٢ ٠٨٩	٢ ٢٨٠	٢ ٠٩٣	٢ ٠٤٧
مصرف التنمية الكاريبي	٤٥	٤٥	٤٨	٦٥	٤٨	٥٠
مصرف التنمية للبلدان الامريكية	٢ ٣٤١	٢ ٧٩٣	٣ ٠٩٩	٣ ٦١٥	٣ ١٠٢	٣ ٣٧٠
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	٣٩٦	٣٧٣	٣٧٩	٢٠٢	١٣٧	١٢٩
مجموعة البنك الدولي	١٣ ٤٣٤	١٣ ٠٩٨	١٦ ١٣١	١٣ ٥٢٨	١٧ ٨٩٦	١٨ ٣٩٤
البنك الدولي	(٨ ٨٠٢)	(٩ ٨٠١)	(١٣ ٠٦٦)	(٩ ٧٢١)	(١٣ ٣٢١)	(١٣ ٨٨٣)
المؤسسة الانمائية الدولية	(٣ ٨١٧)	(٣ ٨٣٢)	(٣ ١١٢)	(٣ ٢٢٣)	(٣ ٥٤١)	(٣ ٣٧٣)
المؤسسة المالية الدولية	(٨١٥)	(٤٦٥)	(٩٥٣)	(٥٨٥)	(١ ٠٣٤)	(١ ٠٣٩)
المجموع الفرعي	١٨ ٧١٦	١٨ ٩١٢	٢٢ ٥٤٥	٢٠ ٦٦٩	٢٤ ٤٣٠	٢٥ ٥٣٩
الوكالات التنفيذية التابعة للامم المتحدة						
برنامج الامم المتحدة الانمائي[ب]	٥٥٠	٧٤٦	٥١٢	٥١٩	٤٧٨	٥٤٨
صندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية	١٤٦	١١٥	١١٧	١٣٤	١٤١	١١٦
منظمة الامم المتحدة للطفولة	٢٤٢	٢٤١	٢٦٣	٢٦١	٢٨١	٢٨٥
برنامج الاغذية العالمي	٤٧٩	٦١٣	٦٩٦	٩٢٥	٦٤٢	٦٣٩
المجموع الفرعي	١ ٤١٧	١ ٧١٥	١ ٥٨٩	١ ٨٣٩	١ ٥٤٢	١ ٥٧٨
مجموع الالتزامات	٢٠ ١٣٣	٢٠ ٦٢٧	٢٤ ١٣٤	٢٢ ٥٠٨	٢٥ ٩٧٢	٢٧ ١٠٧

حواشي الجدول ألف - ١٤

المصدر : التقارير السنوية والمعلومات التي قدمتها مؤسسات افرادية .

(أ) القروض والمنح ، والمساعدات التقنية والمشاركة في رأس المال ، عند الاقتضاء ، وجميع البيانات على أساس السنة التقويمية الواحدة .

(ب) تشتمل على الاموال التي يديرها برنامج الامم المتحدة الانمائي .

الجدول ألف - ١٥ - المؤسسات الانمائية الوطنية والاقليمية العربية[أ] : التزامات التمويل الانمائي لصالح البلدان النامية ، ١٩٨٣-١٩٨٦

(ملايين الدولارات)

	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	ثمانية أشهر فقط من عام ١٩٨٦
أنواع المهام					
تمويل المشاريع (قروض أو أسهم)	٢ ٠٨٦	١ ٤١٠	١ ١٥٨	١ ٠٠٠	٧١٠
المساعدة التقنية (منح أو قروض)	٥٣	٣٤	٢١	٤٢	٢٥
تمويل الواردات (المنح والقروض وايجار الشراء)	٤٣٦	٥٠٦	٧٦٨	٦٠٤	٣٧٩
ميزان المدفوعات (قروض صندوق الأوبك)	٨٤	٣٦	٤	- -	٦
(منح) أخرى[ب]	٣٥	٦	٧	٦	١
المجموع	٢ ٦٩٤	١ ٩٧٣	١ ٩٥٩	١ ٦٥٣	١ ١٣٠
التوزيع الجغرافي					
افريقيا	١ ٤٥٨	٨٤٣	٨٦٥	٦١٦	٦١٩
غرب آسيا	٤٢٦	٤٢٤	٥٤٤	٤٨٦	٢٤٥
بلدان أخرى في آسيا والمحيط الهادئ[ج]	٦٥٥	٥٠٧	٣٩٣	٣٩٤	١٥٨
جهات أخرى[د]	١٥٥	١٩٩	١٥٧	١٥٦	٩٩
المجموع	٢ ٦٩٤	١ ٩٧٣	١ ٩٥٩	١ ٦٥٣	١ ١٣٠

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للامانة العامة للامم المتحدة ، بناء على البيانات المتاحة لامانة تنسيق المؤسسات الانمائية الوطنية والاقليمية العربية (الكويت) .

(يتبع)

حواشي الجدول ألف ـ ١٥

(أ) صندوق أبوظبي للإنماء الاقتصادي العربي ، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الصندوق العراقي للتنمية الخارجية (١٩٨٢) ، البنك الاسلامي للتنمية ، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، صندوق الاوبك للتنمية الدولية ، الصندوق السعودي للتنمية . وتمثل الأموال المذكورة هنا نحو ثلث التزامات المساعدة الانمائية الرسمية (١٩٨٢) من جانب البلدان النامية حسبما أفادت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (أي أن البيانات لا تشمل المساهمات المقدمة الى معظم المؤسسات المتعددة الأطراف والمساعدة الانمائية الرسمية الثنائية خارج المؤسسات المذكورة والمساعدة الانمائية الرسمية من جانب المانحين غير العرب) .

(ب) يشمل ذلك المساهمات المقدمة الى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والاشتراكات في الصندوق المشترك للأونكتاد لصالح البلدان المنخفضة الدخل ومشاريع البحوث التي تضطلع بها المؤسسات المختلفة .

(ج) بما في ذلك الصين .

(د) بما في ذلك الوكالات والمنظمات الدولية .

الجدول ألف - ١٦ - الاحتياطيات العالمية المؤكدة من
النفط الخام

المنطقة	نهاية عام ١٩٧٤		نهاية عام ١٩٨٥	
	ملايين البراميل	نسبة مئوية من العالم	ملايين البراميل	نسبة مئوية من العالم
امريكا الشمالية	٤٣ ٦٥٠	٦,٧	٣٤ ٥٠٠	٤,٧
امريكا اللاتينية	٣٠ ٥٤٨	٤,٧	٨٤ ٦٨٣	١١,٤
اوروبا الغربية	١٧ ٧١١	٢,٧	١٩ ٣١٥	٢,٦
الشرق الأوسط	٤٠٣ ٣٥٨	٦١,٧	٤٣١ ٠٤٠	٥٨,٢
افريقيا	٦٢ ٣١٦	٩,٥	٥٧ ٧٠٧	٧,٨
آسيا والشرق الاقصى	٢٠ ٠٠٣	٣,١	١٧ ٢٣٨	٢,٣
أوقيانوسيا	٢ ٣٧٥	٠,٤	١ ٦٢٥	٠,٢
البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا	٧٤ ١٤١	١١,٣	٩٥ ١٣٠	١٢,٨
مجاميع العالم	٦٥٤ ١٠٣	١٠٠,٠	٧٤١ ٢٣٧	١٠٠,٠
حصة منظمة البلدان المصدرة للنفط				
(أوبك)	٤٨٧ ٣٠٦	٧٤,٥	٥١٦ ٠٨٧	٦٩,٦

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للامانة العامة للامم المتحدة ، استنادا الى "النشرة الاحصائية السنوية" لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) ، ١٩٨٤ ، الصفحة ١٢ من النص الانكليزي ، والمرجع نفسه ، ١٩٨٥ ، الصفحة ٣٦ من النص الانكليزي .

الجدول ألف - ١٧ - مخزونات النفط الخام الموجودة في أراضي البلدان الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي(أ)

السنة	الشركات		الحكومات		المجموع	
	ملايين البراميل	عدد الايام(ب)	ملايين البراميل	عدد الايام(ب)	ملايين البراميل	عدد الايام(ب)
١٩٧٤	٢ ٥١١	٧٠	صفر	صفر	٢ ٥١١	٧٠
١٩٧٥	٢ ٩١٣	٨١	صفر	صفر	٢ ٩١٣	٨١
١٩٧٦	٢ ٨٦٩	٧٣	٢٢	١	٢ ٨٩١	٢٣
١٩٧٧	٢ ٩٢١	٧٠	٢٩	١	٢ ٩٥٠	٧١
١٩٧٨	٣ ١٧٠	٧٤	٤٤	١	٣ ٢٢١	٧٥
١٩٧٩	٢ ٩٥٠	٦٨	١٦١	٤	٣ ١١١	٧١
١٩٨٠	٣ ١٥٥	٧٨	١٩٨	٥	٣ ٣٥٣	٨٤
١٩٨١	٣ ٢٨٧	٨٩	٢٤٢	٦	٣ ٥٢٨	٩٥
١٩٨٢	٣ ٠٢٣	٨٦	٤١٧	١٢	٣ ٤٤٠	٩٨
١٩٨٣	٢ ٨١٨	٨٧	٤٧٦	١٥	٣ ٢٨٧	١٠١
١٩٨٤	٢ ٥٤٧	٧٥	٥٦٤	١٧	٣ ١١١	٩٣
١٩٨٥	٢ ٥٤٠	٧٧	٦٥١	٢٠	٣ ١٩٣	٩٦
١٩٨٦	٢ ٤٠٨	٧٣	٧١٠	٢١	٣ ١١٨	٩٣
١٩٨٧	٢ ٤٧٤	٧٤	٧٤٧	٢٢	٣ ٢٢١	٩٦

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للامانة العامة للامم المتحدة ، استنادا الى "التقرير الشهري عن النفط" (Monthly Oil Report) ، الوكالة الدولية للطاقة ، كانون الثاني/يناير ١٩٨٧، الصفحة ٩ (من النص الانكليزي) .

(أ) في اليوم الاول من السنة أو ربع السنة .

(ب) أيام الاستهلاك بالمعدلات الجارية في حينه .

الجدول ألف - ١٨ - حصص منظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبك)
في مجـــال انتاج النفط

(بـآلاف البراميل في اليوم)

البلـــد	آذار/ مـــارس ١٩٨٣	تشريـــن الاول/ اكتوبر ١٩٨٤	ايلول/ سبتمبر ١٩٨٦	تشريـــن الثاني/ نوفمبـــر ١٩٨٦	النصـف الاول من عام ١٩٨٧
اكوادور	٢٠٠	١٨٣			
الامارات العربية المتحدة	١ ١٠٠	٩٥٠	٩٥٠	٩٥٠	٩٠٢
اندونيسيا	١ ٣٠٠	١ ١٨٩	١ ١٨٩	١ ١٩٣	١ ١٣٣
الجزائر	٧٢٥	٦٦٣	٦٦٣	٦٦٩	٦٣٥
ايران (جمهورية ـ الاسلامية)	٢ ٤٠٠	٢ ٣٠٠	٢ ٣٠٠	٢ ٣١٧	٢ ٢٥٥
الجماهيريـــة العربيـــة الليبيـــة	١ ١٠٠	٩٩٠	٩٩٠	٩٩٩	٩٤٨
العراق	١ ٢٠٠	١ ٢٠٠	١ ٢٠٠ (١)	١ ٤٦٦ (١)	١ ٤٦٦ (١)
غابون	١٥٠	١٣٧	١٣٧	١٦٠	١٥٢
فنزويلا	١ ٦٧٥	١ ٥٥٥	١ ٥٥٠	١ ٥٧٤	١ ٤٩٥
قطر	٣٠٠	٢٨٠	٢٨٠	٣٠٠	٢٨٥
الكويت	١ ٠٥٠	٩٠٠	٩٠٠ (ب)	٩٩٩	٩٤٨
نيجيريا	١ ٣٠٠	١ ٣٠٠	١ ٣٠٠	١ ٣٠٤	١ ٢٣٨
المملكة العربية السعودية	٥ ٠٠٠	٤ ٣٥٣	٤ ٣٥٣	٤ ٣٥٣	٤ ١٣٣
المجمـــوع	١٧ ٥٠٠	١٦ ٠٠٠	١٦ ٠٠٠ (١)	١٦ ٥٠٥ (١)	١٥ ٨٠٠ (١)

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للامانـــة العامة للامم المتحدة ، استنادا الى نشرات صحفية مختلفة صادرة عن الاوبك .

(١) انتاج تقديري ، ولم تخصص حصة للعراق .

(ب) فيما يتعلق بالكويت ، هناك ٠٠٠ ٩٢١ برميل في اليوم في تشريـــن الثاني/نوفمبر و ٠٠٠ ٩٩٩ برميل في اليوم في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ .

الجدول ألف - ١٩ - نفقات الإنتاج التي تتحملها في مجال النفط شركات أجنبية تابعة تملك غالبية رؤوس أموالها شركات من الولايات المتحدة، ١٩٨٢-١٩٨٧

(بملايين الدولارات)

المنطقة	النفقات الفعلية				أحدث الخطط	
	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
البلدان المتقدمة النمو	١١ ٤٣٧	٨ ٩٣٩	٨ ٩٢٦	٨ ٧٣٣	٧ ٦٨٦	٧ ٣٦٨
استراليا	٦٧٨	٥٣٨	٤٣٦	٣٢٧	٣٤٨	٤١٣
أوروبا الغربية	٧ ٢٥٢	٧ ٦٧٠	٥ ٨٢٢	٥ ٦٢٦	٤ ٩٩٥	٤ ٥٧٥
كندا	٣ ٣٨٠	٢ ٣٧٥	٢ ٥٤٧	٢ ٦٦٥	٢ ٠٩٩	٢ ١٤٧
البلدان النامية	٨ ٢٧٠	٦ ٤٦٨	٤ ٩٢٨	٤ ٦٢٠	٣ ٨٨٠	٣ ٨٤٢
أمريكا اللاتينية	١ ٩١٥	٩٩٦	٨٢٢	٩٥٠	٨٠٧	٦٦٨
بلدان أخرى في افريقيا	٢ ٣٥٠	١ ٧٧٨	١ ٣٦٨	١ ٤٢١	١ ٠٦٤	١ ٠٦٥
الشرق الأوسط	٦٣٨	٦٦١	٥٧١	٤٣٧	٣٨٢	٣٩٦
بلدان أخرى في آسيا والمحيط الهادئ	٣ ٣٦٨	٣ ٠٣٢	٢ ١٦٦	١ ٨١٣	١ ٦٢٧	١ ٧١٢
جميع البلدان	٢٠ ٧٦٠	١٥ ٩١٥	١٤ ١٢٤	١٣ ٦٧٣	١١ ٧٦٥	١١ ٣٨١

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، استنادا إلى Ellen M. Herr، "نفقات الإنتاج التي تتحملتها شركات أجنبية تابعة تملك غالبية رؤوس أموالها شركات من الولايات المتحدة، في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧" ("Capital expenditures by Majority-owned foreign affiliates of US companies, 1986 and 1987"), Survey of Current Business، (واشنطن العاصمة، وزارة تجارة الولايات المتحدة، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦).